د. فؤاد إسحاق الخوري

القبيلة والدولة في البحرين

تطور نظام السلطة وممارستها

القبيلة والدولة في البحرين

تطور نظام السلطة وممارستها

د. فؤاد إسحاق الخوري

مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

اسم الكتاب: القبيلة والدولة في البحرين
اسم المؤلف: د. فؤاد إسحاق الخوري
الطبعة الأولى، بيروت 1983 عن معهد الإنماء العربي.
الطبعة الثانية، بيروت 2016.
© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

التعريف بالمؤلف: فؤاد إسحاق الخوري (1935 - 2003)، أنثروبولوجي وباحث لبناني، حاصل على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة أوريغون في الولايات المتحدة الأميركية، وعمل أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، كما في عدد من الجامعات العالمية. أجرى دراساتٍ عدةٍ تميزت ببعدها الميداني إلى جانب البعد التحليلي عن الجماعاتِ الدينية والمذهبية والإثنية في لبنان واليمن والبحرين والعالم العربي، وكذلك في غرب أفريقيا.

لوحة الغلاف: النص في اللوحة مقطع من خطاب (ستيوارت جورج نوكس) الذي كان يشغل منصب المقيم السياسي بالوكالة عن المقيم (بيرسي زكريا كوكس) في العام 1923. في هذا خطاب يُعلن عزل الشيخ عيسي بن علي وتنصيب ابنه حمد بن عيسى حاكمًا للبحرين.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com
ISBN 978 - 9953 - 0 - 3547 - 5

إلى ...

دانة[1]

(1) "وقد خصّصت الإهداء في الكتاب لشخص رمزي يمثل البحرينيين يدعى (دانة) فاسم دانة مشهور عند الإناث في البحرين ويعني لؤلؤة بيضاء صغيرة مستديرة بشكلٍ مثالي"
فؤاد الخوري، دعوة للضحك.. عالم انثربولوجيا لبناني في العالم العربي.

صـدر هـذا الكتـاب بالإنجليزيـة عن دار جامعة شـيكاغو سـنة 1980، وترجمه إلى العربية الأسـتاذان عبـد الرحمـن كمال، وقيصـر عفيف وراجـع الترجمة الأسـتاذ إبراهيم العريض.

غيـر أن المؤلـف الـذي أشـرف على مراجعـة النصوص هو المسـؤول عن كل ما ورد فـي هذا الكتاب من معنـى ومبنى.

ملاحظة بالنسبة للمراجع والحواشي

ضبطت المراجع والحواشي في هذا الكتاب على النحو التالي:

يذكـر اسـم الكاتـب، والسـنة التـي نشـر فيهـا الكتـاب، والصفحة التـي وردت فيهـا الجمـل أو المعاني المقتبسـة – تذكـر هـذه ضمـن البحـث فـي نصـوص الكتـاب. ويشـار إليها بوضعهـا بيـن قوسـين، كأن يقال مثـلاً: لوريـس (1970 – 897) أي كتـاب لوريـس، المنشـور فـي سـنة 1970، صفحـة 897. وهكـذا يتمكـن القـارئ، إذا شـاء، مـن العـودة إلى النـص الأصلي بعد أن يراجع اسـم الكاتب، واسـم الكتاب، واسـم المطبعة، ومـكان الطبـع، وسـنة الطبـع، والصفحـة التي أُخذ منهـا النص كما هي مرتبة ألفبائياً حسـب أسـماء المؤلفين فـي المراجـع المدرجـة في آخر الكتـاب. ووضعت المراجع العربيـة والمراجع الإنجليزية بلغتها الأم لتسـهيل العـودة إليها.

تنويه:

إن كل الإحصائيـات الـواردة فـي الكتـاب الأصل، ما عدا المعدلة من قبـل المراجعين، هي إحصائيات تعود لنهاية السـتينيات، ومطلع السـبعينيات من القرن العشرين.

المحتويات

كلمة شكر **9**

مقدمة الطبعة الجديدة **11**

المقدمة **15**

الفصل الأول: التجزؤ والتمركُز **27**

الخليج وتجارة الهند الشرقية 29

اعتلاء آل خليفة الحكم في البحرين 41

الفصْل الثَّاني: الحُكم القَبَلي وتنظيم اقتصَادِه: المجالسُ القبَليَّة **57**

"مقاطعات" النخيل 61

تدبير مقاطعات النخيل وإدارتها 65

سلطة الحاكم وسيادة آل خليفة على المقاطعات 74

السيطرة على مصائد السمك 78

إنتاج اللؤلؤ والتسويات القبلية 81

إنتاج اللؤلؤ وعقود العمل 85

إنتاج اللؤلؤ والمستقرات القبلية 91

الفصْل الثّالث: الحكم القبلي وتنظيم اقتصاده: المحاكم الدينيَّة **95**

تنظيم رجال الدين عند الشيعة 99

قضاة الشرع 99

الملا أو الخطيب 102

الشعائر الشيعية الأخرى 108

السادة 112
الحكم القبلي والسلطة الدينية 113
الفصل الرابع: الاستعمار وإدخال النظام البيروقراطي **117**
ازدواجية السلطة 119
الإصلاح بالوفاق 123
التدخل الاستعماري والمقاومة القبلية 126
بداية العنف 130
إلغاء نظام المقاطعات والإمارات 136
الحقوق العامة والممتلكات الخاصة 137
الإصلاحات في إنتاج اللؤلؤ 144
الفصْل الخامِس: تأسيس الدّوَائِر المختصة وتطوّرها **147**
الأسس الاجتماعية للنظم البيروقراطية 150
الأسس الاجتماعية لسياسة التوظيف في القطاع العام 164
الفصل السادس: النفط والتحولات الاجتماعية والاقتصادية **177**
تأثير النفط على تنظيم الاقتصاد التقليدي 179
المفارقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة 188
الفصْل السَّابع: المؤسَّسَات شبْه السياسيَّة: المآتم والنوادي **207**
المآتم والتحزب السياسي 209
تأسيس المآتم 211
المضامين السياسية للمواكب والتعزية 220
قرية سنابس 225
النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية 227
تنظيم النوادي قبل منتصف الخمسينيات 229
انتشار النوادي وتفرعها 238

عضوية النوادي ونشاطاتها 239
الفصل الثامن: التحركات الشعبية وتغيُّر مضامينها 249
الجذور الاجتماعية للتحركات الشعبية 251
التحرك الشعبي في أواسط الخمسينيات 253
المناخ السياسي حتى الخمسينيات 255
نشاط الشبكات والحلقات الاجتماعية لكبح جماح الفتنة 257
العمل السياسي والتنظيم السياسي 274
الفصل التاسع: شرعية السلطة: تأسيس البرلمان وحلُّه 279
تأسيس البرلمان وبروز الكتل السياسية 282
كتلة الشعب 283
أحمد شريدة 284
الكتلة الدينية 289
علي قاسم 291
الوسط المستقل 294
حل المجلس الوطني 296
الفصل العاشر: حوار وتحليل 301
تغيير نظام السلطة والتفاعل بين الفئات الاجتماعية 303
التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبروز القوى الجديدة 311
الحكم القبلي وحدود التفاعل الخارجي 315
ملاحق 319
المراجع العربية 339
REFERENCES 340
الكشاف 343
Summary 368

كلمة شكر

البحريـن، هـذه الجزيـرة الصغيـرة، نالـت منـي كل محبـة وإعجـاب خـلال الدراسـة الميدانيـة التـي قمـت بهـا لمجتمع البحريـن سـنة 1974 – 1975. وإذ أتقدم بالشـكر الجزيل لعـدد مـن الأشـخاص الذيـن سـاهموا معـي فـي جمـع المعلومـات وضبطهـا، فإنـي لا أنسـى الأصدقـاء الآخريـن الذيـن قدّموا ما بوسـعهم لتسـهيل عملـي وجعل إقامتي خلال تلك السـنة مـن أحلى أيام حياتي، هذا بشـهادتي وشـهادة زوجتي سـونيا، وأولادي سوسـن، وفـواز، الذين شـاركوني حـلاوة العيش فـي «أُوال».

أتقـدم بجزيـل الشـكر إلـى كل مـن الشـيخ خالد بـن محمد آل خليفة، والشـيخ عيسـى ابـن محمـد آل خليفـة، والأسـتاذ سـعيد الزيـرة، والأسـتاذ أحمـد فخـرو، والشـيخ سـليمان المدنـي، والسـيدة هنـد بنـت راشـد آل خليفـة، والسـيدة فوزيـة القصيبي، والسـيد بـل بري، والأسـاتذة خليفـة خلفـان، وعلـي تقـي، وجعفـر الـدرازي، ويوسـف خواجـه، ومحمـد مطوع، وأبـو حسـين آل مسـلم، ومحمـد صالـح، والمـلا عيسـى بـن علـي، وأحمـد بـن علي الـدرازي، والمـلا حسـن ابـن الشـيخ، وحسـن كمـال، وماجـد وفـؤاد كمـال، وفايـزة الزيانـي، وفاطمـة بوحجـي، وإبراهيـم فخـرو. لـكل مـن هـؤلاء خالـص شـكري وامتناني.

كمـا إنـي أتقـدّم بالشـكر إلـى مؤسسـة فـورد التـي قدّمـت لـي بعـض الدعـم المـادي، ولـوزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة فـي البحريـن التـي تكرّمـت علـيّ بمكتـب وبعـض التسـهيلات الميدانيـة، وكذلك مركز دراسـات الشـرق الأوسـط فـي جامعة شـيكاغو الذي أتاح لـي فرصـة عـرض نتائج دراسـتي عـن تطور السـلطة وممارسـتها فـي البحرين أمـام نخبة من الاختصاصييـن، فاسـتفدت وعسـى أكـون قـد أفدت.

وفـي هـذا المجـال لا بدّ من شـكر الأسـاتذة الكرام كورتني نيلسـون، وجيمس سـوكنت، وبيتـر بندكـت مـن مؤسسـة فـورد، الذين أبـدوا اهتمامهم الشـخصي بهـذا العمـل، كما أوجه عظيـم شـكري إلى البروفيسـور موريس جنواتس، وريتشـارد أنطوان، وعبـدو بعقليني، وإيلي حريـق، وفريدريـك بنـت، وجيرالـد أوبرييـر، وتيـودور سـترن، وفيرنـن دورحـان، بالإضافة إلى

حافظ الشيخ، وعبد الرحمن كمال، وإبراهيم العريض، وجري سميث، هؤلاء الذين قرأوا الكتاب وأبدوا لي بعض الملاحظات القيمة من ناحية الوقائع أو من ناحية التحليل.

ملحوظة: خص المؤلف زوجته (سونيا الخوري) ببعض الإطراء الخاص لمساعدتها العلمية والعملية له لم يذكرها المترجمون في مقدمة الكتاب في ص 15.

مقدمة الطبعة الثانية

يبدأ المؤلف الخوري مقدمة كتابه بهذه العبارة «ما هذا الكتاب عن القبيلة والدولة في البحرين سوى محاولة متواضعة للوقوف على المتغيرات المستجدة في نظام السلطة والحكم خلال القرنين الماضيين». وكان يقصد بالقرنين التاسع عشر والعشرين، لأنه كتب هذا المؤلف عام 1975 تقريباً.

لكن منذ ذاك التاريخ وحتى اليوم، ومع أنها مجرد حوالي 40 سنة من عمر الزمن البحريني، إلا أنها قد جلبت على تلك الجزر الصغيرة الآمنة الوادعة في الخليج وعلى سكانها، أضعاف ما جره عليها القرن والنصف الماضيين. ليس من باب الويلات والحروب، بل من باب التغيير الديموغرافي والاجتماعي، وحتى البيئي، الذي قامت به القبيلة مستغلة صفة الدولة التي أسبغتها عليها سلطات الحماية البريطانية منذ ما عُرف في تاريخ البحرين بإصلاحات (الميجور ديلي) بعد عام 1920، وثم التغييرات التي قام بها وقادها المستشار (تشارلز بلجريف) من 1926 وحتى رحيله عام 1957، والتي رسخت جذور الدولة التي تلقفها آل خليفة معتقدين أنهم، بطبعهم القبلي البدوي، يستطيعون إدارتها قهراً، أو قسراً، أو اضطهاداً تارة، أو ترغيباً وترهيباً بدعم القوى البريطانية، تارة أخرى.

هذه السنوات الأربعون أضافت تغييرات عديدة أثرت على المجتمع بتماسكه، وعفويته وصفائه، بتلوث آخر من نوع جديد لم يكتب عنه الخوري وقتها لأنه لم يلحظه بشكل كامل، وهو التغيير الديموغرافي بالتجنيس السياسي، ومحاولات طمس الهوية الوطنية الأصيلة، وتشويه تاريخ الوطن وحصره في فئة قبلية طارئة واحدة تمثل عنوان حضارة الجزر ولا أحد سواها.

يبحث الكتاب في معظم فصوله، حول تلك العلاقة غير الطبيعية التي نشأت بين القرية البحرانية بمدلول الكلمة اللغوي والاجتماعي للسكان الأصليين لجزر البحرين وبما أفرزته على مدى قرون سابقة؛ والمدينة الحديثة التي أنشأتها القبائل الغازية للجزر

في نهاية القرن الثامن عشر، وما تبعها من تنظيمات إدارية إنجليزية الصنع والتنفيذ على أرض الجزر لتثبيت حكم القبائل الخارجية ضد النسيج الاجتماعي الديني للقرية البحرانية. ذلك أن القبلي البدوي القادم من صحراء الجدب والقحط، لا يمكنه إنشاء قرية زراعية، أو بحرية يعتاش منها، ولذا فضل أن يكون عالة على حياة القرى باعتماده أساساً على سياسة النهب منها. فتحولت الحالة في البحرين طوال القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين، بالنسبة للقبائل الغازية، من حالة سلب ونهب بمفهوم الصحراء؛ إلى سلب ونهب في المجتمع القروي البحراني، وفي ثرواته من الصيد البحري وبالذات اللؤلؤ، دون العمل وتعلم المهنية في الكسب ، حتى في مجال صيد اللؤلؤ. وهذا ما رفضه المجتمع البحراني في القرى الصغيرة الغنية المتناثرة على رقعة الجزر. إلا أن هذا المجتمع القروي في أساسه وتكوينه النفسي والاجتماعي ليس مجتمعاً معسكَراً بطبعه، ولا يقوم أساساً على العقيدة القتالية ولا يتبناها لأسباب دينية عقيدية مذهبية خاصة. ولذا فهو لم يتحول بين ليلة وضحاها إلى مجتمع مقاتل متوحد في عقيدته القتالية، لأنه في الأصل، رغم تجانسه المذهبي تقريباً، فهو مفكك في وحدة المواجهة وتبرير تلك المواجهة مع العدو الغازي من الخارج مهما كانت أنواع تلك التبريرات.

وهذا الأمر يمكن ملاحظته طوال تاريخ البحرين القديم، والإسلامي، والحديث. فحتى حضارة أو مملكة دلمون ذائعة الصيت؛ لم نسمع عنها عند أي باحث، أو مؤرخ، أو آثاري، بأنها كانت مملكة حربية غازية أو مهاجمة لقوى خارجية إقليمية أو دولية، أو حتى صاحبة عقيدة حرب نظامية أو حرب العصابات أو مقاومة مسلحة ضد أي غزو للجزر. وهذا ما ساعد كافة القوى الخارجية، ومنها القبائل الوافدة من شبه الجزيرة العربية في حركة العتوب منذ عام 1783 التي يُطلق عليها المؤلف لفظة «احتلال آل خليفة»، أن تنجح في التغلغل والسيطرة النارية على الجزر دون وجود أو بروز مقاومة حقيقية فاعلة على الأرض ضدها.

وهذا ما درسه الإنجليز وفطنوا إليه، وبدهائهم وقفوا بجانب القوى القبلية الغازية المقاتلة ودعموها بالسلاح في أكثر الأحيان للسيطرة الدائمة على جزر البحرين، بل ودافعوا عن هذا الوجود الطارئ القبلي بأن عملوا على تثبيته لأسرة آل خليفة ببعض التنظيمات الإدارية الحديثة منذ عهد (ديلي)، وإن كانت بداية لم تعجب هذه الأسرة لأن ذلك أشعرها بأنها يجب أن تتحول من سياسة النهب والسلب غير المنظم إلى نوع من التقشف في ذلك السلب، وترك بعض الثروات لإدارة الدولة الحديثة، والتي

ستدر موارد أكثر على الأسرة نفسها. تلك التنظيمات التي سرعان ما حولتها رغبة القبيلة لنوع آخر حديث لا يخلو من السلب والنهب حتى اليوم ضمن عقيدة الغزو والفتح البدوية التي لم تستطع كل تنظيمات الإنجليز منذ (ديلي) ومروراً بـ (بلجريف)، وغيره من المعتمدين السياسيين حتى الاستقلال الشكلي عام 1971؛ من مسح كافة ترسبات عقيدة البدوي بنهب مال غيره، فهي أصيلة في كيانه، وتكوينه، وعقليته. وهذا ما أوجد إشكالية حكم القبيلة في صورة الدولة التي لم يتم السماح لها بأن تنضج بكل مكوناتها الحضارية الحديثة من ديمقراطية، وحرية الرأي، وحقوق الإنسان، وبرلمان منتخب، والاعتراف بالآخر الذي لا يدخل في نسيجها القبلي أو لا يعترف بذلك النسيج الهش أساساً اقتصادياً، لكونه قائماً على سياسة النهب والسلب بالطرق الحديثة فيما يُطلق عليه (الفساد الحكومي). بل تحولت إلى نوع من الدول القائمة على احتكار السلطة الدائم من قبل القبيلة الواحدة، وتحويل المجتمع إلى مجموعة من المفارقات والتناقضات بين مختلف فئاته الاجتماعية، ويمكن زيادة مثل هذه المفارقات بحسب الحاجة إليها، وحتى إن وصلت لتشطير المجتمع عرقياً، ومذهبياً، واجتماعياً، فقط من أجل بقاء قبيلة الدولة المصطنعة. فهل هي قبيلة في صورة دولة، أم دولة في صورة القبيلة؟

ولم يكن هدف مركز أوال من إعادة طبع ونشر كتاب (القبيلة والدولة) بعد حوالي 32 عاماً من صدور طبعته الأولى، مجرد إضافة رقم طبعة جديدة للكتاب الذي أضحى تحت إلحاح وسؤال القراء خلال الفترة الأخيرة بهدف الحصول على نسخ منه؛ بل قمنا بإعادة قراءة متأنية له من جديد، ليس بهدف صياغة مادته أو تغيير محتواها، فهذا من شأن وحقوق المؤلف فقط. بل تم إلباس الكتاب ثوباً تحديثياً في معلوماته بعد مضي كل تلك السنوات وما ران على المجتمع البحريني خلالها من تغييرات جمة متسارعة، غيرت تماماً أو حذفت بعض القضايا التي كانت مؤثرة في الساحة السياسية في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ولم تعد كذلك الآن، خصوصاً ما يتعلق منها بالنخب السياسية والمثقفة ودورها في مجتمع تلك الفترة.

كما تم تصويب ما علق بمتن الكتاب وترجمته منذ الطبعة الأولى؛ من أخطاء تاريخية ومطبعية ولغوية بعضها ملفت للنظر، وذلك إما عن طريق مبضع الجراح اللغوي أو الثقافي داخل النص، أو بمعالجات خارجية بإضافة هوامش على كل فصل لتوضيح وتصحيح وتحديث لكل الإحصائيات، والمصطلحات، وبعض الترجمات غير الدقيقة للنص الأصل، والمسميات، والمواقع، والأحداث، التي وقعت على أرض جزر البحرين ووردت

ضمـن النـص الأصـل وأُهملـت منـذ الصـدور الأول. بالإضافـة إلـى وضـع بعـض المعلومـات المشوشـة أو القديمـة فـي عـدد مـن الجـداول، والرسـوم البيانيـة، والهوامـش الـواردة فـي المتـن، علـى السـكة الصحيحـة ضمـن مسـار الكتاب.

كمـا حرصنـا أيضـاً علـى توضيح بعض الملابسـات فـي الرأي التـي أوردهـا المؤلف تجاه بعـض نواحـي المجتمـع البحراني وفعالياته الدينيـة العقيدية، دون تحريـف رأيه الخاص، عن طريـق وضـع هوامـش توضيحيـة لأي وجهـة نظـر أو رأي، كان فـي حاجـة، مـن واقـع علاقتنـا ومعرفتنـا بمجتمعنـا، والمؤثـرات الداخلية والخارجيـة التي لعبت وما زالت تلعـب دوراً مهماً وحيوياً في مسيرته التاريخية.

أخيـراً، نشـرنا فـي هـذه الطبعـة ترجمـة للفصـل الخـاص بتجربـة المؤلف فـي العمل الميدانـي بالبحريـن فـي السـبعينيات، وقـد نشـره فـي سـيرته الذاتيـة (دعوة للضحـك: عالم أنثربولوجيـا لبنانـي فـي العالـم العربـي) وقـد طبـع الكتـاب باللغـة الإنجليزيـة بعـد وفـاة المؤلـف فـي 2003.

مركز أوال للدراسات والتوثيق

14 (فبراير) شباط 2016

مقدمة الطبعة الأولى

يتناول هذا الكتاب تطور نظام الحكم والسلطة في البحرين*، هذه الدولة الخليجية الصغيرة التي لا تبلغ مساحتها أكثر من 552 كيلومتراً مربعاً[1] ولا يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمة[2]. إنه دراسة معمقة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البحرين خلال انتقالها من مجتمع يقوم اقتصاده على زراعة النخيل، والغوص على اللؤلؤ، وصيد الأسماك، إلى مجتمع عصفت به مؤخراً صناعة النفط والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها. ويركز الكتاب على موضوعين رئيسين: أولاً: التغيير الحاصل في نظام السلطة والحكم بفعل التدخل الأجنبي، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أثارتها صناعة النفط، وثانياً: تأثير هذه التحولات على التفاعل الاجتماعي المتبادل بين مختلف فئات الشعب من القبائل، والفلاحين، وسكان المدن. تركز هذه الدراسة، بنوع خاص، على الأسس الاجتماعية والاقتصادية المتبدلة التي تقوم عليها السلطة، وعلى الطرق التي اعتمدتها كل فئة من فئات الشعب في تكيفها مع نظام السلطة المتغير.

تتواجد في البحرين اليوم – وحتى في المدينة نفسها أحياناً – مجموعات متنوعة من القبائل tribesmen، والفلاحين peasants[3]، وسكان المدن urbanites، بفعل هذا التواجد، وتُعتبر هذه المجموعات البشرية فئات متطورة مستقلة عن بعضها البعض بالرغم من ارتباطها بأعراف وتنظيمات مختلفة، وبالرغم من سيطرة كل منها على مصادر

(*) البحرين جزيرة صغيرة، أو بالأحرى عدد من الجزر، تحتوي على 240000 نسمة يقطنون القسم الشمالي من البلاد في ثماني مدن وثلاث وخمسين قرية. الأقسام الوسطى والجنوبية من الجزيرة تفتقر إلى ينابيع ماء، مما يعوق قيام أماكن سكنية فيها (انظر الخريطة 1): أهم معالم القسم الأوسط هي كثرة المقابر القديمة التي تربط البحرين بالتقاليد البالية (بيبي 1970)، أما القسم الجنوبي فيستعمل لرعاية الماشية.

(1) مساحة البحرين حالياً تبلغ 771 كيلومتراً مربعاً، بحسب المعلومات التي تم قياسها عبر أحدث الأقمار الاصطناعية (2014). إدارة نظم المعلومات الجغرافية في الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.

(2) يبلغ عدد سكان البحرين حالياً 1,314,562 نسمة (2014). إدارة نظم المعلومات الجغرافية في الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.

(3) في يومنا هذا (عام 2015م)، لا تشكل فئة أو طبقة الفلاحين نسبة كبيرة من نسيج المجتمع البحريني، كما أن الإنتاج الزراعي لا يشكل رقماً مهماً في الاقتصاد البحريني أيضاً.

خاصة من مصادر العيش والإنتاج. تنظم القبائل علاقاتها على أساس مبادئ الأنساب، خصوصاً فيما يتعلق بالزواج، والتفاعل الاجتماعي، وتوزيع السلطة، والثروة، والمكاسب العامة. تنظّم هذه كلها تنظيماً نسبياً عند القبائل بالنسبة إلى تفرع الأجيال السلالية ومدى ابتعادها أو قربها من أصولها الأم. فالقبيلة وحدة اجتماعية متماسكة بالرغم من انتشار بطونها في مختلف أنحاء الخليج والجزيرة العربية. صحيح أن أبناء القبيلة الواحدة قد يتواجدون في دول مختلفة كاملة السيادة، ولكنهم، مع ذلك يسعون ضمن حدود كل دولة للحفاظ على مميزات خاصة إما عن طريق ضبط الزواج، والتزاوج، وتوزيع المكاسب، والمناصب، وإما عن طريق اتّباع المذاهب الفقهية الخاصة، كاتّباع القبائل في الخليج المذهب المالكي[1]. وتسيطر بطون القبائل في البحرين، كما في دويلات الخليج والجزيرة العربية، على النفط والنخيل كما سيطرت سابقاً على اللؤلؤ والتجارة الخارجية، هذا لا يعني بالطبع أن القبيلة، كتنظيم اجتماعي، لم يتبدل أو يتغير، وإنما يعني أنه تحول وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة والتنظيم البيروقراطي المستحدث في الحكم. وما هذا الكتاب عن القبيلة والدولة في البحرين سوى محاولة متواضعة للوقوف على هذه التغييرات المستجدة في نظام السلطة والحكم خلال القرنين الماضيين[2].

وبخلاف القبائل، ينتظم الفلاحون في مجموعات قروية ترتبط ببعضها البعض بالتقاليد والعقيدة الشيعية[*] والفقه الجعفري، كما يرتبطون أيضاً بنسبة عالية من التزاوج ضمن الطائفة الواحدة بالرغم من تبدلات أماكن السكن وأساليب العيش. فبينما ترتكز البنية الاجتماعية عند القبائل على علاقات متقلبة من القرابة والأنساب، ينتظم الفلاحون الشيعة في جماعات ومؤسسات دينية محلية متنوعة تستمد شرعية وجودها من التاريخ الديني – الاجتماعي. ويقول الفلاحون الشيعة في البحرين في هذا الصدد

(1) هناك تعدد للمذاهب وأتباعها في الخليج كما في بقية المناطق الإسلامية الأخرى، فالقبائل العربية في الخليج لا تتبع كلها المذهب المالكي فقط، بل هناك من يتبع المذهب الشافعي، أو الحنبلي، أو الحنفي، كما أن هناك من يتبع الوهابيين.

(2) القصد غير واضح، فلا يمكن أن نقول إنه القرن العشرين، والكتاب قد صدر فيه، وإن كان القرن الثامن عشر، أو التاسع عشر، فلا يستقيم ذلك مع المعنى.

(*) هناك عدة نظريات حول الأصل التاريخي للشيعة: هاريسون (1944: 29) يقول إنهم شبه فارسيين، هاي (1959: 91) يعرفهم «كعرب بلا نسب»، أما جايس بلغراف يعتقد أنهم أسلاف العرب الذين هربوا من العراق بعد أن اعتقلهم نبوخذ نصر (1983: 10) (1973: 8) تشارلز بلجريف يدعي أنهم أسلاف الشعب اليهودي الذي كان يعيش في الخليج قبل ظهور الإسلام (1972: 148). لا يوجد أي دليل تاريخي يدعم أحد هذه الآراء. الشيعة متنوعون حضارياً وأجناساً، لهم ميزات لغوية مختلفة إلى حد أنه لا يمكن اعتبارهم شعباً متجانساً تاريخياً كما يقال عنهم. الأرجح أنهم خليط بحريني امتزجت فيه بقايا الغزوات والفتوحات.

إنهم عرب أقحاح وإنهم سكّان الجزيرة الأصليون، تشيعوا في عهد الخليفة الإمام علي ابن أبي طالب. ويميزون أنفسهم عن مواطنيهم السُّنة بالاسم، فيطلق البعض منهم على أنفسهم لفظة «البحارنة»[1] ومفردها «بحراني» بدلًا من «البحرينيين» ومفردها «بحريني» التي يطلقونها على السُّنة.

ليس للقرية في البحرين مدلول سياسي أو إداري أو اقتصادي واضح، وإنما لها مدلول اجتماعي وتاريخي. ويعني هذا القول، أن حدود القرية في البحرين تقع في المجموعات العائلية التي تتألف منها وليس في مدى ارتباطها أو عدم ارتباطها بالمدينة. فالقرية جزء من تنظيم إداري، واقتصادي، وسياسي أكبر وأشمل، إنما لها طابع اجتماعي مميز، وذلك بسبب المجموعات العائلية التي تنتمي إليها، وبفعل التزاوج الداخلي ضمن العائلات، أو بينها ضمن القرية الواحدة. وقد أظهر المسح الإحصائي الذي قمنا به في سنة 1975، وشمل أكثر من خمس عشرة قرية وحياً منتشراً في البلاد (راجع الخريطة) أن نسبة المتنقلين يومياً بين أماكن عملهم في «المدينة» ومسكنهم في «القرية» تراوحت بين 64.2 و90.7 بالمئة من مجموع القوى العاملة في البلاد[2]، بينما بلغت نسبة التزاوج ضمن القرية الواحدة حوالي 82 بالمئة. هذا يدل بوضوح على ارتباط القرية اقتصادياً بالمدينة واستقلالها اجتماعياً عنها.

أما سكان المدن فينتظمون في أحياء متجانسة دينياً أو عرقياً أو حِرَفِياً، أو يتجانسون في كل الفعاليات المختلطة بعضها بالبعض الآخر. ومن الملاحظ أن السنّة المدينيين (سكان المدن) الذين ترجع أصولهم العائلية إلى الجزيرة العربية، أو إلى جنوبي إيران يعملون عادة في التجارة، أو في الوظائف العسكرية والإدارية. ويعرف السنة الذين ترجع أصولهم العائلية إلى جنوبي إيران بـ «الهلوية»[3]، وتعني هذه اللفظة «تحويلهم» إلى جذورهم العربية من جديد. يقولون في هذا المجال إنهم كانوا ينتسبون إلى قبائل عربية قديمة هاجرت منذ زمن طويل من الجزيرة والخليج إلى جنوبي إيران ومن ثم «تحولت»، أي عادت وهاجرت من جديد من إيران إلى الخليج العربي. والمعروف أن أسماء عائلات «الهولة» الكبيرة، كعائلات كانو، وفخرو، وبستكي، وخوجا، وشيراوي، وخنجي، هي أسماء أماكن في الجنوب الإيراني، مما يدل على أن معظمهم جاء إلى البحرين مع

(1) الشيعة لا يسمون أخاهم السني «بحريني»، أو يسمون أنفسهم «بحارنة»، بل يطلقون على إخوانهم السُّنة لفظة «عرب»، أي من أفراد القبائل «القادمين»من شبه الجزيرة العربية.

(2) هذه النسبة ليس لها علاقة بالواقع هذه الأيام.

(3) خطأ مطبعي ربما، ولعل «الهلوية» هي الـ«هُوَلة»، وهي مشتقة من «الحولة» كما هو مذكور في النص.

تحول طرق التجارة من شرقي الخليج إلى شواطئه الغربية، بعد أن برز إنتاج اللؤلؤ في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وبعد أن أخذ إنتاج النفط، وتصنيعه في الحقبة الأخيرة يزدادان بشكل هائل[1]. والحقيقة أن «الهولة» لم يعرفوا العيش والاستقرار في الخليج إلا لفترة بسيطة، حتى إنك تجد الكثير من آبائهم وأجدادهم اليوم في البحرين ما زالوا يتكلمون اللغة الفارسية. ويتميز «الهولة» عن غيرهم من السُّنة المدينيين باتباعهم المذهب الشافعي في الشرع الديني. وبخلاف الشيعة الفرس، فقد استطاع الهولة السُّنة، الذين هم أيضاً من أصل فارسي، أن يستعربوا بشكل كامل وشامل، فتم بالتالي امتصاصهم في جسم القطاع المديني (من مدينة) من السكان، وبرز منهم قادة عروبيون معروفون.

أما العائلات المدينية من السُّنة، التي ترجع في أصولها إلى الجزيرة العربية، فقد أخذت تستقر في البحرين منذ احتلال آل خليفة الجزيرة عام 1783م. وتشمل هذه العائلات عائلات القصيبي، وهجرس، والذواودة، وغيرها ممن ترجع أصولها إلى سلالات عربية حضرية تتميز عن أبناء القبائل باعتمادها المذهب الحنبلي في أحكامها الشرعية. ويتواجد أفرادها بكثرة في إدارات البوليس، وفيما عدا ذلك، فهم يمارسون الأعمال نفسها التي يقوم بها غيرهم من أهل السُّنة.

ويعمل الشيعة المدينيون، كالسُّنة تماماً، في التجارة وإدارات الدولة، ولكنهم بخلاف السُّنة لا يتواجدون بكثرة في دوائر البوليس والجيش. ويتعاطى معظمهم تجارة المفرق خصوصاً البيع للفاكهة، والخضار، وبعض الصناعات الحرفية. ينتسب قسم منهم إلى منطقة الأحساء في المملكة العربية السعودية حيث يكثر الشيعة، وينتسب القسم الآخر إلى المجموعات القروية المختلفة في البحرين. يرتبط الشيعة المدينيون دينياً بشيعة الأرياف عن طريق مشاركتهم الفقه الجعفري، والممارسات، والعقائد الشيعية نفسها[2].

يجب أن نؤكد في هذا المضمار، أن الريف، والمدينة، والقرية، والبلدة لا تُشكّل، فيما يتعلق بمجتمع البحرين، قطاعات اجتماعية قائمة بحدِّ ذاتها وإن تميزت بعائلاتها وأنماط الزواج فيها. فالمسافات القصيرة بين المراكز السكنية المختلفة، وأساليب المواصلات الحديثة، وفعاليات التكامل والترابط الاقتصادي – هذه العوامل جميعها حوّلت البحرين الدولة الصغيرة، إلى مجتمع موّحد قوامه عاصمة «metropolis» مركزية ترتبط بها

(1) ازداد إنتاج النفط في البحرين بعد الثلث الأول من القرن العشرين.

(2) هذا التفريق بين شيعة المدينة، وشيعة القرية في البحرين، ليس له أصول علمية حتى يتم اعتماده كواقع على الأرض. وإنما الحديث فيه مجرد فرضيات ذات رأي واحد، وإلا فإن الكثير من شيعة المدينة أصولهم من القرية، وتوجد العديد من الأسماء لا مجال لذكرها.

مجموعة كبيرة من القرى والضواحي. إن ما يعرفه أهل البحرين عن مجتمعهم وعوائله المختلفة يذكِّر الباحث بالمجموعات الصغيرة Little Communities التي تتصف بإقامة العلاقات الأولية الحميمة بين الأفراد. فقلما نجد شخصية بارزة أو وجيهاً محلياً لا يعرفه الجميع – بل إنهم يعرفونه باسمه، وشخصه، وأصله العرقي والاجتماعي.

يعرف أهل البحرين بعضهم بعضاً، كما يعرفون الأماكن، والقرى، والينابيع العذبة، بألفة واضحة يصعب معها فصل الحياة الخاصة عن الحياة العامة. يعرفون بساتين النخيل، ومصائد الأسماك (الحضور)، والمقامات الدينية والمزارات بأسمائها ومواضعها، وتاريخ بنائها وملكيتها، كما سنبين ذلك في الفصول التالية.

يتناول هذا الكتاب، على وجه الخصوص، تأثير الحكم الاستعماري[1] وإنتاج النفط على نظام السلطة ومعطياته الاجتماعية. فكما أوجد الحكم الاستعماري النظام البيروقراطي الذي بدل التركيبة القبلية للسلطة وعدّل طبيعة التفاعل بين أهل القبائل، والفلاحين، وسكان المدن، بدل النفط النظام الاقتصادي مما يترتب عليه تَغَيُّر التنظيم الاجتماعي المرتبط به. وهكذا، بدلت البيروقراطية التحالفات القبلية وأعطت الحكم وسائل جديدة للتدخل السياسي، فاستحدثت نظاماً هرمياً للسلطة «authority»، الأمر الذي عزّز، ولم يضعف، قوة «power» العائلة الحاكمة ونفوذها. وساهم النفط في تغيير الأسس التقليدية للإنتاج والعمل، فحول القواعد الاجتماعية للسلطة وخلق بالتالي صيغاً سياسية جديدة. وهكذا بدأت تظهر، في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، قوى اجتماعية وسياسية جديدة قوامها الموظفون، والمثقفون، والعمال، تتحدى، وبطرق مختلفة، شرعية الحكم وسلطته. غير أن تدفق اليد العاملة الآسيوية إلى البحرين في السبعينيات، الذي جاء نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وتركيز هذه اليد على قطاعات البناء والمهارات الفنية الخفيفة، حال دون قيام معارضة عمالية منظمة لها صفة الديمومة والاستمرار. ويُقَدَر عدد العمال الأجانب الذين وفدوا إلى دولة البحرين في العقدين الأخيرين بحوالي سبعين ألفاً أو يزيد[2]، الأمر الذي شجع البحرينيين للالتحاق في وظائف الدولة وقطاع الخدمات

(1) **الاستعمار:** السيطرة البريطانية في منطقة الخليج لا تندرج اصطلاحاً تحت هذا المسمى المتداول. فالاستعمار البريطاني للهند بإدارة بريطانية خالصة في مركزها في بومباي؛ لا يشبه السيطرة البريطانية في الخليج والتي استخدم لها مصطلح الحماية. باعتبار أن المشيخات الخليجية في تلك الفترة كان لها حكامها قبل وبعد مجيء الإنجليز، فالنظام البريطاني الذي فُرِضَ على المنطقة يمكن تحديده في السيطرة و الهيمنة باسم الحماية البريطانية، وليس الاستعمار. أي إن المشيخات الخليجية لم تكن مستعمرات بريطانية كالتي في الهند، وأفريقيا مثلاً، ممن أُقصي حكامها قسراً وتم تنصيب حاكم إنجليزي بدلاً عنهم.

(2) حتى فترة السبعينيات فقط، أما اليوم فهم يزيدون على هذا العدد بأكثر من أربعة أضعاف.

التجارية، فضعفت بالتالي قدرة العمال الوطنيين على العمل الجماعي المنظم. ويبدو أن التغيير الاقتصادي السريع لا يشجع، في الوهلة الأولى، على بروز المعارضة المنظمة أو الانتفاضات الانقلابية الهامة. يبدو أن هذه التحركات الانقلابية تبدأ بالظهور حالما يستقر نظام الإنتاج والعمل، حيث تبرز معه التناقضات الاجتماعية والمفارقات الطبقية.

ومما يؤيد هذه التوقعات، اشتداد المفارقات الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات الوطنية بعد اكتشاف النفط وتصنيعه. صحيح أن معظم السكان اليوم يتمتعون بغذاء، وثقافة، ومسكن، وملبس أفضل من ذي قبل، ولكنه من المعروف أيضاً أن البحرين لم تعرف من قبل زمناً، كانت المفارقات والتناقضات بين مختلف الفئات الاجتماعية حادة وبارزة بهذا الشكل الملموس. ففي غياب سياسة اجتماعية إنمائية واضحة المعالم، يعمل النمو الاقتصادي على تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء، وبين النخبة والجماهير، وبين الخاصة والعامة، كما أنه يغذي الحس الجماعي بالحرمان. ولهذا السبب، نرى أن الانتفاضات الانقلابية في العالم تنطلق في بداية مراحل النمو الاجتماعي الذي يكفل عن طريق إعادة توزيع الثروة العامة، على تضييق الهوة بين مختلف المجموعات القومية.

هذا التغيير الذي طرأ على نظام الحكم والسلطة في البحرين وعلى التفاعل الحاصل بين أبناء القبائل، والفلاحين، وسكان المدن، الذي جاء نتيجة التدخل الخارجي وتصنيع النفط لم يكن يتم إلا من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة قبل هذا التدخل والتصنيع. وهذا من طبيعة التغيير الاجتماعي الذي لا يحصل إلا من خلال الممارسات والتقاليد الحضارية القائمة: فالجديد يكون هكذا جديداً لا بالنسبة للنماذج والهياكل العقلانية، إنما بالنسبة للممارسات والمؤسسات القائمة. هذا يعني أن بحثنا في تغيير نظام الحكم والسلطة بالذات يتطلب منا العودة إلى دراسة الأوضاع السائدة في هذه الممارسات قبل فرض النظام البيروقراطي وقبل البدء بإنتاج النفط وتصنيعه. ونعني بـ «السلطة» هنا الصلاحيات الشرعية التي يمارسها الحكم، كما أننا نعني بها أيضاً المؤسسات التي تستند إليها هذه الممارسات. «السلطة» في مفهومنا تشمل الممارسات الشرعية ومقوماتها في آن. فهي تشمل الأسس الاجتماعية للنفوذ والسلطان، كما أنها تشمل القواعد التي تبنى عليها المجموعات البشرية، والموارد الاقتصادية والإنتاجية التي تسيطر عليها هذه المجموعات. هذا يعني أن البحث في نظام الحكم والسلطة وكيفية تغيرهما يفرض علينا دراسة معمقة لطبيعة وكيفية تغير ملكية الأرض، وزراعة النخيل، وإنتاج اللؤلؤ، وصيد الأسماك، والمشاريع الصناعية الحديثة وطبيعة العمل فيها، كما يفرض علينا البحث في أنظمة التوظيف واختلاف جذورها الاجتماعية، والخدمات

التربوية، وأنماط الزواج، والجمعيات الخيرية، والأندية الرياضية، والحركات العمالية، والأحزاب السياسية، وتنظيم المآتم وطبيعة عملها، والأسس التي ترتكز عليها القيادات السياسية والاجتماعية التي تسيطر عليها. هذه الأمور كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية السلطة وممارسات الحكم الشرعية.

إن تأثير البنية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التنظيمية المرتبطة بها على نظام الحكم والسلطة في البحرين يتفاوت بتفاوت الحقب التاريخية. وعلى أساس هذا المبدأ، بَنَيْتُ طرق التحليل ومنهجية البحث في هذا الكتاب، كما نظّمت فصوله بالشكل الذي هو فيه. فالفصل الأول، وهو بعنوان «التجزؤ والتمركز»، يتناول كيفية إرساء السلطة السياسية في أوائل القرن التاسع عشر (م) في أيدي فصائل قبلية استطاعت السيطرة على مراكز عديدة من مراكز التجارة والغوص على اللؤلؤ في الخليج العربي. وبعد ازدياد إنتاج النفط في الجزء الثاني من القرن العشرين، تحولت هذه المراكز إلى دول مستقلة تنعم بسيادة كاملة. هذه الدول جميعها صغيرة الحجم قليلة السكان، وتعتبر البحرين أصغر هذه الدول حجماً، كما تعتبر دولة الإمارات المتحدة أكبرها، إذ إنها تتألف من سبع إمارات تبلغ مساحة مجموعها 77.700 كيلومتر مربع[1]، ولكن لا يزيد عدد سكانها عن مئة وخمسين ألف نسمة[2] يتجمع القسم الأكبر منهم (60.000) في دبي[3].

إن الظروف والعوامل التي ساعدت هذه الإمارات الصغيرة كي تصبح دولاً مستقلة، وتحظى بالاعتراف الدولي، هي ظروف وعوامل اجتماعية وتاريخية في آن. فقد بدأت هذه الدول بالظهور تاريخياً، منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما اشتد الطلب العالمي على اللؤلؤ وازداد إنتاجه، وبالتالي انتقلت خطوط التجارة من شرقي الخليج الذي كان يخضع للنفوذ الإيراني إلى غربه حيث يكثر اللؤلؤ وحيث تقطن القبائل العربية. وكانت البحرين وغيرها من دول الخليج، في هذه المرحلة التاريخية، مراكز تربط أوروبا بالشرق الأقصى من جهة وبالجزيرة العربية والعراق من الجهة الأخرى. استطاعت هذه المراكز والإمارات أن تحظى بشيء من الاستقرار السياسي، ومن ثمة بالاستقلال والسيادة نتيجة موازين القوى العاملة في الخليج آنذاك والتي كانت تشمل بريطانيا، والإمبراطورية العثمانية، وإيران، وعمان، والجزيرة.

---

(1) تبلغ مساحة الإمارات 77,700 كم^2 دون الجزر، ومع إضافة الجزر التابعة للدولة والبالغ عددها نحو 200 جزيرة، تصبح مساحة الدولة نحو 83,600 كم^2. من موقع موسوعة الإمارات.

(2) بلغ عدد سكان الإمارات في أول يوليو (تموز) لعام 2015، نحو 8.264 ملايين نسمة، بينهم 947.9 ألف مواطن، و7.316 ملايين مقيم، وفقاً لبيانات أعلنها المركز الوطني للإحصاء في الإمارات.

(3) عدد سكان إمارة دبي 2,003,170 مليون نسمة (إحصاءات 2011).

ومن الناحية الاجتماعية، فقد كانت تسيطر على هذه الإمارات والدول بعض القبائل العربية أو بعض البطون المتفرعة منها: آل خليفة على البحرين، وآل الصباح على الكويت، وآل ثاني على قطر، وآل بو فلاح على أبو ظبي، وآل بو فلاسة على دبي، وآل جواسم أو القواسم على رأس الخيمة والشارقة، وآل بو خريبان على عجمان، وآل بنعلي على أم القيوين، وآل شرقي على الفجيرة. والمعروف أن كثيراً من هذه القبائل أو بطونها تنتسب إلى قبيلة واحدة في الأصل. فآل خليفة وآل الصباح مثلاً، ينتسبون إلى العتوب[1] من قبيلة عنزة، وينتسب آل بو فلاح وآل بو فلاسة إلى قبيلة بني ياس. صحيح أن هذه القبائل وبطونها تنتسب إلى بعضها البعض، إلا أن كل واحدة منها تؤلف دولة منفردة مستقلة عن الأخرى داخل تركيبة قبائل الدول المنتشرة في الخليج.

اخترنا للفصل الأول عنوان «التجزؤ والتمركز» لنؤكد على أمرين: أولاً، على الحروب الطاحنة التي قامت بين القبائل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وثانياً، على ما أنتجته هذه الحروب من تجزئة القبائل وانتشار بطونها وتمركزها في إمارات ودول متعددة من الخليج. كان ما يُشغل القبائل وبطونها المحافظة على عصبيتها وذلك بالسيطرة على الطرق التجارية والداخلية، والتحكم بمراكز الغوص على اللؤلؤ. القبائل تهتم بالتماسك المعنوي، الأخوة القبلية، والمحافظة على استقلال القبيلة كوحدة اجتماعية بحدّ ذاتها، بغض النظر عن الأرض التي تعمل فيها. تأتي سيادة «الأرض» عند القبائل في الدرجة الثانية من الأهمية بعد وحدة القبيلة وتماسك بطونها. غير أن هذا المنطق القبلي بدأ يتغير في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة المعاهدة الموقعة عام 1820 بين بريطانيا وشيوخ القبائل الخليجية، والتي بموجبها تمّ تثبيت القبائل وبطونها كل في إقليم معين. كان هدف المستعمر، بالطبع، فرض بعض الاستقرار السياسي لتنشيط التجارة وإنتاج اللؤلؤ – إذ إن الحروب بين القبائل كانت تعيق الإنتاج وتشل التجارة – ولم يكن هدفه التحديث والعصرنة.

وجاءت الأحداث لتثبت، فيما بعد، أن معاهدة 1820، بقدر ما نجحت في إيقاف المعارك، إلا أنها فشلت في لجم الصراعات القائمة على السلطة بين أفراد كل قبيلة على حدة – لا بل زادتها. وهذا ما يظهره بوضوح تاريخ البحرين من عام 1835 حتى عام 1869 حيث كان الصراع على السلطة بين آل خليفة على أشدّه. ما كاد الحكم يستقر في البحرين «بعد هذه المعاهدة، حتى انتقل الصراع من الإخوة إلى الأعمام وأولادهم،

(1) العتوب: ليسوا قبيلة بل تجمع قبلي.

ولكـن سـرعان مـا طُـوِّقَ هـذا الصـراع بفـرض نظـام ثابـت للخلافة فـي البحرين يعطـي الحق للابـن البكـر بدلاً عـن الإخـوة والأعمام.

وبعـد وقـف المعـارك بيـن القبائـل وتطويق الصراعـات على السـلطة، أخـذت البحرين تشـهد اسـتقراراً ملحوظـاً فـي السياسـة والاقتصـاد، خصوصاً عند تولي الشـيخ عيسـى بن علي الحكـم سـنة 1869 إلـى 1923. خـلال هـذه الفتـرة مـن تاريـخ البحريـن الاجتماعـي، تجسـد الحكـم فـي مؤسسـتين أساسـيتين: المجالس القبليـة، والمحاكـم الدينية.

تناولنـا المجالـس القبليـة فـي الفصـل الثالـث، والمحاكـم الدينيـة وكيفيـة عملهـا فـي الفصـل الرابـع. أوضحنـا فـي الفصـل الثالـث كيفيـة سـيطرة المجالـس القبليـة علـى المـوارد والمصـادر الاقتصاديـة كالغـوص علـى اللؤلـؤ، وزراعـة النخيـل وصيـد الأسـماك، كمـا أظهرنـا التفاعـل بيـن الشـريعة الدينيـة والعُـرف القبلـي، آخذيـن بعيـن الاعتبـار الفـرق بيـن الشـرع الجعفـري عنـد الشـيعة والمذاهـب الأخـرى عنـد السـنّة. سـيطرت المجالـس القبليـة علـى مـوارد البـلاد الاقتصاديـة وعلـى عمليات الإنتـاج والتوزيع والتسـويق، بينما سـيطرت المحاكم الدينيـة علـى الأحوال الشـخصية كالزواج، والطـلاق، والإرث، والديون. ونـادراً ما كانت أعمال المحاكـم الدينيـة، مـن ناحيـة الممارسـات لا مـن ناحيـة المبدأ، تتناقـض مع الأعـراف القبلية وكيفيـة تطبيقهـا، فـإذا حـدث أن وقـع هـذا التناقـض، كانـت الأعـراف تقـوى علـى الشـريعة. وفـي هـذه الفتـرة مـن الزمـن كانـت قـرارات المحكمـة السـنية وقـرارات المجالـس القبليـة تُفـرض فرضـاً بالقـوة مـن قبل الحكـم، بخلاف قـرارات المحكمـة الجعفرية التـي كانت تطبق وتطـاع عـن طريـق الإقنـاع والـرادع الشـخصي. ولعـل هـذا الفـرق بيـن قضـاة السُّـنة وفقهاء الشـيعة قـد سـاهم فـي إبراز الفقهاء الشـيعة قادة سياسـيين، إلى جانب كونهـم «علماء» في الشـرع الدينـي، وبسـبب هـذا البـروز أصبح القضاء الشـيعي، مـن الناحيـة الوظيفيـة، مرادفاً للحكـم القبلـي – وهـذا مـا نبحثـه فـي الفصـل الرابـع بالتفصيل.

يُشـكّل الفصـلان المتعلقـان بالمجالس القبليـة والمحاكم الدينية وكيفية سـيطرتهما على المـوارد والمصـادر الاقتصادية «القاعدة الأساسـية» base – line الذي على أساسـه جرت عملية التغييـر فيمـا بعـد، إن كان هـذا مـن بـاب الاصطلاحـات الإدارية التـي طبقت في العشـرينيات – وهـذا مـا نبحثـه فـي الفصـل الخامـس والسـادس – أم من باب تطـور صناعة النفـط وتأثيرها فـي البنيـة الاقتصاديـة والإنتاجيـة – وهذا ما نبحثه فـي الفصل السـابع والثامن.

أعطـت الاصطلاحـات الإداريـة التـي أدخلـت إلـى البحريـن تدريجيـاً علـى مـدى عشـر سـنوات الحكم صفة شـرعية تقوم، ولو نظرياً، على أسـاس «القانون العقلاني» rational law

و«القواعد العامة» للتنظيم البيروقراطي (فيبر 1954). أدّى هذا النظام إلى تمركز السلطة في يد الحكم، وتقوية السلطان القبلي، واشتداد نفوذه عن طريق «الحق القانوني» بدلاً من القسر الجسدي. وكانت نتيجة هذا التمركز أن تبدلت حدود التفاعل بين العائلة الحاكمة والقبائل الحليفة: فأُهْمِلَت التحالفات القبلية التي كانت تستعمل لضبط الأمن والصراعات القبلية والمحلية، واستُبْدِلَت بمؤسسات أمنية خاصة بالدولة فقط ، كالشرطة، والبوليس، والجيش. وهكذا انخفضت نسبة التزاوج بين رجال العائلة الحاكمة ونساء القبائل الحليفة إلى درجة كبيرة، لأن هذا النمط من الزواج كان يهدف أصلاً إلى خلق تحالفات سياسية فعالة: فعندما زالت الحاجة إلى هذا النوع من التحالف بفعل بناء مؤسسات الدولة، انخفضت نسبة الزواج الذي كان يتم داخل التحالف.

لم تكن مواقف القبائل، والفلاحين، وسكان المدن من الإصلاحات الإدارية وإدخال التنظيم البيروقراطي إلى البحرين تتسم بالانسجام الكامل، فقد كان كل فريق يتخذ الموقف الملائم له بالنسبة إلى وضعه الاقتصادي وتنظيمه الاجتماعي. وهذا أمر متوقع، إذ إن لكل فئة من هذه الفئات وضعاً خاصاً ومميزاً من حيث تنظيمها الداخلي أو من حيث الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها. كانت القبائل قبل إدخال الإصلاح الإداري والتنظيم البيروقراطي، تعمل بحرية تامة وتتمتع بحكم ذاتي مستقل عن كل سلطة، تسيطر على الطرق التجارية وصيد اللؤلؤ، ولهذا السبب حاربت الإصلاحات وحاولت خنقها في مهدها معتبرة إياها، وعن حق، تهديداً مباشراً لطبيعة تركيبها الاجتماعي وكيفية عملها الاقتصادي. أما الفلاحون الشيعة[1] وأهل المدن من الشيعة والسُّنة فقد أيدوا التنظيم البيروقراطي وعملوا على إنجاحه، معتبرينه موافقاً لمصالحهم وتنظيماتهم الاجتماعية. وبالفعل، كان هؤلاء يعانون الأمرَّين من العُرف القبلي وغياب الشرع القانوني الموحّد والتنظيم الإداري الواضح المعالم (راجع الفصل الخامس للتفصيل).

لم تؤثر الخلفية الاجتماعية فقط في ردات الفعل التي أبداها كل من القبائل، والفلاحين، وسكان المدن تجاه الإصلاح الإداري والتنظيم البيروقراطي، بل لعبت هذه الخلفية أيضاً دوراً هاماً في سياسة التوظيف المتبعة في الإدارة، والبوليس، والمحاكم، والبلديات وغيرها من الإدارات العامة – وهذا ما نبينه بالتفصيل في الفصل السادس. باختصار، سيطر وما زال يسيطر العنصر القبلي على الإدارات الحكومية التي لها صفة القضاء

(1) من الغبن أن نقول إن الفلاحين الأميين في المزارع البحرانية أيدوا النظام البيروقراطي، بل استسلموا له تحت سلطة الأمر الواقع وليس تأييداً مدركاً منهم لمعنى هذا النظام.

والأمـن كالعـدل، والدفـاع، والداخلية، والأمن العـام، والقوات الخاصة، وسـيطر المدنيون على المراكـز ذات الاتجـاه التقنـي والفنـي كالكهربـاء، والميـاه، والتربيـة، والصحـة، والتنميـة. ظلّ هـذا النمـط فـي التوظيـف يعمـل بـه بالرغـم مـن التحـولات الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي عصفـت فـي البـلاد مؤخـراً[1]. ولهـذا شـهدت البحريـن باسـتمرار أجـواء متوتـرة تقـوم بيـن التنظيمـات القبليـة مـن جهـة وبيـن القـوى الجديـدة المنبثقـة أساسـاً مـن طبقـة الفلاحيـن والمدنييـن مـن الجهـة الأخـرى. وكثيـراً مـا كانت هـذه القوى تعمـل تحت شـعارات تحديثية كتنظيـم العمـل والتعويضـات، وحقـوق العمـال والنقابـات العماليـة، والحقـوق المدنيـة، وتحديـث النظـام السياسـي، وغيرها.

أحـدث إنتـاج النفط، وسـوق العمـل الذي أوجده، تغييـراً هائلاً في الاقتصـاد والاجتماع، فانتقلـت اليـد العاملـة البحرانيـة مـن العمـل فـي زراعـة النخيـل والغـوص علـى اللؤلـؤ إلـى العمـل فـي القطـاع الصناعـي والتجـاري. وبالفعـل، بلغت في سـنة 1975 نسـبة العاملين في وظائـف ثابتـة حوالـي 70% مـن مجمـوع اليـد العاملـة كلهـا، وهـذه نسـبة عالية جـداً إذا ما اعتبرنـا وضـع البحريـن قبـل النفط حينمـا كانـت «الوظيفة» شـبه معدومة.

وكمـا سـاعدت العائـدات النفطيـة علـى تنميـة الخدمـات العامـة فـي التربيـة، والصحة، والضمـان الاجتماعـي وسـاهمت في رفع المسـتويات المعيشـية على اختـلاف أنواعها، وكذلك خلقـت هـذه العائـدات فروقـات واضحـة بيـن مختلـف الفئـات والطبقـات، فـزادت بالتالـي الشـعور الجماعـي بالغبـن واللامبـالاة. اسـتغلت هـذه الفروقات سياسـياً، تارة مـن قبل أحزاب عقائديـة وتـارة أخـرى من قبـل تنظيمات محلية عماليـة ودينية فقامت بتنظيـم معارضة قوية ضـد الحكـم بعـد مخـاض طويـل، وحاولـت أن تحـدث بعـض الإصلاحـات الهامـة فـي الإدارة والحقـوق المدنيـة. فكمـا أحـدث الاسـتعمار تغييـراً فـي التنظيـم البيروقراطـي، خلـق النفـط قـوى جديـدة تعمـل لتغييـر النظام السياسـي، وهـذا ما سـنبحثه في الفصل التاسـع والعاشـر.

وطالمـا أن الأحـزاب السياسـية ممنوعـة رسـمياً فـي البحريـن، فـلا عجـب أن نجـد أن الحـراك السياسـي political action يتركـز فـي جمعيـات «شـبه سياسـية» parapolitical، كالنـوادي الثقافيـة، والرياضيـة، والمآتـم الدينيـة. يبحـث الفصـل الثامـن فـي تأسـيس هـذه الجمعيـات وتطورهـا وتكاثرهـا، وفـي التبديـل الـذي طـرأ علـى وظائفها بسـبب تطـور صناعة النفـط فـي البـلاد. فـي الماضـي، قبـل صناعـة النفـط، كان الوجهـاء والأعيـان يؤسسـون هذه

(1) مؤخراً، المقصود في فترة السبعينيات، وليس حالياً.

الجمعيات، والنوادي، والمآتم للتباهي والمفاخرة[1]، أما اليوم، بعد النفط، أخذ الشباب يؤسسون هذه التنظيمات تعبيراً عن وحدتهم الثقافية والدينية وتطلعاتهم السياسية. وتبين هذه الدراسة أن تكاثر هذه الجمعيات، والنوادي، والمآتم يُعبّر عن تجزؤ المجتمع البحريني بالرغم من وحدته الثقافية أو الحضارية بقدر ما يُعبّر عن اتجاه عام في الحكم.

وفي الفصلين التاسع والعاشر يتناول هذا الكتاب طبيعة العمل السياسي، مع التأكيد على دور القوى الجديدة الفاعلة في المجتمع البحريني، هذا يخلص إلى القول إن غياب التنظيم السياسي المستديم يحدّ من قدرة المعارضة، أياً تكن، على مجابهة الحكم لفترة طويلة الأمد. فالمجابهة الطويلة الأمد القائمة على وحدة الموقف عند الفصائل المجزئة، تُبْرِز التناقضات الداخلية للقطاع المعارض وتعمل بالتالي على تفككه من الداخل، فلا يتمكن من بلوغ الهدف مهما كان انتشاره في صفوف الشعب واسعاً. وبعد دراسة دقيقة للأزمات والهزات السياسية في البحرين، يمكن القول إن «قبلية» الدولة تقبلت الكثير من التجديد والتحديث في الحكم باستثناء أمرين أساسيين: قانون موحد وعام، ونظام سياسي يستمد من التمثيل الانتخابي. ويصح قول ذلك في اللجان، والهيئات، والمجالس العديدة التي أنشِئَت في البلاد منذ سنة 1919، كما ينطبق على البرلمان الذي أسس في عام 1973، وحلَّ في عام 1975.

ونحاول في الفصل الأخير أن نثبت أن الغاية من حلّ البرلمان كان هدفها المعارضة المنظمة التي قويت واشتد نفوذها عند تأسيس البرلمان بالذات. أدخل تأسيس البرلمان إلى البحرين نمطاً جديداً في العمل السياسي، شجع على قيام تحالفات قوية تعارض الحكم، كتحالفات الدينيين واليساريين، الأمر الذي سيَّس الأمور البسيطة وزادها تعقيداً، وشلّ بالتالي عمل الإدارات التنفيذية في الحكم.

أثبتت تجربة البحرين أن «القبلية» في الحكم قد تتبنى الكثير من الأمور التحديثية في المجتمع كالمشاريع الاستعمارية وبرامج الإنعاش والإنماء، ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي والقانون المدني الموحد. وهي إذ تفعل ذلك فإنما تحافظ على ذاتيتها كتحزب سياسي يخدم مصالحه، شأنه بذلك شأن كل تنظيم سياسي آخر يعمل على إضعاف التحزبات الأخرى وفرفطتها – ليبقى الحكم لمن غلب.

---

(1) هذا الافتراض من قبل المؤلف ليس بالضرورة صحيحاً بالنسبة لبناء الحسينيات (المآتم) في البحرين عند كل الناس، وإن كانت هناك حالات معينة فلا يمكن علمياً تعميمها. فلم يكن إقامة الحسينيات في يوم من الأيام عند معظم مؤسسيها للتباهي والمفاخرة، بل هي تعتبر عنواناً رئيسياً في حياة المسلم الشيعي تقرباً إلى الله تعالى، وتأكيداً للولاء للرسول الكريم وآل بيته.

الفصل الأول
التجزؤ والتمركُز

بـدأت فـي القـرن الثامـن عشـر بطـون كثيـرة مـن القبائـل العربيـة تتدفق إلى سـواحل الخليـج العربـي بهـدف المشـاركة في تجـارة الهند الشـرقية والاسـتفادة من نموهـا المتزايد. وأخـذت هـذه القبائـل وبعض بطونها تبسـط سـيطرتها على المراكـز التجارية المنتشـرة على السـاحل الغربـي مـن الخليـج، حيث نشـطت التجارة بسـبب ازديـاد إنتاج اللؤلـؤ. والمعروف أن مصائـد اللؤلـؤ، فـي تلـك الفترة، كانـت تمتد من الكويت شـمالاً حتى رأس مسـندم جنوباً، وبحوالـي خمسـين كيلومتـراً عرضـاً داخـل الخليج. وحصـل نتيجة هـذا التدفق تنافس شـديد بيـن القبائـل علـى هـذه المراكز، ممـا أدَّى إلى نشـوب حروب عديـدة بينهـا، فتعطلت بذلك حركـة التجـارة الدولية وضعفـت حيويتها.

وأسـاء تعطيـل الحركـة التجاريـة، أكثـر ما أسـاء، إلـى سـلطات الإمبراطوريـة البريطانية، سـيدة التجـارة العالميـة آنـذاك، فـكان أن تدخلـت هـذه السـلطات فـي بدايـة القرن التاسـع عشـر لوقـف المعـارك المتكـررة بيـن القبائـل، محولـة بذلـك سـيطرة القبائـل مـن حـق قائم بالفعـل de facto مبنـي علـى القـوة إلـى حـق شـرعي de jure تصونـه المعاهـدات الثنائيـة المبرمـة بيـن بريطانيـا العظمـى وشـيوخ القبائـل، كل على حدة. مـن هنا نرى منطـق التجزؤ والتمركـز: تجزئـة القبائـل وانتشـارها، ومن ثم تمركزهـا في مناطق ومسـتقرات عديدة، وبروز سـيطرة العائـلات الحاكمـة فـي كل مـن هـذه المناطـق والمواقـع. بالنسـبة للبحريـن، يفرض علينـا هـذا المنطـق البحـث، أولاً، في دخـول الخليج تجـارة الهند الشـرقية، وثانيـاً، في كيفية وصـول آل خليفـة إلى السـلطة فـي البحرين.

الخليج وتـجارة الهند الشرقية

كان الخليـج، منـذ القـدم، صلـة وصـل رئيسـة بيـن الشـرق والغرب، يصـل أوروبـا بالهند عـن طريـق أنطاكيـا، ولا يوازيـه فـي أهميته هذه سـوى البحر الأحمـر الذي كان يصـل أوروبا بالهنـد عـن طريـق الإسـكندرية. وتاريـخ الملاحـة فـي الخليـج قديـم جـداً، يرجع إلـى الألف الثالـث قبـل الميـلاد – وذلك عندما أبحر سـرجون الكبير (2872 ق.م) إلـى «البحر الأدنى» أي الخليـج، كمـا ورد فـي لوحـة آشـورية قديمـة. وتبين عمليـات التنقيـب عن الآثـار التي جرت

في العقود الثلاثة الماضية في البحرين، وغيره من مناطق الخليج، أن حضارة نيدوك – كي (nidok – ki) الآكادية، وحضارة دلمون (dilmun) الآشورية من بعدها، كانت قد قامت في جزر البحرين.

وبسبب موقعه التجاري هذا، ربط الخليج العراق (ما بين النهرين) بالهند وبكثير من بلدان الشرق الأقصى الأخرى. فكانت البضائع المختلفة من النحاس، والذهب، والأحجار الكريمة، وخشب الساج، والنيجور، والتوابل تأتي عن هذه الطريق من الشرق إلى العراق ومنه إلى الموانىء الساحلية فأوروبا[1]. وازدهرت بلاد ما بين النهرين، باعتمادها على هذه البضائع، ازدهاراً كبيراً مما جعل نبوخذ نصر الثاني (604 – 561 ق. م) يبني مرفأ في الجنوب لتسهيل نقل البضائع. ويشيد في الوقت نفسه مدينة «تريدون» غربي نهر الفرات لحماية خطوط التجارة من غزو القبائل العربية. وبقي الأمر كذلك حتى قيام الإمبراطورية الرومانية التي حولت طرق التجارة من الخليج إلى البحر الأحمر فأخذ نجم التجارة الخليجية بالأُفول إلى حين.

وتطورت الملاحة في الخليج تطوراً تكنولوجياً هائلاً قبل بداية العصر المسيحي وبعده. وتقول المصادر اليونانية في هذا الصدد، إن المواصلات البحرية في تلك الأيام أصبحت موطدة وثابتة، وإن سفناً كبيرة قد استعملت للإبحار في عرض المحيط الهندي بما فيه الخليج. ويقال إن حملة الإسكندر على الخليج، خلال العصر الهيلّيني، لم تضف شيئاً بارزاً على تطور وسائل الإبحار، إنما نشّطت التجارة البحرية وزادتها نمواً. ومن المعروف أن الإسكندر اعتمد في حملته تلك على البحارة الفينقيين، ولكنه لم يستطع التقدم إلى أبعد من رأس مسندم (حوراني 1951: 13). هذا لا يعني أن الفينيقيين أبحروا إلى الخليج (فالمعروف أنهم لم يبحروا إليه لا قبل العصر الهيلّيني ولا بعده)، كل ما في الأمر أن الإسكندر عرف المهارات البحرية التي تمتع بها الفينيقيون فحاول استغلالها في حملاته الشرقية بدون جدوى.

الاعتقاد السائد، حتى يثبت العكس، هو أن الملاحة في الخليج كانت دائماً تحت سيطرة العرب، ولم يعرف الفرس عبر تاريخهم بفنونهم البحرية أو بمغامرات الإبحار (بلجريف 1972: 16، ولاندن 1976: 24). صحيح أنهم سيطروا في فترات متقطعة على بعض الموانئ الخليجية (حوراني 1951: 38)، ولكن هذه السيطرة كانت دائماً تأتي عن طريق البحارة العرب، كما سنفصل ذلك في حينه.

(1) إيضاح: ومنه إلى الموانئ السورية الساحلية على البحر المتوسط، فإلى أوروبا.

ظلّت التجارة في الخليج تتقهقر باستمرار حتى استيلاء بني العباس على السلطة في بغداد عام 749 ميلادية. كان عرب الشمال حاملو لواء الإسلام آنذاك يهابون ركوب البحر فتجاهلوا الخليج. كما أن وقوع العواصم العربية في الحجاز في عهد الخلفاء الراشدين، وفي دمشق في عهد الأمويين، أدّى إلى تنشيط الحركة التجارية في البحر الأحمر والمتوسط بدلاً من الخليج. وعند قيام الدولة العباسية في العراق، أُعيدت التجارة الخليجية إلى سابق مجدها. ودخلت بذلك عصرها الذهبي الذي استمر حتى قدوم البرتغاليين في القرن السادس عشر. ويخبرنا مؤرخو وجغرافيّو المسلمين كاليعقوبي والطبري في القرن التاسع وأبي غازي، وصادق، والبلاذري، والأصفهاني في القرن السابع عشر، عن هذه التجارة بصورة متواصلة متحدثين عن المراكز التجارية، والموانئ، والسفن، والمدن التي أمّها البحارة العرب في تلك الأزمنة وانتشرت فيها العادات الاجتماعية، والمعتقدات الدينية، والممارسات الحضارية السائدة عند شعوب الشرق الأقصى المختلفة آنذاك.

وبعد انتشار الإسلام في إيران والهند، اندفعت التجارة البحرية في الخليج اندفاعاً جديداً، وظهرت نتيجة ذلك ثلاثة موانئ هامة: سيراف على الشاطئ الشرقي من الخليج، والبصرة التي حلّت محل «أبولوجوس» على الساحل العراقي في الشمال، ومسقط على الساحل العماني في الجنوب، وتمكن البحارة والتّجار العرب من تسخير الرياح الموسمية فراحوا، ما بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر، يمارسون التجارة بين مختلف الموانئ البحرية الواقعة بين شواطئ أفريقيا الشرقية وشواطئ مالبار في الهند. وتروي لنا المصادر أنهم تبادلوا البضائع مع الصين بين القرن السابع والتاسع (توسينيه 1966: 50) وأبحروا، في حدود القرن العاشر، إلى سومطرة وجاوة (حوراني 1951: 78). والمعروف أن التجارة العربية مع أفريقيا كانت قائمة قبل وصول العباسيين إلى السلطة بزمن طويل، ولكنهم، أي العباسيين، عملوا على تشجيعها إلى أن قام الزنج – وهم رقيق استقدموا بشكل خاص من شرقي أفريقيا – بثورتهم المعروفة ضد بني العباس في جنوب العراق في القسم الثاني من القرن التاسع. وبالإضافة إلى الرقيق، استورد العرب من أفريقيا الشرقية العاج، والعنبر، كما استوردوا الأقمشة الحريرية، والكافور، والمسك، والتوابل من الهند وبلاد الشرق الأقصى. وكانوا يصدرون إلى هذه البلدان الأقمشة الكتانية، والقطنية، والصوفية، والسجاد، والمصنوعات الحديدية والخشبية المختلفة، وخام الحديد، والسبائك الذهبية، وربما التمور.

وكان عـرب الخليـج، وعلـى الأخـص أهل عُمـان واليمن[1]، يسـيطرون سـيطرة تامة على الحركـة التجاريـة بيـن الشـرق والغـرب قبـل وصـول البرتغالييـن فحققوا ثـراءً وغنًـى كبيرين. وهكـذا شـهدت مـدن المرافـئ التجارية التـي كانـوا يؤمونها ازدهـاراً ملحوظاً حيث «شـيدت فيهـا القصـور الشـامخة والأبنيـة الفخمـة» (ويلسـون 1950: 10) وفـي هـذه الفتـرة، اسـتقر عـدد كبيـر مـن التجار وأصحاب السـفن العرب في سـيام، وجاوة، وسـومطرة، وتـزوج بعضهم مـن أهـل البـلاد الأصلييـن، كمـا فرضـوا اللغـة العربيـة لسـاناً مشـتركاً فـي كل الموانـئ التـي اسـتخدموها بيـن مسـقط والصيـن. وكانـت البصـرة وغيرهـا مـن الموانـئ التـي تقـع جنـوب شـرقي «بوشـهر» أكثـر الموانـئ الخليجيـة اسـتفادة من هـذه التجـارة لأن الملاحة فيها سـهلة ومأمونـة لاقترابهـا مـن المناطـق العميقـة الميـاه نسـبياً. فالجزء الغربـي من الخليـج، الممتد مـن الشـمال الغربـي لــ «بوشـهر» حتـى الجنـوب حيـث مضيـق هرمـز، ضحـل الميـاه وقليل العمـق وتعترضـه شـبكة معقدة مـن الممرات الضيقـة، والجزر الصغيرة، والصخور السـطحية. ولهـذا لـم يكـن لهـذه المنطقة أهميـة ملاحية تذكـر وإن كان لها أهمية إنتاجيـة هائلة، ففيها تجمعـت ثلاث ثـروات: الأسـماك، واللآلـئ، والنفط.

هكـذا كانـت السـيادة العربيـة علـى المحيـط الهنـدي عندما اكتشـف البرتغاليـون عام 1498م، الطريـق البحـري إلـى الهنـد عبـر رأس الرجـاء الصالـح، منذ ذلـك التاريخ، بـدأ العرب تدريجيـاً يفقـدون سـيادتهم علـى المحيـط الهنـدي. عمـل البرتغاليـون فـي بدايـة الأمـر مـن خـلال النظـام البحـري القائـم، محافظيـن عليـه ومسـتفيدين مـن المهـارات المتوافـرة التـي بفضلهـا تمكنـوا مـن الوصـول إلـى الهنـد. تـروي المصـادر البرتغاليـة، أن ربانـاً عربياً، واسـمه شـهاب الديـن أحمـد بـن ماجد، هو الذي سـاعد الأسـطول البرتغالـي بقيادة ڤاسـكو دي غاما علـى الإبحـار مـن ميناء «مالنـدي» فـي شـرقي أفريقيـا إلى شـواطئ «كالكـوت» فـي الهند[2].

(1) مـن الثابـت تاريخيـاً فـي المصـادر العربيـة والأجنبيـة التـي كتبـت عـن مضيـق هرمـز والخليـج فـي القـرن الخامـس عشـر قبـل وصـول البرتغالييـن إلـى المنطقـة؛ أن مملكـة هرمز هـي من كانت تسـيطر سـيطرة تامة علـى الحركـة التجاريـة بيـن الشـرق والغـرب اعتمـاداً علـى موقعهـا الرئيـس فـي جزيـرة هرمـز المتحكمة في مضيـق الخليـج، وبسـبب سـيطرتها كذلـك علـى السـاحل العربـي مـن الخليج مـن جـزر البحرين شـمالاً حتى ميناء صـور جنوبـاً علـى السـاحل العُمانـي. وبعـد وصـول البرتغالييـن عـام 1507 إلـى جنـوب شـبه الجزيـرة العربيـة والخليـج، وسـيطرتهم التامـة علـى مملكـة هرمـز وموانئهـا، تمكنـوا مـن تحويـل أربـاح وثـراء هـذه المملكـة إلـى أيديهـم. ولكـن هـذا فـي الوقـت ذاتـه لا يعنـي بـأن تجـار مملكـة هرمـز لـم يكـن بينهـم عرب مـن الخليـج وتحديـداً مـن عُمـان، واليمـن، والبحريـن، والبصـرة، وغيرها مـن مناطق الخليج وشـبه الجزيـرة العربية.

(2) ابـن ماجـد وڤـاسكو دي غامـا : الحكايـة التـي يوردهـا الكاتب هنا، هـي من الأخطاء الشـائعة التـي التقطها=

تركز اهتمام البرتغاليين بالدرجة الأولى على تجارة التوابل وأهملوا تجارة اللؤلؤ، وكان همهم أولاً وأخيراً حماية خطوط التجارة الشرقية. وفي سبيل هذا الهدف، راحوا يبنون القلاع على شواطئ عمان والخليج محاولين الاستيلاء على عدن للسيطرة على طرق المواصلات عبر البحر الأحمر، وعلى مضيق هرمز[1] ليؤمنوا طريق المواصلات عبر الخليج إلى البصرة وغيرها من الموانئ المنتشرة على الساحل الشرقي. كما أنهم تمركزوا في ديو، وجاوة ليحافظوا على سيادتهم في المقاطعات الهندية الأخرى. فشل البرتغاليون في السيطرة على عدن ولكنهم تمكنوا من احتلال هرمز على مدخل الخليج، فسيطروا بالتالي على كل الحركة التجارية التي تمر عبر المضيق إلى مسقط والبصرة. وما زالت قلعة البحرين، والتي كانت في الأساس قلعة عربية كما تشير الحفريات الأخيرة (بيبي 1972: 99 - 113)؛ واضحة المعالم قائمة حتى اليوم. أما قلاعهم في مسقط والمناطق المحيطة بها فقد اتّخذتها بعض العائلات العربية مسكناً لها.

حكم البرتغاليون إمبراطوريتهم التجارية بحدّ السيف: سحقوا التجارة المحلية[2]،

= وأوردها في مؤلَفه هذا. فالربان أحمد بن ماجد ليس له علاقة مباشرة وشخصية بإرشاد القائد البرتغالي (ڤاسكو دي غاما)، بل إن من أرشده هو أحد الربابنة من عشرات غيره ممن كانوا يعرفون طرق الملاحة جيداً بين شرق أفريقيا وغرب الهند كما يعرفون عدد أصابع أيديهم. والصحيح أن ذلك المرشد البحري الكفء الذي دار حوله لغط ونقاش كثير كان يدعى (ماليمو كانا الكُجراتي) (Melemo Cana of Guzarat) وليس أحمد بن ماجد شخصياً، ولربما يكون أحد تلامذته. وسجلات رحلة (دي غاما) نفسها تورد هذه العبارة بالحرف لكاتب الرحلة الشخصية لـ (ڤاسكو دي غاما) بين أعوام 1497-1499: «لقد تركنا مالينديي في الثلاثاء من الشهر[أي أبريل(نيسان)] قاصدين مدينة اسمها فاليكيت [أي كالكوت] مع المرشد الذي أعطاه لنا الملك»، ولأنه مرشد وبحار عادي فلم يذكر اسمه كاتب يوميات الرحلة. للمزيد انظر:

محمد حميد السلمان، الغزو البرتغالي للجنوب والخليج في الفترة ما بين 1507-1525م، مركز زايد للتراث والتاريخ (العين، 2000). وهذا ما ذكره:

Ravensten, E.G., *A Journal of The First Voyage of Vasco Da Gama 1497_1499*, (London,1898).

(1) البرتغاليون سيطروا على مضيق هرمز بين عامي 1507-1508، أي قبل بناء القلاع في الخليج ، وعمان ، واليمن.

(2) هذه من النظريات الكلاسيكية حول الوجود البرتغالي في الخليج، وهي غير صحيحة بهذا التعميم العام. فالبرتغاليون جاؤوا للسيطرة على طرق التجارة الدولية آنذاك ومنها طريقا البحر الأحمر عبر باب المندب إلى السوس، ثم القاهرة، ثم الإسكندرية على البحر المتوسط الأبيض، وطريق الخليج عبر مضيق هرمز إلى ميناء البصرة، ورغم نجاحهم في السيطرة على الثاني تماماً وعدم مقدرتهم من السيطرة على الأول ومحاربتهم للسفن التجارية العربية الإسلامية بفرض ضرائب باهظة عليهم أحياناً أو بإجبارهم على شراء ترخيص للإبحار بين المحيط الهندي والخليج والبحر الأحمر؛ إلا أن هذا لا يعني سحقهم للتجارة المحلية، فهم كانوا في حاجة لتواصل هذه التجارة لأنها كانت كالبقرة الحلوب لدعم وجودهم العسكري في=

وحددوا الأسعار، وأجبروا المواطنين على الشراء من مخازنهم وشحن البضائع على سفنهم (كوزون 1892: 418). وكان من الطبيعي أن تثير تصرفاتهم القاسية وسياستهم المتصلبة هذه عدداً من الانتفاضات المحلية التي قمعوها بالبطش والقوة، (بلجريف 1972: 18، وبنت 1890). استمر تواجدهم في الخليج حوالي قرنٍ ونصف القرن من الزمن[1]، أمضوها بين البحر والقلاع، لم يتمكنوا خلالها من إحداث أي تجديد في الاقتصاد والإنتاج، وهكذا فشلوا في التأثير على المجتمعات التي حلّوا فيها[*]. فلا نجد آنذاك لحضارتهم تأثيراً في أي منحى من مناحي الحياة الاجتماعية والعادات الحضارية لا في اللغة أو فنون العمارة أو نظام الحكم. لم تكسبهم إجراءاتهم القمعية سوى عداء المواطنين وبغضهم، فليس عجباً بعد هذا أن تطمس معالم حضارتهم في الشرق عندما بدأت تضعف قبضتهم على التجارة والقلاع في القرن السابع عشر. بالإضافة إلى التململ الوطني ضد البرتغاليين، تضافرت عوامل أخرى لتضع حداً لحكمهم واحتكاراتهم، وتشمل هذه العوامل التنافس الأوروبي الشديد على التجارة الشرقية كما تشمل الرغبة الدائمة عند أباطرة الفرس وملوكها لبسط سيطرتهم على موانئ الخليج. وهكذا، بعد تضافر هذه العوامل، تم طرد البرتغاليين من البحرين عام 1601، ومن هرمز عام 1622، ومن مسقط، آخر حصونهم في المنطقة، عام 1652[2] (بادجر 1761: 711). ففي حدود عام 1591، أرسل البريطانيون بعثة خاصة إلى منطقة المحيط الهندي لدرس الإمكانيات التجارية هناك[**]، وتبعهم بعد خمس سنوات الهولنديون للغرض نفسه. وأسفرت هذه الجهود الأولية التي قامت

= المنطقة كلها حتى حدود المحيط الهادي شرقاً، بل إنهم شاركوا أحياناً في العمليات التجارية بجانب التجار الهرامزة مثلاً، وهذا كله تذكره الوثائق البرتغالية، ومنها:

Corpo Cronológico, Parte 1, mÇ. 20, nº 132Pato, Raymundo A. B. *Cartas de Affonso de* (*Albuquerque*, Tomo I, (Lisbon, 1884

(1) لم يستمر وجود البرتغاليين العسكري في الخليج إلا من عام 1507 إلى عام 1622، بعد سقوط هُرمز، وهي آخر معاقلهم، في الخليج أي 115 سنة. أما في ساحل عمان فاستمر تواجدهم فيه إلى عام 1650، حيث تم طردهم من مسقط على يد اليعاربة.

(*) في مخطوطته عن البحرين، يقول محمد التاجر إن البرتغاليين أدخلوا طرقاً جديدة في صيد اللؤلؤ والزراعة، ولكن هذا الأمر لا يؤكد إلا إذا درست السجلات البرتغالية عن هذه الفترة.

(2) التاريخ غير صحيح فقد جرت محاولة إخراج البرتغاليين من آخر حصونهم في مسقط وهو (الميراني) عام 1649، وتم ذلك نهائياً عام 1650 على يد حاكم عُمان آنذاك، الإمام سلطان بن مالك بن سيف اليعربي.

(**) استناداً إلى مغامرة (لانكستر) إلى المياه الشرقية. للتفاصيل انظر «أسفار السير جايمس لانكستر إلى الهند الشرقية» (مطبعة هاكليوت 1877).

بهـا القـوى التجاريـة الأوروبيـة عـن حملة دبلوماسـية مركزة كانـت الغاية منهـا الحصول على أفضـل الامتيـازات التجاريـة، خصوصـاً مـن إيـران. ولكـن سـرعان مـا أدرك التجـار الأوروبيون، أن هـذه الامتيـازات لا تتمتـع بصفـة قانونيـة واضحـة، إذ إن إيـران لـم تكـن تسـيطر سـيطرة تامـة علـى المراكـز التجاريـة الواقعـة جنوبي شـرقي الخليـج وإن كانت هـذه المراكز تخضع للنفـوذ الإيرانـي مـن حيـن لآخـر. وعندمـا أدرك هـؤلاء التجـار هـذا الأمـر، عمـدوا إلـى اتبـاع سياسـة الترغيـب طـوراً والترهيـب أطـواراً، بهـدف تأميـن مصالحهـم وامتيازاتهـم السياسـية. وكانـوا يتعاملـون دومـاً مـع شـيوخ القبائـل المتواجـدة فـي هـذه المراكـز التجاريـة تعامـل «النـد للنـد»، (أو كمـا كانـوا يقولون) مصالـح متبادلة. فنشـأت على الأثر سلسـلة من المواقع التجاريـة، والتـي كانـت تعـرف بــ «المراكـز»، علـى طـول السـاحل الشـرقي للخليـج شـملت «جاسـك»، و«بنـدر عبـاس»، و«بوشـهر». اشـتد الصراع بيـن القوى الأوروبية للتسـلط على هذه المراكـز والحصـول على امتيازات تجارية وسياسـية خاصة، فنشـبت بينها عـدة حروب صغيرة اشـتركت فيهـا القـوى المحليـة اشـتراكاً فاعـلاً. وكانـت نتيجـة هـذه الحـروب أن انتهـى دور الاحتـكار البرتغالـي المركنتيلـي[1] حوالي منتصف القرن السـابع عشـر، واسـتولى الهولنديون علـى تجـارة التوابـل، وتسـلم العمانيـون القـلاع والحصـون البرتغالية فـي بلادهم.

غيـر أن السـيادة الهولنديـة لـم تسـتمر طويـلاً علـى المحيـط والخليـج، إذ بدأت بالانحسـار علـى أثـر نشـوب الحـرب فـي أوروبـا، واشـتداد أعمـال القرصنـة الأوروبيـة فـي المحيـط، وظهـور شـركة الهنـد الشـرقية البريطانيـة كقـوة سياسـية منافسـة بعـد أن كانـت مجـرد مؤسسـة تجاريـة عاديـة. ومـا إن أطلـت الأعـوام الأولـى مـن القـرن الثامن عشـر، حتى بـدأ الهولنديـون يتخلون عن مراكزهـم التجاريـة للبريطانييـن، وفـي عام 1766 أُجْبِـروا على ترك آخر معاقلهم فـي جزيرة خَرْج. وأصبحـت بريطانيـا بعـد ذلـك، بمعاونة إيران، سـيدة التجارة فـي الخليج – هـذا بالرغم من بعض العقبـات الفاشـلة التـي حاولـت فرنسـا خلقهـا بيـن البريطانيين وإيـران في عـام 1763 [*].

---

(1) **المركنتيلـي**: ظهـرت بـوادر النظـام (المركنتيلـي) كفكـرة وتيـار فـي القـرن الخامـس عشـر للميـلاد فـي أوروبا، واسـتمر حتـى القـرن الثامـن عشـر. وتنسـب التسـمية (المركنتيلية) إلـى كلمـة (مركنتـي) الإيطاليـة وتعنـي تاجـر. والنظـام المركنتيلـي التجـاري، هـو نظـام اقتصادي نشـأ في القـارة الأوروبيـة خلال تقسـيم الإقطاعيات الزراعيـة وغيرهـا، لتعزيـز ثـروة الدولـة وزيـادة ملكيتهـا من المعدنيـن الذهـب و الفضة، عن طريـق التنظيم الحكومـي لكامـل الاقتصـاد الوطنـي عبـر سياسـات تهـدف الـى تطويـر الزراعـة والصناعـة والعمـل علـى الاحتـكارات التجاريـة الخارجيـة، وكان هـذا النظـام نوعاً من اسـتراتيجية الدولـة لجعل مسـتعمراتها تابعة في اقتصادياتهـا للدولـة الأم.

(*) فـي سـنة 1763، أجبـر الفرنسـيون البريطانييـن علـى مغادرة «بنـدر عباس» إلى البصـرة، ولكن بعد سـنتين عاد البريطانيـون إلـى الخليـج وتمركـزوا هذه المرة في «بوشـهر».

ومع اشتداد حركة التجارة الشرقية، عبر رأس الرجاء الصالح، وتغلغلها في الخليج أخذت طرق التجارة التقليدية، كالطرق التي كانت تربط رأس الخليج بمدينة حلب وأنطاكيا أو التي كانت تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق الإسكندرية، تفقد أهميتها، فتحوّلت بالتالي من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج والشواطئ العُمانية خطوط التجارة، ومع هذا التحول نشطت التجارة في الخليج، فبدأت القبائل العربية أو بطونها تتدفق من الجزيرة العربية والجنوب الإيراني إلى السواحل الخليجية، وتؤسس مراكز تجارية على طول الشاطئ. وعزز ضعف الإمبراطورية الفارسية في القرن الثامن عشر – زمن الشاه حسين – هذه الحركة، فأُنشِئت مراكز تجارية عديدة مستقلة تخضع، كل منها على حدة، لسيطرة القبائل وشيوخها.

وكان العُمانيون أول من انتهز الفرصة للاستفادة من هذا الوضع السياسي القلق، ويبدو أنهم تلقنوا دروساً مفيدة من الهزائم البحرية التي مُنيوا بها على أيدي البرتغاليين في القرن السادس عشر، فعمدوا إلى بناء أسطول قوي على «طراز المراكب البرتغالية السريعة ذات الشراع المربع» (توسيه 1966: 140). وبعد أن طرد العُمانيون البرتغاليين من مسقط، أبحروا باتجاه أفريقيا الشرقية، فاستولوا على «مومباسا»، و«بيبا»، و«زنجبار»، وأجبروا البرتغاليين على التقهقر جنوباً حتى موزامبيق. والتفوا بعد ذلك إلى الشمال الشرقي، فحرروا البحرين من تبعية الحكم الفارسي في عام 1717، واستولوا على عدد من الجزر المنتشرة على الساحل الإيراني في عام 1720. وما كاد الفرس يستعيدون سيطرتهم على البحرين بقيادة نادر شاه (1737 – 1744)، حتى تمكن «العتوب» من مهاجمة البحرين من الزبارة في قطر واستولوا عليها عام 1783. وفي هذا الوقت، ظهر الوهابيون في الجزيرة العربية، وهاجموا بغداد والكويت كما احتلوا الأحساء، والقطيف، والبحرين، والبريمي، وهددوا عُمان نفسها، متخذين بذلك صورة الحركة الدينية الوطنية. واستطاع الوهابيون أن يفرضوا في عام 1803 سلطانهم على سواحل الخليج الداخلية بما فيها «ساحل القراصنة» الذي عرف فيما بعد بـ «الإمارات المتصالحة»، أي الإمارات العربية المتحدة اليوم.

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، اشتدت أعمال القرصنة في الخليج مهددة بذلك الطرق التجارية داخل الخليج وخارجه في بعض الأحيان. ولم تكن القرصنة حرب عصابات بحرية – كما يقول (بيري) – مارسها عرب الخليج عندما ضعفت تجارتهم البحرية (بيري 1459) (28 – 41)؛ إنما كانت ضرباً من ضروب «الخوة»[2] التي

(2) **الخوة:** أو الخاوة، وتُجمع بـ (خوّات). وهو نوع من الأتاوة المالية كان يدفعها الطرف الضعيف للطرف القوي، وتكون في معظم الأحيان إجبارية.

يفرضها القوي على الضعيف عند العرب. صحيح أن انفتاح المحيط الهندي أمام التجارة الأوروبية أضعف التجارة المحلية العربية، ولكنه لم يقض عليها. فمن المعروف أن هذه التجارة انتعشت على يد العثمانيين في القرن الثامن عشر انتعاشاً قوياً، بحيث توسعت عملياتهم التجارية حتى شملت شرقي أفريقيا، والجزيرة العربية، وأجزاء من العراق. ولم تصاب النشاطات البحرية العربية بضربة قاسية إلا في أواخر القرن التاسع عشر عندما كثر إنتاج اللؤلؤ وأصبح له دورٌ اقتصادي مهم. عندها ازدادت أعمال القرصنة، أولاً، بسبب ضعف السلطة المركزية الرسمية في إيران وما تبعه من انحلال القوى المحلية المرتبطة بها، وثانياً، بسبب الزيادة الهائلة في حجم البضائع المتبادلة بين الموانئ الخليجية والعالم الخارجي، الأمر الذي شجع على ممارسة «القرصنة» بكثافة ملحوظة.

ويعود ضعف إيران في الخليج في القرن الثامن عشر إلى الثورات الداخلية التي قامت فيها، وإلى الحروب التي خاضتها ضد روسيا وضد الإمبراطورية العثمانية. وبسبب هذا الضعف، تقلصت سلطة إيران على نفسها وتقوقعت حول الهضبة الفارسية في الشمال، وأصبحت بالتالي مناطق الإمبراطورية الأخرى بما فيها الخليج أطرافاً محررة. وعندما تقوى الهضبة الإيرانية – قلب العنصر الفارسي – ويستقر الحكم فيها، تتسع وتفرض سلطانها وسلطتها على الأطراف، وعندما تضعف تتقلص وتنفصل عنها الأطراف، فيسعى آنذاك كل فريق للاستقلال والسيادة. والجدير بالذكر، أن إيران، في هذا المنطق التاريخي الذي نتكلم عنه، لم تكن تمتلك قوة بحرية ضاربة، لأن شواطئها الجرداء الضيقة والشديدة الانحدار لم تساعد على استيطان شعب بحري مستقر ذي شأن. ويقول لاندن في هذا الصدد إن القوة البحرية الإيرانية في عهد كريم خان زند (1750 – 1773) لم تكن فارسية التكوين، إنما تشكّلت من «جنود وضباط عرب سكنوا الشواطئ الإيرانية للخليج» (لاندن 1967: 35 – 36، 78). وبسبب هذا الأمر، أي افتقار إيران إلى قوة بحرية خاصة بها من جهة، وتمركز مصالح البريطانيين بمعظمها حول التجارة البحرية من الجهة الثانية، أصبحت إيران، باستثناء فترات قصيرة، الحليف الدائم لبريطانيا في الخليج – ومن هنا جاءت تسميته في الوثائق التجارية الغربية بـ «الخليج الفارسي».

وبخلاف الإيرانيين، فالعرب أهل بحر وسفر، ملاحون ماهرون، ولهذا كانوا على الأقل من حيث الإمكانيات، منافسين لمصالح بريطانيا التجارية. وهذا ما يُفسّر لنا عدم سعي البريطانيين إلى التحالف مع عرب الخليج، أهل البحر، إلا عندما اضطربت إيران سياسياً، واجتاح الوهابيون الجزيرة العربية واتسع نفوذهم في المنطقة مهددين الخليج وتجارته. في هذه الأثناء، تحالف البريطانيون مع عائلة البوسعيد العثمانية ابتداء من

عـام 1793، بهـدف وقـف التقـدم الوهابـي، داخـل الخليـج وتقليصـه، وبهـدف القضـاء علـى «القرصنـة». غيـر أن البريطانييـن حاربـوا القراصنـة الذيـن كانـوا يعتـدون علـى سـفنهم فقط، أمـا القراصنـة الذين كانوا يتحاشـون السـفن البريطانيـة – كالقراصنة العُمانيين وعلى رأسـهم رحمـة بـن جابـر الجلاهمـة[1] الـذي ظـل يهدد تجـارة الخليـج ما يقـرب من ربع قـرن – فقد كانـوا يعتبـرون مـن صفـوف الحلفـاء[2] (بلجريـف 1972: 121 – 132).

وعلـى كل حـال، لـم يكـن معنـى «القرصنـة» واضحـاً آنـذاك: تحـت سـتار محاربـة «القرصنـة»، مثـلاً، دمـر الأسـطول البريطانـي عـدداً كبيـراً مـن السـفن التجاريـة فـي الخليـج، كمـا أنـه لـم يدمر سـفن «القراصنـة» الخلفـاء. كانت القرصنـة نوعاً مـن الخوة يفرضهـا القوي علـى الضعيـف، كالخـوة التـي كانـت تفرضهـا القبائـل العربيـة علـى القوافـل التجاريـة التـي كانـت تنتقـل بيـن الخليـج ومـدن سـورية الشـمالية أو بيـن البحـر الأحمـر وبـلاد مصـر، أو نوعـاً مـن «الجزيـة» يدفعهـا الضعيـف للقـوي. فـلا عجـب إذن أن تـزداد أعمـال «القرصنـة»، أي الخـوة والجزيـة بازدهـار التجـارة وإنتـاج اللؤلـؤ. وخير شـاهد علـى صحة هـذا القول هو أن عـرب القواسـم أو الجواسـم الأشـداء، سـاكني الشـارقة، ورأس الخيمـة، الذين كانـوا يلقبون بالقراصنـة، كانـوا يهاجمـون مـن قواعدهم البحرية المنتشـرة علـى جانبي الخليج[*]، السـفن المحليـة التـي ترفـض دفـع الجزيـة معتبرينهـا سـفناً عـدوة، أمـا التـي كانـت تدفـع الجزيـة فكانـوا يضمنـون لهـا المـرور معتبرينها سـفناً حليفة. وبعد أن اشـتد سـاعدهم، هاجموا سـنة 1797 سـفينتين بريطانيتيـن، «باسـين» و«فابيـر»، واسـتولوا سـنة 1806 علـى الناقلة «سـيلف» التابعـة لشـركة الهنـد الشـرقية البريطانيـة، كما حاولـوا الاسـتيلاء على «نوتيلـس» وهي قطعة حربيـة بحريـة مجهـزة بأربعـة عشـر مدفعـاً. وتمشـياً مـع تقاليدهم، أخـذ القواسـم يطالبون شـركة الهنـد الشـرقية بدفـع جزية لقـاء تأمين الملاحـة لهم في الخليـج. فبدلاً من الاسـتجابة

(1) رحمـة بـن جابـر الجلاهمـة، لـم يكـن مـن أهـل عُمـان، بـل هـو مـن العتـوب الذيـن هاجروا من وسـط شـبه الجزيـرة العربيـة إلـى سـواحل الخليـج فـي النصـف الثانـي مـن القرن السـابع عشـر الميـلادي، وهناك نسـب قبلـي بيـن آل جلاهمـة وبيـن أسـرة آل خليفـة.

(2) بعـد القضـاء علـى القرصنـة حوالـي سـنة 1820، سـمي شـاطئ القراصنـة، وبعـد الاسـتقلال عـرف بالإمـارات العربيـة المتحـدة. وهـي منطقـة منخفضـة ورمليـة طولهـا حوالـي 241كـم، تمتـد مـن قطـر في الشـمال إلى رأس مسـندم فـي الجنـوب.

(*) لا يفهـم مـن هـذا أن كل القراصنـة فـي الميـاه الخليجيـة والمحيـط الهنـدي كانـوا عربـاً، ففـي أواخـر القـرن السـابع عشـر اتخـذ القراصنـة الأوروبيـون قاعدة من مدغشـقر واعتـدوا على سـفن تجارية في البحـر الأحمر، والمحيـط الهنـدي، والخليـج العربـي، فاسـتنجدت شـركة الهنـد الشـرقية البريطانيـة بالحكومـة البريطانيـة لمسـاعدتها فأنشـأت الحكومـة الأسـطول الهنـدي لهـذا الغـرض.

لهذا الطلب، جهزت الشركة البريطانية ثلاث حملات بحرية سنة 1806 و1809 و1819 على رأس الخيمة، فدكت معاقل القواسم، وأحرقت سفنهم، كما دمرت جميع حصونهم.

بعد تدمير رأس الخيمة مباشرة، تمّ في 8 كانون الثاني (يناير) عام 1820 صياغة معاهدة عامة للسلام تعهد بموجبها شيوخ القبائل المتواجدة على الساحل الشرقي للخليج بالامتناع عن القيام بأعمال القرصنة في البحر. وبغية تنفيذ نصوص المعاهدة، عسكر الأسطول البريطاني مؤقتاً في رأس الخيمة، ثم ما لبث أن تحرك باتجاه «باسدو» في جزيرة «قشم» حيث أقام له قاعدة بحرية شبه دائمة. وكانت هذه المعاهدة بداية «السلام البريطاني» في الخليج على طريقة «السلام الروماني»، أو كما يسميه القوميون العرب في الخليج «السلام الخليجي».

نعم، كانت هذه المعاهدة بداية السلام بكل ما في كلمة «بداية» من معنى: فقد أسقطت المعاهدة من حساباتها الحروب الداخلية بين القبائل ولم تأت على ذكرها لا بالخير ولا بالشر، الأمر الذي أدّى إلى استمرار هذه الحروب بشراسة أكثر من ذي قبل، وبالتالي إلى شل الحركة التجارية من جديد. كان شيوخ القبائل يعتبرون تصديهم لسفن الأعداء عملاً حربياً بحتاً لا ينال من نصوص المعاهدة التي قضت بالامتناع عن أعمال السلب والقرصنة ولم تقض بالامتناع عن أعمال الحرب. وهكذا، تدخلت بريطانيا من جديد لوضع حدّ للاقتتال بين القبائل المتناحرة، فأبرمت لهذا الغرض اتفاقية عام 1835 المعروفة بـ«الهدنة البحرية»، التي تنص على تجنب العمليات العدوانية في البحر، ولم تأت على ذكر هذه العمليات في البر. أبرمت هذه الاتفاقية بشكل مبدئي لمدة ستة أشهر، تمَّ تجديدها لفترات مختلفة حتى عام 1853. كان من الصعب جداً التقيد بشروط هذه المعاهدة، إذ كانت الحروب البرية بين القبائل في الخليج دائماً تشمل عمليات بحرية، ولهذا السبب فرضت بريطانيا معاهدة جديدة عام 1853، عرفت بـ«المعاهدة الدائمة للسلام»، اشترطت فيها على القبائل رفع كل أنواع الاعتداء في البحر إلى السلطات البريطانية قبل الرد عليها، أو القيام بأي عمل انتقامي. وطُلِبَ من البحرين الانضمام إلى هذه المعاهدة في عام 1861.

من الملاحظ أن التدخل البريطاني في الشؤون الخليجية بدأ يزداد بشكل بارز ابتداءً من القرن التاسع عشر بفعل تطور الثورة الصناعية في أوروبا، والتحولات الاقتصادية التي رافقت هذه الثورة.

مع تقدم الثورة الصناعية في أوروبا، حوالي منتصف القرن التاسع عشر، انتهى النظام المركنتيلي القديم الذي ازدهر على تجارة التوابل، وحلَّ محله نظام رأسمالي صناعي يقوم - بشكل خاص - على توفير الأسواق الخارجية للبضائع المصنعة وإعداد المواد الخام للصناعة الأوروبية. وهكذا، تحول الأوروبيون المتواجدون في الشرق وفي بلدان العالم الثالث، من تجار متجولين إلى مستعمرين مقيمين أو مزارعين مستوطنين يقومون بأنفسهم بإنتاج المحاصيل التجارية ومحاصيل المواد الخام الضرورية للصناعة. وعلى أثر هذا التحول، أصبحت القهوة، والكاكاو، والقطن، والشاي، والمطاط، محاصيل رئيسية لعدد من بلدان الشرق وأفريقيا وأميركا حيث استوطن الأوروبيون. أما في البحرين، فكان إنتاج اللؤلؤ كل ما يشغل أهل الخليج، إذ أصبح له، كالذهب والفضة، شأنٌ مهم في الأسواق العالمية. وبفعل إنتاج اللؤلؤ المتزايد، انتقل الاقتصاد المحلي من اقتصاد معيشي (subsistence)، يكتفي بموارد الرزق البسيطة مما يضمن الاستمرار والبقاء إلى اقتصاد السوق (market) يعتمد مبدأ تقلب الأسعار حسب العرض والطلب، ولَّد هذا الانتقال طلباً متزايداً على اليد العاملة التي تأمنت، في بداية الأمر عن طريق تجارة الرق، ولكن ما إن حلَّ النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى تمَّ القضاء نهائياً على هذه التجارة. فبرز ما اصطلح على تسميته تجارة العمال غير المهرة، أي كولي (coolie)، الذين كانوا يجلبون من شبه القارة الهندية، ويُرسلون إلى جنوب أفريقيا وشرقها، وإلى عدن، وسيلان، وبورما، والملايو، وفي نهاية القرن التاسع عشر، أُرْسِلَت أعداد كبيرة منهم إلى المستعمرات الأوروبية في غرب الهند، وجزر الباسيفيك.

إن استيطان المستعمرين الأوروبيين في الشرق وإخضاع شبه القارة الهندية للحكم البريطاني، فرض على بريطانيا تدريجياً التدخل المباشر في شؤون البلدان المستعمرة. فتحولت، حوالي عام 1873، جميع الوظائف الإدارية والدبلوماسية التي كانت سابقاً في يد شركة الهند الشرقية إلى حكومة عموم الهند. واستطاع البريطانيون بعد أن استولوا على شبه القارة الهندية، أن يوسعوا تجارتهم حتى شملت الصين والأرخبيل الأندونيسي، ففتحوا بعد حرب الأفيون مع الصين عام 1842، أربعة موانئ للتجارة الخارجية، هي أموي، وفوشو، ونينغبو، وشنغهاي، وجعلوا «هونغ كونغ» مستعمرة دائمة لهم. وما إن أطل عام 1851، حتى أصبحت مدينة كيب تاون في جنوبي أفريقيا محطة تجارية ثابتة تمر بها وبانتظام جميع البضائع المتبادلة بين الشرق وأوروبا. وفي هذا الوقت، تضاعف حجم هذه التجارة إما عن طريق استعمال السفن التجارية العاملة على البخار، وإما عن طريق انتشار زراعة القطن في الشرق التي جلبت معها، نمو موجة اقتصادية ظاهرة.

ومع ازدياد التجارة الشرقية وتنشيطها، أخذت تبرز إلى الوجود مؤسسات ملاحية كبرى في أوروبا، انتهى معها تدريجياً دور القبطان المحلي الذي كان يعمل - بدافع شخصي - مغامراً لصالحه الخاص.

واضطرت بريطانيا، خصوصاً بعد سيطرتها على طرق المواصلات البحرية واعتماد صناعتها على الأسواق الخارجية والمواد الخام في البلاد المستعمرة، إلى تشديد قبضتها مباشرة على الأمور السياسية في هذه البلدان. وزاد من أمر هذا التدخل المباشر فتح قناة السويس عام 1869 الذي عزز التجارة وشجع القوى الأوروبية الأخرى على المشاركة في التجارة الشرقية السريعة النمو والازدهار. وبعد فتح القناة، عمدت بريطانيا على الفور إلى توسيع نفوذها في المنطقة، فسيطرت على مصر عام 1882، وفرضت نفسها على الصومال عام 1884، وعلى السودان عام 1898. وفي الخليج ضاق البريطانيون ذرعاً بالحرب الناشبة بين القبائل وبالصراعات المحلية على السلطة، فعمدوا إلى إبرام المعاهدات التي مرَّ ذكرها مع شيوخ القبائل؛ هذه المعاهدات التي جعلتهم، منذ عام 1820، «شرطة» الخليج الأمنية. ففي عام 1869، مثلاً، وهو العام الذي شهد افتتاح قناة السويس أمام التجارة العالمية، تدخل البريطانيون في البحرين مباشرة لوضع حدّ للخلاف العائلي الذي نشب بين المتصارعين على الحكم من آل خليفة، فعمدوا، بعد مشاورات مكثفة أجروها مع وجهاء آل خليفة، إلى تعيين عيسى بن علي حاكماً على البحرين وتوابعها.

كان هذا التدخل المباشر في شؤون الحكم في الخليج بداية حقبة جديدة في تاريخ المنطقة، تبدل فيها النظام القبلي للسلطة تبدلاً ملحوظاً، إذ أعطي كل من كان له حق التفاوض مع البريطانيين حقاً شرعياً في الاستقلال الذاتي. ولهذا تعتبر سلسلة المعاهدات التي تمَّ إبرامها في القرن التاسع عشر بين بريطانيا وشيوخ القبائل، الأسس الأولية التي قامت عليها الدويلات الخليجية الكاملة السيادة، الصغيرة الحجم، والقليلة السكان.

اعتلاء آل خليفة الحكم في البحرين

برز آل خليفة(*)، وهم العائلة الحاكمة في البحرين اليوم، أول ما برزوا عام 1766

(*) لمزيد من المعلومات عن تاريخ آل خليفة، انظر ريحاني (1929: 179 - 248)، النبهاني (1923)، ولوريس (1970 ب: 842 - 947).

فـي قطـر عندمـا أنشـأوا لهم هنـاك مركزاً تجارياً عرف باسـم «الزبـارة». وجاء بنـاء الزبارة في الوقـت نفسـه الـذي بلغـت فيـه السـيطرة البريطانيـة فـي المحيط الهنـدي والخليـج ذروتها، كمـا كانـت القـوى المحليـة تواجه في الوقـت ذاته عدداً من الحـروب والثـورات المحلية في المنطقـة مـن ناحيـة، ومجموعـة مـن التهديـدات الخارجية من الناحيـة الأخرى. كانـت إيران آنـذاك منهمكـة فـي صـدِّ الغـزو الأفغانـي، كمـا كانـت تعانـي مـن سلسـلة حـروب متواصلـة مـع روسـيا ومـع الإمبراطوريـة العثمانيـة. وكانـت الحركـة الوهابيـة فـي الجزيـرة آنـذاك فـي طـور التكويـن ومحصـورة فـي نجـد ونواحيها، تهـدد من وقت لآخـر المناطـق المحيطة بنجد كالخليـج، وعمـان، والحجـاز، وغيـره مـن الأقاليـم المجـاورة. وبالرغـم مـن هـذه التغيـرات الخارجيـة، كان ثمـة نمـط قبلي للسـلطة فـي الخليج قادراً على الاسـتمرار في وجـه التقلبات السياسـية والحـروب. فعندمـا تسـيطر قـوة كبـرى محليـة أو خارجيـة علـى الأطـراف (الخليج فـي هـذه الحالـة) وتحولهـا إلـى توابع لهـا، تفرض على هـذه التوابـع دفع الضرائـب والجزية ولكنهـا لا تعمـل علـى تغييـر نظامهـا الداخلـي القائـم علـى التـوازن الاجتماعـي بيـن فصائل القبائـل. ولهـذا السـبب، حافظـت المجموعات القبلية على نفسـها، بشـكل أو بآخر، في وجه السـيطرة الخارجيـة مهمـا عظـم شـأنها. وعندمـا تغيـب القـوى الكبرى عن مسـرح السياسـة، تعـود القبائـل أو بطونها تتصرف وكأنها كاملة السـيادة، تحاول توسـيع سـيطرتها على حسـاب الأقاليـم المجاورة.

وفـي منتصـف القرن التاسـع عشـر، كانـت القبائل العربية تسـيطر على مناطـق متفرقة مـن الخليـج: سـيطر بنـو كعـب، وعرب الدورق، مـع عرب بندر رق و«بوشـهر» على السـواحل الإيرانيـة. وسـيطر القواسـم، وبنـو خالـد، والعتـوب على السـواحل الغربية. وسـيطر القواسـم علـى منطقـة «السّـر» والتـي كانـت تعـرف فـي ذلـك الحين فـي المصـادر الأجنبية بـ «سـاحل القراصنـة»، وهـي مـا يعـرف اليـوم بدولـة الإمـارات العربيـة. وسـيطر بنـو خالد علـى مناطق الجزيـرة العربيـة الشـرقية، ووطـد العتـوب حكمهـم فـي الكويت، وقطـر. وبقـي العتوب في الكويـت وقطـر يتمتعـون بحمايـة بنـي خالـد حتـى سـقوط هـؤلاء أمـام هجمـات الوهابيين المتتاليـة فـي عـام 1777. والمعـروف أن العتـوب كانـوا فـي الأسـاس عائـلات تجاريـة ذات جـذور قبليـة خرجـوا من قلـب الجزيرة إلـى الخليج عندما نشـطت التجارة الخليجيـة، وازداد إنتـاج اللؤلؤ.

كتبـت أول نبـذة تاريخيـة عـن العتـوب مـن آل خليفـة في الكويـت عـام 1716 (واردن 1856: 140)، وكانـت تتحـدث مصادرهـم عـن ثلاثـة شـيوخ، فيصـل ومحمـد وخليفـة، عاشـوا جميعـاً فـي الكويـت قبـل رحيـل العائلـة بقيـادة محمـد بـن خليفـة إلى الزبـارة عـام 1766.

ويشير فرانسيس واردن في ملاحظاته التاريخية عن العتوب، إلى أن إنتاج اللؤلؤ المتزايد والنمو التجاري الذي أحدثه هذا الإنتاج، جعل آل خليفة يهاجرون جنوباً باتجاه الزبارة (واردن 1856: 362 – 363). ويدعم هذا الرأي حقيقة تاريخية مفادها أن الجناح المهاجر من آل خليفة أبحر أولاً إلى البحرين بهدف الاستقرار هناك، ولما منعهم آل مذكور، الذين كانوا يحكمون البحرين بتبعية إيرانية، من هذا العمل، رحلوا إلى الزبارة واستوطنوها.

وتحوّلت الزبارة التي تقع على خليج عميق في الجانب الغربي لقطر، في فترة قصيرة، من محلة فقيرة إلى بلدة مزدهرة غنية في تجارتها ونشاطها في إنتاج اللؤلؤ. استطاع آل خليفة، مباشرة بعد وصولهم إلى الزبارة، أن ينشئوا تحالفاً قبلياً مع آل مسلّم حكام قطر آنذاك الذين كانوا بدورهم تحت حماية بني خالد. وفي سبيل الدفاع عن الزبارة، بنى آل خليفة قلعة «مدير» على طرف المدينة لمنع مهاجمتها من البر، فأصبح لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق البحر وقت المد (نبهاني 1923: 121). ومما ساعد على ازدهار الزبارة بين الموانئ الأخرى في المنطقة عوامل عدة أهمها: الحروب المستعرة بين بني خالد والوهابيين في[1] الداخل، واحتلال فارس للبصرة 1775 – 1779، وسياسة الاستيراد والتصدير المتساهلة التي تبناها آل خليفة. وما إن استقر آل خليفة في الزبارة، حتى انضم إليهم عدد من قبائل العتوب الكويتية وكان أبرزهم آل جابر الذين عرفوا فيما بعد بالجلاهمة والذين اشتهروا بركوب البحر.

غير أن ازدهار الزبارة تحت حكم آل خليفة أغناها وأقلق راحتها في آن. فقد أدخلها في صراعات عديدة مع القبائل المتحالفة معها، ومع الموانئ العدوة التي كان يسيطر عليها لفيف من القبائل الأخرى. وكان الجلاهمة أول من انشق عن تحالف العتوب في الزبارة بسبب حرمانهم من مكاسب المدنية، فتراجعوا إلى «رفيش»، التي تقع على مسافة قصيرة إلى الشرق من الزبارة، وعمدوا إلى بناء قوة بحرية ضاربة هناك تعبيراً عن معارضتهم لآل خليفة. وتخوف آل خليفة من قوة الجلاهمة، فقاموا بمهاجمة رفيش ونهبوها وقتلوا في هجومهم شيخ الجلاهمة، وأصبحوا إذاك قادة العتوب في كل قطر لا ينازعهم عليها منازع.

وفي عام 1775، وبينما كانت القوات الفارسية بقيادة كريم خان زند تحاصر البصرة، انتهزت قبائل «بوشهر»، و«بندر ريق»، و«الدورق» هذه الفرصة فاتحدت وهاجمت الزبارة،

(1) في شرق شبه الجزيرة العربية.

ولكنها مُنيّت بالهزيمة على يد القوات الموالية لآل خليفة[1]. وبعد موت كريم خان عام 1779، انتهى الوجود الفارسي في الخليج، فبدأت عندها الغارات، والغزوات، والحروب بين القبائل العربية المتواجدة على سواحل الخليج. ومن هذه الغزوات هجومان شنهما ناصر بن مذكور من عرب المطاريش في عمان على الزبارة، وكان نصر هذا يحكم البحرين بتبعية لحكام فارس، غير أن آل خليفة تمكنوا من هزيمة نصر وطاردوه حتى البحرين، فاحتلوها واستولوا عليها وأجبروه على التراجع إلى قاعدته الأصلية في «بوشهر». وكان على رأس آل خليفة وقتئذ أحمد بن محمد الذي خلف أخاه خليفة المتوفى عام 1782 وهو في طريقه لأداء فريضة الحج في مكة. وساعد آل خليفة في احتلالهم البحرين عدد من القبائل القطرية والخليجية الأخرى أشهرها: آل مسلّم من الحويلة، وآل بنعلي من الفريحات، وآل سودان من الدوحة، وآل بوعينين من وكرة، وآل قبسة من خور حسان، وآل سلطة من الدوحة، والمنانعة من أبي شالوف، وبدو النعيم من داخل الجزيرة. ومن الضروري أن نذكر جميع هذه المجموعات القبلية لأنها ستشكل، كما سنرى لاحقاً جزءاً أساسياً من القطاع القبلي في مجتمع البحرين اليوم، وسنشير إليها من الآن فصاعداً بحلفاء آل خليفة القبليين.

صحيح أن عدداً من القبائل شارك في احتلال البحرين ومن بينها عتوب الكويت، غير أن الدور القيادي في الحرب كان لآل خليفة. فبعد احتلال الجزيرة، احتفظ أحمد، الذي لقب بالفاتح، بالزبارة مركزاً لعملياته الدفاعية، وعيّن كبيراً من عائلته حاكماً يرعى شؤون البحرين – والمعروف أن الحاكم المقيم من آل خليفة كان يستعمل قلعة «الديوان» التي بناها نادر شاه في الأربعينيات من القرن الثامن عشر، مركزاً للحكم. واستمر أحمد ابن خليفة بحكم البحرين من الزبارة حتى وفاته عام 1796، ودفن في منطقة «الحورة» في ضواحي المنامة اليوم، حيث كان يقضي أيام الصيف.

(1) يبدو أن المؤلف وقع في تشوش حول هذه الحوادث الخليجية. فمن المعروف أن الازدهار والتقدم والثروة التي حصلت عليها موانئ العتوب في الزبارة والكويت لمشاركتهم الفعالة في الغوص على اللؤلؤ والمتاجرة به (الطواشة) والنقل البحري؛ قد أثارت عليهم مشايخ الهولة وأحسوا بمزاحمتهم، فتعرضوا لهم و لسفنهم، مما أدى لاشتعال صراع المنافسة بينهم. وكان (علي مراد خان) في أصفهان يحرض شيوخ الهولة في جميع السواحل الفارسية للقضاء على قوة العتوب الناشئة في الكويت و الزبارة. في هذه الظروف، هاجم العتوب البحرين وهم مجتمعون من الزبارة و الكويت و نهبوها، كما ذكر (لاتوش) (المقيم التجاري في البصرة) في تقريره المؤرخ في تشرين الثاني (نوفمبر) 1782. كما استولوا على عدة قوارب لـ «بوشهر» و«بندر ريق»، عند مدخل شط العرب. وكان رد الفعل أن جمع الشيخ ناصر أو نصر آل مذكور المطروشي قوة من «بوشهر»، و«بندر ريق»، والموانئ الفارسية الأخرى، للرد على هذه الاعتداءات بشن هجومه على الزبارة. فأرسل خطاباً إلى (علي مراد خان) في أصفهان يطالب فيه أن يمده بالأموال لتحقيق هذا الغرض.

باستثناء انسلاخ الجلاهمة عن التحالف العتوبي، فمن الممكن اعتبار عهد أحمد الفاتح عهد سلم وهدوء. رحل الجلاهمة بقيادة أبناء جابر الأربعة إلى الشارقة و«بوشهر» بعد أن حُرِموا من الحصة التي توقعوا الحصول عليها نتيجة لمشاركتهم آل خليفة في احتلال البحرين. وكان الرحيل الجماعي في تلك الأيام يفسر وكأنه إعلان الحرب على الجماعة التي تمَّ الانسلاخ عنها، فلا يرحل قوم إلا ليبدأوا التكتل من جديد بهدف بناء قوتهم لضرب التحالف الأصلي. تجمع الجلاهمة مجدداً في خور حسان تحت قيادة القرصان المرعب رحمة بن جابر الذي حمل ضغينة عميقة لآل خليفة. وانطلاقاً من خور حسان، راح رحمة يغير على سفن آل خليفة ويدبر المؤامرات ضد حكمهم في البحرين حتى تمكن منه، عام 1826، البحار الشهير أحمد بن سلمان آل خليفة في حادثة دراماتيكية. تمكنت سفينة أحمد من الاستيلاء على سفينة رحمة التي بدأ المدافعون عنها يتساقطون الواحد تلو الآخر – عندها أشعل رحمة بن جابر، بضربة انتحارية، النار في خزان البارود، فانفجرت السفينة وقَتْل جميع من كان على ظهرها بمن فيهم أحمد ابن سلمان. ويقال إن رحمة كان وقتها ضريراً وكان يحمل ابنه البالغ ثماني سنوات من العمر بين يديه.

وشهد عهد أحمد (1783 - 1797) نمواً ملحوظاً في التجارة وإنتاج اللؤلؤ. فعن طريق موانئ البحرين، كانت معظم البضائع الهندية تنتقل بين مسقط والبصرة. وقدرت قيمة هذه البضائع المنقولة سنوياً بحوالي مليون روبية هندية. ولكن لا الاستقرار السياسي استمر كثيراً ولا الازدهار الاقتصادي دام طويلاً: ففي الفترة الواقعة بين 1795 و1869، واجه آل خليفة الهجمات، والغزوات، والحروب، والانتفاضات الداخلية، والتململات السياسية، وراح خصومهم يعدون العدة لغزوهم أو لأخذ الثأر منهم. وما يثير العجب، هو أن أحداً لم يتمكن منهم، فظلّوا مسيطرين على البحرين إما عن طريق تأليب أعدائهم ضد بعضهم البعض وإما عن طريق الدفاع المباشر، مستعملين بذلك السيف حيث يقطع، والدهاء حيث ينفع.

وكان الوهابيون، الذين استولوا على «الأحساء» في سنة 1795، أول من هدد آل خليفة مباشرة، فحاصروا الزبارة واحتلوها في عام 1796، بعد أن كان قد دمرها سلمان ابن أحمد تدميراً كاملاً. وبعد هزيمته في الزبارة، تقهقر سلمان وأتباعه إلى البحرين واستقروا في «جو»، على الشاطئ الشرقي للجزيرة وحوالي عام 1800 تركوا جو إلى المحرق والرفاع (وهبة 1935: 108) حيث بنى سلمان في الرفاع قلعة رائعة ما زال أحفاده يستعملونها حتى اليوم.

وهاجم إمام مسقط البحرين في عام 1799، بعد أن اتهم آل خليفة بعدم دفع الجزية له لقاء مرورهم عبر مضيق هرمز الذي كان يسيطر عليه، وصدّ هجومه الأول، ولكنه تمكن من آل خليفة. بنى الإمام قلعة عراد في جزيرة المحرق لحماية المناطق التي احتلها، وعيّن ابنه سالم مسؤولاً عن إدارة شؤون البحرين. وبعد أن ترك الأسطول العُماني البحرين سنة 1801، تمكن آل خليفة، الذين تراجعوا إلى الزبارة من استرجاع الجزيرة وطرد العُمانيين منها. وحاول العمانيون القيام بحملة انتقامية جديدة سنة 1802، فهُزموا على يد آل خليفة، الذين أخذوا يهددون عمان نفسها بدعم من الوهابيين، والمعروف أن البحرين وقعت بين عام 1803 و1809 تحت الحماية الوهابية. وفي عام 1810 عيّن الوهابيون والياً على البحرين يتولى أمورها وكأنها إقليم منفصل تابع لإدارتهم وسلطتهم.

انتهز آل خليفة فرصة الزحف المصري على الوهابيين في أوائل القرن التاسع عشر بمساعدة أخوالهم آل فاضل، إلى التحالف مع إمام مسقط عام 1811، بقصد استرجاع سيادتهم على البحرين. وظلوا حلفاء لمسقط يدفعون الجزية لها حتى عام 1813، عندما فشل الإمام في حملته على القواسم في رأس الخيمة، وكان هؤلاء قد اعتنقوا قبل ذلك بفترة قصيرة المذهب الوهابي. ولما هُزِمَ الإمام، أعلن آل خليفة أنفسهم في حلّ من التزاماتهم السابقة تجاهه، متمسكين باستقلالهم الذاتي.

وفي هذه الأثناء، اشتدت شوكة القواسم وأخذوا يتعرّضون للسفن التجارية، أياً كان نوعها، محاولين فرض سلطانهم على الخليج، فاشتبكوا مع السلطات البريطانية، وتمّ بالتالي تدمير قواعدهم البحرية، كما مرّ ذكره. وانتهت هذه المعارك بالمعاهدة العامة للسلم في عام 1820، ودخلت البحرين طرفاً في المعاهدة، لا لأن آل خليفة مارسوا القرصنة، بل لأنهم جعلوا البحرين سوقاً تجارية للبضائع المنهوبة. وحاول البريطانيون احتواء أعمال القرصنة، وعرقلة الزحف الوهابي على شرق الجزيرة العربية، بعقد تحالفات عديدة مع كل من عُمان وفارس، وكان بعض هذه التحالفات علنياً والآخر سرياً. وأعطى التحالف مع عمان حرية شبه مطلقة للعمانيين في السفر (التجارة البحرية)، والحرب، وتجارة الرقيق، كما أعطى التحالف مع إيران أمير «شيراز»، الحق في البحرين استناداً إلى اتفاق غير رسمي عقد بين الكابتن (بروس)، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وبين ميرزا زكي خان وزير حاكم «شيراز» آنذاك. واستناداً إلى هذا الاتفاق، ظلت إيران تطالب بالبحرين باستمرار حتى نالت هذه الدولة استقلالها عام 1971.

في القرن التاسع عشر، كان تهديد البحرين يأتي دوماً من عُمان ولم يأت من فارس، أو من الوهابيين الذين أضعفهم الغزو المصري مؤقتاً. حاول العُمانيون الاستيلاء على البحرين أربع مرات متتالية عام 1816 و1820 و1822 و1828، ولكن كانوا دائماً يردون على أعقابهم. وفي الحملة العمانية الأخيرة، تمكن آل خليفة الذين حاربوا بقيادة عبد الله بن أحمد، قائد الأسطول وحاكم جزيرة المحرق، وبقيادة خليفة بن سلمان (ابن أخت عبد الله)، قائد سلاح الخيالة وحاكم جزيرة المنامة، من سحق العُمانيين سحقاً شديداً حتى إن السلطان نفسه استطاع الإفلات بصعوبة بعد أن جُرح في قدمه.

كانت الحملة العُمانية الأخيرة في عام 1828، آخر مرة خاض فيها آل خليفة المعارك ضد الغزو الخارجي دفاعاً عن البحرين. فالمعاهدة العامة للسلام، والاتفاقيات الأخرى المبرمة مع بريطانيا في الأعوام 1861 و1880 و1892 عملت على تحييد القوى الخارجية التي كانت تهدد الجزيرة، كفرنسا، وألمانيا، والإمبراطورية العثمانية، فارس، والوهابيين، والعُمانيين، وحتى الفرق المنشقة من عائلة آل خليفة نفسها(*). صحيح أن هذه المعاهدات ساهمت في تحييد القوى الخارجية، ولكنها في الوقت نفسه زادت من حدة التدخل البريطاني المباشر الذي بلغ ذروته عام 1919، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب، نعالج بالتفصيل هذا التدخل وما تركه من آثار على نظام السلطة في البحرين. أما الآن، فنعود إلى بحث الصراع الداخلي على الحكم، والانشقاق العائلي الذي حصل بين عامي 1825 و1868، بعد أن تمَّ لآل خليفة تحييد القوى الخارجية التي كانت تهدد أمن الجزيرة.

يعتبر سقوط الزبارة وهجرة آل خليفة بعدها إلى البحرين بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزيرة، ولا تتوافر عندنا المعلومات الدقيقة عن البحرين في عهد أحمد الفاتح قبل سقوط الزبارة، ولكن الأرجح أن أحمد هذا حكم بالطريقة نفسها التي حكم فيها ناصر بن مذكور، بمعنى أنه اعتبرها منطقة محتلة تؤمن له ولأتباعه ما أمكن من الضرائب والأموال. هذا يعني، أن تسلط شيوخ آل خليفة على الأراضي الزراعية، وتشتيت مراكز القوى المحلية الشيعية هي من الأمور التي حصلت بعد استيطان سلمان ابن أحمد وأتباعه في جزيرة المنامة، واستيطان أخيه عبد الله في جزيرة المحرق. إن عملية التسلط على الأراضي وتشتيت مراكز القوى، حصلت تدريجياً عبر مرحلة زمنية طويلة المدى بدأت في مطلع القرن التاسع عشر وانتهت في الثلاثينيات من القرن

(*) لا مجال هنا للتفصيل عن التاريخ الديبلوماسي للبحرين. هنالك عدة كتب عن هذا الموضوع: انظر الزياني (1973)، ويلسون (1928)، كيلي (1964)، هولي (1970)، والبحارنة (1973).

العشـرين، بعـد اكتمـال مسـح الأراضـي وتحديـد ملكيتهـا. وهكـذا، تدريجيـاً، عـزز آل خليفة سـلطتهم فـي البحريـن وجعلوهـا «مقاطعـة» أو مجموعـة «مقاطعـات» estates يسـيطرون علـى مواردهـا الزراعيـة، ويتحكمـون في تجارتها المحليـة والخارجية. فأشـرفوا على «تضمين» بسـاتين النخيـل، ومصائـد الأسـماك، والموانـئ، والمحـلات التجاريـة فيهـا، كمـا اسـتفادوا من صيـد اللؤلـؤ وجمـع الضرائـب، خصوصـاً مـن الشـيعة (راجـع الفصـل التالي).

لا تتوافـر لدينـا معلومـات وثيقة عن التركيبة الاجتماعيـة أو التنظيم الاقتصادي والإداري فـي البحريـن قبـل وصـول آل خليفـة إلـى الحكـم. جـلّ مـا نعلمـه أن البحريـن كانـت تابعـة مـن توابـع فـارس يحكمهـا مباشـرة آل مذكـور، القبيلـة السـنية التـي يرجـع أصلهـا إلـى عرب عُمـان. سـكنت هـذه القبيلـة فـي «بوشـهر»، ومـن هنـاك سـيطرت علـى البحريـن محتفظـة بوجـود رمـزي لهـا فـي الجزيـرة. ومـن المؤكـد أنهـا كانت تجمـع الضرائـب والأعشـار، وتدفع قسـماً منهـا للسـلطات الفارسـية، ولكـن كيـف كانـت تجمع هـذه الضرائـب والأعشـار؟ وإلى مـن كانـت تدفـع؟ ومـن كان يجمعها؟ ومـن كان يدفعها؟ وكيـف كان يُفرض الشـرع والقانون وتتـم المحافظـة علـى النظـام؟ وأي شـكل من أشـكال الحكم كان قائمـاً في البحريـن آنذاك؟ هـذه الأسـئلة لا يمكـن الإجابـة عليهـا بشـكل موضوعي لعـدم توافـر الوثائق.

لـدى الشـيعة تفسـير «ذهنـي» mentalistic لبعـض هـذه التسـاؤلات اللغـز. يقولـون إن البحريـن، قبـل الغـزو الخليفـي، كانـت تتألـف مـن ثلاثمائـة قريـة وثلاثيـن مدينـة وبلدة، وكان يحكـم كلاً منهـا قـاض ضالـع فـي الفقـه الجعفـري، وكان القضـاة الثلاثمائـة والثلاثـون ينتظمـون فـي ترتيـب متسلسـل، علـى رأسـه مجلـس مـن ثلاثـة تنتخبهـم هيئـة مؤلفـة مـن ثلاثـة وثلاثيـن قاضيـاً. وكان يشـارك جميـع القضـاة فـي اختيـار أعضـاء هـذه الهيئـة وحملهم إلـى مركـز السـلطة. وكان المواطنـون يحتفظـون بملكيـة الأرض وغيرها من الممتلـكات طبقاً لمبـدأ «الإحيـاء» فـي الشـريعة الإسـلامية. يقـول هـذا المبدأ، بـأن الأرض لمن يعمـل بها، فكل مـن يـزرع قطعـة أرض ويسـتمر فـي زراعتها له حق اسـتغلالها، كما له حق توريث الاسـتغلال لأبنائـه مـن بعـده. فـالأرض فـي الإسـلام رحمانيـة ملـك لله، وحـق الإنسـان فيها يقتصـر على حرثهـا، وزراعتهـا، واسـتثمارها. فـإذا تركـت قطعة مـن الأرض لفترة طويلـة دون زراعة، تصبح بدورهـا رحمانيـة، ويعـاد توزيعهـا مـن جديد مـن قبـل المحاكم الدينيـة التي تتقاضى عشـر الإنتاج.

مـن الصعـب جـداً دعـم النظريـة الشـيعية لمجتمـع البحريـن قبـل تولـي آل الخليفـة السـلطة دعمـاً تاريخيـاً، كمـا أنـه مـن الصعـب أيضاً إثبـات بطلانها. فـلا يعقـل أن يتواجد في

جـزر البحريـن، التـي تكـرر احتلالهـا مـرات عديـدة مـن قِبـل مختلـف القـوى الإمبراطوريـة والقبائليـة، هـذا النـوع مـن التنظيـم الدقيـق دون غيرها من الإمـارات المجـاورة والتي كانت تخضـع للقـوى السياسـية والتنظيمات الاجتماعية نفسـها. ثـم إن تقدير عدد القـرى بثلاثمائة وعـدد المـدن بثلاثيـن، يبـدو وكأنـه تصـور ذهنـي[1] يعكس ما لرقـم ثلاثة من وقع «سـحري» فـي النفـوس بـدلاً من الحقائـق الاجتماعيـة والتاريخيـة. يبين المسـح الشـامل لملكية الأرض فـي البحريـن، مثـلاً، أن عـدد القـرى بلـغ اثنتيـن وخمسـين قرية تؤلـف ثلاثاً وسـبعين وحدة سـكنية[2]، وتبيـن أن ثمانيـاً مـن هـذه القـرى تُركـت خرابـاً منـذ فتـرة طويلـة. فلـو كان فـي البحريـن ثلاثمائـة وثلاثيـن قريـة وبلـدة ومدينـة قبـل وصـول آل خليفـة للحكـم، لذكرتهـا السـجلات التاريخيـة[3] التـي بـدأت تظهـر علـى شـيء مـن الدقـة فـي القـرن الثامـن عشـر. بالإضافـة إلـى ذلـك، لا نجـد مـا يشـبه هـذا التنظيـم التسلسـلي الـذي تتحـدث عنـه الشـيعة فـي أي مـكان تواجـدوا فيـه فـي الخليـج، وهـذا مـا يدعونـا لاعتبارها مجـرد تصـورات ذهنية لا غيـر[4].

ومـن الممكـن أن تكـون هـذه التصـورات الذهنيـة ردة فعـل أسـطورية للمعانـاة الاجتماعيـة والماديـة التـي مـرّ بهـا الشـيعة أكثـر مـن غيرهـم أثنـاء الغـزو الخليفـي، دخلت البـلاد فـرق كثيـرة مـن بطـون القبائـل العربيـة، السـنية المذهـب، والتـي وإن سـاهمت فـي

(1) ليـس تصـوراً ذهنيـاً، فهـذه القـرى فعـلًا ذكرهـا ابـن ماجـد فـي كتاباتـه، وحـدد عددها بـ 360 قريـة كما في بعـض التحقيقـات. انظـر: ابـن ماجـد، أحمد، كتـاب الفوائد في أصـول علم البحـر والقواعد والفصـول، تحقيق إبراهيـم خـوري (رأس الخيمـة، 1989)، ص 208.

(2) هـذا بحسـب الإحصـاء الرسـمي في تلك الفتـرة وليس كمـا ذكرها ابن ماجد فـي القرن الخامس عشـر للميلاد، والفـرق واضح، فـلا مـكان لمقاربـة الكاتـب بيـن رقـم الـ 360 الـذي ذكره ابـن ماجد، وبين المسـح الرسـمي الشـامل فـي القـرن العشـرين، أي بعد حوالي أكثر من 400 سـنة!، ذلك أنـه بالطبع، ونتيجة للتطـور العُمراني، فلـن تبقـى تلك القـرى على عددهـا وحالها.

(3) السـجلات السياسـية التـي تعتبـر أكثـر دقـة وهـي البريطانية، لم تصدر بشـكل رسـمي إلا مطلع القرن التاسـع عشـر وليـس الثامـن عشـر، وليـس هناك سـجلات مدونة ودقيقة قبـل هذا التاريخ فـي الخليج حتـى البرتغالية والإسـبانية والفرنسـية منهـا، إلا كان مـا يصـدر منهـا عـن الحـراك التجـاري لشـركات الهنـد الشـرقية، الهولندية أو الإنجليزية.

(4) هـذا رأي الكاتـب فقـط فـي هـذا التصـور الـذي يعتبره ذهنيـاً. ذلك أن جـزر البحريـن تختلف عـن غيرها من مناطـق الخليـج مـن حيـث تركـز الشـيعة فيهـا، بل وحتى قبـل منطقة فـارس بقرون عديـدة. حيـث إن الدولة الصفويـة اسـتعانت بعلمـاء البحرين لنشـر التشـيع بها، وليـس العكس. كمـا أن البحرين مرت بها دول شـيعية مختلفـة مـن قرامطـة، وعيونييـن، وعصافـرة، وغيرهـم. هـؤلاء كانـت لهـم العديـد مـن التنظيمـات الإداريـة والدينيـة التـي تأثـرت بها الجزيـرة وسـكانها بالطبع.

تعريب[1] الجزيرة، لكنَّها في الوقت نفسه زادت من حدة الصراع على السلطة بين شيوخ آل خليفة من جهة، وبين آل خليفة وحلفائهم القبليين من جهة ثانية. بعد انحسار التهديدات الخارجية عام 1828، دخلت البلاد في متاهات الصراعات الداخلية التي دامت حتى عام 1869، ويقال إن الضرر الذي لحق بالبحرين نتيجة القتال الداخلي ضمن العائلة الحاكمة؛ فاق الضرر الذي لحق بها نتيجة الغزوات والحروب الخارجية. وعانى الشيعة الذين سكنوا المدن والقرى على حدّ سواء من هذا القتال الداخلي والحروب أكثر من أية فئة أخرى، إذ كانوا عرضة للنهب والسلب.

بعد أن ترك آل خليفة الزبارة واستوطنوا البحرين، انقسموا إلى فريقين متناحرين: فريق بقيادة سلمان بن أحمد الذي استقر في جزيرة المنامة، وفريق بقيادة أخيه عبد الله بعد أن استقر في جزيرة المحرق، محافظاً كل منهما على استقلاله وذاتيته. وكان من شأن هذه الازدواجية في الحكم، أو هذه «المشاركة» كما يُسمّيها غودي (غودي 1966: 25)، أن عمّقت الخلاف بين آل عبد الله وآل سلمان، وخلقت في نهاية الأمر صعوبات جمّة في الحكم والإدارة. وصل الصراع بين الفريقين إلى ذروته عام 1834 بعد موت خليفة بن سلمان الذي كان قد خلف والده عام 1826، فأصبح بالتالي عمه عبد الله الحاكم الوحيد للبحرين. وتوج عبد الله حكمه بشن غارات ناجحة ضد الوهابيين في القطيف والعقير – وكان حكام البحرين في ذلك الوقت يسيطرون على عدد من المرافئ والقلاع المنتشرة بين الدمام، وقطر في شبه الجزيرة العربية. وفي عام 1835، تصدى عبد الله بن أحمد لعصيان دبَّره أحد أبنائه بدعم من عيسى بن طريف، شيخ قبائل الهولة التي كانت وقتها تضم آل بنعلي، وآل بوعينين، وبطش بهم بطشاً شديداً بلا رحمة. وكانت نتيجة هذا البطش أن انفصل آل بنعلي، وآل بوعينين عن تحالف العتوب. وبعد ذلك دخل عبد الله في صراع طويل عام 1842 مع محمد بن خليفة الذي حكم البحرين بعد موت والده عام 1835[2].

استغل أبناء عبد الله، في تلك الأثناء، ضعف والدهم وكبر سنه، كما استغلوا الضغائن القبلية القائمة، والغزوات، والحروب، ليمارسوا ضروباً متنوعة من الابتزاز ضد التجار والمزارعين وحتى الرعايا البريطانيين. ولم تجلب الغارات المتعددة التي قام بها عبد الله والضغائن التي زرعها، والحروب الصغيرة التي شنها ضد أعدائه غير الفوضى

(1) هذه العبارة توحي وكأن الجزيرة لم يكن يسكنها المواطنون الشيعية المتأصلون فيها.

(2) محمد بن خليفة لم يحكم البحرين بعد موت والده خليفة بن سلمان بن أحمد عام 1835، بل استطاع انتزاع السلطة في البحرين عام 1843 بعد أن دخل في صراع مع عم والده عبدالله بن أحمد .

والضعف، إذ شهدت التجارة بين عامي 1835 و1843 انخفاضاً هائلاً وصل إلى نصف ما كانت عليه من قبل. كان آل خليفة يستخدمون في عملياتهم العسكرية، المقاتلين البدو من الجزيرة العربية، وكان هؤلاء، أي البدو، يندفعون إلى المعارك طمعاً في الغنائم لا غير. كانوا يعرفون أنه ما إن تنتهي الحرب حتى تعود العائلة الحاكمة إلى فرض سلطتها من جديد فتسيطر على الموارد والإنتاج. وعرضت العداوات المستحكمة والحروب المستمرة التي اندلعت في أواخر عهد عبد الله سكان البحرين، وخاصة الشيعة منهم، لكافة أنواع الاضطهادات، فهاجر عدد منهم إلى موانئ الخليج الأخرى وخصوصاً إلى المحمرة (خورم شهر) في إيران[1].

التجأ محمد بن خليفة بعد هزيمته في البحرين على يد عبد الله إلى الرياض طالباً مساعدة الوهابيين الذين دأبوا في استغلال الخلافات الداخلية لتثبيت أقدامهم في صفوف منافسيهم. واستقر محمد، بمساعدة الوهابيين، في قلعة «مرير» في الزبارة حيث التحق به عيسى بن طريف آل بنعلي، وبشر بن رحمة آل جلاهمة، الذي كان قد التجأ إلى جزيرة قيس بعد هزيمته في انتفاضة قطر. وبمساعدة أخيه علي بن خليفة الذي كان يسيطر على المنامة في البحرين، هاجم محمد بن خليفة عمه عبد الله وأولاده في المحرق، واستطاع التغلب عليهم، مما دفع عبد الله للتقهقر إلى قلعة الدمام حيث كان يسيطر عليها ابنه مبارك. ومن هناك، أخذ عبد الله يتصدى لسفن البحرين، محاولاً استعادة مكانته عن طريق تحالفات جديدة أقامها مع عدد من مشايخ الساحل المتصالح[2]. غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب التدخل البريطاني، وبسبب احتلال الوهابيين للدمام عام 1844.

وبعد سقوط الدمام، اضطر عبد الله وأولاده إلى الاستقرار في ميناء «نباد» على الشاطئ الإيراني، ثم عادوا بعدما فرض البريطانيون الحصار على الدمام بقصد ضبط القرصنة. ونظّم عبد الله في عام 1845 حملة عسكرية من القطيف على البحرين ولكنه هزم، فتراجع إلى الكويت وانتقل منها إلى جزيرة «تاورت» المقابلة للدمام. وفي عام 1846، راح يعد لحملة عسكرية ثانية ضد البحرين يدعمه فيها هذه المرة كل من عيسى ابن طريف آل بنعلي، وحاكم الكويت. ولكن محمد بن خليفة هاجمهم في «الفويرط» في قطر وتمكن من قتل ابن طريف، وأجبر عم أبيه عبد الله على اللجوء إلى مسقط

(1) على الشاطئ الشرقي للخليج.

(2) دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً.

حيث توفي عام 1849. وبعد هذه السلسلة من الحروب القبلية المندلعة بين عامي 1842 و1846، أصبح فرع آل سلمان من آل خليفة المسيطر الوحيد على البحرين، ودامت هذه السيطرة حتى يومنا هذا.

واجه آل سلمان تحديات عديدة من قِبَل العثمانيين، والوهابيين، والإيرانيين، وكانت كلها تطمع بالجزيرة وضمها إلى مناطق نفوذها. حاول محمد بن خليفة مجابهة هذه التحديات بخلق توازن بين المطالب التركية، والأطماع الفارسية، متظاهراً بوقوفه مع الطرفين في آن. وقيل إنه كان يحتفظ بعلمين، واحد إيراني والآخر تركي، يرفع أحدهما على قلعة «أبي ماهر» في المحرق حسب مقتضيات الحاجة. غير أنه اتخذ موقفاً حازماً من الوهابيين الذين حاولوا فرض سيطرتهم على البحرين من جديد بدعمهم أبناء عبد الله، فحاصر الموانئ الوهابية في القطيف والدمام ورفض فك الحصار عنهم بالرغم من إعطائه ضمانات سرية، من قبل البريطانيين، تكفل أمن البحرين.

كان البريطانيون يرغبون في إبقاء البحرين تحت سيطرتهم دون أن يكونوا مسؤولين رسمياً عنها، واستعملوا لهذه الغاية دبلوماسية خاصة اعتمدت تجميد المطالب التركية، والفارسية، كما اعتمدوا القوة العسكرية في محاولة لاحتواء محمد بن خليفة وتحركاته، ولهذا الغرض حاصروا أسطوله الحربي في البحرين واستولوا على سفينتين حربيتين، هما «الطويلة» و«الحمرة»، وأجبروه على فك الحصار البحري الذي كان قد ضربه على القطيف والدمام، وانتهى التدخل البريطاني بمعاهدة عام 1861 التي نصت على امتناع حاكم البحرين عن القيام بـ «أعمال الحرب، والقرصنة، وتجارة الرقيق» مقابل الحماية البريطانية له(*). وأصبحت البحرين، بعد توقيعها هذه المعاهدة، طرفاً في معاهدة السلام الدائمة التي أبرمت في السابق مع شيوخ إمارات الساحل المتصالح. وتبع إبرام هذه الاتفاقية، قصف مدفعي بريطاني للدمام، غايته الضغط على الوهابيين لوقف دعمهم لمحمد بن عبد الله الذي كان يطالب بالبحرين مدعياً أنها من حقه لا من حق ابن عمه محمد بن خليفة. وكانت نتيجة هذا القصف أن ترك محمد بن عبد الله الدمام مع عدد من إخوته وانتقلوا جميعاً إلى جزيرة «قيس».

وفي عام 1867، ظهرت الاضطرابات من جديد في «الكورة» و«الدوحة» بسبب تحركات بعض قبائل قطر ضد أحمد بن محمد آل خليفة، الحاكم المقيم هناك وكان

(*) انظر مكتبة الهند الشرقية. (India Library Office).
.P &S/P/10/1043 :54

هـذا علـى أثـر إلقـاء القبـض على مبعـوث من البدو مرسـل إلـى البحرين. اسـتطاع محمد بن خليفـة إخمـاد التمـرد فـي قطـر بحمـل أحمـد علـى التراجـع إلى خور حسـان ودعوة جاسـم ابـن محمـد آل ثانـي، أحـد مشـايخ آل ثانـي فـي الدوحة، إلـى البحريـن للتفاوض معه بشـأن إيجـاد تنظيـم دائـم لـلإدارة المحليـة في قطر. ومـا إن وصل جاسـم إلى البحريـن، حتى أُلقي القبـض عليـه وأودع السـجن، ممـا أثبت أن سياسـة محمد بـن خليفة التوفيقيـة كانت تهدف إلـى كسـب الوقـت اسـتعداداً لمهاجمـة قطـر. ففي شـهر أكتوبر(تشـرين الأول) سـنة 1867، قـام محمـد بـن خليفـة، بالتحالـف مـع شـيخ أبـو ظبـي، بغـزو ونهـب الكـورة والدوحـة غزواً لا شـفقة فيـه ولا رحمـة. اسـتغاث ضحايـا الغـزو بالوهابييـن مطالبيـن بالثـأر، وجـاءت نجدة الوهابييـن بشـن هجمـات بحريـة متفرقـة ضـد سـفن البحريـن، غيـر أن الهجمـات لـم تهدد سـيطرة آل خليفـة المُحْكَمـة علـى الجزيرة.

اعتبـر البريطانيـون غـزو قطـر أمـراً مخالفـاً لنصـوص المعاهدة الدائمة للسـلام، فأرسـلوا فـي سـبتمبر (أيلـول) عـام 1868 ثـلاث سـفن حربيـة لـ «تأديـب» حاكـم البحريـن «الصعـب المـراس»، ولمـا علـم محمـد بالأمـر، هـرب إلـى قطـر تـاركاً الأمـر لأخيـه علـي، حاكـم المنامة. وبعـد المفاوضـات القصيـرة الأمـد، رضـخ علـي للمطالـب البريطانيـة راضيـاً بتسـليم سـفن البحريـن الحربيـة للأسـطول البريطانـي ودفع غرامـة مقدارهـا 100.000 دولارٍ (مـن فئة ماريا تريـزا) تـمّ توزيعهـا علـى المتضرريـن مـن الحملـة علـى قطر. بعـد ذلـك، أحـرق البريطانيون سـفن أسـطول آل خليفـة الحربـي، ودمروا قلعة «أبـي ماهر» في المحرق. وما كاد الشـيخ علي يصبـح حاكمـاً للبحريـن حتـى أخـذ يتفـاوض مـع البريطانيين للسـماح لأخيـه محمـد بالعودة إلـى البحريـن، وهكـذا كان. ومـع عـودة محمـد إلـى البحريـن، دخلـت الجزيـرة فيمـا تسـميه المصـادر البريطانيـة الرسـمية «خـط التآمـر والمكايـد» (لوريـس 1970: ب 897)، فأُبْعِدَ محمد مـن جديـد إلـى الكويـت. ومـن الكويـت انتقـل إلـى القطيـف ونظّـم مـن هنـاك، بمسـاعدة ناصـر بـن مبـارك بـن عبـد اللـه آل خليفـة، فريقاً مقاتـلاً من البـدو – خصوصاً مـن بني هجر– وتوجـه بهـم إلـى البحريـن يسـانده مـن الداخـل محمـد بـن عبـد اللـه حاكـم مدينـة الرفـاع فـي عهـد الشـيخ علـي. نشـبت علـى أثر هـذا الهجـوم معركة ضاريـة بيـن الفريقين قتـل فيها علـي وأخـوه إبراهيـم، وبعـد ذلـك بفتـرة قصيرة تسـلم محمـد بن عبد اللـه الحكـم، وأقام في المحـرق تـاركاً المنامـة مدينـة سـائبة أمـام مقاتليه البـدو الذين أعملـوا فيها النهب والسـلب.

لـم يسـتمر حكـم محمـد بن عبـد الله أكثر مـن شـهرين، ففـي نوفمبر(تشـرين الثاني) عـام 1869 قـام الأسـطول البريطانـي بقيـادة الكولونيـل (بيلـي)، خـلال أيام معـدودة، بتدمير

معاقل «المتمردين» في المحرق والمنامة. استطاع ناصر بن محمد الهرب، بينما تم القبض على كل من محمد بن خليفة، ومحمد بن عبد الله، وناصر بن أحمد، وغيرهم من المناصرين، ونفي الجميع إلى بومباي في الهند. توفي محمد بن عبد الله وناصر بن أحمد في المنفى، ونقل محمد بن خليفة إلى عدن عام 1877، ثم أفرج عنه عام 1880. وفي عام 1879 استُقْدِمَ عيسى بن علي من قطر وعُيّنَ بعد موافقة آل خليفة، حاكماً على البحرين، وظلّ في منصبه هذا حتى عام 1923 وقت قرر «التخلي» عن الحكم[1]. ومنذ ذلك الحين لم يسمح لأحد من فرع آل عبد الله خليفة، ما عدا عائلة واحدة، أن يطأ أرض البحرين. يعيش بعضهم اليوم في عين دارة في منطقة الأحساء في المملكة العربية السعودية، وينتشر بعضهم الآخر في قطر والكويت.

أثارت هذه الخطوة البريطانية القاسية، التي حصلت في الوقت الذي فتحت به قناة السويس، معارضة إيران وتركيا، ولكن دون جدوى. فهيمنت بريطانيا على شؤون العلاقات الخارجية، وعلى أمر الدفاع عن البحرين هيمنة كاملة، وحرم حكام الجزيرة حق امتلاك أسطول حربي، كما حرموا حق تأجير الأرض لأية قوة أجنبية، سواء كانت الغاية من التأجير دبلوماسية أو تجارية، دون موافقة بريطانيا المسبقة[*].

وحرموا أيضاً من حقهم الشرعي في النظر في الدعاوى المقامة ضد الأجانب، عرباً كانوا أو إيرانيين أو عثمانيين أو أوروبيين – وكان هؤلاء الأجانب يُشكّلون قطاعاً كبيراً من سكان البحرين[**].

سنبحث في هذه الأمور وتأثيرها على نظام السلطة بشكل مفصل في الفصلين الخامس والسادس، عندما نتناول ظهور البيروقراطية، وقيام الإدارات المتخصصة في البلاد. أما الآن، فنعود إلى القاعدة الأساسية base – line للتغيير، أي طبيعة المجتمع والاقتصاد

(1) الشيخ عيسى بن علي لم يتخلَّ عن الحكم في ذلك العام بمحض إرادته، بل بناء على طلب من السلطات البريطانية في الخليج والهند، بعد الإصلاحات الإدارية التي أدخلها الرائد (سي. كي. ديلي) وهو الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. وبسبب رفض الشيخ عيسى بن علي لتلك الإصلاحات ومعارضته لها، تم إزاحته عن الحكم فعلياً عام 1923 في اجتماع عام للأسرة الحاكمة والسلطة البريطانية، وبقي بصفة شرفية فقط حاكماً للبحرين حتى وفاته 1932، ولكن تحت ظل قياده ابنه وولي عهده، الشيخ حمد بن عيسى.

(*) تلك كانت شروط معاهدات 1880 و1892. انظر مكتبة الهند الشرقية 55: 10/1043/ P& S/L.

(**) هذا هو اتفاق سنة 1904 – 1905، الذي تم الاعتراف به رسمياً من قبل حاكم البحرين سنة 1909. انظر مكتبة الهند الشرقية 58: 10/1043/ P & S/L.

خـلال الحكـم القبلـي الـذي تمثل بشـكل جيد بحكم عيسـى بـن علـي (1869 - 1923) طبعاً، هـذا لا يعنـي أن البحريـن عرفـت الحكـم القبلي فقط في عهد عيسـى بن علـي، لكنّها عرفته قبـل عهـد عيسـى بزمـن طويـل. المقصـود هـو أن عهد عيسـى يمثـل النمـوذج الأفضـل لهذا النـوع مـن الحكـم في منطقـة الخليج.

الفصْل الثَّاني

الحُكم القَبَلي وتنظيم اقتصَادِه:

المجالسُ القبَليَّة

بعـد أن تـمّ تحييـد القـوى الخارجيـة واحتـواء الصراعات الداخليـة، بـدأت البحرين منذ عـام 1869، تتمتـع بحكـم قبلـي مسـتقر. وكان هـذا الحكـم، في شـكله ومضمونـه، أقرب إلى النظـام الإقطاعـي (Feudel system) منـه إلـى النظـام القبلـي الـذي يعتمـد علـى التجـزؤ (Segmentation)، وتـوازن الأجـزاء وتضادهـا (Balonced Opposition)، وضعـف السـلطة المركزيـة وتفرعهـا (Acephaly). وهـذه جميعـاً مـن صفـات الحكـم عند البـدو الرحل الذين يعتمـدون فـي طـرق معيشـتهم علـى تربيـة الأغنـام، وليسـت من صفـات المجتمـع الحضري المتعـدد المـوارد الاقتصاديـة كمجتمـع البحريـن. البحريـن مجتمـع ذو تـراث عريـق فـي مختلـف وجـوه المعيشـة مـن الزراعـة، والحـرف اليدويـة، وصيد اللؤلـؤ، والتجـارة، والملاحة.

يتجلـى تنظيـم السـلطة فـي البحريـن قبـل إدخـال النظـام البيروقراطـي، وقبـل إنتـاج النفط وتصنيعه في مؤسسـتين أساسـيتين: المجالس القبلية، والمحاكم الشـرعية، أي القضاء. ومـن الصعـب جـداً وضـع هـذه المجالـس والمحاكـم في نظـام بيروقراطـي هرمـي التركيب، حيـث ترتبـط المناصـب (offices) الدنيـا فيـه بالمناصـب العليـا عـن طريـق تدرج السـلطة. إذ إن سـلطة المجالـس والمحاكـم كانـت تقـوم أساسـاً علـى القـوة والسـيطرة علـى المـوارد الاقتصاديـة الهامـة، سـلطة تقليديـة تقـوم شـرعيتها وإدارتهـا علـى الميـراث (patrimonial administration) (فيبـر 1947: 351 – 354). كان «مجلـس» عيسـى بن علي، الذي كان يرمز إلـى قـوة آل خليفـة، يُمثّـل السـلطة العليـا في البـلاد. فعن طريق هـذا المجلس، كان الشـيخ عيسـى يتحكـم فـي توزيـع بسـاتين النخيـل، وحقـوق الغـوص علـى اللؤلـؤ، وإدارة الموانـئ، وجمـع الضرائـب، وفـرض نظـام «السـخرة» أي العمـل دون أجر. ولـم يكن يحكم فـي الجرائم المدنيـة إلا عندمـا كانـت المجالـس والمحاكـم المحليـة الأخـرى تعجـز عن حلهـا. وعلى كل حـال، كان تدخلـه طوعيـاً وليـس فرضـاً إجباريـاً – كان بكلمـة أخـرى، نوعاً من الوسـاطة التي تحمـل معنـى التهديـد باسـتعمال القـوة إن لـزم الأمر.

تسـتعمل كلمـة «مجلس» فـي المجتمع البحرينـي للدلالة على الغرفة الواسـعة الأرجاء فـي المنـزل حيـث يجلـس الضيوف، تعقـد الاجتماعات الرسـمية، كمـا تضم مجموعـة الرجال أو المستشـارين الذيـن يشـاركون معـاً في مثـل هذه الاجتماعـات. وتختلف أهميـة المجلس السياسـية والاجتماعيـة وفقـاً لمنزلـة العائلـة ونفـوذ صاحب البيـت. ومن هـذا المنطلق، كان

مجلس الحاكم وشيوخ آل خليفة الآخرين تُمثّل المرتبة الأولى في البلاد، وكانت هذه المجالس تعقد اجتماعات دورية للتشاور في الأمور السياسية، والاقتصادية قبل اتخاذ القرارات الملزمة للجميع. وكان يشارك في هذه الاجتماعات شيوخ القبائل الأخرى، وبعض الأقرباء، والمستشارين، والأصدقاء، والمناصرين، والضيوف البارزين. أما المواضيع التي كانت تناقش فكانت تشمل تاريخ القبائل، مسائل الدين، القضاء والعدالة، المعاهدات مع القوى الأجنبية، المصاهرات ذات الأهمية السياسية، بناء السفن، إنتاج اللؤلؤ، زراعة النخيل، إنتاج التمور، التجارة، الأسواق، الأسعار، الأجور، أحوال الطقس، وأية مشكلة أخرى تطرح نفسها تلقائياً على الحضور. وكان يعمد إلى حلِّ النزاعات المتنوعة بين الفرقاء في مجلس خاص يضم الأطراف المتنازعة، وعندما تتضارب الآراء، يعمد إلى استشارة الخاصة من المقربين. أما القرارات المهمة، فكانت تتخذ في اجتماعات سرية تضم شيوخ القبائل، وكانت تعقد هذه الاجتماعات في غرفة ملاصقة للمجلس. وكان «الشيوخ»، جمع «شيخ» وتطلق على حاكم البلاد وحده دون سائر شيوخ آل خليفة، أو من ينوب عنه في البلاد؛ يعلن القرارات الرسمية التي تتخذ بعد استشارة الأطراف المعنية في الأمر، والرجال المقربين، وأهل العلم والمعرفة.

وكان عدد من القبائل، ومن البطون المتفرعة عنها، يشارك آل خليفة السلطة، كل حسب قدرته وقوته. ومن الممكن تقويم هذا النوع من السلطة المشتتة عن طريق البحث في الوسائل التي اعتمدت في إدارة الموارد الاقتصادية والخدمات العامة والسيطرة عليها. فقد كانت المجالس القبلية، حيث تتخذ القرارات، تهتم بإدارة الموارد أكثر من اهتمامها بشؤون الناس الشخصية والاجتماعية – هذه الأمور التي كانت تعتبر من اختصاص الفقهاء الدينيين. وعلى هذا الأساس، كانت كل فئة من الفئات الاجتماعية تتمتع بحرية العمل المستقل شرط ألا تمس هذه الحرية بالمصادر الاقتصادية وطرق استغلالها. فلا عجب إذن، والحالة هذه، أن تشتد قبضة الحكم على البحارنة الشيعة أكثر من الفئات الأخرى لانشغال هؤلاء بالزراعة، حيث كان يسيطر آل خليفة سيطرة تامة، وإن تراخت هذه القبضة مع القبائل السنية لانشغال هؤلاء بصيد اللؤلؤ الذي أهملته العائلة الحاكمة. وهكذا، قسمت بساتين النخيل إلى مقاطعات متعددة يقوم بإدارة كل منها شيخ من آل خليفة، وعلى العكس من ذلك، تركت مصائد اللؤلؤ حرة للقبائل التي كانت تعمل فيها. والجدير بالذكر، أن زراعة النخيل، وإنتاج اللؤلؤ، وصيد الأسماك شكّلت العمود الفقري لاقتصاد البحرين قبل تطور صناعة النفط. أمَّن اللؤلؤ السيولة النقدية، بينما أمنت الأسماك، والتمور، والأرز المعاش اليومي.

«مقاطعات» النخيل

علينا، بادئ ذي بدء، أن نتناول الناحية التقنية لزراعة النخيل قبل البحث في السيطرة عليها وطرق التحكم في إنتاجها. تبلغ نسبة الأرض القابلة للزراعة في البحرين[1] 12/1 من مساحة البلاد والقسم المزروع منها لا يتجاوز 20/1.

ويقع هذا القسم المزروع حول الساحل الممتد من الشواطئ الشمالية حتى الشمال الشرقي، حيث توجد المياه العذبة. وتنقسم هذه الأراضي الزراعية إلى اثني عشر نوعاً هي: جوبار، سطر، عكرة، صرمة، دالية، دولاب، نخل، رفض، برية، زراعة، مظعن، وبّر. ويبيّن جدول (1) نسبة كل نوع من هذه الأنواع استناداً إلى التصنيف الوارد في المسح التفصيلي الذي أُجري في القرن العشرين[2].

الجدول 1

تصنيف الأملاك والأراضي

أنواع الأرض	عدد الملكيات الخاصة	النسبة المئوية
جوبار	1211	12.0
سطر - عكرة	1211	12.0
صرمة	1234	12.2
دالية	1254	12.4
دولاب	514	5.1
نخل	3349	33.0
رفض - برية	180	1.8
زراعة	187	1.8
مظعن	489	4.8
بر أو أرض	17.9	16.0
المجموع	10127	100.0

(1) لم تعد هذه النسب حقيقية اليوم في ظل التدمير المتواصل للأراضي الزراعية.

(2) واستمر تعديل هذا الجدول حتى زمن تأليف الكتاب مطلع السبعينيات من القرن العشرين.

تُعتبر الأنواع الثلاثة الأولى ذات أشكال غريبة وأحجام مختلفة وقليلة القيمة الزراعية، وتتداخل هذه الأشكال بين قطع وبساتين كبيرة نسبياً. فالنوعان الأولان، مثلاً، عبارة عن شريط ضيق من الأرض يقع على مجرى مياه الري أو بين قطعتين كبيرتين، أما النوع الثالث، العكرة، فهو قطعة صغيرة جداً تترك عادة دون زراعة لأنها تقع ضمن ممتلكات الغير. والصرمة، وتُسمّى «القطعة»، فهي عبارة عن بستان صغير من النخيل يتراوح عرضه بين 9 أمتار و15 متراً وطوله بين 15 و30 متراً، يقع عادة بالقرب من القرية، وكثيراً ما يستخدم لزراعة الخضار. والدالية بستان من النخيل مربع الشكل وأكبر من الصرمة إذ يتراوح طوله بين 18 و30 متراً، واسمه مشتق من «دلو» وهو الوعاء المستخدم للري. أما الدولاب فهو بستان كبير للنخيل يتراوح بين 60 و122 متراً وعرضه بين 30 و60 متراً، وسُمّي بالدولاب لأنه يروى بالدولاب، أي الناعورة التي تحركها الثيران(*).

و«النخل»، أكثر الأنواع انتشاراً، يُشكّل ثلث المساحات المزروعة (انظر جدول 1)، ويختلف اختلافاً بارزاً في شكله وحجمه عن الآخرين: قد يكون مربع الشكل أو مستطيلاً أو دائرياً أو نصف دائري، ويتراوح عرضه بين 60 و153 متراً وطوله بين 300 إلى 1524 متراً. وهو بالطبع أكبر الأنواع التي ذكرناها من قبل، ترويه أقنية عميقة وواسعة تنقل المياه إليه من أقرب الينابيع العذبة، وأشهرها في البحرين نبع «العذارى»، الواقع قرب الخميس جنوب شرق المنامة(**). وتعطى كل قطعة من بساتين النخيل اسماً يبيّن حجمها وموقعها، أو يدل على الانتماء الديني أو الأصل العائلي لصاحبها، أو يشير إلى طريقة ريها، أو إلى نوع أشجار النخيل المزروعة فيها. وقد تحمل القطعة اسم مقام ديني مشهور أو اسم مكان أو حادثة، أو اسم بطل من أبطال الإسلام، أو أي اسم يعني الجمال أو الاتساع، أو الخصوبة، أو يشير إلى صفة من صفات الإنسان أو صفات الطبيعة الجميلة. وبخلاف مصائد الأسماك التي تدل بعض أسمائها على ضرب من ضروب الأعضاء الجنسية أو النشاط الجنسي، تكون أسماء النخيل مقبولة اجتماعياً ومباركة أخلاقياً ودينياً.

أما «الرفض»، فهي قطعة صغيرة مزروعة لكنها غير مروية لارتفاعها عن مستوى المياه المحيطة بها، يزرع فيها عادة نوع من النخيل يُسمّى «جلحة»، فيزرع في حفر

(*) انظر مكتبة الهند الشرقية 9/9/2/R/15.

(**) أم السيّور ينبوع ماء تاريخي قرب الدراز.حسب التاريخ المروي، كان يشكل مصدر ماء غزير ويروي الشاطئ من الدراز حتى رأس رمان في المنامة. الشيعة يعتقدون أن عبد الملك بن مروان (الخليفة الأموي)، دمره عندما غزا البحرين في القرن الثامن، والمعروف أن الشيعة حتى اليوم في البحرين لا يستعملون اسم مروان؛ لكن ليس لهذا السبب.

عميقـة قريبـة مـن منسـوب المياه الجوفية، ويعتنى به سـنة بعد سـنة حتى يصل إلى سـطح التربـة. ويتأخـر النخيـل المـزروع فـي «الرفـض» فـي إعطـاء الثمار، ولكنـه لا يحتـاج إلى الري متـى اكتمـل نمـوه. و«البريـة» قطعة أرض كالرفض، غير مروية ولكنها واسـعة الأرجاء وأشـجار نخيلهـا أكثـر تفرقـاً وانتشـاراً مـن أشـجار الرفـض. و«الزراعة»، هـي القطعة المخصصـة لزراعة الخضـار وعلـف المواشـي، يتراوح طولها بيـن 183 و213 متراً ويبلغ عرضهـا عادة حوالي 183 متـراً، وتـزرع أحيانـاً فـي هـذه الأرض أشـجار النخيـل التـي مـا إن تبلـغ نضجهـا حتى تُسـمّى «النخـل». أمـا النوعـان الأخيـران مـن الأرض، فيتـركان دائمـاً دون زراعـة: «المظعـن» مِصْيَـف، و«البـر» أرض تُبنـى عليها المسـاكن.

صحيـح أن البحريـن عرفـت، قبل النفط، زراعـة بعض الخضراوات والعلـف، ولكن الجزء الأكبـر مـن زراعتهـا انحصـر فـي النخيـل – كانـت التمـور فـي ذلـك الحيـن تُشـكّل العنصـر الرئيـس مـن الغـذاء – وبعد النفـط، تغيّرت عـادات السـكان الغذائية وفقدت التمـور بالتالي أهميتهـا السـابقة، فأهملـت نتيجـة ذلـك زراعـة النخيـل. فـي البحريـن ثلاثـة وعشـرون نوعاً مـن أنـواع التمـور علـى الأقـل تتفـاوت ألوانهـا بيـن الأصفـر والأحمـر، تنضـج كل منهـا خـلال أسـبوعين فـي الفتـرة الواقعة بين شـهري أيار (مايو) وتشـرين الأول (أكتوبـر)، وتختلف هذه الأنـواع مـن حيـث شـكلها، ولونها، وطعمها، وطرق اسـتعمالها. يـؤكل بعضها طازجاً كالمبشِـر، والخـلاص، والهلالـي، ويجفـف بعـض أنواعها كالرزيـز، والمرزبـان، والخنيزي، ويُغلـى النوعان الأخيـران عـادة ويصنـع منهمـا الدبس الذي يسـتعمل للطبخ وتحضير الخبز. ويسـتعمل بعض أنـواع البلـح المـر كالكسـب، والسـلم، والنغـل علفـاً للحيـوان، ويميـز البحرانيـون بيـن سـت مراحـل مختلفـة مـن مراحـل نضـوج التمـر يسـمونها (طلـع) عندمـا تكـون زهـرة، و«حبامبو» عندمـا تتحـول الزهـرة إلـى برعم، و«خَلَال» عندما تخضر، و«بسـر» عندما تبـدأ بالنضوج فتأخذ اللـون الأحمـر أو الأصفـر، و«رطـب» عندمـا يأكلونها طازجـة، و«تمر» عندما تجفـف للتخزين.

إن الحضـارة الماديـة التـي نشـأت حـول النخـل والبحـر فـي البحريـن تعـادل بكثافـة تفاصيلهـا الحضـارة التـي نشـأت حـول الناقة والصحراء عنـد قبائل البدو الرحل في قلب شـبه الجزيـرة العربيـة. فقـد اسـتعمل عـرب البحريـن خاصة، «سـعف» النخيـل في بناء مسـاكنهم، و«الجـدف» وهـو الجـزء الأسـفل من غصن النخيـل، في صناعة الأسـرة وبناء السـقوف وإقامة مصائـد الأسـماك، واسـتعملوا «العـدق»، وهـو الجـزء الأعلـى، للكناسـة. واسـتخرجوا مـن زهـر النخيـل وبراعمـه بعـض الأدوية، وصنعـوا من أوراقه الحصر والسـلال، وتركوا بـذور البلح علفاً للحيوانـات، كمـا اسـتعملوا لبَّ الشـجرة الطري لتحضير أنـواع مختلفة من الطعـام. وبالإضافة

إلـى هـذا كلـه، تجـد أن محـور الكثيـر مـن الأغانـي والقصـص والروايـات والأمثال يـدور حول شـجرة النخيـل. وكثيـراً ما وصفوا الإنسـان بصفـات البلح والنخـل والرجل العنيـد «نغل»، وهو الثمـر الـذي يشـوب طعمه بعـض المرارة.

تتطلـب زراعـة النخيـل مجهـوداً كبيـراً متواصلاً: تـزرع أشـجاره زرعاً ولا تبذر بـذراً، وفي حـدود كل عـام تنمـو عـدة شـجيرات صغيـرة (شـتلات) مـا بيـن 1 و4، حـول جـذع النخلـة السـفلي، وتفصـل هـذه الشـجيرات عـن النخلـة الأم بعمليـة بطيئـة تحتـاج إلـى دقـة بالغـة كـي لا تـؤذي اللـبّ الطـري للشـجرة الأم مما يعرضهـا لليباس والـذوي. فإذا انتزعت الشـجيرة دون جذورهـا الصغيـرة تفـرخ الأم ثانيـة ولكـن لا تنمو الشـجيرة إذا زرعت. وتغرس الشـتلات الصغيـرة فـي حفـر يختلـف عمقهـا باختـلاف حجـم الشـتلة، فالصغيـرة منها تغـرس في حفر يبلـغ عمقهـا حوالـي 45 سـنتيمتراً والكبيـرة حوالـي المتـر والنصـف. وتغطـي النخلـة البالغة حوالـي 25 متـراً مربعـاً مـن الأرض – ممـا يعني أن الأرض التـي يبلغ طولها 150 متـراً وعرضها 150 متـراً تسـتوعب مـا بيـن 800 و1000 نخلـة. ولا تعطـي شـجرة النخيـل ثماراً قبـل ثمانية أعـوام، تحتـاج خلالهـا إلـى عنايـة ورعاية فائقـة، حتى إذا مـا اكتمل نضجها، أعطـت بين 136 و272 كيلوغرامـاً مـن التمـر كل عـام. ويجـب تشـحيل النخلـة مـرة فـي العـام وإزالة القشـور الخارجيـة التـي تنمـو حـول جذعهـا، هـذه القشـور التي تـأوي الحشـرات التي بدورهـا تفتك بالشـجرة مـع الزمـن. ثـم إنه يجب حـرث التربة مرتين في السـنة، وقلع الأعشـاب باسـتمرار، وري البسـاتين مـرة فـي الأسـبوع. وتنظيف مجـاري المياه مـرة كل عام، فالأمطـار ومياه الري تمـلأ المجـاري بالطمـي ممـا يسـتدعي تنظيفها لتسـهيل انسـياب الميـاه فيها. ويجـب تلقيح الزهـر بشـجرة ذكـر تزرع في وسـط البسـتان. وتقطف الثمار حبـة حبة، يقطفهـا الأولاد يومياً ثـم تجفـف لتصبـح تمـراً، أو تغليهـا النسـاء دبسـاً. توضـع التمور في السـلال (قلـة أو جلف) المصنوعـة من سـعف النخيـل، وتجهـز للتخزيـن أو للتصدير(*).

تحتـاج زراعـة النخيـل إلـى تفـرغ كامـل، وعمـل دؤوب علـى مـدار السـنة يشـترك فيـه جميـع أعضـاء الأسـرة من الأطفـال والرجال والنسـاء. ينتمي مزارعـو النخيل فـي البحرين إلى الطائفـة الشـيعية، ويدّعـي الشـيعة أنهـم سـكان الجزيـرة الأصليـون وأصحـاب مـزارع النخيل فيهـا. غيـر أن البحـث فـي أشـكال الملكيـة التـي سـادت البحريـن قبـل سـيطرة آل خليفـة صعـب جـداً لعدم توفـر الوثائق التاريخيـة في هذا المجـال، وتعتقد بعض السـلطات الدينية

(*) لمزيـد مـن التفاصيـل عـن زراعـة التمـر، انظر فيـدال (1954) الـذي يصف زراعـة النخل في مقاطعة الأحسـاء فـي المملكـة العربيـة السـعودية التي هـي مماثلـة للزراعة ذاتها فـي البحرين.

الشيعية أن مبدأ «الإحياء» في الشريعة كان متبعاً من قبل سيطرة آل خليفة وهو المبدأ الذي تناولناه في الفصل الأول، وقد تسنى لي الاطلاع على وثيقتين تعتمد الإحياء أساساً لفرز الملكية، صادرتين عن السلطات الدينية الشيعية في العشرينيات من هذا القرن، أي في الوقت الذي أجري فيه المسح الشامل للملكية. إن توقيت هاتين الوثيقتين في العشرينيات عندما أجري المسح الشامل للأرض يثير الشك حول مدى شرعيتهما كأدلة ثابتة على نظام الملكية المتبع في البحرين قبل سيطرة آل خليفة في عام 1783، ولعدم وجود المعلومات الموثوقة التي تثبت العكس، نعتبر هذه الوثائق محاولة قامت بها بعض المحاكم الشيعية بدافع من اثنين: إما بدافع التحدي لأحكام المسح التفصيلي الذي اعتمد مبدأ الأمر الواقع، فجاء بالتالي موافقاً لرغبات العائلة الحاكمة، وإما بدافع الغبن الذي لحق بالشيعة مما دفعهم إلى إضفاء صفات مثالية على نظام الحكم قبل سيطرة آل خليفة.

تدبير مقاطعات النخيل وإدارتها

من البديهي أن آل خليفة لم يمتلكوا الأرض في البحرين قبل الغزو، وتشير الأدلة أن ملكيتهم تمّت تدريجياً بعد السيطرة. ويقول البعض منهم إنهم صادروا ممتلكات معارضيهم وأبقوا على ممتلكات مناصريهم من الشيعة – ومن أبرز الأمثلة التي يضربها الناس على مناصريهم الذين احتفظوا بالأرض هم الجشي من بلاد القديم المقابي من قرية مقابة. وكانوا كلما اشتدت شوكتهم في البلاد، ازدادت مساحة الأراضي المزروعة التي كانوا يسيطرون عليها، إما عن طريق القسر أو عن طريق الضرائب. فرضوا مجموعة من الضرائب المتنوعة على الناس وأخصهم الفلاحين الشيعة. ففرضوا ضرائب «الفطرة» على الرؤوس وتُسمّى «رقابية»، وضرائب الري على الماء وتُسمّى «دوب»[1]، وضرائب «الزكاة» على الإنتاج الزراعي والحيواني. وكان كل من تخلف عن دفع هذه الضرائب وتصادر أملاكه، وتُضاف إلى الأملاك العامة التي كانت تقع تحت سيطرة الحكم مباشرة. وكانت «المقاطعات» الزراعية (Estate)، تملك وتدبر بشكل جماعي، وكان في كل مقاطعة نوعان من الملكية: نوع يخضع مباشرة لإدارة شيوخ آل خليفة ويزرعه مزارعون خاضعون لسلطتهم كما في النظام الإقطاعي (Fiefs)، ونوع يزرعه أصحاب الأرض وتكون الأرض، في هذه الحالة، خاضعة للضريبة. وهكذا كان بعض شيوخ آل خليفة حكاماً ومقاطعيين في آن: فهم، كحكام، جمعوا الضرائب، وعقدوا المحاكم، وفضوا المنازعات، كل في مقاطعته،

(1) الـ (دوب): وهي ضرائب الغوص على السفن والغاصة.

وكمقاطعيين «ملكوا» الأرض واستغلوا إنتاجها، وأشرفوا على إدارتها وتدبيرها. غير أنه بعد «المسح» العام في العشرينيات، تحول المفهوم الإقطاعي لإدارة وتدبير الأرض إلى مفهوم رأسمالي يعترف بالملكيات الخاصة فقط، فتم بالتالي تسجيل المقاطعات باسم المشرفين عليها. وفي هذا المضمار يوضح جدول (2) اختلاف الملكيات باختلاف الفئات الاجتماعية والتقسيمات الزراعية.

يظهر المسح التفصيلي الذي أُجري في العشرينيات، أن في البحرين حوالي 10127 قطعة أرض مصنفة إلى أنواع مختلفة كما هو مبين في جدول (2). وطالما أن الشخص الواحد قد يمتلك عدة قطع أرض مختلفة الأنواع والأحجام، فلا يمكن أن يتوافق عدد قطع الأرض مع عدد أصحاب الأرض. ففي عهد عيسى بن علي، تمّ تقسيم هذه القطع إلى «مقاطعات» متنوعة يحكمها ويدبر شؤون كل منها شيخ من شيوخ آل خليفة المقربين إلى الحاكم، وما إن اقترب عهد عيسى من نهايته حتى كانت هذه الأرض الزراعية، بمعظمها تحت سلطة أخيه الحاكم وأبنائه. لا نعرف أسماء حكام المقاطعات بالتحديد، إما بسبب عدم توفر الوثائق أو بسبب الخلافات الناشبة بين أفراد العائلة الحاكمة في هذا المجال. ومما زاد من حدة الخلاف، أمر توزيع «ملكية» الأرض في أواخر العشرينيات على أساس الادعاء بإدارة المقاطعات. غير أن التراث المتناقل يشير إلى أن أمير البلاد عيسى بن علي كان يدير، بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق، شؤون المقاطعات الزراعية في سنابس، والحد، والدير، والحجر، والقدم، وتوبلي. وكان ابنه عبد الله يدير مقاطعات جد حفص وبوري، وابنه حمد يدير مقاطعات بلاد القديم وكرانه، وابنه محمد مقاطعات كرمباد والقلعة جد علي، والغازية والجفير. وحكم حفيده سلمان بن حمد مقاطعات الدراز، وبني جمرة، والقرية، وحكم خليفة بن سلمان مقاطعة الزنج، وأخوه خالد بن علي جزيرتي سترة، والنبي صالح. وحكم ابن أخيه علي بن أحمد بن علي مقاطعتي السهلة والصالحية، وحكم إبراهيم بن خالد جبلة حبشي. أما بقية أجزاء البلاد فقد حكمها بعض الأقرباء البعيدين نسبياً كبنعلي وخليفة، ابني محمد بن خليفة، اللذين حكما مقاطعات عراد، وعالي، وسلماباد، ودار كليب، والشاخورة، وحمود بن صباح وأخيه جابر اللذين حكما الكورة، وجرداب، والهجير. ويظهر الرسم البياني (1) روابط النسب بين شيوخ آل خليفة الذين حكموا وأداروا المقاطعات المختلفة حوالي نهاية القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى آل خليفة، حكم آل الغتم الذين كانوا وما زالوا حلفاء آل خليفة المخلصين، مقاطعات العكر، والمعامير، والفارسية. ومن الجدير بالذكر، أن عدداً من المقاطعات التي حكمها وأدار شؤونها في تلك الفترة أقرباء آل خليفة البعيدون وحلفاؤهم، انتقلت في الوقت الحاضر إلى ملكيات خاصة بأبناء وأحفاد تلك العائلات.

الجدول 2

أنواع الأراضي حسب الملكيات

أنواع الأرض	آل خليفة	وقف السنة	وقف الشيعة	أرض للحكومة	وقف الذرية	ملك الورثة	ملك خاص	متفرق	المجموع	مجموع الأراضي
جوبار										
سطر-										
عكرة	%11.6	%0.7	%33.6	%0.7	%0.3	%3.9	%48.6	%0.6	%100	1211
صرمة	7.3	0.7	17.9	0.5	0.6	1.9	70.3	0.8	100	1234
دالية	4.8	2.2	19.2	1.4	0.6	3.5	67.4	0.9	100	1254
دولاب	7.0	0	12.0	0.8	0.5	4.9	74.1	0.7	100	514
نخل	23.0	1.3	9.0	1.0	0.4	3.8	61.0	0.5	100	3349
رفض -										
برية	26.0	0	1.7	0	0	17.0	55.3	0	100	180
زراعة	11.8	0	8.0	1.6	0.5	2.7	75.4	0	100	187
ظعن	8.8	1.4	2.7	2.5	0.2	1.0	82.6	0.8	100	489
بر أو أرض	9.9	0	0.7	14.7	0.3	2.2	64.7	1.2	100	17.9

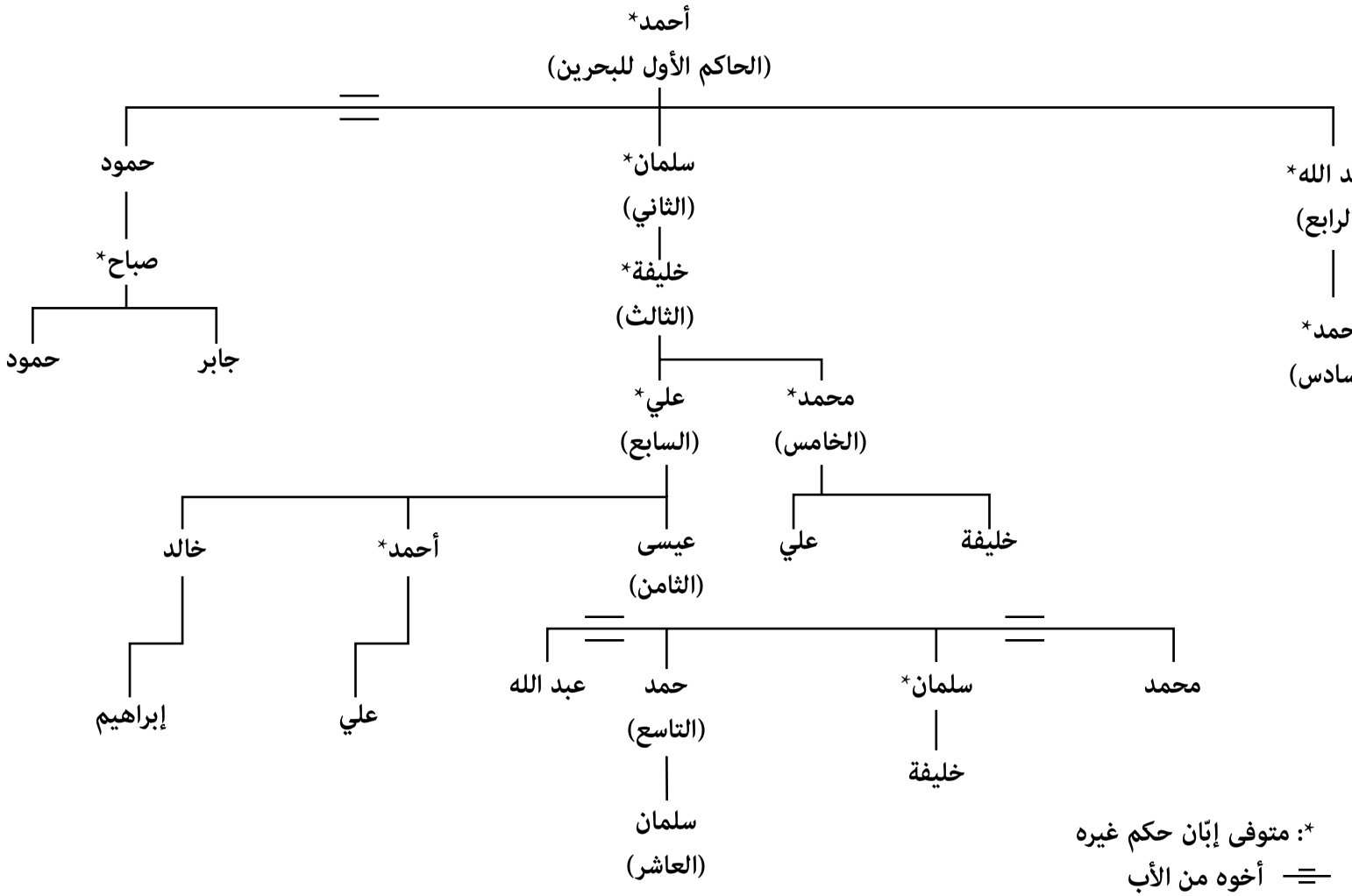

رسم 1: شيوخ آل خليفة الإقطاعيون في أواخر القرن التاسع عشر

اختلفت أحجام المقاطعات وأعدادها تبعاً لنفوذ وسطوة الشيخ الذي يدير شؤونها. فمن حيث المبدأ كان نظام الملكية وراثياً، أما في الواقع فكانت الأرض تنتقل من شيخ إلى آخر خصوصاً إلى المقربين من أمير البلاد كالأخوة والأولاد والأحفاد. أعطيت الأفضلية ضمن هذا الإطار، لأولاد الحاكم من الزوجة الخليفية الأولى، وكلما ابتعدت القرابة الدموية عن الأمير الحاكم، ضعفت سلطة الشيخ الخليفي وفقد بالتالي كثيراً من الامتيازات، والحقوق، والممتلكات. اتبع هذا المبدأ عند توزيع المقاطعات في الماضي، ولا يزال يطبق حالياً في البحرين عند توزيع العلاوات النفطية والمناصب الحكومية (راجع الفصلين 5 و6). وأصبحت هذه النزعة لتخصيص الأقرباء واضحة بعد أن اعتمد، بعد فرض الإصلاح الإداري، مبدأ حق الابن البكر في الخلافة بدلاً من العرف الذي كان سائداً من قبل – وهو نفسه العرف المتبع عند مختلف المجموعات القبلية في شبه الجزيرة العربية – الذي يقول بأن الحق في الحكم يكتسب اكتساباً ولا يورث. ولكن بعد أن اشتدت الصراعات على الحكم بين آل خليفة، رغب البريطانيون في إعادة الاستقرار للجزيرة، فشجعوا عام 1835 اعتماد مبدأ حق الابن البكر بالخلافة[1]، وأعطوا في عام 1869 الضمانات الكفيلة لاستمرار هذا المبدأ، وكان لهذا التدبير تأثير عظيم على إدارة المقاطعات، وتوزيعها، والسيطرة على الموارد والإنتاج، كما سنأتي على ذكره في الفصل الخامس.

كان حاكم البحرين يمنح المقاطعات لشيوخ آل خليفة كهبة (Benefice)، مما يعطيهم الحق في تدبيرها وإدارتها واستغلال إنتاجها، ولا يمنحهم الحق في ملكيتها. فإذا حدث أن توفي حاكم المقاطعة ومدبر شؤونها، لا يحق لأولاده الاحتفاظ بالأرض – عندها يمنح الأمير الأرض لشيخ آخر حسب ما تقتضيه اعتبارات التوازن السياسي في السلطة. وعندما يتوفى أمير البلاد نفسه ويخلفه آخر، تبدأ عملية شاملة لإعادة توزيع المقاطعات من جديد على شيوخ العائلة المقربين. وعملاً بمبدأ خلافة الابن الأكبر أصبحت إدارة المقاطعات تنتقل باستمرار من إخوة وأبناء الحكام السابقين إلى إخوة وأبناء الحكام اللاحقين.

تولى عيسى بن علي الحكم في البحرين عام 1869 قبل أن يتجاوز 21 عاماً من العمر (الرميحي 1973: 12)، وشاركه في إدارة المقاطعات مشاركة فعالة كل من أخويه خالد ومحمد، وأولاد عمه أبناء محمد بن خليفة. ولكن لما كبر أولاده عمدوا، بمساعدة

(1) لم يطبق هذا المبدأ بسبب الصراع بين محمد بن خليفة وعمه عبدالله بن أحمد.

والدهـم، إلـى الاسـتيلاء علـى عدد مـن المقاطعات التـي كان يدير شـؤونها الأقربـاء الآخرون. ولهـذا بـدأت سلسـلة مـن الاحتجاجـات ضد الأميـر الحاكم، كالتي قـام بها علي بـن أحمد في عـام 1898 وخليفـة بـن محمـد عـام 1911، متَّهمينـه بالاسـتيلاء علـى أملاكهـم بالقـوة (راجع رسـم (1) لمعرفـة صلـة نسـبهم بالحاكـم)(*). وهكـذا بعد تطبيق حـق الابن البكـر في الإرث دون سـائر الأبنـاء، انتقـل الصـراع مـن دائـرة الإخـوة كمـا كان عليـه الحـال حتـى عـام 1835 (راجـع الفصـل الثانـي) إلـى صـراع بيـن الأعمـام وأبنـاء الأخ، وهـو الصـراع الذي اسـتمر حتى يومنـا هذا.

ونظـراً لطبيعـة اقتصـاد البحريـن المحـدود والتنظيـم القبلـي للحكـم والسـلطة، كان علـى أميـر البـلاد أن يختـار بيـن أمريـن: إمـا السـيطرة علـى المـوارد الاقتصاديـة بمسـاعدة الإخـوة والأبنـاء الذيـن ينشـدون الوظائـف والمناصـب وإمـا التعـاون مـع الآخريـن، وبالتالي إضعـاف الحكـم. ففـي غيـاب نظـام بيروقراطي متـدرج الوظائـف والمناصب، لا مفـر للحاكم مـن الاعتمـاد علـى العلاقـات العائليـة القريبـة في سـبيل السـيطرة علـى المـوارد الاقتصادية، وبالتالـي علـى قواعـد السـلطة المرتبطـة بهـا. وهكـذا أعطـى توزيـع الملـك والسـلطة علـى الأبنـاء والإخـوة دعمـاً «مؤقتـاً» للحكـم مبنيـاً علـى الـولاء العائلـي، والعصبية القبليـة – أقول «مؤقتـاً» لأن تاريـخ تلـك الحقبـة كان مشـحوناً بحـوادث التمـرد والعصيان بين الآبـاء والأبناء، وبيـن الإخـوة، والأعمـام، كمـا أثبتنـا ذلك فـي الفصـل الأول.

هنـا علينـا أن نشـير إلـى الـدور الهـام الـذي تلعبـه الأم فـي هـذا المضمـار، إذ يبـدو أن أبنـاء الأم الواحـدة هـم الذيـن يشـاركون فـي الحكـم والسـلطة، وخاصـة إذا كانـت الأم تنتمـي إلـى الأسـرة الحاكمـة نفسـها. فعيسـى بـن علـي وأخـواه خالـد وأحمـد الذين شـاركوا فـي الإدارة فـي البحريـن فـي الفتـرة الأولـى من عهد عيسـى، كانـوا أولاد علي مـن أم خليفية واحـدة. أمـا حمـد وعبد الله، وهمـا الرجلان القويان اللـذان تخاصما أحيانـاً وهما يعملان في الإدارة البحرينيـة فـي أواخـر عهـد عيسـى بـن علـي، كانـا ولدي عيسـى مـن أمّيـن خليفيتين مختلفتيـن. فـأم حمـد، عائشـة، هـي ابنـة محمـد بن سـلمان بـن أحمـد أول حاكـم للبحرين، وأم عبـد اللـه، التـي اشـتهرت بقـوة شـخصيتها، هـي ابنـة محمـد بـن خليفـة، الحاكـم الرابـع للبحريـن. فـلا عجـب أن ينشـأ الصـراع بيـن حمـد ابـن الزوجـة الخليفيـة الأولـى والـذي هو، حسـب التقاليـد المتبعـة آنـذاك لـه حـق الخلافـة، وعبد اللـه ابن الزوجـة صاحبة الشـخصية القويـة والنفوذ.

(*) مكتبة الهند الشرقية 16 – 3: R/15/2/1/70.

لـم تكـن الامتيـازات والحقـوق الممنوحـة للشـيخ حاكـم المقاطعـة مختلفة كمّـاً ونوعاً عـن تلـك التي مارسـها الأمير الحاكم فـي المقاطعات التي كانت تحت سـيطرته. كان الشـيخ ضمن مقاطعته، يمارس الحكم والسـلطة باسـتقلال تام عن «الشـيوخ» حاكم البلاد. وكانت كل مقاطعـة تتألـف مـن مجموعـة قرى يحيـط بها عدد من بسـاتين النخيـل والأراضـي الزراعية. ولتدبيـر مقاطعتـه وإدارة شـؤونها، كان الشـيخ يسـتعين برجـل مـن أهـل القريـة يُسـمّى «وزيـر»، وهـو المسـؤول، بالنيابـة عـن الشـيخ، عن أمـور الزراعـة بما فيهـا «تضمين» بسـاتين النخيـل. وكان لـكل بلـدة ودسـكرة وزير (راجع ملحق أسـماء القرى والـوزراء) «يضمن» الأرض ثـم يقـوم بتضمينهـا إلـى الآخريـن الذيـن يزرعونهـا أو يضمنونهـا إلـى مـن يزرعهـا. وهكـذا تواجـد بيـن الشـيخ الحاكم والمـزارع مجموعة من «المضمنيـن» و«الضامنين» تـراوح عددهم بيـن اثنيـن إلى خمسـة،كل يرفع سـعر «الضمان» سـعياً وراء الربح. وكان يتحكـم بالعلاقة بين الشـيوخ، (أميـر البـلاد)، والشـيخ (حاكـم المقاطعة) شـعور الشـيخ بفضـل الشـيوخ عليه: فهو الـذي وهبـه، وعلـى أسـاس شـخصي محـض، المقاطعـة للاسـتفادة منهـا ولا يحق لـه توريثها. أمـا العلاقـة بيـن الشـيخ والوزيـر أو غيـره مـن الضامنيـن، فكانـت علاقـة إقطاعيـة حدّدتهـا مجموعـة عقـود (Fefs) أبرمـت بيـن الطرفيـن. كان الضمان يدفـع دائماً بشـكل عيني كالتمر، والخضـروات، وحطـب الوقـود، والدجـاج، والبيـض، والأسـماك، والربيـان المجففـة، أو بتقديم بعـض الخدمـات للشـيخ كتربيـة المواشـي، وعلفها، والاعتنـاء بها.

ظلّـت عقـود الضمـان تبـرم شـفوياً حتـى ظهـور الإصلاحـات الإدارية فـي العشـرينيات، الأمـر الـذي كان يسـبب خلافات عدة بيـن المزارع والمضمّن. لم تكن هـذه العقود اتفاقيات محـددة بالتفصيـل، إنمـا كانـت موافقـة علـى إقامـة علاقـات عمـل بيـن الأطـراف المعنيـة. وهكـذا، كانـت بـدلات الضمان ترتفع أو تنخفـض وفقاً للإنتاج، فكلمـا ازداد أو انخفض الإنتاج ازداد أو انخفـض بـدل الضمـان تباعـاً. وهـذا مـا جعـل المـزارع البائـس يعيش حيـاة لا يملك فيهـا إلا مـا يسـدّ بـه رمقـه. ولكـن بعـد ظهـور الإصلاحـات الإداريـة فـي العشـرينيات، بدأت شـروط العقـود تكتـب بشـكل واضـح محـدد التفاصيل. فحـددت العقـود الجديـدة، بالإضافة إلـى كميـة التمـر التي يجـب أن يؤمنها المـزارع للمالك، نـوع العمل المطلـوب منه كتنظيف مجـاري الـري، وتقليـم الأشـجار، وتلقيـح الأزهـار، واجتثـاث الأعشـاب، واقتـلاع الشـجيرات الناميـة فـي جـذوع النخيـل. وألغيـت نهائيـاً الخدمـات الأخـرى كأعمـال السـخرة المختلفـة، وعلـف المواشـي، وتأميـن الحاجـات مـن السـمك، والوقـود، والبيض.

وبخـلاف نظـام المرابعـة، الـذي كان سـائداً فـي زراعـة الحبـوب فـي النظـم الإقطاعيـة، والـذي كان يقضـي بـأن يحصـل الفـلاح على جزء من المحصـول، كبر هذا المحصـول أم صغر،

التـزم ضامـن النخيـل بشـروط العقـد بغـض النظـر عـن كميـة الإنتـاج. والجديـر بالذكـر، أن محصـول النخيـل يمكـن الاعتمـاد عليه أكثر مـن الحبوب. صحيـح أن محصول بسـتان النخيل يختلـف باختـلاف التربـة، وعمـر الشـجرة، ونوعهـا، والعنايـة بهـا، وطـرق الري، ولكـن مع كل ذلـك، يمكـن تخميـن الإنتـاج بنسـبة كبيـرة مـن الدقة، بحيـث إن إنتـاج النخيل لا يتأثـر كثيراً بتقلبـات الطقـس. أضـف إلـى ذلـك، أن عمليـة تأجيـر بسـاتين النخيـل كانـت عمليـة تجارية تتبـع مبـدأيّ العـرض والطلـب، لـم يكـن فيهـا إكـراه مـن أي نـوع، ولـم يجبـر مـزارع علـى الدخـول فـي مناقصـة ضـد رغبتـه. ولكن بالرغـم من ذلـك، كان الفلاحون الشـيعة يتنافسـون فيمـا بينهـم للحصـول علـى عقـود الضمـان، ذلـك أن زراعـة النخيـل كانـت فـي تلـك الأيـام المصـدر الوحيـد للـرزق المتوافـر لهم.

ولكـي يتمكـن شـيخ المقاطعـة من الحصول علـى أكبر كميـة ممكنة من عقـد الضمان، كان يسـتعين بأخصائييـن توافـرت لديهـم كفـاءات كبيـرة فـي تقديـر شـؤون التربـة، وإنتـاج التمـر، ومصـادر الميـاه، والـري، وأنـواع النخيـل، وكان هـؤلاء يمضـون معظـم أوقاتهـم برفقة الشـيخ يقدمـون لـه النصح والإرشـاد عـن قيمة الضمـان ومشـكلات الزراعة، وأصبحـوا بالتالي جـزءاً مـن الهيئـة الإداريـة للمقاطعـة. أصبـح العديـد منهـم «وزراء» تعاملوا مع الشـيخ لفترة طويلـة مـن الزمـن على أسـاس الثقـة المتبادلـة، ومن خـلال هـذه العلاقات، اكتسـب البعض منهـم مراكـز مرموقة في المجتمع اسـتمرت حتى اليـوم، والجدير بالذكـر أن معظم «الوزراء»، الذيـن تعاملـوا مـع آل خليفـة كانوا ينتمـون إلى الطائفة الشـيعية.

بالرغـم مـن العلاقـات الطيبة التـي كانت تربط «الوزير» بشـيخ المقاطعـة، كان الاتفاق حـول عقـود الضمـان يتـم سـنوياً حسـب شـروط جديـدة. كان منصـب الوزيـر، بشـكل عـام، يقـوم علـى علاقـة الثقـة والتفاهـم المتبادلـة بينـه وبين الشـيخ، مما يـدلّ علـى أن الوزير لم يسـتمد سـلطته مـن المنصـب الـذي كان يحتلـه، بل مـن نوع العلاقـة الاجتماعيـة التي كانت تربطـه بالشـيخ الحاكـم. وكثيـراً مـا كانت العلاقـة الطيبة علاقـة تبعية، ولكنها كانـت مع ذلك تسـتمر عدة أجيـال دون انقطاع.

حكـم كل شـيخ مـن شـيوخ آل خليفـة مقاطعتـه كسـيد مسـتقل: يجمـع الضرائـب، ويفـرض أعمـال السـخرة، ويفـض المنازعـات، ويدافـع عن رعاياه ضـد كل غريـب يتدخل في شـؤونهم حتـى ولـو كان مـن الأسـرة الحاكمـة نفسـها. وسـاعده فـي هـذه المهمـات جميعها مجلـس مؤلـف مـن الأقربـاء، والمستشـارين، والمقربين، وجهـاز إداري مؤلف، بشـكل رئيس، مـن «الـوزراء» و«الكيخضـاث» و«الفداويـة». فالوزيـر، كان الوكيـل الـذي يلـي أمـر «ضمـان»

النخـل، وكان الكيخضـاث جابـي الضرائـب، والفداويـة عسـكرية المقاطعة وشـرطتها. وقد تمَّ توظيـف عناصـر الفئتيـن الأولـى والثانيـة مـن القرى الشـيعية التابعـة للمقاطعة، أمـا عناصر الفئـة الثالثـة فـكان معظمهـا من العرب السُّـنة المتحدرة من أصـول قبيليـة متواضعة، أو من العبيـد ذوي الجـذور الأفريقيـة، أو مـن البلوش. وسـنعرض المزيد من التفاصيـل عن الفداوية عندمـا نبحـث فـي الجهـاز الإداري عند «الشـيخ» حاكـم البلاد.

فـرض الحكـم علـى أهـل البحريـن فـي عهد عيسـى بن علـي عدة أنـواع مـن الضرائب: فرضـوا الضرائـب علـى صيـد اللؤلـؤ، وعلـى النفـوس، وعلـى ميـاه الـري، ويقـال إنهـم فرضـوا الضرائـب علـى الشـيعة لتنظيـم مواكـب عاشـوراء. ومـا يهمنـا الآن مـن كل هـذه الضرائـب ضريبتـان: «الرقابيـة»، وهـي الضريبـة التـي فرضوهـا علـى النفـوس، والـدوب، وهـي الضريبة التـي فرضوهـا علـى الميـاه، وذلـك لارتباطهـا مباشـرة بالتنظيـم الإداري للمقاطعـات التـي اعتمـدت علـى زراعـة النخيـل. لم يكن لأي مـن هاتيـن الضريبتين قاعدة واحـدة تحدد قيمة مـا يجـب دفعـه، كمـا لـم تكـن القيمـة المفروضـة مقطوعة بشـكل نهائـي. كانـت الضريبتان تفرضـان علـى الشـيعة فقـط بحجـة أنهـم يخدمـون فـي الجنديـة، مـع العلـم أنهم لـم يدعوا لتأديـة هـذه الخدمـة، وأعفـي مـن دفـع هاتيـن الضريبتين الشـيعة الذيـن كانـوا يعملون في مـزارع النخيـل التـي يملكهـا آل خليفـة، كمـا أعفي منها سـكان القـرى التي اعتمـد اقتصادها علـى زراعـة الخضـار والصناعـات اليدويـة والتـي أخلصـت عائدتهـا للشـيخ الحاكـم وقدّمـت لـه الـولاء والخدمـات، كمـا كانـت عليـه الحـال بالنسـبة لعـدد كبيـر من سـكان قريتـي عالي وسـترة الشـيعيتين وضرائـب مرتفعـة من تلـك القرى التي لـم تملك قاعدة زراعيـة صلبة ولم تقـدم، فـي الوقت نفسـه، الـولاء والخدمات للشـيخ الحاكم – كمـا كانت عليه الحال بالنسـبة لقريتـي الـدراز وبنـي حجـرة، مثلاً.

وكانـت تجمـع ضريبـة الرقابيـة مـن الذكـور البالغيـن، يدفعهـا الرجـل حسـب وضعـه الاقتصـادي: كلمـا زاد دخلـه، زاد مـا يتوجـب عليـه دفعـه. وتراوحـت قيمـة الضريبـة إجمـالاً بيـن نصـف روبيـة وروبيتيـن فـي الشـهر (الروبيـة تعـادل نصـف دولار تقريبـاً). أمـا ضريبـة الميـاه «الـدوب»، فكانـت تجمـع فقـط عند اسـتعمال مياه الـري، وتراوحـت قيمتها هـي أيضاً حسـب الشـخص، وحسـب الشـيخ الحاكم، وحسـب مدة اسـتعمال المياه. ومن الممكن اعتبار هـذه الضريبـة نوعـاً مـن التعويـض عـن اسـتهلاك المياه، إذ إنهـا كانت تدفـع إما نقـداً أو عيناً بعـد جنـي المحاصيـل. وكان النـاس فـي القرى الشـيعية حيث كانت نسـبة الضرائـب مرتفعة، ينظـرون إلـى «الوزيـر» وجابي الضرائـب، «الكيخضاث»، نظـرة ارتياب واشـمئزاز، ولهذا نرى أن

عـدداً كبيـراً مـن الـوزراء والجبـاة وجدوا أنفسـهم، بعـد الإصلاحـات الإدارية في العشـرينيات، مضطريـن لمغـادرة القـرى التـي سـكنوها إلـى مدينـة المنامـة هرباً مـن تبعـات الماضي[1].

أمـا أعمـال السـخرة، فلـم تكـن تخضـع هـي أيضـاً لأية قاعـدة محـددة، كما هـي الحال بالنسـبة لعـدد كبيـر من مجتمعـات أفريقيا التقليدية. مورسـت السـخرة في البحرين بشـكل غيـر منظّـم، بهـدف إنجـاز عمـل محـدد: سـخّر العمـال في حفـر مجـاري المياه، وفـي تنفيذ مشـاريع عمرانيـة مختلفـة، وفـي نقـل البضائـع وجلب الميـاه، وفـي أعمال أخـرى لا تتطلب مهـارة معينـة ويمكـن إنجازهـا خـلال يـوم أو يومين. وكانـت جميـع أعمـال السـخرة تتـم اعتباطيـاً عشـوائياً دون تخطيـط مسـبق مـن أي نـوع كان. فعندمـا تدعـو الحاجة إلـى عمال، كان يقـوم الفداويـة التابعـون للشـيخ الحاكـم بجولـة في السـوق والطـرق العامة فـي فترات انتقـال الرجـال بيـن القرى أو بيـن المدينة والمدينـة، يجمعون عدداً من الرجال ويسـوقونهم إلـى مـكان العمـل فارضيـن بالقـوة عليهـم إنجازه، وعندمـا ينتهـون يتركون في حال سـبيلهم.

سـبّبت هذه الطريقة العشـوائية في فرض السـخرة نزاعات شـديدة بين أصحاب الأرض والمسـتأجرين، وبيـن الحاكـم والموظفيـن فـي المـدن، وأحيانـاً بيـن شـيخ وشـيخ. وكثيـراً ما اعتـرض شـيخ أو تنـازع مـع شـيخ آخـر بسـبب تسـخير بعـض فلاحيـه، أو مسـتأجري بسـاتين النخيـل عنـده، دون أن تدفـع لهـم بـدلات أتعابهـم. كان الشـيخ يعتـرض علـى هـذه الأعمـال ويعتبرهـا انتهـاكاً لحقوقـه وإهانة لشـخصيته وشـرفه.

سلطة الحاكم وسيادة آل خليفة على المقاطعات

يجـب ألا يتبـادر إلـى الذهـن، مـن خـلال مـا تقـدم، أن كل شـيخ حكـم مقاطعتـه وهـو مقيـم ضمـن حدودهـا، أو أنـه كان لـكل مقاطعـة هيئـة إداريـة مسـتقلة تألفت من الـوزراء، والجبـاة، والفداويـة. فالحقيقـة أن أحـداً مـن الشـيوخ الحـكام لـم يسـكن قـرى المزارعيـن الشـيعة. وقليلـون جـداً أولئـك الذيـن عاشـوا ضمـن حـدود المقاطعـة التـي يديرونهـا. كان معظـم شـيوخ آل خليفـة يعيشـون فـي مدينـة المحـرق والرفـاع قريبيـن مـن مركز السـلطة، وكان الآخـرون، القليلـو العـدد، يعيشـون بالقرب من مقاطعاتهم، يديرون شـؤونها بشـيء من الاسـتقلال الذاتـي، الأمـر الـذي جعلهـم يتحـدّون فـي بعـض الأحيان سـلطة الحاكـم ويثورون عليـه، كمـا بحثنـا ذلك سـابقاً.

(1) وهـذا مـن أهـم أسـباب هجـرة كبـار المـلاك وأصحـاب الأمـوال مـن القـرى إلـى العاصمـة المنامـة مـع بداية الإصلاحـات الإداريـة فـي قضيـة الأراضـي الزراعيـة.

وكان أبناء أمير البلاد الذين حكموا المقاطعات بإدارة منفصلة جزءاً لا يتجزأ من سلطة العهد، يعملون من أجلها أو معها، كما يعملون أحياناً ضد مصلحتها. كان مسلك الشيوخ ينعكس على نوعية العهد وسمعته، مع العلم أنه لم يكن كلّه جزءاً متلاصقاً بالسلطة التنفيذية، إذ إن استقلالية الشيخ – الحاكم داخل مقاطعته لم تختلف اختلافاً نوعياً عنها في مقاطعة أمير البلاد نفسه. والشاهد على صحة هذا القول، هو أن الكثير من الشكاوى التي جمعها الميجر ديلي، المعتمد السياسي البريطاني في العشرينيات، ضد عهد عيسى بن علي كانت نتيجة التصرفات والأفعال اللاشرعية، كفرض السخرة وانتزاع أكبر قدر ممكن من الجزية والضريبة، التي قام بها الشيوخ – الحكام، وأبناؤهم، وأبناء أعمامهم، وزوجاتهم(*). وباختصار، يمكن القول إن الشيوخ كانوا حكومة لا مناصب لها، وإدارة لا بيروقراطية فيها، ودولة لا تعرف التمثيل الشعبي أو القانون العام الموحد، شأنهم في ذلك شأن كل حاكم قبلي.

كان أمير البلاد يحتل المركز الأول بين الشيوخ المقاطعيين والحكام، ينسق النشاطات بينهم، ويرأس الديوان وهو المجلس الأعلى في البلاد، ويُمثّل بلاده، بالنسبة للعلاقات الخارجية، إنما بالرغم من ذلك، لم يكن يتمتع بسلطة وسلطان مميزين. انحصر الفرق بينه وبين غيره من الشيوخ – الحكام في حجم الموارد والممتلكات التي كان يسيطر عليها، إذ كان يبسط نفوذه على عدد كبير من المقاطعات الزراعية، وعلى مدينتي المنامة، والمحرق، وعلى الموانئ، والأسواق، لا في نوعية السلطة التي كان يمارسها.

لم يميز الحكم القبلي بين خزينة البلاد العامة وخزينة الحاكم الخاصة، فالحكم والحقوق الاقتصادية والسلطة كانت تعتبر مصالح تؤخذ وتستملك بالقوة القسرية لا الشرعية. واعتبرت العائدات المالية المستوفاة من الضرائب المتنوعة، من الناحية النظرية، عائدات عامة تكون جزءاً من خزينة البلاد أو الديوان، إلا أنها عملياً كانت مداخيل خاصة تكون جزءاً من ثروة الحكم. ولذلك، كانت مصاريف الإدارة تدفع من ثروة الحكم الخاصة، وكان ينفق الحاكم جزءاً كبيراً من عائداته على حاشيته بما فيها الفداوية، والخدم، والحرس، والكتبة، والمحاسيب، أو على ضيوفه وهداياه، أو على ما يضطر دفعه من الجزية لبعض القوى المجاورة صاحبة النفوذ. أما الإنفاق على المدارس والطرق وغيرها من المنافع العامة فكان شبه مفقود، وكان يعتبر الإنفاق على المنافع العامة من باب الصدقة والإحسان، لا من باب الحق العام الشرعي. وبتعبير آخر، لم

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/25L/P&S/10.

يكـن ثمـة حـدًّ واضـح يفصـل كما يقـول (فيبـر)، بيـن السـلطة الشـرعية العامة وطاقـة الفرد الشـخصية (61:1947) .

اسـتعان الشـيوخ – الحاكـم بهيئـة إداريـة كبيـرة تعمـل تحـت إمرتـه الشـخصية لإدارة مقاطعاتـه الكبيـرة، وتنظيـم الأسـواق، وتدبير الموانئ فـي مدينتي المنامة والمحـرق. وامتنع عـن توظيـف أقربائـه، كالإخـوة، والأبنـاء، وأبنـاء الأعمـام، وأبنـاء الأخـوال، فـي إدارتـه تفاديـاً لحصـول ازدواجيـة فـي السـلطة أو تضاربـاً فـي الأدوار، غيـر أنـه منحهـم مقاطعـات منفصلة وأعطاهـم الحريـة فـي إدارتهـا وتدبيرهـا كمـا يحلـو لهـم. أمـا آل خليفـة الذيـن وظفهـم في إدارتـه، فكانـوا مـن الأقربـاء البعيديـن، وكانوا عـادة أولاد أب خليفـي، وأم غريبـة، كما كانت مثـلاً حالـة عبـد الرحمـن بـن عبـد الوهـاب الـذي وظّفـه الشـيوخ – الحاكـم مراقبـاً عامـاً لمقاطعـات النخيـل عنده.

وحكـم الشـيوخ – الحاكـم، مدينتـي المنامـة والمحـرق، وهمـا مركـزا التجـارة وصناعـة اللؤلـؤ، بواسـطة أجهـزة إداريـة خاصـة كانـت تعـرف «بالإمـارة»، وهـي كنايـة عـن «أميـر»، ومجموعـة مـن الفداويـة قـارب عددهـم الثلاثيـن فـرداً. وكان «الأميـر» نفسـه مـن طبقـة الفداويـة، وقـد وصـل إلـى رتبـة عاليـة بفضـل ثقة الحاكـم ورعايتـه لـه. وحكم الرفـاع، وهي المدينـة الوحيـدة التـي سـكنتها قبائـل مـن العـرب السُّـنة، أميـر من شـيوخ آل خليفـة، وهو خالـد بـن علـي شـقيق الحاكم، إذ كان من الأنسـب سياسـياً بالنسـبة للقبائل العربية السـنية، وهـي حليفـة آل خليفـة، أن يحكمهـا أميـر خليفـي معـروف الأصل والنسـب مـن أن يحكمها «أميـر» مـن عامـة الشـعب. والجديـر بالذكـر هنـا، أن فداويـة المنامـة، والمحـرق، وأمراءهـا، كانـوا مـن بنـي «خضيـر»، وهـم القـوم الذيـن لا يتمتعـون بأصـول قبليـة واضحـة ومعروفـة. وفـي أواخـر عهـد عيسـى بـن علـي، كان النسـب القبلـي لأمـراء المنامـة، والمحـرق، كصالـح ابـن راشـد، وفهـد بـن جـلال، وعلـي بن حسـين القمـري، مجهـولاً – هذا مـع العلـم أن قبائل البحريـن ترجـع أنسـابها إلـى أصـول قبليـة واضحة.

كان الفداويـة والأمـراء أداة القسـر التـي يسـتعملها الحاكـم لتنفيـذ إرادتـه أو إرادة من ينـوب عنـه، خصوصاً القاضي السـني الذي كان مسـؤولاً عن شـؤون الـزواج، والطلاق، والإرث، وغيرهـا مـن الأمـور العائلية الأخرى. وكانـوا يطبقون النظام في السـوق التجاريـة، ويعتقلون، ويسـتَجْوِبون، ويعاقبـون المشـاغبين دون الرجـوع إلـى السـلطات الأخـرى. وأقامـوا مراكزهم فـي العـراء، قريبـاً مـن السـوق، حيـث وضعوا لوحـاً كبيراً من الخشـب علقـوا عليه عـدداً من الأقفـال يسـتخدمونها كالسـجن لربط أرجـل المجرمين عنـد جلدهم.

كان الفداوية ينفذون القانون كما يحلو لهم دون الرجوع إلى استشارة الحاكم معتمدين القسر والقهر، حملوا العصي ولم يترددوا في استعمالها ضد كل من رفض الإذعان لأوامرهم. وكان سبباً لكثير من الشكاوى التي قدمت، خلال الاضطرابات التي حصلت في العشرينيات، ضد حكم عيسى بن علي، معترضة على الأساليب المزاجية التي اتبعها فداوية مشايخ آل خليفة في فرض النظام وحفظ القانون(*). استعان الحاكم بالفدواية لجمع الضرائب، والجزية، وإيجارات المحلات، والبيوت من سكان مدينتي المنامة والمحرق، وأعفيت بقية المدن كالحد والرفاع، حيث كان يعيش حلفاء آل خليفة القبليون، من كل أنواع الضرائب. وأعفي أصحاب المراكز العالية والتجار الأغنياء من دفع الضرائب، ولكنهم كانوا يقدمون «الهدايا» للحاكم شخصياً أو لحاشيته أو لضيوفه من الأجانب. وحصل التجار، في مقابل هذه الهدايا، على إعفاءات خاصة من بعض الرسوم الجمركية، ومنحوا معاملة خاصة فيما يتعلق بالأسعار والأجور والاستيراد والتصدير، وحصلوا على تسهيلات أخرى تتعلق بالمرفأ والتجارة.

إن اعتماد حاكم البلاد على «بني خضير» دون القبائل في الإشراف على المدن ومقاطعاته الزراعية اتبع أيضاً في إدارة الميناء الذي وضع تحت إشراف مؤسسة هندية حتى عام 1924. وبعد هذا التاريخ، باشرت الحكومة تولي الإشراف المباشر على الميناء، لهذا الغرض عينت مسؤولاً بريطانياً لإدارته(**). وكان السكرتير الخاص للمسؤول الإنجليزي من العرب المدينيين الذين لا ينتمون إلى أية مجموعة قبلية كبيرة من المجموعات البحرينية. أما مستشار الشيوخ – الحاكم وأمين سره الخاص، فكان من أصل أفريقي يدعى «الماس»، وعندما توفي «الماس» عام 1910 أقيم له موكب جنائزي كبير.

قامت بين الشيوخ – الحاكم ومعاونيه علاقات اجتماعية متشابكة ومتفرقة تعتمد العهود، لا العقود، أساساً للمصالح المتبادلة بينهما. كما قامت هذه العلاقات نفسها بين مشايخ آل خليفة الحاكمين ومعاونيهم من العبيد والفداوية، والكتّاب، والحرس. واعتبر تكريم الأعوان تكريماً للسيّد، كما اعتبرت الإساءة إليهم إساءة له. بخلاف هذه العلاقات الاجتماعية المتشابكة بين الشيوخ ومعاونيهم السُّنة من الفداوية والعبيد والكتّاب والحرس، كانت العلاقات بينهم وبين «الوزراء» و«الجباة» الشيعة عقودية محددة الواجبات والحقوق. وهكذا نجد أن العلاقات العقودية التي ربطت الحكم بالشيعة من

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/8/1 و61: R/15/2/1/51.

(**) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين لسنة 1912: 101.

خلال الزراعة والسيطرة على بساتين النخل لم تكن تمس سمعة الحكم أو تنال من استقلالية الحكام، أما العلاقات المتشابكة التي ربطت الحكام بمعاونيهم في إدارة المدن والتجارة فقد كانت جزءاً لا يتجزأ من الحكم وسمعته. بمعنى آخر، كانت العلاقات بين حكام آل خليفة، والشيعة، أو الأجانب «معممة» (generalized)، كما يقول (بارسن)، ومحصورة في النشاطات الاستثمارية، أما العلاقات بينهم وبين معاونيهم السُّنة فكانت «مخصصة» (particularized)، ومحصورة في قطاع الحكم واستعمال القوة.

واستمر هذا التمييز بين السُّنة والشيعة في التوظيف وفي إدارة المقاطعات – طبعاً بأشكال معدّلة – حتى الاستقلال وما بعده، لذا نجد اليوم أن الشيعة يسيطرون على الدوائر والوظائف ذات الاتجاه التقني كالكهرباء، والماء، والصحة، والمالية. ويسيطر السُّنة، المنحدرون من أصول قبلية، على الوظائف المرتبطة مباشرة بالسلطة، والحكم كالجيش، والشرطة، والمحاكم، ودائرة الهجرة، وما شابهها.

السيطرة على مصائد السمك

بخلاف زراعة النخيل التي سيطرت عليها الأسرة الحاكمة سيطرة كاملة، كانت مصائد الأسماك (الحضور) حرة غير خاضعة لأية سيطرة، وذلك لأن السمك لم يكن له قيمة نقدية، كما كان للتمر، بفضل استعماله للاستهلاك المحلي اليومي فقط. لم يستورد السمك كالأرز ولم يصدر كالتمور، ولم يكن يلعب دوراً مهماً في زيادة الضرائب أو خفضها. ونادراً ما كنت تجد في البحرين شخصاً لم يمارس صيد السمك بشكل أو بآخر، فمياه البحرين غنية بأصناف السمك المختلفة يكون لكل منها موسم خاص بالصيد، والتي يعرفها أهل البحرين معرفة متقنة تشبه معرفة عرب الشمال للصحراء والإبل. طبعاً، لا مجال ههنا للدخول في تفاصيل هذه المواضيع، على أهميتها، لأنها لم تؤثر كثيراً على نظام السلطة الذي ساد البحرين قبل ظهور الإصلاحات الإدارية في العشرينيات. نوع واحد من مصائد الأسماك، «الحضور»، كان يخضع لنظام الملكية والاستثمار نفسه الذي خضعت له بساتين النخيل، ولهذا نعتبره من صلب موضوعنا ونعالجه بالتفصيل. نتناول أولاً، تقنية مصائد الأسماك، ومن ثم نعمد إلى معالجة متغيراتها الاجتماعية.

تشير سجلات المسح التفصيلي للأملاك والعقارات الذي أجري عام 1934، أن عدد مصائد الأسماك (أي الحضور) المنتشرة حول شواطئ البحرين الشمالية بلغت 868 مصيدة – إلا أن عدداً كبيراً من هذه المصائد تُرك أو أتلف خصوصاً بعد توسيع ميناء المنامة

وبناء الحوض الجاف. كانت مصائد الأسماك، كبساتين النخيل، تحمل أسماء خاصة أطلقت عليها وقت بنائها، ولم تتبدل الأسماء هذه عند بيع المصيدة أو ترميمها، وبخلاف أسماء بساتين النخيل التي كانت بمعظمها أسماء مستحبة، كانت أسماء مصائد الأسماك ذات دلالة جنسية، (انظر رسم 2). وكان لمعظمها أشكال تشبه رؤوس الرماح، اعتمدت المصائد على تحركات السمك، وعلى حركتي المدّ والجزر، يتجه السمك وقت المد إلى الشواطئ بحثاً عن الطعام، ويعود وقت الجزر إلى أعماق البحر. وتختلف المسافة بين الشاطئ والمياه العميقة اختلافاً كبيراً يبلغ أحياناً حوالي 8 كيلومترات.

ينحصر السمك وهو في طريقه إلى أعماق المياه بين جناحي المصيدة (المطعم)، ثم يبدأ بالتحرك تدريجياً مع حركة الجزر على طول اليد حتى يصل «القديل»، وهو مغطس المياه العميقة، حيث يتم اصطياده (انظر رسم 2). وتصنع المصيدة من جريد النخيل الذي يغرس محاذياً لبعضه في أرض البحر بعد أن يلف القسم الأسفل «القديل» بسور من الأسلاك الشائكة لمنع هروب السمك الصغير. ويمتد الذراع والجناحان حتى المياه الضحلة، أما «القديل» فيقع في أعماق المياه ويتراوح عمقه وقت الجزر بين 60 و90 سم.

ويبني هذه المصائد صيادون اختصاصيون يعرفون بـ «الرسامين»، وتستغرق عملية بناء المصيدة زمناً يتراوح بين أسبوع وأسبوعين تبعاً لحجمها. فالمصائد تختلف في الحجم والشكل والطول والعمق والمساحة التي تغطيها، كما تختلف بالنسبة لنوع السمك الذي بُنيت لاصطياده: لكل نوع من الأسماك عادات مختلفة تستوجب طريقة خاصة لاصطياده. يوجه الجناحان عند بناء المصيدة يمنة ويسرة حسب اتجاه الشاطئ وحسب حركة المد والجزر. وهكذا تستطيع «الحضور» مواجهة أقوى تيارات المد والجزر، وكلما اشتد التيار، زاد ما حمل معه من الأسماك. وتختلف نسبة الصيد السنوية باختلاف المصائد والفصول، فبعض المصائد يعطي عدة أطنان بينما يعطي بعضها الآخر عدة كيلوغرامات تكفي لاستهلاك أصحابها اليومي. يجمع الصيادون الصيد مرتين في اليوم خلال فترة الجزر، منتقلين إلى منطقة المياه العميقة بعربات تجرها الحمير.

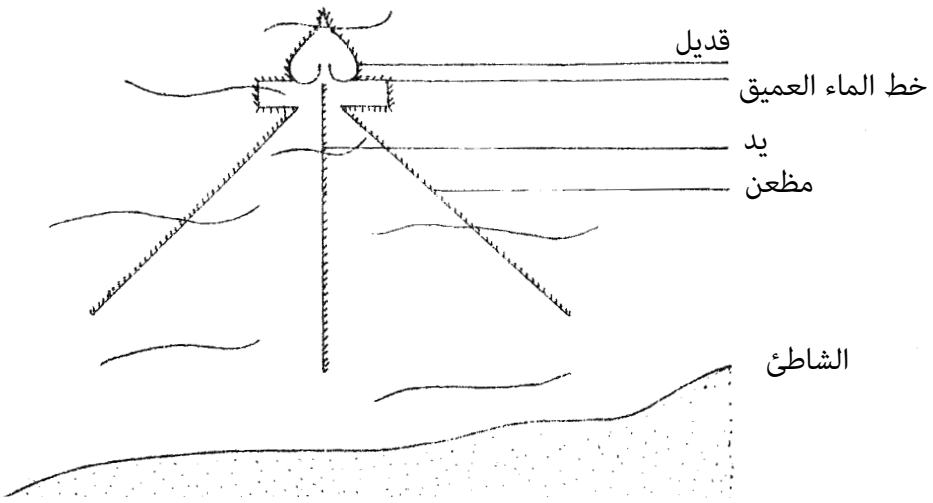

رسم 2: مصائد الأسماك

تُضمّـن مصائـد الأسـماك سـنوياً كبسـاتين النخـل، ولكـن، بخلاف بسـاتين النخـل، تدفع إيجـارات المصائـد نقـداً، ويتـراوح الإيجـار السـنوي للمصيدة الواحـدة بيـن 60 و2000 دينار بحرينـي حسـب نوعيـة المصيـدة وصنـف السـمك والكميـة التـي تصطـاد فيهـا. لـم يتجـاوز عـدد المصائـد التـي تُضمّـن بألفـي دينـار العشـرة، اشـتهرت بصيـد الربيـان وتقـع حوالـي شـواطىء جزيـرة سـترة. كانـت أسـرة آل خليفـة الحاكمـة تمتلـك نسـبة مئويـة صغيـرة جـداً مـن «الحضـور» لـم تتجـاوز 3.74% مـن مجموع مصائـد الأسـماك (انظر جـدول 3)، اختلفت أوضاعهـم عـن أوضـاع الذيـن امتلكـوا بسـاتين النخيـل اختلافـاً جذريـاً. إذ كانـوا مـن أقربـاء الحاكـم البعيديـن وكانـت، وبالتالـي، أوضاعهـم الماديـة متدنيـة.

الجدول 3

ملكية مصائد السمك

نوع الملكية	عدد المصائد	النسبة المئوية
آل خليفة	36	3.7
وقف السُّنة	2	0.2
وقف الشيعة	157	16.3
الحكومة	74	7.7
وقف الذرية	27	2.8
ملك الورثة	184	19.2
ملك خاص	482	50.1
المجموع	962	100.0

في الوقت الذي سيطرت فيه عائلة آل خليفة سيطرة كاملة على المشاريع التي تعطي مردوداً كبيراً من الرأسمال، كمحصول التمور، والمرفأ، والسوق، ومصادر المياه، فإنها لم تتدخل في تنظيم النشاطات التي تتعلق بموارد الرزق اليومية كمصائد السمك ذات قيمة معيشية لا رأسمالية. ونجد أن النسبة المئوية للهيئات الجماعية التي امتلكتها كانت كبيرة، حوالي 38.33% من مجموع الملاكين – ومن بين هذه الهيئات الوقف الشيعي، والوقف الذري، ومجموع الورثة. ويبدو أن ثمة علاقة عضوية بين أشكال الملكية الجماعية والاقتصاد الموجه لضروريات الحياة، وبين أشكال الملكية الخاصة والمشاريع الرأسمالية أو الاستثمارية: يظهر أن الأسرة الحاكمة، المتضامنة اجتماعياً بروابط القربى (العصبية)، تمارس نوعاً من السيطرة على مواردها الاقتصادية، بيد أن الشيعة المرتبطين بالعقيدة الدينية يمارسون سيطرة جماعية على مصادر الرزق كمصائد الأسماك، مثلاً.

إنتاج اللؤلؤ والتسويات القبلية

وكما سيطر شيوخ آل خليفة على زراعة النخيل، فقد سيطرت مجموعات قبلية عربية أخرى على إنتاج اللؤلؤ. كانت كل مجموعة من هذه المجموعات تتمتع باستقلال ذاتي تام في إدارة شؤونها، يشرف عليها شيخ القبيلة أو عدة شيوخ، يساعدهم مجلس مؤلف من رجال القبائل وغيرهم من المقربين. حكم رؤساء القبائل الأخرى، بالتعاون مع مجالسهم، حكماً مستقلاً، وحافظوا على النظام، وقضوا في المنازعات، وأمنّوا سير العدالة، وحلوا الخلافات، ولم تختلف استقلالية كل منهم في مقاطعته عن استقلالية وسيادة الحكم وشيوخ آل خليفة الآخرين، إلا فيما يختص بجمع الضرائب. تمَّ التعاون بين هذه المجموعات القبلية ذات السيادة الذاتية وبين الحاكم الخليفي للبلاد عن طريق المشاورات المتبادلة التي كانت تجري في مجلس الحاكم ويحضرها رؤساء القبائل بانتظام. واعتبر الغياب الدائم عن هذه الاجتماعات دلالة على عدم الرضوخ للسلطة الخليفية في البلاد، كما حصل لرؤساء الدوائر الذين درجوا على حضور الاجتماعات فقط عندما يدعون رسمياً. نبحث أولاً في تطور سوق اللؤلؤ والوسائل المستعملة في إنتاجه، ثم نبحث في مدى تأثيره على مختلف المجموعات القبلية التي كانت تعمل في هذا الإنتاج وتسويقه.

عُرِفَ صيد اللؤلؤ في الخليج منذ العصور القديمة(*): سماه البابليون «عيون السمك»، ووصفه شعراء الجاهلية بـ«دموع العاشقين»، وورد ذكر اللؤلؤ في القرآن الكريم باعتباره

(*) بارسونز 1951: 61 – 65 (النظام الاجتماعي).

من أدوات الزينة في الجنة، ﴿ يَدْخُلُونَهَا جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ عَدْنٍ ﴾[1]. وترك عدد كبير من الشعراء والمؤرخين والجغرافيين العرب وصفاً تفصيلياً لأنواع اللؤلؤ، وأشكاله المختلفة، وطرق استعماله المتعددة كما وصفوا سفن الصيد والغواصين والتجار والمقاولين[*]. غير أن إنتاج اللؤلؤ لم يصبح ذا قيمة اقتصادية إلا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين. قبل ذلك التاريخ، لم يكن سوى سلعة ترف جذبت إليها المغامرين، والساعين وراء الربح والثروة. ذكر ليونارد روزنتال الذي كتب عام 1919، بأن معدل إنتاج اللؤلؤ في الخليج يتراوح بين 40 و60 مليون حبة في العام، بينما كانت المناطق الأخرى في العالم تنتج ما بين 15 و20 مليون حبة فقط. وأضاف روزنتال، بأن الولايات المتحدة وحدها اشترت في الفترة بين 1915 و1916 أكثر من 60 مليون لؤلؤة قدرت قيمتها الإجمالية بعدة ملايين من الفرنكات الفرنسية (روزنتال 1919: 17).

بدأ إنتاج اللؤلؤ بشكل مطرد منذ العشرينيات من القرن التاسع عشر، بعد أن تمّ تدعيم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. ليس لدينا معلومات إحصائية عن الفترة قبل عام 1875 وقت بدأت، حسب معلوماتي، التقارير التجارية عن الخليج ترسل بشكل منتظم إلى الحكومة البريطانية في بومباي. وتظهر التقارير، بعد هذه الفترة، أن قيمة اللؤلؤ المصدر من البحرين قفزت من 180 ألف جنيه إسترليني في عام 1875 – 1876 إلى حوالي مليون جنيه سنوياً في الفترة بين أعوام 1900 و1909[**]. والجدير بالذكر، أن هذه التقديرات تعتبر أقل من الواقع، لأن كمية كبيرة من اللؤلؤ كانت تُباع في السوق بدون تسجيل رسمي. كانت قيمة اللؤلؤ تنقلب من موسم إلى آخر بالنسبة إلى الصادرات الإجمالية: ففي عام 1875 – 1876 بلغت قيمة الصادرات من اللؤلؤ معدل 76.4% من مجموع الصادرات التي قدرت بـ244.291 جنيهاً إسترلينياً، وبلغ معدلها في عام 1895 – 1896 نسبة 55.01% من مجموع الصادرات التي بلغت قيمتها الإجمالية 467.110 جنيهاً إسترلينياً. وفي عام 1915 – 1916، بلغت النسبة 49.9% من قيمة الصادرات الإجمالية التي كانت قيمتها 24.593 جنيهاً إسترلينياً. وعلينا أن نتذكر، بأن قيمة الصادرات من اللؤلؤ لم يحددها عامل الإنتاج فقط، إذ كانت عملية التسويق تتأثر بالأسعار العالمية أكثر من تأثرها بكمية الإنتاج، أي بالعرض. كان يخفض تجار اللؤلؤ الكمية المعروضة عندما

(1) سورة فاطر، الآية: 33.

(*) للتفاصيل عن هذه، انظر سيف الشملان (1975)، العريض والمدني، عبد الله الشملان.

(**) لسنة 1875 - 1876 انظر مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين لسنة 1875 _ 1876، لسنة 1900 – 1909، L/P&S/10/457.

تنخفض الأسعار ويبيعون فقط الكمية التي تغطي تكاليف الإنتاج محتفظين بالباقي للسنوات القادمة بانتظار ارتفاع الأسعار.

ظلّ اللؤلؤ، حتى نهاية القرن التاسع عشر، يصدر أولاً إلى بومباي ومنها إلى الأسواق العالمية. هذه الرابطة التجارية بين الخليج والهند خلقت، وخاصة في البحرين، جالية كبيرة من التجار الهنود سميت «بانيان» (Banyan)[1]، وقد أعطى التجار الهنود قروضاً طويلة الأمد في بومباي مما أتاح لهم فرصة السيطرة على هذه التجارة بشكل واضح. هذا لا يعني أنهم تعاملوا مباشرة مع المنتجين ، بل كانوا في الواقع حلقة في سلسلة من السماسرة الذين اشتغلوا بتصدير اللؤلؤ إلى بومباي، كان بين التاجر الهندي وغواصي اللؤلؤ مجموعة من الوسطاء والتجار والباعة العرب. مع نهاية القرن، بدأ التجار الأوروبيون يفدون البحرين في نهاية كل موسم حيث يمكثون أسبوعاً أو أسبوعين، يشترون خلالهما ما تيسر من اللؤلؤ ويرجعون به إلى أوروبا، كما بدأ، في الوقت نفسه، التجار البحرينيون يترددون على مدن أوروبا للغرض نفسه[*].

لم يحدث قط في تاريخ الخليج أن أصبح اللؤلؤ مورداً مهماً لمعيشة الآلاف من الغواصين، وصانعي السفن، والتجار، والسماسرة، كما أصبح في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقتما كان له تأثير مباشر على كثافة السكان، وعلى نسبة وقع الجرائم. ففي السنوات العجاف، كان ينخفض عدد السكان بشكل ملحوظ وارتفع معدل وقوع الجرائم وخصوصاً السرقات. اشتغل في صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة حوالي عشرين ألف رجل، أي أقل بقليل من نصف عدد السكان الذكور البالغ آنذاك مئة ألف نسمة[**]. وقدر عدد سفن الصيد بحوالي 900 سفينة، عمل في كل منها ما يعادل حوالي 20 بحاراً. كانت هذه السفن مختلفة الأحجام تستوعب بعضها مئة بحار، ولا يحمل بعضها الآخر سوى خمسة بحارة فقط[***].

امتدت مناطق صيد اللؤلؤ على مدى ثمانين كيلومتراً من شواطئ الكويت في الشمال حتى أم القيوين في الجنوب، وكانت تسيطر عليها القبائل العربية التي استوطنت شاطئ الخليج العربي. كانت الأعراف تقضي باعتبار المصائد «مشاعاً»، أي ملكاً عاماً

(1) البانيان، هم طبقة كبار التجار الهنود من طائفة الهندوس.

(*) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين سنة 1875 – 1876، 1895– 1896، لسنة 1915 – 1916 انظر R 15/2/10/36، لسنة 1925 – 1926، انظر 15/2/10/38.

(**) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/9/13 ,R15/2/8/5 ,R/15/298.

(***) مكتبة الهند الشرقية 17: R/15/2/9/1.

مشـتركاً بيـن جميـع القبائـل، ولذلك منع شـيوخ القبائل حـق الامتيازات لأي طـرف كان. وكان يتبـع هـذا العـرف بالنسـبة لصيـد اللؤلؤ في الميـاه الضحلة والعميقـة، وذلك لاعتقـاد القبائل أن الميـاه الضحلـة لا تحمـل «المحـار» (صـدف اللؤلؤ) إن لـم تزودها به الميـاه العميقة. هذا مـن حيـث المبـدأ، إنما فـي الواقع كانت كل منطقـة من مناطق الصيد تخضع لسـيطرة بعض القبائـل دون غيرهـا: كانـت مغاصـات البحريـن فـي منطقـة الهيـرات، مثـلاً، تمتد مـن ثلاثين إلـى ثمانيـن كيلومتراً إلى الشـمال والشـمال الشـرقي للجزيرة(*)، وما يقال عـن البحرين يصح قولـه عن باقـي مراكـز الغوص فـي الخليج.

كانـت مواسـم صيـد اللؤلـؤ تبـدأ فـي أيـار (مايو) عندمـا تهب ريـاح البارح من الشـمال وتنتهـي فـي تشـرين الأول (أكتوبـر)، وكان حاكـم البحريـن هـو الـذي يعلـن رسـمياً افتتـاح الموسـم وانتهـاءه. بالإضافـة إلى «موسـم الغـوص» الرسـمي، عرفت البحرين موسـمين آخرين لـم يعتـرف بهمـا رسـمياً: موسـم «الخانجيـة» الـذي كان يبـدأ وينتهـي قبل الموسـم الرسـمي، ويسـتمر بيـن 20 و25 يومـاً، و«الطرشـة» التـي لـم يكـن لهـا موعد محـدد، إنما كانـت تمارس خـلال فصـل الشـتاء بالقـرب مـن الشـواطئ، وتسـتمر مـن أسـبوع إلـى أسـبوعين دون اتبـاع جـدول معيـن، وكان يمارسـها عـدد كبيـر مـن شـيعة البحريـن. كان افتتـاح موسـم الغـوص الرسـمي، واسـمه «الركبـة» يومـاً مشـهوداً علـى الصعيـد الاجتماعـي، وكان يشـارك فيـه عـدد كبيـر مـن سـكان البحريـن. وإليـك مـا قالـه أحـد الربابنـة (نواخـذة) المشـهورين فـي وصفه لهـذا اليوم:

«كانـت الموانـئ تعـج بالغواصيـن وكأنهـا خلايـا مـن النمل، يتراكـم بعضه علـى البعض الآخـر: هـذا يضـع مـؤن الأرز والتمـر فـي السـفن وذاك يثبـت الأشـرعة، ويتبـادل غيرهـم الحديـث مـع التجـار والربابنة بالنسـبة للمبالغ غير المدفوعـة، والديون، والعقـود. كنت ترى حشـود النسـاء والأطفـال على الشـواطئ تلـوح بالأيـدي والمناديل تـودع الـزوج والأخ والابن، هكـذا علـى أنغـام موجات البحر الرقيقـة وألحان أغانـي الغوص وأهازيجه. كان الشـاب الذي لـم تسـنح لـه فرصـة المشـاركة فـي صيـد اللؤلـؤ يبقـى فـي البيـت ضحيـة الوحـدة والسـأم والضجر».

كانـت المـؤن تشـمل الأرز، والسـكر، والتمـر، والسـمن البلـدي، والليمـون، والمجفـف، والقهـوة، والشـاي، وكانـت الوجبـة اليوميـة فـي البحـر تشـكّل مـن جميـع هـذه الأطعمـة أو

(*) المرشـدون كانـوا مزودين بخرائـط تـدل علـى مناطـق الصيـد وعمقهـا والتـي كانـت متوافـرة مـن الأسـطول البريطانـي أو مـن مصـادر محليـة. راشـد بـن علـي الفضـل كان مرشـداً معروفـاً برسـمه لخرائـط صيـد اللؤلـؤ.

بعضهـا، مضافـاً إليها السـمك الطـازج الذي كان يتمّ اصطيـاده يومياً، وتفاوتـت المؤن بتفاوت عـدد البحـارة وإمكانيـات الربـان الماديـة. كان الربان الغنـي يقتني من المؤن مـا يكفي لعدة أشـهر، ويقتنـي الفقيـر مـا يكفـي لعـدة أيام فقـط. وعندما تسـتهلك المـؤن يعود الربـان إلى تجهيـز السـفينة مـن جديـد إمـا عـن طريـق التجـار المتواجديـن فـي البحـر قـرب مغاصـات اللؤلـؤ، ويسـمون الطواويـش، وإمـا بالعـودة إلـى المدينـة. وبالطبـع كانـت المؤن التـي تُباع فـي البحـر أغلـى ثمنـاً مـن التـي تبـاع فـي المدينـة، الأمـر الـذي جعـل الربـان القـادر علـى تأميـن حاجاتـه المعيشـية لفتـرة طويلـة فـي البحـر أن يشـتري المؤن بأسـعار زهيـدة ويزيد فـي الوقـت نفسـه، إنتاجـه من اللؤلـؤ. أما الربـان الضعيف مادياً فـكان عليه، للأسـباب ذاتها، أن يبيـع اللؤلـؤ بأسـعار زهيـدة ويشـتري المـؤن بأسـعار باهظـة، الأمـر الـذي خفـض أرباحه وأربـاح بحارتـه علـى السـواء. ولهـذا، نـرى أن الربـان الـذي لـم يتوافـر لـه الرأسـمال الكافـي كان يواجـه صعوبـة كبيـرة فـي توظيـف الغاصـة الأكفـاء، وبذلـك انخفـض إنتاجه مـن اللؤلؤ، وهكـذا تـمّ تدريجيـاً حصـر صناعـة اللؤلـؤ فـي مجموعـة صغير مـن التجـار الأغنياء سـماهم النـاس «ملـوك اللؤلؤ».

إنتـاج اللؤلؤ وعقود العمل

كان طاقـم السـفينة، ويعـرف بــ «الجـزوة»، يتألـف مـن سـت فئـات مـن البحـارة: الرُّبان أو «النُّوخـذة» وهـو رئيـس البحـارة، ومسـاعد الربان ويُسـمّى «المجدم»، وعدد مـن الغواصين، أو الغاصـة، بالإضافـة إلـى عـدد السـحابين أو «السـيوب»[1]، يضـاف إليهـم البادئـون فـي تعلم المهنـة أو «الردفـاء» (جمـع رديف) وخادم أو طاه ويُسـمّى «ثيـاب». وكان الربان عادة صاحب السـفينة مـن أصـول قبليـة، أمـا الآخـرون فكانـوا مـن أصـول متفرقـة مـن البلـوش، والعـرب المدينييـن، والأفارقـة. فـإذا حـدث أن كان صاحـب السـفينة تاجـراً، لا يخـرج إلـى البحر وأوكل أمـر قيادتهـا إلـى غيـره، فـي هـذه الحـال يُسـمّى ربـان السـفينة «جعـدى»، يتصـرف بأمـور السـفينة وكأنـه صاحبهـا. وكان الربـان المسـؤول الأول عـن السـفينة والبحـارة: يفـرض الأمـن، يفـضّ النزاعـات، وينـزل العقوبـات متبعاً مبدأ العين بالعين والسـن بالسـن، وإذا خـرج الجزاء عـن نطـاق معرفـة الربـان بالقانـون، كان يقدم المتهـم للمحاكمة عند عودة السـفينة إلى البر.

(1) **السـيوب:** وهـو بحـار ذو درايـة كافيـة بأمـور البحـر، ويقـوم بعـدة أعمـال أثنـاء وجـوده علـى ظهـر السـفينة خـلال فتـرة الغـوص، فهـو الحـارس الأميـن علـى حيـاة الغـواص أثنـاء وجـود هـذا الأخيـر في قـاع البحـر، فهو دائمـا حاضـر البـال مركـز الحواس لأية إشـارة تصدر مـن الغواص. انظر كتـاب الشـملان،عبدالله خليفة: صناعة الغـوص، (البحريـن، 2012)، ص 18 .

كان الطباخون والردفاء أصغر سناً وأقل عدداً من الغاصة والسيوب، وكان عدد السيوب أكثر من عدد الغاصة بنسبة 6 – 4، وذلك لاختلاف الأدوار التي كان يؤديها كل فريق في صيد اللؤلؤ. فالغواص كان يبحث عن محار اللؤلؤ في قاع البحر على عمق يبلغ أقصاه عشرين قامة(*)، ويبقى في القاع حوالي دقيقة ونصف لا يستطيع بعدها من التقاط أنفاسه للعودة إلى سطح المياه بمفرده، فيتناوله السيب ويرفعه إلى سطح الماء. كانت الفائدة الاقتصادية من الغوص تزداد مع ازدياد الوقت الذي يصرفه الغواص تحت الماء للتفتيش على المحار. وفي سبيل هذا الهدف كان الغواص يزيد من قوة اندفاعه إلى قاع البحر بربط إحدى قدميه بحبل موثوق إلى حجر ثقيل يقفز به إلى الماء، وعندما يصل إلى القاع، حيث المحار، يسحب السيب الحجر إلى السفينة. يلبس الغواص أصابع من الجلد (الخبت) تساعده على اقتلاع المحار، ويسد أنفاسه بملقط (الفطام) مصنوع من قرون الغنم ليمنع تسرب الماء إلى خياشيمه. يجمع المحار في كيس مصنوع من الخيطان (الديين)، يعلقه حول رقبته بخشبة صغيرة على شكل نصف دائرة، وعندما يبدأ نفسه بالانقطاع، يهز الحبل المربوط إلى الجهة الثانية من الكيس، فيرفع السيب الغواص إلى سطح الماء ليرتاح قليلاً قبل أن يعيد الكرة مرة أخرى.

كان الغواصون ينقسمون في الطقس الحار إلى فريقين، وفي الطقس البارد إلى ثلاث فرق، يتناوبون الغوص، كل فريق على حدة، لعشر مرات متتالية. وكان الغواص الماهر يغوص حوالي مئة مرة في اليوم(1). وكانت منزلة الغواص المادية والاجتماعية أرفع من السيب، كما كانت مهارته تقاس بالمدة الزمنية التي يمكثها تحت الماء: ترتفع منزلته بازدياد المدة الزمنية وتقل بقلتها.

(*) اللؤلؤ يتكون ضمن المحارة عندما يدخل الصدفة جسم غريب، ولكي يحفظ نفسه من الأذى، تفرز المحارة إفرازات تلين الطبقة القاسية من الجسم الغريب التي تتكون تدريجياً إلى لؤلؤة. لهذا السبب تتميز اللآلئ الحقيقية بنقطة غامقة (الجسم الغريب) في وسطها تكشف بواسطة أشعة X.

(1) هذا الرقم مبالغ به كثيراً. ففي عملية الغوص هناك نظام الدور ويسمى بنظام «القحمة». إذ إن الغاصة يقسمون إلى مجموعات وكل مجموعة تغطس عدة غطسات ثم تركب على ظهر السفينة للراحة بعض الوقت، وتحل محلها المجموعة التي عليها الدور التالي، أو أفراد «القحمة» الجديدة. ففي بداية موسم الغوص الرسمي والمعلن عنه بواسطة الحكومة، يقسم الغاصة إلى ثلاث مجموعات «قحمات»، وكل مجموعة تغوص ست «تبات» أي تغطس ست مرات ثم تصعد إلى الأعلى للراحة 12 «تبة»، لتحل محلها المجموعة التالية وهكذا حتى يأتيها الدور من جديد. وبعد شهر من بداية الموسم يغير هذا النظام إلى مجموعتين كل مجموعة تغوص 10 «تبات» وتستريح 10 «تبات»، وهكذا. ولذا فوضع الرقم 100 أمام كل «غيص» لا يتسم بالدقة تماماً.

كان يقدم للسيوب غذاء جيد لبناء بنيتهم، وكان يتم اختيارهم على أساس القوة الجسدية التي يتمتعون بها وتبعاً لولائهم الشخصي للغواصين. وطالما أن حياة الغواص كانت تعتمد على السيب، فقد أعطي له حق اختيار السيب الذي يعمل معه. وبخلاف السيوب، أعطي الغواصون وجبات بسيطة من الطعام حفاظاً على رشاقة أجسادهم وخفة أوزانهم، وكان الكثير منهم يعاني من أمراض الأذن، خصوصاً من تمزق الطبلة التي اعتبروها دلالة على براعة الغواص، كما ارتفعت عندهم نسبة الإصابة بالعمى.

كانت البحارة تجمع المحار وتكومه في وسط السفينة خلال النهار، ثم يُصار إلى فلقه تفتيشاً عن اللؤلؤ قبيل الغروب أو في صباح اليوم التالي تحت رقابة الربان الشديدة. وجرت العادة أن ترمى الأصداف الفارغة في البحر تمشياً مع اعتقادهم أنها تساعد على تلقيح حقول اللؤلؤ وتزيدها خصوبة. يجمع الربان حبات اللؤلؤ يوماً بعد يوم ويضعها في صندوق خشبي أُعد خصيصاً لهذا الغرض(*)، ليصار فيما بعد إلى بيعها وتقسيم ثمنها على الجميع كل حسب وظيفته التي قام بها. كانت الأرباح تقسم على أساس الوظائف لا على أساس الإنتاج ونادراً ما كان الغواص الفرد يعرف مدى إنتاجه الشخصي.

كان للربان الحق في بيع الإنتاج تبعاً للاتفاقات التعاقدية التي أبرمها مع الغواصين والتجار على حدّ سواء. وكانت هذه الاتفاقات على أربعة أنواع: (العميل)، و«المدين»، «الخماس»، و«العزال». فرضت اتفاقات «العميل» على الربان بيع الإنتاج إلى التاجر الذي موله وقدّم له معدات الغوص بفائدة قليلة، كما كانت تفرض عليه من حيث المبدأ على الأقل، بألا ينهي عملية البيع إلّا بحضور ثلثي البحارة من الغاصة والسيوب، هذا مع العلم، أن الغواصين والسيوب أو حتى الربابنة، نادراً ما كانوا يعرفون أسعار اللؤلؤ الحقيقية في الأسواق، هذه الأسعار التي كانت تتبدل حسب حجم اللؤلؤ، ولونه، وصفائه، وشكله، وخلوه من البقع، والشقوق، وغيرها. لم يعرف نوعية اللؤلؤ وقيمته في السوق سوى التاجر الذي، بفعل هذه المعرفة، حظي بحصة الأسد من الإنتاج والأرباح، بالنسبة إلى اتفاقيات «العميل»، ارتبط الغواصون والربابنة بنصوص العقود التي لم تكن تسمح لهم ببيع الإنتاج إلا إلى التاجر الذي موّلهم وأمن لهم الغوص، وعلى هذا الأساس كان السعر النهائي يتوقف على مهارتهم في المساومة لأعلى الأسعار المتداولة في السوق. وحدث مراراً وتكراراً أن التاجر نفسه كان ينتمي إلى الأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها الربان، وأحياناً ينتمي الطرفان إلى قبيلة واحدة أو عائلة واحدة، فترك هذا الانتماء أثره على أسعار اللؤلؤ، طبعاً لغير مصلحة الغاصة والسيوب.

(*) مكتبة الهند الشرقية 15: R/15/2/9/13.

بعد حسم مصاريف المركب، كانت تقسم الأرباح بين البحارة، حسب عقود «العميل» وفقاً للمبدأ الآتي: يأخذ الغواص ثلاثة أسهم، والسيب سهمين، والرديف نصف حصة السيب، والربان حصة خمسة غواصين. أما إذا كان الربان «جعدياً» فتكون حصته حصة ثلاثة غواصين فقط. ويتولى الربان دفع أجرة مساعده، ويتولى الغواصون والسيوب دفع مصاريف الخدم والطباخين. والمعروف أن المعدل السنوي لقيمة السهم، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وحسب المصادر الرسمية قد بلغ حوالي 500 روبية أي 50 ديناراً[*]. وأفادني أحد الربابنة الذين قابلتهم، أن قيمة الأسهم كان تتراوح بين 200 روبية و1000 روبية، ولم يكن تقسيمها عملاً سهلاً، كان تتخلله صعوبات، وعقبات جمة، أثارت الخلافات، والمنازعات بين الربابنة، والغواصين، والسيوب. ولفضّ هذه الخلافات أنشأ الحكم هيئة قضائية خاصة، اسمها «السالفة»[1]، مستقلة عن المحاكم الأخرى تعالج المشكلات الناتجة عن ديون الغوص وعمليات توزيع الأسهم والفوائد وغيرها.

بخلاف عقود «العميل»، أعطت «المدين» الربان الحق في بيع اللؤلؤ لمن يشاء دون الرجوع إلى التاجر الذي موّله، ولكنها، في مقابل ذلك، أعطت التاجر الحق في مطالبة الربان بفوائد رأس المال المستثمر، ووصلت الفائدة في حدود الـ 10 بالمئة في موسم «الغوص»، وإلى حدود الـ 20% في المواسم الأخرى. وبالرغم من ذلك، كان الربابنة يفضلون بيع اللؤلؤ إلى التاجر الذي مولهم برأس المال عند ابتداء موسم الغوص حفاظاً على علاقات جيدة معه، وضماناً للتعامل المستديم بينهم وبينه في المستقبل. وقدر المصدر الرسمي، الذي ذكرناه سابقاً، أن حوالي 90% من الربابنة كانوا غير قادرين على شراء حاجاتهم من المؤن دون الاستعانة بالتجّار الممولين. بالرغم من أن توزيع الأسهم حسب نصوص هذه العقود لم يختلف عن عقود «العميل»، كان الغواصون والسيوب يتجنبون العمل على ظهر قارب تتحكم فيه شروط «المدين» تحاشياً لأنواع الظلم، والقهر، والمعاملات القاسية التي كانوا يتعرّضون لها على يد الربابنة.

أما عقود «الخماس» و«العزال»، فكانت تبرم بين الربابنة والغاصة، ولم يشترك فيها التجار أبداً. هذا لا يعني، بالطبع، أن التجار تعاملوا، في مثل هذه العقود، مع الغواصين والسيوب مباشرة: فحقيقة الأمر أن التجار تعاملوا مع الربابنة الذين تكفلوا بدورهم

(*) مكتبة الهند الشرقية 1: R/15/2/8/5.

(1) محكمة السالفة الغوص: وهي محكمة ليست دائمة ولكن عند الحاجة إليها يشكلها شيخ المنطقة، وتتكون من رجل أو أكثر – عادة من نواخذة الغوص ذوي السمعة الطيبة والخبرة في أعراف الغوص – لتكوين المحكمة بوصفهم قضاة. انظر كتاب الشملان، عبدالله خليفة، صناعة الغوص، ص 126.

توظيف الغواصين والسيوب. كانت عقود العميل تشمل التاجر بالإضافة إلى الربابنة والغواصين، ولم يكن الأمر كذلك في عقود «الخماس» و«العزال». ففي عقود «الخماس»[1]، كان البحارة يشترون المؤن، ويختارون الربان، ويبيعون اللؤلؤ على مسؤوليتهم الخاصة، ولم يكن للربان أو التاجر الحق في الإنتاج أو حصره، وكان في عقود «الخماس» يتم توزيع الأرباح حسب الصيغة المذكورة سابقاً باستثناء واحد: أُعِطي الربان إما نصف خمس الأرباح، من هنا جاءت تسميته بـ«الخماس» أو حصة ثلاثة غواصين. في هذا النظام انحصرت سلطة الربان بشراء المؤن وتخزينها فقط. كان معظم البحارة الذين يرتبطون بعقود الخماس ينتمون إلى أصول قبلية، وبالفعل كانت هذه العقود متبعة إلى درجة كبيرة في مناطق الخليج الأخرى، بخلاف البحرين، حيث سادت عقود العميل والمدين.

أما عقود العزال، بخلاف الخماس، فكانت ثنائية التركيب شملت الربان من جهة وكل واحد من الغواصين بمفرده من الجهة الأخرى، وكانت تقضي بتزويد الربان الغواص بكل تسهيلات الغوص لقاء حصوله على خمس الإنتاج. هذا شرط أن يتكفل الغواص بتغطية مصاريفه اليومية، وتسويق اللؤلؤ، ومصاريف البحر كافة بما فيه أجور السيوب والخدم. والجدير بالذكر، أن هذا النوع من العقود قد تواجد مع عقود «العميل» و«المدين»، ولم يتواجد مع عقود الخماس، وعملت بموجبه نخبة من الغواصين البارزين الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية مختلفة.

من الممكن القول، استناداً إلى ما تقدم، إن العلاقات التعاقدية التي سادت في زراعة النخيل اتبعت هي نفسها في عملية إنتاج اللؤلؤ، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها لتتناسب مع طبيعة العمل في البحر. ففي زراعة النخيل، يزداد إيجار البساتين أو ينقص تبعاً للمحصول: كلما ازداد المحصول ارتفع الإيجار بغض النظر عن الاتفاقات المعقودة مسبقاً. كذلك كانت الحال في عمليات إنتاج اللؤلؤ: ازدادت منفعة التاجر من الربان، والغواص أو السيوب من الربان، عملاً بعقود العميل والمدين، تبعاً لزيادة الإنتاج: كلما ازداد الإنتاج ازدادت قيمة القرض، وكلما ازدادت الفائدة عليه. لم تكن

(1) **النوخذة الخماس:** هو الذي يشرك الغاصة في خمس الإيراد الذي يخصم لمصاريف السفينة لدى النوخذة «السلفي»، فإنه يوزع نصف الخمس على غاصة سفينته بالإضافة إلى نصيبهم من الإيراد العادي، وذلك اعترافاً منه بالمجهود الذي يبذله هؤلاء الغاصة، وتعويضاً لهم من عدم إعطائهم مبالغ مقدمة خلال فترة الشتاء، أو خلال فترة ما قبل الغوص، وهذا سبب تسميته بـ «الخماس». انظر كتاب الشملان، عبدالله خليفة: صناعة الغوص، ص 195.

الشـروط فـي العقـود المبرمـة بيـن الربابنـة والغواصيـن أو السـيوب واضحـة جليـة، سُـميت عقـوداً مـن حيث الشـكل ولكنهـا، من حيث المضمـون، كانت تخضع لتقلبـات عديدة وأهواء متأرجحـة، وابتـزاز قبلـي تحميـه لغـة القسـر والقوة.

وسـواء كان الإنتـاج كبيـراً أم صغيـراً، فالارتباطـات التعاقديـة القائمـة علـى القروض بين الغاصـة والربابنـة مـن جهـة، وبيـن الربابنـة والتجّـار مـن جهـة أخـرى، كانـت كمـا هـي: إن القـروض الكبيـرة كانـت تعطى لأكثـر الغواصين مهـارة، فكلمـا ازدادت مهارتـه ازدادت ديونه وبالتالـي ارتباطاتـه الإنتاجيـة. التاجـر والربـان همـا اللذان احتكـرا عملية التسـويق في عقود العمـل والمديـن الأكثـر انتشـاراً فـي البحريـن، ولـم يكـن الغاصـة والسـيوب إلا أدوات فـي عمليـة الإنتـاج، يحصلـون علـى أسـهم متفاوتـة مـن الإنتـاج. زد إلى ذلـك أن مضمـون العلاقة التعاقديـة بيـن الربـان والغـواص لـم يحددهـا، مـن الوجهـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، مبـدأ توزيـع الحصـص أو تقسـيم الأسـهم، بـل طريقـة الدفـع التـي كانـت تتـمّ علـى شـكل قروض، الأمـر الـذي جعـل الغـواص والسـيب فـي حالـة ديـن دائـم للربـان، كمـا جعـل الربان نفسـه مدينـاً دائمـاً للتاجر.

عرفـت البحريـن ثلاثـة أنواع مـن القروض: «التسـقام» و«السـلف» و«الخرجية»، التسـقام قـرض يدفـع للغواصيـن والسـيوب في نهاية الموسـم الرسـمي، ويشـمل أحياناً دفعـات عينية مـن الأرز، والسـكر، والتمـر، والقهـوة، والسـلف قرض يعطى فـي بداية موسـم الغوص بهدف إعالـة أُسـر البحـارة خـلال غيابهـم فـي البحـر، والخرجيـة قـرض يدفـع للغاصـة والسـيوب خـلال عملهـم فـي البحـر لتأميـن حاجاتهـم الشـخصية مـن الطواويـش، الذين كانـوا يجوبون مغاصـات اللؤلـؤ. كتجـار البحـر. تراوحـت قيمة القـرض الواحـد بيـن 100 و800 روبية (10 – 80 دينـاراً)[1] حسـب مهـارة الغـواص أو السـيب: كلمـا ازدادت مهارته ازداد القـرض المعطى لـه. كان القصـد مـن إعطاء الغـواص الماهر قروضاً كبيـرة إبقاءه تحت رحمـة الدائن، فيضطر عنـد ذلـك للاسـتمرار فـي العمـل عنـده، أو عنـد مـن يرتبـط معـه بالغـوص. وهكـذا أعطيت القـروض بطريقـة تضمـن اسـتمرار العلاقـة بيـن التاجـر والربـان وبين الربـان والبحـارة. وكان الربابنـة وحدهـم يحتفظـون بسـجلات الديـون، ولـم يحتفظ الغاصة والسـيوب بشـيء، وكان البعـض منـه يتقاضـون فائـدة عاليـة جداً حتـى تراوحـت قيمتهـا بيـن 40 و50% أحياناً[*].

(1) التقريـب بالدينـار البحرينـي الحالـي خطـأ، فقيمـة 100 روبيـة هنديـة آنـذاك لا تسـاوي 10 دينـار بحرينـي بالعملـة المحليـة.

(*) في سنة 1921 مثلاً، كان قاضي «سالفة الغوص» راشد بن محمد، من ملاك السفن المشهورين.

وهكـذا وجـد الغـواص أو السـيب «المديـن» نفسـه مجبـراً علـى مواصلـة العمـل عنـد الربـان الدائـن ولـم يكـن يسـتطيع الإفـلات مـن هـذه السلسـلة مـن الديـون المقعـدة إلا بتسـديد كافـة القـروض دفعـة واحـدة، وهـذا لـم يكن بمتنـاول أحـد. وبعد عدة سـنوات من العمـل المتواصـل، كانـت الفوائـد الباهظـة علـى القـروض تتراكـم بشـكل لـم يتمكـن عندها الغـواص مـن تسـديد ديونـه بمفـرده دون اللجوء إلى ربان آخر يسـتدين منـه قروضاً جديدة. وبالتالـي ارتباطـات عمـل جديـدة. هـذا يعنـي، أنـه كان بإمكان الغـواص أو السـيب الانتقال مـن ربـان إلـى آخـر، ولكنـه لـم يسـتطع الإفـلات مـن سـيطرة النظـام الإنتاجـي نفسـه. ومما زاد الأمـر صعوبـة، هـو اتبـاع نظـام توريث القـروض التـي كانت تنتقل مـن الآباء إلـى الأبناء. صحيـح أنـه تـمَّ فـي بعـض الأحيـان إعطـاء تعويضـات سـخية لقلـة مـن الغواصين والسـيوب مكافـأة لهـم علـى تفانيهـم في العمـل وإخلاصهم لـه، إلا أن هـذه التعويضات لـم تكن تبدل مـن نظـام العلاقـات التعاقديـة عينهـا، بـل كانـت تمنـح علـى أسـاس شـخصي بحـت، وبقـي تأثيرهـا علـى هذا المسـتوى.

كان إنتـاج اللؤلـؤ عمـلاً موسـمياً، بخـلاف زراعـة النخيل التي شـغلت العامليـن بها على مـدار السـنة، ممـا أبقـى أعـداداً كبيـرة مـن الغواصيـن والسـيوب عاطليـن عـن العمـل خلال الفصـول الأخـرى مـن السـنة، فاضطـروا إلـى الاقتـراض والاسـتدانة يضـاف إلـى هـذا، وقـوع الماهريـن منهـم، الذيـن أُعطـوا قروضـاً كبيـرة، فريسـة المكانـة الاجتماعيـة المرموقـة، التـي كانـوا يحتلونهـا، فراحـوا ينفقون أموالهـم على الخاصـة والعامة متباهين بمقدرتهـم المتفوقة فـي الغـوص والإنتـاج. وباختصـار، اجتمعـت التقاليـد الاجتماعيـة مـع نظـام القـروض المتبع لتمنـع الغاصـة والسـيوب مـن الإفـلات مـن الروابـط التعاقديـة التـي كانـت تكبـل تركهم في الإنتـاج وتشـل حريتهـم فـي العمل.

إنتـاج اللؤلؤ والمستقرات القبلية

مـن الواضـح أن إنتـاج اللؤلـؤ فـي البحريـن قـد انحصـر، وبشـكل شـبه كامل، فـي أيدي القبائـل العربيـة التـي اسـتوطنت النصف الشـمالي من البلاد (انظـر خريطة البحريـن) والتي كان لهـا جـذور وتحالفـات قبليـة فـي قطـر والخليج أو فـي الجزيـرة العربيـة، وبالفعل كانت سـلطة هـذه القبائـل والبطـون المتفرعـة عنهـا، تعتمـد علـى التركيبـة العامـة لكافـة القـوى القبليـة المنتشـرة فـي الخليـج والجزيـرة. كان الدواسـر فـي البديع والـزلاق، مثلاً، أكثـر نفوذاً أو قـوة واسـتقلالية مـن بقيـة المجتمعـات القبلية الأخرى فـي البحرين لكثـرة عددهم ووفرة التحالفـات القبليـة التـي جمعتهـم مـع فصائـل قبليـة أخـرى فـي الخليج وشـبه الجزيـرة. أما

القبائـل الأخرى فقد مارسـت السـلطة والاسـتقلال الذاتـي بالقدر الذي كان يسـمح به الحاكم الخليفـي فـي البحرين.

مـارس رؤسـاء القبائـل اسـتقلالية ذاتيـة داخـل مسـتقراتهم القبليـة: عقـدوا المجالـس بشـكل منظـم، وأصـدروا الأحـكام ونفذوهـا دون الرجـوع إلـى السـلطة الحاكمـة. وكان يرمـز إلـى هـذه الاسـتقلالية بأمريـن، عـدم الرضوخ لدفـع الضرائـب، واقتنائهم «لوح الأقفـال» الذي كانـوا يسـتعملونه لتأديـب المجرميـن. هـذا مع العلـم أنهم كانـوا يدفعون الرسـوم الجمركية، ويحيلـون الجرائـم التـي كانـت تقـع ضمـن المسـتقرة القبليـة، إنمـا لا علاقـة لرجـال القبائل بهـا، إلـى محكمـة خاصـة «السـالفة»التـي كانـت تنظر في شـؤون الديـون وأقسـاط القروض. وبالفعـل كان قاضـي «السـالفة» يعيّـن مـن قبـل الحاكـم بموافقـة رؤسـاء القبائل التـي كانت تعمـل فـي إنتـاج اللؤلـؤ، وكان عـادة ربـان سـفينة، أو تاجـراً ذا علاقـة حسـنة مـع التجـار والربابنـة، كمـا كان دائمـاً قبلي الأصـل(*)(1). كان قاضي السـالفة يعقد جلسـات التحقيق في المقاهـي العامـة، ويحكـم وفقـاً للأعـراف والدوافع السياسـية أو النزوات الشـخصية. والجدير بالملاحظـة هنـا، أن قضايـا الديـون كانت عـادة تعالج فـي المحكمة الإسـلامية الدينية ما عدا تلـك المتعلقـة منهـا بإنتـاج اللؤلـؤ – عندهـا ينظـر فـي أمرهـا حسـب القانـون القبلـي، وهو أبعـد القوانيـن عن القـرار الموحـد للحكـم والقضاء.

لـم يفـرض التركيب الإداري لمقاطعـات النخيل، الذي تألف مـن وزراء، وجباة، وفداوية، علـى المسـتقرات القبليـة العاملـة في إنتاج اللؤلؤ، كان لكل شـيخ من شـيوخ القبائل فداويته الخاصـة، يسـتعملها لفـرض الأمن وتنفيذ الأحكام القبلية ضمن المسـتوطنة التي يشـرف على إدارتهـا. والجديـر بالذكـر، أن القسـم الأكبـر مـن سـكان المسـتوطنة القبلية لم يكـن من أهل القبائـل، إنمـا كان ينتمـي إلـى مجموعـات متنوعـة مـن الغاصـة، والسـيوب، والربابنـة الذين كانـوا مـن أصـل قبلـي، كمـا كان أيضاً يعفي «ملـوك اللؤلؤ»، ولكـن كان لهم، بالرغـم من ذلك، حـق تملـك «مصائـد اللؤلؤ»، واسـتغلالها، وتنظيم رحلات الغـوص إليها، وإخضاع فـرق إنتاجها للقانـون العرفـي القبلـي الذي اختلـف باختلاف المكان، والشـخص، والزمان.

لـم تحـاول العائلـة الخليفيـة الحاكمـة مطلقـاً أن تفرض السـيطرة المباشـرة علـى إنتاج اللؤلـؤ، كمـا فرضتهـا على زراعة النخيـل، ولكنهـا زودت صياديه بقواعد العمليات، وتحاشـت،

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/D/2/9.

(1) مـا معنـى قبلـي الأصـل، فـكل النـاس لا بـد ولهم أصـول في مـكان مـا. وإن كان القصـد أن العاملين فـي إنتاج اللؤلـؤ هـم مـن القبائـل التـي وصلـت البحريـن بعـد عـام 1783 فهـذا غيـر صحيـح، فتجـار اللؤلـؤ فـي قـرى البحارنـة كافـة قبـل هـذا العـام وبعـده لـم يكونوا كلهـم مـن القبائل.

قـدر الإمـكان، التدخـل فـي شـؤونهم الخاصـة. قبل الإصلاحـات الإداريـة في العشـرينيات، لم يفـرض الحكـم أيـة رسـوم علـى السـفن، كمـا أنـه لـم يفـرض أيـة ضريبـة مباشـرة علـى إنتاج اللؤلـؤ. هنـاك ثمـة حادثـة وحيدة تشـير إلـى فرض الضرائـب على اللؤلـؤ، إذ طُلـب من ربان كان قـد عثـر علـى لؤلـؤة نـادرة قدرت بعشـرة آلاف روبيـة، أو أكثر، أن يدفـع 10% من ثمنها للحاكـم ولكـن هـذا الطلـب لـم يسـتجب ولـم يعمـم(*). كان الهـدف مـن عدم فرض شـروط معقـدة لإنتـاج اللؤلـؤ اجتـذاب أكبر عـدد ممكن مـن القبائل للعمل فيـه[1]، وبالتالـي ازدياد حجـم الصـادرات والـواردات فتـزداد نسـبة الضرائـب الجمركيـة، هـذا بالإضافـة إلـى تنشـيط السـوق المحلـي، وارتفـاع إيجارات المحـلات والمخازن التـي كانت تخضع لملكيـة آل خليفة الجماعيـة. غيـر أن القبائـل وبطونهـا كانـت تقـاوم كل تدخـل فـي شـؤونها الخاصـة، معتبـرة إياهـا مسـاً بسـيادتها واسـتقلالها الذاتـي. فـإذا مـا حاولـت العائلـة الحاكمـة احتـواء قبيلة ما أو الحـد مـن حريتهـا فـي التحـرك، كانـت هذه تهـدد بالهجـرة الجماعيـة من البحريـن، وهذا مـا حـدث فعـلاً عـام 1895 لقبيلـة البنعلـي علـى أثـر خـلاف حاد مـع آل خليفـة لمـا اعتبرته تدخـلاً فـي شـؤونها الخاصـة، ولقبيلـة الدواسـر عـام 1923[2] عندمـا قيـدت حريتهـم فـي العمـل. وكانـت هجـرة القبائـل الجماعية تعتبـر تهديداً للعهـد القائم: أولاً، لأنهـا كانت تؤدي إلـى انخفـاض حجـم الاسـتيراد والتصديـر وبالتالي انخفـاض الضرائـب الجمركية، ولأنهـا، ثانياً، كانـت تعنـي تهديـداً بالحـرب. وبالفعـل، إن عـدداً مـن القبائـل المهاجـرة كانـت تتوجـه إلى سـواحل الجزيـرة العربيـة لتعيـد تنظيـم نفسـها مـن جديد لشـن حـرب جماعية ضـد النظام، أو للتحـرش بسـفنه وشـل تجارتـه[3] (راجع الفصليـن 1 و4).

وبـدا واضحـاً أن آل خليفـة حينمـا أخضعـوا المـزراع، والحرفي، والتاجر الصغير لشـروط قاسـية، وعاملـوا صيـادي اللؤلـؤ بشـكل متسـامح لـم يكونـوا يسـعون إلـى اضطهـاد الشـيعة وتكريـم القبائـل السـنية[4]. فعلـوا ذلـك بغية الحصول علـى أكبر فائدة اقتصاديـة ممكنة من

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/ 2/D/9.

(1) معظـم العامليـن فـي إنتـاج اللؤلـؤ مـن الغاصـة، والسـيوب، والعامليـن الأدنـى رتبـة من هـؤلاء فـي البحرين، لـم يكونـوا كلهـم مـن القبائـل، كمـا هـو الحـال فـي الكويت، بـل كان بعضهـم مـن العبيـد الأفارقـة، أو الهنود.

(2) هنـا فهـم خاطـئ لقضيـة الدواسـر، فلـم يكـن الأمـر صـراع هؤلاء ضـد آل خليفـة، بل ضـد السـلطة الإنجليزية فـي عهـد (ديلـي)، وإصلاحاتـه الإداريـة الحديثة التي سـحبت البسـاط من تحـت أرجلهم وجردتهـم من بعض امتيازاتهـم. وإلا فـإن الدواسـر وآل خليفـة مصالحهم واحـدة. انظر:

Records of Bahrain, (London, 1993), vol. 4.

(3) ولكـن هـذا القـول لا ينطبـق علـى الدواسـر بـأي حـال من الأحـوال فـي هجرتهم إلـى الدمـام بشـرق الجزيرة العربيـة تحـت رعايـة الوهابييـن آنذاك.

(4) هذه فرضية ورأي خاص من المؤلف، وليست حقيقة واقعية فعلاً.

المصـادر الاقتصاديـة الرئيسـية فـي البلاد: إنتـاج اللؤلؤ، وزراعة النخيل. تسـامحوا مـع القبائل السـنية لاجتذابهـا للعمـل في تنظيـم إنتاج اللؤلؤ وتسـويقه.

غيـر أن وقـوع إنتـاج اللؤلـؤ تحـت السـيطرة القبلية، بحدِّ ذاتـه يعكس نوعـاً من الحكم الـذي بـدأ يتبلـور فـي منطقـة الخليـج منذ القرن التاسـع عشـر وأوائـل القرن العشـرين. ففي غيـاب الدولـة بقوانينهـا الموحـدة، وأنظمتهـا المحـددة، وسـلطاتها المركزيـة بـدأت تبـرز التجمعـات والتحالفـات القبليـة كقـوة فاعلـة فـي المجتمـع تسـيطر علـى الحكـم وتتحكـم بالمصـادر الطبيعيـة، أمـا الذيـن لـم تجمعهـم رابطـة العصبيـة القبليـة، كالشـيعة والسُّـنة الحضـر مثـلاً، هـؤلاء درجوا علـى امتهان الوظائـف والمهن التـي لا ترتبط مباشـرة بالدولة، أو بـالإدارات التـي تسـيطر علـى المـوارد الاقتصادية.

الفصْل الثّالث

الحكم القبلي وتنظيم اقتصاده

المحاكم الدينيَّة

ارتبطت المجالس القبلية بأمور ثلاثة: بالحكومة، بسيادة القبائل، وبالسيطرة على المصادر الاقتصادية، ولم تخضع أحكامها لقانون موحد كما لم تكن لها الإجراءات القضائية أو التشريعية الموحدة. هذا، بخلاف المحاكم الشرعية أو القضاء الذي تركز في أيدي الفقهاء الذين خضعوا لتعاليم الشريعة المستقاة أولاً، من القرآن الكريم، وثانياً، من الحديث الشريف[1] على أساس الرواية والإسناد. كان حكم الفقهاء يطبق بالتفاهم والإقناع والثقة، لا بالقسر والقوة، كما كان يطبق العرف وقرارات المجالس القبلية.

تواجدت في البحرين، وما زالت، ثلاث مجموعات مذهبية: السُّنة المدينيون والسُّنة القبليون والشيعة. تبع السُّنة المدينيون المذهب الشافعي، والسُّنة القبليون المذهب المالكي، والشيعة من العرب والفرس المذهب الجعفري. خلال حكم عيسى بن علي، خضعت المجموعات السنية، حضرية كانت أو قبلية، لقاضٍ شرعي واحد هو جاسم المهزع الذي أقام المحكمة في بيته الخاص. كان المهزع ينظر في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج، والطلاق، والعلاقات العائلية، والإرث، وفي بعض الأحيان بقضايا الديون، وحقوق الملكية، كما نظر في قضايا الجرائم البسيطة كالسرقة، والتزوير، وانتهاك المحرمات، كل هذه خضعت لسلطته ما عدا القروض والديون المرتبطة بإنتاج اللؤلؤ والتي كانت من اختصاص محكمة «السالفة» القبلية التركيب كما مرّ معنا سابقاً. وكان المهزع يقضي، في أكثر الأحيان، بين سكان المدن حسب الشرع الإسلامي، وفيما يتعلق بالقبائل كان يقضي بالتعاون مع شيوخها محاولاً بذلك تكييف الشرع الإسلامي مع التقاليد القبلية والأعراف. باختصار، لم تكن المحكمة السنية مقياساً لمركزية السلطة بقدر ما كانت وظيفة مكملة لوظائف الحكم القبلي.

وبخلاف المحكمة السنية التي كانت تابعة لسلطة قاض فرد معترف به رسمياً من قِبل النظام، انتشرت محاكم الشيعة بدرجات متفاوتة بين المجموعات القروية والمدنية (من مدينة)[2]. هذا يدل على أن الفرق بين القضاة الشيعة والقضاة السُّنة لم يكن يركز

(1) السنة النبوية.

(2) يبدو اللبس واضحاً لدى المؤلف في موضوع محاكم الشيعة، حيث إن المحاكم التي يتقاضى أمامها أفراد=

على النظم القضائية التي اتبعوها في تطبيق الشرع أو على المبادئ العامة التي استندوا إليها في استنباط الشرع من القرآن أو الحديث [السُّنة النبوية] بقدر ما كان يركز على الاختلاف في الأعراف، والإجماع، والرواية، وفي طبيعة القوى الاجتماعية التي حملتهم إلى السلطة. من هنا يمكن القول إن الخلاف لم يكن دينياً بقدر ما كان اجتماعياً.

يكمن الفرق التقليدي بين الشرع السني والشرع الشيعي في تشديد أحدهما على القياس [السني] وتشديد الآخر على الاجتهاد [الشيعي]، ولكن النهج المتبع في الحالتين واحد. فقضاة التشريع من السُّنة والشيعة اعتمدوا على الرواية والإسناد، ولكن ثمة خلافاً في المصادر التي تستمد منها الرواية وفي القيمة التي تُعطي مصدر الرواية: ففي الوقت الذي يأخذ السنة برواية أبي هريرة، مثلاً، يثق الشيعة برواية [عبد الله بن عباس]. الاجتهاد عند الشيعة لا يعني المنطق الفلسفي المستمد من العقل البشري، بل، على العكس، يأخذ مضموناً دينياً مستمداً من مفهوم الإمامة وارتباطه بمبدأي الباطن والظاهر. يفترض الشيعة أن العقل البشري عاجز عن إدراك المعنى «الباطني» للنص المنزل، ولا يدرك العقل إلا المعنى «الظاهر»، مما يفترض أن معرفة الإنسان للنص محصورة بتفسير النص (الاجتهاد) لا بالنص نفسه. المعنى الباطن لا يدركه البشر، إنما قد يعملون به، هو سر يدركه الله ومن اصطفاه من البشر (الإمام) يشرحه للناس: من هنا اختلف مفهوم الإمام عند الشيعة والسُّنة. فالإمام عند السُّنة هو الذي يؤم الناس في الصلاة، أما عند الشيعة فهو الذي اصطفاه الله ليضع الإنسان في الطريق المستقيم، وبالتالي، فهو الحُكْم والحَكَم[1]. لا مجال هنا. بالطبع، للخوض في تفاصيل هذه التعاليم، والمعتقدات، والشعائر الدينية – همنا في هذا الكتاب تناول الأسس الاجتماعية للقضاء الديني في

= الطائفة الشيعية وفق الفقه الجعفري كانت في الوقت ذاته محاكم رسمية تعينها الحكومة حتى اليوم. وهي محكمة واحدة وليس عدة محاكم منتشرة في كل مكان، كما هي السنية أيضاً، وتمارس المحكمتان، عملهما من العاصمة المنامة في مجمع المحاكم ولها فروع صغيرة كالمحكمة الصغرى أو المتوسطة سواء كان في السنية أو في الشيعية، وليست محاكم منفصلة عن المحكمة الأم. لذا فليس هناك محاكم شيعية كما يتصور المؤلف لا في المدن ولا في القرى حتى اليوم، و إن كان قصد الكاتب رجال الدين الشيعة الذين يقومون بإيقاع عقود الزواج في البيوت، والمساجد، والحسينيات، في عموم مناطق البحرين حتى اليوم، فهذه لا تعتبر من المحاكم ولا من عملها. ذلك أن كل عقد من هذه العقود لا يُصادق عليه ولا يُعتبر سارياً؛ إلا بعد أن يحصل على توثيق وختم المحكمة الكبرى في المنامة.

(1) ليس أي إمام، بل عند الشيعة هم فقط أئمة أهل البيت، أي بيت الرسول.

ظلّ الحكم القبلي قبل إدخال «الإصلاحات الإدارية» إلى البحرين. ولا يمكن معرفة هذه الأسس دون البحث في الشعائر، والعبادات، والطقوس الدينية، وتنظيمات رجال الدين، خصوصاً عند الشيعة.

تنظيم رجال الدين عند الشيعة

ينتظم رجال الدين عند الشيعة في ثلاث فئات: الفئة الأولى تضم الشيوخ القضاة المتفقهين في الشريعة الإسلامية، والفئة الثانية تضم الخطباء والملالي (جمع ملا) الذين يعنون بأمور الأخلاق، والتاريخ الديني، والشعائر، والتقاليد، وتضم الفئة الثالثة الأسياد أو السياد الذين يدعون الانتساب إلى العترة الطاهرة، إلى الإمام علي بن أبي طالب، ولا يدعون بالضرورة معرفة الأمور الدينية. ومن الممكن أن تجتمع هذه الاختصاصات والصفات في شخص واحد، كما هي الحال بالنسبة لبعض المجتهدين الذين توافرت عندهم السلطة العليا في أمور الشريعة، والقضاء، ومعرفة الشعائر، والتاريخ، وفي الوقت نفسه، ينتسبون إلى آل البيت الشريف. وكثيراً ما يتواجد في المراكز الشيعية العليا للعلوم الدينية كالنجف في العراق، وقم في إيران، ونادراً ما يعملون في الخدمة العامة. ولذا لا نجد في البحرين اليوم أياً من رتبة المجتهدين الشيعة.

قضاة الشرع

يعالج قضاة الشرع عند الشيعة القضايا المتعلقة بالأمور الشخصية والعائلية لأبناء الطائفة. وتشمل هذه القضايا (حسب السجلات القضائية التي تسنى لي الاطلاع عليها) بمعظمها أموراً كالزواج، والطلاق، والإرث، والدين، والملكية، وأموراً خاصة كالانحراف الجنسي بين الزوجين، أو اللعن، والسحر، والشتم، والحنث باليمين، أو في الفشل في تلبية رغبات الزوج أو الزوجة الجنسية، أو الفشل في مساندة وإعالة الوالدين والأطفال، أو عدم الوفاء بالوعد. تعقد جلسات «المحكمة»، وقد تقتصر على قاض واحد، المتعلقة بالقضايا الخاصة في سرية تامة، ولا يطلّع عليها أحد سوى القاضي، وأصحاب العلاقة، مما يعطي القاضي سلطة كبرى للتدخل في الأمور العائلية والشخصية. وكثيراً ما يفتح هذا التدخل أمام القاضي مجالاً كبيراً لتقوية نفوذه ومكانته الاجتماعية بين أبناء الطائفة، هذا على خلاف القضايا المعروضة على قاضي الشرع السني والتي تتعلق بشكل رئيس

بالأمـور العامـة والرسـمية كالـزواج، والطـلاق، والإرث. وبرأيـي أنه لا يمكن تفسـير هذا الفرق بيـن القاضـي السـني الـذي ينظر، في أغلـب الأحيان، في القضايا الرسـمية، والقاضي الشـيعي الـذي ينظـر فـي القضايـا الرسـمية والخاصة إلا من خـلال بابين أساسـيين: باب تفسـير الأمور الدينيـة عنـد الشـيعة وارتباط هذا التفسـير برجـال الدين، وباب بروز قضاة الشـيعة والملالي بشـكل طوعـي علـى أسـاس الدعـم الشـعبي، لا بشـكل وظيفي على أسـاس التعيين الرسـمي.

بالنسـبة لتفسـير الأمـور الدينيـة، نجـد أن السُّـنة يميلـون إلـى اعتبـار الديـن مجموعـة واجبـات مسـلكية وحقـوق شـرعية علـى العبـد أن يمارسـها كما فرضتهـا تعاليم الإسـلام دون ضـرورة التطلـع أو الاقتـداء بنمـاذج بشـرية معروفـة اجتماعيـاً، طبعـاً باسـتثناء النبـي محمد صلـى اللـه عليـه وسـلم. أمـا الشـيعة، فقـد أضافـوا إلـى هـذه الواجبـات والحقـوق ضـرورة الاقتـداء بعلمـاء الديـن، هـذا مـا تعارفـوا علـى تسـميته بالتقليـد. ينطلـق مفهـوم التقليـد، منطقيـاً، مـن مبـدأي الظاهـر والباطن عنـد الشـيعة والقائـل أن المعنى الظاهـر (العمل) هو الـذي تفهمـه العامـة والـذي يحتـوي علـى أركان الإسـلام الخمسـة، أمـا الباطـن (العلـم) فـلا يعرفـه أحـد سـوى الأئمـة، ويجتهـد أولياء الأمـر بمعرفته. ولـذا يتوجـب على العامـة الاقتداء بالمجتهديـن المعروفيـن للتخلـص مـن تبعيـة الأخطـاء طلبـاً للخلاص. ويشـمل تقليـد العامة للمجتهديـن، أو مـن ينـوب عنهـم محليـاً، عـدداً كبيـراً مـن المسـالك الاجتماعيـة، والعبادات، والواجبـات، والممارسـات الدينيـة، كمـا يشـمل بعـض التصرفـات اليومية كالمـأكل، والملبس، والرقـص، والغناء، وشـرب القهـوة، وتناول الطعـام المطبوخ بأيدي غير المسـلمين، أو معالجة الأطبـاء الذكـور للإناث المرضـى، أو تعليم الذكور للإناث، وغيرها. إن ارتبـاط العامة المقلدين بالمجتهديـن أو علمـاء الديـن المقلديـن يفـرض على المؤمن عند الشـيعة السـعي المسـتمر لمعرفـة الموقـف الديني الرسـمي في كل شـأن مسـتجد من شـؤون الحياة. فإن كان الإنسـان جاهـلاً لمعنـى الباطـن وإن كان يفتقـد إلـى القـدرة الضروريـة لاسـتنباط المعرفـة الصحيحة، فـلا يبقـى عليـه، سـعياً للخلاص سـوى اتباع التعاليم المسـلكية التـي يقول بها أصحـاب العلم والمعرفـة الدينييـن. إنمـا السـؤال الأهـم هـو مـن يتبـع طريقـة مـن؟ ومـن يقلـد مـن؟ فهذا أمـر متـروك للاختيـار الفـردي وحولـه انقسـم الشـيعة فـي البحريـن إلـى فريقيـن: الإخباريـة والأصوليـة، والمعـروف أن هـذا الانقسـام سـائد بيـن الشـيعة فـي منطقـة الخليـج والجزيـرة العربيـة[1] أكثـر منـه فـي أي مـكان آخـر. لا نعـرف كيـف بدأ هـذا الانقسـام تاريخيـاً، ولكننا نعـرف أنـه وجـد فـي البحرين قبـل الغزو الخليفـي بزمن طـول وكان له دور فعـالٌ في عملية

(1) هذا الانقسام سائد بين الشيعة في منطقة الخليج عموماً وشرق شبه الجزيرة العربية.

الغـزو بالنسـبة للبحـث الـذي نحـن بصـدده الآن، أي التقليـد، فالإخباريـون يسـمحون بتقليد الإمـام الحـي والميـت، وأمـا الأصوليـون فـلا يسـمحون إلا بتقليد الإمـام الحي.

مـن وجهـة نظـر العلـوم الاجتماعيـة، يبـدو أن الاختلاف أعمق مـن ذلك بكثيـر: إن قول الإخباريين بتقليـد الإمـام الميـت يسـمح بظهـور مسـتمر للقـادة الدينييـن الذيـن يمارسـون فـي الوقـت نفسـه دور المُقلِّـد والمُقَلـد معـاً. فهـم مُقلِـدون لاتباعهـم طريقة الإمـام الميت، ومقَلَـدون لأنهـم وضعـوا بممارسـتهم النمـوذج الـذي يجـب اتباعـه لـدى العامة. لقـد ولدت عمليـة دمـج الدوريـن معـاً فـي شـخص واحـد عـدداً مـن النمـاذج الدينيـة التـي جمعـت النـاس فـي نظـام واحـد مـن الـورع والتقوى. ولأنهـم يسـمحون بتقليـد الأئمة الأمـوات، يقيم الإخباريـون فـي البحريـن صلاة الجمعة فـي الوقت الحاضر بقيادة ثلاثة شـيوخ هـم: إبراهيم ابـن ناصـر آل مبـارك، الـذي يسـكن في قرية عالي، وعبد الحسـن بن سـلمان مـن جد حفص، ومنصـور بـن محمـود بـن سـلمان الذي يسـكن في سـترة. ولا يقيـم الأصوليون صـلاة الجمعة حاليـاً لعـدم وجـود إمـام عـادل حي فـي غيبة «صاحـب الزمـان» الإمـام المهدي.

يتوجـب علـى شـيخ الإخباريين الـذي يقوم بالدورين معـاً (دور المُقلِّـد ودور المقَلَّد) أن يكـون ضليعـاً فـي الشـريعة منفـذاً لتعاليمهـا، كمـا يفتـرض فيـه أن يكون وافـر الثقافـة، قادراً علـى تحمـل مـا تطلبـه المعرفة مـن تبعات. وقد تسـنى لي مقابلـة أحد هؤلاء الشـيوخ الثلاثة عـدة مـرات: تـرك في نفسـي انطباعـاً جيداً بالنسـبة لصفاء طباعـه، وهدوئه، وحياة التقشـف الواضحـة التـي يعيشـها، لا يرفـع صوتـه فـي الاجتماعات، بـل يهمس لمسـاعده، الرجـل، الذي يتولـى إعـلان طلبات الشـيخ بصوت عال. لهذا الشـيخ سـمعة معروفـة في إبرام عقـود الزواج، ومقاومـة «نـزوات الطـلاق»، ونـادراً مـا يختلط مع النـاس في الأماكـن العامة، ولكنه يـزار دائماً فـي بيتـه، يـزار ولا يـزور، وهـذه مـن مزايـا المنـازل الرفيعـة. يبقـي دائمـاً على أربـع زوجات، ويبـرر ذلـك بقولـه «مـن أجـل إقامـة العدل بينهـن»، أي إنـه يأخذ بالآيـة الكريمـة ﴿... فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً ...﴾[1]، بمثابـة تحـد لقدرتـه علـى إقامـة العـدل بيـن الزوجـات الأربـع يسـتجيب للتحـدي فيقيـم زواج الأربعـة بالعـدل. والجديـر بالذكـر، أن رجـلاً فـي مثـل مكانتـه، يتحمـل وزر كونـه المثل والقـدوة، كثيـراً ما يقع ضحيـة تناقضـات عـدة. ففـي الوقـت الـذي يعيـش حياة تقشـف، يقـال عنـه إنه يمتلـك عدداً مـن الشـقق الحديثـة فـي مدينـة المنامـة تـدرّ عليـه مدخـولاً عاليـاً، وبينمـا يقـال عنـه إنـه يرفـض إجـراء الطـلاق بيـن النـاس علـى اعتبـار أنه يرغب فـي أن يـرى المؤمنيـن متحدين غير متفرقيـن، فهـو نفسـه مـارس الفصـل وربمـا الطـلاق، كما شـاع أكثر مـن مرة.

(1) سورة النساء، الآية: 3.

يفصل بين عامة الناس من الشيعة وبين الشيوخ الذين يمثلون النموذج المثالي للتقليد، عدد من «علماء» الدين من مرتبة أدنى يلعبون الدور المزدوج نفسه، فهم مُقلِّدون ومقَلَّدون في آن معاً. هناك خلاف بين الشيعة في البحرين حول قيمة هؤلاء الشيوخ الدينية والاجتماعية، ولكنهم (أي الشيعة) يجمعون على الصفات الضرورية التي يجب أن يتحلى بها الشيخ المَقَلَد. وكثيراً ما يدور الخلاف حول تطابق هذه الصفات على بعض الشيوخ دون غيرهم، وتتأثر العامة في هذا التقويم بالعلاقات الاجتماعية الأساسية كالانتماءات العائلية، والأصول القروية، والجيرة، والمعتقدات السياسية، وما شابهها.

الملا أو الخطيب

تستعمل كلمة «خطيب» في وصف «الملا» الذائع الصيت، وبخلاف القضاة الذين درسوا الشريعة والعلوم الدينية، يكتسب الخطباء والملالي مهارتهم عن طريق الثقافة الدينية والخبرة الشخصية، فكل من يستطيع التحدث عن استشهاد الحسين (في عاشوراء) في إطار التراث الشيعي يصبح «ملا» أو خطيباً. لقد حوّل الشيعة ثورة الحسين ضد يزيد، الخليفة الأموي الثاني، إلى ذكرى متقنة الشعائر تستمر ثلاثة عشر يوماً من أول محرم إلى الثالث عشر منه. تنتهي الشعائر رسمياً في اليوم العاشر، يوم استشهاد الحسين، لكنها تستمر، بشكل غير رسمي، حتى الثالث عشر من الشهر. ففي الحادي عشر من محرم تمّ أخذ النساء من أقرباء الحسين سبايا إلى الكوفة أولاً، ثم إلى دمشق، فالمدينة، وفي الثالث عشر عاد زين العابدين، الابن المريض للحسين وأصغر أولاده الذي بقي حياً بعد المعركة، إلى كربلاء لدفن الموتى.

ليس من الضروري أن تتطابق شعائر استشهاد الحسين مع الحقائق التاريخية لمعركة كربلاء ، يتقيد الخطباء بجوهر ثورة الحسين، لكنهم يختلفون كثيراً حول التفاصيل، إذ يتناول كل منهم الموضوع حسب ثقافته ونوعية مستمعيه. لن نبحث ههنا في تفاصيل هذه الشعائر – فهي تتطلب كتاباً مستقلاً – لكنني سأتناول باختصار بعض الخصائص العامة لمكانة الملا أو الخطيب الاجتماعية وعلاقته بنظام السلطة. وعليّ أن أذكر هنا، أن هذه الخصائص تُعبّر عن فهمي الخاص وتفسيري الشخصي للواقع الاجتماعي، وقد لا تتفق مع وجهة النظر الرسمية الدينية في هذا المجال – فهي، أي الخصائص، مستمدة من الممارسات المسلكية لمقيمي هذه الشعائر وليس من النصوص الدينية التي كتبت حول هذا الموضوع.

تبدأ شعائر عاشوراء في اليوم الأول من محرم وتنتهي في الثالث عشر منه، وتبلغ ذروتها في اليوم العاشر، يوم مقتل الإمام الحسين على أيدي قوات يزيد بن معاوية. ويروي الملالي والخطباء، بين اليوم الأول واليوم السادس، قصة حملة الحسين العسكرية ضد يزيد من نقطة انطلاقه من المدينة المنورة ومروره عبر مكة حتى وصوله إلى كربلاء في العراق. يدافع الخطباء في الأيام الستة الأولى من عاشوراء عن موقف الحسين الذي رفض المساومة على المبادئ، مصراً على «الثورة» ضد «الظلم الأموي»، ومطالباً بحقه في الخلافة[1] استناداً إلى «حديث الغدير»[*]. ويعدد الخطباء في هذا المجال الإغراءات التي عرضت على الحسين بهدف التخلي عن المطالبة بالخلافة[2]، ولكنه يرفضها كلها، يقولون بأن الحسين اختير ليكون شهيداً وأنه كان يعرف سلفاً قدره. كان قصده من الاستشهاد، كما عبَّر عن ذلك أحد الخطباء، أن يقول للمؤمنين: «إن وهب الدماء من أجل إحقاق الحق، ضرب من ضروب العدالة الأبدية». ويشدد الخطباء والملالي، بشكل جلي، على أن تصميم الحسين على متابعة النضال دون الالتفات للمغريات، ودون الالتفات للنتائج المنذرة بالسوء التي كان يعرفها سلفاً، لدليل قاطع على قوة نفسه، وعلى ضعف النفس الإنسانية التي تسقط أمام الإغراءات والأمور الدنيوية كالكسب المادي، ومراكز القوى، والملذات، والخوف على الثورة وضياعها.

صحيح أن شعائر عاشوراء تدور حول شخصية الحسين، إلا أنها تحمل صورة التضحية الجماعية، نكبة تحل بعائلة بأكملها رجالاً ونساءً وأطفالاً. لم ينج من الموت إلا الإمام زين العابدين، وذبح غيره من الأطفال مع من ذبح من الرجال، سبيت النساء ومنهم زينب أخت الحسين، وليلى زوجته ووالدة علي الأكبر، وسكينة ابنة الحسين، وزوجة ابن أخيه القاسم، ورملة زوجة أخيه الحسن وأم القاسم، ورباب زوجته الثانية، ورقية ابنته الصغرى. واستشهد كثيرون من أقرباء الحسين الذكور الذين شاركوا في المعركة ويبلغ عددهم سبعة عشر شخصاً. تهتم الشعائر الدينية بثلاثة منهم اهتماماً ملحوظاً، وهم: أبو الفضل العباس، أخ الحسين من أبيه، والقاسم ابن أخيه، وعلي الأكبر ابنه

(1) هذه من الأخطاء التاريخية الشائعة للأسف، بأن الحسين كان خروجه من أرض الحجاز إلى أرض العراق لمجرد طلبه بالخلافة. ومن يدرس حراك الثورة الحسينية بوعي ودقة دون تزييف من بعض الكتابات التاريخية، سيجد الحقيقة كاملة.

(*) استناداً إلى الحديث النبوي المعروف بحديث الغدير، إذ يقال إن حق الخلافة مناط بالإمام علي وبيته من بعده. الحسن هو الإمام الثاني.

(2) انظر هامش المؤلف السابق.

(انظر رسم 3). ويذكر تاريخ معركة كربلاء أن الرجال الثلاثة قتلوا في يوم واحد، وهو العاشر من محرم، ولكن عند ممارسة شعائر عاشوراء، يخصص يومٌ لكل منهم: يخصص اليوم السابع لاستشهاد العباس، والثامن لاستشهاد القاسم، والتاسع لاستشهاد علي الأكبر، والعاشر لاستشهاد الإمام الحسين. كنت أتمنى أن أبحث في الروايات التي تناقلها التراث الشيعي عن الأعمال الخارقة التي قام بها كل شهيد وفي ما تعنيه هذه الأعمال للشيعة، ولكني لن أفعل ذلك لخروجه عن الموضوع الذي نحن بصدده، وأكتفي بوصف النماذج البشرية التي كان الشهداء رمزاً لها.

يصف الخطباء والملالي العباس بالرجل القوي، رجل المبادئ، صاحب العزيمة التي لا تلين والولاء الذي لا يتضعضع، بطل هو لا يخاف غير الله، عادل يحارب الظلم والطغيان بشدة وحماس ودون كلل. أمّا القاسم الذي شارك في المعركة وهو يافع، وتزوج سكينة بنت الحسين قبيل وفاته بلحظات قصيرة[1]، فهو رمز الرقة الإنسانية، واللطف، والدفء الذي تلفه الشجاعة والحماس. ولهذا تحتفل النساء بيوم القاسم احتفالاً كلي الاحترام، ويشعلن الشموع للمناسبة، وكثيراً ما تبرم عقود الزواج في هذا اليوم[2]، فيختلط الفرح بالأسى – هكذا – معاً في آن. يركز الخطباء والملالي في يوم القاسم على المرأة، وحقوقها، وواجباتها في الإسلام، وكيفية معاملتها، وتعاملها مع الآخرين. أما علي الأكبر، ابن الإمام الحسين، فيعتبره الخطباء، رمز وحدة الأسرة، رمز التعاون والتضامن، فهو الذي هرع لنجدة والده الحسين عندما ترك وحيداً في ساحة المعركة يعاني الظلم والجور بعد قتل الإخوة وأبناء الإخوة، وأبناء العم. ويركز الكثير من الملالي في يوم علي الأكبر على العلاقة بين الآباء والأبناء، وعلى القواعد التي تحكم مثل هذه العلاقة في الإسلام. أما الحسين فهو الشهادة ذاتها، ذروة التضحية، ونموذج الإمام الذي يجب أن يقلَّد، إنه الحق الذي لا يقهر، والعدل الذي لا يساوِم ولا يساوَم عليه.

بالرغم من اختلاف القيم والعلاقات الاجتماعية التي يرمز إليها الشهداء فإنهم، أي الشهداء يختلفون في شجاعتهم، وإقدامهم، وطريقة استشهادهم. وهنا يروي بعض الخطباء والملالي أن الشهيد، قبل وقوعه في أيدي الأعداء، قتل العشرات والمئات منهم،

(1) هذه الحادثة حقيقة لم تقع على أرض كربلاء بل هي أقرب إلى الأمنية في القلوب، جسّدها الشيعة في أيام عاشوراء بما يسمى (زفاف القاسم).

(2) هذه المعلومة غير صحيحة بتاتاً في التراث الشيعي، وهي خطأ من المؤلف. فلا يمكن أن يتمّ الحديث عن زواج في مثل هذا اليوم الحزين ناهيك عن أن تُبرم عقوده!!

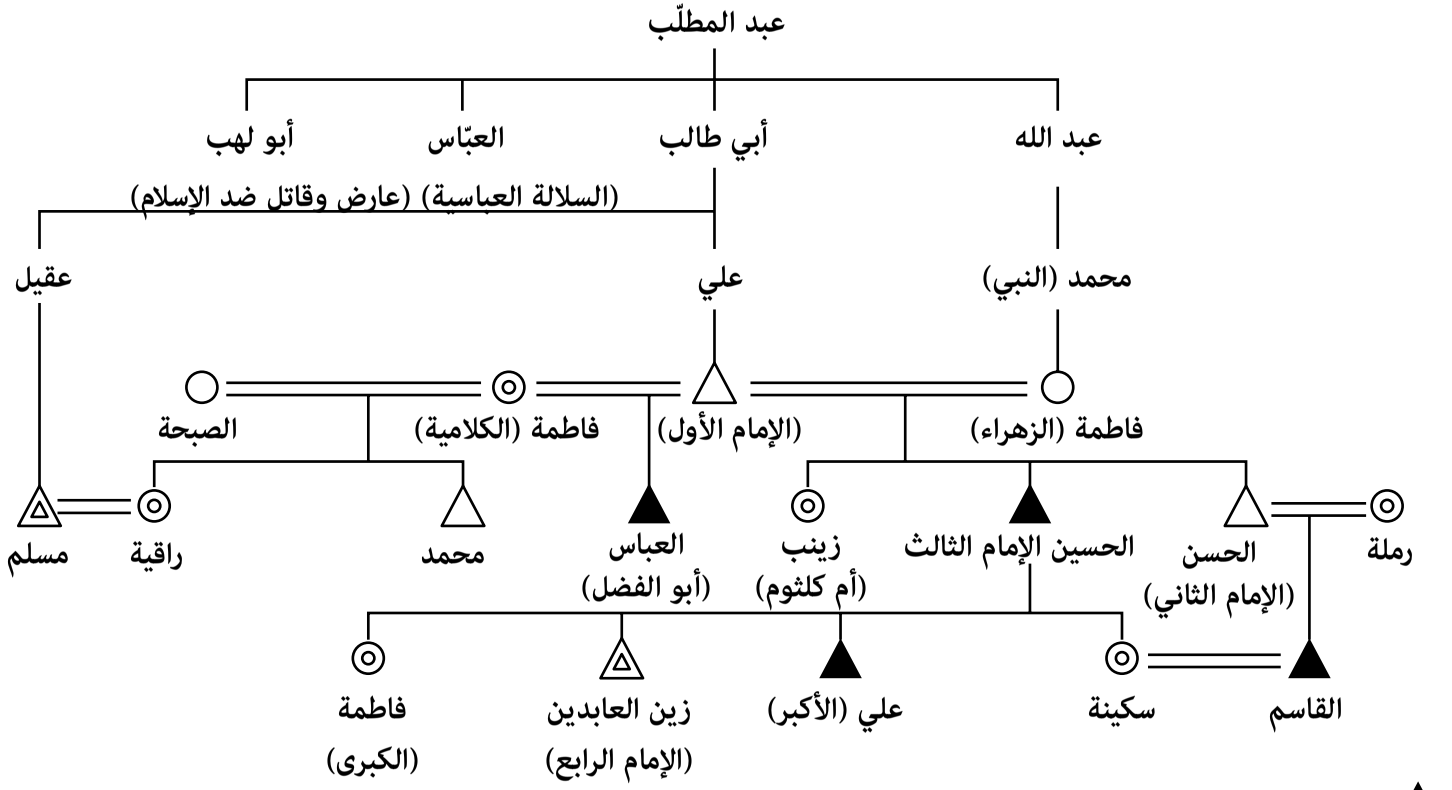

رسم 3: أفراد أسرة علي والأدوار المحددة لكل منهم في معركة كربلاء.

وبعضهم من يقول إنه قتل الآلاف والملايين، وطبعاً، الغاية من المبالغة في العدد إظهار قوة الشهيد وبطولته. غير أن المصادر الشيعية الرسمية تقدر عدد القوات التي حاربت في صفوف الحسين بين 45 و82 شخصاً في الوقت الذي بلغت فيه قوات العدو حوالي 30 ألف مقاتل (المقرم 1972/ 270 – 272). بعد أن ينهي الشهيد جولته الأولى من القتال، يطلب الماء ليروي ظمأه، فيمنع الأعداء عنه الماء فارضين حصاراً حول المشرعة وهي نبع الماء الوحيد في ساحة المعركة. وعندما يعود الشهيد إلى معسكر الحسين، يروي ظمأه بمعجزة[1]، بمص إصبع الحسين أو لسانه أو خاتمه، يكر من جديد فيقتل المزيد من جند العدو. وأخيراً يقع في شرك نصب له غدراً، يقتله «ملعون» دون رحمة، وتشوه جثته، وتقطّع أوصاله إرباً. وبعد قطع رؤوس الشهداء تؤخذ في اليوم الحادي عشر من شهر محرم إلى دمشق مع السبايا من النساء. يبدأ المستمعون بالصراخ والبكاء تعبيراً عن حزنهم الشديد لمقتله، وتقول العامة إن الملا أو الخطيب الجيد هو الذي يستطيع استدرار الدموع من عيون مستمعيه بكثرة. وبعد انتهاء الشعائر، التي تستمر حوالي الساعة، يعود الناس، الذين امتلأت عيونهم دموعاً، إلى متابعة حياتهم العادية.

يمكن تصنيف الخطباء والملالي الذين عرفتهم في فئتين: فئة تركز على الحوادث التاريخية للمعركة، أي على السيرة، وفئة تعتبر المعركة رمزاً بعيداً عن حقوق الثائر ضد الظلم في كل زمان ومكان. تعيد الفئة الأولى القصة بشكل روتيني، وينتمي لهذه الفئة معظم الملالي الذين حفظوا تفاصيل المعركة عن ظهر قلب وراحوا يتلونها ببساطة في المناسبات الدينية دون أي تغيير في النص ليتماشى مضمونه مع ما يستجد من ظروف سياسية واجتماعية. وعلى عكس ذلك، تعمد الفئة الثانية إلى الإفلات من قيود الروتين لتربط حوادث المعركة زمن الحسين ببعض مشكلات الساعة كالحقوق العمالية والنقابية، أو الأجور والأسعار.

إن نسبة اشتراك شيعة البحرين في شعائر عاشوراء عالية جداً، كل حسب قدرته ومنزلته الاجتماعية. يقيم الرجال والشباب الشعائر في المآتم، وتتجمع النساء والفتيات إما في غرفة ملاصقة للمأتم بُنيت لهذا الغرض أو خارج المأتم في بيوت خاصة مجاورة

(1) لم تحدث معجزة في أمر الماء أيام معركة كربلاء تحديداً، وما قصة علي الأكبر ووالده الإمام الحسين حول مد لسانه له بعد عودته من أرض المعركة كما في الرواية، إلا لإظهار مدى عطشه هو أيضاً لولده، علي الأكبر، وكان كالخشبة اليابسة.

لـه. الـكل يصغـي بهـدوء لخِطاب الخطيـب أو الملا الذي لا يـكاد يصل إلى حادثة الاستشـهاد حتـى ينفجـر المشـاركون بالبكاء وبصيحـات اللوعة والحـزن. وابتداءً من اليـوم الثامن[1]، يوم مقتـل القاسـم، تبـدأ المواكـب، وأكثرهـا مـن الشـباب، بالتطـواف في شـوارع الأحيـاء والقرى الشـيعية ضاربـة علـى صدورهـا بشـكل إيقاعي وفقـاً لأنغـام عاشـوراء الحزينة[2]. وسـنتناول فـي الفصـل الثامن بشـيء من التفصيـل تنظيم هذه المواكب، وعلاقتها بالسـلطة، والتماسـك الاجتماعـي. نكتفـي هنـا بالقـول إن نفـوذ أصحـاب المآتـم يقـاس بكثافـة وضخامـة المواكب التابعـة لهم.

تعبّـر الأناشـيد عـن الاتجاهـات السياسـية للمجموعـات التـي تؤلـف المواكـب. ففـي الوقـت الـذي يركـز فيـه أصحـاب الميـول الاشـتراكية علـى الظلـم العمالـي وعـدم المسـاواة، يركـز رجـال الديـن المتعصبـون علـى مسـألة الاضطهـاد الشـيعي[*]. وتشـهد المواكـب زيادة كبيـرة فـي العـدد يـوم مقتل الحسـين فـي اليوم العاشـر، حيـث يعمـل كل مأتم علـى تنظيم موكبـه الخـاص، فتتنـوع الفصـول وتختلـف المشـاهد. وهـذا وصـف لبعـض هـذه المشـاهد باختصـار: فـي إحـدى هـذه المشـاهد، يتقـدم الموكـب ببـطء علـى صـوت قـرع الطبـول، ويضـرب المشـاركون فيـه ظهورهـم ضربـاً خفيفـاً برزمـة مـن السلاسـل تسـمّى «الصنقـل»، ويتـرك الضـرب جروحـاً طفيفـة علـى الطبقـة الخارجيـة مـن الجلـد. وفـي موكب آخـر يلبس المشـاركون قماشـاً أبيـض اللـون، يضربـون مقدمـات رؤوسـهم المحلوقـة بالسـيوف مرددين بشـكل إيقاعـي حزيـن «حيـدر.. حيـدر.. حيـدر..» تيمنـاً بالإمـام علـي. يعتقد الكثيـر منهم أن الـدم المتناثـر علـى الجسـم مـن جـرّاء الضرب يرمز إلـى هول الحيـاة عندما يسـود الظلم في العالـم، ولا تسـتعاد العدالـة إلا عنـد عـودة الإمـام الغائـب، «صاحـب الزمـان».

وتسـير، بيـن موكـب وآخـر، مجموعات صغيـرة تعيد كل منها مشـهداً خاصـاً من معركة كربـلاء. تـرى الخيـول والجمـال المغطـاة بأقمشـة خضـراء وسـوداء تسـير بمفردهـا ترمز إلى أن فرسـانها قتلـى (الانفـراد) وأنهـم مـن أهـل البيـت (اللـون الأسـود والأخضر). وتـرى الصور الكبيـرة للحسـين مقتـولاً علـى يـدي الشـمر الغـدار، أو ماسـكاً بيـد ابنـه الصغير يرد عنه شـر

(1) هـذا الوضـع كان فـي زمـن المؤلـف فـي السـبعينيات مـن القـرن الماضـي، أمـا اليـوم فـي العقـد الثانـي مـن الألفيـة الثالثـة، فمواكـب العـزاء تبـدأ تدريجيـاً مـن اليوم الأول وتشـتد بعـد اليوم الرابـع والخامـس تصاعدياً، وتسـتمر فـي المنامـة والقـرى الأخـرى حتـى الثالـث عشـر مـن المحرم.

(2) تسمى في البحرين ردادية، ومن ينشد هذه الأناشيد الشعرية يسمى رادوداً.

(*) المصادر التاريخية تقدر عدد جنود الحسين بسبعين، وعدد جنود الخليفة الأموي بثلاثة آلاف ونيف.

الأعداء، أو ترى صورة طفل صغير راكباً على صهوة جواد ضارباً في الأرض وحيداً، مثله كمثل زين العابدين، ابن الحسين، الوحيد الذي نجا من الموت. إن شيعة البحرين، بخلاف شيعة لبنان، لا يمثلون أحداث كربلاء في رواية واحدة تتماسك أحداثها بعضها مع البعض الآخر، بل يقيمون المشاهد المتنوعة المأخوذة من تاريخ المعركة واحدة واحدة كعودة النساء السبايا إلى المدينة، وزواج القاسم من ابنة عمه سكينة ابنة الحسين، ودفن الشهداء، وغيرها من المشاهد المتفرقة. يشير مشهد دفن الشهداء إلى الاعتقاد بأن زين العابدين عاد إلى كربلاء في اليوم الثالث عشر من محرم لدفن مَن استشهد في أرض المعركة.

تبدأ المواكب بالخروج في عاشوراء حوالي الساعة الثامنة صباحاً وتستمر حتى الساعة الواحدة أو الثانية بعد الظهر، هذا كما شاهدتها في مدينة المنامة عام 1975. وعند انتهاء المسيرات، يعود الجرحى من «المعزين» كل إلى مأتمه ليغسل جروحه بماء الحسين الذي يعتقد بأنه يشفي الجروح فوراً. وبعد غسل الجروح تقدّم للمعزين وجبة مجانية تُسمّى «عيش الحسين» يدعى إليها عامة الناس، ويرحب بكل من يرغب دخول المآتم للمشاركة في «عيش الحسين» وعادة لا يدخل سوى من والى مؤسسي المأتم ومدبري شؤونه سياسياً واجتماعياً[1].

الشعائر الشيعية الأخرى

يبدأ محرم بسلسلة طويلة من أيام الحداد التي تعرف محلياً بـ «التحاريم» والتي تستمر حتى الشهر التالي صفر. يحتفل الشيعة في الخامس والعشرين من محرم بوفاة زين العابدين، وفي السابع من صفر بوفاة الإمام الحسن (الإمام الثاني)، وفي السابع عشر بوفاة الإمام الرضا (الإمام الثامن)، وفي العشرين بـ «عودة الرأس»، أي بمعجزة عودة رأس الحسين من دمشق ليلتحم بجسده في كربلاء. ويختلفون في الخامس والعشرين من صفر بموت مريم بنت عمران، وفي السادس والعشرين بموت مسلم بن عقيل، وفي السابع والعشرين بموت النبي يحيى، وفي الثامن والعشرين بموت النبي محمد يحتفل السنّة بميلاد النبي وموته[2] في اليوم نفسه

(1) مآتم الحسين مفتوحة للجميع ليس في عاشوراء فقط، بل طوال العام. وكل فرد من المجتمع، حتى الجاليات من غير البحرينيين، يحق لها أن تتواجد عند المآتم وتأكل من (عيش الحسين).

(2) ليس هناك احتفال عند أهل السنة بوفاة الرسول الكريم.

في 12 ربيع الأول. وفي نهاية صفر شهر الحداد، يحتفل الشيعة بشعار يسمونه «حرق صفر»، إذ يهرع الأطفال والنساء إلى الشواطئ ويلقون بالمشاعل في البحر وهم ينشدون «حرق صفر.. حرق صفر»[1].

يقيمون شعائر التحريم في أوقات مختلفة من التقويم الإسلامي: يحيون وفاة الحسن العسكري (الإمام الحادي عشر) في الثامن من ربيع الأول، وبوفاة فاطمة الزهراء في اليوم الثالث عشر من جمادى الأول، وبموت الإمام الصادق (الإمام السادس) في الخامس والعشرين من شوال، وبموت موسى الكاظم في الخامس والعشرين من رجب، وبوفاة الإمام علي لمدة ثلاثة أيام بين19 و12 رمضان. يتوقف الشيعة في هذه المناسبات المتعددة للوفيات عن العمل[2]، ويتجمعون كل في مأتمه يقرؤون سيرة الإمام المتوفى الذي يتم إحياء ذكراه. ويُكتب نص خاص لكل وفاة يحيون ذكراها، وعندما لا يتوفر النص المناسب يستعيضون عنه بقراءات مأخوذة من معركة كربلاء واستشهاد الإمام الحسين[*].

بالإضافة إلى هذه الشعائر الموسمية العامة، هناك شعائر أخرى تقيمها النساء بصورة مكثفة ومتكررة في منازلهن الخاصة. تقيم نساء الحي الواحد مرة في الأسبوع، وبالتناوب مرة في كل بيت أو في بيت الملا جلسات دينية يسمونها «عادة» أو «قراءة» تقرأ فيها نصوص استشهاد الأئمة. ويختار كل فريق النص الذي يشاء، إنما أكثر النصوص قراءة هو الذي يروي مقتل الحسين. وتضم جلسات «العادة» النساء والفتيات من مختلف الأعمار، ويحضرها أحياناً بعض الصبية الصغار، وعندما تأتي القارئة إلى مقطع مقتل الشهيد، تبدأ المشتركات بالبكاء وبآهات اللوعة والأسى، مما يدل على انتهاء الجلسة.

ويقابل هذه الشعائر الخاصة بالوفيات عدد مماثل من المواليد التي تُقام لكل إمام ونبي، ويصادف أحياناً أن النص الواحد يتضمن قراءات مواليد ووفيات في آن واحد. إلا أن الفرق بينهما، من وجهة النظر المسلكية، كبير: فشعائر المواليد، بخلاف الوفيات، تعمها

(1) ليس هناك أنشودة بهذا المعنى، بل مع عملية إحراق بعض أوراق النخيل الجافة وتسمى «سعف»، وبعض قطع الفخار، يعتقد بعض العامة بأن هذا يذهب بـ (نحس شهر صفر) نظراً لكثرة الحزن فيه من واقع وفيات الأئمة، وينشدون (طلع صفر يا نبي يا الله...).

(2) خطأ من المؤلف، فالشيعة كموظفين وعمال وتجار لا يتوقفون عن العمل في هذه المناسبات إلا إذا كانت هناك عطلة رسمية، وإلا فإنهم كبقية الموظفين، ويبقى الإحياء للشعائر الحسينية أكثر زخماً في المساء وليس الصباح، ما عدا صباح اليوم العاشر والأربعين فقط.

(*) نصوص كهذه تضم عبد العظيمي (1382)، والسميسم وغيرهم.

البهجة والفرح وتشارك فيها النساء بنوع خاص دون الرجال. وليست «المواليد» مناسبات دينية وبالتالي لا تتبع تقويماً محدداً، وإنما تقام في مختلف المناسبات الاجتماعية كالزواج، والختان، وعند ولادة طفل أو في اليوم السابع، وغيرها من المناسبات. ومن العادة أن تقيم زوجة الرجل الذي قصد مكة للحج «مولداً» بالاشتراك مع أقاربه وجيرانه، ويكون المولد في البحرين في اليوم السابع من الحج للرجل في مكة. يركز الشيعة في شعائر الوفاة على مقتل الحسين، أما في المواليد، فيركزون على مولد النبي في الأفراح بقولهم إن مولد النبي يشرف المسلمين، أما مقتل الحسين فيعيرهم. تقام المواليد في جو هادئ بعيد عن التشنج، تقدم فيه أنواع متعددة من الأطعمة والأشربة كالموالح، والفاكهة، والشاي، وتدخن فيه النارجيلة «الجدو»[1] ويختلط كل ذلك بالأناشيد، والأحاديث، وهتافات الفرح.

وتقيم النساء جلسات «النذور» المختلفة بمناسبات متنوعة في بيوتهن، حيث يقرأن مقاطع من كتاب «حلّال المشاكل» الذي هو في جوهره قصة الإمام علي مع عبد الله الحطاب[2]. وبينما تركز شعائر المواليد على النشاطات الاجتماعية كالولادة، والزواج، والحج، فإن النذور تركز على المشكلات الشخصية الخاصة كالمرض، والفشل في الحب، والرغبة في طفل ذكر، وما شاكلها. وتترافق هذه النذور دائماً مع زيارة أحد الأضرحة الشيعية المتعددة والمنتشرة في مختلف أنحاء البحرين، كضريح صعصعة الذي يقع قرب قرية عسكر، وضريح الشيخ ميثم قرب الجفير، وضريح العلوية في جبلة حبشي ومسجد الشيخ عزيز في السهلة، وضريح الأمير زيد في المالكية. والمعروف أن هذه الأضرحة هي مدافن لقضاة معروفين، وفقهاء مشهورين، وأبطال دينيين أبلوا بلاء حسناً في المعارك، أو لرجال علم وأدب في العالم الشيعي. تتميز الأضرحة عن غيرها من الأبنية المجاورة بنصب الأعلام الخضراء والسوداء وربما الحمراء والزرقاء، على القبر. قبل الإصلاحات الإدارية في العشرينيات، وقتما كانت البحرين تعيش في ظل الحكم القبلي، كان شيوخ الدين ينظمون هذه المزارات ويشرفون على الهبات الممنوحة لها، أما اليوم فتشرف عليها دائرة الأوقاف الجعفرية في وزارة العدل.

---

(1) هذا كان في الماضي وفي مأتم النساء عادة. أما اليوم فلا شيء من هذا عند الرجال، كما أصبح نادراً عند النساء.

(2) (حلال المشاكل)، هو قصة عادية عن عبدالله الحطاب وليس له علاقة بالإمام علي بن أبي طالب، ولكن البركة التي تحل على هذا الرجل هي بسبب ترديد عبارة (نادِ علياً مظهر العجائب).

إن الغاية من هذا البحث حول مختلف الشعائر الشيعية هي إظهار طبيعة الممارسات الدينية التي يتعامل معها رجال الدين من الخطباء والملالي، والتي تكون في الأساس قاعدة ارتباطهم بالسلطة. فالملالي اختصاصيون في هذه الشعائر، ومعظمهم كتب أو نقل الكتب المستعملة فيها، يشرفون على إدارتها بناءً على دعوات خاصة يتبلغونها من العامة، ويتقاضون مقابل ذلك «شرفية» تتفاوت حسب شهرة الملا والمركز الاجتماعي لمنظم الدعوة. ففي ذكرى عاشوراء، مثلاً، يتم الاتفاق بين الملالي والمآتم على الخطابة في عاشوراء لقاء أجر يتراوح بين 30 ديناراً و800 دينار بحريني، يرتفع الأجر بارتفاع سمعة الخطيب وشهرته. وفي عام 1975، كان الخطباء والملالي الذين تقاضوا أجوراً مرتفعة كلهم من التبعية العراقية. والجدير بالذكر، أن هذه المكافآت المادية التي يحصل عليها الخطباء الملالي من المآتم لا تُشكّل سوى جزء من مدخولهم العام: فمنهم الوسيط، وسمسار العقارات، والتاجر، والمقاول، والمدرس، وغير ذلك من المهن والحرف[1].

أما قضاة الشرع الذين تمرسوا في الفقه والشرع، فيكسبون معيشتهم بوسائل مختلفة تماماً عن الخطباء والملالي بتقاضي رواتب محددة من الحكومة بالإضافة إلى «شرفيات» يتقاضونها لقاء إجراء عقود الزواج، والطلاق. جرت العادة قبل الإصلاحات الإدارية في العشرينيات، أن يأخذ القاضي خمس قيمة المهر، أما اليوم فيأخذ ما قيمته 5 دولارات عن كل عقد نكاح أو طلاق[2]. «الشرفيات» التي يحصلون عليها اعتماداً على مكانة الفرد مالياً واجتماعياً، فالأغنياء يدفعون بسخاء طلباً للجاه، ويدفع الفقراء ما تيسر. ثم إن قضاة الشرع – ولا ينطبق هذا القول على الخطباء والملالي – يأخذون ما يعرف بـ«حق الإمامة»، أي مجموع خمس المهر (المقدم)، وخمس مصاريف الحج إلى مكة أو إلى الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء، وخمس الادخار السنوي[3]. يجب التنويه في هذا المجال، أن الخمس لا يحسب بدقة، ولا يعطى إلى القاضي على اعتبار أنه نوع من الضريبة الإلزامية، إنما يقدم له كمكافأة في المناسبات المختلفة. وجرت العادة أن يمنح القاضي هذه المكافأة بشكل سري نهاية وليمة تقام على شرفه في بيت المضيف.

(1) ليس هناك خطيب حسيني يعمل سمساراً، أو تاجر عقارات، أو مقاولاً. ربما مدرساً، أو موظفاً عاماً، نعم، لأن الخطابة طوال العام لا تترك له مجالاً ليمارس أعمالاً حرة كالتي ذكرها المؤلف.

(2) هذا المبلغ في زمن المؤلف فقط، أي قبل حوالي 30 عاماً.

(3) معلومات غير دقيقة وبعضها خاطئ، فليس هناك من مبلغ خُمس إلا ما ورد في معنى الخُمس بما فيه حق الإمام. والخُمس هو المشهور الذي يخرجه الفرد من المبلغ المتبقي بيده مما زاد عن مصروفه السنوي في نهاية كل سنة خُمسية، يحددها الفرد بنفسه، ولا علاقة لهذا بالزواج، والمَهر، والحج، وغيرها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار سرعة الارتقاء الاجتماعي طلباً للجاه في البحرين اليوم ومدى استعداد الناس إلى بذل المال لاكتساب هذا الجاه، أدركنا قيمة هذه المكافآت التي ينالها بعض قضاة الشرع والتي تُشكّل بحدّ ذاتها دخلاً مرموقاً.

المفروض بقاضي الشرع أن ينفق جزءاً مما يحصل عليه من مال على «ضروريات الحياة» وينفق الجزء الآخر على دعم التعليم الديني الذي يأتي على المنوال التالي: يدرس عدد كبير من قضاة الشرع البحرينيين على أيدي مجتهدين معروفين في الحوزات الدينية في النجف، وهناك يختار الطلاب المجتهد الذي يفضلون الدراسة لديه. وغالباً ما يقبل الطلاب الجدد على المجتهد المشهور والميسور الذي عنده الكفاءة العلمية والقدرة المالية لإعالتهم، ويعتمد المجتهد في هذا الأمر على ما يتلقاه من تلامذته المتخرجين والمنتشرين في أنحاء متفرقة من المناطق الشيعية على إدارة العدل الديني وتنفيذ أحكام الشريعة. من المفروض، مبدئياً، على قاضي الشرع أياً كان وحيثما كان أن يرسل إلى أستاذه في النجف خُمس ما يكسبه من مال، إنما يصعب عملياً التحقق من هذا الأمر الذي تتداخل به أمور عديدة لا تمتّ إلى الناحية الحسابية بشيء، كسمعة القاضي وشهرته، ومزاياه الشخصية، ومدى ارتباطه بالحَوزات الدينية المركزية في النجف. المعروف في البحرين أن قضاة الشرع يستعملون جزءاً من هذه «الأخماس» لتغطية مصاريف بعض الطلاب المقربين أو الأتباع ممن يرغب في دراسة الشريعة الإسلامية في النجف.

السادة

أما السادة فهم فئة من الشيعة يدعون الانتساب إلى البيت العلوي الشريف عن طريق التسلسل، يرتبطون برباط النسب بالإمام علي، ولا يصبحون سادة عن طريق التعليم الديني أو الفقه كما يفعل الخطباء أو الفقهاء، يتميز السيد عن قاضي الشرع أو الملا بلباسه العمامة الخضراء أو السوداء: الأسود يرمز إلى البيت الهاشمي والأخضر إلى البيت العلوي(*). وقد يحدث أن يكون القاضي أو الملا أو الخطيب «سيداً»، وبذلك، يعتلي العمامة الخضراء أو السوداء دلالة على تسلسله الشريف، وإلا فلا يلبس الأخضر أو الأسود ولا يميز نفسه عن العامة بلباسه. ليس ثمة إجماع عند العامة على من هو السيد، فهذا ادعاء يصعب إثباته تاريخياً – إنما المتعارف عليه هو أن السيد ابن سيد

(*) العباسيون ينتمون إلى البيت الهاشمي وليس إلى البيت العلوي، أي بيت علي الإمام الأول. يرمز إليهم باللون الأسود.

يـرث اللقـب عـن أجداده ويسـوقه إلـى أولاده وأحفاده. وينتمي السـادة إلى فئـات اقتصادية واجتماعيـة متنوعـة: منهـم الفقيـر والغنـي، الموظـف والعاطل عـن العمل، الأمـي والمتعلم، المثقـف وغيـر المثقـف، التاجـر والفقيه، الملا والخطيب، المـدرس والفنان، صاحـب الدكان والتاجـر، الكاتـب والسـائق. يعامـل بعضهـم باحتـرام شـديد بينمـا يعامـل الآخـرون وكأنهـم أتبـاع، وحقيقـة الأمـر أن الذيـن لا يتمتعـون بما يرفع من شـأنهم في المجتمـع أو ما يميزهم عـن غيرهـم اجتماعيـاً قلمـا يجاهـرون بأصولهـم الشـريفة وإن كانـت صحيحة.

بعـد إقامتـي فـي البحريـن لمدة سـنة، بـتّ أميـل للاعتقـاد أن الملالي والخطبـاء الذين جـاؤوا مـن أصـل أجنبـي يميلـون إلـى الادعـاء بانتسـابهم إلـى البيـت الشـريف[1] أكثـر مـن غيرهـم مـن السـكان المحليين. فالانتسـاب إلى سـلالة آل البيت يمنح هؤلاء وضعـاً اجتماعياً مميـزاً ويعـدل مـن طبيعـة علاقاتـه وتفاعلاتـه مـع النـاس. فقـد يؤمـن هـذا الادعـاء للبعـض مـورد رزق، إذ يعتبـر الشـيعة بـأن مسـاعدة السـادة واجب مفـروض، كالزكاة، بخـلاف الهبات التـي تعطـى للفقـراء العادييـن والتـي هـي عندهـم نوع مـن الصدقـة المستحسـن إعطاؤها ولكنهـا ليسـت فرضاً تقـرّه التعاليـم الدينية.

الحكم القبلي والسلطة الدينية

بعـد هـذا العـرض السـريع للسـلطات الدينيـة وتنظيمـات رجـال الديـن عنـد الشـيعة، نتنـاول الآن كيفيـة تعامـل هـذه السـلطات والتنظيمات مع الحكـم القبلي أثناء حكم عيسـى ابـن علـي، متخذيـن منـه نموذجـاً مـن نمـاذج الحكـم القبلي فـي الخليـج. بخـلاف المجالس القبليـة التـي اهتمت بالسـيطرة على المـوارد الاقتصادية واسـتغلالها، كانـت المحاكم الدينية تعالـج شـؤون النـاس الشـخصية والاجتماعيـة. وكانـت المحكمـة السـنية جـزءاً لا يتجـزأ مـن نظـام الحكـم، تعمـل علـى تكييـف الشـريعة الدينيـة إلـى متطلبـات السـيطرة القبليـة، وكان أمـراء المنامـة والمحـرق وفداويتهـا ينفـذون أحـكام المجالس خصوصـاً فيما يتعلق بالسـكان الحضـر الذيـن لـم ينحـدروا مـن أصـول قبليـة. وفيمـا عدا الشـرع، لـم يكـن عند أهل السُّـنة شـعائر مسـتديمة تتطلـب معرفـة خاصـة فـي شـؤون الديـن والتـراث. صحيـح أن المتدينيـن السُّـنة فـي البحريـن يقيمون حلقات دينية خاصـة، يتناوب فيها الحضور علـى قراءة النصوص الدينيـة، ويـرددون الأناشـيد فـي مـدح الرسـول، غيـر أن هـذه الحلقـات مـا هـي إلا جلسـات ذات مضمـون دينـي يشـارك فيها الأصدقاء والجيـران ولا تتطلب معرفة عميقـة لأصول الدين.

(1) يبقى هذا الاعتقاد الفردي حسب رأي المؤلف وليس بشرط أن يكون صحيحاً.

وبخلاف محاكم السُّنة، كانت محاكم الشيعة تعمل خارج تركيبة الحكم والحكومة، وكانت أحكامها تقر بالإجماع المستمد من التقاليد، لا بالقسر المستمد من الحكم القبلي. وكان القضاة وحدهم، دون غيرهم من رجال الدين الشيعة، يمارسون السلطة مباشرة من خلال معرفتهم للشرع الجعفري. أما الملالي والسادة، فانحصر نفوذهم في تدعيم الوازع الديني والتماسك المذهبي. للقضاة وحدهم الحق في عقد جلسات المحكمة، وتسوية الخلافات الشخصية والجماعية، ومعالجة المسائل المتعلقة بالانحراف المسلكي. ومقابل ذلك، كان القضاة يحصلون على الزكاة وغيرها من المكافآت المادية التي تعطى لهم طوعاً لا فرضاً، كما وأنهم كانوا يشرفون على إدارة الأراضي الموقوفة لمأتم الإمام الحسين وتدبير ريعها.

وكانت ممتلكات الوقف قبل العشرينيات تضم الأضرحة، وحضور الأسماك، والبساتين، والأراضي المزروعة، والبيوت والمحلات التجارية التي كانت ـ بمجموعها ـ تشكل مدخولاً كبيراً. وكان من المفروض أن يعاد توزيع ريع هذه الأوقاف بواسطة قضاة الشرع على الخدمات الدينية الآنفة الذكر. والجدير بالذكر هنا، أن عملية إعادة التوزيع هي وظيفة من وظائف الحكم، الأمر الذين فرض على القضاة الشيعة دوراً مزدوجاً ومتناقضاً في الوقت الذي اعتبرهم فيه الحكم القبلي مجرد رؤساء وعلماء دين واعتبرهم أتباعهم وكأنهم السلطة «الشرعية» في البلاد. هذه الازدواجية في الأدوار، ولدت كثيراً من الخلافات بين السلطات الدينية الشيعية وبين العهد الحاكم، كما كانت أيضاً مصدراً دائماً لـ «تهم الفساد» التي وجهها مختلف الفرقاء، بمن فيهم رجالات الشيعة، ضد قضاة الشرع.

يظهر المسح العام الذي حصل في منتصف العشرينيات، أن ممتلكات الوقف الشيعي فاقت ممتلكات الوقف السني بنسبة كبيرة (راجع الجدولين 2 و3)، مع العلم أنها كانت كلها خاضعة للإشراف الشخصي لقضاة الشيعة. هذا يعني أن قضاة الشرع الشيعة، بخلاف قضاة السُّنة، كانوا يتمتعون بالامتيازات نفسها التي تمتعت بها المجالس القبلية من حيث السيطرة على الموارد وممارسة السلطة بشكل مستقل عن الحكم. كانت الأرض التابعة للأوقاف تؤجر إلى المزارعين على النسق المتبع نفسه في «مقاطعات» النخيل الخاضعة للمجالس القبلية، وكان عامة الشيعة يستشيرون القضاة الشرعيين تماماً كما يستشير رجال القبائل رؤساءهم، مما يدل أن الفرق بين الحالتين كان يكمن في المضمون لا في الشكل. فالقضاة استندوا في معالجة القضايا الحياتية على الشرع الإسلامي، بينما اعتمد شيوخ القبائل على الممارسات العرفية. وباختصار، كانت المحاكم الدينية عند الشيعة، من حيث الشكل، بديلاً عن الحكم الذي سيطرت عليه القبائل السنية.

لم يكن قضاة الشرع الشيعة موظفين رسميين خاضعين لتنظيم هرمي متسلسل، بل كانوا قياديين خرجوا من صفوف الشعب، واستطاعوا الوصول إلى المكانة التي يحتلونها بفضل مهارتهم الشخصية وشعبيتهم. صحيح أن أتباعهم صنفوهم في درجات متفاوتة من حيث النفوذ والسلطة، ولكن هذه الدرجات لم تكن تخضع لأي تركيب بيروقراطي واضح، بل كانت ـ أي السلطات ـ تُستمد من مدى اتساع النفوذ والشعبية. وهنا تجب الإشارة، إلى أن بعض القضاة نال مرتبة اجتماعية عظيمة، وتمتع بسلطة قوية تجاوزت أحياناً وظائفهم المحلية، وكان آنذاك من الطبيعي أن يدخل هؤلاء القضاة في صراع مع الحكم: كانوا بديلاً عنه ينافسونه السلطة. هكذا كانت الحال، مثلاً، بالنسبة للشيخ خلف العصفور الذي عمل بشكل مستقل عن الحكم مستمداً سلطته مباشرة من أتباعه لا من الحاكم[1]، فجاء ذلك الوضع مخالفاً لمركز قاضي الشرع السني، الشيخ جاسم المهزع، الذي عمل كجزء لا يتجزأ من الحكم القبلي.

فلا عجب إذن أن نرى الشيعة بقيادة أعيانهم، أكثر حماساً للمطالبة بالإصلاحات الإدارية التي كانت موجهة، في العشرينيات، ضد تركيبة الحكم القبلي وجميع إجراءاته والأسس التي قامت عليها (راجع الفصلين التاليين). إلا أن تاييد الشيعة المطلق للإصلاحات لم يكن يعكس رغبتهم في التجديد وتبني النظم الحديثة بقدر ما كان يعكس رفضهم للحكم القبلي، والدليل على ذلك أن ممثليهم الدينيين في المجلس الوطني سنة 1973 – 1975 حاولوا الوقوف في وجه المحاولات المختلفة لتحديث القانون والخدمات الحكومية المرتبطة به (انظر الفصل التاسع للتفصيل).

(1) إذا كان الأمر كذلك كيف نفسر إذن تعيين الشيخ خلف بقرار صادر من الشيخ عيسى بن علي عام 1895 كقاضٍ للشرع بمدينة المنامة؟

الفصل الرابع

الاستعمار وإدخال النظام البيروقراطي

أرسـت الإصلاحـات التـي جـرت فـي العشـرينيات قواعـد البيروقراطيـة فـي الخدمـة المدنيـة والتـي تميّـزت، ولـو نظرياً، بمركزية السـلطة، والتـدرج، والوظائف، وتوحيـد القانون. ولكـن التنظيـم البيروقراطـي لا يعمـل تلقائيـاً بشـكل آلي، بل يتأثـر دائماً بالنظـام الاجتماعي الـذي يوجـد فيـه. إن تعريـف (فيبـر 1954: 439) للبيروقراطيـة علـى أنهـا تنظيـم يؤمـن «الدقة» والسـرعة، والثبات، وسـهولة الوصول إلى السـجلات، والاسـتمرارية والسرية الممكنة، والوحـدة، والتعـاون الشـديد، والحد من أسـباب الاحتـكاك وتقليل النفقات وعـدد الموظفين؛ هـو تعريـف مثالـي يتبـدل حسـب مـا تفرضـه العوامـل الاجتماعيـة والحضاريـة الفاعلـة في المجتمـع. مـن هنـا تأثـرت البيروقراطيـة التـي ظهرت فـي البحرين فـي العشـرينيات بعوامل عديـدة أهمهـا: التدخـل الاسـتعماري، ظهور النفـط، نيل الاسـتقلال، تركيبة البـلاد الاجتماعية، ونظـام الحكومـة القبلـي. نعالـج أولاً، تسلسـل الأحداث التي فرضـت إيجـاد البيروقراطية في البحريـن والتـي عُرفـت تاريخيـاً بالإصلاحـات الإداريـة، ونعمـد، بعد ذلـك، إلى دراسـة ما كان لهـذه الإصلاحـات مـن تأثيـر على حـدود التفاعـل بيـن القبائـل، والفلاحين، وسـكان المدن.

ازدواجية السلطة

لم تظهر البيروقراطية في البحرين بشـكل مفاجئ، نتيجة خطة شـاملة رسـمها المسـتعمر عـن سـابق قصـد وتصميـم ونفذهـا هكـذا بضربـة واحـدة، بـل جـاءت بشـكل تدريجـي، كردة فعـل لحـوادث تاريخيـة معينـة لعب فيهـا البريطانيـون وبعض القـوى المحليـة أدواراً مختلفة. لـم تكـن البحرين مقصـودة كهدف للإصـلاح: حقيقة الأمـر، أن البريطانيين اختاروهـا أولاً مركزاً لعملياتهـم التجاريـة فـي الخليـج، وهذا مـا دفعهم لاحقاً للقيـام بالإصلاحـات المعهودة.

بـدأ وجـود البريطانييـن فـي منطقـة الخليج بشـكل فعـال بعد إبـرام المعاهـدة العامة للسـلام عـام 1820، وظلـت المصالـح البريطانيـة حتـى نهايـة القرن التاسـع عشـر تجارية في أساسـها بالرغـم مـن بعـض الاهتمام فـي شـؤون الإدارة المحلية بادئ ذي بـدء. انصب اهتمام المسـؤولين البريطانيين على تحسـين حركة المرافئ، وعمليات إنتاج اللؤلؤ، وحركة الواردات

والصادرات، وعلى النظام السياسي العام الذي يسهّل التجارة الدولية وينشطها[*]. وكانت البحرين في ذلك الوقت تحت سلطة المقيم السياسي البريطاني في «بوشهر» ومساعده من جنسيات متعددة (آخرهم آغا محمد رحيم)[1] الذي اتخذ المنامة مركزاً له. وعمل بهذا التدبير من عام 1816 حتى عام 1900 عندما عيّن مسؤول بريطاني في هذا المركز في البحرين. وفي عام 1904 تغيّر المنصب البريطاني في المنامة من «مساعد» إلى «وكيل» سياسي، وبدأ بذلك عهد جديد في العلاقات البحرينية البريطانية التي كانت بداية التغير في نظام السلطة[**]. وفي عام 1935، تأسست القاعدة البحرية البريطانية في مدينة المحرق، وفي عام 1946 نقل مقر المندوب السياسي البريطاني في الخليج إلى البحرين.

بدأت البحرين منذ عام 1820، تتمتع بمكانة خاصة في سياسة بريطانيا الخليجية، فهي الباب الرئيس لشرق الجزيرة العربية والمركز المهم لتجارة الترانزيت وصيد اللؤلؤ. فقد جعلت اتفاقيات عامي 1880 و1892 البحرين بالفعل محمية بريطانية، إذ إنه، تبعاً لنصوص هذه الاتفاقيات، وافق الحاكم على أن تصبح بريطانيا مسؤولة عن سياسة البحرين، وتحميها من كل اعتداء خارجي، كما وافق على القبول بـ«النصائح» البريطانية فيما يختص بولاية العهد، وشؤون الجمارك، والتسهيلات الضرورية للمرافئ[***]. وفي تلك الأثناء، أخذ ازدهار اللؤلؤ – الذي شهدته البحرين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذي توافق مع الاستقرار السياسي في الخليج – يجتذب إلى البحرين أعداداً كبيرة من العمال، والمستثمرين، والتجار الأجانب.

وخلق هذا التواجد الكبير للأجانب والذي لم تعرفه البحرين في تاريخها من قبل،

(*) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين لسنة 1875 – 1900.

(1) التوصيف ليس دقيقاً لمساعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج والذي يدير مصالح بريطانيا في البحرين. فهذا المساعد الذي تمّ تعيينه بشكل رسمي من قبل بريطانيا منذ عام 1816، كان يطلق عليه (الوكيل المحلي أو الوطني)، وكان في البداية من الهنود المقيمين في البحرين، ثم تم توظيف العديد من الشيعة في هذا المنصب، سواء من داخل أو خارج البحرين، من عائلة آل صفر، وبوشهري، ورجب، وفضل. ومن يذكره المؤلف هنا لم يكن آخر هؤلاء، فهو من عائلة آل صفر؛ وتولى مهمته من عام 1893 وحتى نهاية عام 1899، ومع مطلع عام 1900 تم تعيين آخر هؤلاء الوكلاء المحليين وهو حجي عباس ابن محمد بن فضل.
سلمان، محمد، وكلاء بريطانيا في البحرين بين 1816-1900م. تحت الطبع.

(**) مكتبة الهند الشرقية 55: L/P &S/10/1043:10.

(***) مكتبة الهند الشرقية 13_9: R/15/2/1/70.

مشكلة قضائية جديدة تتعلق بكيفية تعامل الهيئات الرسمية في البحرين مع الرعايا غير البحرينيين. ولم تكن هذه المشكلة مطروحة رسمياً قبل عام 1904، ذلك أن العُرف، قبل هذا التاريخ، أعطى البريطانيين حق فضِّ المشاكل بين التجار الأوروبيين الذين عملوا في البحرين، وأعطى حاكم أو حكام البحرين تدبير شؤون بقية السكان. والجدير بالذكر، أن فئة التجار الأوروبيين شملت موظفي الشركة الألمانية التي افتتحت لها فرعاً في البحرين عام 1901[1] لشراء أصداف المحار، كما شملت عدداً من تجار اللؤلؤ الذين بدأوا يفدون إلى البلاد منذ عام 1890.

حدث في عام 1904 أن حصل نزاع بين عمال المؤسسة الألمانية والفداوية التابعين لعلي بن أحمد، ابن شقيق الحاكم، وكان من نتيجة ذلك أن قام الشيخ الخليفي بهجوم ضد المؤسسة الألمانية، مما دفع البريطانيين للتدخل السريع وإيقاف الاشتباك. بعد هذا التدخل، حصل البريطانيون على تنازلات جديدة من الحاكم فأجبروه على نفي علي بن أحمد إلى بومباي لمدة خمس سنوات، وإلغاء أعمال السخرة عن الأجانب، وإعطاء المسؤولين البريطانيين حق الإشراف على شؤون الجاليات الأجنبية[*].وضعت هذه الاتفاقية لعام 1904 موضع التنفيذ فوراً قبل اعتراف الحاكم بها رسمياً عام 1909.

لم يتوقع أحد أن يكون لمضمون هذه الاتفاقية نتائج خطيرة كما حصل بالفعل، فيما بعد. ففي بلد كالبحرين، حيث لا يوجد إحصاءات سكانية، ولا مكتب يعنى بشؤون الأجانب، ولا سياسة وطنية للتجنيس – في بلد كهذا – يصبح من الصعب جداً التمييز بين «الأجنبي» والمواطن. وبدأت المشكلة تزداد تعقيداً مع تدفق موجات جديدة من الأجانب العاملين في إنتاج اللؤلؤ، ومع المطالب الإيرانية، والوهابية، والتركية المتكررة بتبعية جزر البحرين لها. استغلت هذه الدول مرسوم عام 1904 لوضع رعاياها العاملين في البحرين في إنتاج اللؤلؤ تحت السلطة القضائية للمندوب البريطاني، مما أضعف السيادة البحرينية ونال من شأنها. وما إن أطلّ عام 1911، حتى كان رعايا بريطانيا العظمى، والهند، وألمانيا، وأميركا، والسعودية[2]، وتركيا، والرعايا العرب من غير البحرينيين تحت

(1) كان إنشاء فرع للشركة الإلمانية (وينك هاوس وشركاه)، وهي مختصة بتجارة اللؤلؤ عام 1901، كأول وكالة ألمانية في البحرين؛ قد أدى إلى إثارة عدة مشكلات سياسية مما دفع البعض للاعتداء على مقرها بالمنامة في أيلول (سبتمبر) من عام 1904.

(*) مكتبة الهند الشرقية 55 : L/P&S/10/1043.. انظر أيضاً التقرير الإداري للبحرين لسنة 1905: 79.

(2) لم يكن هناك كيان سياسي عام 1911 اسمه المملكة العربية السعودية، ولهذا يفضل إطلاق تسمية الوهابيين على أتباع ابن سعود، أو سكان شبه الجزيرة العربية، وهؤلاء لا يمكن أن تشملهم كلهم الرعاية البريطانية.

إشراف ومسؤولية المعتمد البريطاني في المنامة. ولم يكن الموضوع واضحاً ودقيقاً بالنسبة لإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وذلك لأن عدداً كبيراً من سكان البحرين آنذاك كان يمكنه أن يطالب، وعلى أساس اجتماعي محض، بانتمائه إلى أي من هذه البلدان. وهكذا، طالب العرب الذي جاؤوا من أصل نجدي معاملتهم كرعايا لحكم آل سعود، وطلب الإيرانيون من السُّنة والشيعة، كما طلب بعض الشيعة العرب من البحرين، معاملتهم كإيرانيين.

وفي غياب تحديد واضح «للأجنبي»، أصبح مجال التلاعب في هذا النظام واسعاً جداً. فمثلاً، أصدر التاجر عبد القيس «كال عيوارز»، بحجة الانتماء إلى الجالية الفارسية(*)، جوازات رسمية لكل من طلب السفر إلى إيران. وعلى هذا الأساس تعاملت المفوضية البريطانية في الحكم في الحالات المشابهة: فحررت العبيد(**)، وحمت النساء الجانحات(***)، ومنحت حق اللجوء السياسي لعدد من التجار العرب الذين طردوا من البحرين لارتكابهم أعمال احتيال وتهريب، وغيرها من الجرائم العرفية(****). نقول «عرفية» لأن المعتمدية البريطانية استرشدت في محاكماتها بالقوانين المدنية والجزائية الهندية والتي لم تتوافق كلياً مع الأعراف المحلية السائدة.

وباختصار، خلق المرسوم – القانون الذي صدر عام 1904 ازدواجية في نظام السلطة تمثل بالحاكم من جهة، وبالمعتمد البريطاني من جهة أخرى. وعندما أعطي المعتمد البريطاني بين 1904 و1923 حق السلطة القضائية على الأجانب، وقعت خلافات عدة بين المعتمد والحاكم حول مسألة مَن يحكم مَن؟ وتبعاً لأية قوانين وأحكام؟ ورغبة منه في إبقاء «الأتراك»، أي العرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني في العراق وشرقي الجزيرة العربية، وأهالي نجد وسكان الخليج العرب المتواجدين في البحرين تحت سلطته، طالب حاكم البحرين بتبعية هؤلاء له، غير أن المعتمدية البريطانية كانت تصر على أن يبقى هؤلاء تحت سلطتها القضائية عملاً بأحكام المرسوم – القانون لعام(*****) 1904، وبعد هذا التحدي لسلطته، راح الحاكم يعمل بشكل هادئ ضد المسؤولين البريطانيين، فسعى

(*) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين لسنة 1911: 97.

(**) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1907: 100، 1908: 92، 1911: 100.

(***) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1906: 67. انظر أيضاً R/15/2/K/17.

(****) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1910: 83.

(*****) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1917 و1918: 54 و1919: 61 و1920: 65. انظر أيضاً 15/2/1/59 : 62, L/P&S/10/1043 : 59

إلى تأجيل إصلاح المرفأ والجمارك معتبراً إياها من «محظيات التجارة البريطانية»، كما اتفق على تسميتها آنذاك، والمعروف أن المسؤولين البريطانيين كانوا دائماً يلحون على الحاكم بتحسين المرفأ والجمارك وفقاً لازدياد عمليات التصدير والاستيراد، ولكن «طلباتهم ونصائحهم» كانت تذهب عبثاً(*).

إن ازدواجية السلطة التي أخذت تظهر بوضوح بعد عام 1904، يضاف إليها عدم رضى السلطات البريطانية على الحاكم لإهماله تحسين خدمات المرفأ والجمارك؛ زادت من حدة الصراع بين الحاكم والمعتمد البريطاني، وأدت بالتالي إلى تدخل الأخير مباشرة في شؤون الإدارة المحلية في البحرين. وكان لاندلاع الحرب العالمية الأولى أثر كبير على هذا التدخل، خصوصاً وأن الحرب شكّلت خطراً بارزاً على الوجود البريطاني في الخليج. فعندما شعر حاكم البحرين أن بريطانيا، الدولة التي حددت له سلطاته، وصلاحياته، وامتيازاته، قد تهزم بالحرب، أخذ يتقرب من العثمانيين لاستمالتهم إليه. وفي تلك الأثناء، كان الوهابيون قد احتلوا الأحساء، المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وأخذوا يتطلعون نحو البحرين قصد احتلالها، كما أن إيران، وتركيا لم تكفا عن المطالبة بالجزيرة. وعندما شعر البريطانيون بأن موقفهم غير ثابت، وأن شعب البحرين، باستثناء بعض أفراد العائلة الحاكمة، لا يتعاطف مع الحلفاء(**)، اندفعوا إلى تشديد قبضتهم على البلاد. فسّر البريطانيون عدم تعاطف شعب البحرين مع الحلفاء، بأنه جاء نتيجة لموقفهم السلبي من اضطهاد الحاكم للشيعة، ولترددهم في إجراء الإصلاحات الإدارية(***).

الإصلاح بالوفاق

فور انتهاء الحرب العالمية الأولى، أخذت بريطانيا تعيد النظر في سياستها في البحرين، فأوكلت منصب المعتمد السياسي إلى مسؤولين بريطانيين كانوا قد خدموا في العراق ونالوا تدريباً أكاديمياً في اللغة العربية وشؤون الحضارة المختلفة. ومن هؤلاء المسؤولين الكابتن ن. ن. إي براي (N.N. E Bray) الذي عيّن عام 1918 في منصب

(*) الشكاوى حول افتقار المرفأ إلى خدمات وإدارة جيدة تعود إلى سنوات 1889 – 1886. انظر تقارير البحرين الإدارية 1885 – 1886: 6. محادثات لتحسين الحالة الموجودة في تقارير البحرين الإدارية 1905/ 87 و1912: 101 و1913: 117.

(**) مكتبة الهند الشرقية 70 – 687: R/15/2/7/28.

(***) الصحافة الإيرانية قامت بحملة إعلامية ضد اضطهاد الشيعة في البحرين حوالي أواخر الحرب العالمية الأولى وطلبت أن تصحح المظالم.

المعتمد البريطاني في البحرين، والميجر هـ. إي. ب. ديكسون (H. E. B. Dickson) بعد ستة أشهر في المنصب نفسه. والميجر س. ك. ديلي (C. K. Daly) الذي عيّن عام 1920 وخدم حتى عام 1926[*]. ومع تعيين الكابتن براي، بدأت السياسة البريطانية تتحول من دور تقديم التوصيات الإصلاحية للحاكم ـ على أمل أن يطبقها ـ إلى دور العمل على تطبيقها مباشرة. والجدير بالذكر في هذا المجال، أن موضوع الإصلاحات كان، منذ بداية القرن، مدار بحث بين المعتمد السياسي البريطاني في البحرين والمقيم السياسي في «بوشهر»، وحكومة بومباي، ووزارة الخارجية البريطانية. بينما كان المعتمد والمقيم السياسيان يشددان على ضرورة الإصلاحات، كانت حكومة بومباي ووزارة الخارجية تنصحان باتباع «سياسة التروي». ولكن بعد الحرب مباشرة، بدلت الحكومة والوزارة مواقفهما وأصدرت تعليماتها إلى المسؤولين البريطانيين في الخليج تدعوهم إلى العمل على تحسين الوضع الداخلي بوسائل هادئة وغير مباشرة لكسب ثقة الحاكم[**].

ولتحقيق هذا الهدف، أرسل الكابتن براي عام 1919 الشيخ عبد الله، الابن الثاني للحاكم، إلى لندن، أولاً، لمكافأته على موقفه المتعاطف مع الحلفاء إبّان الحرب، وثانياً، لإثارة اهتمامه بموضوع تحديث الإدارة. إلّا أن الشيخ عبد الله فهم، بالموافقة مع والده الحاكم، مغزى الزيارة بشكل مختلف. فحاول أثناء وجوده في لندن العمل على إقناع الحكومة البريطانية بتعديل سياستها العامة في البحرين بهدف إعادة سلطة الحاكم إلى ما كانت عليه قبل عام 1904، كما طلب، بشكل خاص بوضع حاكم البحرين على قدم المساواة مع بقية الحكام العرب في الإمارات المجاورة. هذا يعني إعطاءه حق ممارسة السلطة القضائية على جميع الرعايا المقيمين في أراضيه، وحق اختيار أعضاء المجلس العرفي، ومنحه امتيازاً خاصاً يجيز له الاتصال المباشر بالسلطات العليا في لندن متخطياً بذلك المعتمد السياسي في البحرين[***].لم يحصل الشيخ عبد الله من السلطات البريطانية على التزامات رسمية بأي من هذه المطالب، لا بل بالعكس، تلقى في عام 1920 رفضاً رسمياً لها جميعها. وفي طريق عودته إلى البحرين توقف الشيخ عبد الله في القاهرة، وبعد اطلاعه على الحركات الاستقلالية في مصر، عاد إلى البحرين وأنشأ، بالتعاون مع بعض التجار البحرينيين، أول مدرسة رسمية في البلاد سماها مدرسة «الهداية الخليفية»، وعيّن معظم أساتذتها من سوريا ومصر.

(*) ديكسون هو كاتب وله «عرب الصحراء» (1949) و«الكويت وجاراتها» (1956).

(**) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/9/1: انظر المراسلة رقم 27/3/1927.

(***) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين لسنة 1919: 61.

وفي تلك الأثناء، أصبح الميجر (ديكسون) معتمداً سياسياً في البحرين. كان (ديكسون) يعتقد أن النفوذ البريطاني «قام على الخوف أكثر من الاحترام»[*] فسعى إلى إدخال الإصلاحات الإدارية بالوفاق عن طريق التفهم، والتفاهم، وبناء المحاكم المدنية، والتنظيمات البلدية، والمدارس وغيرها من مؤسسات التحديث. وفي هذا السبيل، أنشأ في عام 1919 محكمة مشتركة يرأسها المعتمد السياسي والشيخ عبد الله للنظر في الدعاوى التي يقيمها الأجانب ضد الرعايا البحرينيين، كما أنشأ في تموز (يوليو) 1920 مجلساً بلدياً مؤلفاً من ثمانية أعضاء، يختار الحاكم أربعة منهم ليمثلوا البحرينيين، ويختار المعتمد البريطاني الأربعة الآخرين ليمثلوا الجاليات الأجنبية. عيّن ديكسون الشيخ عبد الله رئيساً للمجلس البلدي كما عيّن محمد روشان آختر، هندي الأصل ومن رعايا بريطانيا، سكرتير المجلس، وأوكلت للمجلس مسؤوليات مدنية كالصحة العامة، والنقل، والمواصلات والماء والكهرباء، كما أعطي له الحق في إنشاء فرقة صغيرة من الحرس البلدي بدل الإمارة والفداوية التي تمَّ حلها.

هذه السياسة التي اتبعها (ديكسون) في تنظيم المجلس البلدي، اتبعها أيضاً في تنظيم المجلس العرفي (customary council)، فاختار خمسة أعضاء لتمثيل البحرينيين وخمسة لتمثيل الجاليات الأجنبية، وأعطى المجلس حق النظر في القضايا التجارية بما فيها القضايا المتعلقة بإنتاج اللؤلؤ. وهكذا في عام 1923، ألغيت محكمة «السالفة» وحلّ المجلس العرفي محلها. وفي عام 1920 عيّن الحاكم، ولأول مرة في تاريخ البحرين، قاضياً شيعياً هو الشيخ سليمان بن أحمد الحرز من جد حفص[1]، وجاء هذا التعيين ليعبّر عن التحوّل الهام في الممارسات القضائية السابقة، إذ أصبح القضاة الشيعة مسؤولين حكوميين معترف بهم رسمياً، بدلاً من كونهم قادة اجتماعيين يخرجون من صفوف الشعب.

تركزت الإصلاحات خلال عهد (ديكسون) على المحاكم والمؤسسات البلدية، وكانت الغاية من ذلك التخلص من ازدواجية السلطة التي تحكمت بالبلاد بعد عام 1904 وأدّت إلى خلافات عديدة بين الحاكم والمعتمد البريطاني. غير أن هذه الإصلاحات لم تؤتِ ثمارها كما قدر لها. جلّ ما فعلته هو أن حوّلت مسرح الخلاف من المجالس الخاصة

(*) هذا مأخوذ من رسالة (ديكسون) في 1920/1/5 إلى المستشار السياسي البريطاني في «بوشهر» انظر مكتبة الهند الشرقية R/15/2/1/70.

(1) كان الشيخ خلف العصفور هو أول قاضٍ شيعي بحريني يتمّ تعيينه من قِبل الشيخ عيسى بن علي عام 1895، في موقع قضاء الشيعة بالمنامة.

إلى المحكمة المشتركة والمجلس البلدي – ويعود السبب في ذلك إلى موقف الحاكم وأعوانه من محاولات (ديكسون) التي اعتبروها، وعن حق، إضعافاً لسلطة الحاكم ونفوذه، وامتهاناً لسيادته وسطوته. أدّى دخول الممثلين الأجانب في عضوية المحاكم والمجالس ومشاركتهم في أعمالها إلى تحديد سلطة آل خليفة وبعثرة قوتهم، وإلى إضعاف سلطانهم وإخضاعه لإرادة الشعب، ولو بشكل معتدل.

وبدلاً من رفض الإصلاحات صراحة، لكونها تحد من سلطة العائلة الحاكمة وسلطانها، حاول الشيخ عبد الله، الذي ترأس المجلس البلدي ومثّل الحاكم في المحكمة المشتركة، أن يعطل عمل هاتين المؤسستين في مناسبات عدة على أساس أنها تتعارض مع نصوص العرف القبلي. كما حاول الحاكم استغلال الاختلاف في وجهات النظر بين مختلف مراكز البيروقراطية البريطانية ـ أي بين المعتمد السياسي والمقيم السياسي في «بوشهر» من جهة، وبين حكومة بومباي ووزارة الخارجية البريطانية من الجهة الأخرى ـ ليمارس ضغوطاً مستمرة على المعتمد البريطاني المقيم في البحرين ليتخلى عن فكرة الإصلاحات المقترحة. وفي هذا السبيل، ساق أصدقاء الشيخ عبد الله ومعاونوه عدداً من العرائض الرافضة لمشاريع (ديكسون) الإصلاحية وأرسلوها إلى المقيم السياسي في «بوشهر» وإلى حكومة بومباي يطلبون منهم إلغاءها. وكان من بين هؤلاء الأصدقاء والمعاونين حافظ وهبة، جاسم الشيراوي الذي كان مدير ميناء المحرق، وعبد الوهاب الزياني، وهو أحد التجار المعروفين، وآخرون غيرهم ممن كان يعمل في مدرسة الهداية الخليفية، أو ينتسب إلى النادي الأدبي.

التدخل الاستعماري والمقاومة القبلية

وفي تلك الأثناء، حدث أن نُقل (ديكسون) من البحرين إلى مكان آخر في الخليج، ففسر معارضو خططه الإصلاحية هذا النقل بأنه رضوخاً لمطالبهم وبأن البريطانيين صرفوا النظر عن الإصلاحات، ولكن سرعان ما أثبت تعيين الميجر (س. ك. ديلي) مكانه عكس ذلك. بعد بضعة شهور، راحت الأحداث تتطور بشكل حاد وخطير، خصوصاً وأن الميجر ديلي كان متعجرفاً يساوم، بخلاف سلفه (ديكسون) الذي كان يحترم القانون القبلي المحلي احتراماً شديداً ويفضل إدخال الإصلاحات عن طريق الحوار والإقناع. زد إلى ذلك، أن ديلي بعد محاولته الفاشلة في تنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية في العراق خلال انتفاضة 1918ـ 1920، أصبح أكثر تصميماً على تنفيذ هذه الإصلاحات في البحرين. فما كاد يتسلم منصبه

في البحرين حتى راح يسعى إلى تقويض سلطة الشيخ عبد الله وإضعاف نفوذه، رغم معرفته السابقة لما للشيخ عبد الله من تأييد ودعم بين رجال القبائل[*].

صحيح أن زيارة الشيخ عبد الله إلى لندن لم تُعِد إلى آل خليفة السلطة التي تمتعوا بها من قبل، ولكنها قوّت مكانته في البلاد. بعد الزيارة أخذ الشيخ عبد الله يتقلد مسؤوليات عامة كثيرة على حساب الشيخ حمد، أكبر أبناء الحاكم والذي عينه الحاكم ولياً للعهد عام 1893. ولإضعاف سلطة الشيخ عبد الله، عيّن الميجر ديلي الشيخ حمد بدلاً عنه في المجلس البلدي والمحكمة المشتركة، واستبدل في الوقت نفسه سكرتير المنامة محمد روشان آختر، الهندي الأصل، بمحمد شريف وهو تاجر من أصل إيراني، وكان يقدّر عدد الرعايا الإيرانيين في تلك الأثناء بحوالي 12 ألفاً وعدد العرب بـ 82 ألفاً[**]. وبالإضافة إلى ذلك، حلّ ديلي «حلقة المثقفين» الأدباء الذين عملوا جنباً إلى جنب مع الشيخ عبد الله في مدرسة الهداية والنادي الأدبي. هذه الإجراءات لم تكن الغاية منها إضعاف النفوذ الشخصي للشيخ عبد الله بقدر ما كانت محاولة لتقويض الدعائم السياسية المحلية التي ارتكز عليها، أي السلطة القبلية الرافضة للإصلاحات[***].

وبدلاً من أن يعمل الميجر ديلي تبعاً للتعليمات الواردة من حكومة بومباي فيسعى لتحسين الإدارة «بالطرق السلمية ويكسب ثقة الشيخ»، أخذ يستغل تناقضات المجتمع والنظام البحريني لزعزعة الحكم وفرض الإصلاحات. وجد ديلي في الشيح حمد، الذي كان قد اعترف به البريطانيون ولياً للعهد عام 1901، حليفاً قوياً وقاعدة متينة يمكن الارتكاز عليها لإضعاف نفوذ الشيخ عبد الله وما يحظى به من تأييد قبلي[****]. وهكذا، بدأ ديلي يعمل لتقويض دعائم الحكم القبلي، أولاً، بإعادة السلطة للشيخ حمد الذي عهد إليه عام 1921 «أمر إدارة الشؤون العامة»[*****]، وثانياً بتعيين محمد شريف سكرتيراً عاماً لبلدية المنامة، وكان هذا التعيين بداية التحرك الشيعي (وهم يشكلون نصف السكان)[1] ضد الحكم القبلي. ولم تمض شهور قليلة إلا وأصبحت الإصلاحات الإدارية

(*) مكتبة الهند الشرقية، التقارير الإدارية للبحرين 1919: 65 و1920: 69.

(**) مكتبة الهند الشرقية 298: L/P&S /10/1039.

(***) إن نفي المجموعة التي تضم حافظ وهبة حدث استناداً إلى اتفاق سنة 1919 الذي أعطى للبريطانيين صلاحية إخراج جماعات أجنبية من البحرين. انظر L/P&S /10/1039 سنة 1919.

(****) مكتبة الهند الشرقية 7: R/10/2/1/70.

(*****) مكتبة الهند الشريقة والتقرير الإداري للبحرين 1921: 62.

(1) كان الشيعة آنذاك يشغلون أكثر من هذه النسبة باعتراف الوثائق البريطانية بأنهم الغالبية من سكان البحرين.

الموضوع السياسي الرئيس في البلاد. انقسمت البحرين من جرّاء ذلك إلى عدة فرقاء تتجاذبهم تيارات الرفض والتأييد، وتمحور هؤلاء الفرقاء تدريجياً حول شعبتين أسايتين: تألفت الأولى من الشيعة المؤيدين للإصلاحات، وتألفت الثانية من المجموعات القبلية التي عارضت الإصلاحات. وانقسمت أيضاً أسرة آل خليفة الحاكمة حول الموضوع، فبعض أفرادها أيّد الإصلاحات وعمل على تنفيذها بقيادة الشيخ حمد وبدعم من المعتمد السياسي، وعارضها البعض الآخر وعمل على تعطيلها بقيادة الحاكم والشيخ عبد الله وبدعم من رجال القبائل.

ودخل الفريقان عامي 1921 و1922 في صراع مرير ضد بعضهما البعض، كل يرسل بدوره العرائض والعرائض المضادة مرة إلى المعتمد السياسي في البحرين أو إلى المقيم السياسي في «بوشهر»، ومرة إلى حكومة بومباي أو إلى وزارة الخارجية البريطانية. وفي حزيران (يونيو) عام 1921، قام وفد كبير من الشيعة، يبلغ عدده حوالى خمسين شخصية بارزة من أعيان البلد، بزيارة المعتمد البريطاني، ورفعوا إليه عريضة تأييد تطالب بتطبيق الإصلاحات، مضمناً إياها قصيدة طويلة تمدح ديلي والإصلاحات. وفي 21 كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها رفع الشيعة عريضة ثانية للمقيم السياسي مطالبين فيها هذه المرة بوضعهم تحت الحماية البريطانية. أما الميجر ديلي فرفع بدوره تقريراً(*) إلى حكومة بومباي بواسطة المقيم السياسي في «بوشهر»، تناول فيه «بعض حوادث الفساد في الإدارة القبلية» وسوء الإدارة في الخدمات العامة. كما تناول «ضروب الاضطهاد» التي يعاني منها السكان الشيعة المحليين.

وقام الفريق الرافض للإصلاحات، الذي كان يضم تجار اللؤلؤ والربابنة، ورؤساء القبائل، بإرسال العرائض المتكررة تطالب بعزل الميجر ديلي والشيخ حمد وإعادة السلطة للحاكم. خاف التجار على ضياع الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في التجارة والتسهيلات الجمركية التي كانوا يمارسونها بالنسبة للحكم القبلي، كما رأى رؤساء القبائل والربابنة في الإصلاحات تجاوزاً وتقليصاً لـ«حريتهم في إنتاج اللؤلؤ»، فسَّر رجال القبائل المساواة أمام القانون، فيما يتعلق بالضرائب والقضاء كما تقرّه الإصلاحات، ضرباً من ضروب الخضوع لقوة عظمى، «القبيلة البريطانية» كما كانوا يسمونها في مجالسهم الخاصة، وهم الذين رفضوا الخضوع لآل خليفة سابقاً.

(*) تلخيص هذا التقرير موجود في مكتبة الهند الشرقية 388 – 361: L/P&S /10/1039.

أما حكومة بومباي، فلم تكن تعرف، بشكل أكيد، ما قد يترتب من نتائج سلبية عن تنفيذ الإصلاحات، فراحت تتحرك ببطء تحسب لكل حادثة حساباً. وخلال عامي 1921 و1922 لم تتخذ قرارات مهمة في هذا السبيل، مما جعل أنصار الإصلاح يطالبون بتنفيذ الإصلاحات الإدارية من جديد، فقدَّم الشيعة في شهر كانون الثاني (يناير) من سنة 1922 عريضة ثانية تطالب بالإصلاح(*)، ولكن دون جدوى، وفي أيار (مايو) كتب الميجر ديلي يقول: «خابت الآمال التي علقها الشيعة على الإصلاحات»(**)، وفي شهر كانون الأول (ديسمبر)، حذر من «انهيار» الضغوط التي قامت تطالب بالإصلاح(***). وظن معارضو الإصلاحات أن تأخير حكومة بومباي في الإقدام على التنفيذ، إشارة واضحة لتمييع القضية برمتها، فعمدوا إلى استعمال العنف بقصد تعطيل الإصلاحات مرة واحدة. ونشط في هذا المجال فريقان، كل يعارض الإصلاحات لسبب مختلف عن الآخر: رأى الفريق الأول، المتمثل بآل خليفة بقيادة الحاكم، أن الإصلاحات تضعف سيادته وسلطانه ونفوذه في البلاد. ورأى الفريق الثاني، المتمثل بقبيلة الدواسر وببعض تجار نجد، أن الإصلاحات تخضعهم لسلطة مركزية وبالتالي تحد من استقلاليتهم في التحرك والعمل. والمعروف أن الدواسر كانوا من أقوى المجموعات القبلية في البحرين في ذلك الحين، ولهذا السبب لم يعترفوا بالشيخ حمد ولياً للعهد، ولم يدفعوا الضرائب لآل خليفة لاعتقادهم أن دفع الضرائب يعني الخضوع والتبعية في الأعراف القبلية. وفي أيار (مايو) عام 1922، قام بعض شيوخ الدواسر بزيارة نجد وحصلوا من قادتها الوهابيين على وعد بدعم موقفهم ضد الإصلاحات.

كان موقف أمير نجد المعارض من الإصلاحات أمراً يشوبه الغموض، ومن الواضح أن الإصلاحات كانت تشكل تهديداً عقائدياً للدولة الدينية التي كان يسعى لإقامتها في شبه الجزيرة العربية. أو ربما كان يريد، بدعمه معارضي الإصلاحات، أن يزيد حدة الصراع الداخلي ليسهل له بعد ذلك دخول البحرين. ولعل السبب الأخير هو الأقرب إلى الواقع لأنه يتماشى مع سياسة الملك عبد العزيز التوسعية، وما تواجده في منطقة الأحساء خلال الاضطرابات التي قامت في البحرين عام 1923 سوى الشاهد القاطع على صحة هذا التفسير، هذا بالإضافة إلى أن ممثله في البحرين، عبد العزيز القصيبي، أحد «ملوك اللؤلؤ» المعروفين، كان من أكبر المعارضين للإصلاحات.

(*) مكتبة الهند الشرقية 119 – 118، 75، 46: L/P&S /10/1039.

(**) مكتبة الهند الشرقية 21: R/15/2/9/11.

(***) مكتبة الهند الشرقية 35: R/15/2/9/11.

صحيح أن معارضي الإصلاحات اتحدوا لمحاربتها، ولكن اتحادهم كان على السلبيات والرفض، لا على الإيجابيات والتفاهم. اتفقوا على رفض الإصلاحات واختلفوا على نوعية الحكم الذي تجب إقامته في البحرين فيما لو ظفروا بالسلطة. لا بل، إننا نشك في أنهم استطاعوا تنسيق عمليات المقاومة فيما بينهم: ففي الوقت الذي عارضوا فيه الإصلاحات، ظل كل واحد منهم يناور ضد الآخرين لإبعادهم عن مسرح السلطة والنفوذ.

بداية العنف

اتخذ العنف منعطفاً جديداً عام 1923 – قبل تلك السنة لم تحصل سوى مناوشات متفرقة كحادثة إطلاق الرصاص على مراكز الشرطة، وحادثة قتل أحد رجال الشرطة في كانون الثاني (يناير) 1922. صحيح أن هوية مطلقي النار لم تكشف، إلا أنه من المعتقد بأنها كان تعمل بالتعاون مع الحاكم القائم(*). وفي ربيع عام 1923، حصلت أعمال عنف لم يسبق لها مثيل متخذة طابع الانقسامات الدينية والقومية البحتة، حارب السُّنة المدينيون الذين جاؤوا من أصلٍ نجدي، الشيعة المدينيين الذين جاؤوا من أصل فارسي، كما حاربت القبائل السنية الفلاحين الشيعة. وبالطبع لا نريد أن نحمل القارئ عبء التفاصيل الخاصة بكل حادثة، أو البحث في مَن قام بها؟ وضد مَن؟ وأية إجراءات اتخذت ضده؟ يكفينا أن نذكر هذه العمليات لنضع القارئ في الجو العام الذي سيطر على تلك الفترة من تاريخ الإصلاحات.

في آذار (مارس) عام 1923 هاجم دواسر البديع قرية باربار الشيعية، وبعد ذلك، وتحديداً بين الأول والحادي عشر من أيار (مايو) وفي العشرين من نيسان، حصلت حوادث شغب بين النجديين والإيرانيين في المنامة، وقيل يومها إن سبب الاضطرابات يرجع إلى سرقة خادم إيراني ساعة يد سيده النجدي(**). وفي 12 أيار (مايو)، تحرك الأمير عبد العزيز بن سعود إلى منطقة الهفوف ليتابع الأحداث عن قرب، وفي اليوم نفسه قام الدواسر بمهاجمة قرية عالي الشيعية ضاربين بعرض الحائط القوانين المرعية الإجراء، وفي الوقت نفسه تقريباً هاجم الشيخ خالد بن علي آل خليفة قرية سترة الشيعية. وكان من نتيجة أعمال الشغب، والغارات، والهجمات أن قتل حوالى اثنا عشر شخصاً وجرح عشرات وحرقت البيوت، وسلبت الممتلكات، واغتصبت النساء(***).

(*) مكتبة الهند الشرقية 320: R/15/2/5/5.

(**) لمزيد من التفاصيل حول سرقة الساعة انظر مكتبة الهند الشرقية 6 – 2: R/15/2/1/59.

(***) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1923: 67 – 70.

وكانت الغاية من هذه الأعمال، إرهاب الشيخ حمد، وإرباك الميجر ديلي، وإضعاف دعم الشيعة للإصلاحات المقترحة. إلا أن ردّ فعل الشيخ حمد والميجر ديلي كان سريعاً وحاسماً، ففي 14 (مايو) عام 1923 وصلت سفينتان حربيتان، (ترايد وكروكس)، إلى البحرين، وفي السابع عشر من الشهر تحوّلت إدارة الشؤون الفعلية[*] إلى الشيخ حمد وفي الرابع والعشرين، أعطيت الأوامر لمسؤول الجمارك بإعطاء المدخول إلى الشيخ حمد. وفي اليوم نفسه، ترك أمير نجد منطقة الأحساء واتجه إلى الرياض، وفي التاسع والعشرين أبعد ممثله القصيبي من البحرين بموجب اتفاقية جديدة بين المسؤولين البريطانيين والشيخ حمد تمنحهم «الحق الشرعي بترحيل الأجانب»[**].وهكذا عومل بعض التجار الذين عارضوا الإصلاحات كعبد الوهاب الزياني، وأحمد بن لاحج اللذين أبعدا إلى بومباي.

ولكي يتمكنوا من إدخال الإصلاحات التي يشاؤون بالطريقة التي يشاؤون، طلب المسؤولون البريطانيون من الحاكم في 12 أيار (مايو) أن يتخلّى عن منصبه لمصلحة ولي العهد. رفض الحاكم الإذعان بادئ الأمر بحجة أن عليه أن «يتشاور مع القبائل أولاً»، ولكنه أجبر على التنازل في السادس والعشرين من الشهر، حين أعلن س. ج. كنوكس (Knox)، المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، أمام مجلس ضمّ ما بين 200 و300 من أعيان البحرين استقالة الشيخ عيسى الإجبارية وتعيين الشيخ حمد «كنائب للحاكم»[***].

غير أن هذه الإجراءات لم تف بالغرض المطلوب فلا التنازل الإجباري من قبل الحاكم، ولا البدء بالتنفيذ الفوري للإصلاحات خفف من حدة المقاومة: استمر رؤساء المجموعات القبلية و«النواخذة» وعدد من التجار السنّة في معارضة الإصلاحات والحكم الجديد، وقدّموا عدداً من العرائض إلى المقيم السياسي في بوشهر وإلى حكومة بومباي يطالبون فيها بنقل الميجر ديلي وإعادة السلطة العامة للحاكم[****]. وطالبوا، بشكل محدد، بإلغاء المجلس البلدي، وبإعادة الشرعية لنظام «الإمارة» ومحاكم «السالفة».

(*) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1923: 68.

(**) مكتبة الهند الشرقية 69: R/15/2/11.

(***) لتقرير تاريخي كامل عن هذه الأحداث انظر مكتبة الهند الشرقية 15/2/9/11 وR/15/2/1/70 R/15/2/1/59 و R/10/1039.

(****) فئة المعارضين ضمت عيسى بن علي آل خليفة، أحمد بن لاحج عن فلاسة، عبد الله بن إبراهيم عن السادة جبر بن محمد المسلم، شاهين بن صقر الجلاهمة، عبد الوهاب الزياني، مهنا بن فضل النعيم، محمد بن راشد المناعي، أحمد بن عبد الله الدوسري، محمد بن راشد البنعلي، أحمد بن جاسم بن جودر. انظر 15/2/1/61.

وبالمقابل قام الشيعة، بتقديم العرائض المضادة التي تؤيد تنفيذ الإصلاحات ودعم الشيخ حمد والميجر ديلي[*]. وفي معرض ردها على هذه العرائض المختلفة، حذرت وزارة الخارجية البريطانية في 14 حزيران (يونيو) 1923 «المعتمد السياسي من التورط كثيراً أو التدخل مباشرة في شؤون الحاكم كي لا يفقد حريته وسيادته، فيصبح بالتالي مجرد موظف برتبة عالية»[**]، إلا أن وزارة الخارجية لم توضح بدقة ما تعنيه كلمة كثيراً وكلمة «مباشرة»، إذ إنني عندما اطلعت على سجلات الوثائق البريطانية، تكوّن عندي انطباع عام بأن المسؤولين البريطانيين الذين خدموا في السلك الخارجي منحوا حرية كبيرة في أعمالهم، بل كانوا، على ما يبدو، يرسمون السياسة ولم يكونوا مجرد آلات للتنفيذ. ولهذا السبب، استعملنا في كتابنا هذا تعبير «المسؤولين البريطانيين» بدلاً من السياسة البريطانية في الخليج للدلالة على أن الجزء الأكبر من الإصلاحات الإدارية في البحرين كانت من صنع وإخراج الميجر ديلي الذي استطاع أن يقنع المقيم السياسي في «بوشهر» وحكومة بومباي، ووزارة الخارجية البريطانية بصحة رأيه، وكسب تأييدهم.

وبعد تنازل الشيخ عيسى عن الحكم، انتقلت السلطة برمتها إلى الشيخ حمد الذي حاول، قبل كل شيء، أن يعالج الاضطرابات في البلاد حسب القوانين الرسمية، أي بواسطة المحاكم، وكان اللجوء إلى المحكمة بمثابة نقطة تحول في الأعراف القبلية، حيث تسود مبادئ الثأر، وحيث يؤخذ الحق بالقوة لا بواسطة الإجراءات الشرعية. ولتعطيل سير المحاكمة القضائية وتماشياً مع العرف القبلي، اعترف شيوخ قبائل الدواسر وأبناء الشيخ خالد بن علي آل خليفة بالمسؤولية الجماعية عن الجرائم المرتكبة ضد الشيعة في عالي وسترة، وقاموا بتهديد الشهود الشيعة إذا ما حاولوا تقديم إثباتات جرمية محددة ضدهم. وبالفعل أقدم الدواسر في 19 حزيران (يونيو) سنة 1923 على ضرب بعض البحارة الشيعة قرب «خور فشت»، حيث كانوا يملأون جرابهم بالماء العذب استعداداً للذهاب إلى منطقة الهيرات للغوص على اللؤلؤ. غير أن الحكم الجديد لم يرضخ لهذه التهديدات فاعتقل، في اليوم نفسه، رئيس الدواسر، أحمد بن عبد الله، وظل موقوفاً لعدة أيام أجبر بعدها على دفع التعويضات المناسبة لأهل الذين قتلوا وجرحوا من جرّاء الهجوم على قرية عالي. المهم أن الغرامة دفعت بالمشاركة بين أبناء الدواسر، كما اشترك عدد من التجار السُّنة بالدفع. وكانت هذه أول مرة في تاريخ البحرين تقدم قبيلة من منزلة الدواسر إلى المحكمة تحت سلطة القانون العام.

(*) العريضة الشيعية ضمت إمضاءات 328 شخصية. انظر R/125/2/1/11.

(**) مكتبة الهند الشرقية 42: R/15/2/1/70.

وبعد فترة من أحداث العاشر من حزيران (يونيو) 1923، قتل الدواسر اثنين من الملالي الشيعة بالقرب من البديع، هما عبد الله بن أحمد، وحسن بن رمضان، انتقاماً منهما للدور الذي لعباه وقت محاكمات قضية عالي. وبعد هذه الجريمة أخذ الملالي يشجعون شيعة عالي للتحرك و«الوقوف على أقدامهم» وتزويد المحكمة بالشواهد الضرورية التي تدين الدواسر(*). وأصدرت المحكمة حكماً يفرض على أحمد بن عبد الله دفع غرامة قدرها 15 ألف روبية لقتله الملالي، ودفعت الغرامة فوراً. وبعد فترة قصيرة، غادر أحمد والجزء الأكبر من قبيلة الدواسر (حوالي ألفين) البحرين إلى جزيرة «راكا» في الدمام على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية واستقروا هناك، وبقيت بقية أفراد القبيلة (حوالي الألف) في البديع تحت قيادة الشيخ عيسى بن سعد الدوسري.

ومن المعروف أن انقسام الدواسر إلى قسمين، أحدهما في البحرين والآخر في الدمام شأن يهدد أمن البلاد وسلامتها، إذ أصبح باستطاعتهم، بهذه الطريقة، أن يغيروا على البحرين ويعودوا إلى الدمام في ليلة واحدة دون أن تنال منهم السلطة في أي من البلدين. ولكن الوهابيين وجدوا في انقسام الدواسر فرصة سانحة لاستمالتهم والعمل بواسطتهم على نشر الدعوة في البحرين، وعملاً بهذه الرغبة، أعفى الملك عبد العزيز الدواسر من دفع فريضة الزكاة، وسهّل توطينهم، وأعطى لهجرتهم طابعاً دينياً بتسميتهم «المهاجرين». وكانت ردة فعل الحكم في البحرين على هذه التطورات أن أصدر الشيخ حمد إنذاراً حذر فيه الدواسر المهاجرين إلى الدمام من العودة إلى قواعدهم في البحرين، ومنع المقيمين منهم من مغادرة البحرين دفعة واحدة، ولكن قبيل انتهاء مدة الإنذار في 18 تموز (يوليو) 1923، غادر البديع ما تبقى من الدواسر بقيادة الشيخ عيسى ابن سعد.

ومنعاً لقيام الدواسر بأي عمل انتقامي، أرسل الحكم الجديد في البحرين قوة برية صغيرة لاحتلال البديع، كما أرسل قوة بحرية بريطانية لحراسة مغاصات اللؤلؤ بعد أن منع الدواسر من العمل فيها، وأوقف الامتيازات العرفية التي كانت تسمح لهم بالإشراف على ينابيع المياه العذبة في البحر في «خور فشت»، وحرّر غواصيهم من ديون الغوص، وصادر ممتلكاتهم وقرر وضعها في المزاد العلني. وبالإضافة إلى كل هذا، كان على الدواسر أن يتحملوا عدداً من الضربات المؤلمة في الدمام. فقد شاء الملك عبد العزيز بن سعود، الذي منحهم الحماية، أن يستقروا في جبيل حتى يكونوا في متناول قواته. إلا أنهم

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/1/61.

آثروا الاستقرار في الدمام التي تحول إلى جزيرة خلال المد، وبالتالي حصناً طبيعياً ضد احتمالات الغزو، وخسروا عند نزولهم في الدمام عدداً من سفنهم بسبب الأمواج العالية، ووقع بينهم ستة قتلى إثر نشوب نزاع مرير بين فصائلهم المختلفة حول تقاسم الأرض(*).

إن رحيل الدواسر عن البحرين واستيطانهم في الدمام، أضعفهم سياسياً واقتصادياً، فلم يتسن لهم بعد ذلك الحين أن يستعيدوا سيادتهم على صيد اللؤلؤ وتجارته، وانخفض عدد أسطولهم من حوالي 400 سفينة إلى أقل من 200، كما قلّ بالتالي عددهم من حوالي أربعة آلاف رجل عندما كانوا في البديع إلى الألف تقريباً. زد إلى ذلك، أنه بعد استقرارهم في الدمّام باشر قادة الوهابيين بترويضهم ففرضوا عليهم فريضة الزكاة، وضريبة الجهاد.

وبعد تعرّضهم لمثل هذه الصعوبات، قدّم الدواسر التماساً إلى حكومة البحرين في عام 1926 يطلبون فيه المصالحة والعودة إلى قاعدتهم في البديع. والجدير بالذكر هنا، أن الشيخ حمد لم يقطع علاقته بهم نهائياً، بل احتفظ بشقيق زعيمهم، عبد اللطيف بن إبراهيم الدوسري، في خدمته الخاصة. وبعد مفاوضات مع المعتمد السياسي، والمقيم السياسي، ونائب الحاكم قرر الحكم، في شهر آذار (مارس) 1927، السماح للدواسر بالعودة إلى البحرين على أساس الشروط الآتية: دفع ضريبة الدولة كغيرهم من رعايا البحرين، الخضوع للقوانين الجنائية المرعية الإجراء، القبول بوجود مركز دائم للشرطة في البديع، الاعتراف بحاكم البحرين كأعلى سلطة في البلاد وتخويله حق تعيين وصرف رؤسائهم حسب ما يشاء. لم يوافق على هذه الشروط سوى الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم الدوسري الذي رجع إلى البحرين مع 300 من أتباعه، وبقي الشيخان الآخران، حمد بن عبد الله، وعيسى بن سعد، في الدمام. منح العائدون رأس مال قدره عشرة آلاف روبية لمساعدتهم على بناء مشاريع جديدة للغوص على اللؤلؤ(**).

صحيح أن الدواسر كانوا الجناح الرئيس الذي حارب الإصلاحات، إلا أنهم لم يكونوا الجناح الوحيد الذي فعل ذلك. فقد عارض الإصلاحات وعمل على تعطيلها فريق كبير من آل خليفة شمل الحاكم وزوجته عائشة، وأخاه خالد الذي كان أمير مدينة الرفاع، كما شمل الشيخ عبد الله الذي كان يكره الميجر ديلي كرهاً شديداً. وكان الشيخ عبد الله يعمل ضمنياً إن لم يكن جهراً، على تعطيل الإصلاحات وذلك عن طريق إصراره

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/1/60.

(**) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1924: 58.

على توحيد صفوف العائلة الحاكمة والموافقة بين أطراف النزاع فيها. وفي هذه الأثناء، قام أبناء خالد بن علي بالاعتداء على سترة، وجاء هذا الاعتداء محكاً لسلطة الحكم الجديد، تماماً كما كان الهجوم الدوسري على باربار وعالي من قبل – ففي الحالتين كان المهاجمون من أهل القبائل السنّية والضحايا من الفلاحين الشيعة. ولم يكن الشيعة هدفاً للهجوم بسبب معتقداتهم الدينية فحسب، بل لتأييدهم الفوري للإصلاحات وللميجر ديلي وبالتالي، الشيخ أحمد.

وفي الهجوم على قرية عالي، جُرّم الدواسر وكان ما كان، أما في الهجوم على سترة فقد جُرّم فريق من آل خليفة، وهذا ما سبب بالضرورة حرجاً شديداً للشيخ حمد. فالعرف القبلي يفرض عليه الوقوف إلى جانب جماعته، على حق أو على باطل، إلا أن القانون العام يفرض عليه اتباع الإجراءات الجنائية الرسمية المعمول بها في البلاد. ففي الموقف الأول، محك مكانته الاجتماعية وفي الموقف الثاني محك وظيفته القانونية، واستطاع الشيخ حمد أن يوفق بين الموقفين بموافقته على نفي أولاد عمه أبناء الشيخ خالد بن علي إلى بومباي، وتكفل، في الوقت نفسه، بدفع جميع مصاريفهم هناك.

ولكن قبل تنفيذ الحكم، حدث ما لم يكن بالحسبان، إذ اعتدى سنة 1924 أبناء الشيخ خالد مرة ثانية على سترة انتقاماً من الذين شهدوا ضدهم في المحاكمات الرسمية – فشنوا هجوماً عليهم من الجزيرة العربية «وقتلوا وجرحوا عدداً من الشيعة بينهم النساء والأطفال»[*]. وسرعان ما احتشد الآلاف من الشيعة أمام دار المعتمد السياسي وحاصروها لعدة أيام مطالبين باتخاذ إجراءات فورية وسريعة ضد المعتدين. وبعد محاكمات طويلة، صدرت الأحكام بإعدام المتهمين بمن فيهم أبناء الشيخ خالد، ومن حسن حظ الشيخ حمد، استطاع المحكومون الهرب قبيل تنفيذ الأحكام. كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ البلاد القبلي التي تفرض فيها عقوبة الإعدام ضد أبناء الأسرة الحاكمة، إنها نقطة انتقام البيروقراطية والحكم من مبادئ العرف الخاص إلى مبادئ القانون العام. ومنذ ذلك التاريخ لم تحدث أية اضطرابات رئيسية في البلاد لتعطيل الإصلاحات، اللهم ما عدا محاولة اغتيال الشيخ حمد في 13 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1929 على يد إبراهيم ابن الشيخ خالد، ولكن بدلاً من محاكمته ومعاقبته، وضعه الشيخ حمد، المعروف بصبره ورحابة صدره، في خدمته الخاصة في قصر الصخير الذي كان شيده قبل ذلك بفترة قصيرة[**]. وعندما أزيلت العقبات، بدأ تنفيذ الإصلاحات.

(*) مكتبة الهند الشرقية 145 – 99: R/15/2/1/60.

(**) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1929: 49.

إلغاء نظام المقاطعات والإمارات

مما لا شك فيه، أن الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية في العشرينيات كان من نتيجتها أن انهارت السلطة السياسية والاقتصادية للمجموعات القبلية، كما ألغيت امتيازات طبقة التجار الرسمية، وبدا جلياً أن الإصلاحات لن تنجح في المدى البعيد إلا إذا أعيد تنظيم الموارد الاقتصادية كإنتاج اللؤلؤ، وزراعة النخيل، ومصائد الأسماك، أو تنظيم الخدمات العامة بما فيها سياسة الاستيراد، والتصدير، وعمليات المرفأ. ومن خلال إعادة تنظيم الموارد الاقتصادية والخدمات العامة، أعيد أيضاً تنظيم الخزينة العامة والحق العام، وهكذا بدأ الفصل بين المداخيل والممتلكات العامة والخاصة، وكان هذا الفصل نقطة التحول الرئيسية في الممارسات القبلية التي اعتبرت المداخيل العامة أموالاً خاصة للحاكم يتصرف بها كما يشاء بدلاً من اعتبارها حقوقاً عامة. وأود أن أبحث بالتفصيل كيف وضعت هذه الحقوق العامة موضع التنفيذ لعلها تكون نموذجاً صالحاً تبنى على أساسه قواعد التنظيمات البيروقراطية في المجتمعات العربية الأخرى ذات الطابع القبلي. بالرغم من تنوع الإصلاحات التي جرت بين 1919 و1927 وتفرعها، فمن الممكن حصرها في بابين أساسيين: إلغاء نظام المقاطعات والإمارات، وتنظيم الإدارة في مناصب متدرجة ومتخصصة. نبحث هنا في الباب الأول، ونتناول الباب الثاني في الفصل التالي.

يشكل إلغاء نظام «المقاطعة» والإمارة، ونوع الحكومة القبلية الإقطاعية المرتبط بهما، الخطوة الأولى في سبيل بناء التنظيمات البيروقراطية ومؤسسات الدولة. استبدلت الإمارة بالمجالس البلدية، وخضعت المدن الكبيرة لسلطة هذه المجالس التشريعية، وقام الحرس البلدي مقام الفداوية، وألغي منصب الأمير وأعطيت صلاحياته لمجلس نصفه معيّن من قبل الحاكم والنصف الآخر منتخب من قبل الشعب. كما ألغي إشراف الحاكم المباشر على تأجير الموانئ والمحلات في السوق، وأضيفت مداخيل الموانئ إلى الخزينة العامة ومداخيل السوق إلى ميزانية البلدية. وفرضت في مدينة المنامة ضريبة بسيطة لتغطية نفقات الخدمات التي تقدمها، ولكن هذه الضريبة لم تكن كافية، ولذلك جاءت المساعدات الحكومية لتغطي العجز الدائم والمتواصل في ميزانية البلدية.

أنشئت البلدية الأولى في المنامة عام 1919، وتبعتها بلديات المدن الأخرى في أوقات مختلفة: أنشئت بلدية المحرق عام 1927، والرفاع عام 1952، والحد عام 1956، وسترة عام 1957، وجد حفص عام 1968، وضمت بلدية سترة وبلدية جد حفص عدداً من القرى المجاورة لهما. لم يتم اختيار نصف أعضاء المجالس البلدية دائماً بالتصويت، ففي

الرفاع وسترة وجد حفص، مثلاً، عينت الحكومة المركزية كل أعضاء المجالس البلدية. إن الانتخاب، كوسيلة من وسائل التمثيل الشعبي، كان، منذ انتخابات المنامة عام 1920 وحتى انتخابات المجلس الوطني 1973، مشكلة من المشكلات الأساسية في البحرين، وسنأتي على تفاصيل هذه المشكلة في الفصل العاشر – نكتفي الآن بالقول إن البحرين جربت عدة أنواع من الممارسات الانتخابية وباءت كلها بالفشل(*).

وفي عام 1951، أنشئت إدارة مركزية للإشراف على كل النشاطات البلدية، بحيث قسمت البلاد إلى أربع عشرة دائرة يشرف على إدارة كل منها ممثل رسمي تعيّنه الحكومة، كما أنشئ مجلس بلدي يضم جميع هؤلاء الممثلين، وفي عام 1976 أنشئت في القرى الخارجة عن نطاق الدوائر الأربعة عشر مؤسسة «المخترة»(1)، وعيّنت الحكومة مختاراً لكل قرية يعنى بشؤونها، وفي عام 1971 و1974 دمجت الدوائر البلدية والمخترة في وزارة واحدة هي وزارة البلديات والزراعة. لم تكن هذه المؤسسات يوماً خاضعة للانتخاب أو للتمثيل الشعبي، بل جاءت دائماً امتداداً للنظام الإداري المركزي لتكون مسؤولة عن الإشراف على النظافة العامة، والنقل، والسوق، والسير، والتعمير، والشؤون المدنية الأخرى(**).

الحقوق العامة والممتلكات الخاصة

بحثنا في الفصول السابقة شروط التعاقد التي قامت بين أصحاب الأرض وفلاحيها في ظلّ نظام المقاطعات، ولكن المسح الشامل، الذي بدأ في أوائل العشرينيات وانتهى في بداية الثلاثينيات، ألغى مبدئياً نظام المقاطعات القبلية. والجدير بالذكر، أن فريقاً هندياً برئاسة (راي صاحب شاديوري)، كان أول من قام بهذا المسح التفصيلي وتسجيل الأملاك الخاصة، وتبعه بعد فترة وجيزة فريق هندي آخر برئاسة (خان صاحب محمد خليل) الذي تقاعد عام 1954. حدّد المسح ستة أنواع من الملكية: الملكية الخاصة، الوقف السنّي، الوقف الشيعي، الأراضي الحكومية، الوقف الذري، وأملاك الورثة (لمزيد من الإيضاح راجع الجدول الثالث). من حيث المبدأ، اعتمد المسح طريقة بسيطة للاستملاك، إذ جعل ملكية الأرض حقاً للعاملين فيها: كل من عمل في أرض ما لمدة

(*) لمزيد من التفاصيل انظر مراجعة التقارير الإدارية لسنة 1956: 80 – 83.

(1) نظام المختارية والمختار، تم تأسيسه منذ أيام المستشار (بلجريف) وليس في هذا العام المذكور.

(**) انظر قسم الشؤون الريفية 1958 – 1959، تشريعات الحكومة، رقم 2، 1971 ورقم 16، 1973.

تجاوزت السنوات العشر حق له امتلاكها، وإذا كانت المدة أقل من عشر سنوات على المحكمة أن تنظر في الموضوع من جديد، ولكن بالرغم من بساطة المبدأ، فالتطبيق كان أصعب وأكثر تعقيداً. فالمشكلة هي في تحويل حقوق استعمال الأرض وحقوق الإيجار المعمول بها حسب النظام القديم، نظام الإحياء، إلى سندات ملكية حسب النظام الجديد، فلا الشريعة الإسلامية المتمثلة بمبدأ الإحياء، ولا النظام الإقطاعي في إدارة المقاطعات تتطلب تسجيلاً للممتلكات. كانت وثائق الشراء التي يتم عقدها بين شخصين وبحضور الشهود هي الشبه الوحيد لوثائق التسجيل الرسمي للممتلكات، وكانت هذه الوثائق، قبل المسح التفصيلي للأرض، تشير إلى قطع الأرض بأسمائها دون رسم حدود واضحة وثابتة لها. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن مفهوم «الإحياء» وحق استعمال الأرض واضحاً: فهل يعني زراعتها الفعلية؟ أم إدارتها؟ أم حق تأجيرها؟

أما بالنسبة لأملاك آل خليفة، فكانت كناية عن «إعلان هبات» صادرة عن الشيخ عيسى للأبناء، والأحفاد، والإخوة وغيرهم من ذوي القربى، على النحو الآتي:

نحن عيسى بن علي آل خليفة نمنح (فلان) قطعة الأرض (اسمها) الواقعة في القرية (الفلانية) والتي يعرف الجميع حدودها. هذه هبة منا ونحن في كامل قوانا العقلية.

الإمضاء التاريخ

هذه الوثائق الهبات، كانت عبارة عن رسائل موجهة للدوائر العقارية تُعطى، ضمن النظام الشبه إقطاعي، الحق للشيخ الخليفي في جمع الضرائب وأعمال السخرة، وتأجير بساتين النخيل، وفرض الرسوم على استعمال المياه، وحق الري، وتسمين الحيوانات الأليفة ضمن المقاطعات الموهوبة. والجدير بالذكر، أن بساتين النخيل التي كانت تملكها بعض عائلات آل خليفة من أقرباء الحاكم البعيدين استثنيت دائماً من المقاطعات الإقطاعية، فبعض هذه البساتين اشتراها أصحابها من النظام الحاكم، واعتبرت وثائق الشراء كافية لتسجيل ملكيتها في الدوائر الرسمية. وفيما عدا هذه البساتين، كان على النظام الجديد أن يواجه مشكلة تحويل إدارة المقاطعات إلى حقوق الاستعمال وتحويلها بعد ذلك إلى سندات ملكية.

لم يكن أمر هذا التحويل سهلاً، فقد اعترته مصاعب شتى أهمها اثنان: أولاً، كيفية ترجمة «إدارة» المقاطعات في النظام القديم إلى حقوق استعمال، وثانياً، كيفية رسم حدود المقاطعة. في الحالة الأولى ماذا يحدث لقطعة أشرف على إدارتها شيخان من آل خليفة في أوقات مختلفة خلال السنوات العشر الماضية؟ وماذا يحدث، في الحالة

الثانيـة، إذا أضيفـت قطعـة مـن الأرض منـذ أقـل مـن عشـر سـنوات إلـى مقاطعـة جديـدة؟ فـأي مـن الشـيخين، فـي الحالـة الأولى، لـه حق الاسـتملاك، وإلى أيـة مقاطعة تضـاف قطعة الأرض فـي الحالـة الثانيـة؟ ومما زاد الأمـر تعقيـداً، ممارسـات الحكـم القبلـي التـي كانـت تسـمح للحاكـم الجديـد أن يعزز سـلطته بنقل حقـوق إدارة المقاطعات من الإخـوة والأعمام إلـى الأبنـاء والأحفـاد باسـتمرار فـور اسـتلامه الحكـم. وخلقـت هـذه المسـألة جـدلاً سياسـياً داخـل الأسـرة الحاكمـة ، الجـدل الـذي قوي واشـتد بمنح عيسـى بن علي، في سـنوات حكمه الأخيـرة، المقاطعـة نفسـها لأكثر من قريـب، وكان يحدث أحيانـاً أن الأرض الموهوبة تضمنت قطعـاً يملكهـا بعـض المواطنين الشـيعة.

وعلـى أسـاس هـذه الوثائـق، طالـب أبنـاء عيسـى بـن علـي الثلاثـة، وحفيـده بملكيـة الأرض التـي تكثـر فيهـا الينابيـع العذبـة والتـي تقـع فـي النصـف الشـمالي مـن البـلاد. وبعد مشـاورات ومفاوضـات طويلـة مع المعتمد السياسـي ونائب الحاكم الشـيخ حمد ومستشـاره (بلجريـف)، تقـرر فـي سـنة 1932 حصر وثائـق الهبات بالإحياء من أولاد الشـيخ عيسـى، كما تقـرر اسـتثناء القطـع التـي كان قـد تـمّ تسـجيلها كأمـلاك خاصـة مـن قبـل. وتقـرر فـي عـام 1932، بالإضافـة إلـى ذلـك، إلغـاء جميـع أنـواع الضرائـب، ومنع اسـتخدام عمّال السـخرة في جميـع المقاطعـات، كمـا عينـت لجنـة خاصـة تشـرف على رسـم حـدود الأراضـي الموهوبة. أمـا الأراضـي التـي لـم تكن مسـجلة من قبـل كالبـر والبرية والأراضـي غير المرويـة، والتي لم تكـن تخضع لإشـراف مباشـر من قبل الشـيوخ والأهالـي، هذه كلها اعتبرت أمـلاكاً حكومية(*).

وبالإضافـة إلـى ذلك، تقـرر في عام 1932 إنشـاء «محكمة خاصة» تعنى بشـؤون العائلة الحاكمـة وفـضّ النزاعـات القائمـة بيـن أفرادهـا، وتطـورت هذه المحكمـة مع الزمـن لتصبح «الهيئـة» الرسـمية التـي تقضي في شـؤون العائلة الحاكمة العامة، يرأسـها أميـر البلاد بعضوية بعـض شـيوخ آل خليفـة النافذيـن. وكان أول عمـل قامـت بـه هـذه المحكمة، فـضّ النزاعات المتأتيـة عـن حـق الاسـتملاك ضمن العائلة الحاكمة، وحق البيع والشـراء بالنسـبة إلى شـيوخ آل خليفـة المالكيـن. وقـد بـرزت هـذه المشـكلة الأخيرة فـي الثلاثينيـات، عندما حـاول عدد مـن آل خليفـة بيـع ممتلكاتهـم إلـى بعض التجـار البحرينيين، وقـدّر عدد هؤلاء آنـذاك بـ 14 شـيخاً. اعتبـر هذا الشـأن أمراً خطـراً يهدد وحدة العائلة وتماسـكها ويضعف بالتالي سـلطانها وسـلطتها، إذ إن سـيطرة العائلـة الحاكمـة علـى المصـادر الاقتصاديـة كانـت تسـاهم دائمـاً فـي توحيـد العائلـة وشـدّ أواصـر القربـى بيـن أفرادهـا ـ و«السـيطرة» هنـا لا تعنـي الملكيـة

(*) لمزيد من التفاصيل انظر مكتبة الهند الشرقية R/15/2/3/13.

الجماعيـة، بـل إبقـاء الأراضـي في أيدي شـيوخ العائلة البارزيـن مهما قلّ عددهـم. وفي هذا السـبيل، فرضـت «المحكمـة العائليـة» علـى الراغبين فـي بيـع ممتلكاتهم الخاصـة، أن يفعلوا ذلـك، إمـا إلـى الحكومـة أو إلـى أي شـخص آخر مـن آل خليفة، فـإذا لم يرغب أحد بشـرائها، يجـوز عندهـا بيـع الممتلـكات إلى من يشـاء من المواطنيـن، وما إن وضع هـذا القرار موضع التنفيـذ حتـى انخفضـت أسـعار الأرض وانخفض عدد الأراضـي المعروضة للبيـع، ولكن عندما بـدأت البحريـن تشـهد نمواً مدينياً هائلاً في السـتينيات والسـبعينيات، راح هـذا القرار يطبق بتسـامح كبير لمصلحـة أصحاب الأمـلاك الخاصة.

كان الـرأي السـائد في البحرين قبل مسـح الأراضي واسـتملاكها، هـو أن العائلة الحاكمة تملـك جميـع الأراضـي المزروعـة، وبالفعـل جـاء فـي مصـدر رسـمي قبـل المسـح أن العائلة الخليفيـة تملـك ثلثـي بسـاتين النخيل فـي البـلاد(*). على أن هـذه الآراء والأقوال لـم تتطابق مـع الإحصـاءات المأخـوذة مـن سـجلات الملكيـة (راجـع الجـدول 3) التي تظهر أن اسـتملاك آل خليفـة لأراضـي البحريـن يختلـف باختـلاف قطـع الأرض. إن أعلـى نسـبة مئويـة امتلكتها العائلـة الخليفيـة هـي فـي بسـاتين «النخـل» بمعـدل قـدره 23% مـن مجمـوع البسـاتين وعددهـا 3349 بسـتاناً. والمعـروف أن عـدد آل خليفـة يبلـغ حوالـي ألفـي شـخص موزعيـن علـى أربعمائـة عائلـة، أي بمعـدل ثلاثـة بسـاتين لـكل عائلـة تقريبـاً. ولكـن هـذه النسـب المئويـة والمعـدلات الحسـابية لا تنطبـق علـى واقـع الاسـتملاك، ذلـك أن بعـض العائلات لم تملـك شـيئاً، وملـك الآخـرون قطعـة واحـدة فقـط، وتركـزت ملكيـة القطـع الكبيـرة بالدرجـة الأولـى فـي الشـيوخ المنحدرين مباشـرة من عيسـى بن علي، مـع العلم أن الملكيـات الكبيرة انحصـرت فـي الأقـرب سـلالياً مـن الحاكم، أيّـاً كان.

ظهـر، بعـد انتهـاء المسـح التفصيلـي، أن عـدداً لا بـأس بـه مـن الأراضـي قـد تـرك دون تسـجيل، ذلـك أن البعـض خـاف أن يكـون المسـح الشـامل مقدمـة لاسـتيلاء آل خليفـة علـى الأراضـي كلهـا، فسـكت عـن حقوقه المشـروعة. وعجز بعضهـم الآخر عن تقديم المسـتندات الضروريـة لإثبـات الملكيـة، فبقيـت القطع التي لم تسـجل ملْـكاً للحكومة التـي عمدت فيما بعـد إلـى توزيعهـا كهبـات على الأقربـاء أو بيعها لهم بثمن رمـزي. وبعد النمـو المتزايد الذي شـهدته المـدن، شـاء الحاكـم أن يمنـح بعـض المواطنيـن، الذيـن رفعـوا إليـه طلبـات خطيـة يلتمسـون فيهـا المسـاعدة، قطعـاً صغيـرة مـن الأرض يبنون عليها مسـاكنهم.

(*) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الإداري للبحرين 1923: 67.

أما العقارات المؤجرة للتجار في الأسواق، والتي لم يطالب بها أحد من أفراد العائلة الحاكمة، وضعت في تصرف «محكمة العائلة»، وأضيف ريعها إلى ميزانية العائلة. وتألفت ميزانية العائلة الخليفية من دخل إيجارات هذه العقارات، ومن ثلث مدخول البلاد من النفط (خفض في السبعينيات إلى السدس)، فبلغت في عام 1974 «15» مليون دولار أميركي. وتتولى لجنة من شيوخ آل خليفة أمر توزيع هذه الأموال على أفراد العائلة بنسب مختلفة حسب قواعد التسلسل الدموي على الشكل الآتي: يعطى كل فرد من أفراد الفئة الأولى التي تضم الجيل الثاني المنحدر من عيسى بن علي، وبالتحديد ولدا الشيخ حمد، عبد الله ومحمد، مبلغ 3 آلاف دولار أميركيٍّ شهرياً، ويعطى أفراد الفئة الثانية التي تضم أبناء الجيل الثالث مبلغ 1200 دولار شهرياً، ويعطى أفراد الفئة الثالثة التي تضم أبناء الجيل الرابع مبلغ 240 دولاراً شهرياً، وينال باقي أبناء الأسرة الحاكمة مبالغ تتراوح بين 150 و750 دولاراً أميركياً في الشهر.

يبين الجدول الثالث أن عدداً كبيراً من المواطنين يملك القسم الأكبر من الأراضي المصنفة «نخلاً وزراعة»، ويليه في هاتين الفئتين من الأرض أملاك العائلة الخليفية. ويبدو أن الوقف الشيعي يملك الجزء الأكبر من أنواع البساتين باستثناء أراضي «البر» التي تملكها الحكومة، كما يبدو أن أملاك الوقف الذري تكون جزءاً صغيراً جداً من التوزيع المئوي للأملاك (راجع الجدول الثالث). وعلى هذا الأساس، فإن وقف «الذرية»، الذي ناقشه المجلس الوطني في البحرين بحماس شديد عام 1975، لا يستحق الاهتمام الذي أعطي له لقلة الأملاك التي تقع تحت هذا التصنيف. في تلك المناقشة، عارضت الكتلة الدينية المؤلفة من رجال الدين الشيعة التغيير البسيط الذي أرادت الحكومة أن تدخله على هذا النمط من الملكية، ونجحت الكتلة الدينية، بدعم كتلة الشعب لها، في تثبيت الوقف الذري كما كان (راجع التفاصيل في الباب التاسع) – هذا مع العلم، أن التغيير المقترح كان يهدف إلى حل إشكال وقع في استملاك أراض في قرية «بلاد القديم» كان حاكم البحرين السابق أوقفها لذريته.

وتشمل الأملاك الخاصة، فيما تشمل، عدداً كبيراً من سكان المدن، والقرى، وأهل القبائل، لا تتوافر لدينا المعلومات الإحصائية الدقيقة عن هذا النوع من الملكية، ولكن انطباعي الخاص هو أن التجار المدنيين، من السُّنة والشيعة، يملكون الجزء الأكبر من الأرض المصنفة نخلاً أو «دولاباً» والتي لها قيمة تجارية لا يستهان بها. أما الأراضي الأخرى والمصنفة «جوبار» أو«صرمة» أو «دالية» والتي لها قيمة معيشية فقط فيملكها سكان

القـرى أو بعـض القرويـيـن الذين يسـكنون المدن. أما سـكان قـرى عالـي، ودراز، وبني جمرة، وسـترة، وشـهركان، فيملكـون معظم قطـع الأرض الصغيـرة التابعـة لقراهم.

مـن الملاحـظ ، بالنسـبة للجـدول الثالـث، أن ممتلـكات الأوقـاف الجعفريـة تزيـد عـن ممتلـكات الأوقـاف السـنية بنسـبة كبيـرة، الأمـر الـذي لا يشـير، بالضـرورة، إلـى أن الشـيعة متمسـكون بتعاليـم الديـن أكثـر من السُّـنة بقدر ما يدل علـى اختلاف البنيـة الاجتماعية عند الفريقيـن. ينتظـم معظم الشـيعة فـي البحرين في مجموعـات قروية صغيـرة يترابط أفرادها عـن طريـق التـزاوج بيـن أولاد العم، والخـال، والعمة، والخالـة. ففي المسـح الاجتماعي الذي قمنـا بـه لأربـع عشـرة قرية، تبيّن لنـا أن 41% من مجمـوع الزيجات حصل بيـن أولاد الإخوة والأخـوات، وتراوحـت نسـبة الـزواج من داخـل القرية بين 60 و70%، كما بلغت نسـبة الزواج بيـن أقربـاء الأم حوالـي 82% بمـا فيهـا الـزواج بيـن الأقربـاء الذيـن لا ينتمـون إلـى القريـة نفسها.

لا مجـال هنـا للبحـث فـي سوسـيولوجية الـزواج عنـد الشـيعة فـي البحريـن، القصـد مـن اهتمامنـا بالـزواج إظهـار نـوع «التحالفـات» النسـبية التـي تقـوم بيـن العائلات الشـيعية ومقارنتهـا بالتحالفـات التـي تقوم بيـن العائلات القبليـة(*)، ومدى تأثير هـذه التحالفات على ملكيـة الأرض والميـراث، ففـي القـرى الشـيعية، حيـث تقوم التحالفات النسـبية علـى الزواج، تقـل المجموعـات المترابطـة بالتسلسـل «الدموي» والمنحـدرة من جد واحد، كمـا هي الحال لـدى معظـم القبائـل السـنّية ولذلـك لا نجد في هذه القرى الاسـتمرار السـلالي الـذي يتطلبه الإرث والميـراث. لا بـل العكـس، نجد أن نسـبة الهجرة من هذه القـرى مرتفعة جداً ما يجعل معرفـة الورثـة، أصحـاب الحقـوق الأصليـين، أمـراً صعبـاً، هـذا مـع العلـم، أن الشـرع والعرف يعطيـان الأولويـة فـي الإرث للسـلالات الدمويـة بـدلاً مـن الترابط الزوجـي، وهذا مـا أدّى، أو قـد يكـون سـبباً مـن الأسـباب التـي أدت إلـى وجـود نسـبة مرتفعـة مـن الأراضـي فـي القرى الشـيعية التـي لـم يطالـب بهـا أحـد، أو التـي لـم يتقـدم أحـد لاسـتملاكها. وهكـذا مسـحت هـذه الأرض إمـا باسـم الحكومة أو باسـم العائلة الحاكمة، باسـتثناء الأراضـي الموقوفة للإمام الحسـين، عندهـا تسـقط مطالبـة العائلـة والحكومـة بـالأرض تلقائياً. وهذا ما يفسـر لنـا، أولاً كثـرة الأراضـي الموقوفـة للإمـام الحسـين نسـبياً، وثانيـاً، تواجدهـا بالقـرب مـن مسـتملكات شـيوخ آل خليفـة، إذ كان هـؤلاء يتحاشـون ضـم الأراضـي الموقوفـة إلى ممتلكاتهـم الخاصة.

(*) لمزيد من المعلومات عن مفهومي التحالف إزاء النسب انظر دافيد شنايدر (1965 – 25 – 85).

غيـر أن الإصلاحـات الإداريـة لـم تقتصر على المسـح الشـامل للأراضي وتسـجيلها باسـم مالكيهـا، أيّـاً كانـوا، بـل تعدتهـا إلـى أمـور عديـدة، أخـرى. فقد صدرت سلسـلة قوانيـن تنظم العقـود بيـن المالـك والمسـتأجر، وفرض علـى الفريقيـن المتعاقدين تقديم وثيقة للسـلطات الحكوميـة عـن شـروط العقـد. كما ألغـي عدد مـن المناصب والضرائـب: ألغـي نهائياً منصب «الوزيـر»، ومنصـب «الكخيضـاث»، وألغيت الفطرة، والري، وأعمال السـخرة، وممارسـات أخرى كتسـمين الأغنـام والإبـل. وتـمّ تحديـد عـدد الإبـل فـي الجزيـرة، فسـمح للحاكـم بالاحتفـاظ بــ 150 جمـلاً، وسـمح لنائبـه بـ 50 جملاً، وسـمح لكل فرد مـن أفراد العائلـة الحاكمة بامتلاك خمسـة جمـال علـى الأكثـر اثنتيـن منها للإنجـاب. وفرضت ضريبـة مقدارهـا 10 روبيات على الجمـل الذكـر و6 روبيـات علـى الأنثـى، وأُعفـي الحاكـم مـن الضريبـة علـى إبلـه كمـا أعفـي نائبـه مـن الضريبـة على عشـر جمـال، وبعد ذلـك أعيدت بقية الإبـل الموجودة فـي البحرين إلـى الجزيـرة العربيـة لتضـاف إلى القطعـان التـي يملكها بعض أفـراد آل خليفـة هناك(*).

فُـرِضَ نظـام جديد للضرائب، فأصبـح جمعها امتيازاً محصوراً بالحكومة وحدها. وتمشـياً مـع الشـريعة الإسـلامية، سـمح بفـرض ضريبة على بسـاتين النخيـل، ومصائد الأسـماك: فرض علـى بسـاتين النخيـل المرويـة بالميـاه الجاريـة ضريبة قدرها عشـر ما تنتجه مـن المحصول، وعلى البسـاتين التي ترويها السـواقي أو المياه المحمولة واحد على عشـرين من المحصول، أمـا ضرائـب الصيـد فبلغـت عشـر الكمية المصطـادة في «الحضـور» وواحد على عشـرين من الكميـة المصطـادة فـي البحـر(**). والمعـروف أن هـذا النظـام الضرائبـي الجديـد بقـي حبراً على ورق بسـبب غيـاب الجهاز الإداري الضـروري لتنفيذه.

بالإضافـة إلـى ذلـك، أخـذت الحكومـة تجمـع الرسـوم المتوجبة علـى تسـجيل الأراضي وعقـود الاتفاقيـات المتعلقـة بزراعـة بسـاتين النخيـل والغوص علـى اللؤلؤ. اختلفت الرسـوم المفروضـة علـى سـفن الغـوص باختلاف عدد البحـارة، فالسـفن التي لم يتجاوز عـدد بحارتها الخمسـة فـرض عليهـا رسـم مقـداره 75 روبيـة سـنوياً، والسـفن التـي بلـغ عـدد بحارتهـا مـا بيـن 6 و15 فـرض عليهـا رسـم قـدره مئـة روبيـة فـي السـنة، أمـا السـفن التـي ارتفـع عـدد بحارتهـا الـى 16 فقـد فـرض عليهـا 200 روبيـة، وإذا حـدث أن تخلـف الربـان عـن تسـجيل سـفينته تصادر، ويغرم بما قيمته خمسـة آلاف روبية(***). هذه الرسـوم كلها شـكّلت حوالي

(*) مكتبة الهند الشرقية 75 – 65: R/15/2/91.

(**) مكتبة الهند الشرقية 20 – 18: R/15/2/9/11.

(***) مكتبة الهند الشرقية 7: R/15/2/10/45A.

ثلث الميزانية العامة، والباقي كانت تغطيه مداخيل الجمارك، وحدث في بعض الأعوام أن كانت مداخيل الجمارك أكثر بكثير من الثلثين، ففي عام 1930 شكّلت عائدات الجمارك حوالي 97 من الميزانية العامة(*). وبعد تدهور صناعة اللؤلؤ وتجارته في بداية الثلاثينيات، واجهت البلاد إفلاساً خطيراً، ولو لم تبدأ صناعة النفط بالنمو عام 1933، لأفلست البحرين، ولسقط النظام البيروقراطي الذي ظهر في العشرينيات.

الإصلاحات في إنتاج اللؤلؤ

إن الإصلاحات التي أدخلت على إنتاج اللؤلؤ، وطبقت بين عام 1921 وعام 1923 كانت المحك الفعلي لمجمل الإصلاحات التي جرت فيما بعد، فاللؤلؤ كان حجر الزاوية الاقتصادي للوجود القبلي الذي رفض وقاوم بشدة تنفيذ الإصلاحات، ولكن دون جدوى. ففي اللحظة التي فرضت فيها الإصلاحات في صناعة اللؤلؤ، انتهت المقاومة القبلية وتتالت بقية الإصلاحات بشكل يكاد يكون عفوياً.

أول ما قامت به الإصلاحات هو الفصل بين عملية إنتاج اللؤلؤ وبين التجارة الناتجة عنه، الأمر الذي حدّ من احتكار التجار لهذا الإنتاج. فكان أن منع التجار الذين لا يملكون سفناً للصيد من تقديم ديون للربابنة، فانحصرت بذلك عقود الديون بين الربابنة والغواصين وهم أصحاب العلاقة المعنيون بعمليات الإنتاج مباشرة. وأخضعت عقود الديون على اختلاف أنواعها إلى شروط واضحة ومحددة كانت الغاية منها حماية مصالح الغواصين، فقد طلب من الربابنة تسجيل حسابات كل غواص في «سجل» خاص يظل بحوزة الغواص نفسه، أما الحسابات الجديدة فكانت تسجل في سجل الغواص بعد أن تصادق المحكمة الشرعية على الرصيد مرة كل سنة. وجاءت هذه الإجراءات منافية للممارسات السابقة، حيث كان الربابنة يحتفظون بالحساب العام المتعلق بمصاريف السفينة، وقيمة اللؤلؤ المباع، وحصة كل غواص منها، وكانت بعض الحسابات تستمر لمدة طويلة من الزمن، تجاوزت في بعض الأحيان الخمس عشرة سنة، فيختلط عندها «الحابل بالنابل».

وتمّ تحديد قيمة القرض الذي يعطيه الربان للغواص بمبلغ لا يتجاوز 200 روبية، وكان القصد من الإجراء تحرير الغواص من الارتهان للربان عن طريق إغراقه بالديون. كما

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/9/11. انظر المراسلة لسنة 1930.

أوقف إعطاء الغواصين التسليفات العينية كالأرز، والسكر، والتبغ، والقهوة بأسعار غير معلنة. وألغي أيضاً «العرف» الذي يُحمل الولد مسؤولية ديون والده الميت، ولم يعترف إلا بالديون التي سجلت رسمياً في دوائر الحكومة، وتقرر في حالة إفلاس الربان البدء فوراً بتسديد حسابات الغواصين(*). ولتنفيذ هذه الإجراءات الجديدة، ألغيت محكمة السالفة وأنشئت بدلاً عنها محكمة خاصة مؤلفة من المحكمة الشرعية ومحكمة بحرينية يرأسها قاضٍ من آل خليفة ومن المستشار تشارلز بلجريف.

وفي المراحل الأولى لتنفيذ الإصلاحات في قطاع اللؤلؤ، بدأ التجار والربابنة والغواصون مجتمعين بمعارضتها، طبعاً كل فريق لغاية خاصة في نفسه. عارضها الغواصون بشكل علني ومستمر لأنها حددت قيمة الديون المسبقة في بداية ونهاية موسم الغوص، أي في الوقت الذي يحين فيه موعد تسديد الديون. وقامت التظاهرات، ووصلت ذروتها عام 1932 عندما هاجم الغواصون مركز الشرطة وأطلقوا المساجين، كما هاجموا المحلات التجارية ونهبوا محتوياتها، واصطدموا بالشرطة فقتل أربعة أشخاص وجرح عدد كبير من الفريقين. أما الربابنة، ومعظمهم من الأميين، فقد عارضوا الإصلاحات لأنهم وجدوا صعوبة في مسك دفاتر الحسابات حسب ما تفرضه القوانين الجديدة، وشجَّع التجار التظاهرات لأنهم وجدوا في الإصلاحات تنظيمات تحد من مدى احتكارهم لإنتاج اللؤلؤ، وبعد سلسلة من التظاهرات والصدامات تمّ الاتفاق على أن تقوم لجنة مشتركة تمثل تجار اللؤلؤ من جهة والحكومة من جهة أخرى بتحديد قيمة السلفة المقدمة. ولكن، بالرغم من هذا الحل الوسط، ترك بعض التجار السنّة من أصول نجدية البحرين كما تركتها بعض القبائل العربية، كالدواسر(1)، للعمل في صيد اللؤلؤ في أنحاء أخرى من الخليج، وانخفضت نتيجة ذلك، صادرات اللؤلؤ وارداته إلى حوالي النصف في سنة 1921 و1922 و1923(**)، وما إن استعاد اللؤلؤ مكانته السابقة فيما بعد، حتى واجه انتكاسة جديدة بسبب ظهور اللؤلؤ الاصطناعي في الأسواق، ونضوب مصائد اللؤلؤ، وبروز صناعة النفط. نترك الحديث عن هذا الأمر إلى الفصل السابع، ونعود الآن إلى الجانب الآخر من الإصلاحات وهو خلق الوظائف الإدارية الجديدة وتطورها.

(*) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/10/45 A,R :15/2/9/1. انظر أيضاً التقرير الإداري للبحرين لسنة 1924.

(1) لم يكن مغادرة الدواسر للبحرين وهجرتهم إلى الدمام تحت ظل سلطة الوهابيين هناك بسبب تلك الإصلاحات، بقدر ما كان بسبب الأحكام التي أصدرها (ديلي) ضدهم عبر المحكمة، وتغريمهم آلاف الروبيات بعد جرائمهم الجنائية ضد قرى باربار وعالي عام 1923، كما تؤكده الوثائق البريطانية. انظر: Records of Bahrain, vol. 4.

(**) مكتبة الهند الشرقية، التقارير الإدارية للبحرين 1921، 1922، 1923.

الفصْل الخامِس

تأسيس الدّوَائِر المختصة وتطوّرها

يتطلب تشريع القوانين الجديدة، أجهزة إدارية جديدة تشرف على تنفيذها، وإلا أصبحت القوانين أعرافاً لا تختلف عن الممارسات الاجتماعية السائدة. وبهذا المنطق، فرضت القوانين الجديدة التي صدرت في البحرين في العشرينيات على النظام تأسيس الدوائر والمحاكم المختصة، فأصبح بذلك رؤساء القبائل وقضاة الشرع موظفين إداريين في القطاع العام يتقاضون الرواتب المحددة، وألغيت الممارسات الإقطاعية والإدارة القبلية التي ارتبطت بتلك الممارسات، وأخضعت الحكومة لنظام السلطة الواحدة الذي يعمل، نظرياً، حسب قوانين موحدة وشاملة.

وكان من أبرز نتائج هذا الانتقال، من النظام الإقطاعي إلى نظام السلطة المركزية، أن أصبح عدد كبير من صغار شيوخ آل خليفة عاطلين عن العمل وبدون مورد رزق كافٍ لسد حاجاتهم الضرورية. ففي النظام الإقطاعي كانوا يستفيدون من مرتبتهم الاجتماعية لكسب لقمة العيش، أما في النظام الجديد فلم يتسنّ لهم ذلك خصوصاً وأن معظمهم كان من الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون. أضف إلى ذلك أن مرتبتهم الاجتماعية العالية، بسبب انتمائهم للعائلة الحاكمة، لم تسمح لهم بممارسة المهن العادية التي كانت متوافرة آنذاك. نقول «آنذاك» لأن الوضع تغير تغيراً ملموساً الآن. ففي السنوات الأخيرة، حصل عدد كبير منهم على مؤهلات مهنية في الهندسة وإدارة الأعمال، والأنثروبولوجيا، والقانون وغيرها، وتمّ بالتالي توظيفهم ضمن مجال اختصاصاتهم. ولكن في بداية العشرينيات، كانت البطالة مرتفعة جداً بين صفوفهم، ولذلك رصدت الميزانية العامة سنة 1923 مبلغ 30 ألف روبية تقريباً كمخصصات لآل خليفة، بالإضافة إلى مبالغ أخرى سجلتها الميزانية كتعويضات ومعاشات شهرية للموظفين الحكوميين(*). وفي عام 1930، خُصّص للعائلة الحاكمة 50% من المدخول العام الذي بلغ حوالي مليون روبية(**)، وظل مبدأ إعطاء المخصصات لأفراد العائلة الحاكمة مبدأ معمولاً به، و لكن بنسب متفاوتة، حتى يومنا هذا، وما زال عدد كبير من الدول المنتجة للنفط في الخليج وشبه الجزيرة العربية يعمل بهذا المبدأ حتى اليوم.

(*) مكتبة الهند الشرقية 77 – 75: R/15/3/9/11.

(**) مكتبة الهند الشرقية R/15/2/9/1. انظر المراسلة لسنة 1930.

لـم تكـن عمليـة الانتقـال مـن حكومة شـبه إقطاعيـة إلى حكومـة مركزية عملية سـهلة وبسـيطة، إذ بـرزت صعوبـات كثيـرة فـي التطبيـق ممـا حتّم إعـادة النظـر المسـتمرة فـي القـرارات والتنظيمـات. واسـتحدث بهذا الغرض عـام 1926 مركز «المستشـار» الخاص للحاكم، وقد شـغل هذا المنصب، بين عام 1926 و1957، السـيد تشـارلز بلجريف الذي حاول تعديل القوانيـن والدوائـر الجديـدة حسـب الأوضـاع ومقتضيـات الحاجـة. ومنـذ ذلك الحيـن، أصبح مركـز «المستشـار» ومركـز المعتمـد السياسـي مركزيـن منفصليـن تمامـاً، حصـر المركـز الأول اهتمامـه بشـؤون البحريـن الداخليـة واهتـم الثانـي بالسياسـة البريطانيـة وبشـؤون البحرين الخارجيـة. وكان أن تركـزت الإدارات الجديـدة في نظام القضاء، والشـرطة، والخدمات المدنية المختلفـة، وأصبحـت هذه الدوائر وزارات مختصة ومسـتقلة بعد أن نالت البحرين اسـتقلالها عـام 1971. غيـر أن الأسـس الاجتماعيـة التـي بنيـت على أساسـها هـذه الدوائر، اسـتمرت في البحريـن منـذ ذلـك الحيـن حتـى اليـوم، بالطبع مـع بعـض التعديـلات الطفيفة هنـا وهنالك، وهـذا مـا سـأتناوله في البحـث الآتي.

الأسس الاجتماعية للنظم البيروقراطية

تنظيم القضاء

رأينـا فـي الفصليـن الثالـث والرابـع كيـف كانـت المجالـس القبليـة تعمـل قبـل وضـع الإصلاحـات موضـع التطبيـق، وكيـف أنشـئت فـي عـام 1919 المحكمـة المشـتركة برئاسـة الحاكـم والمعتمـد السياسـي البريطانـي. وكانـت تلـك المحكمـة أول محكمـة «رسـمية» فـي البـلاد أوكلـت إليهـا مسـؤولية النظـر فـي الدعـاوى التـي يرفعهـا الأجانـب ضـد الموظفيـن البحرينييـن، وتبعهـا إنشـاء محاكم أخـرى في فترات لاحقة. كانت هـذه المحاكم في المراحل الأولـى تعتمـد علـى قانـون العقوبـات الهنـدي، ثـم اعتمـدت علـى القانـون السـوداني، ثـم القانـون الجنائـي البريطانـي. وكان تطبيـق القانـون المدنـي أكثر سـهولة من تطبيـق القانون الجنائـي، بحيـث إن نصـوص القانـون المدنـي اسـتمدت مـن القـرارات والأوامر الصـادرة عن الحاكـم خـلال السـنوات الماضيـة في القضايـا المتعلقة بملكيـة الأرض، وحقوق إنتـاج اللؤلؤ، والزراعـة، وتوزيـع الميـاه، وتركيب الكهربـاء، والتعليـم، وحركة المرور، والمواصـلات. لم يكن فـي البحريـن، حتـى اليـوم، قانـون موحـد للعقوبـات، الأمـر الـذي كان دائمـاً يخلـق مشـاكل علـى المسـتويين السياسـي والتشـريعي، ولهـذا نجـد، الآن، محاولـة جـادة لصياغـة قانـون

موحد للعقوبات بالاستعانة بخبراء من مصر والأردن. لم يتم الانتهاء من إعداد هذا القانون بعد[*]، وسنأتي في الفصل الثامن على بعض القضايا المتعلقة بهذا الشأن.

حُلت، بعد الإصلاحات، محكمة «السالفة» التي اهتمت بقضايا الغوص، وتحوّلت القضايا الخاصة بها إلى المحكمة المشتركة، والمحكمة الشرعية، والمجلس العرفي، الذي كان يعرف بمجلس التجارة. ويعتبر هذا المجلس مؤسسة تشريعية قديمة في البحرين، كان يتألف من ثلاثة أو أربعة تجار محليين مهمتهم معالجة القضايا المرتبطة بالتجارة الخارجية، أي السفر، واعتمد هؤلاء التجار على الإجماع في إصدار القرارات، ولم يأخذوا بالقرارات أو الأحكام السابقة، كما استندوا في اتخاذ قراراتهم على كتاب «قانون السفر» الذي أُعدّ وطبع في الكويت في أواخر القرن التاسع عشر. كان هذا المجلس، حتى قبل تنفيذ الإصلاحات، يعمل بشكل مستقل عن المجالس القبلية والمحاكم الدينية، وأعطي في المراحل الأولى للإصلاح حق معالجة القضايا المتعلقة بصيد اللؤلؤ بالإضافة إلى القضايا التجارية. ومن أجل إضفاء صفة رسمية على قراراته، تمّ زيادة عدد أعضائه إلى أحد عشر عضواً، ثم الى اثنين وعشرين عضواً بينهم، ولأول مرة، بعض الأجانب الذين عيَّنهم الحاكم. ورأس المجلس قاض خليفي يدعو القضاة للاجتماع بشكل منتظم وفي أيام محددة من الأسبوع[**]، أما عندما تأسست «محكمة البحرين»، عام 1926، أُعطي هذا المجلس صلاحية استشارية، كما أعطي حق النظر في القضايا التي تحيلها إليه المحكمة فقط.

أُنيط بمحكمة البحرين، والتي كانت أعلى محكمة في الدولة، أمر معالجة القضايا القائمة بين الرعايا البحرينيين، وظلت حالات الاستئناف ترفع مباشرة للحاكم نفسه حتى تأسست محكمة الاستئناف عام 1939. وكان «المستشار» والشيخ محمد بن عبد الرحمن آل خليفة أول من ترأس محكمة البحرين، ولكن وبعد خلاف عائلي، حلّ الشيخ سلمان ابن حمد محل الشيخ محمد وظل هذا الأخير يشارك في رئاسة المحكمة دون انقطاع حتى عام 1934. وترأس المحكمة في السنوات التالية عدد كبير من آل خليفة ممن كانوا أقرباء الحاكم المقربين. أصدرت المحكمة في سنة 1926 أحكاماً عديدة بحوالي 1400 قضية، وهذا ما دعا إلى إنشاء محكمة جديدة، هي محكمة البحرين الصغرى عام 1927 للنظر في الجرائم المدنية الصغيرة التي لا تتجاوز حدودها الـ 400 روبية.

(*) بعد مقابلة مع الشيخ عيسى بن محمد وزير العدل في سنة 1975.

(**) راشد بن محمد ومحمد بن عبد الله كانا أول قاضيين من آل خليفة يترأسان هذا المجلس.

وظلت، بالرغم من كل هذا، عدة مئات من المشاكل القضائية معلقة في المحاكم كل عام دون أن يُبتّ بها بالسرعة المتوخاة، إلا بسبب عدم كفاءة القضاة أو الاجراءات القضائية المعقدة فحسب، بل وبسبب نوعية القضايا المرفوعة للمحكمة أيضاً، والتي تطلبت مرافعات طويلة أدّت إلى تأجيل الأحكام. يضاف إلى هذه ميل الأطراف المتنازعة، المدعي والمدعى عليه، إلى تقديم الحجج والشواهد بالتقسيط: ففي كل جلسة جديدة تعقدها المحكمة، كانت تبرز براهين وحجج جديدة، كما كان تدخّل (الواسطة) – بعض الشخصيات النافذة – للدفاع عن المدعي أو عن المدعى عليه يعيق سير المحاكمة، الأمر الذي جعل القضاة يتعرضون لشتى أنواع الضغوط(*).

دمجت المحاكم السنية والمحاكم الشيعية في نظام قضائي مركزي موحد، كما استبدل القاضي السنّي، جاسم المهزع، سنة 1929 بثلاثة قضاة سماهم البحرينيون «العبادلة الثلاثة» وهم: عبد اللطيف محمد السعد من المنامة، وعبد اللطيف بن علي الجودر من المحرق، وعبد اللطيف بن محمود من الحد، وكان كل واحد منهم يمثل مذهباً خاصاً في الفقه السنّي. وفي عام 1926، استبدل القاضي الجعفري خلف العصفور، لأسباب وظيفية، بالسيد عدنان الموسوي من جد حفص الذي توفي فجأة عام 1928، وبقي المركز من بعده شاغراً عدة أشهر حتى عيّنت الحكومة اثنين هما: الشيخ محمد علي المدني، الذي تولى معالجة مشاكل القرى، والشيخ عبد الله بن محمد صالح الذي تولى معالجة شؤون المنامة. وقد عزل الشيخ عبد الله من منصبه عام 1935 بعد إدانته بتهم سوء استغلال المنصب(**).

وفي ذلك الوقت، كانت تُهم سوء استغلال المنصب بالنسبة لقضاة المحكمة الجعفرية، تتردد مراراً وتكراراً. فقد عزل الشيخ خلف العصفور ثلاث مرات بتهمة سوء استغلال منصبه، وعزل الشيخ عبد الله بن محمد صالح مرة واحدة، وعزل في السنوات اللاحقة قضاة آخرون للسبب نفسه. ويرجع السبب في ظهور هذه التهم ضد قضاة الشرع الجعفري للدور المزدوج والمتضارب الذي مارسوه. فقد اعتبرهم نظام السلطة موظفين حكوميين لهم صلاحيات محددة ورواتب مقطوعة، ولكن أتباعهم كانوا يعتبرونهم أهل السلطة العليا وأصحاب السيادة، التي لا تستمد من القانون ولا من المنصب الإداري الذي يحتلونه، بل من القوة الاجتماعية والنفوذ الديني الذي يتمتعون به. فما اعتبره القانون

(*) التقرير الإداري للبحرين 1929 – 1937: 18 – 21.

(**) بعد مقابلة مع وزير العدل.

«رشـوة»، أو اسـتغلالاً للمنصـب، أو اقتطاعـاً غيـر مشـروع مـن الإمـارات والممتلـكات، اعتبره الأتبـاع المؤمنـون العشـر والضرائـب الدينيـة التي يفرضها الشـرع.

وقـد ظهـر هـذا الـدور المـزدوج، أكثر مـا ظهر، فـي الصعوبات التـي واجهتهـا الحكومة عـام 1927 عندمـا حاولـت وضـع ممتلـكات الوقـف الشـيعي الواسـعة تحـت إشـراف هيئـة خاصـة منتخبـة مـن قبـل الشـيعة أنفسـهم. ففـي بـادئ الأمـر، عـارض الشـيعة هـذا القـرار بشـبه إجمـاع خوفـاً مـن أن يـؤدي ذلـك إلى نقـل ممتلـكات الوقف مـن أيديهـم، وبحجة أنه يعـارض الشـرع الدينـي، لكنهـم مـا لبثـوا أن وافقـوا علـى مبـدأ انتخـاب الهيئـة الإداريـة عام 1930 عندمـا أدركـوا، بعـد التجربـة، أن الهيئـة قامت بـإدارة الممتلكات بدون تحيـز وبكفاءة واضحـة. وكانـت قـد تشـكلت هـذه الهيئـة بقـرار حكومـي عـام 1927 من عشـرة أعضـاء، تمّ زيـادة عددهـا عـام 1932 إلـى 15 عضـواً، أغلبيتهـم مـن تجـار الشـيعة الأغنيـاء، مـن سـكان المـدن. وبسـبب هـذا التجديـد الإداري، ارتفـع مدخول الوقـف من 60 ألـف دولار عام 1930 إلـى 178.280 فـي عـام 1970، صرف أكثره على المدارس، والمنح الدراسـية، وبناء المسـاجد، وصيانتهـا، وتنظيـم المآتـم، وعلـى مختلـف المسـاعدات الاجتماعية.

أمـا الأوقـاف السـنية، فتركـت تحـت سـلطة القاضـي الشـخصية وذلـك لضعفهـا وقلـة مواردهـا. ففـي عـام 1952، مثـلاً، لـم يغـط الدخـل مـن الأوقـاف السـنّية تكاليـف صيانـة المسـاجد ورواتب المؤذنين. ولزيادة الدخل، تأسسـت في تلك السـنة دائرة الأوقاف السـنّية، وكان أعضاؤهـا السـبعة مـن التجـار الأغنيـاء أعطـي لهـم حـق الإشـراف على جمـع التبرعات، وصرفهـا، وتوزيـع المسـاعدات الحكوميـة. وبالرغـم مـن هذا، بقـي الفرق بين دخـل الأوقاف الشـيعية والأوقـاف السـنّية شاسـعاً: ففـي عـام 1970 بلغـت مصاريـف الأوقـاف الشـيعية حوالـي 244.100 دولاراً، ومصاريـف الأوقـاف السـنية حوالـي 120.840 دولاراً، واسـتطاعت دائـرة الأوقـاف الجعفريـة أن تغطـي 76% مـن مصاريفها، بينمـا غطت دائرة الأوقاف السـنية 35% منهـا فقـط، وقامـت الحكومـة بتغطيـة العجـز الناتـج فـي كلتـا الحالتين(*).

وأصبحـت المحاكـم الدينيـة، شـيعية كانت أم سـنّية، تابعـة لمحكمة البحريـن المركزية التـي كانـت أعلـى سـلطة قضائيـة في البـلاد، فأصبح بالإمـكان رفـع القضايا المختلفـة، وحتى القضايـا الشـخصية والعائليـة، إلـى محكمـة البحريـن ومنهـا إلى محاكـم الاختصـاص الدينية، إذا كان ذلـك ضرورياً. عملـت هـذه البيروقراطيـة القضائيـة علـى إضعاف المركـز الاجتماعي

(*) مجمـل التقريـر الإداري للبحريـن (Bahrain Administration Review Report) 1945 ـ 1946. انظـر أيضـاً تقريـر 1970: 103.

لقضاة الشرع الشيعة وبدّلت، بالتالي، قاعدة سلطتهم الدينية. فلا عجب أن نرى أنه بعد تنفيذ الإصلاحات، لم يصل أي منهم إلى المكانة المرموقة التي وصل إليها السلف، كالشيخ خلف العصفور، مثلاً، وبالطبع كان لظهور المثقفين الشيعة، كما كان لظهور البيروقراطية، دور كبير في التغيرات التي طرأت على مراكز القضاة الجعفريين، وهذا ما دفع الكتلة الدينية المؤلفة من قضاة الشرع الجعفري وبعض الملالي، للمطالبة داخل المجلس الوطني (1973 – 1975) بإلغاء المحاكم المدنية واسترجاع المحاكم الدينية(*). واختلف الأمر عند قضاة الشرع السُّنة اختلافاً كلياً لأنهم كانوا دائماً يعتبرون القانون جزءاً من مهمات الحكومة القبلية ومن صلب تركيبة الدولة وتنظيماتها.

تنظيم الشرطة والجيش

قبل تنفيذ الإصلاحات، كان الدفاع ضد الاعتداءات الخارجية، وحسم الصراعات الداخلية من اختصاص نظام المقاطعات والإمارات القبلية، حيث كانت كل إمارة مقاطعة تحتفظ بنواة عسكرية بقيادة الشيخ الحاكم، وكان ينتظم في هذه النواة عدد من المقاتلين البلوش، والعبيد ذوي الجذور الأفريقية، والموالون العرب ممن ضاعت جذورهم القبلية. ومع إلغاء نظام المقاطعات والإمارات في العشرينيات، ألغي التنظيم العسكري المرتبط بها، وتمّ في عام 1920 تشكيل بوليس بلدي ليحل محل التنظيمات العسكرية السابقة. وفي عام 1922، كان معظم الذين وظفوا في البوليس من الجالية الفارسية، وربما كان هذا هو السبب الذي أدّى إلى عملية إطلاق النار على البوليس من ضواحي المنامة في العام نفسه. وقد فرضت الاضطرابات التي حصلت عامي 1923 و1924 تأسيس قوة بوليس قوية لا ترتبط بعلاقات اجتماعية مع أي من القوى المتصارعة، وذلك لتتمكن الدولة من فرض سياستها الأمنية، وعلى هذا الأساس، تمّ في عام 1924 تجنيد فيلق مؤلف من مئة عنصر بلوشي جُلبوا من مسقط ووضعوا تحت قيادة ضابط بريطاني.

اعتبر البلوش في ذلك الحين مجموعة خارجة عن اللعبة السياسية المحلية لعدم انتمائهم للتركيبة القبلية في الخليج، وبالفعل، كان أمراء العرب هناك، ولفترة طويلة من الزمن، يستخدمون البلوش كحرس خاص أو مقاتلين في الحروب. وكانت الغاية الرئيسية من إنشاء الفيلق، دعم دفاع البحرين ضد أخطار الغزو الخارجية خصوصاً ضد احتمال قيام الدواسر بغزو البحرين بعد أن استقروا في الدمام إثر رحيلهم عن البلاد. وكانت القوات المسلحة[1] في البحرين في ذلك الوقت، تتألف من هذا الفيلق، ومن عدد قليل من رجال البوليس الذين خدموا في بلدية المنامة، ومن حوالي 200 حارس ليلي.

(*) التقرير الإداري للبحرين 1970: 103 – 104.

(1) لم يكن هذا المصطلح العسكري الحديث قد ظهر في البحرين آنذاك، فغاية ما كان يطلق على قوة الشرطة، المزودة بسلاحي البنادق والعصي، اسم قوة الشرطة، أو فيلق البوليس.

غير أن الغاية المرجوة من تجنيد البلوش باءت بالفشل، إذ أقدم في شهر (أغسطس) آب عام 1926 رجل بوليس بلوشي على قتل رئيسه الهندي في مركز الشرطة، وأصاب بالصدفة الميجر ديلي وجرحه في أُذنه. وبعد شهر من ذلك، تعرّض نائب الحاكم، الشيخ حمد لمحاولة اغتيال نجا منها بأعجوبة، وفي (نوفمبر) تشرين الثاني هاجم لصوص مسلحون قرية سنابس الشيعية وقتلوا حوالى 12 قروياً، كما قُتِلَ أحد اللصوص[1]. وبعد تكرار حوادث الشغب هذه، حلّت الحكومة فيلق البلوش وأعادت أفراده إلى مسقط، واستعاضت عنهم بقوة جديدة مؤلفة من 54 بنجابياً من قوات الجيش الهندي تحت إمرة ضابط بريطاني. ولكن البنجابيين لا يتكلمون اللغة العربية، فانطووا على أنفسهم، وهذا ما جعلهم يفشلون في فرض هيبة القانون بالرغم من انضباطيتهم العالية، ولهذا بدأ الحكم يعمل على تأسيس قوة شرطة محلية قبل انتهاء مدة العقد مع البنجابيين، وانتهى من تشكيل جزء منها عام 1932.

واستمرت السلطة تمارس سياسة تجنيد الأقليات في قوة البوليس، فأعطت الأفضلية في الثلاثينيات والأربعينيات لذوي الأصول الأفريقية، وكان من نتيجة سياسة التوظيف هذه، أن امتنع الرعايا البحرينيون عن طلب العمل في الشرطة لارتباطها بمجموعات

(1) قضية هجوم الدواسر على قرى البحارنة الشيعة في جزر البحرين خلال العشرينيات من القرن العشرين، حقيقة لا يمكن نكرانها، وذكرتها التقارير الإنجليزية للمقيم السياسي البريطاني في الخليج، والمعتمد السياسي البريطاني في البحرين الرائد (ديلي)، تحت عنوان: هجوم رجال قبيلة الدواسر على قرية عالي، وهذه بعض فقرات التقارير:

«تبيَّنَ مؤخّراً وجود إشارات تدلّ على المزيد من المحاولات التي يقوم بها الدواسر لافتعال المشاكل مع البحارنة. وحصل شجار في مصائد [هيرات] اللؤلؤ، عندما أقدم مركبين تابعين للدواسر على حصار مركب يقوده البحارنة، وضربوهم بعنف. وحصلت بعض الاضطرابات الصغيرة في القرى الخارجية. وتأكّد هذا الخبر من مصادر مستقلّة ومن البحارنة أنفسهم. بالإضافة إلى توافر عدد كبير من شهادات حلف اليمين التي أدلى بها القرويون من قرية عالي، ومن القرى الأخرى، التي مرّ منها الدواسر للاعتداء على قرية عالي».

«استكمالاً لبرقيتي رقم 651، المؤرخة في 23 (يونيو) حزيران 1923، يشرّفني إرفاق نسخة عن مذكّرة من الوكيل السياسي في البحرين، إلى حكومة الهند، مؤرخة في 19 (يونيو) حزيران، وعن برقيّات متتالية تمّ تناقلها بيني وبين الوكيل السياسي حول هجوم الدواسر على [قرية] عالي.

وهذه القرية، كما تذكر حكومة الهند، التي يقطنها البحارنة الشيعة، تم مهاجمتها في خلال الاضطرابات الأخيرة، من قِبل دواسر البُديع».

«بسبب الهجوم على عالي الذي حصل من دون أي استفزاز [من قبل أهاليها لأحد]، وأدى إلى وقوع ثلاثة قتلى، وأربعة جرحى في حالةٍ حرجة، بالإضافة إلى نهب 5,000 روبية».

انظر: Records of Bahrain, vol. 4, pp. 118- 126.

غريبة ليس لها منزلة محترمة اجتماعياً. ومنذ عام 1931، أخذ «المستشار»، الذي كان رئيساً للشرطة، يقدم الشكاوى، مرة تلو الأخرى، عن النقص الحاصل بين البحرينيين المنتظمين في قوة البوليس، إذ كان أبناء البحرين يشكلون حوالي 20% من مجموع القوة البالغ عددها آنذاك حوالى ألف رجل، وكان الباقي من البلوش، واليمنيين، والعُمانيين، والباكستانيين، والعراقيين، وغيرهم(*). وبدأت هذه النسبة تتغير بعد الاستقلال لمصلحة رعايا البحرين، إذ أظهر المسح الذي قمنا به للأسرة في البحرين، أن معظم البحرينيين الذين دخلوا في قوة الشرطة ينتمون إلى العائلات السنّية العربية الأصل ذات الدخل المنخفض[1] (انظر الفصل الثاني).

أما جيش الدفاع، فقد اختلف تأسيسه اختلافاً كلياً عن تأسيس الشرطة، فهذا الجيش تأسس عام 1968 عندما أعلنت بريطانيا عزمها عن الانسحاب من البحرين، وتشكّل بأغلبيته من التجمعات القبلية البحرينية أو من ذوي الأصول القبلية، ينتمي أكثر الضباط إما إلى العائلة الحاكمة أو إلى حلفائهم القبليين في البحرين أمثال آل مسلم من الحد ، وآل الغتم من الزلاق، وآل نعيم من الرفاع، وانحصر استخدام بعض سكان المدن والفلاحين في الأعمال الإدارية غير القتالية – وهذا التنظيم المتبع في الجيش الإداري نفسه.

تنظيم الإدارة العامة

ظهرت الدوائر الإدارية الأولى في البحرين فوراً بعد تنفيذ الإصلاحات، وكانت تقتصر على المكاتب التي تتعلق بأعمال تسجيل الأراضي، وتأجير البساتين، وتنظيم الغوص على اللؤلؤ، وبالمحاكم على اختلاف أنواعها. وكانت هذه الدوائر بسيطة جداً، يعمل بها عدد قليل من الموظفين، ففي كتابه، «نبذة شخصية» (Personal column)، كتب المستشار تشارلز بلجريف في هذا الصدد يقول:

«سألت «ديلي» ذات صباح عن مكاتب الحكومة فأخذني إليها، فإذا بي أمام بيتين عربيين متصدعين بالقرب من الميناء، وهناك وجدت مكاتب الجمارك ومكاتب المحكمة مع مكتب الشيخ. وكان معظم الكتبة في الجمارك من الهنود الذين عملوا تحت إمرة ضابط الجمارك، (كلود دوغرينيه)، يساعده ضابط شاب من الجيش الهندي، والضابطان

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين 1956: 53 – 55. انظر أيضاً تقرير 1963: 77 – 1964: 88 – 1965: 73 – 1966: 85.

(1) لقد تم وفق منهجية وسياسة متعمدة، استبعاد البحارنة من التوظيف في سلك الشرطة والجيش لاحقاً بعد الاستقلال وكل من وزارتي الداخلية، والدفاع، ومن الحرس الملكي، والحرس الوطني.

هما البريطانيان الرسميان الوحيدان اللذان عملا في خدمة الشيخ. أما مكتب الشيخ، فكان يرأسه الحاج صقر الزياني وهو شيخ عربي ذو شخصية محببة ولحية بيضاء، وكان يعرف كل شيء عن كل شخص في البحرين، ولكنه لم يعرف شيئاً عن الأعمال الإدارية، والملفات، والآلات الكاتبة» (1960: 18).

كان الإلمام بالإنجليزية نادراً في العشرينيات، فاضطرت الحكومة لتوظيف عدد من الكتبة والمساعدين الهنود، ذلك لأن مدرسة الهداية، التي تأسست عام 1919، كانت تستخدم اللغة العربية في التعليم. أما مدرسة الإرسالية العربية (الأميركية)، فكان معظم طلابها في ذلك الوقت من المسيحيين واليهود الذين لم تستهوهم المناصب الحكومية(*)، ولم يرسل التجار المدينيون من السُّنة والشيعة أولادهم إلى هذه المدرسة إلا في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين عندما بدأت شركات النفط، التي تتكلم الإنجليزية، تتدفق إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية.

بعد تأسيس مدرسة الهداية التي قصدها الطلاب، وأكثريتهم من السُّنة سكان مدينة المحرق، أسس شيعة المنامة عام 1929 المدرسة الجعفرية، وفي السنوات اللاحقة دعمت الحكومة المدرستين معاً بالأموال العامة، وأشرفت على إدارة كل مدرسة لجنة من التجار الأغنياء الذين تطوعوا للقيام بهذا العمل. وأثار هذا التقسيم الطائفي في التعليم اعتراضات عديدة، مما جعل الحكومة تقرر في سنة 1932 – 1933 فتح المدرستين أمام الجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية، وسُمّيت، بعد ذلك القرار، مدرسة الهداية «مدرسة المحرق الابتدائية» كما سُمّيت المدرسة الجعفرية «مدرسة المنامة الابتدائية». وتأسست بين عام 1934 – 1936 ثلاث مدارس عامة جديدة في سوق الخميس(1)، والبديع، والحد، فقصدها الطلاب من هذه المدن وضواحيها، كما تأسست في ذلك الوقت أيضاً دائرة التربية (المعارف) بإشراف الشيخ عبد الله بن عيسى. وفي عام 1927 أرسل سبعة من شباب البحرين، بينهم ابن الشيخ عبد الله، إلى الجامعة الأميركية في بيروت، فاتحين بذلك تاريخاً مستمراً من التعاون بين البحرين وهذه الجامعة. ومع افتتاح المدارس الجديدة للبنين والبنات وانتشار التعليم الرسمي، أخذ أبناء البحرين يحلّون بسرعة محل الموظفين الهنود.

(*) التقرير الإداري للبحرين 1926: 34.

(1) يقصد المؤلف قرية البلاد القديم، حيث إن سوق الخميس الذي تقع بقربه المدرسة ومشهده [مسجده] ذي المنارتين، يقع ضمن قرية البلاد القديم، وهي العاصمة الإدارية للبحرين قديماً.

لـولا اكتشـاف النفـط في البحريـن والدول الخليجيـة المجاورة، الذي أعطـى البلاد زخماً اقتصادياً جديداً، لاضمحلت البيروقراطية البسـيطة التي تأسسـت في العشـرينيات: باختصار، أدّت مداخيـل النفـط الهائلـة إلى تفـرع البيروقراطية علـى مختلف المسـتويات – والمقصود بالتفـرع البيروقراطـي هنـا مـا عنـاه (إيزنشـتات) «Eisenstadt» 1964 و(هويكنـز) (1968: 63) «بالتنـوع البنيـوي»، أي تشـعب الوظائـف المتخصصـة بفعـل تطـور المناصـب الإداريـة. وقـد أُنشـئت، بعـد اكتشـاف النفط فـي أوائل الثلاثينيـات، وظائـف ودوائر جديـدة كالصحة، والنقـل، والأشـغال العامـة، والكهربـاء، والمـاء، وغيرهـا، وطبعـاً لا مجال هنا لاسـتعراض تطور جميـع هـذه الوظائـف، بـل نكتفـي بالبحـث فـي أمريـن: (1) الاتجـاه العـام لتطور وتشـعب البيروقراطيـة، (2) والأسـس الاجتماعيـة للتوظيـف المدني.

مـرّت البيروقراطيـة فـي البحريـن بثـلاث مراحـل: (1) مرحلـة «تصريـف الأعمـال والخدمـات العامـة»، التـي بدأت في العشـرينيات واسـتمرت حتـى الخمسـينيات، (2) مرحلة «الإنمـاء والحقـوق المدنيـة»، التـي ظهـرت في الخمسـينيات إثـر التحرك الشـعبي والعمالي، (3) ومرحلـة الاسـتقلال وبنـاء مؤسسـات الدولـة، التـي بـدأت تظهـر منـذ سـنة 1968 عندمـا أعلنـت بريطانيـا عـن خطتهـا للانسـحاب مـن البحريـن. وتميّـزت المرحلـة الأخيـرة بتفـرع وتنـوع بيروقراطـي متزايد (هنتـر 194، 1969) يقابله ازدياد هائل في عـدد الإدارات الجديدة والموظفيـن. هـذه المراحـل الثـلاث ليسـت منفصلة الواحدة عـن الأخرى، إنما هـي متداخلة ومترابطـة بعضهـا بالبعـض الآخر.

ففـي المرحلـة الأولـى، دخـل التعليـم بشـكل جزئـي إلـى المدن وبعـض القـرى، فبُنيت المـدارس للبنيـن والبنـات (بنسـبة أقـل) فـي المنامـة، والمحـرق، والحـد، والرفـاع، والبديـع، وسـترة، والبـلاد القديـم، وتمركـزت باقـي الخدمـات فـي مدينـة المنامـة وإلـى حـدٍّ مـا فـي المحـرق. وبـدأ فـي سـنة 1929 العمـل فـي بنـاء جسـر يربـط المنامـة بالمحـرق انتهى سـنة 1942، كمـا بـدأ العمـل علـى تجفيـف منطقـة المسـتنقعات فـي القضيبيـة وطمرهـا بقمامة المدينـة. وبنيـت فـي المنامـة دوائـر مختلفـة لـلإدارات والخدمات العامـة: الكهربـاء في عام 1928، 12 خطـاً للهاتـف فـي عـام 1932، مستشـفى حكومـي فـي بدايـة الثلاثينيـات، وإدارة الصحـة العامـة فـي أوائـل الخمسـينيات، وحتى سـنة 1928 لم يصـل من هـذه الخدمات إلى المحـرق غيـر الكهربـاء التـي كان لهـا تأثيـر كبير علـى حركات التنقـل في فصـل الصيف. كان الحاكـم وبعـض التجـار الأغنيـاء ينتقلـون فـي فصـل الصيـف مـن المحـرق إلـى القضيبية في ضواحـي المنامـة سـعياً وراء الجو البارد نسـبياً، إلا أنهـم، بعد وصول الكهربـاء، عزفوا عن تلك العـادة وأخـذوا يسـتعملون المـراوح الكهربائية.

أشرف الحاكم والمستشار على إدارة جميع مرافق الدولة ما عدا الشؤون الخاصة للعائلة الخليفية والتي كانت تديرها لجنة خليفية خاصة. تحمّل المستشار الذي خدم البحرين بإخلاص وتعقل[1]، عدداً كبيراً من المسؤوليات في فترة قصيرة: جاء في بداية الأمر لينظم مداخيل الدولة فأصبح، تدريجياً، رئيساً لقوة الشرطة، وعضواً في المحكمة المشتركة، ومراقباً عاماً للتعليم وغيره من إدارات الدولة، كما كان يحضر جلسات المحكمتين الكبرى والصغرى وجلسات المجالس البلدية. لا شك أن اهتمام المستشار برعاية معظم الشؤون البيروقراطية وفّر لها عامل التنسيق ووحدة الهدف، إلا أنه في الوقت نفسه حرم الإدارة من التنوع، والتجديد، والمشاركة في السلطة. فقد ظلت إصلاحات العشرينيات جامدة لم تتبدل حتى الخمسينيات بالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة من الزمن. صحيح أن الخدمات العامة زادت، بنسبة قليلة، ولكن التركيبة البيروقراطية ظلت تحصر اهتمامها، بصورة أساسية، بتنفيذ القوانين الرسمية دون غيرها، فأصبحت بالتالي عاجزة عن مواجهة المتطلبات الاجتماعية الجديدة، وبالفعل، لم تبدأ البيروقراطية في البحرين بتناول المشكلات الاجتماعية إلا بعد ظهور التحرك الشعبي والعمالي في منتصف الخمسينيات.

وبعد هذا التحرك، ظهرت المرحلة الثانية من تطور البيروقراطية – مرحلة الإنماء والحقوق المدنية: فقد كانت «مدنية» لأنها نظمت التوظيف وأوضاع العمل واعترفت بحقوق تمثيل المواطنين في الهيئات الإدارية المستقلة، وكانت «إنمائية» لأنها أدت إلى خلق وظائف وإدارات جديدة تعنى بالإنعاش الاجتماعي، والزراعة، والمياه، والمساكن الشعبية، وما شابهها، كما أنها اعتنت بتوسيع نطاق الخدمات العامة كالكهرباء، والماء، والمدارس، والطرق في المدن والقرى على السواء. وحصل هذا التفرع والتطور البيروقراطي في هذه المجالات بعد مفاوضات طويلة جرت بين قادة التحرك الشعبي من جهة والحكومة من جهة أخرى (راجع الفصل الثامن للتفصيل). غير أن هذا لا يعني أبداً بأن التجديد الذي حصل في البيروقراطية كان كله نتيجة التحرك الشعبي، كما لا يعني بأن كل مطالب قادة التحرك قد تحققت – فإن الأمر الذي حصل، هو أن التحرك الشعبي عبأ الناس سياسياً وكشف عن عجز المؤسسات البيروقراطية القائمة في مواجهة التبدل الاجتماعي، مما أدّى إلى مراجعة مجمل الأوضاع القائمة وإعادة النظر في تشكيل تلك المؤسسات وتجديدها.

(1) قضية أن المستشار (بلجريف) قد خدم البحرين بإخلاص وتعقل، فهذا رأي المؤلف وليس هو بالضرورة الحقيقة بعينها.

وفي هذا النطاق، تأسست عام 1955 دائرة جديدة للعمل وأقر نظام حكومي للتقاعد، وتأسست عام 1956 لجنة عمالية استشارية قامت بصياغة قانون العمل (عام1957)، الذي ظلّ سارياً حتى 1975 عندما تمّ تعديله ليتناسب مع الأوضاع العمالية المستجدة. وأعطيت دائرة العمل الحق في فضّ المنازعات وتوظيف العاطلين عن العمل. ففي عام 1958 مثلاً، أوجدت دائرة العمل الوظائف لثلثيّ الذين تقدموا بطلبات للتوظيف، وقُدَرَ عددهم بحوالي 1008 أشخاص(*). وفي عام 1956، قدِّم مشروع نظام جديد للتمثيل في لجنتي الصحة والتعليم، كما وقدم مشروع مماثل في لجنتي الكهرباء والمجلس الاستشاري للمرور في عام 1958، وهذا على أساس أن تقوم الحكومة بتعيين نصف عدد أعضاء هذه اللجان والمجالس وينتخب النصف الآخر من قبل الشعب. وفشلت أيضاً المحاولة التي قام بها قادة التحرك الشعبي لتشكيل مجلس وطني ونقابات عمالية مستقلة، ولم يبق من جميع هذه اللجان والهيئات التي تأسست في الخمسينيات سوى هيئة مستقلة واحدة هي «صندوق التعويضات». الذي تأسس في عام 1956 لتأمين السيارات (راجع الفصل الثامن للتفصيل)(**). وبالإضافة إلى هذه الدوائر، تأسست ما بين منتصف الخمسينيات ونهايتها دائرة الزراعة (1955)، ودائرة الشؤون الاجتماعية (1957)، ودائرة الشؤون القروية (1957)، ودائرة تأمين المياه (1960). ثم إن دائرة الإسكان التي تأسست عام 1963، جاءت ملائمة للمطالب العامة التي نادى بها قادة التحرك الشعبي.

اهتمت دائرة الزراعة بتحسين الإنتاج وتطوير أساليبه في مختلف المجالات كالري، وتربية الدواجن، وزراعة الفواكه، وتطوير البذور وغيرها، وكان عملها في هذه المجالات ناجحاً جداً(***)، إلا أن نوع الاقتصاد الذي ظهر بعد تطور صناعة النفط حال دون بلوغ هذه الجهود الهدف الذي قامت من أجله. كما أدخل سوق العمل المستقر، الذي ولّده اكتشاف النفط وتصنيعه، إلى البحرين وجوارها إغراءات شتى للقوى العاملة، فتحولت هذه القوى من العمل الزراعي المضني، وخاصة زراعة النخيل، إلى الوظيفة والتجارة. ومن أهم العوامل التي أدّت إلى انحسار زراعة النخيل هي نظام امتلاك الأراضي وتأجيرها، ونظام التعاقد بين العامل والمالك، وانخفاض الطلب على التمور كمادة غذائية رئيسية والتبدل الحاصل في أنواع الأطعمة التي يستهلكها أهل البحرين، والطلب المتزايد على العمال في جميع مجالات العمل، والنمو الهائل لمشاريع الإسكان في المدن والضواحي،

(*) التقرير الإداري للبحرين 1958: 27.

(**) للتفاصيل انظر التقارير الإدارية للبحرين 1955، 1956 و1957.

(***) التقرير الإداري للبحرين 1958: 3.

وزيادة استهلاك الماء. فقد أدّى ازدياد استهلاك المياه العذبة إلى ارتفاع مستوى المياه المالحة الجوفية، فوصلت في بعض المناطق إلى عمق ما بين 30 و60 سنتيمتراً فقط، مما جعل عملية الري صعبة جداً(*)، كما جفّ عدد من الينابيع العذبة بسبب سوء استعمال الآبار الارتوازية التي بدأ استغلالها في العشرينيات. وساهمت كثرة استهلاك المياه في المنازل في استنزاف المياه الجوفية: ترتفع نسبة الاستهلاك بتزايد الارتقاء الاجتماعي وانتشار وسائل المعيشة الحديثة.

لم تنجح البحرين في تطوير أي من المصادر الطبيعية ما عدا النفط والغاز، فقد فشلت المحاولات المختلفة لتطوير الزراعة، والاستفادة من الثروة السمكية، والمحافظة على مخزون المياه. ولمواجهة هذا الفشل، عمدت الحكومة إلى تأسيس عدد من الدوائر (كدائرة الشؤون الاجتماعية، والشؤون القروية، وشؤون الإسكان) بهدف إعادة توزيع الثروة العامة والقيام بالخدمات المطلوبة، ونجحت في ذلك نجاحاً محدوداً، إلا أنه ما زال أمام عملية التوزيع هذه أشياء كثيرة لم تحققها بعد.

كانت دائرة الشؤون الاجتماعية، في بادئ الأمر، مسؤولة عن تعويضات الحريق ومساكن العمال التي بلغ عددها حوالي مئتين في المنامة وأقل من ذلك في المحرق، والمعروف أن هذه المساكن أنشئت بأموال حكومية شرط أن تؤجّر للعمال الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 200 روبية(**). وتطورت دائرة الشؤون تدريجياً فشملت بعض نواحي التربية والفنون، وأمور الشباب، والأسرة، وفي عام 1975 اتسع نشاطها فشمل الترخيص للمسرحيات، ومراقبة الأفلام وتصنيفها، والإشراف على اليانصيب والترخيص له، وتطوير الإبداع الفني، والإشراف على الفنون التشكيلية، ورعاية مراكز الشباب والجمعيات التعاونية والنوادي الثقافية والرياضية، وتوفير المساعدات المالية للفقراء، وإدارة دار العجزة والمعاقين.

أما دائرة الشؤون القروية، فجاءت امتداداً لنظام البلديات، أي لتنظيم الخدمات البلدية في 56 قرية وقعت خارج نظام البلديات الأربع عشرة في البحرين(***). ومع الزمن، أخذت تقوم هذه الدائرة بإصدار سندات الملكية خصوصاً في مجال الإعمار، ورخص البناء، وحفر الآبار الارتوازية، والإجراءات الضرورية للوقاية الصحية، وشق

(*) التقرير الإداري للبحرين 1960: 2 و1967: 12.

(**) التقرير الإداري للبحرين 1958: 114.

(***) التقرير الإداري للبحرين 1967: 127 و1968: 128.

الطرقات، وتوفير الماء والكهرباء. وأعطت عدداً من وثائق الملكية كهبة من الحاكم إلى بعض القرويين ليقيموا عليها مساكنهم. وبين عامي 1967 و1968، بلغ مجموع وثائق الملكية من هذا النوع 173 وثيقة[*]. وفي عام 1971، ألغيت دائرة الشؤون القروية ووضعت القرى التابعة لها في ثلاث بلديات مستقلة. ومنذ الخمسينيات، تمّ توفير خدمات الكهرباء والماء والتنظيم البلدي في مختلف أنحاء البلاد: ففي عام 1955 تمّ تمديد خطوط الماء والكهرباء إلى مدن وقرى الرفاع، والحد، وسماهيج، وقلالي، وجد حفص، والدراز، وبني جمرة، كما وصلت في عام 1960 إلى قرى دمستان، وكزركان، والمالكية، ودار كليب، والماحوز. وفي عام 1957، أنشئت التنظيمات البلدية في سترة وجد حفص، وفي عام 1971 انتشرت في مختلف أنحاء البحرين.

وفي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بدأت المدن وضواحيها تشهد نمواً هائلاً فاق كل تصور، فأصبح لدائرة الإسكان أهمية خاصة في البلاد (راجع الفصل السابع)، ومن أهم منجزات هذه الدائرة بناء مدينة عيسى، عام 1968 التي تتألف من مئات المنازل المشيدة بالإسمنت، ويوجد في هذه المدينة ستة نماذج للمنازل تسكنها فئات ذات مداخيل وأوضاع اجتماعية مختلفة، وتراوحت قيمة المنزل بين 3750 دولاراً أميركياً و35.000 ألف دولار تدفع بالتقسيط على مدى 15 عاماً دون فائدة. وفي احتفالات الذكرى الأولى للاستقلال، قدّم حاكم البحرين خمسة آلاف دولار[1] هبة لكل مالك. هذا يعني، بالطبع أن الفئات ذات الدخل المنخفض والتي تعيش في البيوت الصغيرة حصلت على بيوتها مجاناً. صحيح أن الإعلان عن شروط هذه الهبات كان إعلاناً عاماً، إلا أن العملية التي قدمت فيها هذه الهبات ظلّت غير واضحة لعامة الناس. ثمة إجماع بين الناس بأن الهبات أعطيت حسب الأفضلية السياسية، «فالأفضل» هو الأكثر ولاء، وقد عبّر أحدهم عن هذا بقوله: إن معرفة طريقة توزيع هذه الهبات، تعني معرفة الارتباطات والولاءات السياسية في البلاد.

أما المرحلة الثالثة لتطور وتنوع النظام البيروقراطي، فهي مرحلة الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، فقد شهدت إنشاء الوظائف والدوائر التي تهتم بالتعبئة الوطنية، وتوجيه الرأي العام، ومركزية السلطة، وممارسة السيادة الكاملة. ويجب التنويه هنا، إلى أن الكثير من هذه الوظائف والدوائر كانت مطلب التحرك الشعبي في منتصف

(*) بعد مقابلة مع رئيس قسم الموظفين والتوظيف المدني.

(1) العملة المستخدمة محلياً في تلك الفترة ومازالت، هي الدينار البحريني وليست الدولار.

الخمسينيات، حيث طالب ذلك التحرك بقانون عقوبات موحد، وبمجلس للنواب، وبالحرية في تنظيم هيئات مستقلة كنقابات العمال، والجمعيات، والتنظيمات المختلفة. ولم تستجب السلطة لمعظم هذه المطالب في ذلك الحين، إلّا أنها أدركت التناقض القائم بين القوى الاجتماعية الصاعدة من جهة وبين محدودية النظام البيروقراطي القائم آنذاك من الجهة الثانية. ولمواجهة هذه المشكلات، تأسس في عام 1955 مكتب العلاقات العامة العمالية، ودائرة للإعلام، ومحطة للإذاعة. وفي عام 1956، صدر قانون المطبوعات، وشكّلت هذه الإدارات والمكاتب قطاعاً من بيروقراطية الدولة لأنها ارتبطت مباشرة بالبناء الوطني الموحّد[1]، وبالتعبئة السياسية للشعب، وبتوجيه الرأي العام. والجدير بالذكر، أن هذه الأمور من اهتمامات الدول وليست من اهتمامات القبائل.

لم يولد التحرك الشعبي في منتصف الخمسينيات اهتماماً رسمياً بالتعبئة السياسية وتوجيه الرأي العام فحسب، بل أظهر أيضاً مدى الحاجة للتنسيق الإداري وللسلطة المركزية. فتأسس في عام 1956 مجلس إداري ضمّ مدراء الخدمة المدنية والمستشار (السير تشارلز بلجريف) الذي استبدل، بعد إحالته إلى التقاعد عام 1957، بسكرتير الحكومة (السيد ج. و.سميث) وأعطى المجلس صلاحية البت في الشكاوى المحالة إليه إما من التنظيمات الرسمية أو من عامة أفراد الشعب. وقاطعت المعارضة آنذاك المجلس لأنها لم توافق على طريقة تشكيله، ولكن بالرغم من هذه المقاطعة، استمر في النظر بالأمور الموكّلة إليه. وبعد أن نالت البحرين استقلالها عام 1971، أصبح المجلس والدوائر الرسمية الأخرى بمثابة الحكومة القائمة بالأمر الواقع، وتحولت الدوائر إلى وزارات، بعد أن أضيفت إلى قائمة الدوائر الموجودة وزارتا الخارجية والدفاع.

نبّه التحرك الشعبي في الخسمينيات الحكومة إلى عجز قوى الأمن عن القيام بمهامها، فتشكلت في عام 1955 قوة خاصة مستقلة تماماً عن شرطة الأمن الداخلي وعن قوى الدفاع[2]، اسمها «فرقة الشغب»، التي يتألف أفرادها من حلفاء آل خليفة القبليين الذين تمّ جلبهم من شبه الجزيرة العربية. وتألّفت هذه القوة من حوالي 200 عنصر، واشتهرت بقسوتها في مواجهة أعمال الشغب إذ إنها لا تنتمي اجتماعياً إلى أية مجموعة من المجموعات التي تعيش في البحرين. أما جيش الدفاع، فقد نظِّم عام 1968

(1) يستخدم المؤلف عبارات ومصطلحات ناتجة عن قراءاته وفكره الخاص وليست من صميم النظام السياسي في البحرين، ولم تفكر بها السلطة هناك أساساً، مثل عبارة (البناء الوطني الموحد).

(2) لم يكن هناك جهة إدارية في البحرين في الخمسينيات اسمها (قوى الدفاع)، ولا جيش.

عندما أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من البحرين، وكان عدد عناصره حوالى الألفين، وزادت الميزانية المرصودة للدفاع والأمن العام من 8.25 مليون دولار في عام 1968 إلى 33.25 مليون دولار في 1975، خصص منها 14 مليوناً للجيش (هذلتن 1974).

ولم تكن الزيادة محصورة في ميزانية الدفاع والأمن العام وحدها، فقد شهدت الإدارات الأخرى زيادات مماثلة. وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد الموظفين العسكريين والمدنيين في البحرين يبلغ حوالي 14 ألف شخص يتولون شؤون إدارات الدولة في بلد لا يتجاوز عدد سكانه 220 ألفاً، هذا يعني أن الموظف الواحد يخدم 15 مواطناً، وهذه نسبة عالية جداً، من أعلى النسب في العالم وهنالك سببان لهذا التضخم البيروقراطي: الاستقلال ووجود العمال الأجانب بكثرة، فعندما يصبح بلد صغير كالبحرين، لا يتجاوز عدد سكانه 220 ألفاً، دولة مستقلة، لا بدّ وأن يشهد تضخماً في نسبة عدد الموظفين في الإدارات العامة، وذلك لملء الوظائف التي يحدثها الاستقلال في مؤسسات الدولة كالدفاع والخارجية وغيرها. ويضاف إلى هذا الأمر، وجود عدد كبير من العمال الأجانب، الأمر الذي دفع المواطنين إلى ترك أعمالهم المهنية والسعي وراء الوظيفة الحكومية التي تؤمن لهم مدخولاً أفضل ومركزاً اجتماعياً مميزاً.

الأسس الاجتماعية لسياسة التوظيف في القطاع العام

شهدت الوظائف والدوائر التي أنشئت في البحرين تغيرات عديدة، ولكن الأسس الاجتماعية للتوظيف كانت دائماً وما زالت، تخضع لبعض المبادئ الاجتماعية التي لم تتغير بسهولة. فكانت وما زالت العائلة الحاكمة تسيطر على جميع الوظائف التي ترتبط مباشرة باستعمال القوة الفعلي، أو بالتهديد باستعمالها كصيانة النظام والقانون وتوجيه السياسة المحلية والدولية، أو تلك الوظائف التي ترتبط بإعادة توزيع الثروة والضمان الاجتماعي. وتشمل هذه الوظائف الشرطة، والجيش، والقوات الخاصة، ووزارة العدل، والداخلية، والخارجية، ودوائر الهجرة، والبلديات، والشؤون القروية. ويجدر التنويه بأن هذا التنظيم، الذي كان معمولاً به في عام 1975، قد يتغير حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة وحسب الأهمية السياسية للوزارة أو الدائرة المختصة. ففي اللحظة التي يصبح لدائرة أو لوزارة ما أهمية خاصة في ميزان القوى المحلية، في تلك اللحظة بالذات، تحال هذه الدائرة أو الوزارة إلى إشراف آل خليفة المباشر.

يختار كبار الموظفين من آل خليفة مساعديهم من الاختصاصيين، والفنيين والخبراء من بحرينيين وأجانب، وتجد عندهم ميلاً واضحاً لتوظيف الخبراء البريطانيين والأردنيين في دوائر الدفاع والأمن العام، وتوظيف الهنود والمصريين وغيرهم من العرب في الدوائر الأخرى.

أما الوظائف والدوائر والوزارات التي تحتاج لاختصاصيين مهرة، كالتنمية، والصناعة، والمالية، والصحة، والكهرباء، فتركت لأبناء البلاد الذين برزوا في مجالات اختصاصهم، ومن أبرز هؤلاء علي فخرو وزير الصحة، ويوسف الشيراوي وزير التنمية والصناعة، وإبراهيم عبد الكريم وزير المالية. وهذا لا يعني بالطبع أن أبناء آل خليفة لم يوظفوا في دوائر الخدمات التي تحتاج إلى مهارة خاصة. فالحقيقة أن كثيراً منهم يشغل هذه الوظائف ولكنه لا يشغلها على اعتبار انتمائه العائلي بل لكفاءته الشخصية.

يراعى في تعيين أبناء البحرين في الوظائف العليا موضوع التوزيع العادل بين السُّنة والشيعة[1]، ويحصل في بعض الأحيان أن يختار الموظف في المنصب الرفيع موظفي دائرته من أبناء طائفته الدينية، ولهذا تجد أن أغلبية الموظفين الصغار في دائرة الكهرباء من الشيعة العرب، وفي مكتب البريد من الشيعة الإيرانيين[2]، وفي الجمارك والهجرة من العرب السُّنة. هذه الظاهرة لا تدل فقط على تفضيل أبناء الطائفة في التوظيف، إنما تدل أيضاً على الطريقة التي يتم بها التوظيف: ففي غياب تصنيف عام ينظم جداول القوى العاملة في البلاد، يجد صاحب العمل، في كل من القطاع العام والخاص على السواء، نفسه مضطراً للاعتماد على معلوماته الشخصية في البحث عن الموظفين، فتأتيه هذه المعلومات من علاقاته الاجتماعية ومن روابطه ضمن طائفته وهكذا دواليك. فقد لاحظنا من مراجعتنا لـ 164 «شبكة» اجتماعية جمعناها في البحرين، أن التفاعل غير الرسمي بين أبناء الطائفة الواحدة يسهّل تعارفهم وترابطهم مع بعضهم البعض. صحيح أن هذا التفاعل

(1) يبدو أن المؤلف استقى معلوماته من مصادر حكومية رسمية أو من إحصائيات مبالغ فيها وغير حقيقية. فلم يثبت في تاريخ البحرين بالأدلة والوثائق الإدارية بأن الوزارات والمناصب العليا كانت مناصفة بين المكونين الاجتماعيين الشيعة والسُّنة أو بشكل عادل طوال تاريخ نشوء كيان هذه الدولة.

(2) عكس المؤلف المعلومات فأغلبية موظفي دائرة الكهرباء هم من الشيعة الإيرانيين، وفي دائرة البريد من الشيعة العرب. وهذا لا يعني تفضيل طائفي، بقدر ما أن العرب السُّنة لا يميلون بطبعهم البدوي إلى الأعمال الحرفية، ولا الأعمال اليدوية المجهدة، بل إلى الدعة والراحة في المكاتب الحكومية، ولهذا السبب متى ما توجهت السياسة الحكومية لحرمان الشيعة من الوظائف الحكومية المجهدة ولم تعثر على العرب السُّنة بسبب عزوفهم عنها؛ لجأت إلى سياسة جلب العمالة السُّنية من الهند وباكستان، أو المسيحية من الهند والفلبين، وغيرها.

يختلف من حيث نوعيته، ومضمونه، وكثافته باختلاف الجنس، والعمر، والمستوى الثقافي، والأصل الاجتماعي، إلا أنه نادراً ما يخرج عن نطاق الطائفة.

من الممكن، إبراز سياسة التعيين والتوظيف، إلى حدّ ما عن طريق مقارنة الوظائف التي يمارسها أبناء آل خليفة بالوظائف التي يمارسها أبناء الفئات الاجتماعية الأخرى (راجع جدول 4)، أقول «إلى حد ما» لأن القيام بهذه المقارنة تعتريه بعض التحفظات المنهجية. ففي الوقت الذي كانت فيه معلوماتنا عن آل خليفة شاملة بحيث إن الذين ساعدونا في جمعها كانوا يعرفون جميع التفاصيل عن كل شخص، كانت المعلومات التي جمعناها عن الفئات الأخرى مأخوذة من مجموعة عينات مختارة من 1249 أسرة منتشرة في 15 حيّاً وقرية. فالتغاير الظاهر بين أبناء آل خليفة وغيرهم من أبناء البحرين يرجع، ولو بشكل جزئي، إلى غياب التناسق المنهجي، ويبدو هذا صحيحاً بصورة خاصة فيما يتعلق بالوظائف الحكومية العليا. فالاختلاف ليس فقط في طريقة جمع المعلومات، بل وفي فهم مهمة كل وظيفة بسبب غياب التعريف الموحّد للوظيفة والموظفين: فكل أبناء آل خليفة، بغض النظر عن وظائفهم، ومؤهلاتهم، ومستوى اختصاصهم، يعملون في الوظائف الحكومية، القطاع العام ولا يعملون في القطاع الخاص، ثم إن القليل منهم الذي يعمل في وظائف السكرتاريا والخدمات المكتبية البسيطة (راجع جدول 4) يشغل تلك الوظائف عند أبناء آل خليفة الذين يمثلون المناصب العالية، وليس عند العامة من السكان.

ولكن بالرغم من جميع هذه التحفظات المنهجية، يظهر الجدول رقم 4 بأن 65% من الموظفين من آل خليفة يشغلون مراكز عليا في الحكومة: رؤساء دوائر، قضاة، وزراء، ضباط في الجيش. ويعمل الباقون كسكرتيرية، وكتبة، وتجار، ومهندسين. وهذه الملاحظات لم تؤخذ من المقارنة بين آل خليفة والفئات الأخرى بقدر ما أخذت عن طريق مقارنة آل خليفة ببعضهم البعض. فالمنهجية التي اتبعناها في جمع المعلومات عن الوظائف تبيّن بأن المقارنة ضمن المجموعة الواحدة أفضل من المقارنة بين مجموعة وأخرى.

لحدّ الآن ما زلت أتحدث عن العائلة الخليفية وكأنها فئة واحدة متجانسة اجتماعياً لا تعتريها أية تمايزات داخلية، وهذا غير صحيح. ففي ما يتعلق بالحكومة والخدمة المدنية، نستطيع أن نميز بين أربع مجموعات من آل خليفة بالنسبة إلى قرب أو بعد كل منها عن عيسى بن علي، حاكم البحرين السابع، وعن عيسى بن سلمان، الحاكم العاشر والحالي. كما يظهر أن معظم المستخدمين الرسميين الصغار وقلة من ضباط الجيش ينحدرون سلالياً من أجداد آل خليفة القدماء الذين عاشوا قبل عيسى بن علي،

أمـا الـوزراء، والقضـاة، وأغلبيـة الضبـاط، ومديـرو الدوائر فـي المصالـح المسـتقلة والوزارات فينحـدرون مـن عيسـى بـن علي تبعـاً للتنظيم الآتـي المعمول به سـنة 1975: شـقيق الحاكم الحالـي خليفـة بـن سـلمان رئيـس الـوزراء، ابن الحاكم حمـد ولي العهـد ووزير الدفـاع، أولاد عمـه عبـد العزيـز بـن محمد بـن عبد اللـه ووزير التربية وشـقيقه عيسـى وزير العـدل، وابن أولاد عمـه عبـد اللـه بـن خالـد بـن علـي وزير البلديـات والشـؤون القرويـة (راجع رسـم 4).

الجدول رقم 4

اختلاف المهنة بين الفئات الاجتماعية

المهنة	الفئة الاجتماعية						
	آل خليفة	أصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي ريفي عربي	شيعي ريفي في الضواحي
وزراء	%8.6	-	-	-	-	-	-
مديرو أقسام	22.8	5.0	6.3	5.8	4.3	1.0	0
قضاة في المحاكم	7.2	0.2	-	-	-	-	-
ضباط جيش أو شرطة	25.7	6.3	0.2	0	0	0	0
أطباء ومهندسون	4.3	0	1.3	1.8	1.4	0	0
مقاولون	15.7	5.7	5.2	6.7	6.8	2.2	0
رجال دين ذوو رواتب	0	0.6	0.5	0.3	0.5	0.6	0

مدرسون	0	5.7	10.3	11.0	3.4	3.8	0
أمناء سر	2.8	10.6	27.2	21.0	18.4	3.8	1.6
عمال مهرة ذوو رواتب	0	12.6	14.6	11.2	17.9	12.1	3.1
عساكر وشرطة	0	15.7	6.6	1.7	0.9	1.9	4.7
سائقون	0	3.2	5.9	5.3	6.3	11.5	7.7
تجار	0	10.8	5.0	14.0	6.3	6.4	1.6
تجار بالمفرق	0	2.5	4.2	8.5	11.6	3.8	1.6
عمال غير مهرة ذوو رواتب	12.8	19.0	10.9	9.5	20.3	44.9	64.1
عمال غير مهرة بالأجرة اليومية	0	1.7	1.5	3.2	1.0	7.6	14.1
مزارعون	0	0	0	0	0	0.3	1.6
مجموع النسب المئوية	99.9	99.9	99.7	100.0	100.0	99.9	100.0
عدد الحالات(*)	70	158	541	400	207	314	64
نسبة العدد المئوية	4	9.0	30.8	22.8	11.8	17.9	3.6

(*) الأجانب الذين يصعب تصنيفهم والذين يشكلون 196 حالة؛ لم يدونوا في هذا الجدول، مما يجعل عدد أصحاب الدخل 1950 فرداً في 1249 منزلاً.

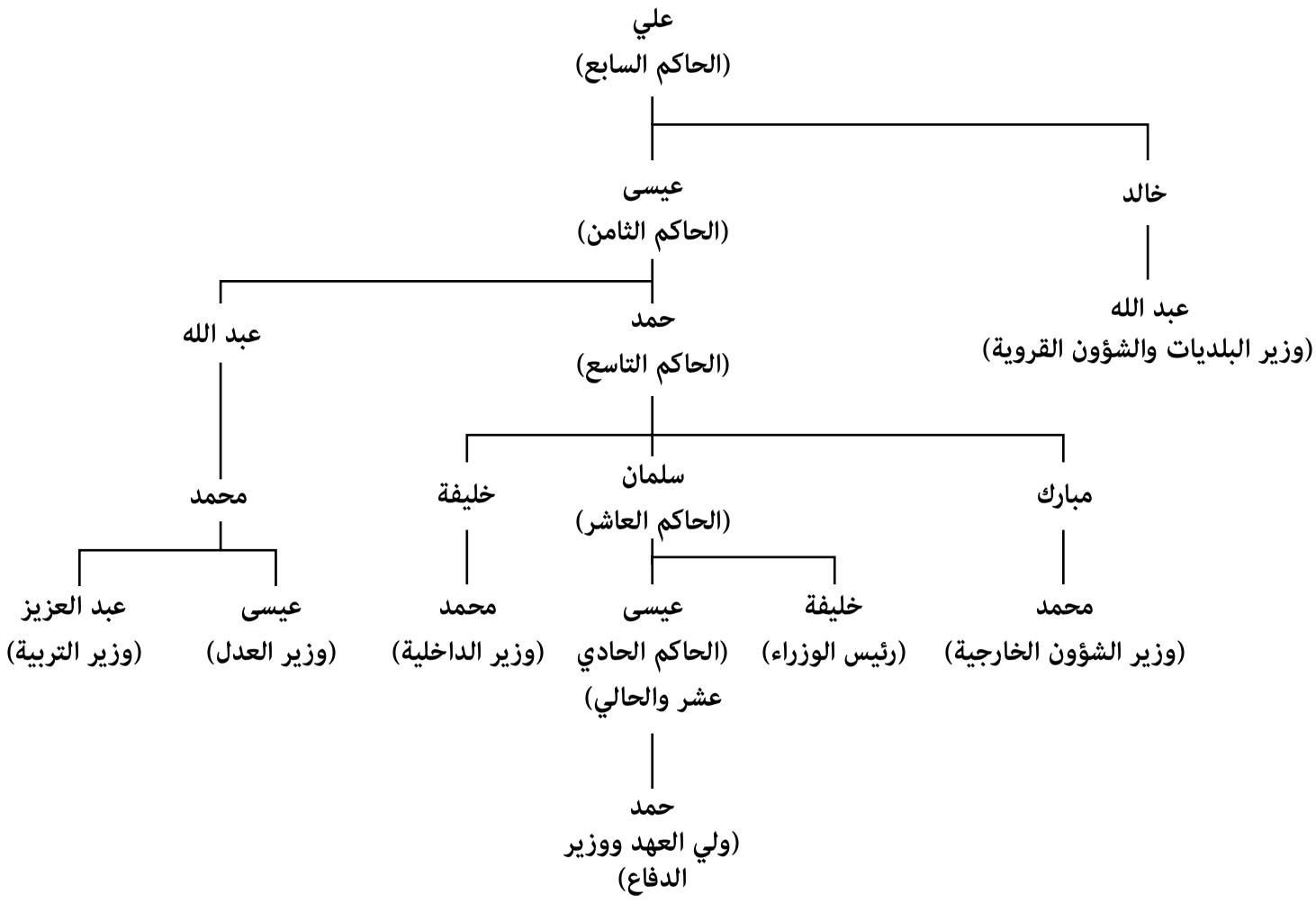

رسم (4): صلات النسب بين وزراء آل خليفة لغاية سنة 1975.

الجدول 5

اختلاف الفئات الاجتماعية حسب المستخدم

الفئة الاجتماعية	مستخدم في شركات أجنبية	مستخدم في أعمال خاصة	مدير أعمال خاصة	مستخدم في مشاريع حكومية	مستخدم في مؤسسات حكومية
أصل قبلي	%4.9	3.5	5.8	13.9	10.4
سني مديني	41.9	27.0	23.4	37.7	40.6
شيعي عربي مديني	20.9	18.8	12.5	16.7	26.0
شيعي فارسي مديني	17.3	14.3	13.8	13.5	6.3
شيعي عربي ريفي	13.6	30.3	22.4	15.2	11.8
شيعي ريفي في الضواحي	1.2	6.1	2.0	3.0	4.9
مجموع النسب المئوية	99.8	100.0	99.9	100.0	100.0
عدد الحالات(*)	81	314	397	430	431
نسبة العدد المئوية	4.9	19.0	24.0	26.0	26.1

(*) الأجانب الذين يصعب تصنيفهم والذين يبلغ عددهم 297 حالة، لم يدونوا في الجدول، مما يجعل المجموع 1950 فرداً.

الجدول 6

اختلاف المستخدم حسب الفئات الاجتماعية

	الفئة الاجتماعية					
المستخدم	**أصل قبلي**	**سني مديني**	**شيعي عربي مديني**	**شيعي فارسي مديني**	**شيعي عربي ريفي**	**شيعي ريفي في الضواحي**
شركات أجنبية	%2.8	6.2	4.4	7.1	3.5	1.6
أعمال خاصة	7.7	15.5	15.1	22.6	30.5	30.6
مدير أعمال خاصة	16.1	16.9	33.2	27.6	28.6	22.9
مشاريع حكومية	41.9	29.5	18.5	29.1	20.9	20.9
مؤسسات الحكومة	31.5	31.9	28.8	13.6	16.4	23.9
مجموع النسب المئوية	100.0	100.0	100.0	100.0	99.9	99.9
عدد الحالات	143	549	379	199	311	62
نسبة العدد المئوي	8.7	33.2	23.5	12.0	18.8	3.8

يبدو واضحاً هنا كيف يترابط النفوذ مع أواصر القربى: كلما قرب المرء من الحاكم سلالياً، ازداد نفوذ وقوة المركز الذي يحتله، وكلما بعد سلالياً، ضعف المركز، من هنا يرى الباحث إمكانية بروز ازدواجية في السلطة بين رئيس الوزراء (الشقيق) وولي العهد ووزير الدفاع (الابن)، إذ إن الابن، بصفته ولياً للعهد يتمتع بنفوذ يتجاوز رئيس الوزراء، ولكن سلطته كوزير للدفاع تضعه في مرتبة أدنى من رئيس الوزراء (الشقيق).

أما الجدول الخامس، فيبين تحيزاً واضحاً تجاه السُّنة المدينيين ومن ثم تجاه الشيعة المدينيين، إذ يشغل السُّنة حوالي 40% من الوظائف المدنية في الحكومة بينما يشغل الشيعة العرب حوالي 26%، ويكون مجموعهم 66% من موظفي الدولة. وإذا نظرنا إلى نسبة الذين يعملون في الإدارات الحكومية أو المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة، كمصفاة النفط ومصنع صهر الألمنيوم، وما شابه ذلك، نجد أن هذا التحيز ينقلب رأساً على عقب. فأكثرية هؤلاء، حوالي 73.4%، هم من السُّنة ذوي الأصول القبلية، ويليهم بعد ذلك السُّنة المدينيون وأخيراً القرويون من الشيعة العرب (راجع جدول 6). ويعمل معظم القرويين الشيعة (64%) الذين يسكنون في ضواحي المدن في الخدمات التي لا تحتاج إلى مهارة خاصة، كالكناسة والقراشة وغيرها (راجع جدول 4).

وباستثناء السُّنة ذوي الأصول القبلية، ليس هناك ما يشير إلى تحيز واضح في التوظيف بالنسبة لدوائر الحكومة أو المؤسسات والمشاريع التابعة لها، فالأمر مرهون بفارق التحصيل العلمي بين المدينيين والقرويين من السُّنة والشيعة.

يظهر المسح الإحصائي الذي قمنا به، أن 30.7% من أصحاب الاختصاص هم من السُّنة سكان المدن و46.2% منهم من الشيعة سكان المدن من ذوي الأصول العربية و23.1% منهم من الشيعة ذوي الأصول الفارسية، ثم إن 53.9% من حملة الشهادات الجامعية هم من السُّنة المدينيين و33.3% من الشيعة المدينيين، وتستمر هذه النسبة نفسها تقريباً في مرحلتي التعليم الثانوي والابتدائي مع بعض الاختلافات في النسبة المئوية (لمزيد من التفاصيل راجع جدول 7).

ويبدو أن السُّنة والشيعة المدينيين أكثر تحرراً من الفئات الأخرى بالنسبة لتعليم المرأة وتوظيفها، فمعظم الموظّفات، من أمهات وبنات غير متزوجات، ينتمين إلى هاتين الفئتين (راجع جدول 8)، أما توظيف الزوجات، والأخوات، والبنات بين الفئات الأخرى فشبه معدوم. وغالباً ما يترك النساء وظائفهن عندما يتزوجن، وهذا ما لاحظه (جيمس سوكنت) (1974: 188) أيضاً، إذ وجد أن أكبر نسبة مئوية بين الموظفات

(10.6%) تقع بين الصغيرات في السن ممن تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، بخلاف نسبة الموظفات بين الكبيرات في السن التي تتراوح بين (1%) و(4%). ويعتمد توظيف المرأة في البحرين على درجة تحصيلها العلمي؛ كلما ارتفع مستوى تعليمها ازداد معدل توظيفها. وقد أظهر المسح الإحصائي الذي قمنا به للعائلة، أن 82% من الجامعيات موظفات بالنسبة إلى 47% من اللواتي أنهين الدراسة الثانوية، و21% من اللواتي أنهين الدراسة التكميلية، و7% فقط من اللواتي أنهين الدراسة الابتدائية، أما نسبة التوظيف عند اللواتي لم يدخلن المدرسة أبداً فمتدنية جداً، إذ تبلغ حوالي1.48% فقط. فالتعليم إذن، «جواز سفر» المرأة بالنسبة للوظيفة، كما أثبت (سوكنت) أيضاً، إذ وجد أن نسبة توظيف المرأة تراوحت بين 5 و10% في الوظائف التي تتطلب تعليماً مدرسياً وتدنت هذه النسبة إلى أقل من واحد بالمئة فيما يختص بالوظائف التي لا تتطلب هذا التعليم (سوكنت 1974: 12 – 8).

الجدول 7

اختلاف التعليم بين الفئات الاجتماعية

	الفئة الاجتماعية								
الدرجة العلمية	أصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي عربي قروي	شيعي قروي من الضواحي	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة العدد المئوية
مهن عالية كالطب والهندسة والمحاماة	0	%30.7	46.2	23.1	0	0	100.0	13	0.7
خريج كلية	1.6	53.9	33.3	6.3	4.8	0	99.9	63	3.5
بعض الدراسة في الكلية	1.7	54.2	22.0	10.2	11.9	0	100.0	59	3.3
الشهادة الثانوية	7.0	41.0	31.8	11.9	7.9	0.3	99.0	327	18.2
بعض التعليم الثانوي	13.5	52.8	14.6	15.7	3.4	0	100.0	89	4.9
الشهادة المتوسطة	0	25.0	36.1	2.8	36.1	0	100.0	36	2.0
بعض التعليم المتوسط	11.4	44.3	12.7	16.4	12.7	2.5	100.0	79	4.4
الشهادة الابتدائية	2.5	39.5	23.1	6.7	23.1	5.1	100.0	195	10.8
بعض التعليم الابتدائي	10.9	25.9	26.8	12.9	14.0	3.2	100.0	313	17.4
غير متعلم	11.1	21.4	17.1	10.0	32.8	7.6	100.0	551	30.6
متفرق	5.3	28.0	18.7	6.7	32.0	9.3	100.0	75	4.2

الجدول 8

اختلاف الوضع العائلي لأصحاب الدخل حسب الفئة الاجتماعية

الوضع العائلي لصاحب الدخل	الفئة الاجتماعية								
	أصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي عربي قروي	شيعي قروي في الضواحي	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات(*)	نسبة العدد المئوية
أب	%9.1	30.6	21.8	11.1	22.9	4.4	99.9	908	50.6
ابن متزوج	0	40.0	20.0	0	30.0	10.0	100.0	10	0.6
ابن غير متزوج	8.7	30.5	24.4	13.6	18.4	4.4	100.0	550	30.6
أم	4.5	56.8	27.3	6.8	4.5	0	99.9	88	4.9
ابنة غير متزوجة	4.1	47.9	33.1	14.9	0	0	100.0	121	6.7
أخ	10.0	30.0	30.0	10.0	20.0	0	100.0	10	0.6
متفرق	4.8	27.2	14.6	11.6	34.9	6.8	99.9	108	6.0

(*) الأجانب والحالات التي يصعب تصنيفها لم تدون.

شـهدت البيروقراطيـة فـي البحريـن تغيـرات كبيـرة، ولكنهـا رغـم أهميتهـا، لم تـؤدِ إلى تغيـرات موازيـة فـي الأسـس الاجتماعية للخدمـة المدنية والتي تتصـل اتصالاً مباشـراً بتوزيع النخبـة، وتـوازن القـوى، والصـراع علـى السـلطة فـي البـلاد. ومـن الملفـت للنظـر حقـاً، بقاء تـوازن القـوى فـي البحريـن قائمـاً وكأنـه إيّـاه منـذ أجيال، لـم يتزعـزع بالرغم مـن التحولات البيروقراطيـة، والاقتصاديـة، والاجتماعيـة الهائلـة التـي عصفـت بالبـلاد. وهنـا تمكـن غرابـة الحكـم فـي البحريـن؛ خليـط مـن المجتمـع المدنـي والبيروقراطيـة الحديثـة تتواجـد جنبـاً إلـى جنـب، وفـي وقـت واحد، مـع التنظيمـات والسياسـات القبلية. لكـن السـؤال الأهم هنا، هـو حـول شـرعية السـلطة وممارسـتها بالنسـبة للتمثيـل الشـعبي والحقـوق العامـة. ولكـن قبـل البحـث فـي هـذه الأمـور بالتفصيـل، علينـا أن نبحـث أولاً فـي التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي ولّدهـا النفـط وبـروز القـوى الجديـدة التـي خلقتهـا هـذه التحولات.

الفصل السادس

النفط والتحولات الاجتماعية والاقتصادية

ما من جانب من جوانب الحضارة والمجتمع في البحرين إلّا وتغيّر تغيراً جذرياً نتيجة اكتشاف النفط وتطور صناعته. تغيّر نظام الأسرة، العلاقات العائلية، طرق الزواج والطلاق، ميزانيات الأسرة الاقتصادية، البنية الوظيفية للعائلة، التنظيم الاقتصادي، وضع المرأة ومركزها الاجتماعي، التقاليد والشعارات الدينية، المنازل الاجتماعية، الحرف والفنون الجميلة، زراعة النخيل وصيد اللؤلؤ، العمل السياسي والتنظيم الإداري، النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية، الطعام وطرق المعيشة، وغيرها. ومن هذه الجوانب كلها، سأبحث في أمرين أساسيين لارتباطهما المباشر بتنظيم السلطة ومقوماتها الاجتماعية: 1 – أمر التنظيم الاقتصادي، 2 – بروز القوى والمجموعات الجديدة الفاعلة في المجتمع. سأتناول الأمر الأول في هذا الفصل، والأمر الثاني في الفصلين التاليين. وقد اخترت عبارة «التنظيم الاقتصادي» لأؤكد على العلاقات التعاقدية في العمل وكيفية تغيّرها بعد اكتشاف النفط وتصنيعه.

تأثير النفط على تنظيم الاقتصاد التقليدي

تمَّ أول مسح جيولوجي لمنطقة الخليج العربي عام 1912، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بفترة وجيزة، ولما أظهر هذا المسح وجود النفط في المنطقة، طلب البريطانيون، بعد سنتين، من حاكم البحرين التعهد لهم بعدم استغلال النفط أو منح امتيازات نفطية لدول خارجية قبل استشارتهم في الموضوع وموافقتهم على ذلك. وفي هذه الفترة من الزمن، كان الطلب التجاري على النفط ضئيلاً جداً مما أدَّى إلى إرجاء إنتاجه بضع سنين، حتى عام 1928، حينما مِنُحَت شركة نفط البحرين BAPCO امتيازاً خاصاً للتنقيب عن النفط، وكان هذا الامتياز الأول من نوعه في المنطقة العربية. وقد تمّ اكتشاف النفط في البحرين بكميات ضئيلة، عام 1932، وصدِّرت أول شحنة من النفط إلى الخارج عام 1933 (صادق وسنفيقلي 1972: 8). وفي عام 1936، تمّ بناء مصفاة البترول على الشاطئ الشرقي المواجه لجزيرة سترة، وبدأ العمل فيها سنة 1938 بطاقة تقدر بحوالي 200 ألف برميل في اليوم، أي ضعفيّ ونصف كمية النفط المستخرج من حقول البحرين المقدرة آنذاك

بحوالي 80 ألف برميل في اليوم. والجدير بالذكر، أن الفرق بين طاقة المصفاة ومجموع إنتاج حقول البحرين كان يُجلب من حقول نفط الدمام في المملكة العربية السعودية بواسطة أنابيب خاصة لهذا الغرض، وما زالت تعمل حتى اليوم.

يعمل في المصفاة حالياً حوالى أربعة آلاف عامل بحريني[1]، ويصدّر الإنتاج إلى الهند، وباكستان، وبلدان أفريقيا الشرقية، والشرق الأقصى. بلغت عائدات النفط لعام 1934 في البحرين 16750 دولاراً أميركياً، و173.000 دولار لعام 1936، أي أكثر من ثلث الريع العام لتصنيع النفط بما فيه إنتاج المصفاة[*]. وفي عام 1940، تضاعفت عائدات البحرين النفطية فكوّنت بذلك الدخل الرئيسي للدولة، وبلغت العائدات في سنة (1945) 6.25 مليون دولار (بنروز 1972: 271)، وفي سنة (1967) 20 مليون دولار – أي ما يساوي أربعة أضعاف ريع الجمارك آنذاك[**]. وبعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1974، ازدادت مداخيله إلى حوالى 225 مليون دولار.

كانت البحرين في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات تعاني ضائقة اقتصادية كبيرة بسبب انحسار إنتاج اللؤلؤ وتصديره، فجاء استثمار النفط نعمة للبلاد، ففي أوائل العشرينيات، على أثر تنفيذ الإصلاحات الإدارية التي مرّ ذكرها، أخذت البحرين تفقد مركزها القيادي في إنتاج اللؤلؤ، وذلك بسبب نزوح عدد كبير من البحارة[2] إلى مناطق أخرى من الخليج هرباً من تطبيق الإصلاحات الإدارية، وبسبب استنفاد المحار تدريجياً من مغاصات البحرين. وبالفعل، انخفضت قيمة صادرات اللؤلؤ سنوياً من حوالي المليون جنيه إسترليني في الأعوام الواقعة بين 1905 و1919 إلى حوالى ربع مليون جنيه في الأعوام الواقعة بين سنة 1920 و1930[***].

صحيح أن استنزاف مصائد اللؤلؤ في الخليج، وظهور اللؤلؤ الاصطناعي في الأسواق التجارية، والأزمة الاقتصادية الحادة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى قد أثّرا سلباً

(1) أي في عام صدور الكتاب في سبعينيات القرن العشرين.

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين 1926 – 1938: 8.

(**) التقرير الإداري للبحرين 1962: 3.

(2) الذين هاجروا من الدواسر هم النواخذة وتجار اللؤلؤ وليس البحارة، حيث إن موسم صيد اللؤلؤ محدود الفترة والربح، فلا فائدة من هجرة البحارة في هذه المهنة فهي ليست كالعمل في الشركات النفطية أو البنوك. أما اذا كان القصد هجرة بعض الدواسر من البديع إلى الدمام في تلك الفترة، فسببها عوامل أخرى، وعموماً هم ليسوا كل البحارة العاملين في مهنة صيد اللؤلؤ، بل جزء محدود منهم.

(***) مجمل التقرير الإداري للبحرين 1945: 12 – 14.

على إنتاج اللؤلؤ؛ ولكن هذه العوامل عملت ببطء وبشكل تدريجي، بعكس الإصلاح الإداري وفرضه على القبائل العربية، الذي كان تأثيره سريعاً وحاسماً. ويرجع السبب في ذلك إلى رفض القبائل الإصلاحات الإدارية، وبالتالي إلى نزوحها عن البحرين بصورة جماعية آخذة معها عدداً كبيراً من السفن، والغاصة، والسيوب، والتجار. وكانت نتيجة هذا النزوح الجماعي أن انخفض عدد السفن العاملة من 2000 سفينة قبل الإصلاحات إلى 500 فقط بعد الإصلاحات، ومن ثم إلى 192 سفينة عام 1945[*]، وإلى 12 سفينة عام 1953، ثم انعدامها كليّاً عام 1960[1]. ونظراً لهذا الانخفاض في إنتاج اللؤلؤ، أخذت الحرف المرتبطة بهذا الإنتاج كصناعة السفن، وحياكة الأشرعة، «وخرق» اللؤلؤ، وغيرها تفقد فعاليتها الاقتصادية. وبالفعل، انخفض عدد السفن المصنوعة في البحرين إلى 100 سفينة عام 1928، وثم إلى 8 سفن عام 1936، وإلى أقل من ذلك بكثير في السنوات اللاحقة[**]. وفي هذا المجال كتب «المستشار» تشارلز بلجريف عام 1951، يقول:

إن أكثر من نصف بحارة البحرين من أصل عُماني، إذ أصبح عرب البحرين بأغلبيتهم الساحقة موظفين في الشركات النفطية التي تعمل في الخليج والجزيرة العربية. فهم يفضلون العمل في الوظيفة التي تدر عليهم مدخولاً لائقاً ومستقراً على العمل في الغوص، حتى إن الذين ما زالوا مدينين للتجار والنواخذة يفضلون العمل في شركات النفط وتسديد ديونهم بدلاً من العمل القاسي في الغوص. وبعد أن يمضي هذا الجيل القديم الذي اعتاد على الغوص وما زال يعمل به، سيصبح هذا النمط من الإنتاج نادراً جداً.

باختصار، فكما أدّى ظهور اللؤلؤ الاصطناعي في العشرينيات والأزمة المالية في الثلاثينيات إلى انخفاض قيمة اللؤلؤ الطبيعي في السوق العالمية، هكذا أدّت الإصلاحات الإدارية في البحرين إلى تحول العاملين في إنتاج اللؤلؤ إلى مراكز أخرى في الخليج. ومع اشتداد إنتاج النفط وتصنيعه في الثلاثينيات والأربعينيات وازدياد الطلب على اليد العاملة في إنتاج النفط، زالت أهمية اللؤلؤ وانحدر إنتاجه إلى الحضيض. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن البدء بإنتاج النفط في الكويت وشبه الجزيرة العربية عام

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين 1926 - 1937: 15.

(1) قضية الدواسر انتهت في سنوات العشرينيات نفسها وعادوا الى البحرين. أما انخفاض عدد السفن التي يوردها المؤلف هنا وأدت إلى تدهور صيد اللؤلؤ فذلك بسبب توجه البحارة للعمل في شركة النفط، وظهور اللؤلؤ الصناعي، وقلة الإقبال على اللؤلؤ في أوروبا بسبب المشاكل الاقتصادية التي حلت بها بعد الحرب العالمية الأولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1938.

(**) التقرير الإداري للبحرين 1951: 5.

1938، وفي قطر عام 1939، وفي أبو ظبي عام 1958، وفي دبي عام 1966، وفي عُمان عام 1967، أدّى إلى تحوّل اليد العاملة البحرينية، والخليجية، والعربية السعودية إلى سوق النفط بدلاً من العمل في مصادر الإنتاج القديمة.

كان تأثير إنتاج النفط على اليد العاملة في البحرين أكثر من غيرها من دول الخليج، وذلك بسبب النشاط التعليمي في هذا البلد منذ أوائل العشرينيات والذي دفع أهل البحرين للتطلع نحو الوظائف الإدارية، والمهنية، والتجارية في مختلف دول الخليج المجاورة. لقد ورد في التقرير الإداري لعام 1949، الذي كان يصدر سنوياً عن حكومة البحرين منذ سنة 1932، بأن البحرينيين يهاجرون بأعداد هائلة إلى السعودية، والكويت، ودول الخليج الأخرى سعياً وراء العمل في شركات النفط والبناء، حيث تزداد الأجور يوماً بعد يوم. وقد قدر عدد العاملين خارج البحرين آنذاك بحوالى خمسة آلاف عامل، وفني، وموظف(*)، وفي عام 1951 تقدم عدد كبير من النساء في البحرين يطلب جوازات سفر إلى الدول المجاورة لزيارة أقربائهن هناك. وتبيّن فيما بعد، أن الهدف من هذه الزيارات المتكررة كان لتهريب البضائع الممنوعة، ولذلك أصدر صاحب السمو، فيما بعد، أمراً يقضي بمنع النساء من السفر إلى الدول المجاورة ما لم يصطحبن معهن أقرباء ذكوراً(**). وفي هذا السياق، ورد في التقرير الرسمي لعام 1952 أن انهيار صناعة اللؤلؤ سببه قلة الغاصة والعاملين في الغوص، ولم يكن سببه قلة رأس المال(***).

مع نزوح بعض القبائل العربية عن البحرين، تقلص حجم التجمعات السكانية التي كانوا يعيشون فيها كجو، وعسكر، والدور، كما قلّ سكان بعض القرى كقلالي، والحد، والبسيتين. إن الذين لم يهاجروا من البحرين إلى الدول النفطية المجاورة نزحوا إلى مدن البحرين واستقروا فيها.

إن الجمود الذي أصاب إنتاج اللؤلؤ وتصنيعه، أصاب أيضاً زراعة النخيل وتربية المواشي، وربما للأسباب نفسها: فنظام ملكية الأرض، وتأجير البساتين لم يكن السبب الوحيد الذي أدّى إلى تدهور زراعة النخيل وانخفاض إنتاجها، بل إن سوق العمل المستقر الذي ولّده إنتاج النفط جعل العمل في القطاعات الإنتاجية التقليدية غير ممكن أو مربح أو جذاب. فلا عجب أن تحولت زراعة النخيل والعمل فيها من مورد للعيش إلى

(*) التقرير الإداري للبحرين 1951: 40.

(**) التقرير الإداري للبحرين 1952: 4.

(***) التقرير الإداري للبحرين 1959: 2.

مقياس للرفاهية، فاحتفظ بزراعة النخيل من كان له القدرة المالية على ذلك، أي الأغنياء من البشر.

وبخلاف زراعة النخيل التي تقلصت بشكل ملحوظ، ازدهرت زراعة الخضار وازدادت مزارعها من 150 مزرعة عام 1952 إلى 576 عام 1959[*]. ومرد هذا التحول من زراعة النخيل إلى زراعة الخضار هو انهيار صناعة اللؤلؤ، التي كانت تستهلك الجزء الأعظم من إنتاج البحرين من التمور، كما أن التغيير الحاصل في نظام التغذية، أثر في ازدياد استهلاك الخضار والفاكهة الطازجة، وبالفعل ارتفعت أسعار الخضار والفاكهة إلى مستوى لم تعهده من قبل.

بدأت زراعة النخيل بالانحسار في الثلاثينيات ووصلت إلى ذروتها في الستينيات والسبعينيات عندما اشتد الطلب على اليد العاملة في دول الخليج برمتها مما جعل أمر استبدال العمال البحرينيين بعُمانيين في زراعة النخيل صعباً جداً. ولهذا السبب نرى اليوم أن العمل في مزارع النخيل مقتصر كلّه تقريباً على العمال الأجانب المستوردين من الخارج ـ من خارج الدول العربية كالهند والباكستان ـ.

وفي منتصف الستينيات والسبعينيات، أخذت حكومة البحرين تتبنى سياسة التنوع الاقتصادي خوفاً من الوقوع في فخ الاعتماد الكلي على النفط[1]، وفي هذا الأمر ما فيه من محاذير شتى. وهكذا، أسست في عام 1966 شركة الأسماك البحرينية التي تولت أمر صيد الربيان، وتعليبه، وتصديره إلى أوروبا والشرق الأقصى، وتمّ في عام 1969 بناء معمل الألمنيوم الذي يستعمل الغاز الطبيعي المتوافر بكثرة في البحرين. وبدأ هذا المعمل بصهر الألمنيوم عام 1972 بطاقة قدرها 90 ألف طن في العام، مستخدماً حوالى 500 موظف فني، كما أقيم في عام 1975 مشروع الحوض الجاف وتمَّ افتتاحه سنة 1977، وهو الآن يعمل بكامل طاقته. والجدير بالذكر، أن معمل الألمنيوم والحوض الجاف مشروعان تشارك فيهما المصالح المحلية والعربية، إنما يعتمدان، وعلى الأخص الحوض الجاف، على اليد العاملة المستوردة من الخارج لعدم وفرة العمال المحليين. فقد بلغت نسبة التوظيف في الستينيات وأوائل السبعينيات في البحرين ما معدله 98% من مجمل

(*) الإحصاء الوطني لسنة 1950: 2. الإحصاء الوطني لسنة 1971: 163.

(1) هذا الكلام ليس دقيقاً علمياً، فلم تنجح الحكومة في تنويع مصادر الدخل القومي، حيث ما زالت إلى اليوم (2015) تعتمد في حوالى 80% من الدخل على إنتاج النفط وتسويقه، وحتى معمل صهر الألمنيوم يعتمد على 10% من إنتاج الغاز الطبيعي في البحرين. ولذا تعرضت الدولة لأزمة مالية حادة بسبب انخفاض أسعار النفط دون سعر 40 دولاراً، بالإضافة إلى تأثير الأزمة السياسية الخانقة عليها منذ عام 2011.

الأيدي العاملة من الذكور، وهذه نسبة عالية جداً في التوظيف والعمل. فبالإضافة إلى هذه المشاريع العمرانية والإنتاجية، شهدت البحرين في هذه الفترة بناء المطار الدولي، وبناء سلسلة عديدة من الفنادق، كما تمّ إنشاء مطاحن الدقيق التي بلغ إنتاجها حوالى 100 طن في اليوم.

وهكذا، نمت البحرين بسرعة فائقة لتصبح مركزاً مهماً للخدمات والمواصلات بين دول الخليج والعالم، فقامت فيها الشركات الأجنبية، والمصارف، والمدارس، وشركات الطيران، والفنادق الفخمة وغيرها. وقابل هذا النمو في الصناعة والتجارة والخدمات نموٌ موازٍ في العمران، والتمدين، والبناء، فاتسعت رقعة المدن وأصبحت القرى المحيطة بها ضواحي. وظهرت، نتيجة هذا العمران، ضواحي الماحوز، والعدلية، والقفول، وغيرها حوالي مدينة المنامة، كما ازداد عدد المشاريع السكنية ازدياداً ملحوظاً، وعلى الأخص في القسم الشمالي من البلاد بين مدينة المنامة وقرية البديع ـ المنطقة عينها التي كانت تشتهر بزراعة النخيل ـ، وبالتالي، ازداد عدد سكان المدن في البحرين من 45.600 نسمة عام 1941، حينما كان هذا العدد يشكل أكثر بقليل من نصف مجموع السكان، إلى 68.819 نسمة في عام 1971، أي حوالى 78% من المجموع الكلي للسكان(*). وتعود هذه الزيادة جزئياً إلى ارتفاع طبيعي في الخصوبة (Fertility) السكانية، كما تعود إلى اتساع المدن إما بفعل النزوح إليها أو بفعل اندماج القرى الصغيرة فيها. وبالفعل، فإن عدداً من القرى التي صنفت «ريف» في تعداد السكان لعام 1941 أضيفت إلى المدن في تعداد السكان لعام 1971، وتمّ بين عامي 1968 و1974، إنشاء 320 بناية «شقق» و1446 منزلاً و137 مشروع إسكان. وتؤجر هذه المنازل والشقق بصورة رئيسية إلى الفنيين والعمال الأجانب، إذ لا تتجاوز نسبة البحرينيين الذين يسكنون هذه الشقق والمنازل الـ 3% فقط(**). وحتى سنة 1975، كانت تتراوح الإيجارات بين 500 و1000 دولار أميركي في الشهر، وزادت هذه النسبة في السنوات اللاحقة إلى ضعف ما كانت عليه. وهكذا، أصبح من العسير جداً أن تستمر زراعة النخيل مع اشتداد هذا الطلب الهائل على المساكن: فقطعت النخلة وقام العمران مكانها.

(*) هذه النِّسب موجودة في تقارير البلديات عن أعمال البناء. واستناداً إلى القانون البلدي، يجب أن تحصل كل المباني الجديدة على رخص بلدية.

(**) المجموع لسنة 1965 كان 51251، ولسنة 1971 كان 57052، ولسنة 1959 كان 45505. انظر إلى إحصاء السكان الرابع للبحرين، دائرة الإحصاء 1969: 31. انظر أيضاً الإحصاء الوطني 1971: 13 – 35.

عندما ازداد الطلب على المساكن، ارتفعت أسعار الأراضي بنسبة قربها أو بعدها عن المدينة: ارتفع سعر المتر المربع حوالي مدينة المنامة، مثلاً، من دولارين في عام 1946 إلى 100 دولار في عام 1975 وإلى أكثر من ذلك بكثير في السنوات اللاحقة، كما ارتفع من نصف دولار في أطراف الريف إلى 50 دولاراً، هذا التغيير الهائل في أسعار الأرض أدّى تدريجياً إلى ازدياد عدد القطع التجارية المتداولة في السوق ازدياداً ملحوظاً إذ بلغ بين عاميّ 1934 و1975 حوالي 60% من مجموع الأرض المفرزة والمسجلة أملاكاً خاصة(*).

هذه العوامل: زيادة الطلب على اليد العاملة، تغير نظام التغذية، وقلة الطلب على التمور، وازدياد ملوحة الماء، ونظام الملكية وضمان الأرض، وارتفاع أسعار الأرض، اتساع البناء والعمران، كلها أدّت إلى فقدان زراعة النخيل أهميتها الاقتصادية وأصبحت مقياساً للغنى والجاه بدلاً من أن تكون مصدراً للعيش والكسب. لا يحتفظ بمزارع النخيل وتربية وبيع الأغنام في البحرين اليوم إلا من لمع نجمه في عالم المال والأعمال. وهكذا، تحول الفلاح والمزارع إلى عامل، وأجير، وموظف، فانخفض عدد العاملين في الزراعة إلى 2% من مجموع القوى العاملة في البلاد كما هو مبين في جدول (4).

وبالتحديد، انخفض عدد البحرينيين العاملين في الزراعة من 6.7% لعام 1959 إلى 4.5% لعام 1965، ومن ثم إلى 2.9% لعام 1971، ويقابل هذا الانخفاض في نسبة العمال البحرينيين ازدياد نسبة العمال الأجانب في الزراعة من 0.7% لعام 1959 إلى 1.8% لعام 1965، ومن ثم إلى 1.3% لعام 1971(**). والجدير بالذكر هنا، أن كثيراً من الأغنياء الذين ما زالوا يحتفظون بمزارع النخيل لا يبيعون المحاصيل في الأسواق، بل يوزعونها هدايا على الأصدقاء، والضيوف، والأقارب طلباً للجاه والمفاخرة(1).

إن إنتاج النفط وتصنيعه لم يؤثرا سلباً على إنتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل فحسب، بل كان لهما التأثير نفسه على الأعمال الحرفية التقليدية كصناعة السفن، والنسيج، والفخار، والسلال، والحصر، وغيرها. ولولا الدعم الحكومي لبعض هذه الحرف، كصناعة السفن والفخار التي تعتبر حرفاً شعبية تعبّر عن التراث الثقافي البحريني، لزالت معالم هذا التراث برمته. هذا، بخلاف صناعة المجوهرات والتطريز، الحلي والحلل، التي راجت واشتد الطلب عليها أكثر بكثير من ذي قبل، وذلك بفعل الوفرة الاقتصادية التي جاءت مع اكتشاف النفط وتصنيعه. من هنا، نرى أن الاستهلاك المرتبط بالجاه والمنزلة

(*) هذه الرسوم والنسب المئوية مأخوذة من المسح الاجتماعي الذي قمنا به.

(**) مجمل التقرير الإداري للبحرين 1956: 85 – 88.

(1) غريب هذا الرأي من قبل المؤلف، فليس هذا ما يفعله الأغنياء وملاك العقارات والأراضي في البحرين.

الاجتماعية كالمجوهرات والتطريز زاد واشتد، بينما الاستهلاك المرتبط بالإنتاج المعيشي كالتمر، وتربية المواشي، قلّ واضمحل.

هذا التحول الهائل في سوق العمل نشّط الحركة التربوية ودعمها، فتضاعفت ميزانية التعليم العام بين عامي 1931 و1971 عدة مرات على ما كانت عليه، وارتفع عدد الطلاب من 500 تلميذ و100 تلميذة في عام 1931 إلى 1750 تلميذاً و1282 تلميذة في عام 1946، وإلى 4500 تلميذ و2300 تلميذة في عام 1953، وإلى 7500 تلميذ و3386 تلميذة في عام 1955[*]، وما كاد عام 1974 يطل حتى ارتفع عدد التلاميذ إلى 30202 وعدد التلميذات إلى 23459[**]، هذا المجموع الذي يساوي ربع سكان البحرين تقريباً. وهذه الزيادة الهائلة في عدد الطلاب المسجلين بالمدارس الرسمية والخاصة لا تترجم تلقائياً إلى فعاليات اقتصادية، واجتماعية، وفنية، فالتعليم في البحرين يعاني من ارتفاع نسبة المعيدين والمفصولين[***]، كما أنه يعاني من عدم التنسيق بين المنهاج التعليمي وسوق العمل، ومن عدم وجود التصنيف الوظيفي القائم على أساس التحصيل العلمي[****]. وفي هذا المضمار، يجب التنويه إلى أن المشاريع الصناعية والخدمات التي تبنتها الحكومة في الستينيات والسبعينيات لم تأخذ بعين الاعتبار تركيبة القوى العاملة البحرينية، إذ إن البحرين شهدت منذ أوائل الستينيات نسبة مرتفعة جداً (98%) من العمل والتوظيف. كان الهدف من تبنّي هذه المشاريع، تنشيط الاقتصاد بغضّ النظر عن المتطلبات المحلية للعمل، ولذلك كان لا بدَّ لتغطية العجز الحاصل في اليد العاملة من الاعتماد على هجرة العمال الأجانب إلى البحرين – وهكذا كان. وحتى سنة 1971 كان نسبة هؤلاء في قطاعات العمل المختلفة على النحو الآتي: 45.8% في قطاع البناء، 37% في قطاع التجارة، 33.7% في الصناعة والتعدين، 4.6% في الخدمات العامة، وبين 33% و25% في قطاعات العمل المختلفة الأخرى كالزراعة، وصيد الأسماك، والنقل، والتخزين، والمواصلات (سوكنت 1974: 5). ومن المؤكد أن هذه النسب قد تغيّرت كثيراً منذ عام 1971 حتى اليوم، ولكن الإحصائيات المتعلقة بهذا الشأن غير متوافرة – فهي أحد الأسرار

(*) وزارة التربية، قسم الإحصاء، تقرير 1973 – 1974: 7.

(**) قدرت نسبة المعيدين الذكور لسنة 1971 – 1972 بـ 23.5% في المدارس الابتدائية، 16.1% في المتوسطة، 8% في الثانوية. وقدرت نسبة المعيدات الإناث بـ 20.4% في المدارس الابتدائية، 6.0% في المتوسطة، و4.1% في الثانوية (سوكنت 1974: 205).

(***) للتفاصيل انظر سوكنت (1974).

(****) الإحصاء الوطني 1971: 14.

في دول الخليج. وقد يفوق اليوم عدد العمال الأجانب عدد العمال البحرينيين البالغ عددهم حتى سنة 1971 حوالي 60301 عاملاً(*).

من المعلوم أن القوى العاملة في البحرين تمَّ توظيفها بشكل شبه كامل (98%) في أواخر الستينيات، وعلى ضوء هذا الواقع، لا بدّ من التساؤل عن مدة جدوى هذه المشاريع الصناعية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة في السبعينيات. من هو المستفيد الأكبر من هذه المشاريع مع العلم بأن تشغيلها يتطلب اعتماداً شبه كلي على العمال الأجانب المستوردين؟ والقول إن الطلب المتزايد على الأيدي العاملة يشجع القطاع النسائي على دخول سوق العمل، قول غير مقبول نظراً لوجود التقاليد، والقيم الحضارية والدينية التي تحدّ من فرص العمل عند النساء. وعلى كلٍّ حالت هذه التقاليد دون السرعة المطلوبة لتلبية حاجة البلاد إلى الأيدي العاملة ومع ذلك التغيير حاصل، وهناك تزايد مستمر في نسبة العاملات في قطاعات الاقتصاد المختلفة، ولكنه تغيّر بطيء لا يلبّي حاجة المشاريع الكثيرة والمتنوعة.

ما من شك في أن هذه المشاريع الصناعية والاقتصادية تنشِّط التجارة وقطاع الخدمات وتزيد من دخل الجمارك، ولكن اعتمادها على اليد العاملة المستوردة من الخارج سيكون عبئاً ثقيلاً على الخدمات العامة في التعليم، والصحة، والإسكان، والماء، والكهرباء، والمواصلات، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإنها ستدفع العامل البحريني الماهر وغير الماهر إلى ترك العمل في قطاع الإنتاج للعمل في قطاع الخدمات والتوظيف في الإدارة العامة. ومما يدعم هذا الرأي بعض النتائج التي ظهرت في المسح العام الذي أجريناه في عدد من قرى وأحياء مدن البحرين، إذ تبيّن لنا في هذا المسح أن 15% من القوى العاملة قد غيّرت عملها أو وظيفتها في الآونة الأخيرة من الزمن، وكان معظم الذين غيّروا مهنهم من الجامعيين والمهندسين الذين انتقلوا من قطاع الإنتاج إلى قطاع الخدمات كالمشاريع الحرة، والتجارة، كما كانوا من الفنيين الذين أصبحوا سائقي تاكسي أو باعة، ومن الحرفيين الذين أصبحوا تجاراً أو سماسرة. وهكذا، استبدل المهني، والفني، والحرفي البحريني بالمهني، والفني، والحرفي الأجنبي، وهذا أمر متوقع، لأن ازدياد اليد العاملة الأجنبية يغيّر منزلة العمل ومرتبته الاجتماعية، كما أنه يزيد الطلب على قطاع الخدمات بما فيها الإدارات العامة. فالبحرينيون، بخلاف الأجانب، يستطيعون تأمين الاتصال بمكاتب الدولة وتصريف الأعمال بسهولة نظراً لارتباطاتهم الاجتماعية ومعرفتهم بشؤون التركيبة البيروقراطية في البحرين.

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين 1945 – 1946: 34 – 45.

وبسبب ازدياد الطلب على العمال الأجانب، ظهرت عدة مكاتب مختصة بهذا الشأن، يسافر أصحابها بين المنامة وبومباي أو غيرها من البلدان الآسيوية ليتعاقدوا مع العمال هناك ثم يعودون إلى البحرين ويقومون بتأجير العمال لأصحاب العمل في السوق. وتبيّن لنا من دراسة بعض الحالات الخاصة، أن العامل في الهند قد يستأجر بمبلغ 75 دولاراً أميركياً في الشهر، ومن ثم يؤجر في البحرين بمبلغ 125 دولاراً إلى «سمسار عمال»، الذي بدوره يؤجره بمبلغ 200 دولار، وهكذا دواليك. وفي عام 1975، عرفت بعض العمال الذين أُجِّروا مرتين أو ثلاث مرات، وفي كل مرة يحصل «الوسيط» على ربح يجنيه بعرق جبين العامل الأجنبي. ولهذا السبب، جاء مشروع نظام العمل لعام 1975، الذي أعدته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ليضع حداً لهذا الضرب من ضروب الاستغلال، وذلك عن طريق منع «الوسيط» من تأجير العامل بأكثر من الأجر المتفق عليه مسبقاً في بلد المنشأ – إنما القوانين منوطة بتنفيذها.

المفارقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة

تناولت فيما تقدم موضوع التحول الحاصل في النظام الاقتصادي إثر اكتشاف النفط وتصنيعه ومدى تأثيره على أشكال الإنتاج التقليدية دون الإشارة إلى «المفارقات» الناتجة عن هذا التحول بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية المختلفة. وفي هذا المجال، أريد أن أفصل بين مفهوم «المفارقات discrepancies» الاجتماعية، ومفهوم «التميز discrimination» الاجتماعي: المفارقات الاجتماعية الناتجة عن التفاعل الحر والطوعي في سوق العمل، وهي بذلك تعتمد على مبدأ الاختيار في الإنجاز، أما «التميز» الاجتماعي فيعكس سياسة رسمية تتحيز إلى فريق دون الآخر، سعياً وراء مصلحة الحكم ومنفعته، ومن الممكن الجمع بين «المفارقات» و«التميز» في لفظة واحدة: «التناقضات» الاجتماعية.

تدور سياسة «التميز» في المجتمع البحريني حول مؤسسات الحكم والدولة، إذ نجد أن آل خليفة وحلفاءهم من أصل قبلي يتمركزون في الوظائف الرسمية المتعلقة بالأمن، والدفاع، والنظام، والعدل، والقانون. ومما يجب التأكيد عليه، أن اتباع هذه السياسة في «التمييز» لا ينعكس تلقائياً على التدرج في الإنجازات الاقتصادية والتربوية، كالقول مثلاً إن الفريق المفضل في التوظيف ينعم أكثر من غيره في العيش والرفاه. فالواقع أن الفريق المفضل في التوظيف الرسمي، وهم السُّنة القبليون[1]، أقل الفئات إنجازاً في

(1) أو من يطلق عليهم اسم القبائل اليوم في البحرين، مثل الدوسري، أو الهاجري، أو النعيمي، وغيرهم. حيث أصبحوا يميزون عن غيرهم من أهل السُّنّة، مثل الهولة، والبستكية.

التحصيل العلمي والمدخول: حوالي 63.3% من هذه الفئة غير متعلمين أو حصلوا على بعض التعليم الابتدائي فقط، ولا يوازيهم في هذا المجال سوى الفئات الشيعية الفلاحية الأصل والتي انحصرت اليوم في مجموعات سكنية ضيقة في ضواحي مدينة المنامة[1]. فهاتان الفئتان أقل الفئات في التحصيل العلمي والمدخول، كما يظهر جلياً في الرسم 5 و6. هذا شيء منتظر في غياب سياسة إنمائية واضحة تعمل باستمرار على رأب الصدع بين الفئات وعلى تضييق المفارقات بين المجموعات البشرية المختلفة.

إن رسم هذا النوع من السياسة الإنمائية أمر صعب جداً، فهو يتطلب قبل كل شيء تعرّفاً جزئياً على المشاكل التي تعاني منها الفئات المختلفة، وهنا تكمن الصعوبة، صعوبة تقسيم المجتمع إلى فئات غير متساوية في المسكن، والتعليم، والتوظيف، والعمل الاقتصادي الحر. ومهما يكن من أمر، فهناك طريقتان للتقسيم: طريقة أولى تأخذ بعين الاعتبار التقسيمات التقليدية «المتعارف» عليها بين صفوف الشعب، وطريقة تستخرج من دراسة الأوضاع المستجدة. فالطريقة الأولى تتناول التقسيمات التقليدية الظاهرة، كتقسيم المجتمع البحريني إلى فئات قبلية أو من أصل قبلي، وفئات فلاحية زراعية تعيش في القرى، وفئات مدينية تعيش في المدن، ومن ثم تقسيم هذه الفئات على أساس مذهبي وإثني كالقبائل السنية والفلاحين الشيعة، والمدنيين من أصل عربي، والمدنيين الشيعة من أصل فارسي، والسُّنة المدنيين من أصل عربي أو فارسي[2]. أما الطريقة الثانية فتأخذ بعين الاعتبار الفئات المستحدثة كالنساء، والطلاب، والطبقات الاجتماعية. وعلى كل حال، لا يمكن الفصل وبشكل قاطع بين الطريقتين، فهما متشابكتان ومتداخلتان ومتطابقتان أحياناً[*]. فقد يحدث أن المفارقات والتميز بين الفئات المستحدثة تأتي عن طريق انتماءاتها إلى التقسيمات

(1) يتحدث الكاتب عن المجتمع الشيعي في البحرين في السبعينيات، أما اليوم فالأمر مختلف تمام في المستوى التعليمي العالي لمعظم الشيعة، سواء في المنامة، أو في القرى.

(2) هناك تشويش واضح في فهم المؤلف للتكوين الاجتماعي الطبقي في البحرين، فهو يطبق عليه نظريات أنثروبولوجية لا تتوافق مع تركيبة المجتمع البحريني إثنياً ومذهبياً. فمن هم المدنيون من أصل عربي؟ هل هم القبائل التي غزت البحرين مع العائلة الحاكمة عام 1783، أم غيرهم، وهل المدنيون الشيعة فقط من أصل فارسي وخصوصاً سكان المنامة والمحرق، أمثال أُسر العريض، ورجب، وخلف، وحميدان، والمخرق، والحياك، والبناء، والصايغ، وغيرهم. كما لا يوجد فرق كبير في البحرين بين سنة المدينة.

(*) جمعت هذه المعلومات من المصادر الرسمية عن عقود الزواج في البحرين. المكان هنا ليس ملائماً لمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل، يترك التحليل المفصل لدراسة قادمة.

التقليديـة بالـذات، كمـا قـد يحـدث أن التقسـيمات التقليديـة تتجلّـى من خلال التقسـيمات المسـتحدثة كاعتبـار بعـض التقسـيمات التقليديـة تقسـيمات طبقيـة في آن.

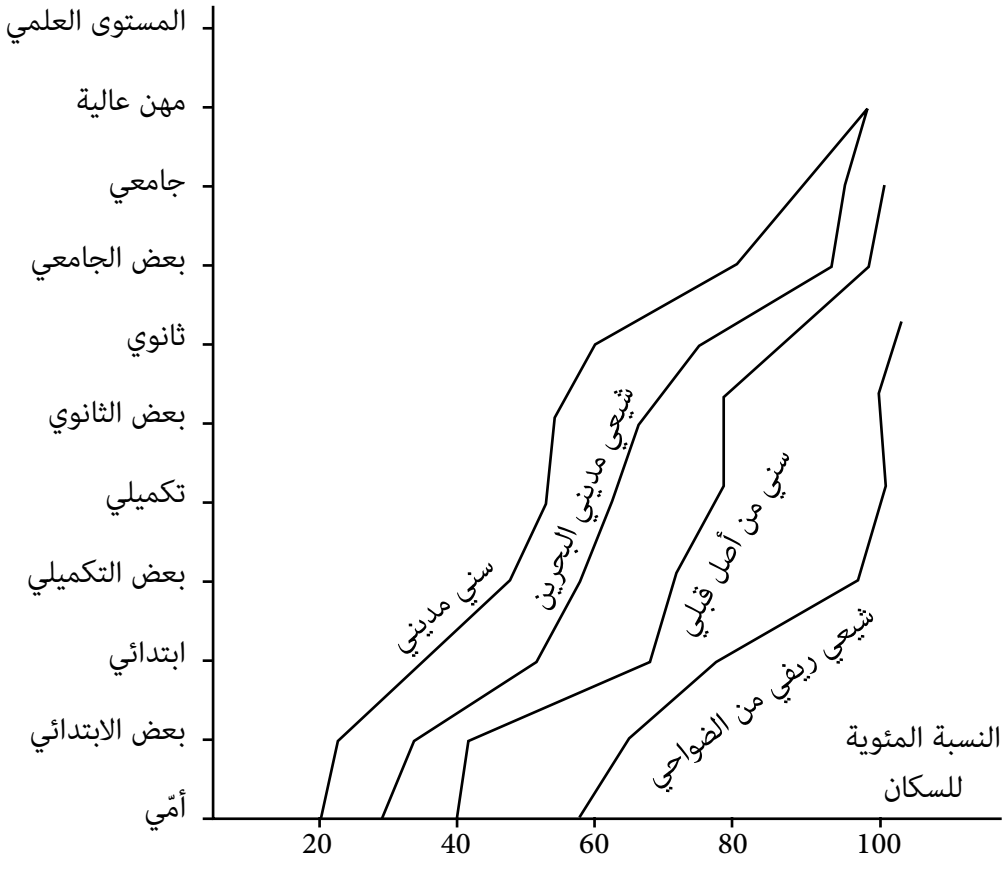

رسم 5

اختـلاف المسـتوى العلمـي بيـن الفئـات الاجتماعيـة. الخـط البيانـي للشـيعة العـرب المدينييـن يقـع بيـن خـط البحريـن وخـط السُّـنة المدينييـن والخـط البيانـي للشـيعة العـرب الريفيين يقع بيـن خط السُّـنة من أصل قبلي والشـيعة الريفييـن فـي الضواحي[1].

(1) **ملحوظـة:** هـذا الرسـم البيانـي غيـر واضح فهو لا يشـرح معنى خـط البحرين؟ ومـا المقصود منـه، كما ينقصه خط الشيعة العرب الريفيين، كما هو في اعتقاد المؤلِف.

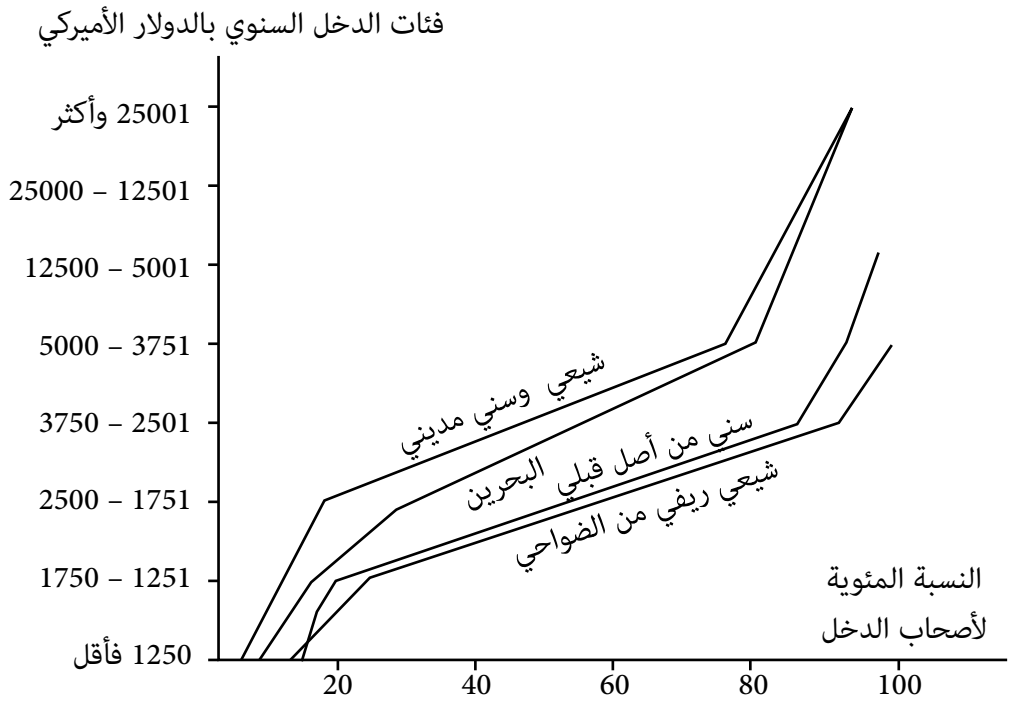

رسم 6

اختلاف الدخل بين الفئات الاجتماعية. الخط البياني للشيعة العرب المدينيين تتطابق مع الخط للسُّنة المدينيين، والخط البياني للشيعة الفرس يقع بني خط البحرين وخط السُّنة من أصل قبلي[1].

وعلى أساس هذه الاعتبارات، حاولت تقسيم المجتمع البحريني إلى سبع فئات تجمع بين التقسيمات التقليدية والمستحدثة، إما عن طريق التصنيف، وإما عن طريق الإنجازات الاقتصادية والتربوية. هذه الفئات هي: آل خليفة (العائلة الحاكمة)، السُّنة من أصول قبلية، السنة المدينيون من أصل فارسي، الشيعة العرب المدينيون، الشيعة المدينيون من أصل فارسي، الشيعة العرب سكان القرى، والشيعة العرب سكان الضواحي[2]. هذا على مستوى التصنيف، أما على مستوى الإنجاز فقد قارنت بين هذه الفئات بالنسبة إلى التحصيل العلمي، والدخل، والمهنة، وتعليم المرأة وتوظيفها. هذه الإنجازات التي تُشكّل بمجملها الأسس الاجتماعية الجديدة للتقسيمات المستحدثة.

(1) **ملحوظة:** الرسم البياني ينقصه الخط البياني للشيعة الفرس.

(2) الضواحي، في فترة طبع الكتاب، هي بحد ذاتها امتداد للمدن في البحرين، وبالتالي فهم مدينيون.

مـن أبـرز مظاهـر العمـل فـي البحريـن، اعتماد السـواد الأعظم مـن الناس علـى الراتب الشـهري، أي الوظائـف، إذ بلغـت نسـبة هـؤلاء حوالى 70% من مجموع القـوى العاملة كلها. ويشـمل قطاع التوظيف، حسـب جـدول (9)، الخدمات على اختلاف أنواعهـا: الكتّاب، العمال المهـرة وغيـر المهرة، المدرسـون والموظفون فـي جهاز الدولة، وكل من يتقاضى راتباً شـهرياً. وتُشـكّل هـذه النسـبة العاليـة مـن أصحـاب الرواتـب تحـولاً هامـاً فـي سـوق العمـل إذا مـا قورنـت بقطاعـات العمـل التي سـادت فـي البحرين قبـل اكتشـاف النفط وتصنيعـه، كالعمل فـي الزراعـة، وصيـد الأسـماك واللؤلـؤ. وهـذا التحول بيـن المجموعـات العماليـة والموظفين أوجـد وعيـاً جديـداً لأمـور العمل، وتحسـين أوضاع العمال بالنسـبة لزيادة الأجـور، والرواتب، والضمـان الصحـي، والاجتماعـي، وشـؤون التقاعـد، والتعويضـات. وهكـذا، أخـذت البحريـن تشـهد، منـذ أواخـر الأربعينيـات وأوائـل الخمسـينيات، تحـركات عماليـة متكـررة لـم تعهدها مـن ذي قبـل، وسـأتناول هـذا الموضوع بشـكل مفصَّـل في الفصـل الثامن.

وفـي مـا يتعلـق بالأسـس الاجتماعيـة للتوظيـف والعمـل، يظهـر جـدول (4) أن السُّـنة ذوي الأصـول القبليـة، ومـن ضمنهـم آل خليفة، يتمركـزون في الدفاع والأمن، ويتمركز سـكان المـدن، من السُّـنة والشـيعة، في الوظائف الإداريـة المدنية العليا كرؤسـاء الدوائر، والإدارات الصغيـرة، كمـا يتمركـزون فـي المهـن الحديثـة العليـا كالطـب، والهندسـة. أما الشـيعة الذين يعيشـون فـي القـرى أو فـي الضواحـي، فيظهـر أنهم يتمركـزون في قطـاع الخدمـات والعمل الـذي لا يتطلـب مهـارات خاصة (انظـر جـدول 4 للتفصيل).

ويـوازي هـذا التوزيـع بيـن الفئـات الاجتماعيـة فـي المهن توزيـع مماثل فـي التحصيل العلمـي، كمـا هـو مبيّـن في الرسـم (5)، الـذي يظهـر أن المدينيين، شـيعة أو سُّـنة، يتمتعون بأعلـى نسـبة فـي مسـتوى التعليـم العالـي، وتأتـي الفئـات الريفيـة أو القبليـة فـي المرتبـة الدنيـا[*]، خصوصـاً فيمـا يتعلـق بتعليم النسـاء[**]. وبالطبـع، يؤثر هذا الواقـع التعليمي على المدخـول والقـدرة الاقتصاديـة للفـرد، كمـا هـو مبيّـن فـي رسـم (6): فالفئـات الأعلـى فـي

(*) معـدل الأولاد للعائلـة الواحـدة عند السُّـنة من أصل قبلـي 4.6، السّـنة المدينيين 4.4، الشـيعة المدينيين 5.2، الشـيعة الفارسـيين 4.7، الشـيعة الريفييـن 5.0، الشـيعة الريفييـن فـي الضواحـي 4.9. معـدل الأولاد للعائلـة الواحـدة ذات الدخـل أقـل مـن 1250 دولاراً للفرد سـنوياً هو 4,5، لذات الدخل بيـن 1750 و1251 دولاراً، 4.5، لـذات الدخـل بيـن 2500 و1750 دولاراً هـو 5.0، لـذات الدخـل بيـن 3750 و2501 دولاراً هـو 5.1، ويتـراوح معـدل البقيـة بيـن5.0 و4.9. البيـوت المؤلفـة مـن خمس أسـر، تتصف بمعـدل 4.5 أولاد في العائلـة الواحدة، مـن أربـع أسـر بـ 4.8، من ثلاث أسـر بـ 4.9، من أسـرتين بـ 4.0، من أسـرة واحـدة بـ 3.0.

(**) هذه هي الحال في دول أخرى منتجة للبترول في الخليج العربي (بنروز 1972: 271 – 285).

مستوى التحصيل العلمي هي الأعلى في المدخول والقدرة الاقتصادية – والفرق بين الفئات المختلفة في هذا المجال شاسع جداً. باختصار، يظهر الرسم (6) أن مستوى الدخل عند سكان المدن، وأخصهم السنة قريب جداً من مستوى الدخل في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، غير أن مستوى الدخل عند القبائل، ما عدا آل خليفة، أو عند الشيعة الذين يسكنون الضواحي، قريب جداً من مستوى الدخل في الهند (انظر مقارنة الدخل في أميركا وفي الهند عند ساملسون 1973: 84 – 85). ومما يزيد من قدرة أصحاب الدخل العالي، اقتصادياً، دخول النساء عندهم سوق العمل بنسبة أكبر بكثير من أصحاب الدخل المحدود (انظر رسم 7)، فالسنة من ذوي الجذور القبلية، تماماً كالشيعة الذين يسكنون في الضواحي، وهم من أصحاب الدخل المحدود، يميلون إلى منع النساء عن العمل خارج البيت. ويظهر أن النساء العاملات هن من البنات غير المتزوجات[1]، فعندما تتزوج الابنة تخرج على ما يظهر من قطاع العمل – وهذا يشير بشكل واضح إلى أن الأب بالنسبة للابنة أكثر تسامحاً من الزوج بالنسبة للزوجة – طبعاً فيما يتعلق بالعمل.

(1) كل هذا الوضع قد تغير في الوقت الحالي (2015م.)، حيث لم تعد المرأة في البحرين جليسة البيت.

الجدول 9

المهنة وتوزيع الدخل

الدخل السنوي بالدولار الأميركي

المهنة	25001 وأكثر	25000 – 12501	12500 -5001	5000 3751	3750 2501
مهني	%15.8	10.5	42.1	21.1	10.5
مقاولون	31.8	15.9	27.3	3.4	3.4
مديرو أعمال ذوو رواتب	1.1	1.1	28.5	15.4	35.2
ضباط جيش وشرطة	0	0	0	27.3	45.4
رجال دين ذوو رواتب	12.5	0	0	0	0
مدرسون	0	0	4.4	3.7	62.5
أمناء سر	0	0.3	6.5	8.3	40.4
عمال مهرة ذوو رواتب	0	0	4.7	12.5	34.4
عساكر ورجال شرطة	0	0	0	1.2	10.5
سائقو تاكسي وباصات	0	2.3	13.7	10.7	22.1
تجار	0.7	7.2	7.2	25.0	30.3
تجار بالمفرق	0	0	8.5	4.7	22.6
عمال غير مهرة ذوو رواتب	0	0	8.3	1.7	10.0
مزارعون	0	0	0	0	0
عاطل عن العمل	0	0	0	4.0	4.0

نسبة العدد المئوية	عدد الحالات	مجموع النسب المئوية		1250 وأقل	7750 1251	2500 1751
1.0	19	100.0	0	0	0	0
4.5	88	100.0	18.2	0	0	0
4.7	91	100.0	0	1.1	3.3	14.3
0.6	11	100.0	0	0	0	27.3
0.4	8	100.0	0	375	50.0	0
6.9	136	100.0	0	1.5	0.7	27.2
16.6	324	99.9	0	1.2	3.7	39.5
13.1	256	100.0	0.7	5.1	12.5	30.1
4.4	86	100.0	0	5.8	15.1	67.4
6.7	131	100.0	0.8	2.3	9.2	38.9
7.8	152	100.0	100.0	1.3	15.8	12.5
5.4	106	100.0	0.9	20.8	18.9	23.6
3.1	60	100.0	0	36.7	15.0	28.3
0.1	2	100.0	0	50.0	0	50.0
1.3	25	100.0	68.0	12.0	4.0	8.0

إن انخفاض نسبة النساء العاملات عند المجموعات القبلية تدل على خطأ الاعتقاد السائد بأن النساء القبليات في المجتمعات البدوية تمارسن حرية أوسع من النساء في المجتمعات الحضرية (لينهاردت 1972: 229). هذه المقولة صحيحة إذا ما قارنا المرأة البدوية التي تعيش في الصحراء منعزلة عن المجتمعات البشرية، بالمرأة الحضرية التي تعيش في المدن أو القرى، ولكنها غير صحيحة إذا ما قارنا بين المرأة القبلية الانتماء التي تعيش في المدن أو القرى بالمرأة الحضرية الانتماء. فالمرأة الحضرية الانتماء، تمارس في البحرين حرية أوسع بكثير من المرأة القبلية الانتساب، ذلك أن المدينيين من السّنة أو الشيعة، الفقراء أو الأغنياء، يميلون إلى تعليم المرأة وتوظيفها بنسب أكثر بكثير من القبليين. ففي الصفوف الإعدادية والثانوية، لا يفرق السّنة المدينيون بين الذكور والإناث من الطلاب، فهم متواجدون بنسب متساوية. أما الفئات الأخرى، ومنهم السّنة القبليون، فيفرقون بين الذكور والإناث في التعليم بنسبة 2 إلى 1 لصالح الذكور في المرحلة الابتدائية و بنسبة 20 إلى 1 في مراحل التعليم الثانوي.

ومهما يكن الأمر، فلا يجوز المبالغة بتعليم وتوظيف المرأة، وإن اختلفت طريقة معاملتها عند الفئات المتنوعة، إذ إن النساء العاملات يشكلن حوالي 11% فقط من مجموع القوى العاملة في البحرين: 4.9% منهن أمهات و6.6% منهن بنات غير متزوجات. ويبدو أن نسبة توظيف البنات غير المتزوجات أعلى بقليل من نسبة الأمهات عند العائلات المرتفعة الدخل منها عند العائلات المنخفضة الدخل (راجع جدول 8 للتفصيل).

من هنا، يتضح لنا أن قضايا التحصيل العلمي، والدخل، والوظيفة، والمواقف تجاه تعليم وتوظيف المرأة أمور مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، ما هي سوى أوجه مختلفة لمنزلة اجتماعية واحدة، ولهذا نرى أن الإنجاز الواحد في أي من هذه الأوجه يعني تلقائياً إنجازاً مماثلاً في الأوجه الأخرى. فكما يؤدي التعليم العالي إلى مدخول عال، هكذا يؤدي المدخول المرتفع إلى مستوى عال في التعليم، وبالمنطق نفسه، يؤدي المدخول المرتفع والتعليم العالي إلى مواقف أكثر تأييداً وتحرراً تجاه المرأة، الأمر الذي يسمح بدخولها سوق العمل، وبذلك يرتفع مدخول العائلة ومستوى تحصيلها العلمي. إن ارتباط أوجه المنزلة الاجتماعية على هذا النحو يترك أثراً مهماً على اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وطريقة العمل لها؛ هذا يعني أن مشكلة التنمية لا تكون في «من أين نبدأ»؟ أبالتعليم؟ أم باستثمار المصادر؟ أم بتغيير المواقف والقيم الحضارية تجاه العمل والمرأة؟ المشكلة هي أن نبدأ بأي وجه من هذه الأوجه، ومتى تغيَّر وجه يغير بدوره الأوجه الأخرى بشكل تسلسلي «Chain Effect» (بارنت 1953: 89 – 95).

أما إذا شئنا أن نقارن بين الفئات الاجتماعية في البحرين، بالنسبة إلى أوجه الإنجاز الاجتماعي والاقتصادي ـوهي التحصيل العلمي، المدخول، المهن، وتعليم وتوظيف المرأةـ لرأينا أن السُّنة المدينيين يأتون بالدرجة الأولى[1]، ويتبعهم في ذلك، وبشكل تدريجي، الشيعة العرب المدينيون، الشيعة الفرس المدينيون، الشيعة العرب سكان القرى، السّنة ذوو الأصول القبلية، وأخيراً الشيعة سكان الضواحي الذين كانوا حتى الأمس القريب من سكان القرى. وبخلاف الشيعة سكان القرى الذين يتفاعلون مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي بشكل إيجابي وبطيء ـ ولعل إيجابيته تكمن في بطئه ـ فإن الشيعة سكان الضواحي انكفأوا على أنفسهم، ولو إلى حين، رافضين التقيد بأسس الحضارة الحديثة متمسكين بالتقاليد والأعراف القديمة[2]. وقد يعود السبب في ذلك إلى تعرضهم السريع لعمليات التغير والتحديث مما خلق عندهم «ردة فعل» معاكسة، فبدلاً من تبني الحديث إيجاباً تمسكوا بالتقاليد سلباً.

هذا الدور القيادي لدى المدينيين بالنسبة للإنجازات الاجتماعية والاقتصادية يدل بشكل واضح على الدور الذي تلعبه المدن، بخلاف القرى، في عملية التحديث، وذلك لكونها مركزاً لمفاتيح العصرنة والتحديث كالمدارس، وسوق العمل الجديد، والبيروقراطية، والخدمات الفنية، ووسائل الإعلام وغيرها، كما يدل أيضاً على الدور الذي تلعبه سهولة الاتصال (accessibility) بوسائل التحديث في عملية التحديث. (انظر جدول 9). ولكن هذه المتغيرات، كالمدن وسهولة الاتصال، لا تعمل بشكل عفوي، إنما هي تتفاعل مع الخلفية الاجتماعية للفئات المختلفة: فالسنة القبليون، مثلاً، يسكنون المدن ويتصلون بوسائل التحديث مباشرة كالبيروقراطية وسوق العمل، إنما يترددون في تكيفهم مع المعطيات الحديثة وتبني الجديد. ويعود هذا التردد إلى التصور الذاتي عند القبائل كالمفاخرة بالأصل، والتمسك بالأعراف، وتدخل المجموعة بشؤون الفرد الخاصة، واستقلالية المجموعة في تدبير شؤونها الداخلية، ورفض كل ما من شأنه خضوع الفرد للقرار الجماعي. وبالفعل، هذا ما تبيّن لنا من دراسة 164 «شبكة» network اجتماعية في البحرين تضم النساء والرجال، الشيب والشباب، الأغنياء والفقراء، المتعلمين والأميين،

(1) بحسب إحصائيات السكان، فإن الشيعة في فترة تأليف الكتاب كانوا يشكلون أكثر من 60% من عدد السكان، فكيف يكون التحصيل العلمي لديهم أقل نسبة ومعظم شباب الشيعة في المدارس؟ ثم إن السنة المدينيين هم خليط بين الفرس والهولة وأفراد القبائل، فهذه القضية تحتاج لدراسة أوسع وأكثر علمية وإحصائية.

(2) هذه وجهة نظر الكاتب زمن تأليف الكتاب، ولا تتطابق مع معطيات الزمن الحاضر.

المقصود «بالشبكة» الاجتماعية هو مدى تفاعل الشخص مع الآخرين بالنسبة للزيارات والاحتكاكات اليومية، والعمل، والزواج، والصداقات وما أشبه. فقد أظهرت هذه الدراسة، أن المنتظمين انتظاماً قبلياً يحصرون تفاعلاتهم اليومية على اختلاف أنواعها بعدد محدود جداً من الأقرباء والأصحاب ممن توارثوهم أباً عن جد وكثيراً ما تجري هذه التفاعلات في أيام وأوقات ثابتة، وتتكرر يوماً بعد يوم، أسبوعاً بعد أسبوع، وسنة بعد سنة. هذا بخلاف الذين ينتظمون انتظاماً مدينياً، الذين يتفاعلون مع الآخرين على نسق متغيّر ومتقلب ولا يخضع لتوقيت ثابت ومتوازن.

من ناحية الشكل لا المضمون، نرى أن نمط التفاعل الاجتماعي عند القبائل شبيه جداً بنمط التفاعل عند النساء، طبعاً مع اختلاف أساسي في الأسباب والمضمون. فبينما يحصر القبلي تفاعلاته مع الآخرين تمسكاً بالأعراف وحفاظاً على تقاليد الأجداد، تفعل النساء هذا تمسكاً بالشرف وصوناً للأعراض. هذا ما عدا النساء المتحررات اللواتي يمارسن أنماطاً من التفاعل لا تختلف لا في الشكل ولا في المضمون، عن أنماط الرجال المدينيين، وكلما ارتفعت نسبة التحصيل العلمي عندهن، زاد مستوى تقربهن من أنماط تفاعل الرجال. ويلاحظ هنا، بالنسبة للزواج، أن القبليين يحصرونه كما يحصرون التفاعلات الاجتماعية الأخرى ضمن نطاق القبيلة الواحدة، أو في إحدى بطون القبيلة الواحدة، إذ بلغت نسبة الزواج ضمن القبيلة الواحدى كحد أدنى 76% بمقابل 30% عند الفئات الأخرى. وترتفع نسبة الزواج الداخلي عند القبائل بارتفاع منزلة القبيلة: ففي خلال قرنين مثلاً، حدث أن تزوجت أربع نساء فقط من الأسرة الحاكمة بأفراد من خارج آل خليفة. وما يقال عن آل خليفة يقال عن الفئات الأخرى، طبعاً بنسب متفاوتة(*). لنا عودة إلى هذا الأمر في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

ترتبط المنزلة الاجتماعية المتأتية عن التحصيل العلمي، والدخل، وتعليم المرأة وتوظيفها بخصائص مسلكية أخرى كتركيب الأسرة، وحجمها، ونوع المسكن، وبنية العائلة. وفي هذا المجال، يبدو واضحاً أن العائلات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الدخل، والتحصيل العلمي، وتوظيف المرأة كثيراً ما تتشابه في المسكن، وتركيب الأسرة، وبنية العائلة بغضّ النظر عن انتماءاتها المذهبية أو الإثنية، ويقال الشيء نفسه عن العائلات من ذوي الدخل المحدود. كلما زاد الدخل قلّ عدد الأسر التي تسكن في بيت واحد، كما يبين جدول (10)، مما يدل على أن تعدد الأسر في البيت نموذج يتبعه الفقراء

(*) راجع ما سبق.

دون الأغنياء حرصاً منهم على حصر المصروف وتقليله، هذا بخلاف نسبة العاملين أو العاملات في الأسرة الواحدة، والتي تزيد مع ارتفاع المنزلة الاجتماعية، ولعل السبب في ذلك هو ارتفاع معدل الأعمار بين الأولاد عند الأغنياء وانخفاضه عند الفقراء، مما يجعل نسبة دخول سوق العمل عند الفريق الأول أكثر منه عند الفريق الثاني (راجع جدول 8 للتفصيل).

يختلف نوع المسكن باختلاف المنزلة الاجتماعية، ويكثر «الحوش»[1]، وهو نمط شائع في الخليج، في صفوف أصحاب الدخل المحدود (انظر جدول 11)، والمعروف أن هذا الطراز من المسكن، بطبيعة بنائه، يستطيع أن يأوي عدداً كبيراً من الأُسر ضمن البيت الواحد بمجرد زيادة غرفة واحدة لكل أسرة ضمن البناء العام، هذا النوع من المسكن تفتح جميع الغرف فيه على ساحة عامة في وسط البيت تستعمل للطبخ والغسل أو للعب عند الأولاد، و«للحوش» مدخل واحد من الشارع العام، ويحيط به سور عال، وكثيراً ما يكون هذا السور نفسه الحائط الخارجي للغرف، فلا عجب أن نرى أن نسبة الساكنين في هذا النمط من البناء تفوق بكثير الذين يسكنون أصناف المساكن الأخرى. (انظر الجدول 12). هنا يجب الفصل بين حجم الأسرة الواحدة، وحجم البيت الذي قد تقطنه أسرة واحدة أو عدد من الأُسر، فحجم الأسرة الواحدة مقياس الخصوبة في المجتمع، أمَّا حجم البيت فهو مقياس القدرة الاقتصادية. إن الفصل بين هذه وتلك ضروري لأن الخصوبة في البحرين، بخلاف عدد الأسر في البيت الواحد، لا تتأثر، بشكل ظاهر، بالأصل الاجتماعي أو الدخل أو التركيبة العائلية وبنيتها، إذ يتراوح معدل الخصوبة بين 5 و4.4 لفئات الدخل المختلفة، وبين 5 و4.5 للتركيبات المتنوعة عند العائلات.

إن الفئة الوحيدة التي تتصف بخصوبة قليلة، حوالي 2.8، هي المجموعة التي تجمع بين التحصيل العلمي المرتفع «شهادة ثانوية وما فوق» والدخل المرتفع نسبياً (ما يعادل خمسة آلاف دولار أميركي في السنة وما فوق)، ويدل هذا الأمر بشكل قاطع على المتغيرات الكلاسيكية التي تؤثر في معدل الخصوبة كالمهنة، والدخل، والدين، والأصل الاجتماعي. والتركيبة العائلية في سائر المجتمعات لا تنطبق على المجتمع البحريني، إذ إن الفئة الوحيدة التي تتصف بخصوبة قليلة، هي فئة الجيل الثاني لطبقة المثقفين

(1) «**الحوش» البحريني:** هو أشبه بالصالة المفتوحة على الفضاء وسط البيت، وعادة ما تكون مربعة أو مستطيلة. وتُغطى بالتراب، أو تُبنى من مادة الأرض نفسها، من حجارة صغيرة، أو رمل بحري. وقد اختفى هذا البناء في البحرين حالياً (2015م).

وأصحاب الرواتب العليا نسبياً. وهذه هي الفئات التي تعلّم بناتها وترسلهن إلى المدارس وتسمح لهن بالاختلاط بعالم الرجال، وكثيراً ما تكون الزوجة في هذه الأسر موظفة أو مارست الوظيفة من قبل.

تشير المعلومات الميدانية التي جمعتها عن بعض هذه الأسر، بأنها أكثر تقبلاً لبرامج التخطيط، وبأن التفاعل بين الزوج والزوجة له صفة الديمومة أكثر من الأسر الأخرى. في هذه الأسر، يتفاعل الآباء والأبناء، الإخوان والأخوات، بجو ودي وبحرية تامة تكاد تشمل جميع مجالات التفاعل السائدة بين أفراد المجتمع. وتحترم الآراء الشخصية والعلاقات التي يقيمها أعضاء الأسرة مع العالم الخارجي، كما تحترم الملكيات والرغبات الخاصة بغض النظر عن الجنس أو العمر أو مستوى النضوج. وتقيم هذه الأسر نشاطات عديدة، كشرب الشاي، والمأكل، واللعب، والزيارات، واستقبال الضيوف، وكأنها مجموعة واحدة لا يفرقها شيء.

أما الأسر الأخرى، فتتبع في مسلكها أنماطاً عديدة تختلف باختلاف الجنس، والعمر، ودرجة النضوج الاجتماعي. يقيم هذا النوع من الأسر علاقات تفاعلية قوية خارج الأسرة كالصداقات، والتجمعات الدينية، والترفيه، وغيرها، وتعتمد هذه التجمعات على التشابه في الأجناس، والأعمار، والرغبات الشخصية، والأصول الاجتماعية. ففي هذا الصنف من الأسر، تقيم الزوجة أو الزوجات علاقات حميمة مع غيرهن من النساء، ويقيم الرجال علاقات ودية مع غيرهم من الرجال، وقلّما تسلك العائلة وكأنها وحدة متجانسة مكوّنة من الزوج والزوجة والأولاد، فلكل من هؤلاء رديفه في العالم الخارجي حيث تتمركز النشاطات والتفاعلات الاجتماعية.

هذه المفارقات الاجتماعية بين الفئات المختلفة ـ والتي تشمل التحصيل العلمي، والدخل، وتعليم المرأة وتوظيفها، كما تشمل التركيبة العائلية، وبنية الأسرة، وحجمها، ونوع المسكن ـ زادت واشتدت مع اكتشاف النفط وتصنيعه ومع التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عصف بالبحرين في الآونة الأخيرة. وهنا يكمن مبدأ التناقض، ففي الوقت الذي ازدادت به قدرة البحرين الاقتصادية بفعل اكتشاف النفط وتصنيعه ازدادت أيضاً الهوة بين فئات المجتمع وتعددت مضارب اللامساواة. فاللامساواة التي سادت قبل النفط كانت طفيفة وغير بارزة بالشكل الذي برزت به بعد النفط – لا يفضح الفقر سوى الغنى، ولا يُخجل الوضاعة سوى الجاه. يضاف إلى هذا أمر مهم جداً، وهو أن مجتمع ما قبل النفط، بخلاف مجتمع النفط، لم يكن يتمتع بنظم الدولة التي تسعى،

ولو مبدئياً، إلى إعادة توزيع الثروة العامة طلباً للمساواة بين المواطنين. ففي مجتمع النفط، تحولت المفارقات الفردية في النظم الاقتصادية والاجتماعية وحقوق العمل إلى مفارقات جماعية، الأمر الذي أدّى إلى تمحور المصالح بين الفئات والمجموعات غير المتجانسة، فكانت الاحتجاجات والشكاوى وتحركات الرفض والمطالبة بالحقوق الجماعية. ولأن الدولة هي المسيطرة على صناعة النفط والمشاريع الاقتصادية الأخرى، وكذلك على سوق العمل وظروف العمل، فقد توجهت هذه الاحتجاجات والتحركات ضد الدولة ومؤسساتها.

إن واقع الدول في الخليج العربي يجمع بين نقيضين: سيطرة الدولة على مشاريع الصناعة والإنتاج وكأنها في نظام اشتراكي، وفي الوقت نفسه تتبنى نظاماً اقتصادياً ماركنتيلياً وكأنها نظام رأسمالي قديم – فلا عجب، والواقع هكذا، أن تنصب الشكاوى والاحتجاجات ضد الدولة ونظمها. فمن المفروض أن تنعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية إيجاباً على مؤسسات الدولة وخدماتها، فتتطابق هذه مع هذه التحولات وإلا فلا مناص من التحركات الشعبية المتكررة وإن فشلت الواحدة تلو الأخرى. سأتناول هذه التحركات بالتفصيل في الفصل الثامن بعد أن أبحث في القوى السياسية التي ظهرت بعد النفط في الفصل التالي.

الجدول 10

اختلاف الدخل حسب التركيب العائلي

عدد العائلات في المنزل

الدخل السنوي بالدولار الأميركي	7	6	5	4	3	2	1
25.001 وأكثر	%0	%0	%0	%0	%1.0	%2.1	%3.2
12.501 – 25.000	0	0	0	0	0	0	2.7
5.001 – 12.500	0	0	40.0	0	9.6	4.6	11.2
3.751 – 5000	0	0	0	0	4.8	5.0	8.9
2.501 – 3.750	0	0	20.0	16.7	8.7	17.5	27.9
1.751 – 2.500	0	50.0	10.0	30.0	23.1	20.4	27.3
1.251 – 1.750	0	50.0	10.0	10.0	13.4	20.7	9.3
1.250 وأقل	0	0	10.0	10.0	14.4	12.5	7.7
لا معلومات	100.0	0	10.0	33.3	25.0	17.1	1.8
مجموع النسب المئوية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	99.9	100.0
عدد الحالات	1	2	10	30	104	280	822
نسبة العدد المئوية	0.1	0.2	0.8	2.4	8.3	22.4	65.8

الجدول 11

اختلاف الدخل ونوع المنزل

الدخل السنوي بالدولار الأميركي	شقة	فيلا	منازل منفردة	حوش	متفرق	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة العدد المئوية
25.001 وأكثر	%9.1	60.6	12.1	18.2	0	100.0	33	2.6
12.501 – 25.000	13.6	40.9	13.6	31.8	0	99.9	22	1.8
5.001 – 12.500	4.2	26.9	32.8	36.1	0	100.0	119	9.5
3.751 – 5.000	3.3	9.8	44.5	42.4	0	100.0	92	7.4
2.501 – 3.750	2.0	2.0	37.3	58.6	0	99.0	295	23.6
1.751 – 2,500	0.9	0.3	28.1	70.4	0.3	100.0	317	25.4
1.251 – 1.750	0.7	0.7	20.9	76.4	1.3	100.0	153	12.2
1.250 وأقل	0	0	17.9	82.1	0	100.0	117	9.4
لا معلومات	0	5	16.8	78.2	0	100.0	101	8.1

الجدول 12

عدد سكان المنزل حسب نوعه

عدد السكان	شقة	فيلا	منازل منفردة	حوش	متفرق	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة لعدد المئوية
16 وأكثر	0	%2.2	9.9	87.9	0	100.0	91	7.3
13 – 15	0	1.1	13.3	85.6	0	100.0	96	7.2
10 – 12	0.8	5.2	35.1	58.5	0.4	100.0	251	20.1
7 – 9	2.0	5.5	30.0	62.3	0.2	100.0	400	32.0
4 – 6	2.9	10.1	31.1	55.6	0.3	100.0	306	24.5
1 – 3	4.5	12.6	28.8	54.1	0	100.0	111	8.9

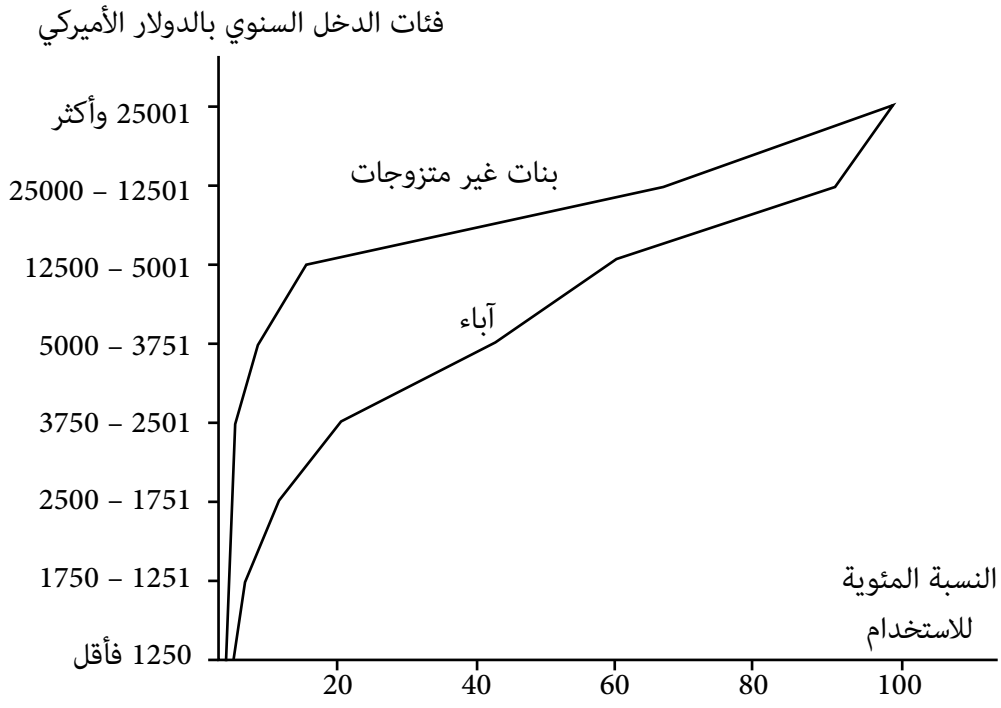

رسم 7

أنماط الاستخدام للآباء والبنات غير المتزوّجات. الخطوط البيانية لاستخدام الأمهات والأبناء غير المتزوجين تقع قرب الخط البياني للبنات غير المتزوجات.

الفصْل السَّابع:

المؤسَّسَات شبْه السياسيَّة

المآتم والنوادي

تتركز النشـاطات السياسـية في البحرين في المؤسسات شبه السياسية (Parapolitical) كالنـوادي الرياضيـة، والثقافيـة، والمآتم الدينية، لا فـي الأحزاب السياسـية والنقابات العمالية الممنوعـة[*]. وتشـير عبـارة شـبه السياسـية، كمـا اسـتعملها إيسـتون (1965: 52) وبيلـي (1968: 281) إلـى النشـاطات التـي تخدم أهدافاً سياسـية دون أن تكون هي نفسـها سياسـية المبنـى، شـأنها فـي ذلك شـأن التنظيمـات الرياضية، والمهنيـة، والجمعيات الخيريـة، وغيرها. يفتـرض هـذا القـول أمرين: أولاً، أن النـوادي، والجمعيات، والمآتم فـي البحرين هي، بالإضافة إلـى نشـاطاتها التقليديـة، منابـر العمـال السياسـي، وثانيـاً، أن انتشـارها الكثيـف جـاء نتيجة لمنـع النشـاطات السياسـية المتمثلـة بالأحـزاب المنظّمـة، والنقابـات العماليـة. فقـد ارتفـع عـدد المآتـم، خـلال العقديـن الأخيريـن، مـن بضعـة مبـانٍ فـي مدينـة المنامـة إلـى حوالـي 500 منتشـرة فـي مختلـف المـدن والقـرى، كمـا ارتفـع عـدد النـوادي الرياضيـة، والثقافيـة، والجمعيـات الخيريـة مـن 6 إلـى 141 نادياً وجمعية. سـأتناول في هذا الفصل كيفية تأسـيس وتطـور تنظيـم النـوادي والمآتـم، وطـرق عملهـا، ووظائفهـا السياسـية، ومـن ثـم، فـي الفصل التالـي، أبحـث في أمر نشـاطها السياسـي.

المآتم والتحزب السياسي

تطلـق لفظـة «مآتـم» علـى البنـاء الـذي يقيـم فيـه الشـيعة شـعائر عاشـوراء أو علـى الجماعـات التـي تشـارك بإحيـاء الذكـرى[1]، وتميـل النسـاء إلـى إقامـة هـذه الشـعائر دورياً فـي قاعـات خاصـة فـي البيوت، أمـا الرجال فتقيمهـا في مبانٍ خاصة. وإذا ما شـاركت النسـاء

(*) تعمـل الأحـزاب السياسـية بسـرية علـى الرغم من أنهـا ممنوعة. جميـع الأحزاب السياسـية في العالـم العربي تقريبـاً لهـا ممثلـون فـي البحرين. هذه الأحـزاب تضم الشـيوعيين، الاشـتراكيين، البعثيـين، الناصريين وأحزاب أخرى عربية إسـلامية.

(1) ربمـا هنـا خطـأ فـي المتـن الأصـل باللغة الإنجليزيـة أو الترجمة لـه، فلا تُطلق تسـمية «مأتم» علـى الجماعات التـي تشـارك بإحيـاء ذكـرى استشـهاد الإمام الحسـين خلال عشـرة شـهر محـرم، بل علـى الموقع الـذي تمارس فيـه شـعائر هـذه الذكرى عـن طريق الخطابـة والعزاء.

الرجال في إقامة الشعائر في مبنى خاص، فإنهن يفعلن ذلك في غرفة خاصة تابعة للمأتم تقام لهذا الغرض. والمعروف أن المآتم كمبانٍ قليلة العدد، لا يتجاوز عددها الـ500، إنما كجماعات تشارك في إقامة الشعائر، فهي متعددة ومتشعبة ويقدر عددها بـ2500، منها 1500 مخصصة للنساء و1000 للرجال(*).

يخصص الشيعة المساجد للصلاة والعبادة ولا يسمحون لغير المؤمنين بدخولها خوفاً من تدنيسها، أما المآتم فيخصصونها لنشر الدعوة، والتعاليم، والعقيدة الشيعية، وبذلك يسمحون لغير المؤمنين بدخولها. يؤم الشيعة مساجدهم بمهابة فائقة ويمتنعون فيها عن التدخين وشرب القهوة أو الشاي، كما تمتنع النساء عن دخولها أثناء الحيض، وكثيراً ما يبنون المساجد على أطراف القرى قرب الينابيع العذبة تعبيراً منهم عن قداستها واحترامها(1). أما المآتم التي قد تستخدم لإقامة شعائر الزواج والوفاة، أو كمنابر لنشر الدعوة ورصِّ الصفوف، فكثيراً ما تبنى في وسط الأحياء والقرى، ويسمح فيها بالتدخين وشرب القهوة والشاي. فإذا حدث أن استعملت المساجد مآتماً، كما كان الحال في السنوات الماضية، فإن استعمالها ينحصر باحتفالات ذكرى عاشوراء فقط، ولا يسمح خلال هذه الاحتفالات بالموسيقى، والرقص، وغيرها من أنواع الفرح والطرب.

للمآتم مظهران: مظهر يتعلق بتأسيسها، ومظهر يتعلق بإدارتها وتدبيرها، وهذان المظهران مرتبطان ومنفصلان في آن معاً. هما منفصلان لأن الجماعات التي تؤسس المآتم لا تشرف بالضرورة على تدبيرها وإدارتها، ومرتبطان لأن نجاح أو فشل إدارتها وتدبيرها ينعكس سلباً أو إيجاباً على مؤسسيها. يتطلب تأسيس المأتم إمكانات مادية، ولكن إدارته وتدبيره يتطلبان نفوذاً اجتماعياً وقدرة على تنظيم مواكب التعزية. وتقاس قوة المأتم ونفوذه بكثافة التعزية فيه، أي بعدد مواكب المعزين المنطلقين منه، وتدل ضخامة التعزية وكبرها على القوة السياسية للمجموعة التي تنظِّمه: كلما ازدادت المواكب، كبر نفوذها(2).

(*) بعد مقابلة مع الشيخ سلمان المدني القاضي في المحكمة الشيعية.

(1) هنا يقع المؤلف في لبس واضح من فهم حقيقة قرب المساجد من ينابيع المياه، وذلك بسبب حاجة المصلين لموقع ما، قريب من المسجد وليس بعيداً عنه، للوضوء وليس له علاقة بالقدسية والاحترام فهذا من صفات المعابد في الحضارات القديمة وليس الإسلام.

(2) يهوّل المؤلف كل ما سمع ورأى حول المآتم [الحسينيات] في البحرين، فليس لمواكب التعزية علاقة بمصطلحات وعبارات مثل (القوة السياسية للمجموعة)، خصوصاً إذا علمنا من الواقع أن معظم مؤسسي وإدارات المآتم هم من غير فئة المثقفين وذوي العلم العالي.

تأسيس المآتم

يقول الشيعة إن «التوابين» هم الفئة الأولى التي أقامت شعائر «التعزية» في ذكرى الأربعين لاستشهاد الحسين تكفيراً عن خيانتهم له في معركة كربلاء. فهم الذين قطعوا على أنفسهم وعداً بدعم الإمام ضد عدوه يزيد، ولكنهم تراجعوا عن وعدهم في اللحظات الأخيرة، فوقعت الكارثة وقتل الحسين مع عدد من أهله. وتكفيراً للذنب، أخذوا، منذ ذلك الحين، شعائر «التعزية» معرضين أنفسهم لأساليب القهر والظلم نفسها التي تعرّض لها الحسين قبل استشهاده طلباً للغفران والرحمة. واستمرت شعائر عاشوراء تقام حتى بعد قيام الدولة العباسية في بغداد، إنما في أماكن سرية خاصة عرفت حينها بالمآتم، وكان الإمام جعفر الصادق، الإمام السادس ومؤسس الفقه الشيعي (الجعفري)، أول من أقام مأتماً للحفاظ على شعائر التعزية في عاشوراء ولنشر التعاليم الشيعية[1]، وهكذا، ظلت المآتم والتعزية بالإضافة إلى أمور أخرى، تميز الشيعة الاثني عشرية عن غيرها من المذاهب الإسلامية[*].

تتبدل أساليب «التعزية» وإقامة الشعائر بتبدل الأحوال الاجتماعية، والأوضاع السياسية، وما «اللطم على الصدور» الذي يرافق التعزية سوى رمز للظلم والقهر الذي قد يحصل في العالم عند فقدان العدالة بغيبة الإمام، صاحب الزمان[2]. وهم الذين جعلوا العدالة أحد أعمدة الإسلام الرئيسية، لأن الظلم يسود العالم حتى ظهور المهدي المنتظر، الإمام الغائب «صاحب الزمان» السرمدي الذي لا يبليه الدهر، ويمكن القول إن تشديد الشيعة على العدالة والثورة قد يعكس تاريخ اضطهادهم في العالم الإسلامي. لا نهدف هنا، بالطبع، إلى بحث نشأة التشيع وتطوره، إنما نهدف إلى لفت انتباه القارئ لظاهرتي المأتم والتعزية وكيفية ارتباط الشيعة بنظاميّ الحكم والسلطة عبر هاتين المؤسستين الدينيتين من ناحية المضمون، والسياسيتين من ناحية المعنى. فالتعزية جزء

(1) ليس من الصحيح القول بأن الإمام الصادق أول من أسس مأتماً، بل أقام مجالس تعزية ولم يؤسس. ثم إنه حين الحديث عن أول تعزية ومأتم عزاء، أقيم عقب استشهاد الإمام الحسين بكربلاء عام 61 هـ ولو بشكل مصغر وبسيط؛ فنستطيع القول بأنه المأتم الذي أقامه الإمام علي بن الحسين بعد عودته من السبي الى المدينة المنورة.

(*) يسمون بالاثني عشرية لإيمانهم عقيدياً باثني عشر إماماً.

(2) ليس هذا هو سبب اللطم على الصدور عند الشيعة، بل هي تعزية طبيعية جاءت حزناً على مقتل الإمام الحسين ومعظم أهل بيته في كربلاء عام 61 هـ، والتفسير الوارد هنا ما هو إلا مجرد رأي من المؤلف فقط.

مـن شـعائر عاشـوراء الثـورة، والمآتـم منبـر لنشـر التعاليـم، وكلاهما يرمـز إلى رفض السـلطة الدنيويـة وأشـكال الحكـم المرتبـط بهـا، ولا فـرق فـي ذلـك إن كان الحكـم بيد رجال الشـيعة أم بيـد غيرهـم مـن المذاهب.

تنتشـر المآتـم فـي قـرى البحريـن ومدنهـا على حـدّ سـواء، إلا أن أقدمها وأكثرها شـهرة موجـود فـي المـدن، وبالتحديـد يقـع أكثرهـا في مدينـة المنامـة في حـي المخارقـة الواقعة بيـن السـوق ومناطـق الشـيعة السـكنية. ومـن أقدم مآتـم المنامة تلـك التي بنيت فـي أواخر القـرن التاسـع عشـر وأوائـل القـرن العشـرين كمأتـم ابـن زبـر، ومـدن، وسـلّوم، والمديفـع، والعريـض، وابـن رجـب، والعلـوي أو القصـاب، والحـاج خلـف. بنـى بعـض هـذه المآتـم شـخصيات مرموقـة مـن الشـيعة الحضـر ممـن عملـوا فـي التجـارة البحريـة وصيـد اللؤلـؤ، وبنـى البعـض الآخـر بعـض المهنييـن والملاكيـن الصغـار: وعلـى سـبيل المثـال، بنـى مأتـم سـلوم مالـك صغيـر، وبنـى مأتم مدن بائع «حصـر»، وقام في السـنوات الأخيرة أثرياء الشـيعة بدعـم هذيـن المأتميـن ماديـاً. وحتـى أوائـل الخمسـينيات، كانـت المآتـم، كأبنيـة مخصصة، تبنـى فقـط فـي مدينـة المنامة، وكان القيـام بذلك العمل يعتبر مقياسـاً للثـروة والغنى وطلباً للجـاه، أمـا اليـوم فقـد انتشـرت المآتـم فـي كل حـي ودسـكرة وفـي كل مدينـة وقريـة. وكما انتشـرت المآتـم فـي أواخـر القـرن التاسـع عشـر بفعـل ازدهار تجـارة اللؤلـؤ، هكذا انتشـرت اليـوم بفعـل ازدهـار صناعـة النفط.

يصبـح المأتـم فـور الانتهـاء مـن بنائـه وقفاً للإمام الحسـين، فـلا يجوز بيعـه أو التصرف بـه كسـلعة تجاريـة. هـذا مـع العلـم، أن نفقـات المأتـم وتدبيـره قـد تبقـى بيد المؤسـس أو تنتقـل إلـى ذريّتـه مـن بعـده، أو تصبـح تحـت إشـراف المتبرعيـن الجـدد، أو بإشـراف دائرة الأوقـاف الجعفريـة. ويحـدث فـي بعـض الأحيـان، أن يدّعـي مؤسـس المأتـم الفقـر والعـوز ويلتمـس العطـاءات والهبـات مـن المؤمنيـن مـن أبنـاء الطائفـة ولكـن بـدلاً مـن صرفها على المأتـم يضمهـا إلـى مداخيلـه الخاصـة[1]. فالاتهامـات والاتهامـات المضـادة من هـذا القبيل شـائعة جـداً بيـن الشـيعة فـي البحريـن، وغالبـاً مـا يكـون الاختـلاف علـى الحسـابات سـبباً لانقسـام المأتـم، ممـا يـؤدي إلى تأسـيس مأتم جديد مسـتقل عـن المأتم الأم، أو يكون سـبباً لاسـتبدال المشـرفين علـى إدارة المأتـم القديم. وعندما يفشـل المؤسـس وذريّتـه في تغطية مصاريـف المأتـم بمـا فيهـا الأثـاث، ونفقـات الشـاي، والقهـوة، وتكاليـف الصيانـة، والتعزية، والمكافـآت الشـرفية للخطيـب، وتكاليـف «عيـش الحسـين» وهـو الأرز المطبوخ الـذي يقدم

(1) ربمـا اسـتقى المؤلـف هـذه المعلومـة مـن أحدهـم وهي كانـت حالـة فردية خاصة جـداً قد وقعـت في زمن مـا، فـلا يمكـن إسـباغها علـى كافـة المأتـم، ذلـك أن سـبب الخلافـات فـي المأتـم هـي غيـر هـذه الحسـابات المادية.

للجمهور يوم العاشر من محرم، تحل محله إدارة جديدة. وتتغير مع الإدارة الجديدة المراكز، والأدوار، والاتجاهات، والوظائف. وقبل البحث في هذه التغييرات، أود أن أعرض على سبيل المثال، التركيبة الاجتماعية لثلاثة مآتم: ابن زبر، ومدن، والعجم الكبير.

مأتم ابن زبر

أسس هذا المأتم في أواخر القرن التاسع عشر أحمد بن ناصر، وهو أحد كبار تجار اللؤلؤ من الشيعة سكان المدن، كان أحمد يقيم تجمعات عاشوراء في داره الخاصة، وكانت غالبية الحضور من أهله، وأصدقائه، وجيرانه. وبعد وفاته قام زوج ابنته، محمد ابن زبر الذي كان تاجراً، بوقف بيت عمه كمأتم خاص تخليداً لذكرى المؤسس الأصلي، وظل محمد يغطي نفقات المأتم ومصاريفه حتى وفاته في الأربعينيات حينما تولى أبناء عمه، أولاد محسن بن زبر، إدارة المأتم. وكانوا أيضاً من الأثرياء نسبياً، فقاموا بتوسيع المأتم، وبناء الجدران الجديدة، وشراء الأثاث الجديد.

وفي منتصف الستينيات وهب مهدي التاجر، وهو سليل أسرة تجارية عريقة في المنامة والمستشار لحالي حاكم دبي، مبلغاً من المال لتجديد بناء المأتم بكامله ليصبح كما هو عليه اليوم(*). وعندما تبرع (زكّى، من زكاة) التاجر بالمال لتحسين البناء، كان المأتم بإدارة مجموعة من صانعي الحلوى في المنامة، وهي مجموعة من الأنساب ترتبط ببعضها البعض إما عن طريق التسلسل الدموي أو عن طريق التزاوج، ولا ترتبط بالتاجر لا عن طريق القرابة الدموية أو المصاهرة. إلا أن صانعي الحلوى، كانوا دائماً يشكلون عماد التجمع في هذا المأتم، كما كانوا دائماً أكبر المشاركين في مواكب عاشوراء المنطلقة منه، وبعد أن عجزت ذرية ابن زبر عن إدارة وتدبير المأتم تسلموها هم، وطلبوا المساعدة من مهدي التاجر فلبّى طلبهم. وتجدر بنا الإشارة هنا، إلى أن أحد صانعي الحلوى، سلمان بن غزوان،تزوج بنتاً من بنات أحمد بن ناصر المؤسس الأول للمأتم. وتمكن صانعو الحلوى من إدارة وتدبير المأتم فيما بعد بفضل المساعدات التي يتلقونها سنوياً من دائرة الأوقاف الجعفرية(1).

(*) مهدي التاجر هو الثري العربي الذي يعيش في لندن.

(1) إدارة الأوقاف الجعفرية لا تعطي مساعدات دون وجود أوقاف لدى المآتم التي تشرف على أوقافها. ولا تحدث مثل هذه الأعطيات المؤقتة، إن وجدت لأي سبب، لأي مأتم كبير ومعروف لا يملك أية أوقاف، إلا مرة في العمر. ومأتم ابن زبر المقصود هنا يتم جزء من دعمه من خلال بعض الأوقاف البسيطة التابعة له وليس بفضل المساعدات السنوية من إدارة الأوقاف، إنما أكثر الدعم الذي يأتي للمأتم هو من خلال تبرعات المحسنين أمثال عائلة الحلواجي، وعائلة الخور المستمرة منذ زمن طويل. موسوعة الحسينيات في البحرين، (تحت الطبع).

مأتم مدن

أسس مأتم مدن في نهاية القرن التاسع عشر منجّد[1] اسمه ابن مدن، وكان المأتم في بداية الأمر بسيطاً، عبارة عن أرض مسوّرة بجريد النخيل، وجدران من الطين، ولم يكن ابن مدن سليل عائلة مرموقة، أو صاحب ثروة كبيرة ليتمكن من تغطية مصاريف المأتم، فساهمت مجموعة من صغار التجار والحرفيين فيها، وبعد وفاته أحجمت ذريته عن دعم المأتم وإدارته وتدبيره لقصر يدها، فتطوّع الحاج إبراهيم منصور، تاجر الحبوب الذي يرجع أصله إلى قرية الشاخورة، بتحمّل أعباء المأتم المالية.

وفي عام 1915، أقام الحاج إبراهيم مبنى خاصاً للمأتم، ثم أعاد تجديده في عام 1928 وجعله وقفاً للحسين، وواصل أبناؤه وأحفاده من بعده دعم المأتم مالياً. وبسبب أصلهم القروي وقلة عددهم، سعى آل منصور لتقوية المأتم بدعوة زملائهم التجار للمشاركة في تحمّل التكاليف، وبالفعل تبرع محمد الدرازي (من قرية دراز)، وهو تاجر خضار، وصاحب أملاك معروف، بسخاء لتحسين بناء المأتم وإعادة تأثيثه، وتبعه بعد ذلك مجموعة من التجار الآخرين، كلّ تبرع حسب قدرته وشهرته. وبعد فترة وجيزة، انتقلت إدارة المأتم إلى دائرة الأوقاف الجعفرية المؤلفة هي أيضاً من التجار المدينيين. يلاحظ الباحث هنا، أن النازحين الغرباء الذين استوطنوا حديثاً في المدينة يسخون في تبرعاتهم للمأتم أكثر من أهل المدينة نفسها، ولعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة هؤلاء في دخول المجتمع المديني عن طريق التبرع الديني[2].

إن انتقال مأتم مدن إلى إشراف دائرة الأوقاف، حررته من الارتباط بشخص أو بعائلة معينة، الأمر الذي ساعد في اجتذاب المواكب المتعددة إليه، كما ساعد في إغنائه وزيادة نفوذه، فمن تبرع لمأتم مدن يشعر أنه يعزز القضية الشيعية بكاملها بدلاً من تعزيز نفوذ شخص أو عائلة معينة. وهكذا، بلغت مصاريف المأتم في عام 1975 حوالي خمسة آلاف دولار أميركي، بينما بلغ مجموع دخله من أراضي الوقف والهبات الطوعية حوالي عشرة آلاف دولار. فمنذ أوائل الخمسينيات، بدأت المآتم تتحول من مؤسسات

(1) المنجّد: هو صاحب المهنة التي يتم من خلالها صنع وإعادة تأهيل الأسرة والمخدات القطنية في المنازل.

(2) الكاتب يضع افتراضات غير صحيحة لأسباب دعم المأتم في البحرين من قبل طائفة الشيعة، ويرجع دائماً الحالات الفردية لحب الظهور والبروز المجتمعي عند البعض، كأناس آخرين في مجتمعات أخرى، بأنها هي السبب في دعم المأتم والتبرع لها في البحرين حتى من الفقراء، أو محدودي الدخل.

خاصة ينشئها الأفراد والعائلات إلى مآتم جماعية تشرف على إدارتها وتدبيرها الجمعيات الخيرية والمجموعات الدينية، وخلال فترة وجيزة أصبحت هذه المآتم الجماعية هي الأقوى نفوذاً والأقدر اقتصادياً، وبالتالي اجتذبت إليها صفوف المواكب والمعزين. أما المآتم الأخرى التي ما يزال يشرف على إدارتها وتدبيرها أفراد وعائلات تقليدية، كمآتم العريض، ومديفع، وابن رجب، فقد أخذت تفقد أهميتها الاجتماعية، وبالفعل لم تستطع هذه المآتم في عام 1975 إلا اجتذاب مواكب العمال الأجانب إليها من الهنود والباكستانيين الشيعة الذين يعملون عند أصحاب المآتم ذاتها[1].

مأتم العجم

أسس هذا المأتم الحاج عبد النبي الكازروني الذي كان تاجراً كبيراً، وصاحب سفن شراعية متعددة، وممثل الجالية الفارسية في مجلس عيسى بن علي (1869-1923)، وكان يديره بمفرده عاملاً على جمع التبرعات، واستئجار الخطباء، وتنظيم المواكب، وتغطية جميع المصاريف. وبعد وفاته عام 1927، استلم المأتم تاجر اللؤلؤ الثري الحاج عبد النبي بوشهري، نسبة إلى بلدة بوشهر مسقط رأسه، وكان بوشهري صديقاً حميماً لآل الكازروني وأكبر وجهاء الجالية الفارسية، إلا أنه لم يتمتع بالمكانة الرسمية التي كانت لسلفه. ففي الوقت الذي تسلم فيه بوشهري المأتم، كان الشيخ حمد يحكم البحرين بواسطة البيروقراطية المستحدثة، وبخلاف سلفه، تعاون بوشهري مع وجهاء الشيعة العجم لإدارة المأتم، فشكّلوا جميعاً هيئة خاصة لإدارته. كان جميعهم من التجار الأغنياء، يديرون المأتم بالاعتماد على الإجماع والشورى، وكانت العضوية في الهيئة الإدارية تجري حسب التبرعات وحجمها، وبالانتخابات أو بأي شكل آخر من أشكال التمثيل، من يتبرع بسخاء إلى المأتم يصبح مباشرة عضواً في الهيئة المشرفة على إدارته وتدبيره.

وبعد وفاة بوشهري عام 1945، انتقلت إدارة المأتم إلى هيئة مؤلفة من الوجهاء

(1) تلك حالات خاصة عند البعض وليس لها علاقة بعام معين، فليس هذا هو سبب مشاركة الجاليات الشيعية في البحرين في هذه المآتم، بقدر ما هو إتاحة الفرصة لهم من قبل إدارات المآتم للتعبير عن ولائهم لآل البيت والقضية الحسينية في ظل عجزهم المادي عن تأسيس مآتم جديدة. وللعلم فإن مأتم ابن رجب هو الوحيد الذي تشارك فيه الجاليات الشيعية الباكستانية، والهندية من هذا الباب، وليس هناك مواكب عزاء أساساً لمأتمي العريض، ومديفع، حتى يضم جاليات، وليس لديهما عمال يرتادون مجالس العزاء بكثرة لتطغى على المواطنين.

الذيـن اشـتهروا بسـمعة طيبـة، ومنعـاً للفوضـى، عينـت الهيئـة أحد الأعضـاء، حسـن بلجيك، مسـؤولاً رسـمياً عـن البرامـج والميزانيـة وسـموه«حامل المفتـاح» لأنـه كان يحمـل مفتـاح المأتـم بجيبه.هكـذا حتـى عـام 1971، حينمـا اسـتبدلت الهيئـة بلجنـة إدارية منتخبـة تتألف مـن رئيـس، ونائـب رئيـس، وسـكرتير، وأميـن صنـدوق، وسـبعة أعضـاء، جميعهـم مـن التجار البارزيـن. كانـت غايـة الانتقال مـن الهيئة، حيث السـلطات والصلاحيات موزعة ومشـتتة إلى اللجنـة حيـث الوظائـف والاختصاصـات محـددة، «تجنب الاختلافـات على الحسـابات وتبديد الشـكوك»(*). والجديـر بالذكـر، أن هـذا التحول جـاء مطابقـاً للتغييرات التنظيميـة التي بدأت تظهـر فـي إدارة المأتـم فـي كل أنحـاء البـلاد فـي هـذه الفترة، كما سـنوضح ذلك في القسـم الآتـي مـن البحث.

تظهـر الحـالات الثـلاث، التـي تحدثنا عنها، كيف يؤسـس التجار الأغنيـاء المآتم ويقدمون لهـا التبرعـات لأغـراض دينية، واقتصاديـة، واجتماعية – دينيـاً لراحة الضمير، اقتصادياً لكسـب ثقـة النـاس، اجتماعيـاً طلباً للجـاه ورفع المنزلة – فالشـيعي الثري الذي يرفض المسـاهمة في بنـاء المآتـم والتبـرع لهـا يفقـد منزلتـه الاجتماعيـة ومكانتـه بين النـاس ويعرِّض بذلـك علاقته بالطائفـة إلـى شـتى أنـواع التوتـر والتشـكيك. ولا عجـب بذلـك، إذ إن دعـم المآتـم تعبير عن التمسـك بالشـعارات الطائفيـة ووحدتهـا – فشـيعة البحريـن منظّمـون فـي مجموعـات فردية ومدينيـة لا توحّدهـا الأنسـاب، ولا النقابـات المهنيـة، ولا النـوادي أو الاتحـادات العماليـة أو الأحـزاب السياسـية، إنمـا توحّدهـا الشـعائر الدينيـة وأخصّهـا عاشـوراء. ولهذا، تحـث الطائفة، بطريقـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة وبدوافع دينيـة أو اجتماعيـة، الأثرياء من أبنائهـا على التبرع لتغذيـة الشـعائر التـي تشـد مـن تماسـكها ووحدتهـا. وفـي هـذا السـبيل، روى لنـا عـدد كبير مـن أثريـاء الشـيعة كيـف تبـدل موقـف العامـة منهم بعـد أن تبرعـوا للمآتـم، وقد عبّـروا عن هـذا التبـدل بالأقـوال اللآتيـة: «تجعـل التبرعـات مالي حـلالاً»، «تجعلني أكثـر ارتياحـاً بثروتي»، «تفـرح عائلتـي وأتباعـي والعامليـن معي، «تحجب عني الحسـد»، «التبرعات ضـرب من ضروب الزكاة».

يجـب ألا يفهـم مـن هـذا العـرض، أن المآتـم وقـف على تبـرع الأثريـاء فقـط، فالفقراء يتبرعـون أيضـاً كل حسـب إمكاناتـه. صحيح أن تبرعـات الأغنياء هي التي تسـاعد المأتم على الاسـتمرار فـي تحمّـل المصاريـف، والنفقـات، وأعمـال الصيانـة، ولكـن أيضـاً أصحـاب الدخل

(*) بعد مقابلة مع عبد الرضى الديلمي، عضو معروف في اللجنة الإدارية.

المحدود يبنون المآتم المتواضعة ويقيمون شعائر عاشوراء في بيوتهم الخاصة، خصوصاً في القرى. ولعل الفرق بين المدينة والقرية يكمن في كيفية انتشار المآتم وتفرعها، وكيفية تنظيمها الداخلي وتنظيم المواكب، ففي الوقت الذي أخذت المدن تشهد فيه انتقال إدارة المآتم وتدبيرها من العائلات إلى اللجان ودوائر الأوقاف الجعفرية، بدأت المآتم تتفرع في القرى على أساس المجهود الفردي أو العائلي. والمقصود بالعائلة هنا، مجموعة من الأقرباء والأنسباء المرتبطة إما عن طريق النسب أو عن طريق التزاوج بين أفرادها، والتي تتمتع بمنزلة موحدة في المجتمع. فتأسيس المآتم، وإدارتها، وتدبيرها شأن مرتبط بالمنزلة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي، وكثيراً ما تقوم العائلات بهذا النوع من الإنفاق الديني طلباً للجاه الاجتماعي – كلما ارتفعت منزلة المرء أو العائلة ارتفع الإنفاق على المآتم. وكثيراً ما يحدث هذا الأمر بشكل تنافسي بين الحزبيات العائلية أو نتيجة للمشاحنات الفردية، فتتفرع إذ ذاك المآتم والمواكب حسب هذه الحزبيات والمشاحنات وإليكم مثلان على هذا النوع من التفرع:

مأتم قرية الدراز

اشتهرت في هذه القرية، تقليدياً، عائلتان: عائلة آل شهاب التي عُرفت بقوتها الاقتصادية، وعائلة آل عصفور التي عُرفت بعلومها الدينية. وكان في القرية قبل عام 1954 سبعة مآتم: أربعة يديرها آل شهاب، ويدير كل من عائلات آل عصفور، وآل مرزوق، وآل أبو رويس واحداً من المآتم الثلاثة الأخرى. وكان التنافس على المركز الاجتماعي، والوجاهة، وعلى كل ما له علاقة بالسلطة والنفوذ بين آل عصفور وآل شهاب في قرية الدراز على أشدّه، يشتدّ ويقوى وقت الأزمات ويخف في الأوقات العادية. وحدث خلال الحراك الوطني في منتصف الخمسينيات، أن ناصر آل شهاب المعارضة، ولم يتخذ آل عصفور أي موقف صريح منها. هذه المواقف المتناقضة بين العائلتين لم تكن تعكس خلافاً جذرياً بالنسبة إلى الأحداث بقدر ما كانت تعكس الحزبيات المحلية الضيقة. فقد اتفق آل شهاب وآل عصفور على مبادئ المعارضة وشرعيتها، كما اتفقوا على الأهداف والمطالب التي تقدمت بها، ولكنهم اختلفوا على الأدوار، أي على أسلوب التعبير عن المواقف المعارضة: فبينما رأى آل شهاب أن هذا النوع من النشاط السياسي يخدم المصالح الشيعية في المدى البعيد، رأى آل عصفور أن الأمر ليس بهذه السهولة وآثروا الترقب والانتظار.

ومـن مسـلمات الأمـور في علـم الاجتمـاع، أن النزاعـات الحزبيـة كثيراً ما تقوى وتشـتد أو تبـرز فـي الأزمـات، وبذلـك تصبح الاختلافـات الحياتية قضايـا مصيرية يصعـب حلها، وهذا بالفعـل مـا حصـل فـي قريـة الـدراز. ففي عـام 1945، تحـرش فتى مـن آل عصفـور بفتاة من آل شـهاب، وتطـور الأمـر إلـى شـجار وقـع بيـن الفريقيـن أمـام مسـجد الوسـطي الـذي كان يديـره آل عصفـور، كمأتـم أثنـاء عاشـوراء ويخطـب فيـه ملّا من آل شـهاب. تدخلت الشـرطة آنـذاك ووضعـت حـداً للنـزاع، وكانـت نتيجـة هـذا الشـجار أن انقسـم المأتـم إلـى قسـمين: قسـم يرأسـه آل عصفـور وأتباعهـم انتقـل إلى مسـجد «غربي»، وقسـم يرأسـه الملّا الشـهابي بقـي في مسـجد الوسـطي.

وفـي السـتينيات، بـدأ المأتـم الجديـد لآل عصفـور وأتباعهـم يواجـه منازعـات داخليـة متعـددة تركـزت، هـذه المـرة، علـى ضبـط التبرعـات والهدايـا وعلـى تغطيـة النفقـات والمصاريـف؛ كان ذلـك حينمـا اتهـم أربعـة مـن المقاولين، ممـن نالوا الثـروة والجـاه حديثاً، مديـر مأتـم آل عصفـور بإنفـاق جـزء كبيـر من التبرعـات على شـخصه وعلى عائلتـه، وطالبوا بتشـكيل لجنـة معينـة أو منتخبة تتولـى إدارة المأتم. وعندما رفض آل عصفـور الموافقة على هـذا الطلـب، انشـق المقاولـون الأربعـة عن المأتم وأسسـوا مأتمـاً خاصاً بهـم. والمعروف أن الاتهامـات المضـادة مـن هـذا النوع شـائعة جداً فـي صفوف الشـيعة وفي معظـم الأحيان لا تمـتُّ إلـى الحقيقـة بصلـة، فالدوافـع لهـذه الاتهامـات اجتماعيـة أكثر منهـا ماديـة – أي إنها محاولـة، مـن قبـل حديثـي النعمـة لبلـوغ أو تثبيـت الجـاه الاجتماعـي عـن طريـق «الإنفـاق الدينـي»، أي بنـاء المآتـم. وهـذا ما يفسـر لنـا انتشـار المآتم بكثرة فـي أنحاء القـرى والأحياء الشـيعية فـي البحرين، خصوصاً بعد اكتشـاف النفـط وتصنيعه والانتعـاش الاقتصادي المتأتي عـن ذلـك. وعندمـا انشـق المقاولـون الأربعـة عـن مأتـم آل عصفور، تـرك آل عصفور مسـجد الغربـي وأسسـوا مأتمـاً خاصـاً بهم.

وفـي بـادئ الأمـر، بنـى المقاولـون الأربعـة مأتماً جديـداً على رقعـة مـن الأرض يملكها واحـد منهـم، واسـمه زيـن الديـن، الـذي رفـض أن يوقف المأتـم للحسـين بالرغم مـن إصرار رفاقـه علـى ذلـك – هـذا يعنـي أن الأرض والمأتـم فـي هـذه الحالـة تبقـى ملـكاً لذريّته دون غيـره، وبذلـك تخضـع لقوانيـن الإرث الشـرعية. وفـي أوائـل السـبعينيات، خـلال الانتخابـات العامـة للمجلـس الوطنـي، دعـم زيـن الديـن بـكلِّ قوتـه مرشـح الكتلـة الدينيـة ضد المرشـح «التقدمـي» الـذي كان شـقيق أحـد الذيـن أسسـوا المأتـم معـه، واسـتعمل زين الديـن المأتم كمنبـر عـام ليشـن هجوماً شـخصياً ضد المرشـح «التقدمي» متهمـاً إياه بالإلحـاد وعدم احترام

المقدسات. وبعد أن خسر «التقدمي» الانتخابات وربحتها الكتلة الدينية (راجع الفصل العاشر)، انقسم المأتم إلى قائمتين: الأول ظلَّ تحت إشراف زين الدين، والثاني بني على مدخل القرية وأُطلق عليه اسم «أنصار العدالة». وقد ساهم في بناء المأتم الجديد عيسى العجمي، أحد المقاولين الأغنياء كما ساهم في دعمه مؤيدو المرشح «التقدمي». واستطاع هذا المأتم عام 1975 إقامة أكبر موكب عزاء في قرية الدراز، لا بفعل ازدياد النفوذ التقدمي في القرية، إنما بفعل التحزبات الجديدة التي أخذت تظهر في البلاد على أثر الانتعاش الاقتصادي.

مآتم سلماباد

حتى عام 1975، لم تعرف قرية سلماباد إلّا مأتماً واحداً يديره تاجر صغير من آل كاظم، أكبر عائلات القرية، وكانت تؤم هذا المأتم عائلات القرية الأخرى لتقيم فيه شعائر عاشوراء مقدمة له الهبات المختلفة، كل حسب طاقتها. تتألف عائلة الكاظم، التي تُشكّل أكثر من ثلث سكان القرية، من 18 أسرة تسكن في حي واحد وفي منازل متجاورة. وبخلاف قرية الدراز، فإن سلماباد لا تعرف تقليدياً التحزب العائلي، إذ إن معظم أبنائها من العمال المهرة، وأنصاف المهرة، والتجار الصغار، وسائقي سيارات الأجرة، وسيارات الشحن، والحرفيين، والفلاحين المزارعين، ممن لا يفاخر بأصالة المولد، ولا بالجاه الديني أو الاجتماعي. ولذلك، أخذت المآتم الجديدة في سلماباد تتفرع لأسباب مختلفة عن تفرعها في الدراز تبعاً للخلافات الشخصية بدلاً من الخلافات الحزبية. وهكذا انشطر مأتم الكاظم مرتين: مرة بعد حادث سيارة، ومرة بعد فشل زواج، وهاكم التفاصيل.

في عام 1968 صدمت سيارة شحن يقودها سائق من آل مكي بيت عبد الحسين، وهو أحد الشخصيات البارزة من آل كاظم. وفي المحاكمة، وقف آل كاظم بجانب عبد الحسين ضد السائق وهو ابن شقيق الحاج مكي، أحد أبرز المتبرعين بسخاء لمأتم آل كاظم، فاستاء الحاج مكي من شهادة آل كاظم وقرر، بمساعدة الحاج عباس، الانفصال عن مأتم آل كاظم وتأسيس مأتم جديد خاص بهما – وهذا ما تمّ فعلاً. واستمر الحاج عباس والحاج مكي في إدارة المأتم حتى بداية السبعينيات، حين طلب الحاج عباس من الحاج مكي يد ابنته المطلّقة، رفض الحاج مكي قبول الطلب بناءً على رغبة ابنته كما قال، ولكن الحاج عباس اعتبر ذلك الرفض إهانة شخصية له، خصوصاً وأن الفتاة عادت

وتزوجت رجلاً بعمر الحاج عباس ومكانته الاجتماعية. ولشعوره بالإهانة، ترك الحاج عباس مأتم الحاج مكي وأسس مأتماً جديداً له تحت سلطته وإشرافه.

تلخص حالة دراز وحالة سلماباد الظروف الاجتماعية، من تحزبات عائلية ومنازعات شخصية، التي قد تؤدي إلى تأسيس المآتم الجديدة. وقد تختلف التحزبات والمنازعات باختلاف الظروف، إلا أن المبدأ يبقى كما هو: تزداد المآتم الجديدة وتنتشر في القرى نتيجة النزاعات الشخصية والتحزبات العائلية - تفرع المآتم تجسيد ديني للخلافات الدنيوية. وطالما أن المآتم مقياس المنزلة الاجتماعية، والجاه، والتفوق، فلا عجب أن يزداد انتشارها بازدياد النمو الاقتصادي في البلاد. هذا يعني، أن الثروة المكتسبة حديثاً قد تزيد الصراعات بين المجموعات المتنازعة وتبرزها بشكل أعنف، خصوصاً إذا افتقرت هذه المجتمعات إلى التنظيمات السياسية الشرعية التي تعمل على امتصاص الصراعات، وتوحيد الناس، ورفع مستوى التنافس عندهم إلى ما هو أعلى من التحزبات المحلية الضيقة.

أما في المدن، كالمنامة مثلاً، فتتفرع المآتم على أساس الطبقة الاجتماعية، والأحياء، والأصل الإثني للمجموعات، ولا تتفرع نتيجة الصراعات الشخصية أو التحزبات العائلية. الصراعات العائلية أو الشخصية في المدينة لا تؤدي إلى تأسيس مآتم جديدة: فمن شاء الانسحاب من مأتم ما لأسباب شخصية يلتحق ببساطة بمأتم آخر، الأمر الذي يعزز مكانة المآتم المنظمة تنظيماً بيروقراطياً ويضعف مكانة المآتم التي تشرف على إدارتها عائلات أو شخصيات بارزة. تبين هذه الدراسة بشكل واضح، أن المآتم المنظمة بيروقراطياً تستطيع استيعاب الخلافات الشخصية أو العائلية بخلاف المآتم الأخرى التي تتمحور إدارتها حول شخص واحد والتي لا تصمد أمام النزاعات الضيقة، وبالتالي تتفرع وتنتشر بسهولة فائقة: فكل من خالف الشخص المؤسس، ولأي سبب كان، ينفصل ويؤسس مأتماً مستقلاً له كما حدث في قريتي الدراز وسلماباد.

المضامين السياسية للمواكب والتعزية

قلنا في الصفحات السابقة، إن تأسيس المأتم ووظيفته شيئان مختلفان وإن تطابقا في بعض الأحيان: فتأسيسه يشير إلى الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء الطبقي، والتحزب، والتدين، والصراعات التي تقوم بين الأفراد، أما وظيفته فتشير إلى تنظيم التعزية والمواكب، وتنظيم الخطب وإقامة الشعائر. قد يحدث أن يؤسس مأتماً ما (كمأتم مدن

أو العجم مثلاً) شلة من الأصدقاء أو الأنساب الأغنياء، بينما يقوم بتنظيم المواكب وإقامة الشعائر مجموعات أخرى لا علاقة لها بالمؤسسين ولا بالممولين. ويختلف الاشتراك بمواكب التعزية بين سنة وأخرى، وكثيراً ما ينشأ حولها جدل بين الشيعة: فمنهم من يؤيدها على اعتبار أنها تقليد ديني، ومنهم من يشجبها على اعتبار أنها ممارسات للتكفير والغفران إنما خارجة عن نطاق الدين. أما فيما يتعلق بتأسيس المأتم، فلا خلاف عندهم في ذلك، إذ إنها وسيلة للتعبير عن الإيمان الصحيح بقدر ما هي تعبير عن الجاه والبروز الاجتماعي. الاختلاف لا يدور حول تأسيس المآتم أو التبرع لها، وإنما حول من يتولى إدارتها وبأية صفة.

وعلى كل حال، عندما يزداد عدد المشاركين في المواكب التي تنطلق من المأتم تزداد قوة ونفوذ مؤسسيه، ولذلك تتنافس المآتم ضد بعضها البعض لجذب أكبر عدد من المشاركين، كما تتنافس المواكب فيما بينها لعرض أكثر المشاهد إثارة للجماهير. وفي سبيل هذا الغرض، التأثير على المشاهدين، ومعظمهم من النساء، تتناول المواكب بإسهاب المعاني المختلفة لموقعة كربلاء: ضاربو السلاسل، صيحات الحزن، أناشيد ثورية(*)، طبول الحرب، الندب، صور للشهيد الذبيح، خيول وجمال مغطاة بالسواد تمشي وحدها ترمز إلى سقوط الفرسان في ساحة القتال، عربات فارغة ترمز إلى سبي النساء من أهل البيت، عرائس أرامل، وأطفال يتامى. تتجمع كل هذه المشاهد، التي لا تخلو من البراعة والفن، في مواكب متنوعة تعبر الشوارع في اليوم العاشر من عاشوراء. يصعب علينا في هذا المجال أن نبحث بالتفصيل في معاني هذه الصور والمشاهد من حيث أهميتها الحضارية والرمزية – ذلك يحتاج إلى دراسة خاصة خارجة عن موضوع هذا الكتاب – إنّما ينصبّ اهتمامنا هنا على تنظيم هذه المواكب والطريقة التي ترتبط بها المواكب بالمآتم، أي بمراكز النفوذ والسلطة الاجتماعية.

تقوم المواكب الأكثر إتقاناً في البحرين، حول أحياء الشيعة في مدينة المنامة ضمن منطقة محددة خصصت لهذه الغاية منعاً للاصطدامات الطائفية أو المنازعات التحزبية، هذا مع العلم، أنه في السنوات الأخيرة بدأت بعض القرى الكبيرة، كالدراز، وجد حفص، وسنابس، بتنظيم مواكب العزاء، مثلها بذلك مثل المدن. فالقول إن المواكب

(*) هذه مجموعة من الأغاني الثورية:
ثورتك يا حسين ثورة في عمر الجلالة من أجل إصلاح أمة كانت في فسق وجهالة.
من ثار للحسين دخل الجنة.
ثورة الحسين ثورة مجد،ثورة المظلوم، ثورة المضطهد، ثورة المستضعف.

في المدينة غالباً ما تكون أكثر إتقاناً من غيرها لا يعني أن المشاركة فيها محصورة بسكان المدينة، ففي اليوم العاشر من محرم تنضم للمنامة أعداد كبيرة من مختلف القرى والمدن والتجمعات الشيعية للمشاركة في مسيرة العزاء الكبير، كل مجموعة تقيم الشعائر بنفسها مستقلة عن المجموعات الأخرى. ويبدو للمراقب، للوهلة الأولى، أن المواكب تسير بانسجام وكأنها لوحة متحركة تتداخل أجزاؤها بعضها ببعض، كأنها صورة واحدة ذات مغزى واحد، إلا أن الوضع يختلف من الناحية الاجتماعية للمواكب. ما يبدو وكأنه نظام صوري واحد للمشاهد إنما هو بالواقع مجموعات منفردة من المعزين، تشارك فيها مواكب متنوعة بمسيرة واحدة.

تتألف المسيرة «الكبرى»، كما يسمّونها، من مواكب متنوعة تختلف عن بعضها البعض من الناحية الإثنية، والاجتماعية، والقومية. إثنياً، تضم المسيرة فريقين مختلفين: الشيعة العرب والشيعة الفرس، وينظّم كل فريق عدة مواكب تختلف في المشاهد والفصول كما تختلف في تركيبتها الاجتماعية. فمن خلال دراستنا لأحد عشر موكباً (ثلاثة نظمها الفرس وثمانية العرب)، تبيّن لنا أن كلّاً منها تتألف من شبكة من الرجال تعرف بعضها البعض معرفة حميمة: رفاق صف، جيران، زملاء، أبناء قرية واحدة، أصدقاء، أنسباء، أو أعضاء في حزب سياسي واحد. فكل مشترك في موكب من هذه المواكب، إما إنه يعرف المشتركين الآخرين معرفة شخصية أو إنه يعرف عنهم الكثير من التفاصيل الحياتية كالمنشأ، والأصل العائلي، والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها. ومن المواكب الثلاثة التي تنظمها الشيعة الفرس، والتي درسناها درساً وافياً، موكبان: ينظم الأول بعض النازحين من قرية «جهرم» قرب شيراز ويُسمّى موكب الجهرمية، وينظم الثاني النازحون من بندر عباس وضواحيها ويُسمّى موكب المينواوية. يعيش المشتركون في هذين الموكبين في حي واحد من أحياء مدينة المنامة هو حي الحورة، ومعظم منظميه من الخبازين، والتجار الصغار، وأصحاب الدكاكين، والحرفيين، وغيرهم من هذا القبيل. أما الموكب الثالث فينظمه شباب الجالية الإيرانية القديمة المقيمون في حي العجم قرب حي المخارقة ويشترك فيه أبناء التجار الذين يتبرعون لمأتم العجم، وبعضهم من الطلاب، وبعضهم فنيون، وبعضهم موظفون في دوائر الإدارة العامة.

تختلف هذه المواكب الثلاثة اختلافاً كبيراً من حيث طريقة تشكيلها: فالموكبان الأولان يرتكزان على الروابط المستديمة كالأصل الواحد، والجيرة، والعمل. وبذلك تصبح العضوية فيهما أكثر ثباتاً من الموكب الثالث الذي تعتمد العضوية فيه على المنزلة

الاجتماعية. فحوالي 22% من الموكبين الأولين (تألف الأول من 18 عضواً والثاني من 21) كانوا يشتركون للمرة الأولى، و17% اشتركوا لأكثر من ثلاث سنوات، واشترك معظمهم (61%) لمدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام. بخلاف ذلك، يشارك في الموكب الثالث نسبة أكبر من المعزين الجدد: حوالي 42%، من أصل المجموع 24 شخصاً، اشتركوا للمرة الأولى، وحوالي 12% اشتركوا لأكثر من ثلاث سنوات، و46% اشتركوا لمدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام.

أما المواكب الثمانية الأخرى، التي ينظّمها الشيعة العرب، فإنها تتشابه بمواكب الفرس بالنسبة إلى بعض الخصائص الدينية، إلا أنها تختلف عنها بالنسبة إلى نوعية العلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء الموكب الواحد بعضهم ببعض. وتختلف مواكب الشيعة العرب باختلاف القرى، والأصول العائلية، والأحياء السكنية، والنوادي الرياضية، والثقافية، والأحزاب السياسية وبشكل عام، إن المشاركة في المواكب التي تنظمها القرى والأحياء أكثر ثباتاً من المواكب التي تنظمها النوادي الثقافية، والرياضية، والأحزاب السياسية. فمن مجموع الذين اشتركوا في المواكب التي تنظمها القرى والأحياء، حيث يتراوح عدد كل موكب بين 43 و62 شخصاً، نرى أن حوالي 33% اشتركوا لفترة تزيد عن ثلاث سنوات، و20% منه اشتركوا للمرة الأولى، واشترك الباقي (47%) لمدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام. هذا بخلاف المواكب التي تنظمها الأحزاب السياسية، والنوادي الثقافية، والرياضية[1] والتي يتصف بعضوية متقلبة: فمن أصل 16 شخصاً شاركوا في إحداها، 6% فقط اشتركوا لأكثر من ثلاث سنوات، و18% اشتركوا لفترة عامين أو ثلاثة، والبقية 76% اشتركوا للمرة الأولى.

وسواء كان عدد المشاركين في المواكب قليلاً أم كثيراً، يبقى المشرفون على تنظيمه سنة بعد سنة قليلي العدد، بمعدل خمسة أعضاء، هم «لبّ» الموكب يستمرون في تنظيمه لعدة سنوات متتابعة، تربطهم علاقات متينة – صداقة، قربى، جيرة، عمل – لا تزعزعها الشوائب[*]. سألت أحدهم عن مدى علاقته بالآخرين فأجاب: «نلطم سوياً»، أي نشترك معاً بمواكب التعزية، فـ «اللطم سوياً» سنة بعد سنة أداة تحافظ على «زعامة الموكب» متماسكاً، وتخلق شعوراً بالأخوة أقوى من الصداقة، والزمالة، والجيرة، والقربى.

(1) لا توجد أحزاب، أو نوادٍ ثقافية، ورياضية، تنظّم مواكب عزاء!

(*) لدراسة شاملة عن الشبكات انظر ج. كلايد ميتشل (1969: 1 – 51).

وعندما ينفرط عقد «الزعامة»، لسبب من الأسباب كالوفاة، أو الهجرة، أو طبيعة التبدل الاجتماعي، يتغير الموكب وينحل.

المعروف في البحرين هو أن معظم المعزين في المواكب يشاركون فيها إما وفاء لنذر قطعوه على أنفسهم، أو استعراضاً لرجولتهم، أو لإظهار وحدة العصبة مع الرفاق والأقارب. وتشمل النذور، فيما تشمل، الأزمات الشخصية التي يمر بها المعزي كالمرض، أو السفر، أو الزواج، أو الطلاق، أو افتتاح متجر جديد. وبعد أن تتحقق رغبات المشاركين الجدد ينقطعون عن الاشتراك في السنين اللاحقة دون أن يؤثر ذلك على استمرار الموكب سنة بعد سنة. هذه الأمور التنظيمية هي من صلب مسؤولية «الزعامة» في المواكب، الأمر الذي يعطي الموكب قوة الاستمرار، خصوصاً فيما يتعلق بطريقة اللطم، وبالأناشيد والمشاهد المعروضة، وجمع التبرعات، وتغطية تكاليف التعزية. والجدير بالذكر هنا، أن «الزعيم» في كل موكب يقوم بهذه المسؤوليات عاماً بعد عام دون الرجوع إلى مؤسسي المأتم وممولية، يدرب المشاركين الجدد على طرق التعزية ويتحمّل المسؤولية الكاملة عن الموكب أمام القانون.

وفي السنوات الأخيرة، ازدادت مواكب التعزية عدداً، وحجماً، وعنفاً، وشمولاً، حتى إنها راحت تضم قطاعاً كبيراً من الشيعة لم تعهده في الأزمان السابقة. ومن العوامل التي ساعدت على هذه الزيادة سهولة المواصلات بين القرية والمدينة، إلغاء أساليب القهر التي كانت تفرض على ممارسات شعائر عاشوراء في البحرين، وظهور مؤسسات الدولة، والتغيّر الحاصل في تنظيم المآتم. ولعل العامل الأخير، التغيّر الحاصل في تنظيم المآتم، أي انتقال الإشراف عليها من أشخاص وعائلات إلى هيئات رسمية كاللجان والأوقاف، هو أهم العوامل كافة. فقد حرر هذا الانتقال، المواكب من سيطرة المؤسسين والممولين وجعل لهم كياناً مستقلاً لا يخضع لأي إشراف خارجي، مما أتاح لهم حرية الارتباط بأي مأتم شاؤوا. من هنا جاء التنافس الشديد بين مديري المآتم ومدبريها لجذب أكبر عدد ممكن من المواكب، ذلك لأن قوة المأتم تقاس بعدد المواكب المرتبطة به: كلما ازداد عدد المواكب وكبر حجمها، ازدادت قوة ونفوذ مدبريه.

وتشير كلمة «قوة» في هذا الإطار إلى عمليتين متلازمتين: التنافس بين الشيعة على بناء المآتم وتدبيرها، والتنافس بين الطائفة الشيعية ككل ونظام الحكم القائم. ويتركز التنافس بين الشيعة على التحرك الطبقي وعلى اكتساب رموز الجاه الاجتماعي، كما يتركز على الصراع بين القوى الدينية والقوى التقدمية. قلنا من قبل، إن تأسيس

المأتم وإدارته، وتمويله، والتبرع المستمر له، كل هذه تشكل نقطة تحول مهمة في حياة الفرد لأنها ترمز إلى المنزلة الاجتماعية الجديدة التي يحتلها. فإذا أخذنا بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي عصفت بالبلاد، نرى أن معاني هذه الرموز قد تبدلت تبدلاً كلياً – لم تتغير رموز المنزلة الاجتماعية من حيث القيمة والتنوع فقط بل من حيث الوظيفة الاجتماعية أيضاً، وبهذه الطريقة ساهمت في تبدل بنية الوعي الطبقي العام وتركيبته. وهكذا نجد، أن المآتم التي يشرف على إدارتها أشخاص بارزون أو عائلات بارزة فقدت تدريجياً قاعدتها الاجتماعية وعجزت في السبعينيات عن تنظيم أي نوع من أنواع المواكب، وأصبحت، بالإضافة إلى ذلك، موضع لوم وانتقاد من قبل أبناء الطائفة معتبرينها ضرباً من ضروب الاستقلال الديني. وندرج، على سبيل المثال، مآتم رجب، والمديفع، والعريض القائمة على أساس شخصي والتي لم تتمكن في عام 1975 من تنظيم أي موكب كان، وبالفعل، إن الموكب الوحيد الذي ارتبط بمأتم رجب كان موكباً نظّمه العمال الباكستانيون في البحرين.

يدل ارتباط المواكب بالمآتم المنظمة تنظيماً بيروقراطياً، كالتي يشرف على إدارتها دائرة الأوقاف الجعفرية أو اللجان المنتخبة، على بداية وعي اجتماعي جديد بدأ يظهر منذ تطور صناعة النفط وما تبعها من تحولات اقتصادية واجتماعية. فمنذ ذلك الحين، أصبحت الفروقات الاجتماعية تتخذ شكلاً جديداً: التحول من المنزلة الفردية إلى الفروقات الجماعية المتلبسة حلّة التقدم والتدين، وإليكم المثال على ذلك بالنسبة لما حصل في قرية سنابس.

قرية سنابس

لم تعرف قرية سنابس حتى عام 1964 غير مأتم واحد يديره علي بن خميس[1]، الذي كان يتلقى التبرعات ويقوم بتغطية المصاريف كلها بمفرده دون إشراف جماعي. والمعروف، أن عائلة ابن خميس من أبرز عائلات القرية التي اكتسبت شهرة واسعة في البلاد. ذلك أن قرية سنابس هي المكان الوحيد في البحرين الذي يقيم فيه الشيعة شعائر «عودة الرأس» الآنفة الذكر (راجع الفصل الثالث). وفي عام 1953، تأسس في

(1) ربما أخطأ المؤلف في اسم مسؤول المأتم آنذاك، فبعد مؤسس المأتم، وهو أحمد بن خميس، و أحد تجار اللؤلؤ الأثرياء في المنطقة، وإثر وفاته عام 1941م. تقريباً، استلم إدارة المأتم ابنه حسين بن أحمد وكان يساعده، ابنه علي بن حسين.

القريـة نـاد ثقافـي رياضـي جـذب إليه المدرسـين، والطـلاب، وأصحـاب الرواتب مـن العمال، الذيـن بمجموعهـم يؤلفـون القـوى المسـتحدثة فـي المجتمـع. ومـع هـذا التحـول، أخـذت تدريجيـاً تنضـم عناصـر جديـدة من القـرى والمناطـق المجاورة ممـا أضعف نفـوذ عائلة ابن خميـس وهـدد مكانتهـا. هكـذا حتـى بـدء السـتينيات عندمـا أخـذ آل ابـن خميـس بمـؤازرة الدينييـن، يشـنون حملـة ضـد النـادي متهميـن أعضـاؤه بالإلحـاد وعـدم احتـرام المقدسـات. وركـز الدينيـون حملتهـم علـى أمريـن: اسـتعمال التلفزيـون فـي النـادي لأنـه برأيهـم يفسـد الأخـلاق، وعلـى اشـتراك الجنـس اللطيـف فـي نشـاطات النـادي لأنـه يتعـارض مـع التقاليـد والتعاليـم الدينيـة. إلا أن أعضـاء النـادي اسـتمروا بنشـاطاتهم غير عابئين بهـذه الاحتجاجات، ممـا أدّى إلـى وقـوع بعـض الاشـتباكات الخفيفـة والمتقطعـة بيـن الفريقين.

أمـا أعضـاء النـادي، فكانـوا، بدورهـم، يشـجبون ممارسـات آل ابـن خميـس الدينيـة معتبرينهـا ممارسـات غيـر إسـلامية، منوهيـن إلـى اسـتعمال الصـور والتماثيل التـي ترمز إلى الإمام الحسـين وأفراد عائلته من الأسـرة الشـريفة، وإلى اسـتعمال وسـائل التعذيب المتنوعة فـي المواكـب كالسـيوف، والسلاسـل، والسـكاكين وغيرهـا. ولكـي يظهـر أعضاء النـادي مدى تمسـكهم بالديـن، كتبـوا إلـى علمـاء الشـيعة فـي كربـلاء والنجـف يسترشـدونهم فـي هـذه المواضيـع، وجـاءت الـردود مختلفة: شـجب بعـض العلماء هـذه الممارسـات، وأيّدها البعض الآخـر علـى اعتبـار أنهـا تقليـد، ومنهـم مـن اعتبرهـا غير ممنوعـة شـرعياً. ولإثبـات وجودهم دينيـاً، قـام أعضـاء النـادي عام 1964، بقيـادة علوي الشـرخات الذي انتخب عـام 1973 عضواً فـي المجلـس الوطنـي فـي البحريـن عـن سـنابس وضواحيهـا، بتأسـيس مأتم جديـد انضمت إليـه العناصـر الجديـدة فـي المجتمع.

يظهـر المأتمـان فـي السـنابس نوعين من التكتلات الاجتماعية وشـبه السياسـية: التكتل الأول الـذي يقـوم علـى الروابـط التقليديـة، ويُمثّل اسـتمرارية القـوى القديمة، ويقـوم الثاني علـى الروابـط الجماعيـة (النـادي) ويُمثّـل القـوى الجديـدة فـي المجتمـع. وباسـتثناء بعـض الحـالات، كسـنابس مثـلاً، حيـث يشـرف النـادي علـى تنظيـم المآتـم، فـإن التنافر بيـن القوى التقليديـة والقـوى الجديـدة كثيـراً مـا يتجسـد فـي التكتـلات الدينيـة التـي تقوم علـى المآتم والتكتـلات «التقدميـة» التـي تقـوم فـي النـوادي والأحـزاب. فعندما تنظـم النـوادي المآتم[1]، فإنهـا تدّعـي ذلـك لأجل إصلاح الممارسـات الدينية، وهو ضرب من ضـروب التقدم والعصرنة.

(1) يخلـط المؤلـف كثيـراً بيـن الأنديـة الرياضيـة، والثقافية والمآتـم. فالأندية لا تقيـم مأتماً وإن انضم كافة شـباب النـادي لعـزاء أي مأتـم، فهـذا لا يعنـي بـأن النـادي أقـام ذلـك المأتـم أو لـه علاقـة به، فهـذا مخالف لشـروط وقانـون إنشـاء الأندية فـي البحرين.

بالرغم من اختلاف المآتم في شكلها ومضمونها، في تركيبها الاجتماعي وتنظيم المشاركين فيها، تبقى الأداة الفعالة التي تعزز الوعي الديني والسياسي عند الشيعة كطائفة متماسكة متضامنة اجتماعياً ومن ثم سياسياً. فتنوّع المآتم وانتشارها خلال العقدين الأخيرين بقدر ما يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية يعكس أيضاً التجاذب السياسي في البلاد. فالشيعة في البحرين لا يتمثلون في الحكم والإدارة بشكل يتناسب مع قدرتهم العددية والاقتصادية، الأمر الذي يوحي بأن أي شكل من أشكال العمل الجماعي، إن كان عن طريق إقامة الشعائر الدينية شبه السياسية أم عن طريق العمل السياسي المنظم، لا بدّ إلا أن يكون له تأثير في بنية السلطة وممارساتها. صحيح أنهم يمارسون نوعاً من الاستقلال الطائفي خصوصاً فيما يتعلق بالشؤون الدينية التي ترعاها المحكمة الجعفرية والأوقاف، كالهبات الدينية، والزواج، والطلاق، والإرث، وغيرها من الأحوال الشخصية، ولكنهم لا يتمتعون بأي نفوذ يذكر في اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال الموارد الوطنية، والاستثمارات العامة والخدمات، وبتوزيع المناصب الحكومية والإدارية. من هنا، تأتي وظيفة المآتم كمنابر شبه سياسية تشد الروابط وتعبئ القوم للمطالبة بكل ما فيه مصلحة الطائفة، والتصدي لكل ما ينال من مكانتها كمجموعة دينية تاريخية. ففي منتصف الخمسينيات، خلال تحرك المعارضة (انظر الفصل الثامن)، قام قسم كبير من الشيعة بتعبئة المعارضة ضد الحكم في المآتم وفي النوادي الثقافية والرياضية – هذا بالرغم من الاختلاف الكبير بين المؤسستين في التنظيم، والأهداف، والالتزام الإيديولوجي.

النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية

تأسس بين عام 1918 وعام 1975 ما يبلغ مجموعه 141 نادياً وجمعية ومنظمة: 115 منها بالعمل، واندمجت 19 منها بنواد أوسع وأكبر، وانحلت5 منها، وأغلقت السلطات اثنين لأسباب سياسية. ومن النوادي العاملة حالياً والمسجلة في دوائر الحكومة، يوجد 66 للثقافة وللرياضة، و12 جمعية ذات أهداف اجتماعية أو تربوية أو مهنية، و8 اتحادات تضم نوادي رياضية، و10 نواد للأجانب و6 نوادٍ رياضية لمؤسسات خاصة(*)، و13 جمعية

(*) المؤسسات الخاصة هي شركات مثل تشارترد بنك، سيتي بنك، جراي ماكنزي، وأمثالهم.

للفنـون الجميلـة كالموسـيقى والمسـرح والفنـون التشـكيلية[*]. وحتى عـام 1950، لم تعرف البحريـن سـوى ثمانيـة نواد، سـتة بحرينيـة واثنيـن أجنبية. وتشـمل البحرينية أنديـة الأهلي، والعروبـة، والفردوسـي، والبحريـن والإصـلاح والنهضـة، أمـا الأجنبيـة فتشـمل نـادي البحريـن الرياضـي الـذي أسسـه البريطانيـون عـام 1918، ونادي باكسـتان الذي تأسـس عـام 1947. لم يكـن للهنـود نـادٍ خـاص بالرغـم مـن أن عددهم فـاق عـدد الباكسـتانيين، ذلـك لأن ارتباطهم بـالإدارة الاسـتعمارية البريطانيـة فـي الماضـي أتـاح لهـم فرصـة الاشـتراك في نـادي البحرين الرياضـي. وبعـد ظهـور البيروقراطيـة فـي العشـرينيات وتطـور صناعـة النفـط مـن بعـد فـي الثلاثينيـات، ازداد عـدد البريطانييـن فـي البحرين ازديـاداً كبيراً مما اضطرهم سـنة 1939 إلى تأسـيس نـاد خاص بهـم، فـكان «النـادي البريطاني».

ظـلّ نشـاط الأنديـة حتـى منتصـف الخمسـينيات مقتصـراً علـى النخبـة مـن الشـباب والعناصـر البـارزة والمرموقـة فـي المجتمـع. فالنـوادي السـتة التـي أسسـها البحرينيـون اختلفـت مـن حيـث تكونهـا الاجتماعـي، والإثنـي، والطائفـي، إلا أنهـا تشـابهت مـن حيـث عضويتهـا التـي اعتمـدت علـى التجـار الأغنيـاء، وكبـار الموظفين، وبعـض المثقفين مـن أبناء العائلـة الحاكمـة – أي الفئـات العليـا فـي المجتمـع. وكان معظـم أعضـاء النـادي الأهلي من التجـار السّـنة سـكان المـدن، وأعضـاء نـادي العروبـة مـن الموظفين الكبـار والتجار الشـيعة، وأعضـاء نـادي الفردوسـي مـن التجـار الشـيعة ذوي الأصول الفارسـية، وأعضاء نـادي البحرين مـن السّـنة المدنييـن سـكان المحـرق، وأعضـاء نـادي الإصـلاح مـن أفـراد الأسـرة الحاكمـة وحلفائهـم فـي المحـرق، وأعضـاء نـادي النهضة من السّـنة سـكان مدينـة الحـد. ويعتبر نادي البحريـن فـي المحـرق، ونـادي العروبة فـي المنامة، بمثابـة النموذج الذي سـارت على نهجه بقيـة الأنديـة، وخاصـة بعـد التحرك الشـعبي فـي الخمسـينيات وما تبعـه من انتشـار الأندية وتفرعهـا. وبخـلاف ذلـك، فقد نـادي الإصلاح ونادي النهضـة أعضاءهما وتحولا إلى مؤسسـات جامـدة لا حيـاة فيهـا. أمـا السـبب فـي نجـاح الواحد وفشـل الآخـر، فيعـود إلى قـدرة النادي علـى التكيـف مـع التحـولات السياسـية، والاقتصاديـة، والاجتماعيـة التـي مـرت بهـا البـلاد. سـنبحث أولاً فـي بنيـة النـوادي السـتة وفـي تأسيسـها وتطورهـا والعوامـل الاجتماعيـة التـي أثـرت فيهـا، كمـا نبحـث فـي الجمعيـات ذات العلاقـة بالأندية، ونعمـد بعد ذلك إلـى البحث فـي انتشـار الأنديـة والأبعـاد السياسـية لهذا الانتشـار.

(*) انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم الشباب، إحصاء 1975.

تنظيم النوادي قبل منتصف الخمسينيات

مارس النادي الأهلي، وهو من بعض أقدم نوادي البحرين، نشاطاً سياسياً محدوداً جداً، لم يشارك بالأحداث السياسية التي مرت بها البلاد منذ تطور صناعة النفط؛ فكان أكثر الأندية التزاماً بنصوص دستوره إذ حصر نشاطه بالبرامج الثقافية والرياضية وابتعد عن كل نشاط سياسي. تسجل النادي رسمياً عام 1939 ليحل محل المنتدى الإسلامي الذي أسسه، عام 1927[1]، عدد من تجار السّنة الأغنياء ساكني حي الفاضل في المنامة، وكان هؤلاء يتعاطفون مع الحركات الاستقلالية في مصر. انتهج المنتدى الإسلامي نهج الجمعيات التي نظمتها حركة الإخوان المسلمين في مصر، فقام بتزويد أعضائه بنشرات صادرة عن الإخوان وعن الحركات المرتبطة بهم، وهذا لا يعني بالطبع أن المنتدى الإسلامي كان فرعاً من حركة الإخوان في مصر، الحقيقة أنه كان بعيداً كل البعد عن ذلك: فهو مجرد رد فعل عفوي للأحداث السياسية التي عصفت بالعالم العربي وخاصة مصر في ذلك الحين. لم تكن ردة الفعل هذه جديدة على البحرين، طالما أن البحرينيين كانوا دائماً يتعاطفون مع القضايا العربية المختلفة. فخلال نشاطه، لم يكن باستطاعته تعبئة القطاعات الشعبية للوقوف إلى جانبه إيديولوجياً وسياسياً لكونه تجمعاً نخبوياً لا يهتم بهذه الأمور، وهكذا بقي مجلساً يؤمه التجار الأغنياء يتبادلون فيه أطراف الحديث، والشؤون التجارية، والأخبار السياسية.

وفي عام 1939، أسس عدد قليل من تجار الشيعة الأغنياء، بالتعاون مع بعض كبار الموظفين من الطائفة نفسها، نادي العروبة في المنامة، وكان من مبادئ هذا النادي «توحيد الشعب ومحاربة الطائفية حسب مبادئ القومية العربية»[*]. وسرعان ما شعر تجار السُّنة الشباب، ومعظمهم من أبناء المشرفين على إدارة المنتدى الإسلامي، بالتحدي الإيديولوجي الناتج عن التركيز على العروبة في نادي العروبة بدلاً من التركيز على الإسلام، فأسسوا النادي الأهلي الذي ضم ما بين المئة والمئتي عضو، مركزين اهتمامهم على القومية العربية بدلاً من تركيزهم على الدين الإسلامي[2] .

(1) لا علاقة لظهور النادي الأهلي بالإحلال مكان المنتدى الإسلامي.

(*) انظر إلى المادتين الأوليين من دستور نادي العروبة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم النوادي.

(2) لم يوضح المؤلف الفرق بين الناديين، فكلاهما من خلال ما كتبه، يتضح أنهما عروبيان في التوجه والقومية العربية، وليس في التوجه الإسلامي.

صحيح أن النادي الأهلي يشابه نادي العروبة من حيث موقعه[*] وتاريخ تأسيسه، والجذور الطبقية لأعضائه، إلا أن كلًا من الناديين تطور باتجاه مختلف عن الآخر. ففي الوقت الذي حافظ فيه النادي الأهلي على طابعه الثقافي، أصبح نادي العروبة نموذجاً يحتذى به في مختلف أنحاء البلاد. وقبل البحث في هذه الاتجاهات، لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن «النادي»، من الناحية الاجتماعية، هو فئة متجانسة من حيث الجذور الاجتماعية والأصول الإثنية، وليست «وحدة عمل» (actionset) (ماير 1966: 82) يتحرك الفرد من خلالها للوصول إلى أهداف سياسية معينة، ولا هي «شبكة» (متشل:1969) اجتماعية تحدد طبيعة التفاعل الشخصي وحدوده. فالنادي يفسح لأعضائه مجالاً واسعاً للتفاعل، الأمر الذي يؤدي إلى تكون «وحدات العمل» و«الشبكات» التي بدورها، تعمل لتعبئة الناس سياسياً وغير سياسي، كما نبيّن ذلك في الفصل الثامن.

يعتمد نشاط «النادي» على طريقة ارتباط الأعضاء به وعلى طريقة ارتباط الأعضاء بالمجتمع الخارجي ككل. فالأصول الاجتماعية للأعضاء، وحدها، لا تقرر نوعية الارتباط بين النادي والمجتمع. فبالرغم من تسلط الفئات البارزة في المجتمع على النادي الأهلي ونادي العروبة، كان لكل من هذين الناديين تأثير مختلف على المجتمع وعلى عملية انتشار وتنظيم الأندية في البلاد. بالإضافة إلى الأصول الاجتماعية للأعضاء، ترتبط النوادي بالمجتمع عن طريق وسائل أخرى متشابكة كالانتماءات الطائفية، والإيديولوجيات السياسية، وسير المؤسسين وغيرها. والمعروف إن المنتظمين في النادي الأهلي يؤيدون سياسة الحكومة ويتبنون وجهات نظرها الإيديولوجية، أما المنتظمون في نادي العروبة فإنهم يؤيدون سياسة الحكومة ويعارضون إيديولوجيتها. وأستعمل كلمة «سياسة» هنا للدلالة على الأنظمة، والقوانين، والحقوق، والواجبات، التي تستعملها الحكومة للسيطرة على المجتمع والاقتصاد، وكلمة «إيديولوجية» للدلالة على شرعية الحكم.

في ما يتعلق بالبحرين ومسيرة النوادي فيها، هناك ارتباط بين تأييد سياسة الدولة وإيديولوجيتها، ومواقف النوادي، ووظائفها شبه السياسية: يظهر أن النوادي التي تؤيد سياسة الدولة وإيديولوجيتها تمتنع عن ممارسة الأعمال السياسية، ويقتصر نشاطها على الشؤون الثقافية والرياضية. وأفضل مثال على هذا الأمر النادي الأهلي الذي تحاشى التدخل في الشؤون السياسية منذ تأسيسه في أواخر الثلاثينيات، ملتزماً بالمبادئ التي أسس من أجلها. وهكذا، أقام المحاضرات في المجالات المختلفة، في التاريخ العربي،

(*) يقعان مقابل بعضهما البعض في شارع الزبارة في المنامة.

والشعر، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما أقام النشاطات الرياضية المختلفة، والمسرحيات، وحفلات الرقص والغناء.

وفي السبعينيات، أصبح شباب الثلاثينيات شيوخاً، فكان أن خفت النشاطات الثقافية والرياضية للنادي الأهلي (الرياضة أمر يهتم به أبناء البحرين كثيراً)، فتحول النادي الذي اشتهر فيما مضى بفريق كرة القدم إلى مجرد تجمع للأغنياء. ولهذا، ارتأى البعض أن يدمج النادي الأهلي بنادي الترسانة الرياضي المشهور بفريق كرة القدم من أجل إعادة الأهلي إلى سابق عهده، ومما شجع الناديين على الاندماج، تشابه أعضاءهما بالنسبة للخلفية الدينية والإثنية وإن اختلفا بالنسبة للخلفية الاجتماعية. وكلاهما من السُّنة المدينيين سكان حي الفاضل في المنامة، إلا أن معظم أعضاء النادي الأهلي من التجار الأغنياء، وأعضاء الترسانة من ذوي الدخل المتوسط والمتدني كالحرفيين والتجار الصغار. كانت الغاية من دمج الناديين، زيادة النشاط الرياضي للنادي الأهلي وفي الوقت نفسه تقديم الدعم المادي لنادي الترسانة، مع الإبقاء عليهما ناديين منفصلين.

قبل النادي الأهلي بالدمج شرط أن يظل الاسم الجديد «النادي الأهلي» كما وافق على إعطاء أعضاء نادي الترسانة، بعد الدمج، الحق في التصويت على ألّا يكون لهم أكثر من ممثل واحد في الهيئة الإدارية. وتجدر الإشارة هنا، بأن نادي اليرموك، الذي يتمتع بالخصائص الاجتماعية نفسها والذي عانى من صعوبات مادية كنادي الترسانة، رفض الاندماج مع النادي الأهلي على أساس هذه الشروط واختار أن يظل مستقلاً ويواجه الإفلاس. إن عملية الاندماج بين الأهلي والترسانة قد غيّرت التركيبة الاجتماعية للناديين: لم يعد الأهلي الجديد محصوراً بطبقة التجار الأغنياء، كما لم يعد الترسانة مقتصراً على أصحاب الدخل المحدود. بسبب هذا التغير في التركيبة الاجتماعية لنادي الأهلي، فمن المتوقع أن تتحول وظيفته فيتعاطى النشاطات السياسية بالإضافة إلى النشاطات الرياضية والثقافية – هكذا لأن السُّنة سكان المدن الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية محدودة المدخول، كثيراً ما يسلكون مسلك المعارضة للحكم سياسياً وإيديولوجياً.

أما نادي الفردوس الثقافي، الذي أسسه عام 1946 فريق من التجار الشيعة من ذوي الأصول الفارسية، فشبيه جداً بالنادي الأهلي من حيث الشكل إن لم يكن من حيث المضمون. وتراوح عدد أعضائه بين العشرين والثلاثين، واهتم في بداية الأمر بالرياضة أكثر من النشاطات الثقافية، وعندما بلغ مؤسسوه الشيخوخة ولم يعودوا قادرين على

ممارسة النشاطات الرياضية بدأ النادي يمارس بعض النشاطات الثقافية البحتة[*]. لقد كان النادي يحاول باستمرار تجنب الانغماس بالسياسة، لأن تركيبته الاجتماعية، كالنادي الأهلي، مقتصرة على التجار الأثرياء الذين يميلون إلى دعم الاستقرار السياسي، أياً تكن نظم الحكم الشرعية. وكأقلية صغيرة (خمسة آلاف شخص) مرتبطة ثقافياً بإيران ومعيشياً بالبحرين، بقيت الجالية الفارسية تتجنب الممارسات السياسية واتخاذ المواقف السياسية الواضحة، إن كان ذلك لجهة مساندة الحكم أو معارضته. وبالفعل، المرة الوحيدة التي تدخل فيها الإيرانيون بالقضايا السياسية المحلية في البحرين كانت في أوائل العشرينيات عندما أغرتهم السلطات البريطانية بدخول وظائف البلدية في المنامة، الأمر الذي أدّى إلى الفتنة بين العرب والفرس في ذلك الحين (راجع الفصل الرابع). وفي غياب النشاطين الرياضي والسياسي، بدأ نادي الفردوس يفقد عناصره الشابة ويتحول تدريجياً إلى مجرد تجمع للشيوخ من التجار الأغنياء، أو بالعكس. وبسبب سيطرة الشيوخ عليه، فقد النادي اهتمامه بالشؤون الرياضية والسياسية.

وفي عام 1975، جرت محاولة لدمج نادي التاج ونادي الشعاع في نادي الفردوسي على اعتبار أن أعضاء هذه النوادي الثلاثة من الأصول الفارسية، ولكن المحاولة فشلت لأن الفردوسي أصرّ على الاحتفاظ بحقه في قيادة النادي وتوجيهه بعد الدمج. كان الفردوسي يصرّ على تقديم التسهيلات الرياضية للناديين الآخرين دون السماح لهما بالاشتراك في الهيئة الإدارية، غير أن التاج والشعاع، ومعظم أعضائهما من أصحاب الدخل المحدود، كانوا يصرون على العضوية الكاملة في حال اتحادهم مع نادي الفردوسي، مؤكدين على أن اندماجهم بالفردوسي يعزز برامجه الثقافية والرياضية، ويعيده إلى الأضواء من جديد. وهنا يجب التأكيد على أن عملية دمج النوادي الضعيفة بالنوادي الكبيرة ضرب من ضروب التحرك السياسي، كما سنرى فيما بعد، مما يعني أن رفض الفردوسي لمبدأ الدمج رفض للتسييس.

وبخلاف هذه النوادي كلها، فإن نادي العروبة الذي تأسس في الوقت الذي تأسس فيه الأهلي، وبني على الشارع نفسه، وانضم إليه عدد مشابه من الأعضاء ذوي الجذور الاجتماعية نفسها، أصبح هذا النادي نموذجاً اقتدى به عدد كبير من النوادي الأخرى. إن عدداً كبيراً من النوادي الرياضية والثقافية التي تأسست في القرى الشيعية بين الخمسينيات

(*) هذه المواضيع متكررة في جميع الأندية الرياضية والثقافية في البحرين. انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم النوادي.

والستينيات، كثيراً ما نسخت دستور العروبة نسخاً حرفياً، خصوصاً فيما يتعلق بالأهداف الآتية: «توحيد الكلمة والشعب»، و«رفض الحزبية والطائفية»، و«تشجيع روح التعاون والمساعدات المتبادلة»، و«رفع المستوى الثقافي والتربوي عند العامة». ولعل تشديد هذه النوادي، بما فيها نادي العروبة، على شعارات التوحيد والتعاون تعود إلى نشأتها في صفوف الطائفة الشيعية التي عانت فترات طويلة من الانقسامات والصراعات الحزبية الضيقة. يعتقد الكثير من الشيعة في البحرين، وبشكل عفوي، أن المصائب التي حلّت بهم في الماضي وتحل بهم في الحاضر، تعود إلى غياب التضامن والتعاون بينهم، وإلى انتشار الصراعات الضيقة في صفوفهم. وما من خطبة تسنى لي الاستماع إليها في المآتم عام 1975، إلا وركزت على سلبيات التفكك والتجزؤ وعلى إيجابيات التعاون والتضامن.

لم يصبح نادي العروبة نموذجاً للأندية الأخرى لأن أهدافه والتزاماته الرسمية تلاقت مع الإيديولوجية الدينية والسياسية لتاريخ الشيعة فحسب، بل ولارتباط أعضائه أيضاً ارتباطاً وثيقاً بفصائل المجتمع الشيعي برمته. صحيح أن عدداً لا بأس به من أعضاء نادي العروبة هم من «أبناء النعمة»، كما يصفهم رودريك أوين (1957: 77)، لكونهم تجاراً وموظفين كباراً، إلا أن لهم – بالرغم من ذلك – جذوراً قوية في القرى المنتشرة في أنحاء البلاد، ومهما قويت هذه الجذور أو ضعفت، فإنها تشد الإنسان إلى جماعته الأم وتفرض عليه التزامات خلقية كتقديم الهبات لإنعاش القرية وأعمال الخير الاجتماعية، وتمثيل أبناء القرية أمام سلطات الحكومة وموظفيها، وغيرها من الخدمات الشخصية والمطالب العامة. وبالطبع، ليست هذه الالتزامات فروضاً يؤديها الإنسان، إنما هي مقاييس المنزلة الاجتماعية، تزيد بارتفاع المنزلة وتقل بانخفاضها.

وكما فرضت هذه الجذور القروية على أعضاء نادي العروبة عدداً كبيراً من الالتزامات الخلقية، كذلك جعلتهم نماذج يقتدى بها في القرى. أضف إلى ذلك، أن عدداً كبيراً من أعضاء النادي كانوا مدرسين قبل دخولهم الوظيفة الحكومية أو التجارة الحرة، وهذا ما ساعدهم على إقامة علاقات دائمة مع عدد كبير من الشباب الذين التحقوا بالمدارس الرسمية من مختلف المجموعات القروية. فلا عجب إذن، أن نرى أن الطلاب، بالتعاون مع أساتذتهم السابقين، هم الذين ساهموا بنسبة عالية جداً، سبعة من أصل تسعة، في النوادي التي كنا قد درسناها درساً مكثفاً في القرى الشيعية، أو أن نرى أن الزمالة المدرسية والعلاقات الطلابية كانت أكثر الارتباطات فعالية على تحريك المعارضة في أواسط الخمسينيات.

إن الاختلاف بين النادي الأهلي ونادي العروبة، بالنسبة لفعاليتهما الاجتماعية، لا يكمن في الروابط، والشبكات، وطريقة الانتشار فقط، بل وفي الدور الذي تلعبه الطبقة الاجتماعية في قدرتها على تعديل السلوك الاجتماعي وتنظيمه. فهناك عدد كبير من المتغيرات الاجتماعية عند الشيعة التي تعمد على تقرب الطبقات من بعضها البعض، مشددة على وحدة المصير والهدف، وعلى التعاون والتماسك الطائفي بغضّ النظر عن التدرج الاجتماعي. وتشمل هذه المتغيرات، تاريخ الاضطهاد الطائفي، ووحدة الإيديولوجية السياسية الدينية التي لا تفرق بين الغني والفقير، كما تشمل التنظيم شبه البيروقراطي لرجال الدين، الذي يعمل لرفع الوعي الجماعي على مستوى الطائفة بغض النظر عن التحزبات الداخلية. وهذا ما يفسر لنا اتخاذ شيعة البحرين مواقف شبه إجماعية بشأن المواضيع المصيرية كالإصلاحات في العشرينيات، والثورة الدستورية في منتصف الخمسينيات، دون التقيد بالفروقات الطبقية. وبسبب غياب هذه المتغيرات عند السُّنة في البحرين، يصبح التناقض الطبقي أشدّ فعالية على مسالك الجماهير كتأسيس النوادي وغيرها من التنظيمات الطوعية والمواقف السياسية. فقد انقسم السُّنة حول الإصلاحات والثورة الدستورية انقساماً طبقياً: أيدت طبقة التجار الأغنياء، الحكم القبلي ونظام السلطة وعارضته الفئات المستضعفة. وهنا تكمن إمكانية التحرك الشيعي على أساس ديني وطائفي والسُّنة على أساس المصالح الاقتصادية والاجتماعية، ولعل هذا هو السبب الذي جعل نادي العروبة، بالرغم من سيطرة أصحاب المنزلة الاجتماعية العليا عليه، نموذجاً تقتدي به النوادي الأخرى التي تسيطر عليها أصحاب المداخيل المحدودة، هو الذي أصبح النموذج عندهم لتفرع النوادي الأخرى.

قام بتأسيس نادي البحرين في المحرق عام 1936 قلة من السُّنة المدينيين الشباب المندرجين آنذاك في فريق الشبيبة لكرة القدم. وانضم إلى هذا النادي عدد محدد من الشيعة الشباب. ولكن كان معظم أعضائه من الشباب السُّنة الذين تراوح عددهم بين مئة وأربعمائة عضو تمثل القوى الجديدة في البحرين. فمنهم التجار، والأساتذة، والطلاب، والموظفون في الدولة، والفنيون، وأمناء السر، والكتبة، وغيرهم من أصحاب المعاشات، ولم ينضم إلى النادي رجال الدين أو أصحاب المهن التقليدية القديمة كصيادي الأسماك والحرفيين وغيرهم من الأصناف.

لم يأت هذا الاتجاه عند النادي نتيجة لسياسة مرسومة عن سابق قصد وتصميم، بل جاء انعكاساً لطبيعة التغيير الاجتماعي في المحرق بعد انحسار إنتاج اللؤلؤ، وتحول

مركز الحكومة من هذه المدينة إلى الصخير، ومن ثم إلى الرفاع، وما رافق ذلك التحول من انتقال النشاطات التجارية والصناعية إلى مدينة المنامة. أخذت المحرق تشهد هجرة واسعة باتجاه المنامة والرفاع منذ مطلع الثلاثينيات، وكان معظم الذين هاجروا إما من طبقة التجار الأغنياء أو من عائلة آل خليفة وحلفائهم من أبناء القبائل. وقد تركت هذه الهجرة أثراً واضحاً على بنية المحرق الاجتماعية، فاكتسبت المدينة جواً غير قبلي، وكثرت فيها بالتالي مجموعات من ذوي الدخل المنخفض. وأثبتت السنوات التالية، أن هذا القطاع من الشعب أكثر الفئات السنية انفتاحاً على تيارات القومية والتعاطف الإسلامي التي اجتاحت المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. وهكذا أصبحت مدينة المحرق معقل القومية العربية، الأمر الذي يعني من وجهة النظر البحرينية، معارضة الحكم ورفض التركيبة الإيديولوجية للدولة.

بسبب اتباعه سياسة موسعة في ضم الأعضاء، استطاع نادي البحرين أن يجمع بين تيارات جديدة ومختلفة في آن معاً، مظهراً بذلك التحولات والتبدلات الاجتماعية والسكانية التي حدثت في البحرين بوجه عام وفي مدينة المحرق بوجه خاص. وبخلاف النادي الأهلي ونادي العروبة، اللذين ركزا نشاطهما على «التثقيف» متجنبين الخوض في القضايا السياسية، راح نادي البحرين يركز اهتمامه على مثل هذه القضايا حسب ما تملي بها الظروف. فبين عامي 1969 و1975، نظَّم النادي عدداً من المحاضرات والندوات حول قانون العمل، وأوضاع العمال الأجانب، وتحرير المرأة، وقوانين الأمن القومي، والحقوق المدنية وعدداً آخر من البرامج السياسية المتنوعة. وفي منتصف الخمسينيات، قام عدد كبير من أعضاء النادي بدور قيادي فعال في التحرك الشعبي، مما جعل التجار الأعضاء الموالين للحكم ينسحبون من نشاطات النادي.

بعد أحداث الخمسينيات مباشرة، طرأ فتور على نشاطات نادي البحرين وتضاءلت مكانته كمحور عام للنشاطات السياسية، وظلت على فتورها حتى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. في هذه الفترة، عاد النادي من جديد يمارس نشاطاته السياسية والثقافية خصوصاً بعد أن تتالت على البحرين أمور سياسية مهمة كإعلان بريطانيا الانسحاب من البحرين عام 1968، وحصول البحرين على الاستقلال عام 1971، وانتخابات المجلس التشريعي عام 1972، ومن ثم انتخابات المجلس الوطني عام 1973. وبالفعل، كان رئيس النادي المنتخب عام 1974 عضواً في المجلس الوطني، فساعد من خلال مركزه وبجهوده على تشجيع عمليات دمج النوادي الثقافية والرياضية مع نادي البحرين أو مع بعضها البعض(*).

(*) اندمج نادي صلاح الدين في نادي البحرين، والوحدة والمريخ في القادسية، والخليج والهلال في اتحاد الشباب. هذه عينة أخذت من مدينة المحرق فقط.

إن عملية اندماج الأندية الصغيرة بالأندية الكبيرة أو اندماجها مع بعضها البعض جاء نتيجة لظهور الكتل السياسية العريضة التي أخذت تظهر على مسرح السياسة بعد تأسيس المجلس الوطني عام 1973. وقد رافق ظهور ثلاث كتل سياسية عريضة في المجلس الوطني، هي كتلة الشعب، والكتلة الدينية، وكتلة الوسط، ظهور صيغ مشابهة في تنظيم النوادي، ولا عجب بذلك، إذ إن النوادي تعبير آخر لمضمون الحياة السياسية. وبالطبع، لا ينطبق هذا القول على المحاولة الرسمية الجديدة لتجميع النوادي في ثمانية اتحادات، فالهدف من هذا التجمع جعلها نوادي رياضية مختصة، وبالتالي إفراغها من مضامينها السياسية. وبالفعل، إن تشجيع كافة النشاطات الرياضية من قِبَل الإدارة الجديدة للرياضة قد ساعد على كبح النشاطات السياسية للنوادي.

أما نادي الإصلاح ونادي النهضة، فقد مرّا بتجارب مختلفة عن النوادي الآنفة الذكر، ويعود السبب في ذلك إلى أن الذين اشتركوا في تنظيمها يختلفون عن الآخرين من حيث انتماءاتهم الاجتماعية. فقد أسس نادي الإصلاح عام 1942 مجموعة من شيوخ آل خليفة الذين درسوا القانون المدني والإسلامي في مصر، ولم يستطع توسيع حدود عضويته، فانحصر أعضاؤه بالتجار والموظفين المتحالفين مع آل خليفة من ساكني مدينة المحرق. هذا مع العلم، أن نادي الإصلاح كان بإمكانه أن يكون رديفاً لنادي البحرين بسبب تركيزه على القضايا الدينية التي تمكنه من استقطاب القطاع الشعبي الديني، وهو قطاع كبير في البحرين، تماماً كما استقطب نادي البحرين العناصر الجديدة. غير أن نادي الإصلاح لم يستطع أن يلعب هذا الدور الذي كان مؤهلاً له، لا بسبب غياب المعارضة الشعبية لنادي البحرين في المحرق، ولا بسبب انحسار التيار الديني، إنما بسبب عجزه عن محاربة المؤسسات التقليدية التي حاول أن يحلّ محلها، أعني بذلك القبيلة والدولة. فالنوادي مخارج جديدة لتجمعات جديدة، ولا يمكن أن تقوى مع استمرار التجمعات التقليدية.

المعروف عن عائلة آل خليفة الحاكمة، أنها تسيطر سيطرة شبه كاملة على تصرفات أفرادها في الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، وبفعل هذه السيطرة، استطاعت أن تحتفظ بالسلطة وتحظى بالحكم لفترة تناهز القرنين. هذه السيطرة ضرب من ضروب القهر تمارسه المجموعة القبلية على الأفراد، وليست سيطرة اختيارية أو طوعية كما هي الحال بالنسبة للنوادي. وقد أظهرت الدراسات التي قام بها بانتن (1957: 195) وبلانديه (1955: 122)، أن النوادي والمؤسسات الطوعية في المجتمع لا تكثر وتنتشر إلا متى بدأت سيطرة المجموعة على أفرادها بالانحلال. وهذا ما لم يحدث بعد بالنسبة لآل خليفة الذين ما

زالوا، كمجموعة، يسيطرون على الزواج والإرث، وتحويل الثروات والأملاك وحتى على العلاقات الشخصية عند الأفراد. في التنظيم القبلي، تنحصر هذه الممارسات كلها ضمن العشيرة (أهل الجماعة)، أولاً، ومن ثم ضمن القبيلة ولا تتعداها إلى مجموعات خارجة عن سيطرة «الجماعة». صحيح أن هذا الحصر يزيد من صفات العزلة الاجتماعية عند القبائل، ولكنه يساهم في تقوية أواصر القربى والتماسك العصبي. أن ينحو نادي الإصلاح منحًى دينياً، لا سياسياً، هو تحصيل منطقي للتنظيم القبلي وسيطرة المجموعة على الفرد، حيث تتوافق العبادات مع سيطرة «الجماعة» على الأنساب، وبالتالي على الحكم.

وما يقال في نادي الإصلاح يقال في النادي الأدبي الذي أسسه الشيخ عبد الله ابن الشيخ عيسى عام 1919، وحصر اهتمامه بالنشاطات الثقافية التي، بدورها، لا تتعارض وممارسات السيطرة على القبيلة والدولة. كانت غاية الشيخ عبد الله آنذاك، أن يجعل من النادي منبراً إعلامياً يربط نظام الحكم بالعالم العربي، وخاصة بمصر، لأجل مواجهة التحدي الذي فرضه إدخال البيروقراطية الجديدة إلى البحرين، وما يعنيه ذلك من تقلّص سلطة القبيلة وسيطرة آل خليفة على الحكم(*). وتجدر بنا الإشارة هنا، إلى أن مؤسسي نادي الإصلاح في المحرق هم من أحفاد الشيخ عبد الله، أسسوا نادي الإصلاح لأجل مواجهة القوى الجديدة المتمثلة في نادي البحرين. وبالفعل، كان لنادي الإصلاح علاقات طيبة مع مصر: شأنه بذلك شأن النادي الأدبي، إلا أن أهدافه وترابطه بالمجتمع قامت على أسس دينية بدلاً من الأسس الأدبية والثقافية. وعندما تصدى الرئيس جمال عبد الناصر للحركة الدينية في مصر، ضعف موقف نادي الإصلاح في المحرق الذي هاجمته المعارضة خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينيات. ولا يزال منذ منتصف الخمسينيات يعاني الجمود بالرغم من محاولة أحد مؤسيسه إعادة الحياة إليه في عام 1970.

أما نادي النهضة، الذي تأسس في الحد عام 1946، فسار على خطى نادي البحرين بشكله ومضمونه، ولكنه لم يستطع أن يلعب الدور الذي لعبه سلفه، ذلك أن مدينة الحد، خلال تأسيس النادي، كانت تمر بأزمة اقتصادية وسكانية هائلة بعد انهيار صناعة اللؤلؤ وتطور صناعة النفط. وبعد هذا الانهيار، هاجرت مجموعات كبيرة من الحد إلى دول الخليج الأخرى واستقرت فيها سعياً وراء وظائف وفرص أفضل للعمل والكسب، كما نزح آخرون إلى مدن المحرق والمنامة طلباً للرزق. وسبّب هذا التراجع في اقتصاد

(*) لهذا السبب، دعي حافظ وهبة، شخصية أدبية معروفة من أصل مصري، إلى النادي، وفي سنة 1920 استضاف النادي أمين الريحاني خلال زيارته إلى الخليج العربي. أعضاء آخرون انضموا إلى النادي كأحمد فخرو الذي كان أمين صندوق، وعبد الله زايد الذي كان أمين سر.

المدينـة واسـتمرار حركـة النـزوح عنهـا تقلبـاً هائـلاً فـي عضويـة النـادي، كما خلـق صعوبات جمّـة فـي ممارسـات نشـاطاته الثقافية والرياضية وغيرهـا. وظلَّ النادي متقاعسـاً عن أي نوع مـن النشـاط حتى عـام 1966 عندما بـدأت مجموعة من الطـلاب والمدرسـين الابتدائيين من السُّـنة المدينييـن بالعمـل علـى خلق علاقات وثيقة بيـن النادي ونادي البحريـن في المحرق. وفـي انتخابـات المجلـس الوطنـي عـام 1973، تعـاون أعضـاء نـادي النهضـة مـع زملائهم في نـادي البحريـن فـي جبهـة سياسـية واحدة، وفـازوا بمقعديـن في المجلـس الوطني.

انتشار النوادي وتفرعها

بالرغـم مـن كل الاختلافـات والفروقـات بيـن النـوادي السـتة التـي مرّ ذكرهـا من حيث بنيتهـا، وتركيبتهـا الاجتماعية، وإيديولوجيتها، ودسـاتيرها، وتطورها، ونموها، وسـقوطها، فإنها سـاهمت بطريقـة أو بأخـرى فـي رسـم الخطـوط العريضـة لتنظيـم النـوادي فـي البحريـن. واتخـذ انتشـار النـوادي الثقافيـة والرياضيـة بعد التحرك الشـعبي فـي منتصف الخمسـينيات منحـى جديـداً لـم تعهـده البـلاد مـن قبل. وفـي عـام 1959، صـدر القانـون الخاص بتأسـيس وإدارة النـوادي والجمعيـات، وكانـت غايـة هـذا القانـون تنظيـم انتشـار النـوادي فـي البـلاد وتحديـد عددهـا. اعتبـر الحكـم هـذا الأمـر ضروريـاً نظـراً للـدور الـذي لعبـه أعضـاء نـادي العروبـة ونـادي البحريـن فـي تحويل الاصطدامـات الطائفية عام 1953 إلى تحرك شـعبي عام كاد أن يهـدّد سـيطرة الحكـم وشـرعيته. وعندمـا حـدد القانـون الشـروط لتأسـيس الجمعيات والنـوادي وإدارتهـا، سـاهم علـى العكـس ممـا قصـد، في انتشـارها. وعبّـر عن هـذا الأمر أحد المشـاركين فـي التحرك الشـعبي، ممـن كان لهم دور بارز في الأحـداث، بقوله:«علّمنا القانون كيـف ننشـئ النـوادي علـى أساسـه»، فالقانـون لا يضبـط التصرفـات فحسـب بـل يملـي أيضاً قواعـد التصرفـات المضادة.

اشـترط قانـون عـام 1959، بـأن تقـوم النـوادي في أحيـاء المـدن أو في القـرى كل على حـدة، وأن يحـدد مـكان اجتماعاتهـا وأهدافهـا، وتمتنـع عـن النشـاطات السياسـية، وتعقـد اجتماعاتهـا وفقـاً لنظامهـا الداخلـي، كمـا اشـترط أن يتمثـل كل نـادٍ بهيئـة إداريـة تنتخبهـا الجمعيـة العامـة للنـادي علـى أن يكـون عمـر العضـو 18 سـنة ومـا فـوق، وأن تقـدم لائحـة بأسـماء وعناوين الأعضاء مع نسـخة عن النظام الداخلي (الدسـتور) إلى السـلطات المختصة للموافقـة عليـه. لـم يسـمح للنـوادي بعقـد الاجتماعـات والقيـام بالنشـاطات علـى اختلافهـا، حتـى المسـرحيات وإقامـة الحفـلات، قبل الحصـول على الموافقة الرسـمية مـن وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية[*]. لم يحدد قانون 1959 الحد الأدنى لعدد الأعضاء، فأصبح بإمكان عدد قليل من الأشخاص، لا يتجاوز عددهم العشرة أن يؤسسوا نادياً مستقلاً وقائماً بذاته – وهذا ما زاد من تفرع النوادي وانتشارها. ففي الفترة الواقعة بين عام 1956 وعام 1965، تأسس 32 نادياً ثقافياً ورياضياً، وبين 1966 و1975 تأسس 36 نادياً – هكذا حتى بات من الصعب جداً أن يجد المرء قرية أو حياً في مدينة يخلو من نادٍ. هذا بالإضافة إلى 49 نادياً وجمعية تأسست في السبعينيات، منها ما يهتم بالشؤون الاجتماعية والثقافية، وبالأمور الخيرية والمهنية، ومنها ما يهتم بالفنون، والموسيقى، والمسرح، والفولكلور. الإقبال على النوادي كثير وكثيف، لذا من النادر أن نجد شاباً بلغ الثامنة عشرة من عمره دون أن يكون قد اشترك أو يشترك في نادٍ أو جمعية ما.

لم يكن انتشار النوادي وتفرعها عملية عشوائية. إنما هي تعبير عن سياسة الحكومة وعن تجزؤ الطوائف، والمجموعات الإثنية، والأحزاب السياسية. فالسلطات الحكومية ترفض الترخيص لكل ناد أو جمعية تستقطب الناس من مناطق مختلفة من البلاد، وتصر أن تحصر العضوية بالقرى والأحياء، كل على حدة. وتمشياً مع هذا المبدأ، رفضت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الترخيص، على سبيل المثال، لجمعية الشباب المسلم عام 1968 بالعمل في عدد من القرى الشيعية في البحرين، ولم تحصل الجمعية على موافقة السلطات إلا عام 1972، عندما وافقت على حصر العضوية فيها داخل حدود قرية الدراز، فغيرت اسمها إلى «جمعية دراز الإسلامية». أما الجمعيات المهنية والنقابات المختصة كنقابتي الأطباء والمهندسين، مثلاً، فيسمح لها بالعمل دون حصر نشاطها بأمكنة معينة، ذلك أن عددها نادراً ما يتجاوز الـ 30 شخصاً.

عضوية النوادي ونشاطاتها

يتراوح عدد الأعضاء في النوادي، ككل، بين ثمانية ومئتين، غير أن عدد أعضاء معظمها (92%) يتراوح بين العشرين والخمسين عضواً. فالجمعيات الكبيرة نسبياً قليلة العدد، وكثيراً ما تحصر اهتماماتها بالشؤون الثقافية والرياضية في المدن، وتضم أعضاء من مختلف المجموعات الإثنية والدينية[**]. ولكن عدد الأعضاء لا يُشكّل مقياساً لسلطة الجمعية الاجتماعية والسياسية، لأن العضوية في كل النوادي والجمعيات تتبدل مع الأزمان،

(*) انظر حكومة البحرين، ترخيص المجموعات والنوادي، رقم 1959/5 ورقم 1960/7.

(**) أُعرف فقط ناديين، نادي النسور ونادي المتخرجين.

والأجيال، والأزمات: تصل النوادي والجمعيات إلى أوجها فوراً بعد تأسيسها، وتبدأ من بعد ذلك بالتضاؤل، وتكبر بشكل أوسع إذا لم تحصر عضويتها بأعمار معينة، كما أن عدد الأعضاء يزداد في الأزمات ويقل في الأيام العادية باستثناء الجمعيات المهنية والنوادي المختصة التي تميل إلى الجمع بين الأعضاء المنتمين إلى فئات اجتماعية شتى، فإن النوادي والجمعيات في البحرين تتجزأ حسب الأصول الطائفية إلى شيعة وسُّنة، والأصول الإثنية إلى عرب وفرس[1]، والأصول القومية إلى عرب وهنود وباكستانيين، وتنقسم، ضمن هذه الفئات، إلى تحزبات متنوعة يعمل كل نادٍ وجمعية كأنه كائن مستقل تماماً عن الآخر. استعمل لفظة «تحزبات» في هذا السياق، للدلالة على التجمعات السياسية المحلية داخل المجموعات الطائفية أو الإثنية أو القومية، والتي تقوم في معظم الأحيان على روابط القربى والجوار. هذا يعني، أن النوادي التي تقوم على قواعد التحزب المحلي، والتي تضم قطاعاً كبيراً من النوادي الثقافية والرياضية، بالرغم من ضيق رقعة انتشارها، فإنها ترتبط بالناس ارتباطاً متعدد الجوانب طائفياً، وإثنياً، واجتماعياً الأمر الذي يقوي من قدرتها على تعبئة الجماهير خصوصاً في الأزمات. فالأندية والجمعيات الطائفية المنشأ والإثنية القواعد، بخلاف النوادي المهنية والجمعيات المختصة، تستطيع إن اجتمعت، أن تحرك الناس سياسياً بفضل الروابط الطائفية والإثنية ذاتها. وهذا ما حدث بالفعل خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينيات، وخلال انتخابات المجلس الوطني في السبعينيات حيث مارست النوادي الطائفية المبنى نشاطاً سياسياً كبيراً، فيما ظلت الجمعيات المهنية والمختصة بعيدة عن الممارسات السياسية (انظر الفصل الثامن للتفصيل).

أهمية هذا المنظور، من ناحية علم الاجتماع والأنثربولوجيا، هو أن التجزؤ التنظيمي، كالنوادي، لا يُشكّل عائقاً مستديماً بوجه العمل السياسي الموحد إن توفرت الروابط الأخرى كالروابط الطائفية والإقليمية والإثنية – وهنا تتشابك النوادي بالمآتم كمؤسسات شبه سياسية. يظهر من خلال دراستنا للنوادي والمآتم في البحرين، أن العمل السياسي الموحد للتنظيمات المجزأة لا يحصل إلا في الأزمات، بسبب إضعاف مؤسسات الدولة. بينما تستقطب المآتم القطاع الديني التقليدي بشكل عام، تستقطب

(1) هذه الفرضية ليست قاعدة عامة في البحرين، فالنادي الأهلي كان وما زال يضم سنة وشيعة من عرب وفرس، بل إن اغلب رياضييه من الشيعة، وكذلك كان نادي النسور الذي اندمج مع الأهلي لاحقاً. كما أن نادي العروبة الثقافي يضم سنة وشيعة دون تمييز بينهم في الإدارة، حتى إن نادي الخريجين يضم سنة وشيعة، وغيرها العديد من الأندية.

الأندية مجموعة واسعة من القوى المستحدثة كالطلاب، والموظفين، والأساتذة، والعمال، والفنيين، وغيرهم. وكثيراً ما تقف هذه القوى المستحدثة موقف المعارض لسياسة الحكم وإيديولوجيته على الصعيد الشخصي في الأيام العادية وعلى الصعيد الجماعي في الأزمات. ويؤم النوادي والجمعيات القطاع المدني والريفي الذي يُشكّل الجزء الأكبر من السكان، وقلما تنتشر هذه المؤسسات الطوعية في صفوف القبائل لتعارضها مع الأسس التنظيمية والأساليب القسرية التي تمارسها القبائل على الأنساب. فالدراسة المعمقة التي قمنا بها لـ 14 نادياً بما فيها النوادي الستة التي تحدّثنا عنها سابقاً، تظهر بشكل واضح أن عضوية النوادي القبلية المبنى غالباً ما تتصف بعضوية متغيرة غير مستقرة وببرامج ونشاطات محددة كالرياضة (نادي البحرين للغولف)، أو الشؤون الدينية (نادي الإصلاح) أو الأمور الأدبية (نادي الأدبي) ونادراً ما تتدخل في الشؤون السياسية لا مباشرة ولا مداورة. وإذا حدث أن دخل أحد رجال القبائل عضواً في النوادي الموسعة غير المختصة، فغالباً ما تكون عضويته قصيرة الأمد.

أما النوادي والجمعيات التي يقوم بتأسيسها المدينيون والريفيون، فإنها تظهر استقراراً نسبياً في عضويتها، وكثيراً ما تقوم ببرامج حيوية ونشاطات ديناميكية. فهناك ترابط عضوي ومباشر بين تغيّر البرامج، والنشاطات، وديمومة العضوية: كلما ازدادت الديمومة ازداد تغيّر البرامج والنشاطات والعكس صحيح. والسبب في ذلك، هو أن النادي عندما يتأسس من قبل مجموعة من الطلاب وبعض الأساتذة تكون أهدافه رياضية وثقافية، وبعد عقد من الزمن أو أقل يتخرج الطلاب ويعملون بسلك التدريس أو يصبحون موظفين أو فنيين ولكنهم يحتفظون خلال هذه الفترة بعضويتهم في النادي. وفي هذه المرحلة، تصبح برامج النادي الرياضية والثقافية غير متلائمة مع أذواقهم وتطلعاتهم السياسية فيعمدون إلى تغييرها. وما إن تنتخب هيئة إدارية جديدة – وهذا يحدث مرة في العام أو كل ثلاثة أعوام – حتى تتغير البرامج حسب مصالحها الخاصة وتطلعاتها المستقبلية.

بالرغم من هذا التغيير في البرامج، فإن الالتزام الإيديولوجي للنوادي وغيرها من الجمعيات يبقى «تقدمياً» بشكل رئيسي، بالرغم من وجود بعض النوادي، كالحالة التي سأبحثها بعد قليل، التي قد يسيطر عليها القطاع الديني التقليدي، وبالتالي يعمل على تغيير الالتزامات التقدمية. ولكن في هذه الحالات الاستثنائية يفقد النادي معناه الاجتماعي ويصبح «مأتماً»(*) – فالنوادي «تقدمية» التطلعات وإن تداخلت فيها أحياناً

(*) بعد مقابلة مع الملّا عيسى بن علي.

التيارات التقليدية. وأفضل شاهد على ذلك، الأسماء والشعارات التي تتبناها النوادي، ومعظمها، أي الشعارات، يصور مشعلاً مغروساً داخل كتاب مفتوح تحيط به سنابل القمح أو أشجار النخيل، وتظهر في زاوية من زوايا الشعار شبكة أو كرة أو لاعب. والكتاب يرمز إلى الثقافة، وترمز السنابل والأشجار إلى الحياة والاستقرار، وترمز الكرة والشبكة واللاعب إلى الرباط العضوي الذي يرتبط به الأعضاء. ثم إن أسماء النوادي كلها تدل على نزعتها التقدمية، وهذه بعض الأمثلة على ذلك: «الحركة»، «النهضة»، «الاتحاد»، «النور»، «الشعلة»، «الفجر»، «المريخ»، «التقدم»، «الرسالة»، «العزّة»، «التضامن»، «الشمس»، ونلاحظ أن هناك غياباً واضحاً للمعاني الدينية في أسماء النوادي وشعاراتها.

في السادسة من مساء كل يوم، يأتي الأعضاء إلى النادي يمارسون الرياضة، يشاهدون التلفزيون، يتعلمون القراءة والكتابة، يتناقشون في السياسة، ويبحثون في شؤون الساعة. وفي كل ناد، تقليد اسمه «مجلة الحائط» وهي مقالات يكتبها بعض أعضاء النادي ويعلقونها على الحائط ليقرأها الآخرون[1]. وتحمل بعض المقالات مغزى سياسياً واضحاً، وفيما يلي مثال على ذلك:

«يقول والدي أنت صغير لا تفهم. لا أفهم ماذا؟ كفى أنني أفهم أنه فقير».

«تقول حكومتي إنني خطر على أمن الوطن! أي وطن»؟

«يعتقدون أنهم أقوياء وأنا مستضعف؟ أنا مستضعف اليوم وقوي في الغد».

«أنا في الأربعين من العمر، متزوج ولي طفلان. قضيت نصف عمري لعيسى بن علي، أما اليوم، النصف الثاني من العمر، فأنا لأنا».

«يزداد الهنود يوماً بعد يوم، يتقاسمون معي هذه الجزيرة الصغيرة، فإذا كانت الهند كبيرة، كما يقولون، فلماذا لا أقاسمهم إياها».

بلدي لي، لأبناء بلدي، للتعساء والبؤساء منّا، ليست لـ(العمال) الهنود؟.

وتمتلئ «مجلة الحائط» بالمقالات التي تتناول الفساد الحكومي، تقييد الحريات، فقدان العدالة، الاستعمار، استغلال الفقراء، القومية العربية، الأجور المنخفضة، الشجاعة، الرجولة، المحبة، الخلافات بين الآباء والأبناء وبين الأصدقاء والجيران.

(1) هذا الوضع كان قائماً في فترة تأليف الكتاب ونهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، وليس الآن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

هـذه الاتجاهـات «التقدميـة» للأنديـة، سياسـياً وحضاريـاً، جعلتهـا تواجـه مركزيـن متعارضيـن مـن مراكـز القـوى فـي البحريـن: الدينييـن وأهـل الحكم. سـأتناول التعـارض بين الأنديـة وأهـل الحكـم فـي الفصـل القـادم، وأبحث الآن فـي التعارض بيـن الأنديـة والدينيين. إن الصـراع بيـن التقدمييـن المنتظمين في الأنديـة والدينيين إيديولوجي في أساسـه، ويتركز، بنـوع خـاص، فـي الأوسـاط الشـيعية حيـث للديـن ورجـال الديـن تأثيـر قـوي واضـح (راجـع الفصـل الثالـث). فأعضـاء الكتلـة الدينية، الذين عملوا فـي المجلس الوطني قبـل حلّه 1975، كانـوا كلهـم مـن الشـيعة الذيـن انتخبـوا بأصـوات شـيعية (راجـع الفصـل التاسـع) – ولهـذا السـبب يركـز البحـث الآتـي علـى المجموعات الشـيعية.

يُسـمي الدينيـون أنفسـهم «إسلاميين»،ويسـميهم معارضوهـم «رجعييـن» و«تقليدييـن»، أمـا التقدميـون فيسـميهم معارضوهـم «يسـاريين» و«شـيوعيين» – هذه التصنيفات شـعارات سياسـية وتحزبيـة، وليس لها معـان حضارية. فالتيارات التقدميـة والتقليدية في البحرين، كما هـي فـي المجتمعـات العربية الأخـرى، عمليـات متداخلة ومتشـابكة من الناحيـة الحضارية، وتظهـر بأشـكال وألـوان مختلفة علـى الصعيد الشـخصي. فالتصنيفات التي ذكرناها تسـتعمل لأغـراض سياسـية، ويجـب أن تـدرس على هذا الأسـاس.

يختلـف «الدينيـون» و«التقدميـون» الشـيعة فـي الظاهـر حـول عـدد مـن المواضيـع الجدليـة كالفصـل بيـن الذكـور والإنـاث فـي المـدارس، والمستشـفيات، وأماكـن العمـل، ومشـاهدة التلفزيـون فـي النـوادي، ومشـاركة الفتيـات فـي نشـاطات النـوادي وفي مشـاريع الإنعـاش الاجتماعـي. ويهتـم الدينيـون التقدميون بالفسـاد الأخلاقـي وعدم الاهتمـام بمبادئ الشـريعة والتعاليـم الدينيـة، كمـا يهتـم التقدميـون الدينيـون بـ«التحجـر» الـذي لا يتماشـى مـع العصـر الحديـث. ومما لا شـك فيـه، أن هـذه الاتهامـات والاتهامـات المضـادة تعبّـر عن انشـقاق عميـق فـي المجتمـع. إنه الصـراع على السـلطة الاجتماعية بين تكتليـن: الأول يدعو إلـى اعتمـاد القيـم المعاصـرة، ويدعـو الآخـر إلى تطبيـق مبادئ الشـريعة وتعاليمهـا. ويجب ألا يخفـى عـن بـال أحـد، أن هـذه المشـاحنات والانشـقاقات فـي تفسـير الحديـث والقديـم دليـل قاطـع علـى طبيعـة التغيـر الاجتماعـي المتأتـي عـن التحـولات الاقتصاديـة، وبالتالـي الاجتماعيـة، التـي برزت بعد اكتشـاف النفط وتصنيعه. وسـأبحث فيما يلي المشـاحنات التي رافقـت تأسـيس جمعيـة فـي إحـدى القـرى الشـيعية والتـي توضح أمريـن أساسـيين: أولاً، إن قبـول الجديـد أو رفضه قرار سياسـي في الأسـاس، ثانيـاً، إن معظم الناس تغير بعض مسـالكها وتحافـظ علـى البعـض الآخـر بطريقـة عفويـة لا تحتـاج إلـى قـرار جماعي.

في منتصف الخمسينيات أسست مجموعة من الطلاب وصغار الموظفين (معظمهم من الكتبة) الرابطة الجعفرية في جد حفص، وكان من أهداف الرابطة «توحيد الناس ومحو الأمية»[*]. وفي هذا السبيل، طلب بعض مؤسسي الرابطة من عبد الرسول التاجر أن يعلّمهم اللغة الإنجليزية، والطباعة على الآلة الكاتبة، والحساب، كما طلبوا من حسن علي بن سعيد تعليمهم قواعد اللغة العربية ومبادئ الفقه الشيعي. وفي فترة وجيزة من الزمن، استطاعت الرابطة أن تفتح عدداً من الصفوف الليلية في جد حفص والقرى المجاورة، وفي الستينيات بدأ ينظّم إلى الرابطة عدد من الطلاب الإعداديين والثانويين. وحينما ازداد عدد المنتسبين إلى الرابطة، بدأت أهدافها وسياستها تتغير، متخذة من نادي العروبة نموذجاً لها، فغيرت اسمها إلى «نادي جد حفص»، وأهدافها إلى «تثقيف الناس بمبادئ القومية العربية». هذا التغيير في الأهداف يعني واقعياً، حسب مفهوم أهالي جد حفص والقرى الشيعية الأخرى في البحرين، تركيب جهاز تلفزيون، السماح للفتيات والنساء بالمشاركة في نشاطات النادي، تنظيم معارض، وإقامة المسرحيات والحفلات الغنائية والموسيقية. وبعد تبني هذه الأهداف والنشاطات، قامت العناصر الدينية في النادي تدعو إلى إلغائها، واستبدالها بنشاطات أخرى كالمطالعة، والعمل، وممارسة العبادات الدينية وما شابه.

بالطبع، لم تأتِ معارضة الدينيين ورجال الدين لهذه النشاطات خالية من المصلحة الشخصية، إذ إن النادي، عن طريق هذه النشاطات، أخذ يحل محل رجال الدين والسلطة الدينية في إقامة الشعائر. فمن عادة الشيعة دعوة الملّا أو قاضي الشرع لترؤس احتفالات الولادة والوفاة والزواج، أو للإشراف على تجمعات «القراءة» حيث ترتل آيات القرآن الكريم أو تقرأ نبذات من معركة كربلاء. ويمكن لأي شخص أن يدعو لعقد هذه الاجتماعات في أي مكان أو زمان يختاره – فهذه الاجتماعات ضرب من ضروب الاستثمار الاجتماعي طلباً للجاه يقوم به الأغنياء أو كل من أصاب مالاً أو غنى. وقضت الأعراف، بأن يمنح القاضي أو الملّا الذي يشرف على هذه الشعائر والاحتفالات مكافآت مادية «شرفية» طلباً للبركة، كما تمنح هذه الشرفية إلى رجل يدعى لتناول العشاء في بيت المضيف. وقيل لي إن بعض العمال المؤمنين، في نهاية كل شهر، يأخذون رواتبهم إلى القاضي

(*) انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم النوادي.

الشرعي أو رجل الدين ويطلبون منه «مباركتها»، أي أن يأخذ منها «خمساً» لتحل البركة على الباقي فيصبح ماله حلالاً[1]. وقد يحدث، بسبب الفصل الحاد بين عالم الإناث والذكور، أن يفوَّض قاضي الشرع بإنهاء مراسيم الزواج بين عروسين دون أن يجتمعا، ويعطى مقابل هذه الخدمة شرفية أيضاً تقدر بخمس المهر.

من الواضح هنا، أن «برامج التثقيف» التي تقوم بها النوادي من شأنها أن تقوَّض، في المدى البعيد والقريب مقومات السلطة الدينية. فالمثقفون لا يقيمون، باستثناء مراسيم الدفن، الشعائر الدينية التقليدية في بيوتهم، ولا يدعون رجال الدين للتبارك، إنما يقيمون جميع احتفالاتهم في النوادي من دون الاستعانة برجال الدين. بالإضافة إلى ذلك، يشجع النادي الاختلاط بين الجنسين، وهكذا قد يحرم قضاة الشرع من ممارسة دور الوسطاء بين الجنسين ويحرمهم دور الاطلاع على مشكلات الناس الخاصة، هذا الاطلاع يقوي سلطة رجال الدين ويغذي نفوذهم. فالاطلاع على القضايا الشخصية الخاصة، بما فيها الشذوذ والمشاكل العائلية، تكسب رجل الدين سيطرة تامة على إرادة الأفراد وتفاعلاتهم اليومية.

استمر الانقسام بين التقدميين والدينيين في نادي «جد حفص» حتى عام 1968 على هذا المنوال، وكأنه قضية التزام شخصي، دون أن يخلق محاور تحزبية منظمة. وبعد هذا التاريخ، أي بعد إعلان بريطانيا عن خطة انسحابها من البحرين، بدأ النشاط السياسي في النوادي يتخذ شكلاً علنياً، كما أشرنا إلى ذلك خلال بحثنا عن نادي البحرين ونادي النهضة، لو لم يكن نادي جد حفص ليشذ عن هذه القاعدة. ففي عام 1968، وعندما أصبحت «التقدمية» و«الدينية» قضايا سياسية، انتُخِب، بأغلبية ضئيلة، عضو تقدمي صلب المراس سكرتيراً للنادي، وأثار هذا الانتخاب اعتراضات دينية واحتجاجات مؤيديهم، مما أدّى إلى تدخل قادة الطائفة المحليين، وبعض أعيان الشيعة المدينيين، وبعض الرسميين لفضّ الخلاف. واتُفِقَ أن تؤلف لجنة رباعية، يكون لكل فريق فيها عضوان، تناط بها مسؤولية إدارة شؤون النادي. استمر هذا الترتيب عامين، وبعدها جرت الانتخابات العامة في النادي ففاز بالرئاسة هذه المرة العضو التقدمي نفسه، وعلى أثر ذلك ترك النادي عضوان من أكثر الأعضاء الدينيين نشاطاً، ذهبا إلى النجف في العراق لمتابعة دراستهما الدينية. قامت اللجنة الإدارية الجديدة بنشر مجلة حائط اسمها «الشروق»، التي سرعان ما أصبحت نشرة سرية توزع في عدد كبير من النوادي في المنطقة، يجب الإشارة

(1) غريب هذا القول، فالخُمس عند الشيعة الاثني عشرية لا يؤخذ إلا كل سنة خُمسية مرة واحدة، على كل ما تبقى من فائض المال في تلك السنة فقط، وليس في كل شهر.

هنا إلى أن كون الرئيس الجديد للنادي مدرساً سهّل عملية توزيع «الشروق» في القرى بواسطة الطلاب.

وفي عامي 1972 و1973 وقعت حادثتان مهمتان: عودة العضوين الدينيين من النجف ودعوة الحكومة إلى إجراء انتخابات برلمانية. فلما عاد أحد العضوين الدينيين إلى جد حفص وأخذ يمارس مهنة التعليم، استطاع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من طلاب القرية والمستقرات المجاورة، وفي تلك الأثناء قررت الكتلة الدينية خوض الانتخابات النيابية (راجع التفاصيل في الفصل التاسع)، فكان لهذا القرار تأثير كبير على النادي ونشاطاته. وليتسنى لهم السيطرة على النادي، انضم عدد كبير من أنصار الدينيين إلى عضويته، وفازوا في الانتخابات التي جرت عام 1973، إذ حازوا على سبعة مقاعد من أصل تسعة في الهيئة الإدارية(*). وفوراً، غيّر الدينيون دستور النادي لمصلحة «الإسلام» بدلاً من «القومية العربية»، وأخذوا يطبعون كراسات دينية ويوزعونها، كما ألغوا البرامج «التثقيفية» التي أقامها التقدميون فيما مضى.

ونتيجة لهذه السياسة الجديدة، بدأ النادي تدريجياً يفقد أصوات الناخبين ودعم الأعضاء، فاستغل التقدميون هذا الأمر وبدأوا بشن هجوم مضاد. كما أعدّ التقدميون حسب الدستور، عريضة احتجاج وقّع عليها أكثر من 94 عضواً، أي أكثر بقليل من نصف أعضاء النادي، ورفعوها إلى دائرة النوادي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مطالبين بحل الهيئة الإدارية. فاستجابت الوزارة للطلب(**)، وعيّنت سنة 1975 لجنة من عشرة، خمسة من كل جانب، لتشرف على نشاطات النادي، مما أدّى إلى شلّ نشاطات الطرفين.

يبين نادي جد حفص، كما يبين مأتم سنابس، كيف أن المآتم سواء قامت على الثقافة التقليدية أم التقدمية، تبقى منابر الصراع بين الآراء وبين مراكز القوى المحلية وتخضع للمنافسة السياسية: فكما أسس التقدميون المآتم لدعم مواقفهم، كذلك استولى الدينيون على النوادي لتعزيز قاعدتهم وشل التيارات التقدمية. والجدير بالتأكيد، أن هذه الصراعات بين التيارين داخل النادي الواحد أو بين النوادي، أو داخل المأتم الواحد أو بين المآتم، أخذت تظهر في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات بفضل: أولاً التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وثانياً، بفعل إدخال الحياة

(*) كان هذا الوقت الذي بدأ فيه الدينيون ينشئون مآتم للشبيبة.

(**) استناداً إلى دستور النادي: إذا اتفق أكثر من نصف أعضاء النادي على حل اللجنة التنفيذية، يستطيعون ذلك شرط أن توافق على هذا الأمر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

البرلمانيـة إلـى البحريـن. فكمـا زاد التحول الاقتصـادي والاجتماعي حدة المنافسـة على رموز المنزلـة الاجتماعيـة، مغيـراً بذلك بنيـة وتركيب الطبقـات الاجتماعية كذلـك زادت الانتخابات البرلمانيـة حـدة المنافسـة علـى السـلطة المحليـة والوطنيـة.

إن التحـولات الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي حوّلت البحرين إلى حاضرة واسـعة، حوّلت بالتالـي الاتسـاع التنظيمي للمؤسسـات السياسـية وشـبه السياسـية: فبدلاً مـن أن ينغلق على نفسـه فـي مجتمعـات قرويـة ضيقـة محـدودة، أو فـي أحيـاء البلـدات والمـدن راح شـعب البحريـن يتطلـع، بدرجـات متفاوتـة، لخطـط تنظيمية أشـمل وأكبـر. وهكذا تجاوبـاً مع هذه التحـولات. قامـت العناصـر الجديـدة الصاعـدة فـي المجتمع من طـلاب، ومدرسـين، وفنيين، وموظفيـن، بإقامـة النـوادي والجمعيـات، واسـتعملتها كمنابـر تثقيفية وشـبه سياسـية تتطلع وتطـلّ منهـا علـى المجتمـع. أمـا الفئـات الأخـرى كالحرفييـن والمزارعيـن، أو التجـار الصغـار والباعـة، فأخـذوا يبنـون المآتـم عنـد الشـيعة، ويعقـدون الحلقـات الدينيـة الخاصـة عنـد السُّـنة. وعندمـا أدخلـت البحريـن الحيـاة البرلمانيـة إلـى البـلاد، بـدأت هـذه التيـارات تتخذ شـكل التكتـلات السياسـية، مركـزة الصـراع فـي النـوادي والمآتـم بدلاً مـن الأحزاب السياسـية والنقابـات العماليـة الممنوعة.

وهكـذا أصبحـت المآتـم والنوادي أهدافاً يسـعى السياسـيون إلى السـيطرة عليها، فكان الصـراع بيـن التشـكيلات السياسـية الثـلاث: كتلة الشـعب، الكتلة الدينية، والوسـط المسـتقل للسـيطرة علـى هـذه المؤسسـات. فمـا مـن عمـل سياسـي عـام قـام فـي البحريـن إلا وكان منطلقـه النـادي أو المأتـم أو الاثنـان معـاً، كمـا سـنفصّل ذلـك في الفصـل القادم.

الفصل الثامن

التحركات الشعبية وتغيُّر مضامينها

كان الحكم في البحرين، قبل إدخال البيروقراطية وتطور صناعة النفط، يواجه نوعين من المشاكل في السلطة: المشاكل الداخلية المتأتية عن التنافس الشديد على الحكم بين شيوخ آل خليفة، والمشاكل الخارجية الناتجة عن الاقتتال بين القوى الخارجية الطامعة في السيطرة على البحرين – وقد تعرّضنا لهذه الأمور في الفصل الأول. وبعد إدخال البيروقراطية وتصنيع النفط، بدأ الحكم يواجه المشاكل المتأتية عن بروز القوى الجديدة كالعمال، والطلاب، والشيعة[1]، والأحزاب السياسية العروبية. وبتغير هذه القوى وتبدلها، تغيّرت مضامين المعارضة من المحاولات الهادفة إلى اغتصاب السلطة والملك، إلى أمور مستحدثة تركز على شرعية السلطة والحكم، والتمثيل الشعبي والقانون الموحّد وعدد من المطالب المعيشية والإصلاحات الاجتماعية. سأتناول في هذا الفصل الجذور الاجتماعية للتحركات الشعبية وتغيُّر مضامينها، وأعالج في الفصل التالي أمر شرعية السلطة، وفشل التجربة الديمقراطية، وحلّ المجلس الوطني.

الجذور الاجتماعية للتحركات الشعبية

في الوقت الذي أرست فيه الإصلاحات الإدارية في العشرينيات نظم الدولة ومؤسساتها، وشرعية العمل الحكومي ومتطلباته، وحقوق المواطنين وواجباتهم، كذلك وضعت الأسس الشرعية للمطالبة بالحقوق العامة، فاكتسبت الدولة بذاك مفهوم «الشخصية التشريعية»، أي إنها تحكم وتحاكم في آن. فكما وضعت الدولة نظم العمل والمسلك، فقد وضعت أسس الاحتجاج والتمرد عليهما باستعمال لفظة «احتجاج» للدلالة على المطالبة بالحقوق دون اللجوء إلى العنف وأعمال الشغب كرفع العرائض، «التوسط»، واستمالة أصحاب النفوذ وأرباب العمل، واستعمال لفظة «تمرد» للدلالة على اللجوء إلى استعمال العنف للمطالبة بالحقوق كالإضرابات، والتوقف عن العمل، والمظاهرات، وغيرها.

(1) كافة القوى المذكورة فعلاً جديدة على الوضع السياسي، والاجتماعي، والثقافي، في البحرين، ما عدا الشيعة. فهم أولاً، موجودون قبل دخول العتوب إلى البحرين عام 1783، وثانياً، هم طائفة دينية إسلامية، وتوجهها وحركتها تختلف كلياً عن العناصر الأخرى التي أشار إليها المؤلف.

مـن البديهـي القـول إن إدخـال البيروقراطيـة نفسـها وتنظيـم مؤسسـات الدولـة جـاءا نتيجـة للاحتجاجـات المتكـررة وحـركات التمـرد المتتاليـة، وهـذا مـا بحثنـاه بالتفصيـل فـي الفصليـن الرابـع و الخامـس مـن هـذا الكتاب. ومنذ ذلك الحيـن، أي منذ إدخـال البيروقراطية ونظـم الدولـة فـي العشـرينيات، أصبحـت الاحتجاجـات وحـركات التمـرد ظواهـر متكـررة وتحـركات موسـمية فـي المجتمـع البحرينـي. وأذكـر على سـبيل المثـال، الإضراب الـذي قام بـه الطـلاب فـي المحـرق سـنة 1928، والمظاهرات التي قـام بها غاصة اللؤلؤ في سـنة 1932، والاحتجاجـات المتكـررة التي قام بها الشـيعة في سـنة 1934 وسـنة 1935 مطالبين بتحسـين المحاكـم، والمظاهـرات العامـة فـي سـنة 1938، والإضرابـات المتكـررة التـي قـام بهـا عمـال شـركة بابكـو فـي سـنة 1942، و1948، و1965، والمظاهـرات العامـة التي قامـت في البحرين سـنة 1948 إثر تقسـيم فلسـطين، وكثيـر غيرها. كل هـذه الاحتجاجات وحـركات التمرد، التي يُسـمّيها بعـض البحرينييـن «ثـورة» للمبالغـة، لـم تكن سـوى تحـركات عفوية وفجائيـة، خالية مـن كل تنظيـم جماعـي. كانـت تقـع «كـردة فعـل» لأحـداث جزئية داخـل البـلاد أو خارجها، وكثيـراً مـا تخبـو بعـد وهلـة قصيـرة دون أن تحدث تغيّـرات هامة فـي نظم السـلطة وتنظيم الدولـة – كأنهـا زوبعـة فـي فنجان.

قـام إضـراب الطـلاب سـنة 1928 كردة فعل ضـد تدخل المعتمـد البريطاني في شـؤون مدرسـة رسـمية فـي المحـرق (الفلكـي: ص 61)، وقامت مظاهـرات الغاصة سـنة 1932 كردة فعـل لتحديـد قـروض الغـوص (السـلفة) بــ 200 روبيـة كحـد أعلـى، وكان القصـد مـن هـذا الإجـراء تحريـر البحّـار من ديمومـة التزاماته تجاه الربـان والتاجر. وهكذا، جـاءت احتجاجات الشـيعة لتحسـين المحاكـم فـي الثلاثينيـات بعد صـدور أحكام قاسـية على بعـض الرعايا من الشـيعة، وقـام إضـراب عمـال بابكـو سـنة 1965 علـى أثـر اتخـاذ هذه الشـركة قـراراً لمكننة الإنتـاج وخفـض عدد العمـال ـ وهكـذا دواليك.

وبعـد تفحـص أسـباب ومقومـات ونتائـج هـذه الاحتجاجـات وحـركات التمـرد يمكننـا القـول إنهـا، باسـتثناء مظاهـرات سـنة 1938، لـم تكـن تهـدف إلـى تغييـر نظـام الحكـم أو مؤسسـات الدولـة، بـل كانـت تحـركات عفويـة خاليـة مـن التنظيم ووحـدة الهدف.اسـتثنيت مظاهـرات سـنة 1938 لأنهـا كانت النـواة الأولى لحركة منتصف الخمسـينيات، إذ إن الحلقات والرمـز التـي وجـدت فـي منتصف الخمسـينيات كانت قد تكونـت وتبلورت خـلال مظاهرات سـنة 1938. وفـي هـذا القـول مدلـول نظـري هـام: إن البحـث فـي الجـذور الاجتماعيـة للاحتجاجـات وحـركات التمـرد يتطلـب التركيـز علـى ارتبـاط بعضهـا بالبعـض الآخـر، لا علـى مقومـات كل منهـا علـى حدة.

من أبرز المظاهر الاجتماعية لحركة التمرد في أواسط الخمسينيات، شموليتها لعدة قطاعات وفئات في المجتمع البحريني، فقد شارك فيها عدد كبير من العمال، والطلاب، ورجال الدين، والتجار، وصغار الموظفين. هذا بخلاف الاحتجاجات وحركات التمرد السابقة التي كانت تستقطب قطاعات أو فئات معينة من الشعب دون سائر القطاعات أو الفئات الأخرى، كأن يتعاطف العرب السُّنة المدينيون مع القضايا العربية، وقضايا الاستقلال، وأمور السيادة، ويتعاطف الشيعة القرويون والمدينيون مع الشؤون الداخلية كتنظيم المحاكم، والقوانين المدنية، وقوانين العقوبات، والهيئات التمثيلية، وأوضاع العمل. والرواتب والأجور؛ ومنذ أواسط الخمسينيات، أخذت هذه القضايا القومية والمدنية والمعيشية تستقطب قطاعات وفئات مختلفة بغضِّ النظر عن انتماءاتها المذهبية – هذا ما يدعونا للاعتقاد أن حركة الخمسينيات كانت نقطة تحول في طبيعة تنظيم العمل الجماعي، ومدى فعاليته، وتأثيره على السلطة، ونظم الدولة. ولهذا السبب، يجب بحث هذه الحركة بالتفصيل: بروزها، عملها، تفككها، تأثيرها على مسلك الدولة(*).

التحرك الشعبي في أواسط الخمسينيات

من غرائب القدر أن يأتي التحرك الشعبي في الخمسينيات، الذي جمع بين فصائل وطوائف المجتمع البحريني المختلفة، على أثر مشادة كلامية وقعت بين فريقين من السُّنة والشيعة خلال إقامة شعائر عاشوراء في أيلول (سبتمبر) سنة 1953. وسرعان ما تطورت المشادة الكلامية إلى قتال بسيط بين الفريقين وقع على أطراف «فريق» (حي) الفاضل في مدينة المنامة حيث كان يتجمهر عدد من السُّنة، ومن بينهم بعض شيوخ آل خليفة، يشاركون في عاشوراء(1). وقد درج بعض السُّنة على المجيء إلى هذا المكان، سنة بعد سنة، تعاطفاً منهم مع شعائر عاشوراء، أو حباً للاستطلاع، أو لمشاهدة ما يعتبرونه ممارسات غريبة وغير مألوفة.

تقول المصادر الرسمية في هذا الصدد، «إن كلاً من الفريقين اتهم الآخر بالتحريض على القتال ولكن التحقيق لم يستطع تأكيد أي من الاتهامات»(**)، أما المصادر غير

(*) تقارير عن نشأتها موجودة في بيلينغ (1959) وكوباين (1955).

(1) خطأ من المؤلف أو المترجم، فأهل السنة، أو آل خليفة لا يشاركون في العزاء، بل يشاهدون مرور المواكب العزائية عادة، كما أوضحت الفقرة التالية.

(**) مجمل التقرير الإداري للبحرين(1956: 4).

الرسمية، فتقول إن النزاع نشب بين الفريقين على أثر تعرّض «الموكب» الشيعي لانتقاد لاذع من قِبل أحد المشاهدين السُّنة (دعيج بن حمد)، الذي ينتمي إلى العائلة الحاكمة. ويؤكد هذا القول مؤلفان: محمد الرميحي الذي يسمي الحادثة «عمل صبياني» (1973: 363)، وعبد الرحمن الباكر الذي اعتبرها «مؤامرة تهدف إلى خلق الصدامات بين السُّنة والشيعة» (الباكر 1965: 57)، وكان موقف الباكر معبراً عن القوى الجديدة التي أخذت تبرز في البحرين إثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية بفعل اكتشاف النفط وتصنيعه. إن التحقيق، من الناحية السوسيولوجية، في من بدأ القتال؟ كيف؟ ولأي سبب؟ ليس أمراً مهماً، فهذا التساؤل متروك للمحاكم. المهم، تتابع الأحداث التي تلت هذه الحادثة وتأثير هذه الأحداث على نظم الدولة والسلطة.

ولّدت هذه الحادثة عدة حوادث طائفية وقعت في نواح مختلفة من البحرين: هاجمت مجموعة من السُّنة، بعد الحادثة مباشرة، قرية شيعية في جزيرة المحرق وجرحت عدة أشخاص، وتلا ذلك سلسلة من الاصطدامات الصغيرة التي بلغت ذروتها في مواجهة طائفية بين الشيعة والسُّنة في شركة تكرير النفط. ففي شهر حزيران (يونيو) من سنة 1954، أقدم فريق من العمال الشيعة، بمساندة بعض الريفيين من القرى المجاورة، على مهاجمة بعض العمال السُّنة، فجرحوا عدداً منهم وقتلوا شخصاً واحداً. وعلى الفور، تدخلت الشرطة واعتقلت المشتبه بهم من الطرفين ووضعتهم في السجون، وبعد المحاكمة، صدرت بحقهم أحكام متفاوتة تقضي بحبسهم لفترات مختلفة. اعتبر فريق كبير من الشيعة الأحكام بأنها قاسية وغير عادلة بحقهم، فتداعوا للاحتشاد في اليوم الثاني من تموز (يوليو) عام 1954 أمام مسجد صغير قرب سجن القلعة، وبعد الخطابات الحماسية الملتهبة، قام فريق منهم بمهاجمة السجن بهدف إطلاق سراح السجناء. تدخلت الشرطة وأطلقت النار على المهاجمين وقتلت منهم أربعة أشخاص، فأغلقت المتاجر في مدينة المنامة أسبوعاً كاملاً احتجاجاً على تصرفات الشرطة.

وبعد هذه الحادثة، أخذت الاتصالات والمداخلات السياسية على الصعيد الشعبي تفعل فعلتها، محولة بذلك الاصطدامات الطائفية إلى تحرك شعبي عام يطالب بحقوق التمثيل، وبالقوانين المدنية، وغيرها من المطالب والحقوق السياسية والاجتماعية. وقبل البحث في حيثيات هذا التدخل، علينا، منطقياً، أن نتناول طبيعة المناخ السياسي الذي أخذ يظهر في البحرين ابتداء من أواخر الثلاثينيات.

المناخ السياسي حتى الخمسينيات

ابتداءً من أواخر الثلاثينيات، بدأ جيل جديد من الشباب المتعلم يظهر على مسرح الأحداث في البحرين، وكان هذا الجيل قد درس في بيروت والقاهرة واطّلع فيهما على تيارات مختلفة من الفكر القومي، والعمل الوطني، والتحرك الاستقلالي. وعندما عاد هذا الجيل إلى البحرين، أخذ يؤسس النوادي الثقافية والرياضية، مستقطباً بهذا العمل الأجيال المتعلمة الجديدة من حملة الشهادات الثانوية والجامعية.حاولنا تفصيل هذا الأمر عن النوادي في الفصل السابق، ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن عبد العزيز الشملان، وعبد الرحمن الباكر، من أعضاء التحرك الشعبي في الخمسينيات، كانا من أنشط من عرفتهم النوادي الثقافية والرياضية: ترأس الأول نادي البحرين لفترة طويلة وترأس الثاني نادياً سرياً لعمال شركة بابكو(*).

كان هذا الجيل، الذي نشط في التحرك الشعبي في الخمسينيات، صغيراً يافعاً في الثلاثينيات، ولم يكن له دور بارز في التظاهرات التي حصلت عام 1938. وكانت القيادة آنذاك، محصورة في طبقة «التجار الوطنيين» الذين دأبوا على المطالبة بحدٍّ صلاحيات «المستشار» البريطاني وبإعادة الحكم إلى أربابه الوطنيين. وكان الجديد في هذه المظاهرات، دخول العنصر العمالي فيها، ومطالبته بعدم توظيف العمال الأجانب، وأخصهم الهنود، في الإدارات العامة أو في المشاريع التي تسيطر عليها الدولة، وكان العمال الهنود في ذلك الحين يتقاضون أجوراً مرتفعة بالنسبة للعمال والموظفين العرب(**). والمعروف أن القطاع العمالي في البحرين يشمل السني والشيعي، القبلي والحضري، أو القروي والمديني. من هنا، أهمية التململات الشعبية في أواخر الثلاثينيات وشمولها لمختلف الفئات الاجتماعية والمذاهب الدينية. فالشيعة، قبل هذا التاريخ، كانوا يترددون في تأييد المطالبة بإعادة الحكم إلى أصحابه الوطنيين، وهم الذين عانوا من الحكم القبلي السابق ما عانوه مكتفين بالمطالبة بالحقوق المدنية والمعيشية. ولهذا السبب، جاءت مظاهرات سنة 1938 لتعبّر عن وحدة القوى السياسية الجديدة ووحدة المطالب بين مختلف الفئات والمذاهب. ولضرب هذه الوحدة في القوى والمطالب، عمدت الحكومة إلى اعتقال قادة الحركة، أودعت البعض منهم السجن، ونفت البعض الآخر إلى بومباي في الهند(***). استطاع الحكم، بهذه الإجراءات، أن يقضي على هذا

(*) لمزيد من التفاصيل عن نادي بابكو انظر الباكر (1965: 38).

(**) الكاتب الهندي يدفع له ضعف الكاتب العربي.

(***) زعماء مظاهرات 1938 ضمت سعد شملان الذي كان والد عبد العزيز شملان، وعلي بن خليفة، وأحمد شيراوي.

التحـرك الشـعبي، ولكنـه لـم يسـتطع قتـل الجنيـن، كمـا سـنرى فيمـا بعـد. وبالفعـل، خـرج الشـباب ممـن شـارك في هـذه المظاهـرات، كعبـد العزيز شـملان وغيـره، بأمثولتيـن: الأولى تتعلـق بتنظيـم الاحتجاجـات وحـركات التمـرد، والثانيـة بالتعاون بين الشـيعة والسُّـنة. أدرك هـؤلاء الشـباب، أن ديمومـة التحـركات الشـعبية ونجاحهـا تعتمـد علـى التنظيـم القيـادي والشـعبي لهـا وعلـى التعـاون بين الفئـات الاجتماعيـة والمذاهـب الدينية، وإلا سـهل ضربها وتفتيتهـا مـن الداخل(*).

وفـي مطلـع الأربعينيـات وإبـان الحـرب العالميـة الثانيـة، ضعفـت التحـركات الشـعبية وخفـت حدتهـا، إما بسـبب التواجد العسـكري الكثيف فـي البحرين، أو بسـبب توظيف عدد كبيـر مـن الجيـل المتعلـم فـي المؤسسـات البريطانيـة التي أنشـئت هنـاك خلال الحـرب، أو عـن نمـو وازديـاد حركة الترانزيـت التجارية. وبعـد انتهاء الحـرب العالمية الثانيـة، ونيل عدد كبيـر مـن الـدول العربيـة اسـتقلالها، وقيـام دولـة إسـرائيل المغتصبة، عـادت هـذه الحركات إلـى العمـل وبشـكل أنشـط مـن ذي قبـل – هـذه المـرة بقيـادة مجموعـة مـن البحرينييـن الذيـن انخرطـوا أو تعاطفـوا مـع أحـزاب عروبية فـي الخارج. وفـي أواخر الأربعينيـات وأوائل الخمسـينيات، بـدأت هـذه المجموعـة تعمـل مـن نـادي البحريـن ونـادي العروبـة لتحقيـق برنامـج طمـوح عـرف «بالتثقيـف العروبـي»، هدفـه التوعيـة ورفـع مسـتوى الشـعب، وكانت كلمـة «تثقيـف» و«توعيـة» فـي هـذه الفترة تعني رفـض الحـزازات الطائفيـة ومعارضة الحكم الاسـتعماري والسـيطرة القبليـة، كمـا كانـت تعنـي مناصـرة قضايـا العمـل والعمـال. واتّخذت هـذه المجموعـة مـن الصحافة منبـراً لها، وكانت الصحافة آنذاك تشـمل صـوت البحرين التي صـدرت بيـن عامـي 1950 و1952، والقافلـة التي صـدرت بين عاميّ 1952 و1955، والشـعب التـي ظهـرت عامـي 1955 و1956، والشـعلة التـي أصـدرت عـدداً واحـداً سـنة 1956 قبـل أن تقفـل فـي العـام نفسـه. هـذه المجموعـة مـن الصحـف صـدرت تباعـاً، واحـدة تلـو الأخرى، فكلمـا أجبـرت واحـدة علـى الإقفـال صـدرت الأخرى بـدلاً منها.

أشـرف علـى تحريـر هذه المجـلات، وعلى صوت البحريـن بنوع خاص، عـدد من الذين لعبـوا دوراً قياديـاً فـي التحـرك الشـعبي فـي أواسـط الخمسـينيات، ومنهـم إبراهيـم كمـال، محمـود المـردي، حسـن الجشـي، عبـد العزيـز شـملان، علـي التاجـر، وعبـد الرحمـن الباكـر. وتناولـت هـذه الصحافـة الأسـبوعية مواضيـع مختلفـة ركـز معظمها علـى التثقيـف والتوعية العروبيـة، وهنـا بعـض النمـاذج مـن عناوين المقـالات التي صـدرت في المجلات الأسـبوعية:

(*) بعد مقابلة مع عبد العزيز شملان سفير البحرين إلى مصر.

«الطائفية مرضنا القاتل»، «روح العروبة»، «المبادئ الأساسية لفهم القومية العربية»، «أيها العرب افتحوا أعينكم»، «منطق الاستعمار»، «احذروا الانقسامات الدينية والسياسية»، «العربي ليس أجنبياً»، «بابكو تسرح العمال»، «حقوق العمل والعمال»، «اغتيال الحرية»، «الشعب يمنع من دخول مدارسنا العامة»، «رجال الدين يدفنون رؤوسهم في الرمال». هذه العينة الصغيرة من العناوين تشير إلى التحركات الوطنية والقومية التي كانت تجتاح البحرين قبل وخلال وقوع الاصطدامات الطائفية ما بين سنة 1953 وسنة 1954.

نشاط الشبكات والحلقات الاجتماعية لكبح جماح الفتنة

عند وقوع الاصطدامات الطائفية، بدأت الشبكات الاجتماعية والحلقات الخاصة المتمركزة في النوادي والصحافة تعمل لرأب الصدع بين الطوائف وإعادة المياه إلى مجاريها، معتبرة هذه الاصطدامات تحدياً واضحاً لمعتقداتها والتزاماتها السياسية. وأبرز من نشط في هذا المجال، «الشبكة» التي كانت تعمل في مجلة صوت البحرين، وأعضاؤها حسن الجشي، وعلي التاجر، ومحمود المردي، وعبد العزيز شملان، وعبد الرحمن الباكر. وكان الجشي والتاجر من الشيعة المدينيين المنتمين إلى نادي العروبة ويعملان في التدريس. أما المردي وشملان والباكر فكانوا من السُّنة المدينيين المنتمين إلى نادي البحرين. كان المردي صحافياً، والشملان رئيس الكتّاب في البنك البريطاني للشرق الأوسط، وكان الباكر مقاولاً يعمل في قطر وقد كان سابقاً موظفاً في شركة بابكو في البحرين. لا بدّ من الإشارة هنا، إلى أنني أستعمل لفظة «شبكة» للدلالة على مجموعة صغيرة من الناس تعمل لتحقيق هدف مشترك دون أن يكون لها تنظيم هرمي واضح ومعترف به، وأستعمل لفظة «حلقة» للدلالة على مجموعة متجانسة الأهداف إنما تعمل ضمن تنظيم هرمي واضح.

حاول هؤلاء في الشبكة المؤلفة من الأشخاص الخمسة، أن يوفقوا بين الفئات المتصارعة عن طريق الأساليب التقليدية، فدعوا إلى عقد اجتماع عام يضم أعيان السُّنة والشيعة ليتدارسوا الأمر ويضعوا خطة لإنهاء الفتنة. وبالفعل، عقدت سلسلة من الاجتماعات في نادي البحرين، والنادي الأهلي، وفي بيت الشملان، وتدارس المجتمعون الوضع ولكنهم لم يخرجوا بأية خطة واضحة للعمل: كان كلما كثرت الاجتماعات وتعددت، قلّ عدد الحضور وتضاءل، مما دلّ على تدهور اهتمام الأعيان بالفتنة وإيجاد الحلول لها، وكان الأعيان، وهم من التجار البارزين في البحرين، يولون حضور أو غياب بعضهم

عـن الاجتماعـات أهميـة قصـوى تفـوق اهتماماتهـم بالفتنـة وإنهائهـا، وهكذا أمضـوا الوقت بالرسـميات والمجـالات دون الدخـول فـي صلـب الموضـوع وقطـع دابـر الفتنة.

هـذا مـا حـدا بأعضـاء «الشـبكة» الخمسـة الذين ذكرناهـم أن يتجـاوزوا الأعيـان والوجهاء ويؤسسـوا لجنـة مـن «شـباب» السُّـنة تقـوم بالاتصـالات اللازمـة مـع أوليـاء الأمـر عنـد الشـيعة لإجـراء مصالحـة عامـة. وشـملت اللجنـة عبـد اللـه الزيـن، ويوسـف السـاعي، وعبـد الرحمـن عبـد الغفـار، وعبـد العزيـز شـملان، وعلـي الـوزان، وعبـد الرحمـن الباكـر، ولـم يكـن أي مـن هـؤلاء ينتمـي إلـى العائـلات التقليدية المعروفة عند السُّـنة فـي البحرين. ولهذا السـبب، احتج بعـض أعيـان الشـيعة، الذيـن تداعـوا إلـى الاجتمـاع مـع أعضـاء هـذه اللجنـة فـي بيـت الحاج حسـن العـرادي فـي رأس رمـان، علـى غيـاب أعيـان السُّـنة عـن الاجتمـاع. وغابـت عـن بالهـم ظاهـرة اجتماعيـة هامـة، وهـي أن التحرك الشـعبي نـادراً ما يحظـى بتأييد الأعيـان المرتبطين مصلحيـاً وعقائديـاً بالحكـم إلّا إذا كان فـي تدخلهـم مصلحـة الحكـم وسـيطرته. وبالفعـل، فإن التحـرك الشـعبي فـي البحريـن، منـذ اكتشـاف النفـط وتصنيعـه وبـروز القطـاع العمالـي، كان دائمـاً يعتمـد علـى التحالـف السـلبي بين القـوى الاجتماعية الجديـدة والشـيعة. وبالطبع، هذا لا يعنـي أن التحـركات الشـعبية كانـت دائمـاً تسـتقطب كل القـوى الجديـدة أو كل الشـيعة. المقصـود هـو، أن هـذه التحـركات كانـت دائمـاً تسـتند إلـى تحالفـات شـتى تسـتقطب بعـض الفئـات مـن هاتيـن المجموعتيـن. إن الجانـب السـلبي مـن هـذا التحالـف يكمـن فـي تعارض المطالـب بيـن الفئتيـن المتحالفتيـن: فالقـوى الجديـدة تعـارض الحكم سـعياً لتحقيـق أهداف قوميـة وإصلاحيـة، بينمـا الشـيعة يعارضون الحكم لأسـباب دينية. ويسـتثنى من هـذه القاعدة شـباب الشـيعة الذيـن انخرطـوا في صفوف الأحزاب السياسـية المتنوعة – هذا مـع العلم، أنهم يميلـون إلـى الانخـراط فـي صفوف الحـركات اليسـارية العالمية، بينما يميل شـباب السُّـنة إلى الانخـراط فـي صفـوف الحـركات العروبيـة علـى اختـلاف أنواعها.

وكما فشـلت «الشـبكة الاجتماعية» المؤلفة من الأعضاء الخمسـة في مسـعاها التوفيقي لقطـع دابـر الفتنـة الطائفيـة، هكذا كان مصيـر المسـاعي الحكومية في هذا المجـال. ويعود فشـلهم هـذا إلـى اعتمادهـم الوسـائل التقليديـة للوفـاق أي الواسـطة مـن قبـل الأعيـان(*). أقـول هـذا للإشـارة إلـى اللجنـة التـي ألفتهـا الحكومـة مـن أربعـة أعيـان، اثنيـن من الشـيعة

(*) انظـر صـوت البحريـن عـدد 2، ص 11 و22 – عـدد 4، ص13. القافلـة عـدد 5، ص 1 – عـدد 6، ص 1 و3 – عدد 19، ص -1 عـدد 12، ص 1 – عـدد 26، ص 1 – عـدد 44، ص 1.الوطـن عـدد 4، ص 1 – عـدد 7، ص 1 و2 – عدد 8 ص 1 – عـدد 9، ص 1 و2.

واثنين من السُّنة، في ربيع سنة 1954 سعياً للتوفيق بين الفرقاء المتنازعين، والتي باءت مساعيها بالفشل(*).

وعلى أثر فشلها في المساعي التوفيقية بواسطة الأعيان، بدأت «الشبكة» تعمل لتبديل تكتيكها السياسي، وجاء هذا التبديل على أثر النزاع الطائفي الذي حدث في مصفاة التكرير بين صفوف العمال، وفي المنامة بين رجال الشرطة والمتظاهرين الشيعة والذين ذهب ضحيته أربعة من الشيعة. وخلال تبديل تكتيكها السياسي، تغيّر التركيب الداخلي للشبكة، ولو جزئياً، فقد أبعد الباكر عن البحرين لمدة شهرين لاتهامه بطبع وتوزيع المنشورات السرية التي تتهم المستشار بلجريف بالتحريض على إثارة الفتنة الطائفية. وكانت هذه المنشورات، التي تسنى لي الاطلاع عليها في مكتبة الهند الشرقية في لندن، تحمل توقيعات لأسماء مستعارة «كالكف الأسود»، و«الجبهة الوطنية»، و«عيسى ابن طريف» الذي كان شيخاً من شيوخ قبيلة البنعلي والذي قتل على يد محمد بن خليفة في قطر عام 1846. وعندما أبعد الباكر، ضمت «الشبكة» إلى صفوفها عضوين جديدين هما إبراهيم فخرو ومحمد الشيراوي، وكان فخرو تاجراً وأخاً بالرضاعة للباكر، والشيراوي صحفياً وصديقاً لعدد من أعضاء الشبكة، ونشأت صداقاتهم هذه بفعل الزمالة في المدرسة الإعدادية والثانوية والمشاركة في نشاطات النوادي.

وبين شهري تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر)عام 1954، عقدت الشبكة الموسعة عدة اجتماعات سرية في بيوت خاصة، وفي بعض المساجد لصياغة تنظيم جديد يتولى إيقاف الفتنة أولاً، ومن بعد ذلك المطالبة بالحقوق الإصلاحية. وقد بدأت الشبكة الموسعة عملها بأن طلبت من كل عضو من أعضائها ترشيح أسماء عدد من الشباب المستعد والقادر على المساهمة في القيام بحملة عامة لتوعية الناس بشأن خطورة الانقسامات الدينية «واستغلال الفروقات الطائفية»(**). وتمّ الاتفاق على أكثر من مئة مرشح على أن تبقى أسماؤهم سراً كي لا يتعرضوا للضغوط الرسمية. كان الهدف من وراء استقطاب المئة شخص الجدد خلق الروابط المتينة ووسائل الاتصال بين «الشبكة» وبين القطاعات الشعبية المختلفة. وهكذا أصبح للشبكة تنظيم جديد فأضحت هي بالتالي «حلقة تعمل من داخل هذا التنظيم».

وفي هذه الأثناء، وبينما كانت المعارضة تنظم نفسها في جبهة سياسية موسعة،

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين(1956: 4).

(**) بعد مقابلة مع إبراهيم فخرو.

قام سائقو الباصات وسيارات الأجرة بإضراب عام في شهر أيلول (سبتمبر) عام 1954 احتجاجاً على قرار الحكومة بفرض عقود التأمين على السيارات. لم يعارض السائقون قانون التأمين بالذات، إنما عارضوا أسعار التأمين المرتفعة، كما عارضوا تولية الأمر إلى شركة أجنبية للتأمين. وشارك السائقين بالإضراب مجموعات مختلفة من الفئات والقطاعات الأخرى، فشلّوا حركة المواصلات في البلاد، مما أتاح للمعارضة فرصة ذهبية لكسب عطف المضربين وإبراز قدرتها على حلّ القضايا الشعبية المستعصية على الحكم.

وهكذا تقدّمت المعارضة، بقيادة الشملان والباكر الذي عاد إلى البحرين قبل يومين من الإضراب، بمشروع وفاقي يقضي بإنشاء صندوق تعاوني لتأمين السيارات تشرف عليه هيئة إدارية مؤلفة من التجار والسائقين البارزين(*).

أيّد المضربون هذا المشروع، طالما أنه وعد بتخفيض تسعيرة التأمين إلى الثلث تقريباً، كما أيّدته الحكومة مراهنة على فشل الخطة اعتقاداً منها أنها غير واقعية. ولما عيّنت المعارضة عبد الرحمن الباكر مديراً لصندوق التعويضات، خرجت الحكومة عن صمتها ـ ومنهم من يقول إن هذا الخروج جاء موافقاً لرغبات المستشار بلجريف ـ وهددت بسحب جواز السفر من الباكر، الذي كان قد أُعطي له عام 1948. وردت المعارضة على هذا التهديد بأن دعت، بواسطة «حلقة المئة»، إلى اجتماع شعبي عام يعقد في مسجد الخميس، وكان الهدف المعلن للاجتماع الاحتجاج على سحب جواز سفر الباكر، ولكن القصد كان الإعلان عن تشكيل تنظيم سياسي جديد للمعارضة. وكان اختيار مسجد الخميس هاماً جداً من الناحية الرمزية. يحترمه السُّنة والشيعة على حدّ سواء، ويعتقد السنّة بأن مسجد الخميس بني في عهد عبد العزيز الخليفة الأموي المعروف، كما يعتقد الشيعة بأنه ضريح لقاضٍ شيعي مشهور.

عقد الاجتماع العام في مسجد الخميس في 6 تشرين الأول (أكتوبر) وأعلنت فيه القرارات الآتية: (أ) رفض سحب جواز سفر الباكر، (ب) العزم على عقد اجتماع عام بعد أسبوع في قرية سنابس الشيعية لتشكيل جبهة سياسية موحدة تطالب بالإصلاحات، (ج) انتخاب ممثلين عن المعارضة لمتابعة المطالب، (د) صياغة يمين الولاء للجبهة الموحدة يتلى عند افتتاح كل اجتماع للجبهة، وأخيراً (هـ) تجنيد بعض الفئات الشعبية لتتولى أمر «رصّ الصفوف في جبهة صلبة واحدة».والجدير بالذكر، أن هذه القرارات

(*) بعض التجار الرئيسيين كمنصور العريض، خليل المؤيد، وقاسم فخرو، دعموا خطوات الباكر وشملان. فخرو ساعد في تحضير دستور المكتب.

التـي أُعلـن عنهـا فـي مسـجد الخميـس كانـت قـد تداولتهـا الحلقـة الخاصـة فـي اجتماعاتها واتفقـت عليهـا قبـل الإعـلان الرسـمي عنها (الباكـر 1975: 74). ثـم عقد الاجتمـاع الثاني، كما خطـط لـه، فـي قرية سـنابس فـي 13 تشـرين الأول(أكتوبـر)، وحضـره جمع غفير مـن الناس مـن مختلـف الخلفيـات الدينيـة والاجتماعيـة. وفـي هـذا الاجتمـاع، اختـار الحضـور بالتنادي 120 شـخصاً ليشـكلوا مـا سـمي آنـذاك «بالجمعيـة العامـة» التي أنيط بهـا أمر اختيـار «الهيئة التنفيذيـة العليـا» المؤلفـة مـن ثمانيـة أعضـاء. وبويـع أعضـاء «الجمعيـة العامـة»، وأكثريتهم مـن الأشـخاص المئـة الذيـن اختارتهـم الشـبكة الأولـى ليكونـوا حلقة وصـل بينها وبيـن عامة الشـعب – بويـع هـؤلاء مرتيـن مـن جديـد، مـرة فـي جامـع مؤمـن الشـيعي ومرة فـي جامع العيـد السـني، فـي جمـع كبيـر تخللتـه الخطابـات الحماسـية والأشـعار الوطنيـة. وبعـد عدة اجتماعـات خاصـة، اختـارت «الجمعيـة العموميـة» الهيئـة التنفيذيـة العليا بعضوية الشـملان وفخـرو والباكـر مـن الشـبكة الأصليـة، وأضيف إليهـم إبراهيم بن موسـى، وعلي بـن إبراهيم، ومحسـن التاجـر، وعبـد اللـه أبـو ديب، وعبـد علي العليـوات، كان نصـف الهيئة من الشـيعة ونصفهـا الآخـر مـن السُّـنة، اختيـر الشـيعة مـن بيـن الذين ارتضـوا الاجتمـاع بأعضاء الشـبكة الأولـى فـي بيـت الحـاج العـرادي فـي رأس رمـان. أمـا الأعضـاء الباقـون مـن الشـبكة الأولـى، وهـم حسـن الجشـي، وعلـي التاجـر، ومحمـود المـردي، ومحمـد الشـيراوي، فقـد نحّـوا عـن الهيئـة التنفيذيـة العليـا ليكونـوا لجنـة «الظـل» السـرية التـي أُنيـط بها أمـر تولي القيـادة في حـال اعتقـال الهيئـة التنفيذية.

ممـا لا شـك فيـه، أن تنظيـم المعارضـة علـى هذا الشـكل أعطاها تغطية شـعبية أوسـع وأعـم، ولكنـه فـي الوقـت نفسـه أضعـف قدرتها علـى التحـرك المنسـجم والموحـد. فالتوازن الطائفـي ضمـن الهيئـة التنفيذيـة العليا جعلها مقبولة لـدى قطاعات متعـددة، ولكنه أضعف قدرتهـا علـى اتخاذ القرار الموحد، إذ كان كل عضو من أعضائها يشـد باتجاه القوة الاجتماعية التـي يمثـل، بالتالـي فقـدت الهيئـة الانسـجام الإيديولوجـي الذي كانـت تتمتع به الشـبكة أو الحلقـة الأصليـة. وعلـى سـبيل المثـال، كان ثلاثة من الأعضاء السّـنة في الهيئـة قوميين عرب، والعضـو الرابـع مـن تجـار الحـد، وكان أحـد أعضاء الشـيعة تاجـراً، وأحدهـم عاملاً في شـركة النفـط، والآخـر قاضـي شـرع، والأخير مـن منظّمي مواكب عاشـوراء المشـهورين. إن تشـكيل الهيئـة علـى هـذا النحـو فـي الوقـت الـذي أعطاهـا تغطيـة شـعبية أدخـل إليهـا كثيـراً مـن التناقضـات التـي يصعـب التوفيـق بينهـا؛ وهـذا بالفعـل ما حدث كما سـنبين ذلك فـي حينه.

تقدّمـت الهيئـة التنفيذيـة، فـور تشـكيلها، مـن الحاكـم بالمطالـب الآتيـة: (أ) تأسـيس برلمـان منتخـب مـن الشـعب ليصبـح صـوت الشـرعية الأوحـد فـي البـلاد، (ب) وضـع قانون

مدني وجنائي موحّد للبحرين، (ج) إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون، (د) السماح بقيام نقابات عمالية، وحرفية، ومهنية. وطلبت الهيئة من عضوين من أعضائها، إبراهيم بن موسى وعبد الله أبو ديب، التوجه برفقة وفد مؤلف من بعض الأعيان من السُّنة والشيعة إلى دار الحاكم وتقديم هذه المطالب له. غير أن الحاكم الذي عرف بأمر المطالب ومضمونها رفض استقبال الوفد، وأعلن للمواطنين عن نية الحكم بإدخال بعض الإصلاحات إلى الإدارة كتعيين مستشارين في المحكمة العدلية، وإصدار قانون العمل، وصياغة قانون العقوبات.

وهنا وصلت الأزمة بين الحكم والمعارضة إلى نقطة اللارجوع، ونشأت عن هذا الوضع ازدواجية متناقضة في السلطة السياسية: سلطة المعارضة المستمدة من التأييد الشعبي، وسلطة الحكم القائمة على الشرعية، والحقوق التاريخية، والأعراف التقليدية المتوارثة. وخلال العامين التاليين، ما بين 1954 و1956، جاءت الأحداث لتقوي وتغذي هذه الازدواجية في السلطة السياسية. وعندما رفض الحاكم استقبال «الوفد» وضع الهيئة في موقف حرج، واختلف أعضاء الهيئة في شأن الرد على موقف الحاكم، فمنهم من دعا إلى إعلان الإضراب العام، ومنهم من طلب العمل بالتروي والهدوء. ورأى الفريق الثاني، بقيادة الباكر، أن الإضرابات وأعمال الشغب لم تؤد في السابق إلى نتيجة ملموسة، بل على العكس، أدت إلى إجراءات قمعية أشد وأدهى، وكانت نتيجة هذا العمل أن تناسى الناس أمر الإصلاحات والمطالبة بها. وفي نهاية الأمر، توصل أعضاء الهيئة إلى اتفاق يقضي بإعلان إضراب سلمي تخللته لقاءات شعبية عدة لتعبئة الجماهير، ومفاوضات سرية مع أهل الحل والربط، أي الرسميين الحكوميين والمعتمد البريطاني.

وهكذا، عقد لقاء شعبي عام في 16 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1954 في مسجد مؤمن، ولحقه لقاء شعبي آخر في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) في مسجد العيد. ولحشد أكبر عدد ممكن من المتعاطفين مع المعارضة، جاء اللقاء الأول في 20 صفر الموافق لأربعين استشهاد الإمام الحسين، وهو يوم عطلة عند الشيعة، وجاء اللقاء الثاني في 12 ربيع الأول الموافق لمولد النبي محمد ﷺ وهو يوم عطلة عامة في البلاد. وقدر عدد الحضور في كل من الاجتماعين بحوالي 10 آلاف شخص، وكان حضور النساء في اللقاء الثاني بارزاً جداً(*). وتكلم في هذين اللقاءين عدد كبير من الخطباء من مختلف الفئات والطوائف: السني والشيعي، التاجر والمدرس، الكاتب وصاحب الحانوت،

(*) انظر القافلة أعداد 44 و45، ص 1 و2.

الصحافي والقاضي. وكان كل من هؤلاء، بطريقته الخاصة، يؤيد حق الشعب في التصويت والانتخاب، وحق تقرير المصير والاستقلال، وحق الوحدة، والعدالة، والحرية، والحياة الأفضل (انظر مجلة القافلة عدد 44 و45). لعب الشملان، والباكر، والمردي أدواراً بارزة في هذه الاجتماعات واللقاءات، وهم الذين رافقوا تحركات المعارضة من البدء، فكانوا يعرضون على الجمهور القضايا التي يطالبون بها لأخذ موافقة الجمهور عليها، ويشرفون على حفظ النظام، وأداء قسم الولاء للجبهة. وكانت «الجمعية العمومية»، المؤلفة من 120 عضواً، تساعد الهيئة في حفظ النظام وترتيب الحضور داخل المسجد وخارجه.

وفي هذه الأثناء، أراد الباكر الاستفادة من التأييد الشعبي للهيئة، فراح يتصل ببعض المسؤولين البريطانيين في البحرين دون التشاور مع أعضاء الهيئة الآخرين للاطلاع على رأيهم في هذا الموضوع (انظر الباكر 1965: 87 – 89 للتفصيل)، ويقول الباكر في هذا الصدد، إنه فعل ذلك لأنه بات مقتنعاً بعدم قدرة الهيئة على محاربة «الحكم الدكتاتوري والاستعمار البريطاني في آن معاً» (الباكر 1965: 88). وفي كتابه «من البحرين إلى المنفى»يقول: «من الممكن إرباك الحكومة ولكن لا يمكن محاربة البريطانيين في الوقت نفسه لأن ذلك يعني أن نرمي بأنفسنا بمعركة غير متكافئة» (الباكر 1965: 89). ومن جهته، كتب المستشار بلجريف في مذكراته عن البحرين، بأنه كان يتصل دائماً بالمسؤولين البريطانيين طالباً منهم التدخل لمصلحة الحكم ووضع حد لهذه «المسرحية» القائمة، ولكن جهوده هذه لم تثمر حتى نشوب حرب قناة السويس في عام 1956.

بينما كانت المعارضة تقوى، وتشتد، وتوسع حلقة اتصالاتها، كان الحكم بدوره يتخذ إجراءات جديدة لقمع التمرد وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. وفي هذا السياق، عيّن الحاكم لجنة مؤلفة من التجار والموظفين البارزين من الشيعة والسُّنة للنظر في الشكاوى التي تتقدم بها الفئات الشعبية المختلفة بشأن التعليم والصحة العامة(*). وبعد الاستماع إلى عدة فرقاء، أوصت اللجنة بتشكيل مجلسين، واحد للتعليم والآخر للصحة، وتمَّ بالفعل تعيين هذين المجلسين في خريف عام 1955. وقد جاءت هذه البادرة لتعبّر عن رغبة الحكم واستعداده لمشاركة الشعب في إدارة القطاعات والخدمات العامة، ولكن المعارضة، المتمثلة بالهيئة التنفيذية العليا، فهمت هذا التعيين بأنه تحدّ «للشرعية» التي اكتسبتها من التأييد الشيعي، فرفضت التعاون مع هذين المجلسين داعية الناس لمقاطعتهما، وقامت في الوقت نفسه بجمع آلاف التواقيع المؤيدة لها ولمطاليبها.

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين(1956: 4).

وإصراراً منها على أنها هي السلطة الشرعية في البلاد، أعلنت المعارضة تشكيل اتحاد عمالي عام برئاسة محمد الشيراوي، وقامت بفتح مكاتب عديدة لهذا الاتحاد، خصوصاً في الأحياء الشيعية في مدينة المنامة، داعية الناس للاشتراك به.

وخلال تحوّل المعارضة من دور «الوسيط» لإنهاء الفتنة الطائفية إلى دور المعارض للحكم، أخذ بعض مؤيديها يمارس ضروباً مختلفة من القسر، والعنف، والابتزاز، وهكذا، تعرّض بعض المواطنين ممن تعاملوا مع الحكم أو تعاطفوا معه للتهديد بواسطة الهاتف أو الإهانات المباشرة أو الاتهام بالعمالة والخيانة. ونشط عدد كبير من ملالي المآتم في القرى إلى تأليب الرأي العام ضد الظلم والعدوان(*). وكانت نتيجة هذا النشاط، أن نزحت عن القرى واستقرت في المدن بعض العائلات الشيعية التي كان تتعامل مع شيوخ آل خليفة سابقاً.

باختصار، كان همُّ المعارضة، بقيادة الهيئة التنفيذية العليا خلال الجزء الأول من عام 1955، الحصول على اعتراف رسمي بها كممثل شرعي للشعب، مما يعني ضمناً الموافقة على المطالب بما فيها تأسيس مجلس تمثيلي، ونقابات عمالية، ومهنية. هذا على صعيد الاستراتيجية العامة للمعارضة، أما على صعيد التكتيك السياسي، فقد أظهرت اتصالات الباكر بالمسؤولين البريطانيين (المعتمد البريطاني) في البحرين، أن هؤلاء يميلون إلى تأييد مطالب المعارضة الإصلاحية باستثناء تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية، الأمر الذي دفع بقيادة المعارضة إلى التخفيف من الإصرار على هذين المطلبين (الباكر 1965: 89). وحتى شهر تموز (يوليو) 1955، انصب اهتمام المعارضة على كسب الاعتراف الرسمي بها وعلى تكثيف اتصالاتها الخارجية، خصوصاً مع عهد الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، ولم تتخذ أي إجراء واضح للضغط على الحكم خلال هذه الفترة. من هنا، طلبت الهيئة التنفيذية العليا من تاجرين مشهورين، منصور العريض وهو شيعي، وأحمد فخرو وهو سني، القيام بالتوسط بين الحاكم والهيئة سعياً للاتفاق وحلاً للخلاف، وقام التاجران بالوساطة ولكنهما لم ينجحا.

استناداً إلى تتابع الأمور المتتالية على البلاد، يظهر أن الحاكم، بمعاونة مستشاريه، كان قد قرر تنفيذ بعض الإصلاحات دون أن يعترف بالمعارضة كهيئة شعبية، وهذا ما لم ترتضه المعارضة التي كانت تصرّ على مبدأ الاعتراف الرسمي بها، وغاب عن بال

(*) مأخوذ من خطبة سيد جابر في جامع مؤمن كما دوّنها المؤلف.

قيادة المعارضة أن التمثيل الشعبي والسلطة القبلية صنوان لا يلتقيان، ولذلك كان إصرار المعارضة على أن مبدأ التمثيل أمر يقوي الحكم ولا يضعفه، فهو مرفوض جملة وتفصيلاً من قبل الحاكم. بالفعل، كان الحكم يصرّ على استعداده للمفاوضة في كل شيء ما عدا التمثيل الوطني في المجلس أو التمثيل العمالي والمهني في النقابات.

حاولت المعارضة انتهاز فرصة مرور الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1955 بمطار البحرين في طريقه إلى الشرق الأقصى، لتنظيم لقاء رسمي معه وللاتفاق على التعاون الثقافي والسياسي. وبعد هذا اللقاء[1]، اختارت الهيئة التنفيذية للمعارضة 12 طالباً بحرينياً وأرسلتهم إلى مصر لإكمال دراساتهم الجامعية في معاهدها على نفقة الحكومة المصرية. وكان المقصود من هذا الاتفاق، تعزيز موقف المعارضة في البحرين وإضفاء صفة الشرعية عليها وكأنها الجانب البحريني الرسمي المعترف بها من قِبل الجمهورية المصرية. وفي الوقت نفسه، أخذت الصحافة الناصرية في العالم العربي وفي بيروت تغطي أحداث الأزمة البحرينية بالتفصيل، مؤيدة مواقف المعارضة ومتعاطفة مع مطاليبها. وبرز تعاطف المعارضة مع مصر، أكثر ما برز، خلال الزيارة التي قام بها أنور السادات للبحرين في شهر كانون الأول (ديسمبر) سنة 1955، حيث احتفت به المعارضة احتفاءً شديد الحماس.

أثناء هذه المرحلة، مرحلة المساومة، والتوسط، والمفاوضة التي امتدت من تشرين الأول (اكتوبر) 1954 إلى تموز (يوليو) 1955، بدأت تظهر في صفوف المعارضة انقسامات تمثّلت بثلاثة اتجاهات: (أ) انحياز الباكر مع عدد من المقربين إليه باتجاه الناصرية وما تمثله من مواقف تجاه الوحدة والعدالة الاجتماعية، (ب) استمرار الشملان مع عدد من أركان قيادة المعارضة بالاتصال مع السلطات المحلية عامة، وآل خليفة خاصة، بغية الوصول إلى بعض الاتفاقات المقبولة من جانب الطرفين، (ج) وتفكك الأعضاء الباقون الذين أخذوا يبحثون عن تحالفات جديدة داخل وخارج البلاد. وفي حوالي صيف 1955، اعتزل التاجر والمرادي المسرح السياسي وهما من أعضاء «الشبكة» الأولى، وأصبح التاجر فيما بعد في السبعينيات عضواً نشيطاً في حركة الأنصار الدينية، وعاد المرادي إلى ممارسة الصحافة حتى توفي سنة 1980.

(1) ليس هناك أي دليل على حصول لقاء مباشر في البحرين بين الرئيس الراحل عبدالناصر وزعماء الحركة الوطنية آنذاك، خصوصاً وأن المستشار الإنجليزي (بلجريف)، هو من استقبل عبدالناصر، وكان اللقاء في المطار فقط وليس خارجه.

وبسبب انقسام قيادة المعارضة على ذاتها، لم تستطع، منذ تموز (يوليو) 1955، أن تتخذ موقفاً إيجابياً موحداً، بل اتبعت سياسة الرفض لجميع الحلول الي تقدمت بها الحكومة. ويجب التأكيد هنا، على أن سياسة الرفض هي أهون السبل وأسهل الطرق للحفاظ على وحدة الصف بين مجموعة متناقضة الأهداف والتكوين. وعلى سبيل المثال، رضي الحكم أن يستعين بقضاة من ذوي الاختصاص في المحاكم، ويسن قانون العقوبات، وتشكيل مجلسين للصحة والتربية شرط أن يكون نصف المجلس معيّناً والنصف الآخر منتخباً، ولكن قيادة المعارضة كان توافق على هذه المشاريع بالسر وترفض بالعلن. رفضوا قانون العقوبات لأنه يجرم كل مَنْ شارك في أعمال الشغب، ورفضوا مجلسي الصحة والتربية لأنهما يضمان شيوخاً من آل خليفة، كما أنهم منعوا معارضيهم من الاشتراك في الترشيح أو الانتخاب. ولما حان يوم الانتخاب، وجدت الحكومة أن المرشحين الثلاثة إلى مجلس الصحة والتربية هم مؤيدو المعارضة فقط، فألغت الانتخابات.

حاول حاكم البحرين الوصول إلى اتفاق بينه وبين المعارضة، واجتمع في هذا السبيل عدة مرات بعبد العزيز شملان وعلي بن إبراهيم، ولكن دون جدوى. ويعود السبب في ذلك، إلى أن الشملان والسيد علي، اللذين اختارهما الحاكم بنفسه، فقدا بسبب هذا الاختيار، قدرتهما على تمثيل المعارضة، وفي الوقت نفسه بدأت المعارضة في هذه المرحلة تفقد سيطرتها على مؤيديها والمتعاطفين معها.

ضعفت قيادة المعارضة بسبب عاملين أساسيين: أولاً، تشتت اتصالاتها بعدة جهات متعارضة، وثانياً، رفضها لكل أنواع التسوية، والتصلب في مواقفها العلنية. العاملان متشابكان منطقياً وتنظيمياً، فتشتت اتصالاتها وميولها أفقدها السيطرة على مؤيديها ولم يعد لها القدرة على اتخاذ القرار الموحّد، ولذلك جاءت قراراتها، وهذا هو العامل الثاني، رافضة لجميع الحلول تمشياً مع التناقض الإيديولوجي والتنظيمي القائم في صفوفها. فالتمسك بالسلبيات، منطق الرفض، جاء نتيجة حتمية لتشعب المطالب وعدم القدرة على اتخاذ قرار الإجماع، إذ كان الهدف منه، أي من التمسك بالسلبيات، الحفاظ على وحدة الصف المعارض بأي ثمن، ولذلك وجدت قيادة المعارضة نفسها مضطرة لتأييد الإضرابات والمظاهرات التي لم تكن ترغب فيها ولم تعمل لها. فاللجوء المتواصل إلى العنف شلّ قيادة المعارضة وكشف عن مكامن ضعفها.

وهكذا، أخذت الحكومة في كانون الثاني (يناير) عام 1956 تعزز قوات الشرطة بمجندين عراقيين غير آبهة لاحتجاجات المعارضة ضد هذه الإجراءات، وفي شهر آذار

(مـارس) مـن العـام نفسـه، وصلـت الأحـداث إلـى قمتها عندمـا توقف (سـلوين لويـد)، وزير الخارجيـة البريطانيـة آنـذاك، فـي البحريـن وهـو فـي طريقـه إلى الشـرق الأقصـى. كان ذلك فـي 3 آذار (مـارس)، عندمـا هاجمـت مجموعـة من المعارضة سـيارة وزير الخارجية، وسـيارة الحاكـم فـي جـوار مدينـة المحـرق وهمـا فـي طريقهمـا مـن المطـار إلـى قصـر الضيافة في المنامـة. وكان مـن المقرر أن يتناول (سـلوين لويد) طعام العشـاء على مائـدة حاكم البحرين ذاك المسـاء. وصـف رودريـك أويـن (Owen) الشـاهد العيـان لهذه الحادثـة بقوله:

«أخـذت السـيارات الواحـدة تلـو الأخـرى تحـط أمـام الجمهـور وكأنهـا عصفـور يرتمـي فـي عشـه، وأصبحـت مهاجمتهـا ضربـاً من ضـروب العبـادة الراقصـة. تقدمت سـيارة الحاكم الرولزرايـس مضـاءة فـي داخلهـا، وهو جالـس في مقعدها الخلفـي لا يلتفت يمنة ولا يسـرة، متطلعـاً أمامـه يرقـب النـاس. وللوهلـة الأولـى، أخـذ الجمهور بهذا المشـهد، توقـف قليلاً، ثم اندفـع بعضهـم إلـى سـيارة الحاكـم وهاجموهـا بسـرعة البـرق وقفـزوا إلـى الوراء متسـترين بالجماهيـر. وهكـذا، أخـذت تطل علينا السـيارات بعضهـا محطم الزجاج، والبعـض الآخر يقل سـكريتيرات (سـلوين لويـد)، فمـا كاد الجمهـور يـرى الإنـاث داخل السـيارة حتـى تراجع إلى الـوراء تـاركاً إياهـا تسـير على هداهـا» (أويـن 1957: 229).

تمكنـت الشـرطة مـن إيقـاف هـذه المسـرحية خـلال سـاعتين ولـم تعتقـل أحـداً مـن المهاجميـن، إذ إن الحادثـة جـاءت كـردة فعـل عفويـة مـن قبـل الجمهـور الـذي صـدف أن تواجـد علـى الطريـق العـام فـوراً بعـد انتهـاء مبـاراة كـرة القـدم فـي الملعـب المحـاذي للطريـق. ومـا كاد بعـض الجمهور يـرى موكب الحاكم ووزيـر الخارجيـة البريطانية، حتى أخذ يهتـف ضـد الاسـتعمار ومؤيديه، وسـرعان مـا انتقلت هـذه الهتافات إلى حشـد ضخم أوقف الموكـب وكان مـا كان. كان لهـذه الحادثـة، التـي وقعت بعد يـوم أو يومين من عـزل الجنرال (غلـوب باشـا) عـن قيـادة الجيـش الأردنـي، أثـر فعال علـى موقـف السـلطات البريطانية من المعارضـة فـي البحريـن. بعـد هذه الحادثـة مباشـرة، أخذت السـلطات تعيد النظـر بموقفها المحابـي مـن المعارضـة، وكانـت حتـى ذلـك الحين، تتخـذ موقـف المحايد والوسـيط بالرغم مـن إصـرار المستشـار بلجريـف علـى وجـوب اتخـاذ السـلطات البريطانيـة موقـف المؤيـد للحكـم والداعـم لـه ضـد المعارضة.

وبينمـا كانـت قيـادة المعارضـة تحـاول لملمة أنفاسـها على إثـر حادثة (سـلوين لويد)، فـإذا بحادثـة أخـرى، أشـدّ تعقيداً، تتفجر بين بعض الباعة الشـيعة وشـرطة البلدية في سـوق الخضـار. ومـرة أخـرى، وقعـت المعارضـة فـي شـرك تنظيمهـا المهلهـل، واضطرت إلـى إعلان إضـراب واسـع دون أن تكـون مهيّأة له.

ففي شهر آذار (مارس) عام 1956، اعتقلت شرطة البلدية بائعاً متجولاً في سوق الخضار لاحتلاله مكاناً في السوق غير مرخص له، واقتادته إلى مبنى البلدية، وفي الحال تعاطف عدد كبير من الباعة مع المتهم، كما ناصره أقرباؤه، وزملاؤه، وجيرانه، ودخلوا مبنى البلدية وحاصروا عدداً من رجال الشرطة. واستنفرت قيادة الشرطة مجموعتين من رجالها المتمركزين في «القلعة» الواقعة على الطرف الآخر من المدينة ليتوجهوا إلى مبنى البلدية وينقذوا رفاقهم. وصلت مجموعة واحدة إلى المبنى، وحوصرت الأخرى في الخارج، فما كان من رجال الشرطة المحاصرين داخل المبنى إلا أن فتحوا النار على المتظاهرين وقتلوا منهم خمسة أشخاص، وتفرق الجمهور. وبعد جدل بسيط داخل قيادة المعارضة، أعلنت المعارضة الإضراب العام لعدة أيام.

تعلّمت قيادة المعارضة من خلال تجاربها السابقة أن أعمال العنف، كالإضرابات والتظاهرات وغيرها، سيف ذو حدّين: هي أدوات ضاغطة على الحكم ولكنها، في الوقت ذاته، تُشكّل عبئاً ثقيلاً على المعارضة والمشاركين فيها. المعروف أن المشاركين بالإضرابات والمظاهرات أكثرهم من العمال، والفنيين، والحرفيين، والباعة، والتجار الذين يعتمدون في معيشتهم على الكسب اليومي أو المعاش الشهري، ولذلك، لا يستطيعون تحمل عواقب الإضراب المادية لفترة طويلة، فتتحول بذلك أعمال التمرد إلى أداة تدمير ذاتية. ما كادت المعارضة تعلن الإضراب العام، نزولاً عند رغبة البعض، حتى أخذ البعض الآخر يطالب بفك الإضراب لأسباب اقتصادية، وهنا وقعت المعارضة في حيرة من أمرها: فك الإضراب يعني فشل إعلانه، واستمراره يولد ضائقة اقتصادية. زد على ذلك، أن المعارضة لم تكن تملك قوة قسرية تحافظ على النظام والأمن خلال المظاهرات والإضرابات، مما أتاح الفرصة لبعض المتطرفين والجانحين أن يمارسوا ضروباً عديدة من الاعتداءات الشخصية وأعمال النهب، والسرقة، والابتزاز. إذ كان هؤلاء يحطمون السيارات الخاصة أثناء الليل، وينشرون المسامير في الطرقات لتعطيل السير، كما كانوا يمنعون التجول في بعض الأحياء، ويعتدون على بعض الرجالات البارزين الذين رفضوا الاشتراك بالإضراب. وغني عن القول، إن هذه السلسلة من الأعمال السلبية كان تنفر القوم من المعارضة باستمرار.

استفادت الحكومة من هذا الوضع، ففرضت نظام منع التجول، وعيّنت محكمة خاصة للنظر في عملية إطلاق النار على المتظاهرين في مبنى البلدية، كما شكّلت مجلساً إدارياً خاصاً للاستماع إلى شكاوى المواطنين والنظر فيها. وبالإضافة إلى القضاة،

عيّنت الحكومة مستشارين للمحكمة، مستشاراً مصرياً والآخر بريطانياً، على أن يقدم الأول خدماته للحكومة البحرينية والآخر للحكومة البريطانية(*). غير أن المعارضة احتجت على تعيين المجلس الإداري على أساس أنه يتألف من بعض شيوخ آل خليفة وثلاثة من كبار الموظفين المؤيدين لهم، ودعت الناس إلى مقاطعته كلياً، وبالفعل نجحت في ذلك.

وفي هذه الأثناء، أخذ الضغط الشعبي يتصاعد ضد الحكم وضد المعارضة مطالباً بإنهاء الأزمة ووضع حدٍّ لهذا التوتر. وكانت قيادة المعارضة تتلقى باستمرار عدداً كبيراً من الشكاوى ضد تصرفات بعض أعضائها، وتقوم بفضِّ خلافات شخصية ضيقة مما أنهك قواها وأضاع وقتها في تفاهات الأمور. وجدت المعارضة نفسها تقوم، تدريجياً، بمعالجة الأمور الشخصية البسيطة التي كان الحكم يعالجها عبر مؤسساته الخاصة، وهكذا، اكتسبت صفة الحكم دون أن تتمتع ببنيته وسلطته الشرعية. وفي الوقت نفسه، أخذت الصحافة العالمية، خصوصاً بعد حادثة (سلوين لويد)، تغطي أخبار البحرين على شيء من التفصيل لمصلحة المعارضة ومطالبها. دفعت هذه الأمور كلا الفريقين، الحكم والمعارضة، إلى العمل لإيجاد حل وسط يضع حداً لهذه الأزمة، معتبراً كل منهما أن عامل الزمن يعمل لغير صالحه.

استناداً إلى هذه المعطيات، اجتمع الحاكم في شهر حزيران (يونيو) باثنين من قادة المعارضة، الشملان والسيد علي، وتمّ الاتفاق بينهما على أن يعترف الحاكم «بالهيئة»، وهو اسم قيادة المعارضة، رسمياً شرط أن تغيّر اسمها، وتتخلى عن الباكر سكرتيراً عاماً لها، وأن تترك المجال أمام الفرق السياسية الأخرى للتعبير عن مواقفها دون إكراه. وتمشياً مع هذا الاتفاق، تغير اسم قادة المعارضة من «الهيئة التنفيذية العليا» إلى «لجنة الاتحاد الوطني»، بما في هذا التغيير من معانٍ رمزية واضحة، وأصبح الشملان سكرتيراً عاماً بدلاً من الباكر الذي استقال وترك البلاد إلى لبنان، ومصر، وسورية ليعمل على تأمين الدعم الخارجي للجنة. وبعد هذا الاتفاق، ظهر تنظيم سياسي جديد باسم «جبهة الاتحاد الوطني» بقيادة حسن بن رجب الذي كان عضواً في الجمعية العمومية المؤلفة من 120 عضواً والتي شكلتها الشبكة الخماسية من قبل. فاستطاع ابن رجب، وهو من عائلة شيعية معروفة، أن يجتذب إلى هذه الجبهة بعض البارزين من الشيعة، ولكنه لم يضعف القدرة السياسية للاتحاد الوطني. وباستثناء محسن التاجر، الذي انسحب من قيادة المعارضة ليمارس أعماله الخاصة، بقي أعضاء الهيئة الأصلية أعضاء في «اللجنة».

(*) مجمل التقرير الإداري(للبحرين 1956: 3).

والجدير بالذكر هنا، أن سياسة الرفض التي اتبعتها الهيئة كانت تزيد من مسؤولياتها تجاه المؤيدين والشعب، مما جعلها بشكل تدريجي تمارس بعض الوظائف الحكومية. فقامت بإنشاء فرق للإسعاف، وفرقة كشاف التي أُنيط بها أمر المحافظة على الأمن والنظام، وانشغل بعض أعضاء الهيئة في أمور شخصية. ونتيجة لممارسة هذه الوظائف، برز في المعارضة تياران: تيار اتبع الأهداف السياسية والتنظيم السياسي، والآخر اتبع أهدافاً دينية والتنظيم الديني. والتيار الأول تمثل بالشملان والباكر اللذين اعتمدا على النوادي الثقافية والرياضية في عملهما السياسي، مستلهمين الحركات العروبية السياسية في الداخل والخارج، وتمثل الثاني في العليوات الذي كان يعتمد على المآتم الدينية. والحقيقة هي أن العليوات دعي للمشاركة في عضوية الهيئة بفضل النفوذ الذي كان يتمتع به في المآتم وتنظيمها.

عندما تسلم الشملان سكرتارية المعارضة، وهو الذي لم يقطع اتصالاته بشيوخ آل خليفة خلال السنتين الماضيتين، تمّ الاتفاق بين اللجنة والحكومة على إعادة المفاوضات بين الفريقين لإيجاد حل وسط للأزمة. والمعروف أن والد الشملان كان قد اشترك في مظاهرات سنة 1938 التي طالبت «بتحويل السلطة إلى حاكم البحرين» بدلاً من المعتمد البريطاني، وكان مع من نفي آنذاك إلى بومباي. وعلى كل حال، تمثلت اللجنة في هذه المفاوضات مع الحكومة بالشملان، وفخرو عن السُّنة، وبالعليوات، والسيد علي عن الشيعة، وتمثل الحكم بالحاكم والمستشار بلجريف وبأربعة أعضاء من المجلس الإداري: اثنان منهم من شيوخ آل خليفة، واثنان من كبار الموظفين. وكان محمد الشيراوي يشترك في المفاوضات في بعض الأحيان إلى جانب المعارضة ممثلاً اللجنة الاستشارية لقانون العمل، وكانت هذه اللجنة قد شكلت عام 1955 من قبل الحكومة لوضع النقاط العريضة لقانون العمل في البحرين.

وخلال شهري، حزيران (يونيو) وتموز (يوليو)، من عام 1956 عقدت عدة لقاءات بين ممثلي الحكومة وممثلي «لجنة الاتحاد الوطني» في قصر الحاكم في مدينة الرفاع؛ وبدلاً من الاتفاق، أظهرت هذه اللقاءات التناقضات الأساسية بين مطالب المعارضة وأهداف الحكم من جهة، وبين فرقاء المعارضة من الجهة الأخرى، حيث برز التناقض ضمن المعارضة بين تيار القومية العربية المتمثل بالقوى الجديدة، وبين التيار الديني المتمثل بالقيادات الشيعية. ولخص الشملان هذه التناقضات في رسالة بعث بها إلى الباكر في بيروت يقول: «هناك فجوات وتناقضات عميقة بيننا في «اللجنة»، وبين

«اللجنة»وقواعدها الشعبية»(الباكر 1965: 138). وكان أول من احتج في صفوف المعارضة على هذه المفاوضات المتطرفون القوميون والدينيون الذين أصروا على المطالبة بمجلس تمثيلي ونقابات عمالية. هذه المطالب التي تخلى عنها ممثلو المعارضة في المفاوضات في السر إن لم يكن في العلن. وكان ممثلو الحكومة، من جانبهم، يصرّون على البحث في الإصلاحات المدنية كقانون العمل، وقانون العقوبات، وإعادة تنظيم المحاكم، هذه الإصلاحات التي، إن طُبِّقت، لا تضعف بالضرورة سيطرة آل خليفة على الحكم. أما قادة المعارضة، فكانوا يصرون على الحقوق السياسية والمدنية على حدّ سواء كالتمثيل النيابي والعمل السياسي والنقابي، بالإضافة إلى الحقوق المدنية كالعمل، والأجور، والعقوبات، والمحاكم. وبالفعل كانت المعارضة في هذه المفاوضات تطالب بحق إنشاء الميليشيات شبه العسكرية[1] وحق إصدار البيانات والتقارير الإعلامية والسياسية[*]. فلو تسنّى للمعارضة حق ممارسة هذه الامتيازات، وأخصها إنشاء الميليشيات، لأصبحت بالفعل حكومة شرعية ثانية في هذا البلد الصغير.

اقتنع الجميع أن هذه اللقاءات بين ممثلي الحكومة وممثلي المعارضة قد وصلت إلى طريق مسدود، تدور على نفسها في حلقة مفرغة. ولكن، بالرغم من ذلك، أراد الجميع الاستمرار بها، كل فريق لغاية خاصة به. فقد رأى ممثلو الحكومة، أن استمرار المفاوضات يبرز تناقضات المعارضة ويضعفها من ناحية التنظيم ومن ناحية التأييد الشعبي، ورأى ممثلو المعارضة أن قطع المفاوضات قد يؤدي إلى مضاعفات جديدة، هم غير قادرين، أو بالأحرى قل، غير مقتنعين أنهم قادرون على السيطرة عليها. فوحدة المطالب، إن لم تكن مقرونة بوحدة التنظيم. تشل التحرك الشعبي وتقعده، وكثيراً ما تؤدي إلى كوارث سياسية، فهي تفكك الدولة دون أن تقيم بديلاً تنظيمياً مكانها، وهذه كارثة أمنية واجتماعية.

وفجأة، في شهر حزيران (يونيو) سنة 1956، بينما كان هؤلاء الفرقاء كلّهم يحاولون فك الخلاف بالمفاوضات واللقاءات الرسمية والجانبية، فإذا بالمحكمة الجنائية تصدر أحكامها بمقتل الرجال الخمسة من الشيعة أمام مبنى البلدية، فتبرئ الجميع ولم تجرم أحداً، مما أثار دهشة المعنيين واستغرابهم. وفوراً، قطعت «لجنة الاتحاد الوطني» مفاوضاتها

(1) هذا التوصيف (الميليشيات شبه العسكرية)، جاء في التقرير الإداري الرسمي الذي كتبته السلطة الإنجليزية، ونظام حكم آل خليفة في البحرين، وليس هو من أدبيات المعارضة، ولذا لا يمكن الجزم بصحة هذا المطلب كما ورد هنا.

(*) مجمل التقرير الإداري للبحرين(1956: 7).

مع ممثلي الحكومة وأنشأت تنظيماً شبه عسكري أسمته «الكشافة»[1] وجعلته خاضعاً لأوامرها مباشرة، ولإضفاء صفة رسمية على هذا التنظيم، الذي ضم عدداً كبيراً من شباب المدن من أصحاب المداخيل المحدودة، وضع له زي موحد خاص. بهذا العمل، أعلنت المعارضة نفسها، من حيث تدري أو لا تدري، حكومة الأمر الواقع. في هذه المرحلة، حاولت المعارضة تجنب الإضرابات والتظاهرات التي تؤدي إلى أعمال الشغب ويؤدي الشغب إلى إجراءات قمعية، كما حاولت بذلك تجنب الضغوط الاقتصادية المتأتية عن الإضرابات. وكان الحكم، من جهته، قد اكتشف بأن أساليب القمع تؤدي إلى سفك الدماء، وبالتالي إلى تغذية التعاطف مع المعارضة، وبأن هدوء الأعصاب والتحلي بالصبر يبرز تناقضات المعارضة ويضعفها. وعلى أساس هذا المبدأ، رفض الحاكم السماح للقطاع «القبلي» في البحرين أن ينشئ تنظيماً شبه عسكري مماثلاً «للكشافة» أو معارضاً له.

وعند هذه النقطة، التزمت الحكومة جانب الصمت، فهي لم تدع المعارضة إلى المفاوضة من جديد، ولم تحاول قمع تنظيم الكشافة بالقوة. وبين شهري حزيران (يونيو) وتشرين الأول (أكتوبر)، قام بعض المتطرفين من المعارضة بالاعتداء على بعض موظفي الحكومة والمتعاونين معها، ولكن هذه الاعتداءات والتهديدات الشخصية لم تغير من موقف الحكومة. بالعكس تماماً، فقد سمحت الحكومة لعبد الرحمن الباكر بالعودة إلى البحرين في 17 أيلول (سبتمبر)، ومزاولة نشاطه السياسي كسكرتير عام للاتحاد الوطني. وعندما عاد الباكر، استقبله على المطار حشد كبير من الناس استقبالاً حافلاً، ولكن الحكومة لم تأبه بذلك، بخلاف ما توقعه عدد كبير من المراقبين السياسيين آنذاك. وكان موقف الحكومة من عودة الباكر غريباً لأنه كان، خلال غيابه في مصر وسورية، يشن الحملات المتتالية عبر الصحافة والإذاعة على الحكم في البحرين وعلى الحاكم شخصياً. وهكذا، استمر الوضع على حاله حتى تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1956 عندما قام الهجوم الثلاثي البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على قناة السويس، فكسر جدار الصمت والتروي وأشعل الأزمة في البحرين من جديد.

وكانت الحركة الناصرية في البحرين، في هذا الوقت، قوية جداً تتعاطف مع المعارضة ومؤيديها، كما أشرنا إلى ذلك في البحث السابق عدة مرات، وكان من المتوقع

(1) التصنيف هذا، لدى المؤلف، لفرقة الكشافة لهو أضخم بكثير من الواقع، وهو متأثر بالتقارير الحكومية عن تلك الأحداث. فلم تكن فرق الكشافة لا سابقاً ولا حالياً، تعبر عن أي رمز، أو تنظيم عسكري في البحرين.

أن تقوم تظاهرات عفوية صاخبة تندد بالعدوان الثلاثي على مصر؛ وما حدث لم يكن بالحسبان؛ إذ اجتمع الباكر بالمستشار بلجريف واتفقا على السماح للجنة بتنظيم مظاهرات وإضرابات سلمية واجتماعات شعبية تحت إشراف رجال الشرطة أنفسهم. وتنفيذاً لهذا الاتفاق، نظمت المعارضة، بقيادة اللجنة، اجتماعاً شعبياً في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) حضره حشد كبير من السُّنة المدينيين، وبعد الاستماع إلى الخطب الحماسية، قام المشتركون بمسيرة، كان المفترض فيها أن تكون سلمية، ترافقها قوة رمزية من رجال الشرطة. وغاب عن بال الجمع أن السيطرة على المتظاهرين في هذا الجو المشحون بالعواطف أمر صعب جداً. وهكذا، تحولت المظاهرة السلمية إلى أعمال شغب لم تستطع قوات الشرطة السيطرة عليها. ولإدراكهم المسبق عما قد يتأتى عن هذه الأعمال، قام الباكر ورفاقه بمحاولات شتى لإيقافها، ولكن باءت مساعيهم بالفشل. أشعل المتظاهرون النار في مؤسسة «جراي ماكنزي» التجارية، وحطموا نوافذ دار غرفة التجارة البريطانية، وأحرقوا ونهبوا بعض البيوت التي سكنها الأوروبيون في مدينة المحرق ومدينة المنامة، وحاولوا إضرام النار في محطة للبنزين في وسط السوق. وفي اليوم التالي، الواقع في 3 تشرين الثاني (نوفمبر)، حطم المتطرفون القوارب والآليات التابعة للمؤسسات البريطانية، وأشعلوا النار في مبنى صحيفة الخليج ومبنى دائرة الأشغال العامة، كما حاولوا إحراق الكنيسة الكاثوليكية وفشلوا في ذلك.

استفادت الحكومة من فرصة انقسام المعارضة على ذاتها حول هذا الأمر، والمعروف أن المعارضة الشيعية لم تشارك بشكل فعّال في هذه التظاهرات، فاعتقلت إبراهيم فخرو في 2 تشرين الثاني (نوفمبر)، كما اعتقلت الشملان، والباكر، والعليوات، وابن موسى بعد ثلاث أيام، وكلهم أعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني. وتمّ القبض على عدد من أعضاء الجمعية العمومية، كما هرب العديد منهم عن طريق البحر إلى السعودية، والكويت، وقطر، ومنها إلى سورية، ومصر، والعراق، ولبنان، وبعد انتهاء المحاكمات، أخذ العديد من هؤلاء يعودون إلى البحرين.

أقيمت المحاكمات في قرية البديع بين 22 و23 من شهر كانون الأول (ديسمبر)، وترأس هيئة المحكمة الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة وشارك في عضويتها كل من الشيخ عبد الله بن عيسى آل خليفة، والشيخ علي بن أحمد آل خليفة. وصدر الحكم على كل من الشملان، والباكر، والعليوات بالسجن لمدة 14 عاماً بتهم متنوعة، وعلى كل من فخرو، وابن موسى لمدة عشر سنوات. وبعد بضعة أسابيع، نقل المحكومون

الخمسة[1]، بناءً على طلب حكومة البحرين إلى جزيرة «سانت هيلينا» لقضاء مدة الحكم عليهم هناك في المنفى. وبعد حوالى أربعة أسابيع، عادت الأمور إلى طبيعتها في البحرين، مما يذكِّرنا بقول الباكر، وهو في طريقه من السجن إلى المحكمة، ورأى الناس من حوله يتفرجون، قال: «كنتم البارحة تصفقون لنا» (الباكر 1965: 274).

وأثارت الطريقة العفوية التي ألقي القبض بها على أركان المعارضة في البحرين، وإيداعهم السجون، ومن ثم نفيهم دون إجراءات قضائية صحيحة، بعض السخط في الصحف الأجنبية والبرلمان البريطاني. ونزولاً عند الضغوط السياسية من هنا وهناك، أطلقت الحكومة البريطانية سنة 1961 سراح الشملان، والباكر، والعليوات ودفعت لكل منهم فيما بعد تعويضاً مقداره ألف جنيه استرليني[2]. عاد الباكر إلى بيروت ليزاول الأعمال التجارية بين لبنان وقطر، وذهب الشملان إلى دمشق وافتتح متجراً لبيع أسلحة الصيد، وسافر العليوات إلى العراق واستقر في النجف. وبعد فترة من الزمن توفي الباكر في بيروت عام 1967، وتوفي العليوات في العراق عام 1969 بعد أيام قليلة من السماح له بالعودة إلى البحرين. وفيما بعد عاد الشملان إلى البحرين وانتخب نائباً لرئيس المجلس التشريعي عام 1972، ثم عين سفيراً لدولة البحرين المستقلة في القاهرة عام 1974. وبعد أن نالت البحرين استقلالها، عين عدد كبير من قادة المعارضة من أعضاء «الجمعية العمومية» في مراكز حساسة في الدولة الفتية.

العمل السياسي والتنظيم السياسي

يثير تكون المعارضة في البحرين وتنظيمها ومن ثم انفراطها خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينيات، عدة تساؤلات نظرية تتعلق بطبيعة العمل والتنظيم السياسيين، ومن أبرز هذه التساؤلات تمكن الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد من تعبئة الجماهير وتحريكها ضد السلطة والدولة. فبالرغم من غياب التنظيم السياسي الرسمي المتمثل بالأحزاب السياسية والنقابات

(1) في الواقع، من نُقل إلى جزيرة (سانت هيلينا) هم عبد العزيز الشملان، وعبد الرحمن الباكر، وعبد علي العليوات فقط، وليس خمسة أفراد من الحركة الوطنية.

(2) لم يكن الأمر بسبب الضغط السياسي، بل لبراعة المحامي البحريني الذي دافع عن قضية هؤلاء في المحاكم البريطانية، عن طريق البحث في ثغرات القوانين البريطانية بشأن حالة اعتقال هؤلاء الثلاثة، وقد نجح في ذلك.

العمالية، استطاعت الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة أن تحرك قطاعاً كبيراً من المجتمع البحريني للمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية. كما استطاعت تعبئة المعارضة وتحريكها سلباً لا إيجاباً، ولعل السبب في ذلك يكمن في أن وحدة الأهداف والمطالب لا تترجم تلقائياً إلى وحدة في التنظيم والعمل الجماعي المنظم، فتصلب المعارضة خلال المفاوضات مع الحكم ناتج عن تناقضاتها الداخلية في التنظيم أكثر من التزاماتها بالمبادئ السياسية أو المعتقدات الإيديولوجية الموحدة. ولهذا السبب، لم تستطع قيادة المعارضة، خلال سنتين من الزمن، من تحويل التعاطف الشعبي معها إلى تنظيم سياسي موحد وفعال عن طريق تدريج السلطات، والصلاحيات، والنظم الهرمية البيروقراطية، فبقيت التنظيمات التقليدية القائمة على النفوذ الشخصي تعمل ضمن المعارضة وكأنها وحدات مستقلة عن بعضها البعض، وهذا ما عبرنا عنه بلفظة «شبكة» أو «حلقة» اجتماعية.

إن وحدة الهدف والمطالب قد وسعت دائرة التعاون بين فصائل المعارضة، ولكن تجزؤ التنظيم وتشتته أفقدها القدرة على التنسيق بين هذه الفصائل. فالتعاون الموسع فرض على المعارضة سياسة الرفض وعدم التنسيق، مما أوقعها في سلسلة من الإضرابات والتظاهرات التي أنهكت قواها – كالنار تأكل بعضها. وهنا تأتي أهمية التنظيم الهرمي للعمل السياسي، فهو بقدر ما يؤكد على التعاون يفرض التنسيق فرضاً. فمن الملاحظ، بالنسبة لنشاط المعارضة في البحرين، أنه كان باستطاعة كل فريق من فرقائها المتعددة والمتنوعة أن يجرّ قيادة المعارضة إلى تبني سياسات وأعمال ومسؤوليات لم يريدوها، أو لم يكونوا على استعداد للقيام بها. وهكذا، وجدت المعارضة نفسها مسؤولة عن وظائف إدارية، وسياسية، وأمنية لم تكن مهيَّأة لها، ولم يكن عندها المؤسسات المختصة لأداء هذه الوظائف. زد إلى هذا، أن هذه المسؤوليات والوظائف، التي أخذت تتراكم على المعارضة، شتتت المجهود وزادت من حدة التناقضات الداخلية المتغلغلة في جسم المعارضة. إذ لو تيسر للمعارضة التنظيم الهرمي لاستطاعت أن تتعامل مع الحكم بإيجابية أكثر، أي أن ترضى بالقليل لتنال الكثير، ولكن رفضت المعارضة كل التنازلات التي اقترحها الحكم، فخسرت المعركة(*).

يظهر جلياً مما تقدم، أن المعارضة نجحت في تعبئة الجماهير للعمل السياسي ولكنها فشلت في تحويل هذه التعبئة إلى تنظيم سياسي مستديم، ولو نجحت في

(*) اتفق في هذا الرأي عضوان من الشبكة الأصلية ممن اشتركوا في «الهيئة» و«اللجنة».

ذلك لاستطاعت تغيير النظام السياسي برمته[1]. من هنا يبرز التساؤل عن مدى تمكن شبكة أو حلقة اجتماعية، خلال فترة قصيرة من الزمن، تحويل التأييد السياسي المبني على أساس العلاقات والروابط الشخصية إلى تنظيم سياسي بيروقراطي مستديم؟ الجواب على هذا السؤال واضح بالنفي، فيما لو اتخذنا أحداث البحرين مثالاً على ذلك، فالأثر الوحيد الذي بقي من أحداث البحرين في منتصف الخمسينيات هو صندوق التعويضات التعاوني لتأمين السيارات، وهو الصندوق الذي شهد تأسيسه تحول الفتنة الطائفية إلى تحرك شعبي عام.

صحيح أن التحرك الشعبي لم يترك أثراً يذكر على صعيد العمل السياسي ولكنه أثّر، ولو تدريجياً، على مواقف آل خليفة من الحكم وعلى بنية الإدارة وتنظيمها. وأشرنا في الفصل الخامس إلى بعض هذه التأثيرات، وندرج فيما يلي بعض التأثيرات الأخرى بسبب احتجاج المعارضة الدائم على وضع شيوخ آل خليفة غير المتعلمين في مناصب عليا في الدولة والحكم، ويبدو أن العائلة الحاكمة، بعد الأحداث مباشرة، بدأت تتخلّى عن شعارها التقليدي «مجالسنا مدارسنا»، وأخذت تحث أبناءها العديدين على التحصيل العلمي في البحرين وخارجه، وفي الوقت نفسه، بدأ الحكم يعير الشباب المتعلم «المتحرر» اهتماماً خاصاً فاتحاً له أبواب التوظيف في الحكم، والإدارة، والخدمات الاجتماعية العامة، وأوكلت لبعض هؤلاء مناصب رفيعة في الجهاز التنفيذي. وقد أدرك الحكم أن التعاون مع بعض الفئات البارزة والقوة الجديدة أمر يقوي السلطة ولا يضعفها وتمّ، بالإضافة إلى ذلك، إدخال دوائر ومصالح جديدة في جهاز الحكم كدائرة العمل والشؤون الاجتماعية، كما تمّ إدخال قوانين مدنية حديثة كقانون العمل، والبلديات، والعلاقات العامة، وقانون الصحافة.

ومن جهة أخرى، تعلّم الحكم فن المناورة والتعامل مع التحركات الشعبية التي تستقطب القطاعات المختلفة في المجتمع، ففي عام 1956 فرض، ولأول مرة «نظام الطوارئ» في البحرين مما أتاح للحكومة حق اعتقال واستنطاق أي شخص متهم بالإخلال بالأمن. وطبق النظام نفسه على أثر الإضرابات العمالية والطلابية عام 1965 التي شلت البلاد لفترة ثلاثة أشهر، كما تمَّ استصدار قانون جديد يخول الحكومة «وضع الأنظمة والقوانين» التي تراها ضرورية للسلامة العامة والأمن[*]. والجدير بالذكر هنا، أن

(1) دائماً في قضية الحراك الوطني البحريني، يأتي التنظير السياسي سهلاً هكذا من قِبل الكُتاب البعيدين عن الواقع، لكن تطبيقه على الأرض في ظل تحكم سلطة قبلية عشائرية تعيش دائماً حالة الفتح لهذه الجزر، وعبودية الآخر الذي تمّ السيطرة على أرضه؛ ليس بالأمر السهل، كما هو الحال في تعامل الحركات الوطنية مع الأنظمة الدكتاتورية في أوروبا سابقاً.

(*) مقتبسة من نخلة (1976: 136).

المناقشات التي أثيرت حول قانون أمن الدولة سنة 1975 في المجلس الوطني هي التي أدت إلى حل المجلس بعد سنتين من تأسيسه.

تبين تجربة البحرين بأن الحكم المبني على القواعد القبلية قد يتبنى سياسات متنوعة تتعلق بالتطور، والتقدم، والإنماء ولكنه لا يساوم على أمرين أساسيين: (أ) قانون عقوبات موحد، (ب) ونظام للتمثيل الشعبي. فالقانون الموحد يضع الناس بمرتبة واحدة بِمَن فيهم أهل القبائل، الأمر الذي يضعف عصبية القبائل، وتماسكها، وتميزها عن غيرها من المجموعات البشرية. كما يزيل صفة التخصيص عن العرف القبلي، ويحصر سن وتطبيق القوانين بالمؤسسات العامة، وحق تشريعها بالإدارة الشعبية، أما العرف القبلي فيستمد شرعيته من التاريخ ومسلك الأجداد، لا من الإرادة الشعبية. وهنا يكمن موضع التناقض بين الحكم القبلي البنية وبين التحركات السياسية التي تطالب بالتمثيل إن على المستوى الوطني، أو على المستوى العمالي، أو النقابي. فالمؤسسات التمثيلية على المستوى الوطني تعبئ الناس سياسياً وتستقطب المعارضة وتقويها، كما سنبين ذلك في الفصل القادم. ولهذا السبب، حصر الحكم مبدأ التمثيل بمجموعات صغيرة في القرى، والأحياء، والنوادي، والجمعيات، الأمر الذي يؤدي، مباشرة أو مداورة، إلى شرذمة التجمعات السياسية والحد من قدرتها على التحرك. ويطبق هذا المبدأ على النوادي والجمعيات بقدر ما يطبق على انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1972 والمجلس الوطني في عام 1973، بحيث قسمت البحرين الصغيرة إلى عشرين دائرة انتخابية، ففاز أكثر النواب بأغلبية تتراوح بين 300 و500 صوت انتخابي لا أكثر.

وبسبب غياب الأحزاب السياسية والنقابات العمالية الموسعة العريضة، أخذ البحرينيون يبنون النوادي والمآتم وينشئون الجمعيات المهنية المختصة. ولكن بالرغم من تشعب هذه المؤسسات الثقافية والرياضية، أو الخيرية والدينية، فإنه من الممكن تحريكها بشكل تضامني عن طريق الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة. غير أن هذا التحرك يبقى سلبي الاتجاه، كما أثبتنا ذلك في هذا الفصل. وهنا تكمن مشكلة شرعية السلطة في البحرين: التعاون بين فرقاء المعارضة سلبي لعدم وجود الانسجام التنظيمي والعقائدي بين الفصائل الرافضة للحكم، والانسجام الذي لا يأتي إلّا عن طريق العمل السياسي الموسّع عبر مؤسسات تمثيلية منظمة تنظيماً هرمياً، وهذه بدورها ممنوعة. وهكذا تستمر دوّامة الشرعية بانتقال الكرة من فريق إلى آخر.

الفصل التاسع

شرعية السلطة:

تأسيس البرلمان وحلُّه

لـم تكـن مسـألة الشـرعية فـي البحريـن مطروحة قبـل إدخـال الإصلاحـات الإدارية في العشـرينيات، إذ كانـت مفاهيـم السـلطة وممارسـتها، ومفاهيـم السـلطان والنفـوذ، والقـوة والهيمنـة، كلهـا مرتبطـة بالتنظيـم القبلـي المتمثـل بالمجالـس القبليـة، وبالتنظيـم الدينـي المتمثـل بالمحاكـم الشـرعية. وكان القسـر (corsion) سـبيل الحكـم الشـرعي: فمـن ملـك السـلطان(power) للحفـاظ علـى سـيادة المجموعـة أو للسـيطرة علـى المصـادر الاقتصادية غنـم الحكـم وتحكـم بالقوم. وبعد الإصلاحات، أصبـح الفصل بين الأحكام الشـرعية والقوانين مـن جهـة، وسياسـة القسـر مـن الجهـة الثانيـة أمـراً مسـلماً بـه. واسـتخرجت القوانيـن مـن مصدريـن أساسـيين: أولاً، مـن القـرارات والإعلانـات التـي صـدرت عـن الحكـم خـلال مرحلـة الإصـلاح تمشـياً مـع بعض الأعراف السـائدة[1]، كمـا بحثنا ذلك في الفصليـن الرابع والخامس، وثانيـاً، مـن اسـتمزاج الإرادة الشـعبية وتطبيق مبـدأ التمثيل الذي اتبع فـي المجالس البلدية، ومجالـس الصحـة، والتعليـم، ومـن ثم فـي المجلـس التأسيسـي والمجلـس الوطني.

المعـروف أن المجلـس التأسيسـي أنشـئ سـنة 1972، بعـد نيـل البحريـن اسـتقلالها (1971)، لإقـرار الدسـتور الـذي تضمـن انتخـاب «مجلـس وطنـي»، وبالفعل انتخـب المجلس الوطنـي عـام 1973 لإضفـاء الصفـة الشـرعية علـى الحكـم. ولكـن مـا كاد المجلـس الوطنـي يؤسـس فـي سـنة 1973 حتـى حـلَّ فـي سـنة 1975. لمـاذا حـلّ المجلـس بعـد سـنتين مـن تأسيسـه؟ وفي غياب المجلس التشـريعي، أين تكمن شـرعية السـلطة؟ سـأجيب على هذين السـؤالين فـي هـذا الفصـل بشـيء مـن التفصيـل: فهمـا لـبّ مسـألة التفاعـل بيـن الدولـة والقبيلـة، ومـدى تطابـق أو تعـارض هاتيـن المؤسسـتين.

يجـب القـول، بـادئ ذي بـدء، أن التمثيـل الشـعبي فـي البحريـن لـم يكن متكاملاً منذ نشـأته فـي العشـرينيات، إن كان هـذا مـن ناحيـة المجالـس البلديـة، أو المجالـس الصحيـة، والتعليميـة، أو مـن ناحيـة المجلـس الوطنـي أو أية هيئة رسـمية أخـرى. وكان العـرف المتّبع فـي هـذه المجلـس الرسـمية يقضـي بانتخـاب نصـف الأعضـاء مـن قبـل الشـعب وبتعييـن

(1) الأحـرى هنـا القـول بأنهـا صـدرت عـن سـلطة الحمايـة البريطانيـة آنـذاك، لأنهـا هي مـن كان يحكـم البحرين فعليـاً باسـم الحمايـة، وإصلاحـات (ديلـي) أكبـر مثـل علـى مـن وضعها.

النصف الآخر من قبل الحكم، واتّبع هذا العرف في جميع المجالس الرسمية مع تفاوت في النسب ابتداءً من المجالس البلدية التي أنشئت في سنة 1919 وانتهاءً بالمجلس الوطني لعام 1973. وأنيطت رئاسة هذه المجالس كلها بعضو من الأعضاء المعينين، مما أعطى لهذا الفريق القدرة على اتخاذ القرار النهائي. هذا الترتيب في «المجالس الرسمية» كان دائماً يولّد الاحتكاك بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين، وكلما وصل الاحتكاك بين الفريقين إلى نقطة اللارجوع، يتدخل الحكم لفضّ الخلاف فيحلّ «المجلس» الذي أنشأه. وتستثنى، بالطبع، من هذه القاعدة النوادي، والمآتم، والجمعيات الخيرية التي لا تخضع إدارتها لإشراف رسمي مباشر. وهذه المؤسسات طوعية ويتّبع فيها النظام الديمقراطي، أي «الحكم» للأكثرية مع الاحتفاظ بحقوق الأقلية.

هذا الاحتكاك المستديم داخل المجالس شبه التمثيلية مردّه، من ناحية علم الأنثروبولوجيا السياسية، إلى تواجد تيارين متعارضين إيديولوجياً وسياسياً: تيار التنظيم القبلي، وتيار التنظيم المدني. يرى التنظيم الأول، المتمثل بالقطاع القبلي، أن شرعية الحكم تبنى على الأعراف، المكتسبة اكتساباً تاريخياً ولا تخضع، أو قل يجب ألا تخضع لإرادة التمثيل الشعبي، ويرى التنظيم الثاني المتمثل بالقطاع الريفي والمدني أن شرعية الحكم تبنى على الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل العام. فالفريق «القبلي» يمارس الحكم بفعل الحقوق والأعراف التاريخية المكتسبة[1]، والفريق المديني القروي يطالب بالمشاركة بالحكم عن طريق التمثيل. سأستعرض في هذا البحث قضية تأسيس البرلمان، وطرق عمله، والتكتلات السياسية التي ولّدها، ثم أخلص إلى تحليل الدوافع لحلّه، مؤكداً على أن هذا الإجراء مخرج منطقي لتعارض النظم العصبية القائمة على الأعراف مع النظم الدولية (من دولة) القائمة على التمثيل.

تأسيس البرلمان وبروز الكتل السياسية

في 16 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1971، أي بعد مضي أربعة أشهر على نيل الاستقلال، أصدر حاكم البحرين قانوناً يقضي بتأسيس مجلس وطني يرعى الشؤون التشريعية في البلاد. وتمشياً مع هذا القانون، أنشأ في 1 كانون الأول (ديسمبر) سنة

(1) المفترض أن يوضِّح الكاتب هنا، بأن الفريق القبلي يدّعي ممارسة الحكم بفعل الحقوق والأعراف التاريخية المكتسبة بعد غزوه للبحرين عام 1783، وليس قبل ذلك.

1972 «مجلساً تأسيسياً» مكوناً من 22 عضواً منتخباً ومن 8 أعضاء معينين، وقام هذا المجلس بعد سلسلة من المناقشات بإقرار دستور عام للبلاد يتضمن، فيما يتضمن، إنشاء مجلس وطني عام وطريقة تكوينه وانتخابه(*). وفي 7 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1973 انتخب «مجلس وطني» مؤلف من 30 عضواً، ومثّل الحكومة في هذا المجلس 14 وزيراً معينين، بمن فيهم رئيس الوزراء، وأعطي الحق لأعضاء الحكومة المعينين أن يمارسوا حق التصويت على القرارت كأي عضو من أعضاء المجلس المنتخب(**). والجدير بالذكر، أن الحكم عيّن بعض المرشحين الفاشلين في الانتخابات أعضاء في الوزارة للحفاظ على التوازن الطائفي والسياسي في الحكومة. وخلال الانتخابات وبعدها، برزت ثلاث كتل سياسية: كتلة الشعب، الكتلة الدينية، وتجمع الوسط المستقل. وكان لكل من هذه الكتل جذورها الاجتماعية، واتجاهاتها السياسية والإيديولوجية المتنوعة. سأتناول، أولاً، تكوّن كل كتلة على حدة مشدداً على جذورها الاجتماعية، ومواقفها السياسية، وطرق عملها، والتحالفات الحزبية التي قامت بها، ومن ثم أبحث في مواقفها من الحكم والتعاون أو التعارض معه، وأثر هذا التعاون أو التعارض على حلّ المجلس.

كتلة الشعب

تضم هذه الكتلة المرشحين أو النواب الذين ينتظمون أو يتعاطفون مع أحزاب عقائدية وحركات سياسية خارج البلاد. فهم جزء من كل. وتشمل هذه الكتلة الاشتراكيين، والشيوعيين، ومختلف حركات القوميين العرب وأخصها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج وعُمان. وبالرغم من تنوع هذه الأحزاب والحركات السياسية وتشعب اتجاهاتها، فإنها تتحد في إطارين أساسيين: (أ) تشابه الجذور الاجتماعية عند أعضائها (ب) ووحدة القضايا السياسية التي يعملون لها محلياً. فقد ناضل أعضاء هذه الكتلة، كل على طريقته الخاصة، من أجل حقوق العمال والحرفيين، ومن أجل إنشاء النقابات العمالية، وتحسين شروط العمل والأجور. كما ناضلوا من أجل إنشاء المؤسسات العامة لرعاية الحقوق السياسية والمدنية. وشارك عدد كبير منهم في الإضرابات العمالية والطلابية التي قامت في سنة 1965، فأوقُف البعض واعُتقل وسُجن البعض الآخر. وباستثناء عضو واحد في

(*) لمزيد من التفاصيل عن المرشحين والائتلافات في الجمعية الدستورية انظر نخلة (1976: الفصل 6 – الفصل 7).

(**) انظر ملحق الجريدة الرسمية عدد 1049 (1973)، وانتخاب الجمعية الوطنية (1973).

هـذه الكتلـة، فـإن الأعضـاء الباقيـن لا ينتمـون إلـى أسـر أو عائلات تقليديـة بارزة، بـل يأتون مـن جـذور اجتماعيـة عاديـة من السُّـنة والشـيعة سـكان مدينتي المحـرق والمنامـة. وهناك عـدد منهـم نـال بكـدّه وجدّه مسـتوى رفيعاً مـن التحصيل العلمـي، فمن أصـل ثمانية أعضاء فـي الكتلـة، هنـاك ثلاثـة محاميـن، اثنـان درسـا فـي موسـكو، وواحد فـي بغـداد، ودكتور في علـم الاجتمـاع تخـرج من السـويد، والباقون نالوا شـهادات ثانوية أو إعداديـة متنوعة. وخلال فتـرة الانتخابـات للمجلـس الوطنـي، كان المحامـون والدكتـور عاطلين عن العمـل، وكان أحد الباقيـن مدرسـاً، وأحدهـم كاتبـاً عاديـاً، وكان الاثنـان الآخـران مـن الباعـة الصغـار. هـذا مـع العلـم أن خمسـة مـن أصـل ثمانيـة كانـوا قد مارسـوا مهنـة التدريس فـي مرحلة مـن مراحل حياتهـم العمليـة. وفـي مـا يتعلق بانتماءاتهـم الحزبيـة، كان أربعة منهم من حركـة القوميين العـرب، واثنـان مـن الشـيوعيين، وواحد اشـتراكي، والآخـر بعثي. وباسـتثناء القومييـن العرب الذيـن يحظـون بتأييـد السُّـنة المدينييـن مـن أصحـاب الدخـل المحـدود، فـإن أعضـاء الكتلة يتمتعـون بتأييـد شـعبي متنـوع مـن مختلـف الطوائـف والمذاهـب. وقـد فـاز أحـد أعضـاء الكتلـة، وهـو شـيعي المذهـب، فـي دائـرة يغلـب عليهـا الطابـع السـني المدينـي. ونـادراً ما تحـدث هـذه الظاهـرة فـي البحريـن، فالاتجـاه السـائد هـو أن يحظى القائـد بتأييـد جماعته مـن مذهبـه. ولتزويـد القـارئ بصـورة واقعية عـن الخلفية الاجتماعيـة لأعضاء كتلة الشـعب، سـأعرض فـي البحـث الآتـي نشـأة عضـو من أعضائهـا، أحمد شـريدة- هو اسـم مسـتعار- مع التأكيـد علـى وضعـه الاقتصـادي والعملـي وعلى نشـاطاته السياسـية والعماليـة والطلابية.

أحمد شريدة

ولـد أحمـد فـي حـي قديـم مـن أحيـاء مدينـة المحـرق، وكان أبـوه سـماكاً متزوجـاً من امرأتيـن، لـه مـن الأولـى ثمانيـة أولاد ومـن الثانيـة ثلاثـة. أمـا أحمـد، وهو فـي أواخـر العقد الثالـث مـن العمـر، فتـزوج مرتيـن، وطلّـق زوجتـه الأولـى التـي أنجـب منهـا خمسـة أطفال، والثانيـة لـم تنجـب بعـد. لـه أخـوان وثمانـي أخـوات، يعمـل أحـد إخوته محاسـباً في شـركة بابكـو والآخـر كاتبـاً في الجمـارك، أما أخواته، فقـد تزوجت إحداهن من ابن عمهـا، والباقيات غيـر متزوجـات بعـد، حتـى عـام 1975 علـى الأقـل. تعمـل إحـدى أخواتـه كاتبـة، والأخـرى ممرضـة، وواحـدة عاطلـة عـن العمـل، وله أختـان ما زالتـا طالبتيـن، والباقيات الثـلاث ما زلن فـي سـن الطفولـة، عمـر أصغرهن سـنة واحدة.

مثله، كمثل العديد من أبناء طبقته الاجتماعية، لا يتمركز أبناء عائلته في محلة واحدة بل ينتشرون في عدة مستقرات في البحرين أو في مدن أخرى من الخليج العربي. أقرباؤه في البحرين محدودو العدد، إن كان هذا من جهة الأم أم من جهة الأب: له عم سماك، وخال شرطي، وأبناء عم اثنان متزوجان يعملان في وظائف متواضعة. كان أحمد أول من دخل المدرسة من بين جميع أفراد عائلته، وبعد أن أكمل الصفوف الابتدائية في المحرق انتقل إلى المنامة وأكمل دروسه الثانوية هناك.

أثناء دراسته الثانوية في المنامة، أنشأ أحمد نادياً في الحي الذي يعيش فيه اسمه «نادي السلام الثقافي والرياضي»، وأصبح رئيساً له. وفي منتصف الخمسينيات، نشط بعض أعضاء هذا النادي وتطوعوا بتنظيم «الكشافة» الذي أسسته المعارضة في حزيران (يونيو)، سنة 1956، بعد حادثة مبنى البلدية الآنفة الذكر. وفوراً بعد تخرجه من المدرسة الثانوية لعام 1956 – 1957، التحق بشركة بابكو حيث درّس العمال الأميين اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والجغرافيا، ممّا أتاح له فرصة التعرّف على مشاكل العمال، وآلامهم، وآمالهم. وبعد سنتين من مزاولة التدريس، أرسلته الشركة على نفقتها الخاصة إلى لندن ليتخصص في إدارة الأعمال في أحد معاهدها المعروفة، غير أن أحمد عاد إلى البحرين قبل إكمال دروسه، فقد مل، كما يقول هو: «جو لندن البارد»، ودغدغه حنين العودة إلى الوطن وخاصة شوقه لأمه. وفي عام 1961، استأنف عمله في شركة بابكو مدرساً لمادتي المحاسبة، والتجارة وبعد سنتين، أي في عام 1963، سُرِّح من عمله في الشركة بحجة تأخره أسبوعين عن العمل بعد انتهاء إجازته الرسمية التي قضاها في القاهرة. ولكنه يعتقد أنه سُرّح عن العمل بسبب نشاطه السري مع العمال، حيث كان دائماً يشجعهم على المطالبة بحقوقهم والوقوف يداً واحدة موحدة ضد أرباب العمل.

وبعد تسريحه من شركة بابكو، التحق بشركة البترول البريطانية مزاولاً مهنته الجديدة ضبط الحسابات والتدقيق بها، وبقي في هذه الشركة حتى سنة 1965 عندما أودع السجن لانتمائه لحركة القوميين العرب. هو يقول في هذا المجال، إنه لم يكن له دور بارز في الإضراب العمالي – الطلابي الذي قام سنة 1965، إنما أودع السجن بسبب معتقداته ونشاطاته «التحررية»، وبسبب «قانون الطوارئ» الذي يجيز للحكم أن يعتقل كل من يُشكّل خطراً على الأمن الوطني. وبعد خروجه من السجن سنة 1967، لم يتمكن من إيجاد عمل له في البحرين، فهاجر إلى دولة قطر وبقي هناك حتى عام 1968 وعاد بعدها إلى البحرين ليعمل محاسباً في الشركة الإفريقية، ثم انتقل سنة 1969 إلى

صندوق التعويضات التعاوني وبقي فيه حتى عام 1970. وفي هذا العام، التحق بشركة تأمين أجنبية للسيارات وأصبح مديراً لها، وبقي في هذه الوظيفة حتى عام 1973 عندما انتخب عضواً في المجلس الوطني.

صحيح أن هذا التأرجح في العمل لم يكسب أحمد مكانة اقتصادية مستقرة، إنما أتاح له فرصة التعرّف على مشارب متنوعة من الناس في مختلف القطاعات والمدن. وكما أكسبه سجنه عام 1965 لقب «مجاهد»، كذلك أكسبه تأسيسه لناديين في المحرق، نادي السلام ونادي الهلال، صفات قيادية على المستوى المحلي. ترأس الناديين، الأول في أواخر الخمسينيات والثاني في أواسط الستينيات، وكلاهما موجود في حي «المحطة» الذي ولد فيه، وترعرع، وتزوج، وعاش، وهو الحي نفسه الذي شكّل دائرة انتخابية مستقلة في انتخابات المجلس الوطني لعام 1973. والمعروف أن الدوائر الانتخابية في البحرين خلال هذه الانتخابات كانت صغيرة جداً، يتراوح عددها بين 300 صوت على الأقل و1.000 صوت على الأكثر. وتتألف دائرة «المحطة» (الستيشن) بأغلبيتها الساحقة من العائلات ذوات الدخل المحدود من أصحاب الحرف والوظائف الصغيرة. هذه الفئات، التي أصبح أحمد بالنسبة لها رمزاً للنجاح والعصامية. فهو المتعلم الذي لم ينكر أصله ولم يستكبر على معارفه، بقي على ما هو بالرغم من ذهابه إلى لندن ومتابعة دروسه فيها، وبالرغم من توليه منصب مدير شركة بكاملها في البحرين. ويجب التنويه، في هذا السياق، أن التجار الأربعة الأغنياء في الحي هم الوحيدون الذين لم يدلوا بأصواتهم لأحمد.

هكذا كان وضع أحمد في دائرته الانتخابية خلال الانتخابات الأولى للمجلس التأسيسي سنة 1972، غير أن الجبهة التي ينتمي إليها كانت قد أعلنت مقاطعتها لهذه الانتخابات احتجاجاً على «قانون أمن الدولة»، الذي بموجبه قامت الحكومة باستجواب واعتقال عدد من مرشحي كتلة الشعب، بمن فيهم أحمد، بتهمة انتمائهم إلى أحزاب ممنوعة. وفشلت مقاطعة الانتخابات شعبياً، إذ بلغت نسبة التصويت بين 80%و90% من مجموع أصوات الناخبين، وهي نسبة عالية جداً إذا ما قورنت بأية ديمقراطية في العالم. وبسبب فشلها في انتخابات المجلس التأسيسي لسنة 1972، قررت الكتلة خوض الانتخابات للمجلس الوطني لسنة 1973 بأي ثمن. فوضعت الكتلة برنامج عمل موحد وعام، وأخذت تعمل على أساسه؛ وشمل هذا البرنامج فيما شمل دعم حق العمال في تنظيم النقابات، حق المرأة في التصويت، تعليق قانون أمن الدولة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وتُرك لمرشحين الكتلة حرية التصرف بالتفاصيل المتعلقة بهذا البرنامج، على أن يأخذ كل منهم وضع دائرته الانتخابية بعين الاعتبار.

اعتمد أحمد في عمله الانتخابي على تأييد معارفه من الجيران والأقارب، كما اعتمد على «رفاق الطريق»، وهم شلة صغيرة من الشباب الذين عملوا معه طيلة حياته السياسية في النوادي والتجمعات الحزبية. وبالإضافة إلى ذلك، تحالف أحمد مع مرشح آخر، وكان هذا تاجراً ومن القوميين العرب الذين سجنوا لانتمائهم الحزبي. وقد عمل الاثنان سوياً في الانتخابات، وزارا كل عائلة بمفردها طالبين تأييدها. وبالفعل، فاز في الانتخابات.

من الواضح أن أحمد لم يفز في الانتخابات بفعل انتمائه إلى عائلة بارزة، ولا بفعل قدرته على توظيف الآخرين أو التوسط لهم أمام السلطة، ويصح هذا القول على أعضاء الكتلة برمتها، فهم أنفسهم لم يتمكنوا من إيجاد عمل بسهولة. وكغيره من أعضاء كتلة الشعب، تمكنوا من الفوز عن طريق العمل السياسي شبه المنظّم والمرتبط بالأحزاب السياسية، والنوادي الرياضية، والثقافية، وعن طريق تبني مطالب شعبية «تقدمية» كتأسيس النقابات العمالية، وحق المرأة بالتصويت، وغيرها من المطالب التي تحظى بتأييد وعطف الكثيرين من أصحاب المداخيل المحدودة ممن نالوا بعض التحصيل العلمي. كان العمال والطلاب أكثر المتحمسين لتأييد مرشحي الكتلة، طبعاً مع اختلاف الأسباب والعوامل: أيّد الطلاب مرشحي الكتلة بسبب انتماءاتهم الحزبية، والمعروف أن الأحزاب العقائدية، أياً تكن هذه الأحزاب، تحظى بتأييد طلابي أكثر من أي قطاع آخر. ولعل السبب في ذلك هو ميل الطلاب للتفكير الإيديولوجي الصرف، وتمسكهم بالرباط الأخوي الذي تؤمنه الأحزاب خارج نطاق العائلة والحي. أما التأييد العمالي للكتلة، فكان مبنياً على أساس المصلحة السياسية والاقتصادية، إذ إن الكتلة هي الفريق السياسي الوحيد الذي تبنى موقفاً واضحاً وصريحاً بالنسبة لمطالب العمال وشروط العمل.

هذا لا يعني بالطبع أن التأييد الطلابي والعمالي للكتلة كان شاملاً، فقد حظي أعضاء الكتلة بتأييد حوالي خمس القطاع العمالي في البحرين بما فيه أصحاب المعاشات المحدودة والذي يكوِّن حوالي 70% من مجمع القوى العاملة. ومن الملاحظ ، أن الانتماء والدعم العمالي للأحزاب السياسية العاملة في البحرين، أياً تكن هذه الأحزاب، بدأ يخف منذ السبعينيات. فبدلاً من تحزب العمال، أخذ يظهر على مسرح السياسة في البحرين تياران: تيار حزبي يقوم بأغلبيته على الانتماءات الطلابية، وتيار عمالي يقوم بأغلبيته على المطالبة بتحسين شروط العمل في الشركات والمؤسسات الخاصة، كل على حدة(*). ولم تظهر من ذلك الحين أية محاولة للقيام بتحرك شعبي عام كالذي قام في منتصف الخمسينيات.

(*) لمزيد من التفاصيل عن إضرابات الشركات انظر نخلة (1976: 80 – 82).

هناك عوامل عديدة منها داخلية ومنها خارجية، مسؤولة عن تقلص اهتمام القطاع العمالي بالأحزاب العقائدية والتحزب السياسي، الأمر الذي حدّ من قدرة المعارضة على التحرك الشامل الواسع. ومن أبرز هذه العوامل الخارجية تحول الحركات العروبية نفسها من الاهتمام بقضايا الوحدة إلى الاهتمام بقضايا التنمية والإنماء كل في دولته ، وبالطبع، لم يساعد انقسام الحركات العربية العروبية على نفسها في تقوية التحزب العروبي (أستعمل لفظة عروبي هنا بمعنى القومية العربية)، لا في داخل هذه البلدان ولا في خارجها. وكان لوفاة الرئيس عبد الناصر، وهو المحرك الأول للتعاطف العربي، وانقسام أحزاب البعث على نفسها؛ أثر سلبي على العمل القومي في البحرين وخارجه. وهنا يجب التأكيد على أن التحرك القومي العربي هو الذي يشكل العمود الفقري للمعارضة والاستقطاب المعارض في جميع البلدان العربية كافة بما فيها البحرين.

وفيما كانت هذه العوامل الخارجية تعمل ببطء لإضعاف التحرك الحزبي العروبي في البحرين، بدأت في الوقت نفسه عوامل داخلية أخرى تتجمع لشلِّ قدرة العمال على التحرك الشامل الموسع. وتشمل هذه العوامل الأمور التالية: (1) تدفق العمال الأجانب إلى البحرين بكثرة هائلة خصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973،(2) تولي دائرة العمل والعمال في وزارة الشؤون الاجتماعية أمر فضِّ الخلافات بين العمال وأرباب العمل لما فيه، في أكثر الأحيان، مصلحة العمال، (3) دخول عدد وافر من «المجاهدين» و«المتحررين» والمعارضين البحرينيين القدماء في سلك الإدارة العامة وتولي هؤلاء وظائف حساسة في الدولة، خصوصاً بعد الاستقلال.

بالنسبة للعمال الأجانب، فقد أصبحوا يشكّلون في منتصف السبعينيات أكثر من 60% من جسم القوى العاملة في البلاد، الأمر الذي أضعف من قدرة العمال الوطنيين على التحرك المعارض. انتزع هذا التدفق الهائل للعمال الأجانب من العمال المحليين وسيلة الضغط على أرباب العمل، كما انتزع منهم القدرة على إثارة المآسي العمالية في وجه الحكم. فالمعروف أن العامل الأجنبي يرضى بالقليل ولا يطالب بالكثير، إضافة إلى أنهم أي العمال الأجانب، أغرقوا سوق العمل بالمهارات والحرف الصغيرة التي تشكل عادة لُب التحرك العمالي. وهكذا، بدأ العمال الوطنيون، تدريجياً، بتسربون من قطاع العمل الإنتاجي إلى قطاع الخدمات، والوظائف الحكومية، والمشاريع الخاصة التي صعب ضبطها وتنظيمها وبالتالي توجيهها سياسياً.

وخلال فترة وجيزة من الزمن، أصبح أرباب العمل هم المسؤولون عن أوضاع العمال

بـدلاً مـن الحكومـة، إذ أصبحـت الحكومـة حكمـاً بيـن الفريقيـن وفقـدت دورهـا السـابق كفريـق أو طـرف فـي العمـل. وأفضـل شـاهد علـى هـذا القـول، هـو أن مكتـب العلاقـات العماليـة فـي وزارة الشـؤون الاجتماعيـة اسـتطاع فـي عـام 1974 – 1975 أن يحسـم أمـر مـا يعـادل 22 «حالـة إضـراب» قامـت بيـن العمـال وأربـاب العمـل، وهـذا مـا لـم يكـن ممكنـاً أن يقـوم فـي منتصـف الخمسـينيات، حيـن كانـت الحكومـة ذاتها الموظـف الأول فـي البلاد. ثم إن تدفـق العمـال الأجانـب ونيل البحرين اسـتقلالها في أوائل السـبعينيات فـرض على الحكم بنـاء بيروقراطيـة موسـعة تهتـم باتسـاع العمـل الاقتصـادي وتشـعبه، كمـا تهتـم بمؤسسـات الدولـة الحديثـة. وهكـذا أصبـح عـدد الموظفيـن فـي سـنة 1975 حوالـي 14 ألـف شـخص، 4 آلاف منهـم فـي الجيـش، والشـرطة، وقـوات الأمـن، والباقـي فـي الإدارة المدنيـة. وهـذا يعنـي، أن موظفـي الحكومـة فـي البحرين يبلغون حوالـي ربع (1/4) مجمـوع القوى الوطنية العاملـة فـي البلاد.

وفـي الوقـت نفسـه، درجـت حكومـة الاسـتقلال فـي البحريـن نـزولاً عنـد رغبـة رئيـس مجلـس الـوزراء، علـى توظيـف عـدد كبيـر من قـادة المعارضـة السـابقة أو مـن المتعاطفين معهـا مـن ذوي المهـن المختصـة ومـن خريجـي الجامعـات، وكان نتيجـة هـذا الامتصـاص الرسـمي أن ضعـف التحـرك الحزبـي المعارض فـي البلاد. وبالفعـل، عيّن أحد قـادة المعارضة السـابقين رئيسـاً للمجلـس الوطنـي قبـل حلّـه فـي سـنة 1975، كمـا عيّـن معـارض آخـر سـفيراً فـي مصـر، وعيّـن الكثيـر فـي مناصـب حكوميـة عاليـة. وهـذا مـا جعـل أحـد محدثيَّ يقـول: «المعارضـة طريـق المناصـب» وهكـذا تحـول عضـوان من كتلة الشـعب، بعـد فوزهما بالانتخابـات، مـن معـارض إلـى مؤيـد، وعلى الأخص بعـد أن أصبحا مـن أصحاب «الـوكالات».

الكتلة الدينية

بخـلاف كتلـة الشـعب التـي تألفـت مـن مجموعـة أحـزاب عقائديـة كانـت تعمـل في البحريـن منـذ وقـت طويل، أخـذت الكتلـة الدينية تبرز أثنـاء الانتخابات للمجلس التأسيسـي والمجلـس الوطنـي تباعـاً فـي سـنة 1972 وسـنة 1973. الكتلـة الدينية ظاهرة شـيعية ريفية صرفـة: فأعضاؤهـا السـتة الذيـن فـازوا بالانتخابـات كانـوا يمثلـون دوائـر شـيعية فـي القرى، وكان مـن بيـن السـتة اثنـان قضـاة شـرع، وواحـد صحافي، وواحـد ملّا، وكان الاثنـان الآخران يمارسـان مهنـة التدريـس فـي المـدارس الابتدائيـة فـي الريـف. وكان قـد مـارس خمسـة من أصـل سـتة مهنـة التدريـس فـي القرى الشـيعية خـلال حياتهم المهنيـة، مما أتـاح لهم فرصة

التعرّف على الطلاب وأهاليهم عن كثب. وكان القاضيان، والملّا، والصحافيّ قد تخرجوا من المعهد الديني[1] الشيعي في النجف (العراق)، وتخرج المدرسان من المدرسة الثانوية في المنامة البحرين.

تختلف الكتلة الدينية عن كتلة الشعب والوسط اختلافاً جذرياً بالنسبة إلى القاعدة الشعبية التي تؤيدها: ما من عضو في هذه الكتلة استطاع الفوز بالانتخابات نتيجة لنفوذه الشخصي، إنما فاز بفضل الإيحاء الذي مارسته الجهات الدينية العليا في هذا السبيل، هذه الجهات التي لم تكن ترغب في الانغماس بالسياسة مباشرة. وفي هذا المجال، كان تصرف الكتلة الدينية شبيهاً جداً بتصرف العائلة الحاكمة التي ترفض إخضاع سلطتها وسلطانها لإرادة الانتخابات الشعبية، فالمرشح الوحيد من آل خليفة الذي خاض الانتخابات عن دائرة الرفاع وفاز سُمي بعد فوزه «الشيخ الأحمر»، تنويهاً بميوله اليسارية وهو البعيد عنها بعد السماء عن الأرض. فالبحث في ميوله غير مهم، المهم هو أنه أخضع سلطته وسلطانه التاريخيين لإرادة شعبية، الانتخابات، وهذا يناقض منظومة القبيلة وأعرافها. إن شأن آل خليفة، في هذا المجال، شأن العائلات الحاكمة كلها في الخليج والجزيرة الذين يرون أن السلطة وممارستها أمور ثابتة موروثة ومكتسبة تاريخياً بالنسبة إلى الأعراف والتقاليد، ولا تمنح أو تؤخذ عن طريق التشريع الانتخابي. فالسلطة، في هذا المفهوم، شأن يعلو عن السياسة ولا تخضع للتصويت، بل هي حق تاريخي.

وكما لا تخضع السلطة للتمثيل الشعبي حسب المنظومة القبلية، هكذا هي حسب المنظومة الدينية. فالسلطة في الدين تقوم على أساس معرفة الشرائع الإلهية، والشرائع فوق السياسة والتسييس، الشرائع للناس كلهم بغض النظر عن مصالحهم الآنية. فهي، أي الشرائع، لا يمكن مبدئياً على كل حال، أن تسيّس أو تتخذ أشكالاً حزبية. هذا مع العلم، أن بعض الأمور والممارسات «الدينية» أصبحت في السبعينيات، وبفعل التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والخلقية، موضع نقاش وجدل في البحرين. وهنا يجب الفصل بين «المتدين» و«الديني»، فالمتديّن هو الشخص الذي يعبد ربه ويمارس النظم والشرائع الدينية إيماناً منه بها. والتدين موقف شخصي تجاه الأمور والممارسات الدينية، أما «الديني» فهو الذي يحاول فرض التدين على الآخرين إما بالإقناع، أو بالقسر، أو بكليهما معاً، وعندها يصبح فعل التدين عملاً سياسياً. وهكذا حاولت السلطات الدينية الشيعية العليا في البحرين التوفيق بين محاولة إخضاع الشرع الإلهي للإرادة الشعبية عن طريق

(1) لا تسمى مواقع الدراسة الدينية الشيعية في النجف، وقم، وغيرها بالمعاهد، بل هي (حوزات دينية).

الانتخاب، وبين المدّ الديني الذي سيّس بعض الأمور والممارسات الدينية، بأن دعمت ترشيح الدينيين من الصف الثاني، وفاز منهم ستة نواب.

تبنت الكتلة الدينية خلال الانتخابات برنامج عمل موسع شمل، فيما شمل، دعم النقابات العمالية ومطالب العمال، وتحريم بيع الخمور، وفصل الذكور عن الإناث في التعليم العالي أي في كلية الخليج الصناعية، أسوة بفصله في المدارس الابتدائية والثانوية الرسمية. كما دعت إلى عدم إشراك المرأة في الحياة العامة كالنوادي والجمعيات المختلطة، وإلى تجنب العمل في المؤسسات الاقتصادية والوظائف التي تجمع بين الجنسين، وإلى منع الطبيب الذكر معالجة المرأة المريضة، وغير ذلك من الممارسات الأخرى التي لا تتماشى مع الأعراف الدينية. وسأعرض فيما يلي مثالاً حيوياً عن طريقة عمل الكتلة الدينية ونوعية أعضائها بالحديث عن علي قاسم[1] وهو اسم مستعار لأحد أعضاء الكتلة.

علي قاسم

ولد علي قاسم سنة 1943 في قرية الدراز لأب سمّاك لا ينتمي إلى أي من العائلات البارزة في القرية، وكانت قرية الدراز وقرية البديع تُشكّل دائرة انتخابية واحدة خلال انتخابات المجلس التأسيسي والوطني. لعلي أخوان، عبد الله ومهدي، استطاعا بفضل كدّهما وجهدهما أن يحققا نجاحاً لا بأس به في الحياة الاقتصادية. بدأ الأخوان حياتهما العملية كعمال أجرة في الزراعة، ثم أصبحا خلال عقدين من الزمن من أصحاب المتاجر الصغيرة في مدينة المنامة. في أواخر الأربعينيات، ترك عبد الله ومهدي عملهما في الزراعة: التحق عبد الله كبائع بمتجر يملكه أحد أفراد عائلة مرهون في المنامة، وأصبح مهدي فرّاشاً في مدرسة البديع الابتدائية معززاً دخله الشهري بصيد الأسماك في المصائد (الحضور). وبعد بضع سنوات، استطاع عبد الله أن يجمع قليلاً من الرأسمال ليفتح لنفسه دكاناً صغيراً، وفي نهاية الخمسينيات وبعد نجاح ملحوظ، انضم إليه أخوه مهدي وأخذا يعملان سوياً. وخلال فترة وجيزة، أصبحت أحوالهما المادية أفضل بكثير مما كانت عليه سابقاً، وأصبحا من العصاميين الذين عرفوا كيف يستفيدون من الأوضاع الاقتصادية المستجدة في البلاد.

(1) هو الشيخ عيسى أحمد قاسم، ولا داعي للاسم المستعار هنا، لأن عمله معروف وليس سرياً، وقد ولد عام 1941م.، وليس 1943.

وفي هذه الأثناء، كان علي قد التحق بمدرسة البديع الابتدائية حيث اشتهر بذكائه ومقدرته بين الطلاب، كان يحتل باستمرار الدرجة الأولى في الصف. وبعد إكماله الصفوف الابتدائية في البديع، التحق بمساعدة أخويه بالمدرسة الثانوية في المنامة، وبعد تخرجه منها، أخذ يزاول مهنة التعليم في مدرسة البديع نفسها حيث لمع نجمه في الماضي، وبقي في منصبه هذا حتى بداية الستينيات. وبينما كان علي يدرّس في البديع، التحق بمدرسة ليلية في حي النعيم في المنامة من أجل دراسة الفقه الإسلامي على يد قاضي شرع معروف من التابعية العراقية. وبعد سنتين ترك التدريس وذهب إلى النجف ليكمل دراسته الدينية في كلية الشريعة الجعفرية. وبقي في النجف أربع سنوات، عاد من بعدها إلى البحرين ليزاول مهنة التدريس مرة أخرى في إعدادية قرية الخميس الرسمية لمدة سنتين. ومن بعدها عاد إلى النجف ثانية ليتابع دروسه الدينية، حيث التقى هناك بثلاثة طلاب آخرين من البحرين هم عبد الله المدني، وعباس الريس، وعبد الأمير الجمري، الذين كانوا يتابعون دراساتهم الدينية في الفقه، واللغة، والتاريخ. والجدير بالذكر، أن الأربعة من جيل واحد تقريباً وكانوا يعرفون بعضهم معرفة جيدة قبل ذهابهم إلى النجف، إما كزملاء بالمدرسة أو كمدرسين في وزارة التربية. وكان علي وعباس الريس «رفاق طفولة» يسكنون الحي نفسه في قرية الدراز.

وحدث في الستينيات أن انتشرت النوادي الثقافية والرياضية في القرى الشيعية في البحرين انتشاراً لم يسبق له مثيل، وكانت نشاطات هذه النوادي تشمل، بالإضافة إلى الألعاب الرياضية، وجرائد الحائط، والمسرحيات، والتلفزيون، وغيرها من النشاطات الثقافية التي تدعو إلى مشاركة الفتيات. وكنا قد أشرنا في الفصل السابع إلى أن هذه النشاطات في النوادي كانت تقلِّص من نفوذ رجال الدين والسلطة الدينية، وأن مبدأ «التقليد» عند الشيعة قد يجعل من الأعراف، والمسالك، والممارسات، أياً تكن مضامينها، مفاهيم دينية ترتبط بوحدة الدين والخلاص. وهكذا، برز في القرى الشيعية، على الأخص في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، تياران متعارضان: تيار ديني وتيار «تقدمي»، وكان التيار الديني، وما يزال، يدعو إلى التمسك بالتقاليد والأعراف الدينية، وهنا يصعب الفصل بين الدين والدنيا، ونبذ البدع، ووسائل التفاعل الاجتماعي وعلى الأخص تلك التي تستوجب الاختلاط بين الرجال والنساء كالمسرحيات، والتجمعات الثقافية، والتلفزيون، والمدارس المختلطة، وغيرها. أما التيار «التقدمي» فكان يدعو إلى تبني «العصرنة» شرط أن تأتي منسجمة مع التراث، وإلى «التجديد» شرط أن «يحافظ على

القيم الأساسية لا على القشور»، معتبراً التلفزيون، والنوادي، والنشاطات المختلطة أموراً بريئة تقرها التقاليد ويؤيدها التراث الحضاري. وتركزت القاعدة الشعبية عند «الدينيين» في التجمعات العائلية، والمآتم، وفي قطاعات المهن الحرفية، وصغار الباعة، كما تركزت عند «التقدميين» في النوادي، والجمعيات، والمدارس، وفي قطاع المثقفين، والموظفين، وأصحاب المهن.

وبعد إعلان الحكم عن إنشاء مجلس تأسيسي ومجلس وطني، ودُعيَ إلى انتخابات عامة في البلاد، بدأ هذان التياران يتحولان إلى تكتلات سياسية تنافس بعضها بعضاً على مراكز السلطة والنفوذ. وكما أشرنا إلى ذلك في مكان آخر من هذا الفصل، لم يكن للكتلة الدينية أي تنظيم سياسي واضح قبل الإعلان عن إنشاء المجالس التمثيلية في البلاد. وهكذا، بدأ الدينيون، بقيادة قاضي شرع معروف في المحكمة الجعفرية، يجمعون القوى المشتتة وينظّمون وجودها تنظيماً سياسياً، وفي هذا السبيل، حاولوا إنشاء جمعية إسلامية في أواخر الستينيات وفشلت المحاولة، كما أشرنا إلى ذلك في مكانه. غير أنه في عام 1972، أي قبل انتخابات المجلس الوطني بقليل، سمحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإنشاء هذه الجمعية شرط أن تقتصر عضويتها ونشاطاتها على قرية الدراز دون غيرها من القرى الشيعية، وهكذا كان، فلا عجب إذن أن نرى الصراع بين «الدينيين»و«التقدميين» على أشده في هذه الدائرة الانتخابية.

صحيح أن «الدينيين» لم يكونوا منظمين في تكتل سياسي قبل الانتخابات، ولكنهم استطاعوا أن ينشئوا هذا التكتل بسرعة وفعالية تثيران الدهشة، ولعل نجاحهم هذا يكمن في التنظيم الديني الموجود سلفاً عند الشيعة والذي تحدثنا عنه بإسهاب في الفصل الثالث. وخلال الانتخابات، ما كان على هؤلاء إلا أن ينقلوا تنظيمهم من ميادين التفاعل الديني إلى ميادين التفاعل السياسي. ففعلوا ذلك مسجلين انتصاراً لا يستهان به. وبالفعل كانت الكتلة الدينية عشية الانتخابات أشدّ تنظيماً من كتلة الشعب التي جمعتها المعارضة وفرقتها التنظيمات المتعددة.

كان رصيد التقدميين في صفوف الناخبين قوياً بسبب تحليهم بالعلم، والثقافة، والعصرنة، والتجاوب الفعال مع الحديث والجديد، فهم رجال عصاميون، بنوا أنفسهم «بعرق الجبين»، بالجدِّ، والكدِّ، والعمل الدؤوب المتواصل. ولهذا السبب، انبرى الدينيون لهم يقارعونهم الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان، فشكلوا لائحة من المتعلمين والمثقفين

ممـن مارسـوا التدريـس، كغيرهـم مـن التقدميين، فـي المـدارس الرسـمية المختلفـة. وقـد شـملت لائحـة الدينييـن الطـلاب الأربعـة الذيـن كانـوا يدرسـون الفقـه والتعاليـم الدينية في النجـف، وهـذا بحـدٍّ ذاتـه إشـارة واضحـة إلـى محاولـة «الدينيين» اسـتمالة الناخبين وكسـب أصواتهـم عـن طريـق ترشـيح «مثقفيهـم» كبديـل «لمثقفـي» التيـار التقدمي.

فـي دائـرة الـدراز والبديـع الانتخابيـة، تبنـى الدينيون ترشـيح علي قاسـم، أحد مؤسسـي الجمعيـة الإسـلامية، وأيدهـم بذلـك آل شـهاب، العائلـة التقليدية فـي القرية، وهكذا اسـتطاع علـي أن يجمـع نقيضـي الجديـد والقديـم معـاً. فهـو الوجـه الجديـد الـذي خـرج مـن صفوف الشـعب، صاحـب الجـذور الاجتماعيـة المتواضعـة، ولكنـه في الوقت نفسـه، هـو الداعي إلى التمسـك بالأعـراف والتقاليـد. وعندما تبنى الدينيون ترشـيح علي، كان لا يـزال يدرس بالنجف، وأصـرّ علـى البقـاء هناك رافضاً العـودة إلى البحرين والانغماس بالسياسـة. وقبـل انتهاء موعد تسـجيل المرشـحين بأربعـة أيـام، وكان علي ما زال في النجف، سـافر أخوه مهـدي إلى العراق وعـاد بـه وبزوجتـه وأولاده إلـى البحريـن. واسـتفاد علـي من مسـرحية «الترفع عن السياسـة»، ففـاز بالانتخابـات بأكثريـة مذهلـة؛ أكثرية لـم تكن بالطبع مـن صنعه.

ألقـت الكتلـة الدينيـة بأصواتهـا إلى تسـعة مرشـحين فـاز جميعهـم بالانتخابـات، وكان مـن المتوقـع أن يؤلـف التسـعة كتلـة واحـدة متماسـكة داخـل المجلـس، ولكـن تسـرب من الكتلـة ثلاثـة أشـخاص ممـن آثـروا الانضمـام إلـى تجمـع الوسـط المسـتقل، والمعـروف أن هـؤلاء الثلاثـة كانوا يتمتعون بتأييد شـعبي واضـح ضمن دوائرهم الانتخابية، وهكذا تشـكّلت الكتلـة الدينيـة برمتهـا مـن السـتة الباقيـن الذيـن فـازوا بنفـوذ غيرهـم – شـعرت وأنـا أكتب هـذه السـطور أننـي أتحـدث عن تركيبـة الجمهورية الإسـلامية في إيـران – ولكـن بالرغم من معارضـة «الدينييـن» للمرشـحين «التقدمييـن» أو أعضـاء كتلـة الشـعب، فقد وجدوا أنفسـهم داخـل المجلـس الوطنـي في حلف غيـر مكتوب معهم. هـذا التحالف الـذي أدّى، برأيي، إلى حـلِّ البرلمـان، كمـا سـأبيّن ذلك فـي حينه.

الوسط المستقل

ينتمي 17 عضواً في المجلس الوطني، من أصل 30 عضواً إلى كتلة «الوسـط المسـتقل»، وتشـير لفظـة «مسـتقل» هنـا إلـى عـدم الالتـزام بـأي اتجـاه عقائـدي أو حزبـي معـروف، أما لفظـة «وسـط» فتعنـي التأرجـح السياسـي بيـن «اليميـن» المتمثل بالكتلـة الدينية، و«اليسـار»

المتمثل بكتلة الشعب. وكان بعض هؤلاء قد تبنى مواقف وشعارات اليسار أو اليمين قبل وخلال الانتخابات، وتحول فيما بعد، أي بعد فوزهم بالانتخابات، إلى «الوسط المستقل». ويتمتع أكثر أعضاء هذه الكتلة بمنزلة اجتماعية عالية ترتكز على التأييد العائلي والقدرة الاقتصادية، وغيرها من مصادر الجاه كالثروة، والتحصيل العلمي، والمهني، والقدرة على «التوسط» وتوظيف الناس ومساعدتهم. فمنهم من استطاع الجمع بين هذه الصفات كلها، ومنهم من كان يجمع بين بعضها دون البعض الآخر، كأن يكون، على سبيل المثال، غنياً ثرياً ولكنه يفتقر إلى التحصيل العلمي، أو المهني، أو الجاه العائلي، أو أن يكون ذا جاه وعلم دون ثروة ومال.

بالنسبة لخلفياتهم الاجتماعية، كان ثلاثة منهم موظفين من أصحاب المعاشات العالية، وكان الباقي من أصحاب الأعمال والمهن أو المشاريع الخاصة: منهم ستة تجار كبار، وثلاثة مقاولين، واثنان وكلاء شركات تجارية أجنبية، وصيدلي واحد، وصاحب أملاك، وسمسار عقارات. ومنهم أربعة من حملة الشهادات الجامعية، وستة من حملة الشهادات الثانوية، وثلاثة أكملوا بعض الصفوف الثانوية، وثلاثة بعض الصفوف الابتدائية. صحيح أن أكثريتهم من الأثرياء أولاد «العائلات» ورثوا الجاه والمال، ولكن البعض منهم كان عصامياً بنى نفسه بعرق الجبين: اثنان منهم، مثلاً، لم يملكا شيئاً، وأصبحا خلال ثلاثة عقود من الزمن من كبار رجال الأعمال في البحرين، يسيطران على قطاعات اقتصادية هائلة. وخلال فترة الانتخابات، كان أحد هؤلاء يوظف ما لا يقل عن نصف الرجال في دائرته الانتخابية والتي بلغ عدد الناخبين فيها حوالي 500 صوت.

بالنسبة لاتجاهاتهم السياسية، فالمعروف عن أعضاء هذه الكتلة أنهم لا يلتزمون بأي تنظيم واضح، إنما لهم، أو بالأحرى لبعضهم، بعض الميول العقائدية. وقد لعب ثلاثة منهم، مثلاً، دوراً فعّالاً في أحداث منتصف الخمسينيات، وأشيع عن اثنين أنهم ينتمون إلى بعض الأحزاب العروبية، ولكن نزولاً عند رغبة أهلهما اتجها نحو الوسط. ولم يعرف عن الأعضاء الباقين أي اتجاه سياسي واضح، ما عدا اهتمامهم بأعمالهم وأشغالهم الخاصة. وخلال دراستي لأربعة أشخاص من كتلة الوسط المستقل، لم أستطع أن أجد قاسماً مشتركاً موحداً بين أعضائها، كما هي الحال بالنسبة لأعضاء الكتلة الدينية وكتلة الشعب، فهم متشعبون ومتنوعون بقدر تشعب وتنوع المجتمع البحريني، كما يستدل من النماذج التي عرضتها آنفاً.

يعكس تشعبهم وتنوعهم، من حيث الخلفية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية،

تشعب وتنوع مؤيديهم على الصعيد الشعبي: صوت إلى جانب كتلة الوسط المستقل ناخبون من مختلف الأعمار والمذاهب الطائفية ممن يتفاوتون في مستوى الثقافة والتحصيل العلمي أو في مستوى المعيشة، والأصل الاجتماعي، والانتماء العائلي. وكما تركزت قاعدتهم الشعبية في المؤسسات الحديثة كالنوادي والجمعيات، هكذا تركزت في المؤسسات التقليدية كالمآتم والحلقات الدينية. وبسبب تنوعها وتشعب شعبيتها، لم تستطع هذه الكتبة أن تقف موقفاً موحداً تجاه القضايا المطروحة على بساط البحث في المجلس ـ اللهم ما عدا القضايا الاقتصادية والصناعية التي تتعلق بسوق العمل الحر. وفيما عدا ذلك، فقد اتبع كل عضو من أعضائها الطريق أو الاتجاه الذي يتجانس مع مصلحته أو مصلحة مريديه ومؤيديه. ولهذه الأسباب، كانت تقف هذه الكتلة، في أكثر الأحيان، موقف المؤيد للحكومة متبنية سياستها الداخلية والخارجية، فلا عجب إذن أن سميت هذه الكتلة «تكتل الحكم». أقول، «في أكثر الأحيان»، لأنه حدث في بعض الحالات أن اتخذ بعض أعضاء الوسط المستقل موقف المعارض من الحكم ـ الحكومة. ومن أبرز هذه المواقف موقف بعضهم من «قانون أمن الدولة» لعام 1974 الذي أدّى إلى حلّ المجلس الوطني سنة 1975.

حل المجلس الوطني

ليس هذا هو المكان المناسب للدخول في تفاصيل منجزات المجلس الوطني منذ تأسيسه في سنة 1973 وحتى حلِّه في سنة 1975، والتي تبيّن لنا بوضوح التناقضات القائمة بين التنظيم القبلي ومبدأ التمثيل الشعبي. ويكفي القول، إن مبدأ التمثيل ذاته المفترض في المجلس الوطني لم يطبق بشكل كامل. وبعد الانتخابات، تشكّلت حكومة من 14 وزيراً كلهم معيّنون بمن فيهم رئيس الوزراء، وأعطي لهم حق التصويت والمناقشة وكأنهم أعضاء منتخبون. مما يعني، أنه كان بإمكان الحكومة استصدار أي تشريع شاءت بأكثرية المجلس الوطني. شرط أن يحظى بتأييد ثلث الأعضاء المنتخبين. هذا من ناحية المبدأ، أما من ناحية الممارسة فلم تلجأ الحكومة إلى مثل هذا الإجراء طيلة السنتين من حياة المجلس، وكانت دائماً تفضّل اتخاذ القرارات التشريعية بأغلبية الأصوات المنتخبة.

كانت السنة الأولى من حياة المجلس سنة تجريبية بالنسبة للممارسات، والسلطات، والصلاحيات التي أنيطت به، وكان كل فريق من الفرقاء المعنيين يحاول تلمس طريقه

في هذه المؤسسة الجديدة يخطئ ليتعلم، وينجح ليطلب المزيد. وتبيّن من خلال المناقشات والقرارات، أن دور المجلس المنتخب اقتصر، في أكثر الأحيان، على أمر استجواب الحكومة عن المشاريع التي تبنتها أو القوانين التي سنّتها. هذا بدلاً من المشاركة الفعالة في سنٍّ وتشريع هذه القوانين، وخصصت معظم الجلسات التي عقدها المجلس لتبادل المعلومات بين الحكومة والأعضاء المنتخبين حول المشاريع الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة، أو للاستماع إلى عرائض الاحتجاج التي تقدّمت بها فئات متنوعة من فئات الشعب البحريني. وتناولت هذه العرائض، مجموعة واسعة من الخدمات العامة والأمور الحياتية كالمجاري في القرى، وتوظيف العمال الأجانب، وقلة المدارس، وإهمال التعليم، وقلّة الرواتب والأجور، وتفشي الغلاء، وشؤون أخرى تتعلق بحياة الناس اليومية. وشأن برلمان البحرين في ذلك شأن كل البرلمانات في العالم الديمقراطي.

هكذا حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 1974 عندما أصدر الحاكم، بدون عرض القضية على المجلس، قانوناً جديداً يمنح الحكومة الحق في استجواب واعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة، وجاء استصدار هذا القانون على أثر اعتقال مجموعة صغيرة من الشباب المتهمين بالتحريض على أمن الدولة وإيداعهم السجن دون محاكمات. وبعد هذه الحادثة، مباشرةً، تداعت بعض الأصوات في المجلس الوطني، ومنهم «الشيخ الأحمر»، تطالب الحكومة بعرض القانون على المجلس قبل الشروع بتنفيذه. ويقال، إن الحكم باشر بتنفيذ القانون قبل موافقة المجلس عليه لاعتقاده أن قانوناً كهذا لن يمر بالمجلس. هذا استناداً إلى الاحتجاجات السابقة التي تقدمت بها عدة فئات تطالب بإلغاء هذا القانون الصادر سنة 1965. كما يقال، إن عدداً كبيراً من المرشحين الذين فازوا بالانتخابات من جميع الكتل كانوا قد اتّخذوا موقف المعادي من هذا القانون لنيله من حرية المواطن السياسية وحقوقه المدنية. وبعد أربعة أشهر على استصدار هذا القانون، أصبح الشغل الشاغل لعدد كبير من التحركات السياسية شاركت فيها الصحافة، وجرائد الحائط في النوادي، والندوات الخاصة، وغيرها من وسائل الإعلام: وكان كلما طال الجدل حوله في النوادي والأندية، ضعف مركز الحكومة المؤيدة للقانون وقوي مركز المعارضين له. حتى إن بعضاً من أعضاء كتلة الوسط المستقل، ممن لم يكن يهتم بهذا الموضوع لا سلباً ولا إيجاباً، اتخذ موقف المعارض له في العلن.

وتجلت هذه المواقف الشعبية المعارضة للقانون في تحالف تكتيكي بين الكتلة الدينية وكتلة الشعب ضمن المجلس. مع العلم، أن كتلة الشعب التي كانت دائماً تخاف

هـذا القانـون، لأنـه كان فـي أغلـب الأحيـان موجهاً ضـد محازبيها، أخـذت تتقرب مـن الكتلة الدينيـة وتدعـم مواقفهـا في مواضيـع عديدة لا تتجانس مـع مواقف اليسـار والإيديولوجيات الملتـزم بهـا. ومـن جملة هذه المواضيع، أمـر تطبيب الإناث المرضى على يـد الأطباء الذكور، وأمـر الوقـف الـذري، وإلصـاق صـور النسـاء علـى تذكـرة الهوية. وبفضـل تأييد كتلة الشـعب للأمريـن الأخيريـن، اسـتطاع الدينيـون أن يسـقطوا قـرارات الحكومـة المتعلقـة بذلـك(*). وما يهـم فـي هـذا التحالـف بيـن كتلـة الشـعب والكتلـة الدينيـة، بالإضافة إلـى إسـقاط القوانين التـي كانـت الحكومـة تزمـع على سـنِّها، هـو التحرك الشـعبي الذي أخـذ يتأثر بهـذا التحالف. فكتلـة الشـعب تغطـي الأمـور الحياتيـة المسـتحدثة كشـؤون العمـال، والأجـور، والحقـوق المدنيـة والسياسـية، والكتلـة الدينيـة تغطـي القضايا والممارسـات الخلقية التـي لها مضامين دينيـة. وبيـن هـذه وتلك، يتمكـن المتحالفون من تأليب الـرأي العام ضد الحكم ومؤسسـاته. وقـد أثبتـت الأحـداث السـابقة، كالتحرك الشـعبي في منتصف الخمسـينيات مثـلاً، أنه ما من شـيء يهـزّ الحكـم فـي البحرين وسـيطرة آل خليفة عليه كتحالف الشـيعة المتمثليـن بالكتلة الدينيـة مـع القومييـن العـرب المتمثليـن بالفئـات المسـتضعفة من السُّـنة سـكان المدن، أي كتلة الشـعب.

ولضـرب هـذا التحالـف ومـا قـد يتأتـى عنـه بالنسـبة إلـى التحـرك الشـعبي المعـارض، حاولـت الحكومـة اسـتدراج الكتلـة الدينيـة إلـى جانبهـا علـى أسـاس أن قانـون أمـن الدولـة موجـه ضـد اليسـار الملحـد المتمثـل بالأحـزاب التـي تعمـل بالسـر. ولكـن الكتلـة الدينيـة حاولـت الاسـتفادة مـن وضـع الحكومـة الضعيـف ووعـدت بمسـاندتها لقانـون أمـن الدولـة شـرط أن تحظـر الحكومـة بيـع الخمـور وشـربها، وتلغـي بيـوت الدعـارة، وتجـرم الإلحـاد. والمعـروف أن البحريـن فـي الحقبـة الأخيـرة مـن الزمـن أصبحـت متنفسـاً لموظفي شـركات البتـرول وعمالها بسـبب الأجواء الحرة نسـبياً التـي خلقتها في الجزيـرة، وخاصة حرية العيش وطـرق المعيشـة. وهـذا مـا جعل البحرين تتمتع بشـيء مـن الرفاهية الاقتصاديـة بالرغم من قلـة مواردهـا النفطيـة. وعلـى كل حال، رفضـت الحكومة الاسـتجابة لمطالب الكتلـة الدينية، كمـا كانـت قـد رفضـت اقتراحـاً تقـدم بـه بعـض أعضـاء الوسـط المسـتقل بجعل قانـون أمن الدولتـة جـزءاً لا يتجـزأ مـن قانـون العقوبـات العام.

تبيّـن للحكومـة، مـن خـلال المناقشـات التـي دارت فـي الجلسـة النيابيـة المخصصـة لقانـون أمـن الدولـة، أنهـا قـد تفشـل فـي إقـراره: فانسـحبت مـن الجلسـة وتعطـل النصّاب،

(*) الأضواء، جريدة أسبوعية، عدد 474 ورقم 477.

حدث هذا الأمر في نهاية الدورة العادية للمجلس الوطني في أواخر فصل الربيع، وكان من المتوقع أن تستفيد الأطراف المعنية من العطلة الرسمية للمجلس الوطني في الصيف لتتوصل إلى حل وسط يرضي الجميع ويحافظ على المؤسسة. غير أنه في شهر آب (أغسطس) سنة 1975، أصدر حاكم البلاد أمراً بحلِّ المجلس الوطني استناداً إلى دستور البلاد الذي يخوله فعل ذلك. وفي خضم هذه الأزمة كتب معلق بحريني في جريدة الأضواء الأسبوعية يقول:

«البحرين قارب صغير صنع لصيد الأسماك على شاطئ البحر، وفجأة وجد نفسه في أعالي البحار حيث الأمواج العاتية – فهل يعبر المحيط؟ قد يحاول فيتحطم، لا.... لا... الأفضل لنا الاصطياد على الشاطىء الضحل، فالطين طيننا والمعدن معدننا، والأهل أهلنا».

نعم... لا يمكن للبحرين أن تخرج عن نظام السلطة السائد في الخليج والجزيرة العربية، عينه المجتمع الذي ينتمي إليه، فلا يمكن أن تعيش الديمقراطية التمثيلية في جو تغلب عليه مفاهيم سلطة منظومة القبيلة لا منظومة الدولة المتمثلة بالتمثيل السياسي والقانون الموحد.

الفصل العاشر

حوار وتحليل

كانت الغاية من حل المجلس الوطني احتواء نفوذ المعارضة المتزايد وتغيير ميزان القوى لصالح العائلة الحاكمة، ولكن هذا لا يعني أن نظام السلطة في البحرين عاد بضربة واحدة إلى قواعده القبلية السابقة، وأن حدود التفاعل بين المجموعات القبلية وبين الفئات المدينية والقروية بقيت على حالها ضمن نظام السلطة وخارجها. بعكس ذلك، تبدلت هذه الحدود بتبدل نظام السلطة التي كانت هذه المجموعات تتفاعل ضمن إطاره، غير أن نمط التبدل والتغير لم يأت متجانساً عند كل المجموعات والفئات. اختلفت أنماطه، أولاً، حسب المؤسسات الاجتماعية القائمة ضمن كل فئة ومجموعة، وثانياً، حسب التحولات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية المستجدة. ولكن بالرغم من هذه الاختلافات والمفارقات، ظهر أسلوب جديد في الحكم والسلطة وطريقة جديدة في التعامل السياسي، ومن أبرز هذه الطرق والأساليب ظهور البيروقراطية، ونشوء قطاع الموظفين، والعمال، وأصحاب الرواتب والمعاشات، وانتشار المآتم، والنوادي، والجمعيات، والأحزاب السياسية. وسأبحث فيما يلي مجمل هذه التغيرات والتبدلات بالنسبة لتنظيم السلطة وممارستها، وبالنسبة لتغير حدود التفاعل الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

تغيير نظام السلطة والتفاعل بين الفئات الاجتماعية

قبل أن أتناول هذا الموضوع، أريد أن أؤكد على أمرين: أولاً، إن المجموعات القبلية والفئات المدينية والقروية ما هي سوى «أشكال» مختلفة من «أشكال التنظيم» الاجتماعي التي قد تتعايش في بيئة تاريخية واجتماعية واحدة. وثانياً، إن البحث في تغيير نظام السلطة وحدود التفاعل بين الفئات الاجتماعية يستوجب العودة بعمق إلى كيفية تطور السلطة والتفاعل بين الفئات عبر الزمن، وإلى طرق تكيفها المستمر مع بعضها البعض بالنسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المستجدة. وإذا فعلنا ذلك، علينا منهجياً أن نفصل بين[*] المجتمع القبلي الذي يعتمد على مبدأ الأنساب والتناسب المتمثل بتنظيم

(*) المعلومات عن الزيارات جمعت عن 106 أشخاص. المعلومات عن أنماط الزواج حصلت من درس لزيجات آل خليفة منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومن المسح العام ومن تقارير المحاكم.

العشائر وتمايزها، وبين[*] المجتمع التعددي الذي تسيطر عليه القبائل: الأول تنظيم قبلي، والثاني حكم قبلي. كما علينا، أن نفصل بين نظام الحكم ومصادر الشرعية التي يعتمد عليها الحكم لممارسة السلطة وبين القوى السياسية المتصارعة للسيطرة على الحكم والحكومة.

من الممكن أن يتواجد «الحكم القبلي» في المجتمعات القبلية كما أنه قد يتواجد في المجتمعات الحضرية، فهو نظام «حكم» وليس مجتمعاً متكاملاً، وكنظام حكم يتبدل ويتغير وفقاً للأوضاع والظروف القائمة وبذلك يكتسب خصائص جديدة تتلاءم مع هذه الأوضاع. فالتنظيم القبلي في المجتمع القبلي نظام متكامل قائم بذاته يستمد سلطته من التنظيم العشائري ومن الأعراف، أما الحكم القبلي في المجتمع المدني أو القروي (الحضري) فهو فريق سياسي كتبت له الغلبة في الحكم، ليس إلّا. من هنا، يمكن القول إن التنظيم القبلي في البحرين كان نظاماً متكاملاً قبل إدخال الإصلاحات الإدارية عليه، وتجلّى هذا بشكل واضح في «تنظيم المقاطعات» الذي تحدثنا عنه بإسهاب في الفصل الثاني والذي كان يقوم على مبدأ الضمان في زراعة النخيل، وعلى مجموعة من الضرائب والأعراف في إنتاج اللؤلؤ، والتعامل التجاري. لقد تشابهت «المقاطعات» من ناحية التنظيم الإداري والتركيبة الاجتماعية، ولكن كانت كل واحدة منها تعمل باستقلال تام عن الأخرى. صحيح أن هذه المقاطعات كانت تتحد وتتعاون مع بعضها البعض في أيام الحرب لصد هجوم خارجي، ولكن كان اتحادها وتعاونها من باب« التآلف» و«التحالف» الذي يحتفظ باستقلالية الوحدات المتعاونة، ولم يكن من باب التنسيق المندمج في تشكيلة هرمية موحدة، ولم يكن يخضع لسلطة مركزية واحدة عن طريق نظام وقانون موحد وعام يشمل جميع أبناء البلد. فالتنظيم القبلي «يميّز» ولا يوحد؛ يضع الناس في مراتب مختلفة من حيث الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، العرف القبلي لا يعرف إلا لغة الإكراه والقسر التي تستند إلى القوة في تطبيق الأحكام، وهو بذلك لا يفصل بين الحق العام والحق الخاص. مبدؤه في ذلك مبدأ «الحكم قهر».

وفي ظلّ التنظيم القبلي هذا، كانت حدود التفاعل الاجتماعي بين القبائل والفئات المدينية والقروية مطموسة وغير ظاهرة، مع العلم، أنها كانت جزءاً من إدارة المقاطعات وتركيبتها الاجتماعية، خصوصاً في مجال العمل الاقتصادي والنشاط الديني. وعلى سبيل المثال، لم يكن للسُّنة المدينيين أية تنظيمات خاصة معترف بها رسمياً كالمحاكم والنوادي

(*) لا نذكر أسماءهم هنا بناء على طلبهم.

أو الجمعيات والأحزاب، بل كانوا يخضعون للمجالس القبلية ويحتكمون إلى قاضي شرع واحد، شأنهم بذلك شأن جميع الفئات الإثنية الأخرى. وكثيراً ما كانت المجالس القبلية، -وعلى الأخص مجلس العائلة الحاكمة - تهتم بأمور الزواج، والطلاق، والإرث، والملكية، وغيرها. أما الشيعة فكان لهم، من ناحية الشرع، والقيادة، وبعض الشعائر الدينية، شخصية اجتماعية مميزة، إنما لم تكن هذه الشخصية ظاهرة وبارزة بالشكل الذي برزت به بعد الإصلاحات الإدارية في العشرينيات، إذ كان الحكم القبلي يعترف قبل الإصلاحات بقاضي شرع واحد، تطبق وتنفذ أحكامه بالقوة عن طريق الإمارة والفداوية.

وبعد تنفيذ الإصلاحات، وإلغاء نظام المقاطعات، تغيّر نظام السلطة، وبالتالي تغيّرت أشكال التفاعل بين مجموعات القبائل والفئات المدينية والقروية: باختصار، تحول نظام السلطة من التنظيم القبلي إلى الحكم القبلي، وأصبحت «القبيلة» شكلاً من أشكال التنظيمات الاجتماعية، وفريقاً من الفرقاء السياسيين في الدولة يسيطر على الحكم. وبالرغم من معارضة المجموعات القبلية للإصلاحات الإدارية في البدء (راجع الفصل الرابع)، استطاعت هي عينها أن تسيطر على البيروقراطية ونظام الحكم الذي أوجدته الإصلاحات (راجع الفصل السادس) فيما بعد. وبتعبير آخر، استطاعت القبائل التي تكيفت مع التنظيم البيروقراطي الجديد، أو التي كيفت تنظيماتها القبلية للتوافق مع التنظيمات الدولية (من دولة)، أن تسيطر على الحكم. أما المجموعات الأخرى من القبائل التي رفضت التكيف، فما كان عليها سوى النزوح عن البحرين والاستقرار في إمارات الخليج المجاورة. وهكذا، استمر آل خليفة يحكمون البحرين، هذه المرة من خلال تنظيمات بيروقراطية بدلاً من تنظيمات عشائرية، مما أدّى في الحال إلى تقوية نفوذهم بدلاً من إضعافه.

خلال هذه العملية - عملية انهيار «التنظيم القبلي» وظهور «الحكم القبلي»- اكتسبت «القبيلة» خصائص جديدة لم تكن قائمة بوضوح من قبل. وتشمل هذه الخصائص خمسة مجالات من التفاعل الاجتماعي، إن سلباً أو إيجاباً: (1) ازدياد عزلة القبيلة اجتماعياً وعدم قدرتها على الاندماج بالفئات الأخرى، (2) تطبيق مبدأ الأنساب والتناسب على عملية توزيع المخصصات المالية، والمناصب الحكومية، وفرص العمل، (3) استبدال التحالف العشائري القائم على أساس التزاوج من الخارج بالقدرة على استعمال مؤسسات الدولة لفرض الأمن والنظام، (4) اشتداد سيطرة الكل، أي المجموعة، على الفرد من ناحية الملك، والمسلك، والعمل، (5) التمسك بشرعية الحكم القائمة على الأعراف و«الحقوق» التاريخية بدلاً من اللجوء إلى التمثيل الشعبي والقانون الموحد.

تترابط هذه الخصائص ترابطاً قوياً مع بعضها البعض مما يقويها ويغذيها كمجموعة أو كأفراد. فالسيطرة الجماعية على المسلك، والأعمال، والتفاعل الاجتماعي يزيد من عزلة الجماعة وتمكنها من الاحتفاظ بشخصية اجتماعية مميزة، ثم إن تطبيق مبدأ الأنساب والتناسب في توزيع المخصصات، والمناصب، والمنافع من شأنه أن يقوي سيطرة المجموعة على الفرد، وبالتالي العصبية التي تستمد منها الشرعية والأعراف، وهكذا دواليك. ويأتي ترابط هذه الخصائص على أشده عند العائلة الحاكمة ويضعف عند المجموعات «القبلية» الأخرى، كل حسب منزلتها الاجتماعية. الواقع، أن هناك علاقة مباشرة بين شدة الترابط بين هذه الخصائص والمنزلة الاجتماعية للمجموعات القبلية: كلما ارتفعت المنزلة اشتد انعزال المجموعة، وكلما اشتد الانعزال اشتدت سيطرة المجموعة على مسلك الفرد. وتمشياً مع هذا المبدأ، تُقاس المنزلة الاجتماعية بحجم المجموعة وقدرتها على السيطرة على مصادرها الاقتصادية وعلى أفرادها وتصرفاتها.

بالطبع، هذا لا يعني أن المجموعات القبلية، أو المتحدرة من أصل قبلي، تمارس في البحرين نظام الملكية الجماعية بشكل شامل. فالمجموعة الوحيدة التي تمارس هذا النوع من الملكية هي آل خليفة، مع العلم أن الممتلكات الخاصة عند آل خليفة أكثر بكثير من الممتلكات الجماعية (راجع الفصل الخامس). وتعود السلطة التي تمارسها المجموعات على الفرد عند آل خليفة إلى الإصلاحات الإدارية في العشرينيات والثلاثينيات حيث شكّلت محكمة عائلية خاصة للنظر في شؤون بيع الأراضي بعد المسح العام الذي جرى في البحرين، وأشرنا إلى ذلك في حينه. وعزز اكتشاف النفط والعائدات النفطية هذه السيطرة تعزيزاً هائلاً، إذ منحت العائلة ثلث العائدات ثم سدسها لتوزيعه بواسطة «المحكمة» على الأنساب، وهكذا كان. ومع الزمن، اكتسبت المحكمة العائلية التي يرأسها الحاكم صفة شرعية، وأصبحت عرفاً متعارفاً عليه تقضي بأمور شتى كالزواج، والطلاق، والديون، والمناصب، والإرث، والملكية، والتوظيف، وغيرها من الأمور الحياتية التي تخص الأنساب على اختلاف مشاربهم

يقضي انعزال المجموعة وانغلاقها على ذاتها بتوجيه جميع تصرفاتها وحدود التفاعل مع الآخرين إلى داخل المجموعة بدلاً من خارجها. وكثيراً ما يعبّر عن هذا الاتجاه بالنسبة للخليج والجزيرة العربية بلفظة «التقبل» (Retribalization)، أي العودة إلى خصائص التنظيمات القبلية، ولا شك أن تبادل الزيارات ونسب التزاوج من المجموعات الأخرى تعطي شواهد حية على هذه الأنماط من التفاعل الداخلي. فإذا ما قارنا بين المجموعات القبلية وبين الفئات الاجتماعية الأخرى من مدينيين وقرويين بالنسبة لتبادل

الزيارات ونمط الزواج، رأينا أن تبادل الزيارات والزواج عند المجموعات القبلية غالباً ما يقتصر على الأنساب(*). فهذه التفاعلات، الزيارات والزيجات، محدودة ومحصورة في أنساب معينين وتتبع أساليب واضحة المعالم عند القبائل: يقوم ذوو المنزلة الدنيا بزيارة ذوي المنزلة العليا ضمن المجموعة القبلية، وبغض النظر عن منزلتهم الاجتماعية، فإن الأنساب من آل خليفة يزارون ونادراً ما يزورون، وإذا ما تبادلوا الزيارات مع من هم خارج المجموعة القبلية، فإنها، أي الزيارات، تقوم على مبدأ التكافؤ أو التساوي في المنزلة الاجتماعية، الأمر الذي يزيل عنها صفة التبعية كيفما كانت.

ويطبق المبدأ المتبع في تبادل الزيارات نفسه على المبدأ المتبع في التزاوج من الأنساب أو من الآخرين، تتراوح نسبة تزاوج الأنساب من بعضهم البعض عند القبائل ما بين 8 و76%و96% بِمَن فيهم الذكور والإناث. وبالمقارنة، تبلغ نسبة الزواج بين الأنساب ذروتها عند العائلة الحاكمة من آل خليفة وتقل تدريجياً وبنسب متفاوتة عند المجموعات القبلية الأخرى. ويظهر أن هناك ميلاً عند أصحاب المنزلة الرفيعة من الرجال من أبناء آل خليفة للزواج من خارج العائلة بنسب أكثر من أصحاب المنزلة الوضيعة، هذا بخلاف ما يحصل بالنسبة إلى الفئات المدينية والقروية، حيث يميل أصحاب المنزلة الرفيعة للزواج من الأقرباء والأنساب أكثر من أصحاب المنزلة الوضيعة. واستناداً إلى المسح العام الذي قمنا به لأربعة عشر حياً وقرية من مختلف المذاهب والفئات الاجتماعية، تبيّن لنا أن نسبة الزواج من الأنساب والأقارب عند السُّنة المدينيين ممن تتراوح مداخيلهم السنوية بين خمسة وعشرة آلاف دينار، أي الأغنياء نسبياً، تبلغ حوالي 63.8% من مجموع الزيجات، وهي أعلى نسبة بين الفئات غير القبلية. بتعبير آخر، كلما ارتفعت منزلة الفرد عند آل خليفة تحرر من سيطرة الجماعة نسبياً، والعكس صحيح عند الفئات الأخرى.

طبعاً يصح هذا القول بالنسبة للذكور عند العائلة الحاكمة ولا يصح في الإناث، إذ إن نسبة زواج الإناث الخليفيات من الرجال خارج العائلة قليلة ونادرة ولم تتغير مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبحرين. أما نسبة زواج الذكور من خارج العائلة، فتغيرت كثيراً باتجاه المزيد من الانغلاق على الذات، ذلك أن هذه النسبة هبطت من 14.6% كما كانت عليه في العشرينيات إلى 3.2%، كما وجدت عليه في السبعينيات. والجدير بالذكر، أنه مع ازدياد نسبة تزاوج الرجال من نساء العائلة الحاكمة

(*) آل سعود في العربية السعودية، آل صباح في الكويت وآل خليفة في البحرين يقال إنهم ينتمون إلى قبيلة عِنزة.

ازدادت نسبة زواج الواحدة التي بلغت حوالي 92.4% بعد أن كانت في العشرينيات حوالي 63.9%. ومما لا شك فيه، أن نمط الحياة المعاصرة ساعد على تغيير هذا النسب لمصلحة زواج الواحدة، ولكنه لا يفسر لنا الانخفاض في نسبة زواج الذكور من خارج العائلة، فهذا التغيير في حدود التفاعل مع الآخرين، أي قلة زواج الذكور من خارج العائلة، مردّه إلى تغير نظام السلطة الذي، بدوره، غيّر نمط التحالف بين الحكم القبلي والمجموعات القبلية الأخرى.

إن زواج الرجال من خارج المجموعة القبلية التي ينتمون إليها يخدم أغراضاً سياسية، إذ إنه كان يقوي من تبعية القبائل الأخرى للعائلة الحاكمة ويشد من ولائه إليها. ولهذا السبب، كانت أكثر هذه الزيجات تقوم بين الرجال من العائلة الحاكمة، صاحبة المنزلة الرفيعة والنفوذ، وبين النساء من المجموعات القبلية التابعة أو المؤيدة لها، وكانت، وما زالت، هذه المجموعات القبلية المتحالفة مع الحكم القبلي تؤمن للحكم التنظيمات العسكرية المسؤولة عن الأمن والحماية (راجع الفصل الخامس). ولكن ظهور التنظيم البيروقراطي في البحرين أمّن للعائلة الحاكمة أمرين أساسيين كان من شأنهما إزالة الحاجة إلى التحالفات العشائرية، وبالتالي الدوافع للزيجات الخارجية: أمّن التنظيم البيروقراطي للحكم وسائل حديثة وأكثر فعالية لحفظ الأمن والسيطرة كالشرطة، والبوليس، والجيش، وقوات الشغب. كما أنه أمن له مجالات جديدة كالمناصب الحكومية، والمخصصات المالية، وغيرها من المكاسب والمنافع لتوزيعها ضمن العائلة الحاكمة على أساس التناسب. أي مدى البعد أو القرب السلالي من الحاكم ومن الشيخ عيسى بن علي الذي على عهده أدخلت الإصلاحات إلى البحرين. من الواضح أن هذا التوزيع، الذي تعرضنا له في أمكنة عدة من الكتاب، يقوي ولا يضعف الحكم القبلي، إذ إنه يتبع مبدأ التنظيم العشائري الصرف في الحكم.

هنا يجب التأكيد، على أن هذا الانغلاق على الذات من ناحية توزيع المناصب، والمخصصات، والمنافع، ومن ناحية مجالات التفاعل الاجتماعي وأخصها الزيارات والزيجات، تصح فقط فيما لو طبقت ممارساتها في المجتمع البحريني، ولا تصح في مجالات التفاعل مع الخارج. ففي الوقت الذي تقلص فيه تفاعل العائلة الحاكمة مع المجموعات القبلية الأخرى في البحرين، ازداد وتكثف مع المجموعات القبلية الأخرى المتحالفة معها في الخليج والجزيرة العربية. ويظهر هذا الازدياد والتكاثف إما عن طريق التزاوج بين العائلات الحاكمة في الخليج، أو في كثافة الزيارات المتبادلة، أو في التعاون الرسمي الوثيق على صعيد الأمن والحماية.

الانغلاق على الذات محلياً سيف ذو حدين، فكما أنه يدعم مركز الجماعة، ويعزز من سيطرتها على الأنساب، ويرفع من منزلتها الاجتماعية، فإنه في الوقت نفسه يفصلها عن المحيط الاجتماعي المباشر الذي تنتمي إليه. وهذا الفصل لا يغيّر حدود التفاعل القائمة بين المجموعة المنغلقة على نفسها والفئات الأخرى فحسب، بل ويغيِّر أيضاً أنماط التفاعل الاجتماعي بين الفئات الأخرى ذاتها. فبالقدر الذي غيّر به التنظيم البيروقراطي حدود التفاعل الاجتماعي لدى العائلة الحاكمة لجهة انغلاقها على نفسها محلياً، كذلك أثر هذا التنظيم على مجالات التفاعل بين المجموعات القبلية الأخرى لجهة انفتاحها على المجتمع المديني (Urban) المحلي واندماجها فيه. وباختصار، إن الإصلاحات الإدارية في العشرينيات، معززة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت في تغيير نمط التفاعل الاجتماعي بين المجموعات القبلية وبين الفئات الاجتماعية الأخرى على النحو التالي: (أ) زادت من انغلاق الحكم القبلي (آل خليفة) على نفسه اجتماعياً وسياسياً، (ب) دفعت بالقطاع القبلي الآخر إلى الذوبان، ولو تدريجياً، في المجتمع المديني العام، (Detribalization) (ج) أفرزت قطاعاً جديداً وحدوداً جديدة للتفاعل الاجتماعي والسياسي، خصوصاً بالنسبة إلى السنة سكان المدن، وكثيراً ما تمثل هذا القطاع بالتحركات العمالية والمؤسسات الطوعية كالنوادي والجمعيات، (د) وساهمت في تعزيز الشعارات الدينية المميزة للطائفة الشيعية المتمثلة بإنشاء المآتم وانتشارها.

ألغت القوانين الموحدة التي فرضت على البحرين في العشرينيات السيادة القبلية، وبالتالي قلّصت من حرية أبناء القبائل السياسية والاقتصادية، فكان من جرّاء ذلك أن انخفضت قدرة البحرين في إنتاج اللؤلؤ انخفاضاً ملحوظاً[1]. ثم إن بروز السلطة المركزية الواحدة وضع حداً للمميزات الخاصة التي تحلّى بها العرف القبلي والمجالس القبلية، وقامت مقامها مؤسسات الدولة الواحدة، وباستثناء العائلة الحاكمة من آل خليفة، لم يبقَ بعد الإصلاحات في البحرين أي «مجلس قبلي» ذي شأن على النمط الذي تحدثنا عنه في الفصل الثاني. حتى إن «المجلس» القبلي لآل خليفة، والمتمثل نوعاً ما «بالمحكمة العائلية» استمر، إنما بصلاحيات محدودة ومحصورة في شؤون العائلة دون سواها. وبإزالة المجالس القبلية، زالت فئة «شيوخ القبائل» وأصبح هؤلاء مجرد «أعيان» أو وجهاء مدنيين من أصحاب الأعمال والرأسمال، وقد انتحل أكثرهم مهنة التجارة[2]. وهنا يمكن القول، إن

(1) ليس هذا هو السبب الرئيس في انخفاض إنتاج اللؤلؤ، بل اكتشاف اللؤلؤ الصناعي الياباني عام 1912، والبدء بالتنقيب عن النفط في البحرين عام 1926، واكتشافه وتصديره عام 1932.

(2) للأسف ظهر هذا الحس القبلي العشائري وبأسماء شيوخ العشائر من جديد على السطح لإعلان الولاء والتأييد لآل خليفة ضد الحركة الوطنية، في الصحافة المحلية منذ أحداث 14شباط(فبراير) 2011م.

البيروقراطية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية كان لها التأثير المعاكس على المجموعات القبلية الأخرى من غير العائلة الحاكمة: فبقدر ما عززت هذه البيروقراطية والتحولات من تماسك آل خليفة والتنظيم العصبي (التقبل) عندهم، أضعفت، هي نفسها هذه البيروقراطية والتحولات، التنظيمات القبلية الأخرى باتجاه الاندماج في القطاع المديني. ويظهر هذا التحول إلى القطاع المديني جلياً في التغير الذي طرأ على نمط الزواج عند القبائل الأخرى. وفي هذا الصدد، أظهرت الدراسة التي قمنا بها لنمط الزواج عند مجموعتين قبليتين أن زواج الإناث خارج العشيرة والقبيلة، وهو مؤشر هام، ازداد ازدياداً ملحوظاً في حالات لا تتعدى عدد أصابع اليد قبل الإصلاحات والتحولات الاقتصادية إلى 54% من مجموع كل الزيجات، وهي نسبة أعلى من نسبة تزاوج الإناث من الخارج عند طبقة الأغنياء من سكان المدن. (2) وأذكر أنه عندما أبرزت هذه النتائج لأحد «شيوخ» القبائل المنحلة، أجاب: «لقد انتهينا»: نعم، انتهت «القبيلة» عنده كتنظيم اجتماعي، إذ إن هذه النسبة العالية من الزواج الخارجي عند الإناث تدل على تفكك العصبية وتفتتها من الداخل، غير أن انتهاء «القبيلة» كتنظيم اجتماعي لا يعني انتهاءها كرمز من رموز التفاعل، وهذا ما سنتصدى له في البحث الآتي.

نعم، ألغت البيروقراطية ومركزية السلطة المتأتية عنها سيادة «المجالس القبلية» ونظام المقاطعات شبه الإقطاعي ونظام الإمارة ونظام الفداوية شبه العسكري، ولكنها في الوقت نفسه عززت من شأن السلطات الطائفية – المذهبية. فبالإضافة إلى كثرة المآتم، وانتشارها، وتكثيف المواكب، وتشعبها عند الشيعة، برزت عند السُّنة اهتمامات مذهبية لم تكن واردة من ذي قبل، فبدلاً من الاحتكاك إلى قاضٍ واحد، برزت محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة: واحد للموالك، واحد للشوافع، وواحد للحنابلة، والمعروف أن القطاع القبلي السُّني في الخليج يتبع المذهب المالكي، والسُّنة من أصل فارسي (الهولة) المذهب الشافعي، والسُّنة المدنيين من أصل عربي يتبعون المذهب الحنبلي. المهم في هذا المضمار، هو أن الإصلاحات التي أدخلها البريطانيون حاولت تعزيز الانقسامات المذهبية، والطائفية، والإثنية على حساب سيادة المجالس القبلية، وظهرت هذه السياسة بوضوح بالنسبة لتنظيم المحاكم، كما ظهرت بالنسبة للانتخابات البلدية الأولى التي جرت في عام 1920، على أساس التمثيل الإثني، والديني، والطائفي، حيث قسمت المراكز إلى عرب سُّنة، وعرب شيعة، وفرس سُّنة، وفرس شيعة، يهود، وهنود.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبروز القوى الجديدة

بدلت الإصلاحات البيروقراطية في العشرينيات بنية السلطة وممارساتها، فغيّرت حدود التفاعل الاجتماعي بين المجموعات القبلية والفئات الاجتماعية الأخرى. أما التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبحرين، نتيجة اكتشاف النفط وتصنيعه، فقد عملت على تبديل الأسس الاجتماعية للسلطة وتغيير متطلبات النفوذ وأشكاله، ممّا أدّى إلى بروز صيغ «سياسية»، أو شبه سياسية، جديدة. وركزت هذه الصيغ الجديدة على المطالب، والمشاكل العمالية، ومسائل التحديث بقدر ما ركّزت على مفاهيم القومية العربية المتنوعة. وبالطبع، عندما تتغيّر المشاكل، والمسائل، والمفاهيم، تتغير معها المجموعات والقوى السياسية المرتبطة بها. وهكذا، ظهرت مجموعات جديدة تركّز على المصالح الحياتية والمعتقدات القومية، بدلاً من التركيز على المطالب الدينية والمصالح الطائفية. هذا لا يعني أن المجموعات التقليدية المرتكزة على المصالح الطائفية والمنافع الإثنية وغيرها قد انتهت وولّت، فالجديد لا ينفي القديم، إنما يعني ظهور تيارات متعارضة في المبنى، والمعنى، والهدف. وهذا من صلب طبيعة التغيير الاجتماعي والحضاري.

من الممكن دمج هذه التيارات المتعارضة والمتنوعة في خانتين عامتين، خانة التحديث، والعصرنة، والتقدم، وخانة التمسك بالأعراف والتقليد، وتمثلت الأولى بالأندية الرياضية والثقافية، وبالجمعيات الخيرية، والأحزاب العقائدية. وتمثلت الثانية بالمآتم، وممارسة الأعراف القبلية، والحلقات الدينية. وانتظم في صفوف الخانة الأولى، بشكل عام، الحركات الطلابية، والعمالية، والموظفون، والفنيون من أصحاب المعاشات في القطاع العام والخاص، كما انتظم في صفوف الخانة الثانية أرباب العمل، والحرفيون، والتجار، وغيرهم ممن يعمل في مجالات الإنتاج التقليدية. وضمن التيار التقدمي، يميل السُّنة منهم لتأييد الحركات القومية العربية، بينما يميل الشيعة لدعم الحركات اليسارية. ويجب ألا يبالغ كثيراً في هذا الاختلاف العقائدي بين صفوف «التقدميين»: فكما اعتمدت القومية العربية على إيديولوجية يسارية في السنوات الأخيرة، كذلك أيضاً تبنى اليسار العربي مبادئ التحرير القومية. وبالفعل، ظهر هذا التناغم بين الحركات القومية والحركات بشكل واضح في المجلس الوطني النيابي سنة 1973 – 1975، حيث اتحد الفريقان في كتلة واحدة، كتلة الشعب.

أما التيار الثاني المتمسك بالأعراف والتقاليد، فينقسم من حيث موقفه من الحكم لا من حيث المسلك، إلى مجموعتين دينيتين: مجموعة تؤيد الحكم القبلي إيديولوجياً

وتعمل له، وغالباً ما تتواجد في صفوف السُّنة، ومجموعة تقف موقف المعارض من الحكم القبلي وشرعيته، وغالباً ما تتواجد في صفوف الشيعة. ومن الممكن تعميم هذه الظاهرة الموجودة في البحرين لتشمل دول الخليج والجزيرة العربية، حيث تتحالف القوى الدينية في صفوف السُّنة مع الحكم القبلي، وتقف القوى الدينية الشيعية موقف المعارض منه. ولهذا السبب، قد يحدث أن تتحالف القوى الدينية في صفوف الشيعة مع الحركات القومية والحركات الإصلاحية اليسارية ضد الحكم القبلي، خصوصاً خلال الأزمات السياسية والاجتماعية كما حدث خلال عاميّ 1954 – 1956 وعام 1975 في البحرين.

وعندما يتحالف سياسياً هذان التياران المتعارضان إيديولوجياً، فإنَّهما يشكلان معارضة قوية تهدد نظام الحكم القبلي والشرعية التي يقوم عليها. ولكن تحالفهما القائم على «وحدة المصائب»، أي على السلبيات، لا يعمر طويلاً، بفعل التنظيمات المتناقضة العاملة في جسم المعارضة. وهكذا تضعف المعارضة كلما طال تحالف أجزائها، الأمر الذي يتيح للحكم فرصة استغلال هذه التناقضات ليبسط سلطانه من جديد (راجع الفصل الثامن).

هذه التيارات الجديدة التي ركزت على مصالح العمال، وتحسين ظروف العمل وشروطه، وعلى قضايا القومية العربية والوحدة، ساعدت في خلق تيارات معاكسة تركِّز على الاقتصاد الليبرالي، والتجارة الحرة، وعلى سيادة الجزيرة واستقلالها. وينتمي مؤيدو هذا التيار الليبرالي بأغلبيتهم الساحقة إلى المنظمين تنظيماً قبلياً «كالعائلة الحاكمة وحلفائها، أو المدينيين الذين هم من أصول قبلية إنما فقدوا مؤخراً تنظيماتهم بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء البيروقراطية في البحرين، كما تشمل فئة التجار الأغنياء أرباب العمل والذين يتمتعون بخلفيات اجتماعية متفرقة. وقد استعملت في البحث السابق لفظة «التفاعل القبلي الرمزي» للدلالة على هذا القطاع الذي يدعي الانتماء إلى أصول قبلية دون أن يكون له تنظيم قبلي، واخترت لفظة «رمزي» للدلالة على أن هذا الادعاء ما زال يؤدي دوراً هاماً بالنسبة لسياسة التوظيف والتحالفات القائمة في البحرين، بالرغم من زوال التنظيمات القبلية. فالأغلبية الساحقة من الجنود، وضباط الجيش، وقواة الشغب، وبعض رجال الشرطة تنتمي إلى هذا القطاع من ذوي الأصول القبلية. ومع الزمن، أصبح ينظر إلى هذا القطاع، كما ينظر هو إلى نفسه، وكأنه فئة قائمة بحدِّ ذاتها. فهناك اليوم من يفرق بين «قبيلي» و«خضيري» ويشمل «القبيلي» القطاع المنظم تنظيماً قبلياً كما يشمل الذين هم من جذور قبلية، التفاعل الرمزي، أما

«الخضيري» فيشمل كل من هو من أصول قروية أو مدينية. وتجدر بنا الإشارة هنا، إلى أن لفظة «خضيري» مشتقة من «أخضر» والتي كانت تعني باللغة العربية القديمة «اللون الأسود»، أي الفئات الوضيعة في المجتمع.

تمثلت هذه التيارات كلها ـ على تفرعها، وتنوعها، وتشعبها ـ بثلاث كتل في المجلس التمثيلي تجمع كل واحدة منها مجموعة من المصالح والتطلعات المحلية والخارجية، فإنشاء المجلس لم يعبئ الناس سياسياً خلال الانتخابات فقط، بل أدّى إلى خلق تكتلات سياسية عريضة لم تشهدها البحرين من ذي قبل. هذا يعني أن سياسة الحكم في منع الأحزاب السياسية عن العمل بقصد إضعاف التحرك السياسي الواسع والشامل في البلاد لم تأت ثمارها، إذ جاء تأسيس المجلس التمثيلي ليفعل تماماً ما يمكن أن تفعله الأحزاب العقائدية. وعلى كل حال، أدّى تأسيس المجلس إلى ظهور أربعة فرقاء سياسيين: (1) الحكم القبلي المنظم تنظيماً قبلياً، (2) الدينيون الشيعة، (3) الأحزاب السياسية العقائدية، (4) وفئة التجار وأرباب العمل الذين جمعتهم المصالح الاقتصادية لا الالتزامات السياسية أو العقائدية. ولاعتمادهما على النسب والدين، يجمع الفريقان الأولان بين فئات اقتصادية مختلفة من الفقراء، والأغنياء، ومتوسطي الحال. أما الفريقان الآخران، الثالث والرابع، فيمثلان قطاعات اقتصادية واضحة، تعتمد الأحزاب على القطاع الشعبي من ذوي المداخيل المحدودة، ويقوم التجمع المستقل على الجاه والنفوذ الشخصي والمالي.

غير أن اختلاف هؤلاء الفرقاء من ناحية الجذور الاجتماعية والتنظيمات شبه السياسية لا يعني أنها لا تلتقي سياسياً أو أنها لا تتفاعل مع بعضها البعض ضمن إطار مصلحي. ففي السنوات الأخيرة، تلاقى الدينيون الشيعة مع الأحزاب اليسارية في جبهة سياسية واحدة تعارض الحكم القبلي ومؤسساته، هذا مع العلم، أن كل فريق بقي محتفظاً بإيديولوجيته وأساليب عمله. كان اللقاء لقاءً تكتيكياً وليس لقاء إيديولوجياً أو استراتيجياً. الدينيون يعارضون الحزبيين في ميولهم «التقدمية» وفي تطلعاتهم القومية، ويعارضون اتجاهات الحزبيين التقدمية لأنها تساهم في تقويض سلطانهم وسلطتهم المحلية، ويعارضون تطلعاتهم القومية لأنها تهدد مركز الأقلية الشيعية في الخليج والجزيرة العربية حيث يتكاثر أهل السُّنة. ولكن بالرغم من اختلاف الفريقين إيديولوجياً وتنظيمياً، فقد جمعتهم وحدة الجذور الاجتماعية عند مؤيديهم ومحازبيهم، ويتمتع الفريقان بدعم وتأييد القطاع المستضعف من العمال، والموظفين، وأصحاب الحرف، مما فرض عليهم اتباع سياسة موحدة بالنسبة للعمال والعمل، لا بالنسبة للتطلعات القومية الكبرى.

أما التجار وأرباب العمل الأغنياء، فلهم مصلحة في الحفاظ على «الاستقرار» وعلى النظام الليبرالي الحر الذي يؤمن لهم حرية العمل والنشاط، وبالتالي لا يخضع لنظم الاقتصاد الموجه أو التخطيط. وتراهم يدعمون النظام إفرادياً لا يجمع بينهم أي تنظيم سياسي ينسق مصالحهم ويوحد تطلعاتهم، فهم يتأرجحون بين اليمين واليسار، بين المؤيد للحكم تارة وبين الرافض له تارة أخرى (راجع الفصل التاسع). وفي الفترة الأخيرة من الزمن، أي بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 وازدياد تدفق اليد العاملة الأجنبية إلى البحرين، أخذت هذه الفئة تتسع وتكبر، حتى إن عدداً لا بأس به من الفنيين وأصحاب المهن العالية ترك عمله ليصبح تاجراً أو موظفاً كبيراً في الدولة. وقد أثر هذا التحول في ميزان القوى المحلية العاملة على الساحة البحرينية لمصلحة الحكم، والاستقرار، والحفاظ على الأوضاع القائمة، هذا الحفاظ الذي يعني التخلي عن القضايا التي كانت موضع خلاف بين الحكم والمعارضة كالتمثيل الشعبي، والنقابات العمالية، والاتحادات المهنية، أو الدعوة للوحدة الخليجية أو العربية من ذي قبل.

لا شك أن فئة التجار، وأرباب العمل، وأصحاب المصالح يدركون المنافع التي قد تنتج عن وحدة اقتصادية موسعة تضم دويلات الخليج، ولكنهم في الوقت نفسه يخافون المضامين اليسارية للدعوات التي تنادي بالاتحاد والوحدة كما تفهمها الأحزاب العروبية. وتشمل هذه المضامين، حقوق العمال وتحسين أوضاع العمل، تأسيس نقابات واتحادات مهنية وعمالية، المطالبة بحقوق المرأة في العمل والتعليم، إنشاء هيئات تمثيلية شعبية، توحيد القانون، إلغاء المخصصات الرسمية لأبناء العائلات الحاكمة، محاولة استيعاب العمال العرب، وغيرها من المطالب والتطلعات القومية.

ومن الواضح جداً، أن هذه المعاني، والمضامين، والمواقف للقوميين العرب تشكل العمود الفقري للمعارضة في البحرين وخارجها، فهي تناقض خصائص الحكم القبلي، كما أنها تناقض بعض المفاهيم والممارسات المتعلقة بالأعراف الدينية. فالتمثيل الشعبي وتوحيد القوانين لا تتفق مع التنظيم القبلي للحكم المبني على أساس القهر والحقوق التاريخية. فالقوانين الموحدة تزيل صفة التميّز العشائري والمراتب الاجتماعية المبنية على الأعراف ومسالك الأجداد، وتعمل بالتالي على إزالة الانغلاق على النفس عند المجموعات القبلية. ثم إن إلغاء المخصصات الحالية تضعف سيطرة المجموعة على الفرد وتزيد من حرية التصرف والسلوك عند الأنساب، فتتفكك أواصر العصبية وتنحل. أما حقوق المرأة في التعليم، والتوظيف، والاختلاط فإنها تضعف «الدينيين» الذين يشكّلون،

بطريقة مباشرة عند السُّنة وغير مباشرة عند الشيعة، الدعامة الأساسية للحكم القبلي خارج نطاق الأنساب والأحلاف. وهكذا هي الحال بالنسبة لمفاهيم الوحدة واستيعاب العمال العرب، بهذه تخلق حدوداً سياسية جديدة تؤدي في نهاية الأمر إلى زعزعة الحكم القبلي واستئثاره بالسلطة.

الحكم القبلي وحدود التفاعل الخارجي

من مجموع الفرق السياسية الأربعة التي تحدثت عنها، هناك فريقان لهما علاقات واتصالات خارجية: العائلة الحاكمة، والأحزاب العقائدية. ويرتبط كل فريق منهما بقطاعات اجتماعية وسياسية مختلفة وبأساليب مختلفة للعمل السياسي. فالعائلة الحاكمة ترتبط بالخارج عن طريق التحالفات التقليدية القائمة على مبدأ الأنساب والتناسب القبليين، وعلى الزواج الخارجي، وهذان الأمران، التناسب والزواج، يتعززان باستمرار عن طريق تبادل الزيارات الرسمية، أو الهدايا التي تعرف في البحرين باسم «العادة»، أما الأحزاب السياسية فترتبط بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة والتي تعمل في دول الخليج أو في خارجها. فالبحرين في هذا النطاق جزء من كل، فرع من تركيبة واسعة. ويسعى الحكم القبلي لإقامة الأحلاف الخارجية لتقوية سلطته وحماية استقلاله عن طريق تفرده في معالجة الأمور الداخلية بمعزل عن الحلفاء، وعن طريق تنسيق شؤونه الخارجية بالتعاون معهم – هذا على عكس ما تصبو إليه التنظيمات التي ترفض الأنظمة القائمة وتعمل على إزالتها بالدعوة إلى وحدة أو اتحاد عام.

الاتحاد والوحدة، مهما تكن مضامينهما وأشكالهما، يعملان على إضعاف سلطة الحكم القبلي وتقويض نفوذه في المدى القريب أو البعيد. ويعود استمرار الحكم القبلي في السلطة إلى تكيفه وتوافق أساليبه مع دويلات صغيرة الحجم، حيث يمكن استيعاب التململ الاجتماعي والتعاطي مع الأزمات الاقتصادية والسياسية عن طريق العلاقات الشخصية، ومعرفة الناس، والعائلات إفرادياً. وهناك البعض من شيوخ آل خليفة، مثلاً، من يعرف كل شاردة وواردة عن عائلات البحرين: عدد أفرادها، تاريخ قدومها إلى البحرين، أوضاعها الاقتصادية، أسماء البارزين منها، أعمالهم، درجة التحصيل العلمي عندهم، وغيرها من الأمور الشخصية كالزواج، والطلاق، والإرث، والأملاك. هذه المعرفة الدقيقة للشخصيات والعائلات أداة من أدوات الضبط الاجتماعي التي تمكن الحكم من مدِّ جذوره ونفوذه في كل اتجاه وإلى كل مجموعة مهما صغرت أو كبرت. وعن طريق

هـذه المعرفـة يحـاول الحكـم إعانـة المغلوبيـن علـى أمرهـم، إمـا بواسـطة توزيـع الهدايـا والهبـات، أو الوظائـف والمناصـب والعمـل، أو توزيـع المعونـات الرسـمية. وتشـمل هـذه الهبـات، والهدايـا، والمعونـات أمـوراً حياتيـة متنوعـة كالبيـوت، والأرض، وتطبيـب المرضـى، وحتـى تغطيـة مصروفـات يوميـة فـي البحريـن أو خارجهـا.

وبسـبب معرفتهـم الجيـدة بالمواطنيـن وشـؤونهم الحياتيـة، تمكـن أهـل الحكـم مـن مـدٍّ الجسـور، بواسـطة بعـض شـيوخ آل خليفـة، إلـى كل قطـاع ومجموعـة، وإلـى مختلـف القـوى السياسـية الحديثـة والقديمـة. فالمعـروف عـن أحـد أشـقاء الحاكـم فـي البحريـن أنه يحمـي «التقدمييـن»، وعـن آخـر أنـه «دينـي» يحـاور «الدينييـن». كمـا اشـتهر عـن ابنـه أنـه يصغـي ويسـاعد الشـباب الناهـض عـن طريـق تقويـة النـوادي الرياضيـة والثقافيـة. واشـتهر أيضـاً عـن أقربائـه المقربيـن كأبنـاء العـم وغيرهـم أنهـم يدافعـون عـن مجموعـات مختلفـة مـن المجتمـع البحرينـي ويتقربـون منهـم. هكـذا حتـى إنـك لا تجـد فئـة اجتماعيـة معينـة، بِمَـن فيهـم النسـاء، إلا ولهـا جسـور تصلهـم بالحكم عـن طريق العلاقـات الشـخصية، وتؤدي هـذه الجسـور دورهـا الهـام فـي دعـم السـلطة وتغذيـة الحكـم وتقويتـه. فهي توسـع باكورة القاعـدة الشـعبية للحكـم وتتيـح لـه، مـن خـلال توزيـع الأدوار، فرصـة الوصـول إلـى الإجماع الـذي يرضـي، ويرضـى عنـه، عـدد كبيـر مـن المجموعـات الفاعلـة فـي المجتمع.

هـذه الأسـاليب فـي الحكم، المبنية علـى المعرفة الدقيقـة للعائـلات والمواطنين بهدف الوصـول إليهـا والتعامـل معهـا علـى أسـاس الآمـال والآلام الشـخصية، لا يمكـن أن تسـتمر في مجتمـع كبيـر ومعقـد مهنيـاً، واجتماعيـاً، واقتصاديـاً. ولهـذا السـبب، لا بـدّ إلا أن يتعـارض الحكـم القبلـي مـع مبـدأ التمثيل الشـعبي الذي يسـتبدل «جسـور» الحكم بممثليـن لقطاعات اقتصاديـة واجتماعيـة مختلفة، فيضعـف إذ ذاك الحكم بتحطيم «جسـوره» الاجتماعية، وتبطل عندهـا عمليـة «توزيـع الأدوار» لنيـل الإجمـاع. وهـذا مـا أدّى إلـى حـل المجلـس التمثيلي في البحريـن عـام 1975، حيـث كانـت الكتـل النيابيـة تعمل سياسـياً مقـام شـيوخ آل خليفة.

الوحـدة أو الاتحـاد تخلـق قطاعـات كبيـرة من الفئـات العاملة في المجتمـع مما يجعل الوصـول إليـه عـن طريـق العلاقـات الشـخصية أمـر صعـب جـداً، فلا عجـب أن نـرى والحالة هـذه أن الحكـم القبلـي يقف ويعمل «للتنسـيق» السياسـي بـدلاً من الوحدة السياسـية. حتى إن الـدول الكبيـرة نسـبياً فـي الخليـج والجزيـرة العربيـة تسـلك المسـلك التنظيمـي نفسـه لمجتمعاتهـا. فهـي تقسـم الدولـة قبائـل وقطاعات إداريـة منفصلة عن بعضهـا البعض لتحول دون بـروز القطـاع المديني العام بشـكل تنظيمـي فعّال. والحكم القبلي يعـرف تمام المعرفة

أن أساليبه التنظيمية والإدارية في الحكم لا تتلاءم مع المجتمع الكبير النامي والمتشعب جماهيرياً، واقتصادياً، وعمّالياً. ولهذا نرى أن قضية العمال العرب والأجانب تحتل المرتبة الأولى في سلم اهتمامات الحكم القبلي في الخليج والجزيرة العربية. وهذه القضية تخلق صيغاً وحدوداً جديدة للتفاعل الداخلي والخارجي التي يصعب ضبطها وحصرها بالتنظيم القبلي التقليدي. وبالفعل، لا تجد في منطقة الخليج العربي عائلة حاكمة تدعي الحق بالسيطرة على كل دول المنطقة، ولم تعرف المنطقة خلال تاريخها الحديث حكماً مركزياً يوحد بين أجزائها كلها. فالكليات السياسية الكبيرة المتنوعة اجتماعياً والمعقدة اقتصادياً تحتاج إلى إدارة منظمة تنظيماً بيروقراطياً، كما تحتاج إلى بناء مؤسسات دولة مركزية موحدة القوانين، وهذا ما يتعارض سلفاً مع التنظيم القبلي للحكم.

يستنتج من هذا القول، أنه ما دامت أنظمة الحكم تخضع للسيطرة القبلية فإنه من المستبعد وضع سياسة عامة لاستيعاب العمال العرب أو الأجانب أو وضع صيغة وحدوية واضحة. مع العلم، أن عدم قيام هذه الصيغة لا ينفي وجود التنسيق التعاوني الذي يحتفظ بذاتية كل دولة أو إمارة على حدة.

القرار السياسي الذي يقضي بالبقاء على هذه الدول صغيرة كما هي له انعكاسات اقتصادية هامة، فبقاؤها هكذا يفقدها القدرة على تبني المشاريع الإنمائية طويلة الأمد، إن كان هذا من باب استقرار العمل والعمال أو من باب تجميع الرأسمال والسياسة الإنمائية. فالمشاريع الطويلة الأمد تتطلب يداً عاملة مستقرة، ولا يمكن أن تستقر اليد العاملة إلّا إذا أعطيت ضمانات قومية بعيدة المدى. ولكن هذه الضمانات القومية تخلق قطاعاً عمالياً كبيراً، وتزيد بالتالي المطالب العمالية الملحة، فإذا ما ارتبطت هذه المطالب بإيديولوجيات القومية العربية فإنها، ولا شك، تشكّل تحركاً هائلاً ضد تنظيمات الحكم القبلي. وهذا ما يفسر لنا تبني الأحكام القبلية سياسة متواضعة بالنسبة لمشاريع الإنماء العامة والطويلة الأمد، مفضلة المشاريع الآنية والاستهلاكية المحتوى كالبناء، والطرقات، والجمارك، والعيش الرغيد.

وهنا السؤال الكبير: إذا وظفت أموال النفط في مشاريع إنمائية طويلة الأمد، فإنها تخلق صيغاً جديدة للتفاعل الاجتماعي والسياسي لغير مصلحة الحكم القبلي، وإن لم توظف أموال النفط هكذا فيخاف أن ينتهي الذهب الأسود إلى ما انتهى إليه «الذهب الأصفر» في العالم الجديد؛ أي زوال الحضارة التي بنيت لأجل استثماره. ففي أي اتجاه تتحرك البحرين والدول الخليجية المنتجة للنفط؟ الجواب على هذا التساؤل يستوجب

النظـر فـي الأمـور الداخليـة وتطورهـا، كما فعلنـا في هذا الكتـاب، كما أنه يتطلـب النظر في احتياجـات العالـم الصناعي الأوسـع.

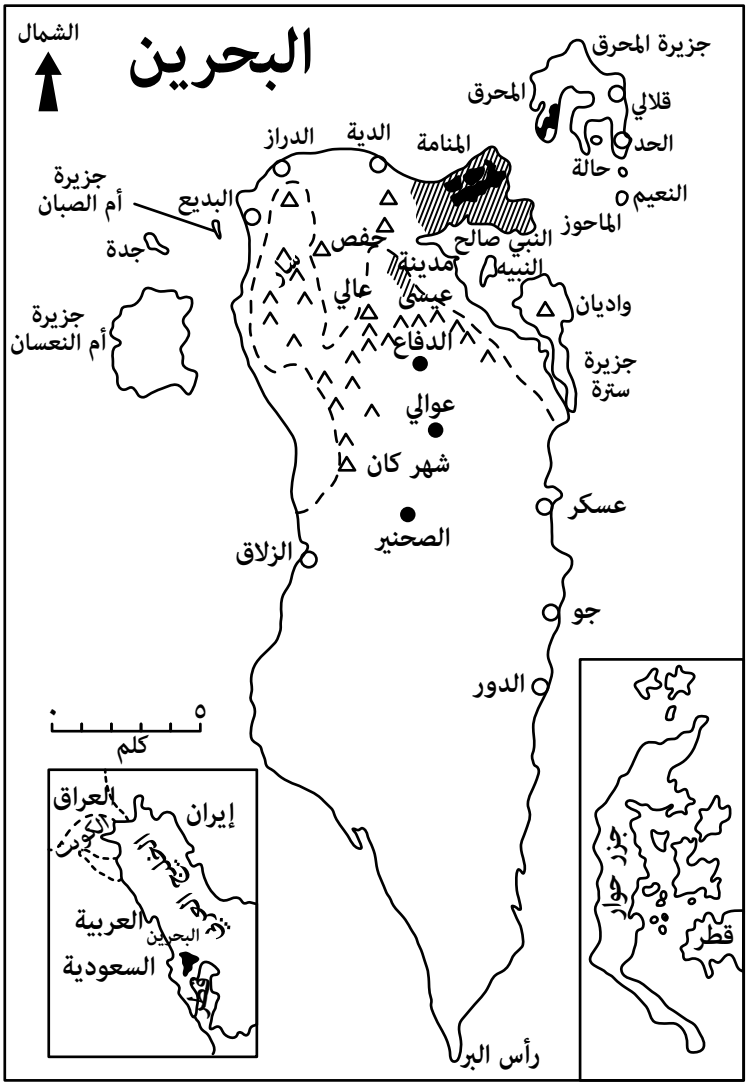

– – – – – – الأراضي المزروعة شمال هذا الخط

○ مستقرات صيد اللؤلؤ

△ مستقرات تقليدية لزراعة النخيل

//// ضواحي المدينة

∧∧∧ مقابر ما قبل التاريخ

ملحق[1]

الخريجون والعلماء في البحرين

«كلنا يسعى للمعرفة»

(1) هـذه ترجمـة للفصـل الخـاص بتجربـة المؤلف في العمـل الميداني بالبحرين في السـبعينيات، وقد نشـره في سـيرته الذاتيـة (دعـوة للضحـك، عالـم أنثروبولوجيـا لبناني فـي العالم العربي) وقـد طبع الكتاب باللغـة الإنكليزية بعـد وفاة المؤلـف في 2003.

بحثي عن ضواحي بيروت أوضح لي أن الثروة التي تمتع بها اللبنانيون في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ولعقدين من الزمن قبل اندلاع الحرب اللبنانية ، أتت من الدول الخليجية المنتجة للنفط. فعليّاً، أي عمل عاينته إما اكتسب رأس ماله من الخليج، أو قام ازدهارُه على الأسواق الخليجية. الكثير الكثير من الفنيين اللبنانيين والعمال المهرة ورجال الأعمال والمقاولين والتجار المحترفين والمصرفيين، كلهم بحث عن وظائف أو أي فرص أخرى في الخليج، والعديد منهم حصّلوا ثروة. لم تخلق الصناعة أو التجارة أصحاب ملايين كما فعل النفط، إن كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

شغفي لأقوم ببحث في الخليج تعاظم بقوة عندما تعرفت على طلاب من تلك المنطقة. إحدى الطالبات، كانت من البحرين، هند بنت راشد آل خليفة، دعتني وعائلتي لتناول الشاي في منتجعهم الصيفي في لبنان، في سوق الغرب. لقد كانت أمُّها سيدة مثقفة، فكانت متمكنة جدّاً من الفن، الشعر، التاريخ، الموسيقى الكلاسيكية وعلم الآثار. كما كانت ترعى متحفاً فلكوريّاً في البحرين. عند انتهاء زيارتنا، التفتُّ إلى هند وقلت : «الآن عرفت أن الرداء الأسود الرتيب الذي ترتديه المرأة العربية بين الناس يخفي وراءه أحياناً أحجاراً كريمة باهرة ».

«إنه حجاب نرتديه جميعاً»، ردت أمُّها بلباقة.

عند التحضير لبحثي في البحرين، قدمت حلقة دراسات عليا تحت عنوان «أنماط التغيير في الخليج»، طرحتُ قضية الموارد المالية الضرورية لمؤسسة فورد، ودرستُ الفارسية في الجامعة الأميركية في بيروت. في العام 1974، أخذت إجازةً دراسيةً وذهبت أنا وعائلتي إلى البحرين.لم أستفد من اللغة الفارسية التي تعلمت على نطاق واسع. لقد كان هناك دائماً جالية فارسية صغيرة، حوالي خمسة آلاف (شخص)، بحسب الإحصاء الوطني عام 1954، وكان جميعهم يجيد اللغتين العربية والفارسية. ومع ذلك فإن تعلم الفارسية ساعدني لأجمع معلومات عن «بيوت العزاء» التي ينظّمها سنوياً الوجهاء

الفارسيون في عاشوراء، وهي طقوس شيعية تحيي ذكرى موت الحسين في معركة ضد يزيد، الخليفة الأموي الثاني.

خلال بحثي عن البحرين، تبيّن لي أن هناك ثلاث مهارات تفيد في خلق علاقة مع الضيوف الذين أجري مقابلات معهم: إلقاء شعر ما قبل الإسلام، الإلمام بالقرآن والحديث، والإحاطة بأنساب آل خليفة.

شعر ما قبل الإسلام، وأبرزه ما يُعرف بالمعلقات العشر، يتضمن كلمات تختلف بقوة عن اللغة العربية الحديثة، وقليل من الناس يفهمون معاني هذه الكلمات. لقد كان على أي شخص يردد بيتاً من الشعر أن يفسّر معناه، الأمر الذي يعزز مكانته كإنسان متعلم.

يعتقد المسلمون أن القرآن مُعجزٌ بشكل لا يمكن لأي شخص أن يأتي بمثله. لقد نزل بالعربية، ما يجعل لغته معجزةً بشكل يساوي بين، صعوبة الإتقان والفهم الكلي.

لا شيء يؤثر في (الشخص) العربي مثل أن يسمع أجنبياً يتحدث العربية الأصلية والكلاسيكية بشكل صحيح.في الوقت نفسه، الكلام المليء بالأخطاء يثير الضحك. فالعرب يحبون أن تقول لهم إن لغتهم صعبة، كما يفترض أن تكون. ولأنها إعجازية، لا يمكن ترجمة لغة القرآن بدقة إلى لغات أجنبية.

في العام 1981 ، وخلال زيارتي للمملكة العربية السعودية بقصد جمع المال، كنت من بين وفد الجامعة الأميركية في بيروت، والذي كان يترأسه عميد كلية الفنون والعلوم الدكتور إيلي سالم ويضم كلّاً من البروفيسور إحسان عباس والبروفيسور محمد نجم. هذا الوفد التقى الأمير فيصل بن فهد، والذي ترأس بعد ذلك مؤسسة الملك فيصل. خلال اللقاء، تطرق النقاش إلى احتمال ترجمة القرآن إلى الإنجليزية، وأصر العميد وقتها أن الجامعة الأميركية في بيروت هي المكان الأنسب لإصدار ترجمة دقيقة للقرآن. عندها بدت حيرة الأمير على اقتراح العميد واضحة. وعندما فهمت أنا في النهاية أن القرآن غير قابل للترجمة، ابتسم الأمير موافقاً وانتقل إلى موضوع آخر كان مقرراً بحثه.

في البحرين، كانت روح العراقة تغلب زيف (المظاهر) العصرية التي تصورها فنادق «الهيلتون والشيراتون» و«مطاعم البيتزا هت». انطباعي الأول عن هذا البلد أنه ما زال يعيش العصور القديمة. يبدو أن الشمس العربية الحارقة قد تركت كل شيء هنا بنصف خبزة: وجوهٌ متجعدة، بشراتٌ مدبوغة بشكل كبير، بيوتٌ رمادية، أشجارُ نخيل خضراء داكنة، قواربُ خشبية مكشوفة، شواطئُ رملية ممتدة وسماءٌ مغبّرة. سحر الطبيعة

في البحرين وعلى امتداد الصحراء العربية أجمل ما يكون عند الفجر والغسق، عندما تلامس الشمس الأرض بكل رقة. ولا عجب إن صلى المسلمون، الذين يجب عليهم تأدية خمس فرائض يومياً، لمرتين فقط، عند الفجر والغسق.

انطباعاتي الأولى تلاشت على أعتاب الفندق الخليجي الفخم حيث قضيت أول ثلاثة أسابيع منتظراً إصدار تأشيرة البحث، وباحثاً عن شقة أستأجرُها. ومع أن البقاء في فندق قد أرهق ميزانيتي المحدودة إلا أنه حقق لي مكاسب. فالكثير من خريجي الجامعة الذكور كانوا يلتقون في حانة الفندق. كانوا يلتقون مرتين في اليوم ـ عند الساعة الثانية ظهراً قبل الغداء، وعند الثامنة مساء بعد قيلولة ما بعد الظهر ـ ليشربوا البيرة ويناقشوا أخبارهم اليومية. بيرة «هينكين» كانت معروفة لدرجة أن الواحد يظن أنها المشروب الوطني. الرجال الذين يطلقون على أنفسهم لقب خريجين، كانوا يضمون خريجين من الجامعات العربية في مصر، سورية، العراق، الكويت، ولبنان بالإضافة إلى خريجي الجامعات الأميركية والأوروبية، وكان معظمهم موظفاً في المرافق العامة.

من بين هؤلاء الخريجين كان الاشتراكي والشيوعي والقومي العربي والإخوان المسلمون والبحريني الوطني. كان من ضمنهم أيضاً الساخر واللا أدري والمؤمن والكافر. برغم هذه التعددية العقائدية، كان هؤلاء يتفاعلون فيما بينهم بتفاهم ولطف وبغير تكلف. كما كان واضحاً أن الحصول على درجة (تقدير) يعد مصدراً للفخر. في العام 1976، وعندما انتهى بحثي، قامت الحكومة ببناء ناد خاص لحملة الدرجات وأسمته نادي الخريجين.

في هذه الجلسات في حانة الفندق، لم يُوفَر أي موضوع. لقد ناقش الرجال الجنس، مع التركيز على جمال مضيفات طيران الخليج، وتحدثوا عن رسو المركبات الفضائية الأميركية والسوفييتية في المدار، عن تدريب الصقور، وعن رقصات «التويست» و«السواي» وعن موسيقى الجاز والأغاني العربية، عن الروايات الروسية واجراءات المحاكم. إلّا أن النقاشات الأكثر أهمية وتوقداً وتكراراً ركزت على العالم، والسياسة في العالم العربي والبحرين.

وقد خلقت برامج الفضاء الأميركية والسوفييتية إشكاليةً بين الخريجين. فانقسم الرأي بين ما إذا كانت قدم الإنسان قد وطأت سطح القمر أم لا، وما إذا كان سطح القمر مدنساً دينياً، وموصوفاً على أنه غير نظيف. يعتقدُ المسلمون أن حذاء الإنسان يدنس الأماكن المقدسة، ولأجل ذلك هم يخلعون أحذيتهم عند دخولهم إلى مسجد أو إلى منزل أو عند الوقوف على سجادة الصلاة.

كان بعض الخريجين يجادل أن الصعود إلى سطح القمر لم يكن إلا دعاية أميركية ووهماً وعرضاً مسرحيّاً يهدف إلى استعراض التكنولوجيا العصرية. فيما أصر الآخرون على أن الصعود إلى سطح القمر كان مثالًا حياً لطموح الإنسان في أن يكتشف أسرار هذا الكون.

وسط هذه النقاشات الحامية، برز صوت جدي وحازم: «حسناً حسناً، لنفرض فرضاً أن الأميركيين أرسلوا فعلاً أُناساً إلى القمر. حالما يتحول القمر إلى هلال، فإنهم سوف يقعون عنه كلهم».

وخلال حديثنا عن إجراءات المحكمة، حكى أحدُ الخريجين كيف تمّ اعتقاله لسنتين من دون محاكمة في أحد البلاد المصدرة للنفط، على خلفية أنه كان يعرف من هو تولستوي (الروائي الروسي). المحاكمات في ذاك البلد كانت تجري بشكل جماعي، حيث يكون هناك مجموعة من المدعى عليهم، من الذين لم يرتكبوا أي جرائم تُذكر، ويتمّ استدعاؤهم جميعاً. وتتم محاكمة كل مدعى عليه بشكل منفصل بحضور الآخرين.

أحد المدعى عليهم كان متهماً بأنه شيوعي، على خلفية أنه ضُبط يقرأ رواية الحرب والسلم لتولستوي، فشرع القاضي باستجوابه:

«أنت شيوعي كافر، ألست كذلك»؟

«لا أنا لست كذلك»، أجاب المدعى عليه.

«نعم أنت كذلك. لقد كنت تقرأ لتولستوي»،: أصرّ القاضي.

«نعم لكن تول...»

«اخرس، أنت رجل كافر.. حتى تكونَ ضد الإسلام، فأنت تعادي الأمة».

«حضرة القاضي، تولستوي لم يكن...»

«أيها الكافر الفاسق. أنت محكوم عليك بالسجن لسنتين»، أصدرَ القاضي حكمه.

في هذه اللحظة، تدخل الخريج البحريني: «حضرة القاضي، طال عمرك... الحرب والسلم لتولستوي كتبت بين عامي 1865 و1868، أي قبل الثورة البلشفية في العام 1917 بكثير ».

«أنت أيضاً تعرف تولستوي! محكوم عليك بالسجن لسنتين أيضاً».

معظمُ الخريجين يتضمن حديثهم إشارات إلى شيوخ آل خليفة، الأمر الذي يدل على أنهم على اتصال بهم. هم يتحدثون عن حاكم البحرين عيسى بن سلمان بمودة واضحة، وكأنهم يعرفونه شخصياً لسنوات. هم ينادونه الشيخ وذلك ليميزوه عن باقي شيوخ آل خليفة.

بالمناسبة، كلمة «شيخ» في البحرين تعني «أمير» في المملكة العربية السعودية. وبحكم كونه موظفاً في القطاع العام، كل خريج يكون محمياً نوعاً ما من قبل بعض شيوخ آل خليفة، ما دفعني إلى الاستنتاج أن دولة البحرين الصغيرة يحكمها ما يشبه القبيلة من خلال مجموعة من الشبكات المبنية حول أفراد آل خليفة.من هنا، اخترت عنواناً لكتابي «القبيلة والدولة في البحرين»، فالقبيلة سبقت الدولة كعامل أكثر أهمية في التنظيم من البيروقراطية. وبحسب التشريع الإسلامي، المفهوم أو الفئة التي تسبق أخرى في النص يكون لها قيمة أخلاقية أعلى.

خلال سعيي لبناء علاقة مع الضيوف في المقابلات، تعلمت أن أستعمل التكتيك ذاته الذي يستعمله الخريجون وهو أن أقوم دائماً بالإشارة إلى شيوخ آل خليفة الذين يتقلدون مناصب هامة في البيروقراطية في أحاديثي.

عند التعريف عن نفسي وعن الغاية من زيارتي، أورد الاسم الكامل للشيوخ مع تحديد نسبهم على وجه الدقة، مثل «الشيخ خالد بن محمد بن عيسى بن علي الكبير».

الشيخ عيسى الكبير كان على رأس سلالة آل خليفة ومؤسساً للدولة الحديثة في البحرين. لقد حرصت على حفظ سلالة آل خليفة والتي كانت متوفرة مع خريطة البحرين للزوار الأجانب. ولقي هذا التكتيك نجاحاً إلى حد بعيد. ومجدداً فإن ذكر نسب الشيخ كان مصدراً لفخره على الفور، واعترافاً بضعف الشخص تجاهه.

آل خليفة في البحرين اعتمدوا مجموعة من الأسماء ـ حمد، عيسى، علي، خالد، محمد، خليفة، راشد، سلمان، والتي تكررت من جيل إلى جيل. قد يؤدي ذلك إلى الالتباس، هذه هي النقطة تماماً، لكن هذا الالتباس في الواقع يعزز التفاعل: فهذه الأسماء تخدم الوجاهة كمراجع يتم تشاركها خلال الحديث. وهذا الأمر يتكرر في العائلات (الحاكمة) الأخرى في الخليج. في العائلة الحاكمة في السعودية، تتكرر أسماء مثل فيصل، فهد، عبد العزيز، سلطان، تركي، خالد، محمد، سعود، سلمان. العائلة الحاكمة في الكويت تعتمد أسماء مثل سعد، صباح، إبراهيم، جابر، دعيج. في الواقع، هذا النمط والذي أكثر ما يكون ظاهراً بين عائلات «الأصول»، هو شائع في الثقافة العربية. فالعادة العربية بتسمية الحفيد على اسم جده تميل إلى التركيز على أسماء معينة في عوائل معينة.

البحريـن جزيـرة جـد صغيـرة، وسـكانها الذيـن يقـل عددهـم عـن نصف مليون نسـمة، يعيـش معظمهـم فـي أقصى شـمال البـلاد والـذي تغذيه الميـاه. معظـم البحرينييـن يعرفون شـيوخ آل خليفة والمسـؤولين الحكومييـن رفيعي المسـتوى بشـكل شـخصي. ربما لم تسـمح لهـم الفرصـة بالحديـث إليهـم، لكنهـم بـكل تأكيـد رأوهم. عنـد الأعيـاد المهمة كعيـد الفطر الـذي يأتـي فـي نهايـة شـهر الصـوم، رمضـان، وعيـد الأضحـى الـذي يأتـي بعـد الحـج، يقـوم حاكـم البـلاد بفتـح بيتـه لاسـتقبال مريـدي الخيـر. بالتأكيـد مجتمع هـذا البلد صغيـر وهناك سـوق تجـاري واحـد فـي المنامة، كمـا أن العديد مـن مكاتب الحكومـة الجديـدة تتمركز في مبنـى واحد.

الإلفـة والتعاطـي غيـر الرسـمي اللـذان يربطـان بعـض الخريجيـن بالحاكـم أو أفـراد آل خليفـة الآخريـن... هـذه العلاقـات التـي يتـم الحديـث عنهـا بصـوت مرتفـع خـلال جلسـة بيـرة «هينكيـن» فـي فنـدق الخليـج، تتبخـر فـور التواجـد مـع أحـد الشـيوخ أو أي فـرد رفيـع المسـتوى مـن العائلـة الحاكمـة. فـي محضـر شـيخ القبيلـة أو الأميـر يُظهـرُ النـاسُ الهـدوء والرصانـة والصرامـة. الشـيوخ منفتحـون، لكـن الوصـول إليهـم صعـب. لطالمـا كان هنـاك مسـافة تفصـل العائلـة الحاكمـة عن عامة الشـعب، فقـراء كانـوا أم أغنياء. هـو الانفتاح الذي يقـوم بعـض المفكريـن الخليجييـن بالخلـط بينـه وبيـن الديموقراطيـة. لكـن الديموقراطيـة ـ تُعـرّف علـى أنهـا المرجع غيـر العنيف الذي يدير الأزمـات، والتي بموجبهـا تكون الحكومة مسـؤولة أمـام الشـعب مـن خـلال إعـلام حـر وحيـاة سياسـية وأحـزاب سياسـية وانتخابـات حـرة ـ هـذه الديموقراطيـة ليسـت ذاتهـا الانفتـاح. وكغيرها مـن مظاهـر الديموقراطية، مثل الانتخابـات، الاقتـراع العـام أو الاسـتفتاءات، الانفتـاح يمكـن أن يعـمّ بالطبـع فـي الأنظمـة الاسـتبدادية. علـى كل حـال، الشـيوخ والأمـراء ليسـوا منفتحيـن عن طيب نفـس. صحيح أنهم يقيمـون مجالـس مفتوحـة أسـبوعياً، وغالبـاً ما تكـون بعد صـلاة الجمعة مباشـرة، لكن الذين يريـدون أن يحضـروا هـذه المجالس عليهم أن يعلنوا مسـبقاً عن أهداف (الزيـارة). ويقومون بذلـك عبـر مسـؤول معـروف يلعـب دور الوسـيط بيـن الحاكـم والشـعب. فـي العـام 1975 الضابـط الـذي تولـى هذا الدور كان يوسـف بن رحمة الدوسـري. يزور الناس مجلس الشـيوخ لأغـراض متعـددة: ليرحبـوا بالأميـر حال عودته من رحلـة خارج البـلاد، أو لأداء البيعة لنظامه، أو لطلـب مسـاعدة (فـي تأميـن) مهر العروس، أو إعانة مالية للدراسـة في الخـارج، أو تمويل لعـلاج طبـي أو لفتـح تجـارة جديـدة أو حتـى لزيـارة بلـدان أخـرى للاسـتجمام. وطبعـاً تنبـع قـدرة الأميـر علـى منـح هـذه الهدايـا الأبويـة مـن حقيقـة أن العائلـة الحاكمـة تسـيطر علـى الجـزء الأكبـر مـن الثـروة الوطنية ومـن ضمنهـا الإيـرادات النفطية.

المشرف على بحثي، د.علي تقي، والذي كان على رأس قسم الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نصحني بأن أزور مجلس الشيخ وألقي التحية عليه؛ وهذا ما فعلت. عند مدخل هذا المجلس وقف مدرب صقور مستقيم كالرمح باللباس الملكي الكامل. وأخبروني أن مدرب الصقور القادم من السويد يرمق أي زائر ليرى مدى ولائه. شخصياً، اعتقدت أن الرجل لديه عينان أكثر حدة من الصقر. مشينا نحو القاعة باتجاه الشيخ الذي كان يجلس مقابل المدخل. وبجلسته الملكية على كرسيه، مال الشيخ قليلًا إلى الأمام، مسلمّاً بقدومنا. وبينما كنا ننحني له مشينا لنأخذ أمكنتنا على يمينه. وكانت بعض الكراسي قد أُخذت بعيداً. وعند مرورنا، همس الدوسري في أذن الشيخ معرفاً عنا فابتسم قليلًا، فيما كان يأتي زوار جدد ويغادر آخرون بشكل كان فيه البيت مزدحماً. وكان هذا الواجب يكتمل في الوقت الذي كان فيه الحاكم يضع عينيه على الزائر.

الزوار المميزون كانوا يجلسون على يمين الشيخ، وكلما كنتَ أقرب منه كان مقامك أكبر.

بالنسبة للناس، اليد اليسرى تعتبر نجسة معنوياً واستعمالها بنظرهم يناسب المرحاض فقط. يتم تناول القهوة، التي كانت تقدم بفناجين صغيرة، باليد اليمنى دائماً؛ حيث إن تناولها باليسرى يُعدّ إهانة كبيرة.

خادم القهوة يجلس متأهباً قرب الضيف ويقدم له القهوة بشكل مستمر حتى يهزّ الأخير الفنجان معبراً عن رضاه. لكن إذا تناول الضيف القهوة لأكثر من مرتين أو ثلاث فإن هذا التصرف يعد غيرَ لائق، وهذا أقل ما يقال. أما الذين لا يحبون القهوة أو لا يريدونها لأسباب صحية أو غير ذلك، يمكنهم أن يأخذوا مشروبات غازية؛ ويعتبر واجب الزيارة قد تمّ في إحدى الحالتين.

سواء كانوا في الحكومة أو خارجها، يقدم شيوخ آل خليفة دعمهم لنظام الحكومة بطرق كثيرة ومختلفة. فهم الجهاز الذي يتطلب الوفاء ويحافظ على البيعة. هم يؤثرون على التوظيف، وخاصة في المشاريع التي ترعاها الدولة. كما أنهم يتدخلون بإدارة الأعمال، يراقبون حركة الناس ويتابعون أمورهم الخاصة: من تزوج من، من وظف من، من دفع الرسوم، من ذهب إلى الجامعة، أين سيتم علاج المرضى ـ هذه الأمور والعديد من الأسئلة الأخرى باتت معلومات ذات صلة بممارسات السلطة. لقد كانت المعلومات المفصلة التي يمتلكها شيوخ آل خليفة عن الناس شاملة بشكل لافت.

وكالشيوخ، كان شيوخ آل خليفة يعقدون اجتماعات أسبوعية في مجالسهم التي كانت في السوق في العاصمة، المنامة، أو في بيوتهم. وكان الناس الذين يحضرون هذه المجالس الخاصة يتبادلون النظرات والأخبار والأسئلة والاستفسارات بحرية. كانوا يناقشون المرض، الصحة، التعليم، التاريخ، الدين، الزواج، الطلاق، الجنس، النساء والسياسة. لقد كانت هذه المجالس منبراً يُزود الشيوخ بمعلومات عن زوارهم.

عند سؤاله لماذا هو غير متحمس لوجود تعليم حديث في المدارس التبشيرية والتي بدأت عملها في البحرين في نهاية القرن التاسع عشر، أجاب الشيخ عيسى بن علي آل خليفة فوراً: «مجالسنا مدارسنا».

المجلس الذي كنت أحضره في معظم الأوقات كان مجلس الشيخ خالد بن محمد آل خليفة، الذي كان وزيراً للداخلية. لقد كان مرجعاً فيما يتعلق بتاريخ آل خليفة، مولعاً بحماس بصيد الصقور ومعجباً بشدة بالقبلية والثقافة القبلية. كان مسلماً مخلصاً، لكن اعتزازه كان واضحاً بمعارضة أبي لهب المهووسة للإسلام خلال مراحل تطوره الأولى. لقد كان أبو لهب متعصباً لقبليته، وعدواً أساسياً لمحمد، حيث قاتل المسلمين في حياته وتعهد بقتالهم في آخرته.

خلال أحد مجالس الشيخ خالد، تركز النقاش على النسبة المتزايدة لزيجات المسنين البحرينيين من نساء مصريات صغيرات في السن. سجلات المحكمة في منتصف السبعينيات (من القرن الماضي)، والتي اطلعتُ عليها، أظهرت ارتفاعاً واضحاً في نسب الطلاق والزواج الثاني والزواج من نساء صغيرات (بحيث يتعدى الفارق العمري بين الزوجين الأربعين سنة). عندما دخلت مجلس الشيخ خالد، والذي يغص برجال من جميع الأعمار، وقف الشيخ مرحباً بي كالعادة: «يا هلا بالدكتور». أجلسني بقربه وعرّفني على زواره، وبعدما تناولت القهوة التفت إلي قائلاً: «كنا نناقش مسألة زواج الرجال من نساء صغيرات في السن». ثم أشار إلى رجل طويل جدّاً ذي جذور أفريقية وتابع: «هذا الشرطي المتقاعد ذي الخمسة وستين عاماً يريد الزواج من امرأة مصرية عمرها ثمانية عشرة عاماً، وهو متزوج لمرتين ولديه أكثر من عشرة أولاد. قل لي هل هذا سليم طبيّاً، أن يتزوج رجل بهذا السن من امرأة صغيرة في السن كهذه»؟

مستشعراً معارضة الشيخ خالد لهذا الزواج، أجبت قائلًا: «الحب بيد الله ! بيولوجّياً، تنتهي خصوبة المرأة عند عمر الخمسين كمعدل عام، بينما تبقى خصوبة الرجل لوقت أطول، حتى عمر السبعين. لكن الزواج لا يعني إنجاب الأطفال فقط، فهو بالإضافة إلى

ذلـك يُعتبـر مسـألة شـراكة وتفاهـم متبـادل وأذواق متماثلـة وتوجيـه قيّـم. الـزواج مـن فتاة صعيـرة جـدّاً فـي السـن يسـاوي الزواج من ابنـة. إنه زواج من جيـل آخر. باختصـار، مع مرور الزمـن هـو ينضـج إلى حـدّ الوقـوع وهي تنمـو كبرعم».

«اسمع، اسمع»، صاح الشيخ خالد.

لكـن الشـرطي المتقاعـد لـم يتأثـر بالنقاش وقال بـدون تردد: «أيها الشـيخ خالد، أقسـم باللـه العظيـم أنني سـأتزوجها مـا دام الغصين يدخن».

خـلال بحثـي، كان علـيّ أن أجمـع بيـن النـاس مـن مختلـف الأطيـاف والألـوان، لكـن الخريجيـن بقـوا المجموعـة المرجعية. لقد سـاعدوني حتى أسـتقر (في ذلك البلـد) ودعوني إلـى حفلاتهـم الخاصـة، كمـا سـهلوا لـي تواصلـي مـع المسـؤولين وسـاعدوني علـى الاطـلاع علـى البيانـات الأرشـيفية وإقامـة إحصـاء شـامل لأربعيـن موقعـاً. وفـوق كل ذلـك، قدموا لي الصحبـة. الثقافـة العربيـة المملـة والكئيبـة كمـا تبـدو خـلال النهـار، تـم تعويضهـا بأنشـطة نابضـة بالحيـاة غالبـاً مـا تُعقـد في الليـل في بيوتهـم الخاصة. لقد كانت تشـبه إلـى حد كبير فسـاتين النسـاء: عبـاءة سـوداء فـي الظاهـر، لكنهـا تخفي تحتهـا النسـيج الحريـري الملون.

وكلَيْلـة السـبت فـي الـدول المسـيحية، كانـت ليلـة الخميـس فـي البحريـن مناسـبة للاسـتجمام والتسـلية. بعـض البحارنة يقيمـون حفلات نخيل بحيث يشـربون ويحتفلون بعيداً عـن أعيـن المجتمـع. بعضهـم يُسـلي ضيوفـه فـي بيتـه، وبعضهـم يذهبـون لصيـد الأسـماك طيلـة الليـل، فيمـا بعضهـم الآخـر (وخصوصـا السُّـنة) يقيمون جلسـات شـعر دينـي في مدح الرسـول وآل قريـش الكـرام. أمـا بعـض الشـيعة فيرتلـون مقتطفـات مـن كتـب تحكـي عـن معركـة كربـلاء إحيـاءً لذكـرى القتـل الوحشـي للإمـام الحسـين. شـاركتُ في العديـد من هذه التجمعـات الخاصـة واسـتمعتُ بهـم جميعـاً بنسـب متفاوتـة. مـن التجمعـات التـي تركـت بصمـة لا تُمحـى مـن ذهنـي، ربمـا بسـبب أولويـات بحثـي، كان إلقاء الشـعر وإحيـاء كربلاء.

حفلـة الصيـد التـي كنـت أشـارك فيهـا كانت تضم حسـن كمـال، وكان يعمل فـي اختيار الأغانـي فـي محطـة الإذاعـة، ماجـد وهـو أسـتاذ مدرسـة، وأنـا. كنا نبحرُ فـي الليل فـي زورق آلـي علـى طـول الميـاه الضحلـة والشـعاب المرجانيـة حيـث كانـت الأسـماك تأتـي لتـأكل. معـدات الصيـد كانـت بسـيطة: خيط طويـل، وصنارة، وطُعم. كنـا نبرم الصنـارة ونرمي الطعم فـي البحـر بعيـداً بقـدر مـا نسـتطيع. عنـد حمـل الخيـط بيـن الإبهـام والسـبابة كنـا نشـعر بالسـمكة وهـي تلتقـم الطعم فنسـحب الصنارة فجـأة ونصطادها. هذه الطريقـة أغنتني عن المعـدات المعقـدة التـي كنتُ أسـتخدمها فـي تقنية أورغيـن المطوّلة. وعند الفجـر كنا نعود

إلـى «أوال» (كمـا كان يُطلـق علـى البحريـن فـي القـدم) عبـر الشـاطئ الرملـي الصغير حيث كنـا نقيـم طقوسـنا الصباحيـة قبـل أن نتفرّق إلـى بيوتنا.

منتقـي الأغانـي (حسـن كمال)، وهو موسـيقي موهـوب وكان عضواً في فرقـة خاصة؛ كان يعـزف علـى القيثـارة ولديـه صـوت شـجي. الصـوت لا يهم، بل هـو الإيقـاع والأسـلوب، فأغانيه كانـت تتدفـق بشـكل طبيعـي والمعنـى يتجلـى فـي كل مقطع لفظـي يطلقه. كان كمـال يغني فـي حفـلات النخيـل، سـمعت كثيراً عن هـذه الحفلات وكنت متشـوقاً لأعرف عنهـا أكثر، لذلك عندمـا دُعيـت إلـى واحـدة منها عبـر صديق مشـترك، قبلت الدعوة بسـرور. هـذه الحفلة على وجـه الخصـوص كانـت تقـام كل ليلـة خميـس في بيـت أحـد المليونيريـين البحرينييـن، حيث بـدأت عنـد العاشـرة مسـاء وانتهـت عنـد الثانيـة من بعـد منتصـف الليل. حضـر الحفلـةَ ذكور بحرينيـون وإنـاث غربيـات (فـي أغلـب الأحيان كانوا سـكرتيرات ومضيفـات طيران).

الضيـوف دخلـوا مـن البـاب الخلفي، بينمـا الباب الأمامي كان يُسـتعمل فـي الاحتفالات والمناسـبات الرسـمية. قادنـا مضيفنـا، وهـو رجـل خمسـيني طويـل، إلـى صالـة صُفـت فيهـا بشـكل دائـري كراس موسـدة. وأمـام كل ضيف كانـت طاولة وضعت عليها زجاجات ويسـكي «سـكوتش» وزبديـات ممتلئـة بالمكسـرات المحمصـة. جلسـنا وأومأ لنـا المضيـف بالتخلـي عـن التعاطـي الرسـمي، فشـجعَنا علـى تنـاول الشـراب (الذيـن لا يرغبـون بالويسـكي كانـت تقـدم لهـم ضيافـة أخـرى). تنـاولُ الشـراب بالإضافـة إلـى قضـم المكسـرات والتحـدث بأمور تافهـة كان نظـام تلـك السـهرة. لقـد تحدثنا عـن القهوة والخمر والنسـاء والويسـكي والسـفر والمنـاخ والموضـة. وباسـتثناء بعـض رجال الأعمـال المعقديـن والذين كانوا أقربـاء المضيف، كل مـن كان فـي الحفلـة شـارك فـي أغنيـة أو عـزف علـى آلة موسـيقية بشـكل أو بآخر.

وعنـد السـاعة 11 تقريبـاً، بـدأت النسـاء بالظهـور وكان الجـو قـد أصبح مريحـاً بالفعل وازداد عفويـة. وبعـد سـاعة أو سـاعتين مـن الشـراب المفـرط، بـدأ كثيـر مـن رجـال الأعمال بمغازلـة النسـاء اللواتـي بجانبهـم، فقـام كل جسـد، مبتهجـاً بروحـه، بفعـل الشـيء الـذي يحلـو لـه. بعضهـم رقـص وبعضهـم أقـام علاقة وبعضهـم قبّل وبعضهـم الآخر أطلـق تنهدات الإعجـاب، صائحـاً: «اللـه، اللـه، اللـه». وهـذا التعبير يتشـابه بشـكل عرضـي مع التشـبيه الذي يُسـمع فـي حلقـات التعبـد الصوفيـة، فالعـرب دائمـاً يذكـرون الله فـي حـالات الجذل.

عنـد الواحـدة تقريبـاً، دعانـا المضيـف، الرجـال أولًا، إلـى العشـاء فـي غرفـة محاذيـة. أطعمـة عديـدة قُدّمـت، وكان أبرزهـا الخـروف المشـوي والأرُز. لقـد كان تنـاول الطعام سـيد الموقـف حيـث لـم يتكلـم أحد، وكان يُتوقـع من أي ضيف ينهـي طعامه أن يغـادر من الباب

الخلفي نفسه، عملا بالآية القرآنية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡۖ وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ ﴾[1].

غادرتُ المكان بعد الطعام، شاكراً للمضيف كرمه وحسن ضيافته، ومفكّراً فيما تعلمت من هذه الليلة البديعة.

الحلقات الدينية السنية والشيعية، والتي كانت تقام أيضاً في بيوت خاصة لكن من دون خمور ومن دون نساء، أنتجت الجو نفسه بين المشاركين: فرح، ارتياح، أرواح متحمسة وتنهدات التقدير التي تزامنت مع تلاوة أسماء الله الكريم، الحي والواجد. حتى الشعر الذي يُنشد في مديح الرسول وصحابته كان يتحول إلى حالات أخرى من الحب أو التأثر أو المودة. فالنصوص تعجّ بالكلمات والعبارات الرومنسية: «القلب يدق على ذكراك»، «وقت المحب قصير»، «شوقي للمحة من وجودك».

في الحلقات الشيعية، كانت العاطفة نفسها تتخللها صرخات المعاناة والحزن، وكان يُعبر عنها خلال مجالس العزاء التي تُحيي ذكرى الإمام الحسين، ابنته فاطمة، وأخته زينب، وأصحابه الذين قُتلوا في كربلاء. أيضاً هنا سمعت كلمات الحب والتأثر، والوفاء والبيعة، وكانت هذه الكلمات مصحوبة بنداءات التلبية وتهديدات الأخذ بالثأر.

لم يكن هناك مشكلة فيما إذا كنت قادراً على المشاركة النشطة في هذه الحفلات والتجمعات، فبقيت علاقتي العاطفية مع مثل هذه النشاطات سرّاً. ويبدو أن الحقيقة الخالصة القائلة بوجودي في مثل هذه المجالس عززت مكانتي كمراقب ووسعت نطاق شبكة بحثي. الكثير من الناس كانوا سعداء عندما يروننني بينهم: أن تزور، يعني أن تحترم. على سبيل المثال، وبالرغم من أنه كان صعباً عليّ أن أرتبط عاطفياً بهذا الحزن الذي تحول إلى شعائر في مجالس عاشوراء، وجدت نفسي منغمساً في عملية المراقبة والتحليل.

أجريت مقابلات مع العديد من العلماء على اختلاف مقاماتهم، لكن أكثر من أعجبني هو المميز، المُلا عيسى، الذي قارب عاشوراء بقوّة واضحة. كان الملالي[2]

(1) سورة الأحزاب، الآية:53.

(2) الملالي جمع مُلّا وهنا يقصد الكاتب فيها الخطيب الحسيني أو قارئ العزاء.

«تستعمل كلمة خطيب في وصف «الملا» الذائع الصيت، وبخلاف القضاة الذين درسوا الشريعة والعلوم =

مـادة دسـمة لأغـراض بحثـي، حيـث كان يصعـب عدُّهـم، ينتشـرون بيـن مجتمـع المؤمنيـن، ويتمتعـون بحريـة أكبـر فـي ممارسـة طقـوس عاشـوراء وتطعيمها أيّـاً كانت الأفـكار الجديدة التـي تعلموها.

فـي نقاشـاتنا الخاصـة، سـألني المُـلّا عيسـى ذات مـرة عـن مواضيع تتـرواح بيـن تاريخ العـرب والتحكـم بالسـوق: الأسـهم، التمويـل، الميزانيـات الوطنية وأسـعار الصرف. فـي اليوم التالـي، وبلفتـة منطقيـة، جـزءٌ لا بـأس بـه مـن حديثنـا كان واضحاً فـي خطبته.

فـي المقابـل، الملالـي رفيعـو المسـتوى، والذيـن يطلـق عليهـم اسـم «المجتهديـن»، كانـوا قلـةً ويخطبـون فـي المجالس مـرةً أو مرتين سـنويّاً، كانـوا «يُشـاهَدون»، وبالتالـي كانوا يتكلمـون بتحفّـظ.

إذاً، كمجموعـة، كان للملالـي الأقـل مسـتوىً تأثيـر أكبـر علـى المؤمنيـن الذيـن كانـوا يتشـوقون ليسـمعوا عـن «معجـزات» عاشـوراء. إحدى هـذه المعجـزات كانت تُعـزى إلى أبي الفضـل العبـاس حيـن قتـل الملايين من جيـش يزيد بن معاويـة. فبينما لا يتـردد المُلّا الأدنى مرتبـة فـي أن يذكـر هـذه المعجـزة علـى مسـامع الجمهـور، يشـكك المُـلّا الأعلـى مرتبة في هـذه الحادثـة، كمـا فعـل الشـيخ جابر مـن العراق مسـتنداً علـى المنطـق الصرْف.

يقـول: «صحيـح أن عـدد الجنود الأمويين كانوا يفوقون حملة الإمام الحسـين العسـكرية إلـى الكوفـة، لكـن علـى الأغلـب بـآلاف وليـس بملايين كمـا يعتبـر بعـض الملالي علـى نحو خاطـئ. إخوانـي، ليـس هنـاك اقتصـاد يسـتطيع أن يتحمـل إعالة ملايين الجنود. أيضـاً، حتى ولـو كانـوا مليـون فرخة، لـم يكونـوا ليُذبحوا في يـوم واحد».

كنـت مشـغولاً طيلـة شـهر عاشـوراء بمراقبة طقـوس الشـيعة، حتى إن بعـض أصدقائي مـن الخريجيـن بـدأ يناديـني الملا فـؤاد. كمـا تطـورت صداقـة حميمـة نوعـاً مـا بينـي وبين الملا عيسـى. وبعـد عـدة لقـاءات، أصبحـت قـادراً علـى قـراءة جـزء لا بـأس بـه مـن قصـص عاشـوراء عـن ظهـر قلـب، والتـي كانـت تُكرر بشـكل حرفي عنـد اجتمـاع المؤمنيـن للعبادة، مثـل الصلـوات عنـد المسـيحيين الأورثوذوكـس. كان المُـلّا يسـعدُ بقراءاتي. وقـد اعتدنا على اللقـاء مـرة فـي شـقتي ومـرة فـي شـقته. فـي بيتـي، كان اللقاء يبـدأ قبـل الغـداء ويبقى إلى مـا بعـده. فـي بيتـه، كنـا نلتقي بعـد الظهر علـى فنجان قهـوة بنكهـة القرنفل والهـال. عندما

= الدينيـة، يكتـب الخطبـاء والملائيـة مهارتهـم عـن طريـق الثقافـة الدينيـة والخبرة الشـخصية: فكل من يسـتطيع التحـدث عـن استشـهاد الحسـين (عاشـوراء) فـي إطـار التراث الشـيعي يصبـح «مـلا» أو خطيباً».
(من كتاب «القبيلة والدولة في البحرين ـ تطور نظام السلطة وممارستها»، للكاتب فؤاد الخوري).

كنت أزوره، كانت زوجتي تستقبله بترحيب وتواكبه إلى غرفة الضيوف. أما عندما كنت أزوره، كانت زوجته تستعلم عن الضيف أولاً، ثم تفتح الباب بعد أن تنزع حبلاً موصولًا بالقفل. بعد ذلك، تبقى على مسافة بحيث أستطيع الدخول بدون أن أرى وجهها. عندما كنت أسمع صوتها كان يزيد فضولي في أن أرى شكلها، فقررت أن أعامل المُلا بالطريقة نفسها، وهي أن لا أدعه يرى وجه زوجتي حتى أرى زوجته.

في زيارته التالية، فتحت الباب واستقبلته، مواكباً إياه إلى غرفة الاستقبال، وقدمت له القهوة ثم الغداء. يومها، بقيت زوجتي في الغرفة المحاذية، فسألني وهو مستغرب غيابها: «أين العائلة»؟

«هنا»، قلت.

«هل هم مرضى»؟

«كلا، نحن أصدقاء والعلاقة بين الأصدقاء يحكمها التعامل بالمثل. عليك أن لا ترى وجه زوجتي بعد الآن حتى أرى زوجتك».

فضحك المُلّا وهمس ببضع كلمات، وقال مبتسماً: «ان شاء الله سأراك غداً بعد الظهر».

عندما زرته في اليوم التالي، استقبلتني زوجته شخصيّاً عند الباب، كان وجهها مغطىً بحجاب أسود سميك. عندما مددت يدي للمصافحة، استغفرت الله وخبأت يدها داخل عباءتها القاتمة. النساء المسلمات التقليديات في المجتمع العربي يعتقدن أن مصافحة الرجل تعادل إقامة علاقة جنسية معه؛ لكن على حد تعبير المُلّا، «هي أصبحت ملكه».

مشيت نحو غرفة الضيوف حيث ينتظرني المُلّا. عندما رآني ابتسمَ وقال: «لم يكن ذلك كثيراً، صحيح»؟

«بلى، إنني أرى وجه زوجتك مئات المرات كلّ يوم»!

كنت أقصد الوجه المحجوب. وقد أخذَت من المُلّا بضع لحظات ليفهم قصدي فضحك ثم بقي يضحك على تعليقي مراراً وتكراراً لأيام عديدة.

علمت من المُلّا عيسى أن معظم الشيعة في البحرين يشاركون في صلاة الجمعة مأمومين بثلاثة شيوخ على وجه الخصوص. تاريخياً، امتنع الشيعة، وهم الذين رفضوا سلطة الحكومة في غيبة إمامهم المنتظر، عن إقامة صلاة الجمعة إلا إذا كانوا مأمومين بشيخ يمكن له، من خلال أعماله الصالحة، أن يقوم بدور نائب الإمام المغيّب. لذلك كانت

صلاة الجمعة ترمز إلى مدى قبول سلطة النظام الحاكم. ولأنه مع مرور الزمن ظهرت مصلحة كبيرة في تدريب وتجنيد العلماء الإسلاميين، فكرتُ في أن ألتقي واحداً على الأقل من هؤلاء الثلاثة، فقمت بترتيب لقاء مع الشيخ إبراهيم وذلك عبر عدة اتصالات.

كان الشيخ إبراهيم رجلاً طويلاً، فاتح البشرة، رماديّ الشعر، عسليّ العينين. ومع أنه كان في بداية الستينيات، يتمتع بلياقة بدنية، فكان يجلس ويقف بشكل مستقيم ووضعية ممتازة. كان يتكلم العربية بسلاسة مع لكنة فارسية بسيطة، ما أضفى سحراً على خطابه. أصوله بحرينية، وقد زعم أن أسلافه كانوا يتنقلون ذهاباً وإياباً بين البحرين والشاطئ الغربي لبلاد فارس لأجيال عديدة. كان بيته تقليديّاً بشكل كلاسيكي، من نوع الحوش، فكان عبارة عن مجموعة غرف بُنيت حول حديقة لتتناسب بشكل مريح مع بنية العوائل الكبيرة الممتدة أو العوائل ذات الزوجات المتعددة. كان تظهر لمسةٌ من التقشف على أسلوب حياته: ثيابه متواضعة، لكنها ثياب قطنية نظيفة؛ كوفيته بيضاء ناصعة ليس فيها آثار زخرفة أو تطريز. وبعكس الأمراء، كان يلبس الكوفية من دون عقال، ذاك الرباط الدائري الذي يستعمل لتثبيت الكوفية. أرض غرفة الاستقبال كانت مغطاة بحصيرة قشّ بالية ومطوقة على طول الحيطان بوسائد قطنية سميكة. أما الجدران، فقد كانت عارية إلا من البقع الصفراء التي تسبب بها تسرّب المياه.

حالما جلست إلى يمينه، تم تقديم القهوة، تناولت القهوة بيميني وفتحت نقاشاً حول نوعية القهوة البحرينية المنكّهة بالقرنفل والهال. بعدها، غيّرت الحديث ليتناول طرق تجارة التوابل القديمة عبر الخليج، والتي ربطت الشرق الأقصى بالشرق الأوسط وأوروبا. الحديث عن التاريخ كان طريقة جيدة لفتح نقاش. أشرت إلى أن الصحراء العربية، وهي بيئة بسيطة نسبيّاً، أنشأت مؤسستين معقدين، العربية والإسلام. وشددت على أن الغاية من زيارتي هو التعرف إلى الإسلام، قوانينه وعقيدته، المؤمنون والعلماء.

«كلّنا يبتغي المعرفة» قال مؤكّداً. «أعرف أنك بروفيسور، وقد سمعت عن غايات بحثك ومعرفتك الكبيرة بالإسلام؛ لذلك لديّ اقتراح: أنت تطرح علي أسئلتك، ثم أطرح أنا أسئلتي».

فيما ركزّت أسئلتي على التنظيم الديني في الإسلام، أسئلته ركزت على موضوعين: فيزيولوجية المرأة، وتواريخ موت المسيح والحواريين والقديسين المسيحيين. لقد كان لديه معرفة كبيرة بأمور تتعلق بفيزيولوجية الإنسان مثل الحيض، الجماع، هزة الجماع،

التلقيح، الحمل، الولادة، الرضاعة وطرق منع الحمل كما ناقشتها المصادر الإسلامية. إلا أنه كان يريد أن يعلم فيما إذا كانت معرفته مبنية على العلم.

«أسأل هذه الأسئلة لأن المؤمنين دائماً يستشيرونني بهذه المواضيع»، شرح قائلاً. وقد استشرت طبيباً حتى أتأكد من إعطائه الأجوبة الصحيحة.

اهتمامه بتواريخ موت الشخصيات المسيحية يكمن في أن التقاليد الشيعية تحوّل الحزن إلى طقوس. فهم يقيمون المناسبات على نحو مقدس على مدار ثمانية عشر تاريخاً، إحياءً لذكرى موت أئمة مسلمين معروفين. هم يطلقون على هذه الأيام التحاريم وهي تعني المقدس أو المحظور. وقد كُتبت العديد من الكتب عن هؤلاء الأئمة والطرق التي ماتوا بها. أحد هذه الكتب يتحدث عن موت السيدة مريم العذراء ويفصل في عدد عمليات التشويه التي طالتها وهي غير موجودة في الكتب المسيحية. بالطبع عمليات التشويه ترتبط بعاشوراء التي تُحيي موت الإمام الحسين.

خلال إحدى زياراتي، سألني الشيخ ابراهيم: «أيها الدكتور، ما هو التاريخ الدقيق لموت يهودا الاسخريوطي»؟

«والله، لست أعلم»، أجبت.

«وعيسى المسيح، متى توفي بالضبط»؟

«والله، لست أعلم».

«متى توفيت مريم العذراء»؟

«والله، لست أعلم».

ثم رفع عينيه نحوي، وقال مبتسماً: «يا دكتور، هل أنت مسيحي أم مسلم»؟

لقد كان الشيخ إبراهيم يعلم جيّداً أنني مسيحي، لكنه قال ذلك نظراً لمعرفتي الواسعة بالإسلام وجهلي الواضح بالمسيحية.

«والله، لست أعلم»، أجبت قائلاً.

لقد كان يريد أن يعلم التواريخ الدقيقة، وليس فقط الأيام التي نحتفل فيها بهذه المناسبات بشكل تقليدي، مثل يوم الجمعة العظيمة الذي قتل فيه المسيح، أو 15 آب يوم توفيت مريم العذراء.

لقد زرت الشيخ إبراهيم على مدى نحو أسبوعين، وأعجبت بشكل كبير بأسلوبه، بمزاجيته، بمناهجه. لقد علمت من خلال الوثائق الرسمية أنه طلّق وتزوج لمرات عديدة، وأن لديه عدداً من الأبنية السكنية في المنامة. لكن سمعته عن أنه صالح ومستقيم بُنيت على أساس افتراضات أنه كان يعارض الطلاق بشدة ويحيى حياة متقشفة، فقلت في نفسي يا لهذا التناقض.

وقد كان الشيخ شخصاً قريباً لدرجة أنني قررت أن أواجهه بما اكتشفت. فقلت له: «يا شيخي، يا معلم الفضيلة، جئت إليك لكي أتعلّم عن الإسلام وعاشوراء وعلماء الشيعة، وقد حققت هذا الغرض وأنا ممتن جدّاً لك. لكن، وفي الوقت نفسه، لقد علمت الكثير عنك على الصعيد الشخصي. دعني أطمئنك أولاً إلى أنني لو كنت شيعيّاً أعيش في البحرين، لكنت من المصلين خلفك في أيام الجُمُعات. لكن، هناك نقطتين مهمتين تزعجانني، قلت ذلك بطريقة الاعتراف، ففي هذه الحالة، يسعى الواحد إلى الكشف عن أسراره أمام الآخر من خلال الثقة المطلقة.

شعرت في هذه المرحلة أنه تضايق قليلًا، الأمر الذي لم يترك لدي خياراً غير متابعة كلامي: «عندما كنت أطّلع على سجلات المحكمة عن الطلاق، لاحظت أنك طلّقت لأكثر من مرة. وعلاوة على ذلك، سجل البلدية يظهر أنك تملك عدداً من الأبنية السكنية والتي يتمّ تأجيرها. لكنك معروف بين أنصارك أن لديك موقفاً حازماً ضد الطلاق، وأنك تعيش حياة متقشفة.

ضحك الشيخ (هذه كانت المرة الأولى التي كنت أراه فيها يضحك) وقال: «أسأل نفسي الأسئلة ذاتها. نعم لقد طلّقت لعدة مرات، لكنني كنت أُبقي دائماً على أربع زوجات حتى أعدل بينهن».

لقد كان واضحا أنه يفسر الآية: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾[1] كتحد. لقد تزوج ليس رغبة في أن يكون لديه زوجات متعددة، لكن بقصد أن يختبر قدرته على السعي نحو العدل وإقامته.

المسلمون الذين يعارضون تعدد الزوجات، يصرون على أنه من الصعب جدّاً، إن لم يكن مستحيلاً، أن تعدل بين أربع زوجات، خصوصاً إذا كان العدل يفرض أن تعطي كل زوجة حصصاً متساوية من الطعام، اللباس، البيوت، المجوهرات، الجنس، وفوق كل هذه،

(1) سورة النساء، الآية:3.

العاطفة. وإذا تحول الحب إلى تصنع في الحب، يضمن العدل خلق فرصة جيّدة. بناءً على هذا الفهم، طلاق امرأة لا يستطيع الزوج أن يعدل بينها وبين الأخريات، واستبدالها بمن يستطيع أن يقوم تجاهها بذلك، يصبح طريقة لتحصيل العدل ـ ذلك منطقي، أليس صحيحاً؟

وفيما يتعلق بامتلاكه لمبان سكنية، قال الشيخ ابراهيم شارحاً: «يقوم الكثير من المؤمنين الكرام بالتبرع لي، وبدوري، أستثمر وأُعيد التوزيع (على الناس). ما يهم ليس ما أملك ـ فالملك لله ـ إنما كيف أعيش. لم يقل القرآن إن الإنسان يُحاسب على ما يملك، ففي يوم الآخرة، يُحاسب المرء على أعماله ونواياه ـ على الطريقة التي صرف فيها ثروته، وليس على امتلاك الثروة».

الوزراء* الشيعة في قرى البحرين

في فترة الحكم الإقطاعي في عهد عيسى بن علي (1869-1923)

التسلسل	اسم القرية	أسماء الوزراء المتعاقبين بحسب الترتيب الزمني حتى تنفيذ إصلاحات1923
1	عالي	حاج حسين المروة، حاج علي بن حاج آل عباس، حاج علي بن يحيى الوزير.
2	عراد	يوسف بن يعقوب
3	باربار	الحاج أحمد الجوكم
4	بلاد القديم	حاج علي بن فضل
5	بوقوة	عبدالله شملان
6	بوري	حاج محفوظ بن حجير، ويليه ابنه عبدالعزيز.
7	الديه و السنابس	حاج يوسف بن رستم
8	دار كليب	حاج إبراهيم بن ثامر
9	الدراز, والشاخورة، وأبوصيبع	يوسف محمدعلي
10	دمستان، وكرزكان	حاج محمد الفرساني، حاج حسن أبوحسن
11	الحجر	منصور بن عيّاد
12	جبلة حبشي	حاج محمد بن عبدالرضا
13	جدحفص	حاج أحمد بن حماد، حاج أحمد بن رضي
14	جنوسان	عبدالعزيز عبدالرسول السبيعي
15	الجزيرة	حاج علي بن قبال
16	جدعلي	محمد بن علي
17	المعامير	حاج علي بن عباس
18	المالكية	سيد هاشم، سيد حسين

التسلسل	اسم القرية	أسماء الوزراء المتعاقبين بحسب الترتيب الزمني حتى تنفيذ إصلاحات1923
19	مقابة	علي بن أحمد
20	النويدرات	أحمد المعراج
21	القدم	يحيى بن فاطر
22	صدد	قاسم خميس
23	سلماباد	أبو عبود, ويليه ابنه عبدالله
24	السماهيج	أحمد الملا
25	سند	محمد بن عيد, ويليه ابنه عيد بن محمد
26	سار	أحمد العمران
27	شهركان	حسن بن خميس
28	سترة	حاج حسن بن مرزوق, حاج أحمد بن رضي، علي بن حسن، حاج حسن بن مرزوق
29	توبلي	حاج علي بن مفتاح، حاج موسى بن علي، سيد بشار، سيد محمد، حاج علي بن أمان

*كان الشيخ من آل خليفة يستعين في إدارة مقاطعته، برجل من أهل القرية يسمى (وزير) وهو المسؤول بالنيابة عن الشيخ عن أمور الزراعة بما فيها (تضمين) بساتين النخيل، وكان لكل بلدة وزير يضمن الأرض ثم يقوم بتضمينها إلى الآخرين.

المراجع العربية

- الباكر، عبد الرحمن، **من البحرين إلى المنفى**. بيروت: دار الحياة (1965).
- البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي الحديثة**. بيروت: دار الحياة (1973).
- الريحاني، أمين. **ملوك العرب**. بيروت: مطبعة العلمية (1929).
- زياني، أمل. **البحرين**. بيروت: دار الترجمة (1973).
- السميسم، عبد الأمير، **مقتل السبط الثائر**. نجف العراق: مطبعة الأدب. تاريخ الطبع مجهول.
- العبد، الحاج عبد الله، **ثمرة الأفكار**. نجف العراق: مطبعة النعمان. (1382).
- العظيمي، محمد علي، **اليقظة**. نجف العراق، مطبعة الأدب. تاريخ الطبع مجهول.
- العظيمي، محمد علي. **اليقظة**. نجف العراق، مطبعة الزهراء، تاريخ الطبع مجهول.
- الفلكي، ي. **قضية البحرين بين الماضي والحاضر**. بيروت: مطبعة مجهولة تاريخ الطبع مجهول.
- المكرم، محمد حسين. **مقتل الحسين**. نجف العراق: مطبعة الأدب (1972).
- النبهاني، خليفة بن حامد. **التحفة النبهانية**. القاهرة: مطبعة المحمودية (1923).
- وهبة، حافظ. **جزيرة العرب في القرن العشرين**. القاهرة: مطبعة التأليف (1935).

REFERENCES

Abu - Hakima, Ahamd M.; History Of Eastern Arabia 1750 – 1800; Beirut; Dhayats, 1965.

Ibn - Razik, Salil; The History Of The Imams And The Sayyids Of Oman; England; Haki. Soc, 1871.

Swartz, Marc J. ; "Para Political Systems". In Local – Level Politics; Chicago; Aldine Publishing Company. 1968.

Bailey, F.G.; Stratagems And Spoils; New York; Schocken Books, 1969.

Balandier, Georges; Sociologie Des Brazzavilles Noires; Paris; Armand Colin, 1955.

Banton, Michael P.; West African City; London; Oxford University Press, 1957.

Belgrave, Charles; Innovation; New York; McGraw - Hill Book Company, 1953.

Zacks, Richard; The Pirate Coast; Beirut; Librairie Du Liban, 1960.

Belgrave, Charles; Personal Column; Beirut: Librairie Du Liban. 1972.

Belgrave, James; Welcome To Bahrain; London; The Augustan Press, 1973.

Unknown author; The Bahrain Islands In The Persian Gulf; England.

Unknown author; Proceedings Of The Royal Geographical Society Of London; 1890.

Bibby, G.; Le Gulfe Persique; Paris; Payot, 1959.

Bott, E.; Looding For Dilmun; Great Britain; A Pelican Book, 1972.

Bradbury, R. E.; Family And Social Networks; London; Tavistock Publications, 1957.

Bradbury, Raymond; Continuities And Discontinuities In Pre-colonial And Benin Politics.

Lewis, Ed. I.M.; In History And Social Anthropology; London; Tavistock Publications, 1968.

Bujra, A.S.; A Handbook Of The Gulf; London; unknown publisher, 1915.

Curzon, G.N.; The Politics Of Stratification; Oxford; The Clarendon Press, 1971.

Dickson, H.R.P.; Persia And The Persian Question; England; unknown press, 1892

Unknown author; The Arab Of The Desert; London; Allen and Unwin; 1949.

Easton, D.; Kuwait And Her Neighbors; London; Aallen and Unwin, 1956.

Eisenstadt, S. N.; The Political Systems Of Empires; New York; Free Press – Coller, 1954.

Goody, J.; Succession To High Office. Cambridge: University Press. 1956.

Al-Hamer, Abdul-Malak; An nalytical study of the system of education in Bahrain 1940 – 1965. Thesis submitted to the Department of Education at the American University of Beirut, 1968.

Harrison, P. W. ; The Arab At Home; New York; ythomas y. Crowell co, 1924.

Hawley, Donald; The Trucial States; London; George Allen and Unwin, 1970.

McElroy, W.; Richman, S.; Hackes, P.; The Persian Gulf States; Washington; D. C. The Middle East Institute, 1959.

Hapkins, K.; Reverue And Expenditure Profection For Bahrain, 1975 – 1985; Beirut; The Ford Foundation, 1974.

Lewis, Ed.; Structural Differentiation In Rome; London; Tavistock Publications, 1968.

Hourani. G. F; Arab Seafaring; Princetion; Princeton University Press, 1951.

Hunter, guy; modernizing peasant societies; London; oxford university press, 1969.

Kelly, J.B.; Eastern Arabian Frontier; London; Faber and Faber, 1964.

Landen, R. G.; Oman Since 1856; New Jersey; Princeton University Press, 1967.

Lienhardt A. P.;"Some social aspects of the trucial states"; In The Arabian Peninsula Derek Hopwood; London; George Allen and Unwin Ltd, 1972.

Lorimer, J. G.; Gazetteer Of The Persian Gulf, Oman And Central Arabia, The Geographic Part; London; Gregg International Publishers, 1972.

Banton, Ed. M.; "The Significance Of Quasi – groups In The Study Of Complex Societies". in The Social Anthroplolgy of Complex Societies; London; Tavistock Publications, 1966.

Mitchell, C. J. Ed.; L'evolution De La Societe Du Bahrain. These Pour Le Dectorat Due 3e Cycle, Universite De Paris, 1970.

Toussaint, A.; History Of The Indian Ocean; London; Routledge and Kegan Paul, 1966.

Vidal, T.S; "Date Culture In The Oasis Of Al – Hasa". The Middle East Journal 8: 417 – 428. 1954.

Wallerstein, I.; "Voluntary Associations"; in Political Parties and National Integration in Tropical Africa; James S. Coleman and Carl G. Rosberg jr. Berkeley; University of California Press 1966.

Warden, F.; "Historical Sketch Of The Uttoobee Tribe Of Arabs from the Year 1716 to theYear 1817", in Bombay Selections xxiv, 1856.

Weber, Max. ; The Theory Of Social And Economic Organization; New York; Oxford University Press; Henderson and Talcott Parsons. 1946.

Rheinstein, Max; Law In Economy And Society; Cambridge; Harvard University Press, 1954.

Wilson, A. T.; The Persian Gulf, London: George Allen and Unwin Ltd. 1928.

Mitchell, J.; Social Networks In Urban Situations; Manchester: University Press 1969.

Owen, Roderic; The Golden Bubble; London; Collins Clear – Type Press, 1957.

Palgravek W. G.; Central And Eastern Arabia; London; McMillan and Go, 1866.

Penrose, E.; "Oil And State In Arabia", in The Arabian Peninsula; London; George Allen and Unwin Ltd, 1972.

Rosenthal, L.; Au Royaume De La Perle; Paris; Payot, 1919.

Rumaihi, G. M.; Social And Political Change In Bahrain. A ph.d. thesis submitted to the University of Durham; England, 1973.

Socknat James A.; Directions Of Manpower Demand And Supply 1971 – 1986; Bahrain: The Ford Foundation, 1974.

الكشاف [1]

(أ)

آل ابن خميس: 225، 226.

آل أبو رويس: 217.

آل البنعلي: 22، 44، 50، 51، 93، 259.

آل بو خريبان:22.

آل بو شهري: 120.

آل بو فلاح: 22.

آل بو فلاسة: 22.

آل بوعينين: 44، 50.

آل البيت: 98، 99، 107، 113، 211، 215، 221، 244.

آل ثاني: 22، 53.

آل جابر: 43.

آل جلاهمة: 38، 51.

آل الحلواجي: 213.

آل خليفة:11، 12، 22، 29، 38، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 59، 60، 63، 64، 66، 69، 72، 73، 74، 76، 77، 78، 80، 81، 93، 126، 127، 128، 134، 135، 138، 139، 140، 143، 145، 149، 151، 163، 164، 165، 166، 167، 169، 188، 191، 192، 193، 198، 235، 236، 237، 265، 266، 271، 276، 290، 291، 298، 303، 306، 307، 309، 310، 325، 328.

آل الخور: 213.

آل الذواودة: 18.

آل رجب: 120.

آل سعود: 122، 307، 325.

آل سلطة: 44.

آل سلمان: 50، 52.

آل سودان: 44.

آل شرقي: 22.

آل شهاب: 217، 218.

آل صباح: 22، 307.

آل صفر: 120. 54.

آل عصفور: 217، 218.

آل الغتم: 66، 156.

آل فاضل: 46.

آل فخرو: 17.

آل فضل: 120.

آل قبسة: 44.

آل قريش: 329.

آل القصيبي: 18.

آل القواسم: 22، 38، 39، 42، 46.

(1) ملاحظة: لم يرد اسم البحرين في الكشاف وذلك لوجوده في أغلب صفحات الكتاب.

آل الكازروني: 215.
آل كاظم: 219.
آل مذكور: 43، 48.
آل مرزوق: 217.
آل مسلم: 43، 44، 156.
آل مكي: 219.
آل منصور: 214.
آل نعيم: 156.
آل هجرس: 18.
إبراهيم (الشيخ): 334، 335، 336، 337.
إبراهيم بن خالد: 66، 135.
إبراهيم بن موسى: 216، 262، 273.
إبراهيم بن ناصر آل مبارك: 101.
إبراهيم خوري: 49.
إبراهيم عبد الكريم: 165.
إبراهيم العريض: 10.
إبراهيم فخرو: 9، 259، 261، 270، 273.
إبراهيم كمال: 256.
إبراهيم منصور: 214.
ابن سعود: 121.
ابن مدن: 214.
أبناء الأسرة الحاكمة: 135، 138، 139، 141، 149، 165، 166، 189، 228.
أبناء التجار: 233.
أبناء جابر: 45.
أبناء الجيل الثالث: 141.
أبناء الجيل الثاني: 141.
أبناء الجيل الرابع: 141.
أبو حسين آل مسلم: 9.
أبو شالوف: 44.
أبو طالب: 105.
أبو ظبي: 22، 53، 182.
أبو غازي: 31.
أبو الفضل العباس: 103، 104، 105، 332.
أبو لهب: 105، 328.
أبو لوجوس: 31.
أبو هريرة: 98.
الأتراك: 122.
الأحساء: 18، 36، 45، 54، 63، 123، 129، 131.
إحسان عباس: 322.
أحمد بن جاسم بن جورد: 131.
أحمد بن خميس: 225.
أحمد بن سلمان آل خليفة: 45.
أحمد بن عبد الله الدوسري: 131، 132، 135.
أحمد بن علي الدرازي:9.
أحمد بن لاحج: 131.
أحمد بن محمد آل خليفة: 44، 52، 53، 70.
أحمد بن محمد الفاتح: 44، 45، 47.
أحمد بن ناصر: 213.
أحمد شريدة: 284، 285، 286، 287.
أحمد شيراوي: 17، 255.
أحمد فخرو: 9، 237.
الإخباريون: 100، 101.
الإخوان المسلمون: 229.
الأرخبيل الأندونيسي: 40.
الأردن: 165.
الأردنيون: 165.
إسرائيل: 256.
الاستعمار: 19، 25، 119، 256، 257، 263.
أسرة البناء: 189.
أسرة حميدان: 189.
أسرة الحياك: 189.

أسرة خلف: 189.
أسرة رجب: 189.
أسرة الصايغ: 189.
أسرة العريض: 189.
أسرة المخرق: 189.
أسطول آل خليفة: 38، 39.
الأسطول البرتغالي: 32.
الأسطول البريطاني: 38، 39، 53، 84.
الأسطول العُماني: 46.
الأسطول الهندي: 38.
الإسكندر: 30.
الإسكندرية: 29، 33.
أسلاف الشعب اليهودي: 16.
الاشتراكية: 283.
الاشتراكيون: 209، 283.
أصفهان: 44.
الأصفهاني: 31.
الأصوليون:100، 101.
أفريقيا: 19، 31، 32، 33، 37، 40، 74.
أفريقيا الشرقية: 31، 36، 180.
إقليم معين: 22.
اللبنانيون: 321.
ألمانيا: 47، 121.
أم السيّور: 62.
أم القاسم: 103.
أم القيوين: 22، 83.
أم كلثوم: 105.
الإمارات المتحدة: 21، 22، 36، 38، 42، 51.
الإمبراطورية البريطانية: 29.
الإمبراطورية الرومانية: 30.
الإمبراطورية العثمانية: 21، 37، 42، 47، 122.
الإمبراطورية الفارسية: 36.
الأمويون: 31، 332.
أميركا: 40، 121، 193.
الأميركيون: 324.
أمين الريحاني: 237.
الإنجليز: 12، 13، 19.
أنصار العدالة: 129، 219.
أنطاكيا: 29، 36.
أُوال: 9، 330.
أوروبا: 21، 29، 30، 35، 39، 40، 41، 83، 181، 183، 276، 334.
الأوروبيون: 35، 40، 54، 83، 121، 273.
الأوقاف: 114، 214، 224، 227.
الأوقاف الجعفرية= الأوقاف الشيعية
الأوقاف السنية: 142، 153.
الأوقاف الشيعية: 110، 142، 153.
إيران: 17، 21، 31، 35، 37، 42، 46، 51، 54، 99، 122، 123، 232، 294، 334.
الإيرانيون:37، 52، 54، 122، 127، 130، 232.
إيزنشتات: 158.
إيستون: 209.
إيلي حريق: 9.
إيلي سالم: 322.

(ب)

باب المندب: 33.
البابليون: 81.
بادجر: 34.
باربار: 130، 135، 145.
بارسن: 78.
بارسونز: 81.

بارنت: 196.
باسدو: 39.
باسين (سفينة): 38.
باكستان: 165، 180، 183.
الباكستانيون: 156، 215، 228، 240.
بانتن: 236.
بانيان: 83.
البحارة العرب:31.
البحارنة الشيعة: 60، 155.
البحارنة= البحرينيون
البحر الأحمر: 29، 30، 31، 33، 36، 38.
البحر المتوسط: 30، 31، 33، 36.
البحرينيون: 17، 19، 47، 63، 92، 108، 112، 121، 125، 150، 151، 152، 155، 156، 165، 182، 184، 185، 228، 229، 252، 256، 277، 288، 326، 328، 329، 330.
البدو: 51، 53، 59، 63.
بدو النعيم: 44.
البديع: 91، 133، 134، 155، 157، 158، 180، 292، 294.
البر: 141.
البرتغاليون: 31، 32، 33، 34، 36.
بروس: 46.
بريطانيا: 21، 22، 29، 35، 37، 39، 40، 41، 47، 54، 120، 121، 123، 125، 156، 158، 164، 235، 245.
البريطانيون: 34، 35، 37، 38، 41، 46، 50، 51، 52، 53، 69، 119، 121، 122، 123، 124، 126، 127، 131، 132، 165، 179، 228، 263، 310.
البريمي: 36.
بستكي: 17.
البستكية: 188.
البسيتين: 182.
بشر بن رحمة آل جلاهمة: 51.
البصرة: 31، 32، 33، 43، 44، 45.
البعثيون: 209.
بغداد: 30، 36، 211، 284.
بل بري: 9.
بلاد القديم= قرية بلاد القديم
بلاد المقابي: 65.
بلاد ما بين النهرين:30.
البلاذري: 31.
بلانديه: 236.
بلجريف= تشارلز بلجريف
البلدان الآسيوية :188.
بلدان الشرق الأقصى :30، 31.
بلدية المنامة: 127، 154.
البلوش: 73، 85، 154، 155، 156.
البنجابيون: 155.
بندر ريق: 43، 44.
بندر عباس: 35، 222.
بنعلي بن محمد بن خليفة:66.
البنك البريطاني للشرق الأوسط:257.
بنو خالد: 42، 43.
بنو خضير: 76، 77.
بنو العباس: 31.
بنو كعب: 42.
بنو هجر: 53.
بنو ياس: 22.
بورما: 40.
بوري: 66.
البوسعيد: 37.

بوشهر: 32، 35، 42، 43، 44، 45، 120، 124، 125، 126، 128، 191، 192، 215.
بومباي: 19، 54، 82، 83، 121، 124، 126، 127، 128، 129، 131، 135، 188، 255، 270.
بيبا: 36.
بيبي: 15، 33.
بيت الحاج العرادي: 261.
البيت الشريف: 113.
بيت الشملان: 257.
بيت عبد الحسين: 219
البيت العلوي: 112.
البيت الهاشمي: 112.
بيتر بندكت: 9.
بيروت: 157، 255، 265، 270، 274، 321، 322.
بيري: 36.
بيلي (الكولونيل): 53، 209.

(ت)

التبعية العراقية: 111.
التبعية الفارسية: 36، 43، 44.
التجار البحرينيون: 83، 124، 139.
التجار السنة: 131، 132، 145، 228، 229.
التجار الشيعة: 153، 228، 229، 231.
التجار المدنيون= التجار المدينيون
التجار المدينيون: 141، 181، 214.
التجار الهرامزة: 34.
التجار الهنود: 83.
التجار الوطنيون: 255.
تراید (سفينة): 131.
تركيا: 54، 121، 122، 123.
تريدون: 30.
تشارترد بنك:227.
تشارلز بلجريف: 11، 13، 16، 30، 34، 37، 137، 138، 145، 150، 156، 159، 163، 181، 259، 260، 263، 267، 270، 273.
التقدميون: 243، 245، 246، 293، 294، 311، 316.
التوابون: 211.
توبلي: 66.
توسينيه: 31.
توسيه: 36.
تولستوي: 324.
تيودورسترن: 9.

(ج)

ج. و. سميث: 163.
ج. كلايد ميتشل: 223، 230.
جابر (الشيخ): 332.
جابر بن الصباح: 66.
جاسك: 35.
جاسم بن محمد آل ثاني: 53.
جاسم الشيراوي: 126.
جاسم المهزع: 97، 115، 152.
الجاليات الأجنبية: 121، 125.
الجالية الإيرانية: 222.
الجالية الشيعية الباكستانية: 215.
الجالية الفارسية: 122، 154، 215، 232، 321.
الجالية الهندية: 215.
جامع العيد السني: 262.
جامع مؤمن الشيعي: 262، 264.
الجامعات العربية: 323.
الجامعة الأميركية: 157، 321، 322.

جامعة شيكاغو: 9.
جاوة: 31، 32، 33.
جايس بلغراف: 16.
جايمس لانكستر: 34.
جبر بن محمد المسلم: 131.
جبلة حبشي: 66، 110.
جبهة الاتحاد الوطني: 259، 269.
الجبهة الوطنية: 259.
جبيل: 133.
جد حفص: 66، 101، 125، 136، 137، 152، 162، 221، 244، 246.
جراي ماكنزي: 227، 273.
جرداب: 66.
جري سميث: 10.
جريدة الأضواء: 298، 299.
جزر الباسيفيك:40.
جزيرة تاروت: 51.
جزيرة خَرْج: 35.
جزيرة راكا: 133
جزيرة سانت هيلينا: 274.
جزيرة سترة: 66، 80، 179.
الجزيرة العربية الشرقية: 46.
جزيرة قشم: 39.
جزيرة قيس: 51، 52.
جزيرة المحرق: 46، 47، 50، 254.
جزيرة النبي صالح: 66.
جزيرة هرمز: 32.
الجشي: 65.
جعفر الدرازي: 9.
جعفر الصادق (الإمام): 211.
الجفير: 66، 110.
الجلاهمة: 43، 45.
جلحة: 62.
جمال عبد الناصر: 237، 264، 265، 288.
الجمعيات الخيرية: 21، 239.
الجمعية الإسلامية: 294.
جمعية دراز الإسلامية: 239.
الجمعية الدستورية: 283.
جمعية الشباب المسلم: 239.
الجمعية العامة: 238، 261.
الجمعية العمومية: 238، 261، 263، 269، 273، 274.
الجمعية الوطنية: 261، 283.
الجمهورية الإسلامية= إيران.
الجمهورية المصرية= مصر
الجنوب الإيراني: 36.
جو (تجمع سكني): 45، 182.
جيرالد أوبرييير: 9.
الجيش الأردني: 267.
جيمس سوكنت: 9، 172، 173، 186.

(ح)

حافظ الشيخ: 9.
حافظ وهبة: 45، 126، 127، 237.
الحجاز: 31، 42، 103.
الحجر: 66.
الحد: 66، 77، 136، 152، 156، 158، 162، 182، 228، 237.
حرب الأفيون: 40.
الحرب العالمية الأولى: 47، 83، 123، 179، 180، 181.
الحرب العالمية الثانية: 181، 235، 256.

الحرس البلدي: 125، 136.
الحرس الملكي: 156.
الحرس الوطني: 156.
الحرفيون: 187، 214، 219، 222، 231، 234، 247، 268، 268، 283، 311.
الحركة الناصرية:272.
حسن بلجيك (حامل المفتاح): 216.
حسن بن رجب: 269.
حسن بن رمضان: 133.
حسن ابن الشيخ (الملا): 9.
الحسن بن علي بن أبي طالب (الإمام الثاني): 103، 105، 108.
حسن الجشي: 256، 257، 261.
حسن العرادي: 258.
الحسن العسكري (الإمام الحادي عشر): 109.
حسن علي بن سعيد: 244.
حسن كمال: 9، 329، 330.
الحسين (الإمام): 26، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 110، 114، 142، 209، 211، 212، 214، 218، 221، 226، 244، 262، 322، 329، 331، 335.
حسين بن أحمد: 225.
حصن الميراني: 34.
حكومة الهند: 155.
حلب: 36.
حمد بن عبد الله (الشيخ): 70، 134.
حمد بن عيسى (الشيخ): 54، 66، 70، 127، 128، 129، 131، 132، 134، 135، 138، 141، 155، 167، 168، 215.
حمود بن صباح: 66.
الحمرة (سفينة): 52.
الحنابلة: 310.
حوراني: 30، 31.
الحواريون: 334.
الحويلة: 44.
حي الحورة: 222.
حي العجم: 222.
حي الفاضل: 229، 231، 253.
حي المحطة: 286.
حي المخارقة: 212، 222.
حي النعيم: 292.

(خ)

خالد بن علي آل خليفة: 66، 69، 70، 76، 130، 132، 134، 135.
خالد بن محمد آل خليفة (الشيخ): 9، 328، 329.
خالد بن محمد بن عيسى بن علي الكبير: 325.
خان (صاحب محمد خليل): 137.
الخانجية: 84.
خلف العصفور (الشيخ): 115، 125، 152، 154.
الخلفاء الراشدون: 31.
الخليج العربي: 11، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 44، 46، 49، 50، 54، 55، 82، 83، 89، 91، 94، 100، 113، 119، 122، 123، 124، 126، 133، 145، 149، 154، 155، 179، 180، 181، 182، 192، 199، 201، 237، 283، 291، 299، 305، 306، 308، 312، 316، 317، 321.
خليفة بن سلمان بن أحمد:47، 50، 66، 167.
خليفة بن محمد: 42، 44، 66، 70.
خليفة خلفان: 9.
خليل المؤيد: 260.

خنجي: 17.
خوجا: 17.
خور حسان: 44، 45، 53.
خور فشت: 131، 133.
خورم شهر: 51.

(د)

دار كليب: 66، 162.
دافيد شنايدر: 142.
دائرة الإسكان: 160، 161، 162.
دائرة الإعلام: 160، 163.
دائرة الأوقاف الجعفرية: 110، 153، 213، 214، 217، 225.
دائرة التربية (المعارف): 157.
دائرة الزراعة: 137، 160.
دائرة الشؤون الاجتماعية: 160، 161، 276.
دائرة الشؤون القروية: 160، 161، 162، 164، 167.
دائرة تأمين المياه: 158، 160.
دبي: 21، 22، 182، 213.
الدراز= قرية دراز
الدروق: 43.
دعيج بن حمد آل خليفة: 254، 273.
الدمام: 50، 51، 52، 93، 133، 134، 145، 154، 180.
دمستان:162.
دمشق: 31، 102، 106، 108، 274.
الدواسر: 91، 93، 129، 130، 132، 133، 134، 135، 145، 154، 155، 180، 181.
دواسر البديع: 130.
الدوحة: 44، 52، 53.
الدور: 182،
الدوسري: 188.
الدول الخليجية: 158، 182، 183، 184، 187، 237، 317، 321.
الدول المسيحية: 329.
الدولة الصفوية: 49.
الدولة العباسية: 31، 211.
الدير: 66.
ديلي (الميجر) = سي. كي. ديلي
ديمون: 30.
ديو: 33.

(ر)

الرابطة الجعفرية: 244.
رأس الخليج: 36.
رأس الخيمة: 22، 38، 46، 49.
رأس الرجاء الصالح: 32، 36.
رأس رمان: 62، 258، 261.
رأس مسندم: 29، 30، 38.
راشد بن علي الفضل: 84.
راشد بن محمد: 90، 151.
راي(صاحب شاديوري): 137.
رباب (زوجة الحسين): 103.
رجال الدين الشيعة: 141.
رحمة بن جابر الجلاهمة: 37، 45.
الرضا (الإمام الثامن): 108.
الرفاع: 45، 53، 74، 76، 77، 134، 136، 137، 156، 158، 162، 235، 270، 291.
رفيش: 43.
رقية (ابنة الحسين): 103.
رملة (زوجة الإمام الحسن): 103، 105.

الرميحي: 69.
رودريك أوين: 233، 267.
روسيا: 37، 42.
الرياض: 51، 131.
ريتشارد أنطوان: 9.
الريحاني (أمين):41.
الريفيون: 241، 254.

(ز)

الزبارة: 36، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 50، 51.
زكي خان (ميرزا): 46.
الزلاق: 91، 156.
الزنج: 31، 66.
زنجبار: 36.
زين الدين (مقاول): 218، 219.
زين العابدين: 102، 103، 105، 108.
زينب أخت الحسين: 103.

(س)

س. ج. كنوكس: 131.
س. ك. ديلي (الميجر):11، 12، 13، 54، 75، 93، 124، 126، 127، 128، 129، 131، 132، 134، 135، 145، 154، 155، 156، 281.
الساحل الإيراني: 36.
الساحل الشرقي: 33، 35، 39، 133.
الساحل العراقي: 31.
الساحل العربي: 32.
الساحل العماني: 31، 32، 34.
الساحل الغربي: 29.
ساحل القراصنة: 36، 42.
السادة: 112، 113، 114.
سالم بن سلمان بن خليفة: 46.
ساملسون: 193.
سجن القلعة: 254.
السّر(منطقة): 42.
سرجون الكبير: 29.
سعد شملان: 255.
سعيد الزيرة: 9.
سكينة (ابنة الحسين): 103، 104، 105، 108.
سلالة آل البيت= آل البيت
سلطان بن مالك بن سيف اليعربي: 34.
سلماباد= قرية سلماباد
سلمان بن أحمد: 47، 50.
سلمان بن حمد بن عيسى: 66، 151.
سلمان بن غزوان: 213.
سلوين لويد: 267، 269.
سليف(ناقلة): 38.
سليمان بن أحمد الحرز: 125.
سليمان المدني: 9، 88، 210.
سماهيج: 162.
سنابس: 66، 155، 221، 225، 226، 260، 261.
السنة:17، 18، 23، 24، 48، 77، 78، 94، 98، 100، 109، 113، 122، 141، 142، 156، 157، 165، 172، 188، 191، 192، 193، 196، 228، 231، 234، 240، 253، 254، 256، 258، 259، 260، 261، 262، 270، 284، 310، 311، 312، 315، 329.
السنة القبليون: 97، 188، 196، 197.
السنة المدينيون: 17، 18، 97، 172،130 ، 189، 190، 191، 192، 196، 197، 228، 231، 234، 238، 253، 257، 273، 284، 304، 307، 310.
السهلة: 66، 110.

السواحل الإيرانية: 42، 44.
السواحل الغربية: 42.
السودان: 41.
سورية: 38، 124، 269، 272، 323.
السوس: 33.
سوسن(ابنة فؤاد الخوري): 9.
سوق الخميس: 157.
سوق الغرب: 321.
سومطرة: 31، 32.
سونيا الخوري: 9، 10.
السويد: 284، 327.
سيام: 32.
سيتي بنك:227.
سيد جابر: 264.
سيراف: 31.
سيف الشملان: 82.
سيلان: 40.

(ش)

الشاخورة: 66، 214.
شاديوري: 137.
شارع الزبارة: 230.
الشارقة: 22، 38، 45.
الشاطئ الإيراني: 37، 51.
شاطئ الخليج العربي: 83.
الشاطئ الشرقي: 31، 45، 51، 179.
الشاطئ الغربي: 334.
شاطئ القراصنة: 38.
الشاه حسين: 36.
شاهين بن صقر الجلاهمة: 131.
شبه الجزيرة العربية: 12، 16، 17، 18، 21، 32، 36، 37، 38، 42، 43، 44، 47، 50، 51، 53، 63، 69، 84، 91، 93، 100، 120، 121، 122، 123، 129، 133، 135، 143، 149، 163، 181، 291، 299، 306، 308، 312، 316، 317.
شبه القارة الهندية: 40.
الشرق الأقصى: 21، 31، 180، 183، 265، 334.
الشرق الأوسط: 334.
شركة الأسماك البحرينية: 183.
الشركة الإفريقية: 285.
الشركة الألمانية: 121.
شركة بابكو: 252، 255، 257، 284، 285.
الشركة البريطانية: 39، 285.
شركة نفط البحرين: 179، 181.
شركة الهند الشرقية: 35، 38، 40، 49.
الشريعة الإسلامية: 65، 99، 112، 113، 114، 138، 143.
الشعب اليهودي= اليهود
الشمال الشرقي: 36، 61.
الشمر: 107.
شهاب الدين أحمد بن ماجد: 32، 33، 49.
الشهابي (الملا): 214.
الشواطئ الشمالية: 61.
الشواطئ العمانية: 36.
الشيخ الأحمر: 290، 297.
الشيراتون (فندق): 322.
شيراز: 46، 222.
شيراوي= أحمد شيراوي
الشيعة: 16، 17، 18، 23، 24، 48، 49، 50، 51، 62، 63، 65، 72، 73، 77، 78، 81، 93، 94، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 104، 108، 109، 110، 112، 113، 114، 115، 120، 122، 123، 125،

127، 128، 129، 131، 132، 133، 135، 141،
142، 153، 157، 165، 172، 192، 193، 196،
197، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215،
216، 218، 221، 224، 225، 233، 234، 240،
242، 243، 244، 251، 253، 254، 255، 256،
258، 259، 260، 261، 262، 263، 269، 271،
284، 292، 293، 305، 310، 311، 312، 313،
329، 332، 333.
شيعة الأرياف: 18، 192.
الشيعة الإيرانيون: 122، 165.
شيعة البحرين: 84، 102، 106، 108، 142، 216،
234.
شيعة الحضر: 212.
الشيعة العجم: 215.
الشيعة العرب: 97، 122، 165، 172، 191، 222،
223، 310.
الشيعة العرب الريفيون: 172، 190.
الشيعة الفرس: 18، 97، 189، 190، 192، 197،
222، 310.
الشيعة القرويون: 18، 172، 253.
شيعة لبنان: 108.
الشيعة المدينيون: 18، 94، 130، 172، 189،
190، 191، 192، 197، 245، 253، 257.
شيوخ آل خليفة: 47، 50، 60، 65، 66، 68، 69،
72، 74، 76، 77، 81، 139، 141، 142، 149، 236،
251، 253، 270، 276، 315، 316، 325، 326،
327، 328.
شيوخ إمارات الساحل: 52.
شيوخ القبائل الخليجية: 22، 29، 35، 39، 41،
60، 114.
الشيوعيون: 243، 283، 284.

(ص)

الصادق (الإمام السادس): 109.
صادق(مؤرخ وجغرافي): 31، 179.
صالح بن راشد:76.
الصالحية: 66.
الصحراء العربية: 323.
صحيفة الشعب: 256.
صحيفة الشعلة: 256.
الصخير: 135، 235.
صقر الزياني: 157.
الصومال: 41.
الصين: 31، 32، 40.

(ض)

ضريح الأمير زيد: 110.
ضريح الشيخ ميثم: 110.
ضريح صعصعة: 110.
ضريح العلوية: 110.

(ط)

الطبري: 31.
طبقة التجار الأغنياء: 124، 139.
الطرشة: 84.
الطواويش: 85، 90.
الطويلة (سفينة): 52.

(ع)

عاشوراء: 73، 102، 103، 104، 106، 108، 111،
209، 211، 212، 213، 216، 217، 218، 219،
224، 253، 322، 331، 332، 335.
عائشة بنت محمد بن سلمان بن أحمد: 70،
134.

العائلات السنية = السنة.
العائلات الشيعية= الشيعة.
العائلات القبلية: 142.
العائلة الخليفية: 92، 140، 141، 159، 166.
العبادلة الثلاثة: 152.
عباس(الحاج): 219، 220.
عباس بن محمد بن فضل: 120.
عباس الريس: 292.
العباسيون: 31، 112.
عبد الله (الشيخ): 124، 125، 126، 127، 134.
عبد الله أبو ديب: 261، 262.
عبد الله بن إبراهيم: 131.
عبد الله بن أحمد: 47، 50، 51، 52، 69، 133.
عبد الله بن حمد: 141.
عبد الله بن خالد بن علي:167.
عبد الله بن عباس: 98.
عبد الله بن عبد المطلب: 105.
عبد الله بن عيسى بن علي: 66، 70، 157، 237، 273.
عبد الله بن محمد صالح: 152.
عبد الله الحطاب: 110.
عبد الله زايد: 237.
عبد الله الزين: 258.
عبد الله الشملان: 82، 85، 88، 89.
عبد الله قاسم: 291.
عبد الله المدني: 292.
عبد الأمير الجمري: 292.
عبد الحسن بن سلمان: 101.
عبد الحسين آل كاظم: 219.
عبد الرحمن الباكر: 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 264، 265، 269، 270، 271، 272، 273.
عبد الرحمن بن عبد الوهاب: 76.
عبد الرحمن عبد الغفار: 258.
عبد الرحمن كمال: 10.
عبد الرسول التاجر: 244.
عبد الرضى الديلمي: 216.
عبد العزيز (الخليفة الأموي): 260.
عبد العزيز بن سعود: 129، 130، 133.
عبد العزيز بن محمد بن عبد الله: 167.
عبد العزيز الشملان: 255، 256، 257، 258، 260، 261، 263، 265، 266، 269، 270، 273.
عبد العزيز القصيبي: 129، 131.
عبد العظيمي: 109.
عبد القيس (التاجر): 122.
عبد اللطيف بن إبراهيم الدوسري: 134.
عبد اللطيف بن علي الجودر: 152.
عبد اللطيف بن محمود: 152.
عبد اللطيف محمد السعد: 152.
عبد المطلب: 105.
عبد الملك بن مروان: 62.
عبد النبي الكازروني: 215.
عبد النبي بوشهري: 215.
عبد الوهاب الزياني: 126، 131.
عبد علي العليوات: 261، 270، 273، 274.
عبدو بعقليني: 9.
العبيد الأفارقة: 77، 85، 93، 122.
العتوب: 12، 22، 36، 38، 42، 43، 50، 251.
عتوب الكويت: 44.
العثمانيون: 37، 52، 54، 123.
عجمان: 22.
العدلية: 184.

عدن: 33، 40، 54.
عدنان الموسوي: 152.
عراد: 66.
العراق: 16، 21، 30، 31، 37، 99، 103، 122، 123، 126، 245، 274، 290، 294، 323، 332.
العراقيون: 156.
العرب: 16، 17، 30، 31، 32، 37، 82، 83، 121، 122، 124، 127، 154، 165، 222، 232، 240.
عرب البحرين: 63، 181.
عرب بندر رق: 42.
عرب الخليج: 32، 36، 37.
عرب الدورق: 42.
العرب السنة: 48، 73، 76، 165، 253، 310.
عرب الشمال: 31، 78.
عرب الصحراء: 124.
عرب عُمان: 48.
عرب القواسم: 38.
العرب المدينيون: 77، 85، 190.
عرب المطاريش: 44.
عسكر= قرية عسكر
عصافرة: 49.
العصر المسيحي: 165.
العصر الهيليني: 188.
العقيدة الشيعية: 16، 81، 210.
العقير: 50.
عقيل: 109.
علوي الشرخات: 226.
علي الأكبر ابن الحسين: 103، 104، 106.
علي بن إبراهيم: 261، 266، 269، 270.
علي بن أبي طالب: 17، 99، 103، 105، 107، 109، 110، 112.
علي بن أحمد آل خليفة: 51، 53، 273.
علي بن أحمد بن علي: 66، 70، 121.
علي بن الحسين بن خميس: 225.
علي بن حسين القمري: 76.
علي بن الحسين: 211.
علي بن خليفة: 255.
علي بن خميس: 225.
علي التاجر: 256، 257، 261.
علي تقي: 9، 327.
علي فخرو: 165.
علي قاسم: 291، 292، 294.
علي مراد خان: 44.
علي الوزان: 258.
العمال الأجانب: 19، 54، 78، 120، 121، 125، 126، 131، 150، 164، 168، 175، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 215، 235، 255، 288، 289، 317.
العمال الباكستانيون: 225.
العمال البحرينيون: 182، 183، 185، 187.
العمال الوطنيون: 20، 288.
عمال بابكو: 252، 255.
عُمان: 21، 32، 33، 36، 38، 42، 44، 47، 182، 283.
العُمانيون: 35، 36، 46، 156، 283.
عنزة (قبيلة): 307.
العهد الأموي: 102.
عيسى (النبي): 335.
عيسى أحمد قاسم: 291.
عيسى بن سعد الدوسري: 133، 134.
عيسى بن سلمان: 166، 325.
عيسى بن طريف آل بنعلي: 50، 51، 259.

عيسى بن علي آل خليفة: 9، 23، 41، 54، 55، 59، 66، 69، 70، 73، 75، 76، 77، 97، 113، 115، 125، 126، 131، 132، 138، 140، 141، 166، 167، 215، 241، 242، 308، 325، 328، 331، 332، 333.
عيسى بن محمد آل خليفة (الشيخ):9، 151، 167.
عيسى العجمي: 219.
عيسى الكبير (الشيخ): 325.
عين دارة: 54.
العين: 33.
العيونيون: 49.

(غ)

الغازية: 66.
غلوب باشا:267.
غودي: 50.

(ف)

فابير (سفينة): 38.
فارس: 43، 44، 46، 47، 48، 334.
فاسكو دي غاما: 32، 33.
فاطمة الزهراء: 105، 109.
فاطمة بوحجي: 9.
فايزة الزياني: 9.
الفجيرة: 22.
الفداوية: 72، 73، 74، 75، 76، 77، 92، 113، 121، 125، 136، 310.
الفرات: 30.
فرانسيس واردن: 42، 43.
الفرس: 30، 34، 36، 197، 222، 223، 232، 240.
فرنسا: 35، 47.
الفرنسيون: 35.
الفريحات: 44.
فريدريك بنت: 9.
الفقه الجعفري: 16، 18، 48، 98، 211.
الفقه السني: 152.
الفقه الشيعي: 18، 211، 244.
فقهاء الشيعة: 23.
الفلاحون الشيعة: 16، 24، 65، 130، 135، 189.
فلاسة: 131.
الفلبين: 165.
فلسطين: 252.
الفلكي: 252.
فهد بن جلال: 76.
فؤاد الخوري: 11، 332.
فؤاد كمال: 9.
الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول: 49.
فواز(ابن فؤاد الخوري): 9.
فوزية القصيبي: 9.
الفويرط: 51.
فيبر: 24، 59، 76، 119.
فيدال: 63.
فيرنن دورحان: 9.
فيصل بن خليفة: 42.
فيصل بن فهد: 322.
الفينيقيون: 30.

(ق)

القادسية: 235.
القارة الأوروبية: 35.

القاسم (ابن أخي الحسين): 103، 104، 107، 108.
قاسم فخرو: 260.
القاهرة: 33، 124، 255، 274.
قبائل البحرين: 76.
القبائل السنية: 60، 76، 93، 94، 114، 130، 135، 142، 189.
القبائل العربية: 16، 21، 22، 29، 30، 38، 42، 44، 49، 83، 91، 145، 181، 182.
القبائل القطرية: 11، 12.
القدم (مقاطعة): 66.
القديسون المسيحيون: 334.
القراصنة: 38.
القراصنة الأوروبيون: 38.
القراصنة العُمانيون: 38.
القرامطة:49.
القرويون: 142، 155، 162.
القرى الشيعية: 218، 221، 232، 239، 243، 244، 289، 292، 293.
القرية: 66، 71.
قرية البديع: 184، 273، 291.
قرية بلاد القديم: 65، 66، 141، 157، 158.
قرية بني جمرة: 142، 162.
قرية بني حجرة: 66، 73.
قرية جهرم: 222.
قرية الخميس: 61، 292.
قرية دراز: 62، 66، 73، 142، 162، 214، 217، 218، 219، 220، 221، 239، 291، 292، 294.
قرية سترة: 66، 73، 101، 130، 132، 135، 136، 137، 142، 158، 162.
قرية سلماباد: 66، 219، 220.
قرية شهركان: 142.
قرية عسكر: 110، 182.
قرية عالي: 66، 73، 101، 130، 132، 133، 135، 142، 145، 155.
القضاة الجعفريون= قضاة الشيعة
قضاة السنة: 23، 97، 98، 100، 114، 115، 154.
قضاة الشرع: 98، 99، 111، 112، 114، 149، 245، 289.
قضاة الشرع الشيعة: 97، 98، 99، 100، 114، 115، 125، 152، 154.
القضيبية: 158.
قطر: 22، 36، 42، 43، 50، 51، 52، 53، 54، 91، 182، 257، 259، 274، 285.
القطيف: 36، 50، 51، 52، 53.
القفول: 184.
قلالي: 162، 182.
قلعة أبو ماهر: 52، 53.
قلعة البحرين: 33.
قلعة جد علي: 66.
قلعة الدمام: 51.
قلعة الديوان: 44.
قلعة عراد: 46.
قلعة مرير: 51.
قناة السويس: 41، 54، 263، 272.
القوات الفارسية: 197، 222.
القوميون العرب: 39، 243، 261، 271، 283، 284، 285، 287، 298.

(ك)

كالكوت: 32، 33.
كانو: 17.

الكتلة الاشتراكية: 283.
الكتلة الدينية: 141، 154، 218، 219، 236، 243، 246، 247، 283، 289، 290، 291، 297، 298.
كتلة الشعب: 141، 236، 247، 283، 284، 286، 289، 290، 293، 295، 297، 298، 311.
كتلة الوسط: 236، 294، 295، 296.
الكخيضاث: 72، 73، 143.
كرانه: 66.
كربلاء: 102، 104، 106، 107، 108، 109، 111، 211، 221، 226، 244، 329، 331.
كرمباد: 66، 103.
كروكس (سفينة): 131.
كريم خان زند: 37، 43، 44.
كزركان: 162.
الكف الأسود: 259.
كلود دو غرينيه: 156.
كلية الشريعة الجعفرية: 291.
كلية الفنون والعلوم: 322.
الكنيسة الكاثوليكية: 273.
الكورة: 52، 53، 66.
كورتني نيلسون: 9.
كوزن: 34.
الكوفة: 102، 332.
كولي: 40.
الكويت: 22، 29، 36، 42، 44، 51، 53، 54، 83، 93، 124، 151، 181، 307، 232، 325.
كيب تاون: 40.
كيلي: 47.

(ل)

لاتوش: 44.
لاندن: 30، 37.
لبنان: 274،269، 321، 323.
لجنة الاتحاد الوطني: 269، 270، 271، 272، 273.
لندن: 124، 127، 213، 259، 285.
لوريس: 41، 53.
ليلى (زوجة الحسين): 103.
لينهاردت: 196.
ليونارد روزنتال: 82.

(م)

مأتم ابن رجب: 212، 215، 225.
مأتم ابن زبر: 212، 213.
مأتم الحاج خلف: 212.
مأتم الحاج مكي: 219.
مأتم سلماباد: 219.
مأتم سلوم: 212.
مأتم سنابس: 246.
مأتم العجم الكبير: 213، 215، 221، 222.
مأتم العريض: 212، 215، 225.
مأتم العلوي: 212.
مأتم قرية الدراز: 214، 217.
مأتم القصاب: 212.
مأتم الكاظم: 219.
مأتم مدن: 212، 213، 214، 220،
مأتم المديفع: 212، 215، 225.
ماجد كمال: 9، 329.
الماحوز: 162، 184.
مالبار: 31.
المالكية: 110، 162.
ماليمو كانا الكجراتي: 33.

مالينديي: 32، 33.
ماير: 230، 51.
مبارك بن عبد الله: 51.
متشل= ج. كلايد ميتشل
المجالس البلدية: 136، 137، 159، 281، 282.
المجالس القبلية: 23، 59، 60، 97، 113، 114، 150، 151، 281، 305، 309، 310.
مجلة الحائط: 242.
مجلة الشروق: 245، 246.
مجلة صوت البحرين: 257، 258.
مجلة القافلة: 256، 258، 262، 263.
المجلس الاستشاري: 160، 270.
المجلس البلدي: 125، 126، 127، 131، 137.
المجلس التشريعي: 136، 235، 274، 281.
المجلس العرفي: 125، 151.
مجلس النواب: 163.
المجلس الوطني: 115، 137، 141، 154، 160، 218، 226، 235، 236، 237، 243، 251، 277، 281، 282، 283، 284، 286، 289، 293، 294، 296، 299، 311.
المجموعات القروية: 142، 233.69، 128، 136.
المحاكم الدينية: 22، 113، 114، 151، 153.
المحاكم السنية: 113، 114، 152.
المحاكم الشرعية: 59، 97، 281.
المحاكم الشيعية: 65، 114، 152.
المحاكم القبلية: 113.
المحاكم المدنية: 154.
المحرق: 45، 51، 52، 53، 54، 66، 74، 75، 76، 77، 113، 120، 136، 152، 157، 158، 161، 189، 228، 234، 235، 236، 237، 238، 252، 267، 273، 284، 286.
محسن بن زبر: 213.
محسن التاجر: 261، 265، 269.
المحكمة الإسلامية الدينية: 92.
محكمة البحرين: 145، 151، 153.
محكمة البحرين الصغرى: 151.
المحكمة الجعفرية: 23، 152، 227.
محكمة السالفة: 88، 90، 92، 97، 125، 131، 145، 151.
المحكمة السنية: 23، 97، 98.
المحكمة الشرعية: 99، 144، 145، 151، 210.
المحكمة الشيعية: 97.
محكمة العائلة: 139، 140، 141.
محكمة العدلية: 262.
محمد (النبي): 26، 98، 100، 105، 109، 110، 113، 244، 262، 328، 331.
محمد بن خليفة: 42، 50، 51، 52، 53، 54، 69، 70، 141، 259.
محمد بن راشد المناعي: 131.
محمد بن راشد النبعلي: 131.
محمد بن زبر: 213.
محمد بن سلمان بن أحمد: 120.
محمد بن عبد الله: 52، 53، 54، 151.
محمد بن عبد الرحمن آل خليفة: 151.
محمد التاجر: 34.
محمد حميد السلمان: 33.
محمد خليل: 137.
محمد الدرازي: 214.
محمد رحيم (آغا): 120.
محمد الرميحي: 254.
محمد روشان آختر: 125، 127.
محمد سلمان: 120.

محمد شريف: 127.
محمد الشيراوي: 259، 261، 264، 270.
محمد صالح: 9.
محمد علي المدني: 66، 69، 152.
محمد مطوع: 9.
محمد نجم: 322.
المحمرة: 51.
محمود المرادي: 256، 257، 263، 365.
المحيط الهادئ: 34.
المحيط الهندي: 30، 32، 34، 37، 38، 42.
مدرسة الإرسالية العربية (الأميركية): 157.
مدرسة البديع الابتدائية: 291، 292.
المدرسة الجعفرية: 157.
مدرسة المحرق الابتدائية: 157.
مدرسة المنامة الابتدائية: 157.
مدرسة الهداية الخليفية: 124، 126، 127، 157.
مدغشقر: 38.
مدينة عيسى: 162.
المدينة المنورة: 102، 103، 211.
المدينيون: 164، 189، 192، 196، 197، 198، 241.
المذهب الجعفري: 97، 114.
المذهب الحنبلي: 16، 18.
المذهب الحنفي: 16.
المذهب الشافعي: 16، 18، 97، 310.
المذهب المالكي: 16، 97، 310.
مركز أوال للدراسات والتوثيق: 13، 14.
مركز دراسات الشرق الأوسط: 9.
مركز زايد: 33.
المركز الوطني للإحصاء: 21، 183، 184، 186.
مريم بنت عمران: 108، 335.
المستعمرات الأوروبية: 40.
المستعمرات البريطانية: 19، 40.
مسجد الخميس: 260، 261.
مسجد الشيخ عزيز: 110.
مسجد الغربي: 218.
مسجد الوسطي: 218.
مسقط: 31، 32، 34، 36، 38، 45، 46، 154، 155.
مسلم بن عقيل: 105، 108.
المسلمون: 100، 110، 322، 323، 327، 335، 336.
المسيحيون: 157، 165.
المسيحيون الأورثوذكس: 332.
مشايخ الساحل: 51.
مشايخ الهولة: 44.
مشهد ذو المنارتين:157.
المشيخات الخليجية: 19.
مصر: 38، 41، 124، 229، 236، 237، 256، 264، 265، 269، 272، 273، 289، 323.
المصريون: 165.
مضيق هرمز: 32، 33، 34، 46.
مطبعة هاكليوت: 34.
المعهد الديني الشيعي: 290.
المعتمدون السياسيون: 13.
المفوضية البريطانية: 264، 265.
مقابة: 56.
المقاطعات الهندية: 33.
مقاطعة بني جمرة: 66.
مقاطعة الزنج: 66.
مقاطعة العكر: 66.
مقاطعة الفارسية: 66.
مقاطعة المعامير: 66.

المقاومة القبلية: 126، 144.
المقيم السياسي البريطاني: 46، 120، 124، 126، 128، 131، 132، 134، 155.
مكة: 44، 103، 110، 111.
مكتب العلاقات العامة العمالية:163.
مكتبة الهند الشرقية: 52، 54، 62، 70، 75، 77، 82، 83، 87، 92، 93، 120، 121، 122، 124، 125، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 135، 140، 143، 144، 149، 259.
مكي (الحاج): 219، 220.
الملالي: 99، 100، 102، 103، 104، 106، 111، 113، 114، 133، 154، 331، 332.
الملايو: 40.
ملوك اللؤلؤ: 85، 92، 129.
مملكة دلمون: 12.
المملكة العربية السعودية: 18، 54، 63، 121، 122، 180، 182، 273، 307، 322، 325.
مملكة هرمز: 32.
المنامة: 44، 47، 50، 51، 53، 54، 61، 66، 74، 75، 76، 77، 98، 101، 107، 108، 113، 115، 120، 121، 122، 125، 127، 130، 136، 152، 154، 158، 161، 184، 185، 188، 189، 209، 212، 213، 220، 221، 222، 229، 230، 231، 232، 235، 237، 253، 254، 259، 264، 267، 273، 284، 285، 291، 292، 336.
المنانعة:44.
المنتدى الإسلامي: 229.
منصور بن محمود بن سلمان: 101.
منصور العريض: 260، 264.
منطقة الحورة: 44.
المنطقة العربية: 123، 179.
المهاجرون: 133.
المهدي (الإمام المنتظر): 101، 107، 211.
مهدي التاجر: 213.
مهدي قاسم: 291، 294.
مهنا بن فضل النعيم: 131.
مواكب الشيعة العرب: 223، 224، 225.
الموالون العرب: 154، 235.
الموانئ السورية: 30.
موريس جنواتس: 9.
موزامبيق: 36.
مؤسسة المخترة: 137.
مؤسسة جري ماكنزي: 273.
مؤسسة الملك فيصل: 322.
مؤسسة فورد: 9، 321.
موسكو: 284.
موسى الكاظم: 109.
موكب الجهرمية: 222.
موكب الميناوية: 222.
مومباسا: 36.
ميرزا زكي خان: 46.
ميناء أموي:40.
ميناء البصرة: 40.
ميناء شنغهاي: 40.
ميناء صور: 32.
ميناء فوشو:40.
ميناء مالندي: 40.
ميناء محرق: 126.
ميناء المنامة: 78.
ميناء نباد: 51.
ميناء نينغبو: 40.
Metroplis: 18.

(ن)

ن. ن. إي براي: 123.
نادر شاه: 36، 44.
النادي الأدبي: 126، 127، 237، 241.
نادي الإصلاح: 228، 236، 237، 241.
النادي الأهلي: 228، 229، 230، 231، 232، 234، 235، 240، 257، 286.
نادي بابكو: 255.
نادي باكستان: 228.
نادي البحرين الرياضي : 228، 234، 235، 236، 237، 238، 241، 245، 255، 256، 257.
النادي البريطاني: 228.
نادي التاج: 232.
نادي الترسامة الرياضي: 231.
نادي جد حفص: 244، 245، 246.
نادي الخليج: 235.
نادي السلام الثقافي الرياضي: 226، 285، 286.
نادي الشعاع: 232.
نادي صلاح الدين: 235.
نادي العروبة: 228، 229، 230، 232، 233، 234، 235، 238، 240، 244، 256، 257.
نادي الفردوسي: 228، 231، 232.
نادي المتخرجين: 239، 240، 323.
نادي المريخ: 235.
نادي النسور: 239، 240.
نادي النهضة: 228، 236، 237، 245.
نادي الهلال: 235.
نادي الوحدة: 235.
نادي اليرموك: 231.
ناصر آل شهاب: 217.
ناصر بن أحمد: 54.
ناصر بن مبارك بن عبد الله آل خليفة: 53.
ناصر بن محمد: 54.
ناصر بن مذكور: 44، 47.
الناصريون: 207.
نبع العذارى: 61.
النبهاني: 41، 43.
نبوخذ نصر: 16.
نبوخذ نصر الثاني: 30.
نجد: 42، 122، 129، 131.
النجديون: 130.
النجف: 99، 111، 112، 226، 245، 246، 290، 292، 294.
النظام الاشتراكي: 201.
النظام الإقطاعي: 59، 65، 66، 71، 138، 149، 310.
النظام البيروقراطي: 24، 25، 54، 59، 70، 75، 115، 118، 144، 162، 163.
نظام السخرة: 59، 72، 74، 75، 121، 138، 143.
النظام الماركنتيلي: 35، 40، 201.
نظام الملكية: 65، 69، 78، 306.
النعيمي: 188.
نيدوك كي: 30.

(هـ)

هـ إي. ب. ديكسون (الميجر): 124، 125، 126.
الهاجري: 188.
هاريسون: 16.
هاي: 16.
الهجير: 66.
هذلتن: 164.
الهضبة الفارسية: 37.

الهفوف: 130.
الهلوية= الهولة
هنتر: 158.
الهند: 19، 29، 30، 31، 32، 33، 44، 54، 83، 165، 180، 183، 188، 193، 255.
الهند الشرقية: 29، 34.
هند بنت راشد آل خليفة: 9، 321.
الهندوس: 83.
الهنود: 120، 156، 157، 165، 215، 228، 240، 242، 255، 310.
الهولة: 17، 18، 50، 188، 197، 310.
الهولنديون: 34، 35.
هولي (مؤلف): 47.
هونغ كونغ: 40.
هويكنز: 158.
الهيئة التنفيذية العليا: 261، 262، 263، 264، 265، 269.
الهيرات: 84، 132، 155.
الهيلتون (فندق): 322.

(و)

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: 161، 188، 228، 229، 232، 239، 244، 246، 288، 289، 293، 327.
الوقف الذري: 80، 81، 137، 141، 298.
الوقف السني: 80، 114، 137.
الوقف الشيعي: 80، 81، 114، 137، 141، 153.
وكرة: 44.
الولايات المتحدة الأميركية: 82، 193.
الوهابيون: 16، 36، 37، 42، 45، 46، 47، 50، 51، 52، 53، 93، 121، 123، 129، 133، 134، 145.
ويلسون: 32، 47.

(ي)

يحيى (النبي): 108.
يزيد (الخليفة الأموي الثاني): 102، 103، 107، 211، 322، 332.
اليساريون: 26، 243، 294، 298، 313.
اليعاربة: 34.
اليعقوبي: 31.
اليمن: 32، 33.
اليمنيون: 156، 294.
اليهود: 157، 310.
يهودا الاسخريوطي: 335.
يوسف بن رحمة الدوسري: 326، 327.
يوسف خواجه: 9.
يوسف الساعي: 258.
يوسف الشيراوي: 165.

Bahrain, there are Shia cultivators who claim to be the original inhabitants of the island and who, for this reason, call themselves bahrani as opposed to bahraini, a word they use to refer to the Sunni. In a household survey of fifteen different villages or quarters of towns across the country, commuters between places of work and residence were found to make up to 64.2 and 90.7 percent of the total working force.

The urban population is organized in ethnically and religiously homogeneous neighborhoods, sometimes associated with distinct crafts and economic engagements. The urban Sunni, who work mostly in trade, commerce, or civil and military employments, have two traditions of origin: The Hamala and the Najdi. The Hamala trace origin to different localities in southern Iran but link themselves to different ancient tribes in the Gulf and Arabia. Some of them have only lately settled in Bahrain; their fathers or grandfathers still speak Persian. The Najdi tradition encompasses those families such as Al-Zayyani, Al-Higris, Al-Qusaibi, and Al-Dawawida, who have settled in Bahrain since Al Khalifa occupied the island in 1783. They are of direct Arab origin but are nontribal and urban.

One must realize that rural, urban, city, town, and village are not clear cut social categories when applied to Bahraini society today--they are historical traditions and must be understood in this context.

Colonial rule and development of oil are singled out in this book as the two major processes that modified the authorities system in Bahrain; the first by creating a bureaucracy and the second by transforming the economic order and the social organization associated with it.

The experience of Bahrain shows that “tribalism” is not a single phenomenon or simply a stage in the evolution of human civilization; it emerged in Bahrain as a sociopolitical force, opposing other forces and parties with comparable vested interests.

Tribe or State in Bahrain, the book concludes, is not entirely a Bahraini question; it is part of a wider political setting in the Gulf and Arabia.

Summary

This book is a study of political authority in a small country that has recently become an independent state. It is a study in rapid social change brought about by colonialism and by the transformation of an impoverished economy based on pearl diving, palm cultivation and fishing into a complex of modern economic institutions based on oil production.

Tribe and State in Bahrain focuses on two general themes: 1) The changing authority system vis-à-vis colonial rule and socioeconomic transformation, 2) and the impact of these forces on the processes of interaction between tribe, peasantry, and urban society.

Emphasis is placed upon the shifting socioeconomic bases of power and the emergence and formation of new groups and institutions. Equal emphasis is placed upon the way tribe, peasantry, and urban society have been adjusting to each other within the authority system and amid political and socioeconomic change.

In the context of Bahrain, tribe, peasantry, and urban society are different forms of social organization that relate to society variably through different constitutions and through controlling varied social and economic resources.

Tribesmen manipulate kinship principles to regulate marriage, social interaction, and redistribution of power, force, wealth, and benefits. Tribes, spread over different localities in Bahrain, and the Gulf, are socially united through traditional tribal alliances that cut across independent states. This tribally organized society in Bahrain has maintained control of the major economic resources: pearls, dates, and nowadays oil. This doesn't mean tribalism remained unchanged. This book is essentially an attempt to summarize these changes as they have taken place in Bahrain over a span of about two centuries.

Peasants, on the other hand, are organized in "village" communities bound by Shia ritual and law (the Jaafari law) and by high rate of inmarriages. In

في العام 1974، أخذت إجازة دراسية وذهبت أنا وعائلتي إلى **البحرين**. اخترت عنوانا لكتابي **"القبيلة والدولة في البحرين"** فالقبيلة سبقت الدولة كعامل أكثر أهمية في التنظيم. يتناول هذا الكتاب، على وجه الخصوص، تأثير الحكم الاستعماري وإنتاج النفط على نظام السلطة ومعطياته الاجتماعية.

بدلت إصلاحات 1923 التحالفات القبلية وأعطت الحكم وسائل جديدة للتدخل السياسي، فاستحدثت نظامًا هرميًا للسلطة، الأمر الذي عزّز، ولم يضعف، قوة العائلة الحاكمة ونفوذها. وساهم النفط في تغيير الأسس التقليدية للإنتاج والعمل، فحوّل القواعد الاجتماعية للسلطة وخلق من ثَمّ صيغًا سياسية جديدة. وهكذا بدأت تظهر، في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، قوى اجتماعية وسياسية جديدة قوامها الموظفون والمثقفون والعمال، تتحدى وبطرق مختلفة، شرعية الحكم وسلطته.

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3547 - 5
9 789953 035475

مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION